



تَ إِنِكَ الأَصَّادُ الْأَكُورُ **وَهُبَّ الرَّحَيْسِ إِلَّى** رَئِينِ قِهِهِ الْفِقِهِ الإسكريُّ وَمَذَّاهِمِهِ علمة دُننا: مِنْ اللهِ مِنْ المُعْمَدُ المَّامِةِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ

الْجُزُءُ الْأَوَلُ

والاكتاراطيب

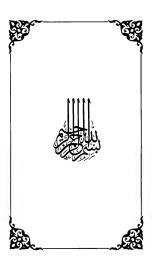


حُقُوقُ الطَّبِحِ بَحَقُوطُةٌ لِلمُقَالِف طبعة صمعة رمنتعة

۱۶۲۱ هـ - ۲۰۱۰ م



دِمَتْق رَحَالُون رَجَادة ابن سِينًا رِبنَاء الشَّالْاحِ مَاعَث ، ١١٥١٢٦ منو، ٢٥٥١. ملك ، ١١٧٦١



مقدمة المنولف

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

قان العناية بالفقه الإسلامي ضرورة دينية في كلّ زمان، ولا سيما في عصرنا العاضر، لأنه علم الحلال والحرام، والشرائع والأحكام، لكنّ ظروف العصر تحتاج في تقدير الناشئة وأكثر الناس، لأسلوب واضع جذاب، يتناسب مع الأنواق والقفائات المتنوعة، وهذا ما يقتص لهموقة الحكم الشرعي في العبادات وغيرها، من غير تعقيد ولا تبرم ولا مثل أو يُمّد من الخيرة المحلوبة المسلوب الموافقين في» ما حدا القلّم تعمم وحم والزم، الصعوبة أسلوب الموافقين في» ما حدا القلّم تعمم وحم وابن جُزي. ويعد طبع كتاب «المذخرة للرائم القرافي، بعمم وحم وابن جُزي. ويعد طبع كتاب «المذخرة للإمام القرافي، والشابعة» وخصوبت، والعناية فيه بالدليل القلي والعقلي، فتحاً علمياً في فقه للمالكرة وإشرافي مع تعنين الرجوع وخصوبته، والمناية فيه بالدليل القلي والعقلي، فتحاً علمياً في فقه للمناتبة العلائمة الواقع، مع تعنين الرجوع المعلمة العلائمة العلائمة عالم وشروح من المعرفة الراجع والمرجوح في المغدية العلائمة عالم وشروح منه، لعموقة الراجع والمرجوح في

ومما يؤكد اتجاء النسيط والتصنيف في هذا المذهب: أنَّ فقه المالكية فقه الدولة كما هو معروف، المنسجم مع تطلعات النهضة، ومواكبة كلّ منطلقات التقدم والتحضر، وانساع شؤون الحياة، وطروء معاملات جديدة في الوسط الاقتصادي.

وعلى الرغم من أنَّ الإمام مالك بن أنس رحمه الله إمام مدرسة العديث في الحجوات، في الحجوات، في العراق، مثا يدن على حينة الإمام أي حينة المهم أيم حينة الله أي المواق، مثا يدك على سلامة اللهية المعالمين، وهذا يدعوني للإحلان لأول مرة في تاريخ اللهة: أنَّ الشهد المالكي فقه المقل والرأي السديد المسترم بالشريعة الإلهية وفاصدها، وهو فقه الواقع والتطبيق الذي سارت عليه الدولة الإسلامية في المحاضر، في الحجواز وفي المغرب العربي والأندلس ومضى دول الخطيع، وصعيد مصر، ثم اتسم نطاق العمل به في المشرق العربي، كإمارة أبو غني في إلامارات وغيرها، فاعتمد علمه في مجال

وإني في هذا الكتاب بأجزاته الاربعة، جمعتُ كل ما يتعلق بأبواب اللغه المختلفة، على نحو يتميز بالترام منهج التوسط والاعتدال، وتأييد الحكم بالاستدلال، وفي ذلك خدمة وانسحة للفقه المالكي الذي سعيته: «الفقه العالكي الميسر»، وهو يشمل ما يلي:

الجزء الأول ـ العبادات.

الجزء الثاني ـ المعاملات المالية .

الجزء الثالث _ أحكام الأسرة.

الجزء الرابع _ الفقه العام الذي يشمل الجريمة، والعقوبة، والقضاء، والإنبات، والجهاد، وكل ما أفعله من أجل تيسير الرجوع إلى الحكم الشرعي، في مختلف الأوساط العلمية.

وذلك لأن أحكام الشريعة الإسلامية منمثلة بالفقه لا يستغني عن معرفتها مسلم، فهي الصورة التطبيقية العملية الصحيحة للعبادات والمعاملات المشروعة، والهيكل التنظيمي الأمثل لكلٌ ما يصدر عن الناس المكلفين من أفعال وتصرفات، وفيها البرهان الناصع والدليل الصحيح على إسلام الإنسان، والنزام الصبغة المشرقة الدالة على صحة العقيدة والإيمان والالتزام بشرع الله تعالى ودينه.

لذا فإني سأيين هذه الأحكام الشرعية حسيما دلَّ عليه الدليل الصحيح من القرآن والسُّة الثابتة، موثقاً كل حكم بالمصادو والعراجم المعتددة في كتب السُّة والفقه، ويخاصة في مذهبي المالكية والحقية، وعمود البحت لفيرود البان والانساق، هو فقه المالكية، مع الإنسارة اللهم الخلافات في المداهب الأخرى.

ومن المعلوم أن العبادات أشرف الأحكام الشرعية بعد العقائد، لذا يدا النقاية عادة بيبينها ، وهي في العقيقة معراج الوصول إلى الله جل على صحة جلاله ، وطريق القرب إلى الحق سبحانه ، وهي إيضاً دليل على صحة فرض عيني على كل مسلم ومسلمة ، مما يوجب على المره معرفة أحكامها وضوابطها وأصولها وشرائطها، وإركانها وسننها وميطلانها، ليكون على يتمة من أمره وليكون أداؤها على النحو المشروع المرض تعالى، لأن قبل العمل مرهن بتطبيق أوصافه الشرعة، وأداء هذه العبادات من غير معرفة أحكامها لا يفيد خلاقاً لما هو الحاصل عند يعض الناس، ولو كانوا تعليمي، فليحرص المسلم والسلمة على الثافة في دين الف، حتى لا يفاجاً بيطلان عمله، وهر يظن أنه أسقط الواجب، عملاً بقول التي في فيما يوريه أحدد والشيخان وغيرهم عن الموادق وغيره ومن إن الفيه فيها يوريه أحدد والشيخان وغيرهم عن

خطة البحث في هذا الجزء:

تقتضي دراسة أحكام العبادات بيان ما يلي في الفصول السبعة التالية:

الطهارة والنجاسة وأنو اعهما.

- الصلاة وأنواعها وأحكام الجنائز.

"- الصيام والاعتكاف.

الزكاة وأنواعها ومنها زكاة الفطر.

: الحج والعمرة.

١ ـ الأضحية والعقيقة.

١- الأطعمة والأشربة والصيد والذبائح. والله أسأل أن يفقهنا في ديننا، وأن يعلِّمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما

طمنا، ويزيدنا علماً يقربنا إليه، ويحمينا من الشقاق والنفاق وسوء لأخلاق، والانقسام والفرقة والنزاع، وأن يحفظ وحدة المسلمين لدينية والسياسية والاجتماعية، إنه سميع مجيب.

الأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بحامعة دمشق

الفَصلُ الأَيْوَّلُ *إطَّهَارَهُ وإِزَالَةً لِغُ*َاسَة الطهارة

لغة: النَّفاقة، وهي في الشَّرع نوعان: حنْية ومعنوية، فالحشِّية: هي التي تراد للصلاة، وهي نوعان: حقيقة: وهي إزالة الشبيث من العائظ والبول ونحوهما، وحكمية: وهي إزالة العدث، والحدث: وصف شرعي يحل في الأعضاء البشرية يزيل الطهارة، وهو إما حدث أكبر وهو الجناية، أو أصغر وهو ما يوجب الوضوء.

والطهارة المعنوية: طهارة الأعضاء والقلب من دنس المعاصي.

وتجب الطهارة على من تجب عليه الصَّلاة، وهو السلم غير الكافر، والعاقل غير المتجزئ والمغفى عليه، والبائغ بالأسارات الطبعية (هي بالاخترات الطبعية (هي الاختلام) أو ببلوغ السن خصة عشر، ومن انقطع عنها دم الحيض أو النفاب، ومن دخل عليه وقت الصَّلاة، والبقطان غير الناتم، والمتذكر غير التَّمي، والمختلف غير الثامي، والمتذكر غير الثَّمي، فمن والمختلف غير الثامي، أهن فيهما صلى فاقد الطهورين ولا قضاء عليه، والقادر على الفعل بقدر الإنكان أو الاستطاعة عليه، والقادر على الفعل بقدر الراكان أو الاستطاعة المناس القدر على الفعل بقدر الدينات والاستطاعة المناس القدر الحيادة المناس الم

والمطهرات:

أحد عشر نوعاً، وهي⁽¹⁾:

 1 ـ العاه الطهور المطلق: يزيل النجاسة اتفاقاً، مثل ماه المطر، والثلج، والبَرد، لقوله تعالى: ﴿ وَأَلْزَلْنَا بِنَ السَّمَاةِ مَاهُ طَهُورًا﴾ [الغرقان: 48].

وماه البحر لقوله 義 فيما رواه الخمسة حينما ستل عن الوضوء بماء البحر: همو الطقور ماؤه، الجول ميته.

وماه زمزم لما رواه أحمد من حديث علميٍّ رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ دعا بسَجُل⁽²⁾ من ماه زمزم، فشرب منه وتوضأ.

رسون من يهيم من بسبين والماء المتغيّر بطول المكث أو بسب مقرّه أو ممرَّه، أو بما خالطه مما لا ينفك عنه غالباً كالطُحلب وورق الشجر.

معا لا ينقل عنه قالباً كالطحاب وروق السجر.
والخلاصة: أنَّ العام المطلق: هو الظَّامر في نفسه العظير لغيره،
وهو كلَّ ما نزل من السعاء، أن نيم من الأرض، ما لم ينغير أحد أوصافه
الثلاثة، وهي: اللون والطعم والرائحة، أو تغير بما يجانوره كتراب أو
ملح أو بنبات ماتي، ولم يكن مستعملاً، عثل ماه المطر، والوديان،
والميون، والبنابي، والأبار، والأبهار، والبحار، وماه الثلج والبرد،
وتعكير الأرض، بكترة إفاضة الماه عليها كعطر وغيره حتى تزول عن
تزول عن

2 ـ المسح بخرقة مبللة لما يفسد بالغسل، كالسيف والنعل والخف.

3 ـ النضح للثوب أو الحصير⁽³⁾ إذا شك في نجاسته: وهو رش

الشرح الصغير" 1/ 64 ـ 82 وما بعدها، القواتين الففهية: ص 34 ـ 35.
 الشيخ : الدلو المعلوء ماه.

 ⁽²⁾ الشجل: الداو المملوء ماء.
 (3) ومثله الفرش الملصق بالأرض (الموكيت).

- باليد ونحوها على المحلِّ المشكوك بنجاسته بالماء المطلق حتى يغمره.
- 4 ـ التراب الطاهر: يستعمل في التيمم لعذر كفقد الماه أو المرض.
 5 ـ الدُّلُك: لما أصاب الخف أو النعل من روث البهائم وأبوالها في
- الطرق العامة، لعسر الاحتراز من ذلك.
- 5 ـ تكرار العشي أو العرور: يطهر ثوب العرأة الطويل الذي تجرّه على الارض المتنجمة اليابمة إذا كانت غير لابسة للخف، وإلاً فلا عفو.
 - 7 ـ التقوير : يطهر الجامدات، كفأرة وقعت في سمن جامد.
- 8 ـ النزح: ينزح ماه البئر كلّه إن وقعت فيه نجاسة غيرت الماه، فإن
 لم تفيره استحب أن ينزح منه بقدر الذّابة الواقعة.
- 9 ـ غسل مكان النجاسة: يغسل موضع النجاسة من الثوب والبدن إن تميّر، وإلا غُسِل الجميع.
- 10 ـ الاستحالة: تطهر الخمر إذا تخلّلت بنفسها أو خُلّلت، ولا يظهر عند المالكية والحنايلة جلد الميتة بالدينم، ويطهر به عند الشافعية والحنايلة، لما رواه مسلم: فإذا دينم الإهاب فقد طهر.
- 11 ــ الذكاة الشرعية، أي: الذبح: تُطهر ما يحل أكله من الحيوان، ولا تطهر محرَّم الأكل كالبغال والحمير والخنزير.
- أما العام الذي خالفه طاهر: كصابون وما، ورد وزهفران ولين وعسل وزيب، فهو طاهر في نشد غير مظهر لغيره، فلا برفغ العدت لا بزيل الخبث. فإن اختلف العام بشيء من ذلك بعيث لا بزيل العد اسم العام، فهو طاهر مطهر؛ لأن التي ﷺ فيها رواه أحمد والساني عن أم هائيء افتسل هو وميمونة من إناه واحد: قصمة فيها الر العجبر.

.. والماء المستعمل في رفع حدث: كغسل أو وضوء إو إزالة خَبَث في موضع نجاسة: طاهر مطهّر عند المالكية، لكن يكره استعماله في وقع حدث أو فسل مندوب، ولا يزيل العدث من وضوء وغسل، ويزيل النجاسة الصفيقية عن الثوب والبدن عند الصفية، ولا يرفع العدث ولا يزيل المخبّن عند الشافعية والحتابلة.

والعاء العنتجس: هو بالاتفاق ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة: طعمه أو لونه أو ربحه. وحكمه: أن لا يستعمل في طهارة ولا في غيرها إلا في نحو سفى بهيمية أو زوع أو في حال الفرورة كعطش شديد. فإن كان العاء قليلاً ووقعت فيه نجاسة لم تغير أحدً أوصافه لم ينجس عند العالكية ولكنه مكروه مراعاة للخلاف، وينجس عند بلها الفهاء.

والعاء الفليل عند العالكية: هر ما كان قدر آبة الوضوء أو الفسل، فما دونيا، وعند العنفية: ما كان دون عشر في عشر من أدرع العامة، وعند الشافعية والحنابلة: ما كان دون القلتين (١٥ صفيحة) لقول ﷺ فيما رواه الخمسة عن ابن عمر: الإذا بلغ العاء فُلتين، لم يحمل المجتبع،

ا**لسؤ**ر :

السؤر: هو الجزء الباقي من الماء في الإناء بعد الشرب منه، وحكمه ما يلي⁽¹⁾:

ط 1 ـ سور الإنسان: طاهر مطهر، سواه أكان مسلماً أم كافراً، جُباً أم عاضًا، كن يكره سور شارب خمير شكّ في فد، كما يكره ما أدخل يده فيه. أما قوله تعالى: ﴿ إِلْمَا السَّمَّيِكِينَ كَجُسُكُ ﴿ [النوية: 28] فيراد به النجاسة المعنوية: نجاسة الكفر والاعتقاد بالباطل.

الشرح الكبير للدردير 1/43، بداية المجتهد: 1/27.

وروى مسلم عن عائشة، قالت: «كنت أشرب وأنا حائض، فأناوله النبي 癱، فيضم فاه على موضع فيًّ.

2 ـ سؤر الهرة والفأرة: طاهر؛ لما رواه الخمسة عن كبشة بنت كعب، أذَّ رسول الله 纏 قال عن سؤر الهرة: «إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات». وهو مكروه عند أبي حنيفة.

3 ـ سؤر ما يؤكل لحمه: كالبقر، والإبل، والغنم، طاهر؛ لأن
 لعابه، متولد من لحم طاهر، فأخذ حكمه.

4 - مرز الحيوان غير المأكول اللحم: كالبغل والحمار أو الدائمور المحرود المرود المحرود المرود المساود كالساع والمساود والمساود والمساود والبهي عن حابر، من اللي فلل ساز، فاتترها بما أفضلت الحمر؟ قال: نحم، وبما أفضلت السباع كلها، وهذا متفى عليه يين المساكية والمسافية، وهذا المحفية: إنه مشكول في طهارته، لإضاف به أو يغتمل، ثم يشمع بعدئذ، أو يغتم إبعدائ، فيو أنذ عاجر بالاعان.

وكذا مؤر الكلب والخنزير طاهر عند الساكية، وأما الأمر بفسل الإناة الذي وقد يا الكلب سبع مرات إحداهن بالتراب، فهو تعبد فقط. وقال سائر الأنمة: إنه نجس، لما رواه أحمد والشيخان عن أيي هريرة: اؤنا طرب الكلب في إناء أحدكم، فلينسله سبعة.

الطاهرات:

الطاهرات عند المالكية هي ما يأتي⁽¹⁾:

كلُّ حيُّ، ولو كلباً أو خنزيراً، ولو أكل نجساً، وكذا عرقه ودمعه ومخاطه ولعابه الخارج من غير المعدة، فإن خرج منها فنجس، وبيضه

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 1/48، الشرح الصغير: 1/43.

إلا البيض المذر: طاهر، والبيض المذر: هو ما تغير بعفونة أو زُرقة أو صار دماً.

والبلغم: وهو ما يخرج من الصدر أو من الدماغ منعقداً كالمخاط، من آدمي وغيره.

والصفراه: وهي ماه أصفر ملتحم، يخرج من المعدة؛ لأن المعدة طاهرة، فما خرج منها طاهر، ما لم يستجل إلى فساد كالقيء العتفير.

وميتة الأدمي ولو كافراً على الصحيح، وكذا ميتة ما لا دم له من جميع هرام الأرض، كمفرب، وجندب، وخضف، وجراد، وبرغوث، أما مية الفعل والرزغ (فراب الزرع) والسحالي من كل ما له لحم دم، فهي نتصة. ولا يؤكل الجراد عند المالكية خلاقاً لغيرهم إلا يما يعوت بن من ذكاة (ذيع) ونحر الحار ويؤكل ودو الفاتهة والميثر (العبين المعتق في اللين والمطح) فيؤكل. ويضى عن القملين والثلات للمشقة.

وميتة الحيوان البحري من السمك وغيره، ولو طالت حياته بالبؤ كتمساح، وضفدع، وسلحفاة بحرية، ولو على صورة الخنزير والآممي.

وجميع ما ذكي يذبح أو نحر أو عقر من مأكول اللّحم، أما محرّم اللّحم كالبناك، والحمير، والفنزير، فلا تطهّر، الذكاة (اللبح) على العشهور. والشعر والوبر والصوف ولو من خيزير، وزغب الريش، العشهور. والشعر والوبر والصوف ولو من خيزير، وزغب الريش،

والجماد إلاَّ المسكر، أما المخدِّر كالحشيشة، والأفيون، والشّيكران فطاهر، لأنه من الجماد، ويحرم تعاطيه لتغييبه العقل، ولا يحرم التداوي به في ظاهر الجمد.

ولبن الآدمي ولو كافراً، ولبن غير محرَّم الأكل، ولو مكروهاً كالهرّ والسبع. أما لبن محرم الأكل كالبغال والحمير فهو نجس.

وفضلة الحيوان المباح الأكل من روث، وبعر، وبول، وزبل دجاج

وحمام وجميع الطيور، ما لم يستعمل النجاسة، وهو أيضاً رأي الحنابلة، فإن استعملها أكلاً أو شرباً، ففضلته نجسة، وكذا فضلة الفأرة طاهرة إن لم تصل للنجاسة ولو شكاً.

ومرارة المذكّى غير محرم الأكل: وهي الماء الأصفر الكائن في الجلد المعلومة للجيران. وكذّا القلّس: وهو ما تقذفه المعدة من الماء عند امتلائها، والقيء ما لم يتغير عن حالة الطمام يحموضة أو غيرها، فإن تغير فنجس.

والمسك وفارته: وهي الجلدة المتكوَّن فيها، وكذا الخمر إذا خُلِّل أو تخلُّم، بنفسه.

ورماد النجس كالزبل، والروث المتنجس، والوقود المتنجس، فإلهً يطهر بالنَّار، ودخان النجس طاهر على المعتمد.

والدم غير المسفوح (أي غير الجذاري من الحيوان المذكى ـ
المنبوع): وهو الباني في المروق أو في قلب الحيوان أو ما يرشع من
اللسم؛ لأنه كحكم المذكى، وكل مذكى وجزؤه طاهر، لكن ما يقي
على محل الذبح كالمنتى، وما يوجد في باطن الحيوان المذبوح من الدم
بعد السلخ نجس؛ لأنه جرى من محل الذبح إلى البطن، فهو من

. . .

النحاسة وإنواعها

النجاسة: غير الطهارة، وهي القفارة التي يجب على السلم أن ينطقر منها، ويغسل ما أصابه منها: لقوله تعالى: ﴿وَرَيْلُكُ مَلْقِرَ ﴾ [المدترة ، وهي إما نجاسة حسية حقيقة: كالول والدم، وإما حكمية اعتبارية كالمدت الأكبر (أو الجنابة) الذي يزول بالغسل الشامل، والحدث الأصفر الذي يزول بالغسل

النجاسة الحقيقية إما مغلَّظة أو مخفَّقة، وإما جامدة أو مائعة، وإما مرثية أو غير مرثية.

أنواع النجاسة:

وتجب إزالة النجاسة غير المعقو عنها عن التوب والبدن والمكان للمصلي في قول مشهور عند الممالكية حال النذكر والفدرة والتمكن، وهناك قول مشهور آخر وهو: السية، وفروع المذهب مبية على قول الوجوب، قان صلى العرم بالنجاسة عامدة قادراً على إزائتها، أهاداً محات لمطلانها.

وانفقت المذاهب على نجاسة أربعة أنواع: هي ميتة الحيوان البرّي الذي له دم، ولحم الختربر، والدم المسقوح من برّي، وبول ابن آدم إلا العسيم، ورجيعه (روثه). ويرى أكثر العلماء نجاسة الخمرة. والنجاسات عند المالكية هي ما يأتي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 1/83، الشرح الصغير: 1/43 وما بعدها، 73، الفواتين الفقهية ص 34.

ا - الميشة :

ومي بية الحيران البري غير المائي الذي له دم سائل ، ومي ما مات حتف أنقه أي من غير تلاية (أي نوي شرعي). ويلحق بها الجزء المقصل من الحي حال حياته ، كاليد والآلية والقرن والطفر (للبعير والتعامة والأدر والطباع) والطفاف (البقر والشائة) والحائز (للفرص والبقل والحمار) امن جميع الحيوانات، وقصب الريش، والجلد ولو ديغ ، واللحم والعظم والمصب ، وناب الفيل السمى بالمناج، ورجع يعضهم كراحت تنزيها، فإذ ذكي (ذبي الفيل العالمية فلا كرامة باتفاق المالكية، وأما الزغب والشعر والمعرب لا تحلد الحياة.

ودليل نجاسة الجزء المنفصل من الحي: ما رواه أبو داود والترمذي وحسَّنه من حديث: «ما قُطع من البهيمة وهي حية، فهو ميته».

ودليل نجاسة جلد العيتة ولو دبغ عند المالكية والحنابلة: ما رواه الخمسة (أحمد وأصحاب السنن الأربعة): «لا تنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

ويستنى من الدينة مند الجمهور: ينة السلك والجراد، لقول هللة فيما روا أحمد دالتانهي وابن ماجه والبينهي والدائر نظير: وأحلت لنا يعيان ومدان، أما المستان والمجراد، إما المعدان فالكيد والشحال، لكت ضعيف، وصنفح أحمد وقفه وله حكم المرفوع، ويؤيده حديث متقدم عن البحر: همو الطهور ماؤه، المحال يسته، لكن المالكية المتبرطوا نقديّة المجراد أو موته بسبب، كفطع عضو ت أو المراول أو جولة وجدله في الماء العار.

ويستننى أيضاً: مينة ما لادم له سائل كالنمل والنحل ونحوها، وعظم المينة، وقرنها، ونظرها، ورسوما، ويطلما، وعالج الفيل؛ لأن الحياة الرطبة لا تحلها، ولا دليل علمي النجاسة في رأي العنظية، وقال يقية الألمنة: أجزاء الدينة كلها نجسة.

2 _ الدم المسفوح:

وهو الجاري من العذيرى، ولو من سمك وذباب وقراد وبق وبراغيب، لقوله تمالى: ﴿ أَوْ تُكَلَّمُنُكُمُ الْاَلْعَامِ: £143 ومنه أيّ مم من الإنسان، ودم الحيض، لكن يعفى عن السير منه تدو اللدوم البغلي. (وهو الدائرة السوداء الكانة في ذراع البغل)، وعما يبقى في العروق بعد الذيح، وعن آثار اللم التي تعهيب المؤلر والكثّلف والطبيب الذي يزاول المجروح إذا كان يجتهد في درء المجالمة عن نقسة.

3 ـ لحم الخنزير :

وإن ذبع شرعاً، لقوله تعالى: ﴿ فَيُوْتَ نَفِيْكُمْ الْمُسَنَّةً وَلَهُمْ وَلَكُمْ مَقَالُمُ الْمُسَنَّةً وَلَكُمْ الْمُسَنَّةً وَلَهُمْ الْمُسَنَّةً وَلَا الْمُسَامِّةً وَلَا الْمُسَنَّعًا وَمُنَّعًا مُوسَعًا وَالْمَا الطابعة ويفاس عليه تحسمه ويفاس عليه تحسمه ويفاس عليه تحسمه ويفاس عليه تحسم المناسخة التي المعتمد عنها المعتمد عنها المعاشدة المناسخة التي المعتمد عنها المعاشدة المناسخة الم

4 ـ قيء الآدمي وبوله ورجيعه (روثه):

هذه الفضلات نجسة، لكن يعفى عن البسير، وعن ثوب العرضعة أو جدها بعيب بول أو غائط من الطفل، حواء أكانت أما أم غيرها، إذا كانت تعتبد في درم النجاسة عنها حال نزونها، بعناف الملاوظة، وندب لها إعداد ثوب للصلاة. وهذا ما دام الطفل لم يطعم غير اللّمن، فاضل عمل بوله ورجيعه. ودليل الإعفاء غير الشيخين: أن النبي ﷺ نضح من بول صبي إلى على ثوبه ولم يضله.

5 ـ بول وروث ما لا يؤكل كل لحمه:

كلّ حيوان غير مباح الأكل كالبغل والحمار، أو المكروء الأكل كالهر والسيح، بوله وروثه نجس؛ لما رواه البخاري وابن ماجه أن النبي ﷺ أتى بروثة، فألقاها، وقال: اإنها رجس أو ركس؟. ا و كذلك فضلة مستعمل النجاسة كالجلالة من الطيرر كالدجاج وغيره اكارة أو شرية لما رواء أحمد رالنساتي وأبو دارد عن عبد الله ين عمره، قال: «نهى رسول الش 義 عن لحوم الحُمر الأهلية وعن الجلالة، عن ركوبها ركال لحومهاه والجلالة: هن التي تاكل المفرة.

أما فضلة مأكول اللحم كالبقر والإبل والغنم، فهي طاهرة عند العالكية والحنابلة، ورجع ذلك الشوكاني تمسكاً بالأصل واستصحاباً للبراءة الأصلية.

ولين الأدمية وما يؤكل لحمه طاهر، ولبن الخنزيرة نجس إجماعاً. ...

6 ـ القيح والصديد : انتراب النا

القيح (وهو الخائر الذي يخرج من الدمامل) والصديد (وهو الماه الرقيق الخارج من القروح) وما يسيل من الجسد بسبب جرب أو حكة ونحو ذلك: نجس إن كان كثيراً؛ لأنه دم مستحيل، ويعفى عن القليل.

7 ـ المذي والودي :

المُنذُي: هو ماه أيض رقيق لزج يخرج عند الفكير في الجماع أو الملاعبة، وهو نجس اتفاقاً الما أخرجه المُنجئات عن عليّ: اكتت رجلًا مذّاء، فاستحيت أن أسأل رسول الله تلك، قامرت المقداد بن الأسود، فسأله، فقال: في الوضوء، والمسلم يلسل ذكر، ويتوضأ،

والزئي: ماه أبيض كدر ثغين يخرج هف البول أو هند حمل شيء ثفل، وهو نجس أبضاً؛ لأنه يخرج مع البول أو بعده، فيأخذ حكمه، وروى البيهفي عن ابن هباس: "وأما الودي والمدني، فقال: اغسل ذكرك أو مذاكيرك، وترضأ وضواك في الصلاة.

8 ـ المني:

وهو ما يخرج عند اللَّذة الكبرى بالجماع والاحتلام ونحوهما. وهو نجس في رأي الحنفية والمالكية، يجب غسل أشره، للاستقذار والاستحالة إلى فساد، ولأن أصله دم، وروى الدارقطني والبزار عن عاشة: •كنت أفرك المني من ثوب رسول الله 護 إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً».

وذهب الشافعية والحنابلة إلى القول بطهارته واستحباب غسله أو فركه إن كان مني رجل، لما رواه الجماعة عن عائشة: «كنت أفرُك المني من ثوب رسول الله 義، ثم يذهب فيصلّي فيه».

9 ـ الخمر :

نجمة عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: ﴿ فِيْكَا تَشَرُ وَالْتَهِمُ وَالْفَكَانُ وَالْتَهِمُ وَالْفَكَانُ وَالْكَافَاتِهِمُ وَنِّ مَلِّ الْقَبْلُونِ ﴾ [المائفة: 90] وهي تشمل كل مسكر مائع، وقالت طائعة بطهارتها، لأن الرجس في الآية: النجس المعنوي، وهذا حق، فيلتمس دليل للنجاسة من غير الآية، وهو الحديث الذي أخرجه لحد وأبر واده الرارد في الأمر بغمل آنية المشركين وأوعيتهم لأكلهم الخنزير وشريهم الخدم فيها.

10 _ الكلب:

نجس عند جمهور العلماء، لما رواه أحمد ومسلم: ﴿ طَهُورِ إِنَّاء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب،

وقال المالكية: الكلب طاهر، والولوغ لا غيره: نجس، كما لو أدخل رجله أو لسانه بلا تحريك أو سقط لعابه: هو الذي يفسل من أجله تعبداً سبم مرات.

المقدار المعفو عنه من النجاسة:

قرَّر المالكية في هذا الشأن ما يلي⁽¹⁾:

يعفى عن قليل دم الحيوان البرّي وقليل الصديد والقيح، وهو

الغوانين الفقهية: ص 33، الشرح الصغير: 1/17_79.

بمقدار الدرهم البغلي: وهو الدائرة السوداء الكائنة في ذراع البغل فدون.

ويعفى عما يصيب ذيل ثوب امراة أطيل للستر، لا للخيلاء، وعما تعلق برجل مبلولة من بها صاحبها على نجاسة ياسته، وهما يصيب المفف والنمل من أرواث الدواب وأبوابها في الطرق، إن تم دلكهما، لعسر الاحتراز من ذلك.

ويعفى عن كل ما يعد الاحتراز منه من التجاسات بالنجة للصلاة ودخول الصحيف. لا بالنبية للطعام والتراب، مثل سلس الأحداث: وهو ما خرج ينف، من غير اختيار من الأحداث، كالبرال والمذي والمني والمائطة، ويلل الماسور، وما يعبب ثوب المرضمة من بول أو غائط طفابها الذي لم يطعم غير اللبن، إذا احتاطت ولم تفرط، ومثلها الجزار والكتاف، والطبيب الذي يعالج الجررح. وكذلك ما يعبب صاحب الدواب كالراعى ونحوه من بول، أو روث خيل، أو بغال، أو وتعلى أ

ومثله أثر ذباب أو ناموس أو وشم تعسرت إزالته للضروة، وأثر موضع حجامة إذا مسح بخرقة ونحوها، وأثر الدمامل.

التخارج من عن دم البراغيث بما دون الدوم لا ما زاد عنه، وهن الماء التخارج من قم النائم إذا لازم الخروج من المعدة، وعن طبل المطر ومافه المختلط بجاسة، وعن أثر الاستجمار بجامله بالنسبة للرجل إل لم يزد عن الممتاد، ويتمين الماء في الاستجماء باليول عني قبل المرأة.

ويجوز الانتفاع بمتنجس في غبر مسجد وآدمي، كسقاية دابة وزرع ودهن عجلة، ويعمل من الزيت المتنجس صابون ونحو ذلك، ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره.

كيفية تطهير النجاسة:

تكون إزالة النجاسة في البدن والثوب ومكان الصلاة بثلاثة أشياء: وهي الغسل، والمسح، والنضح.

فالنضع للثوب إذا شك في نجاسته، والموضع إذا شك في نجاسته.

> والعسرح: فيما يفسد بالغسل. كالسيف، والنعل، والخف. والغسل: فيما سوى ذلك.

ولا يحكي في ضل النجاسة إمرار العاد، بل ولا بد من إزالة عين النجاسة وأرار العاد، بل ولا بد من إزالة عين النجاسة وأرها، حتى تنفسالة غير متغيرة، ولا بد من ززالة الا يجزؤ إذا لله النجاسة على العاد، والعاد البجاري كالراكد إن كان كثيراً، لا تفره النجاسة بمائع غير العاد، والعاد الجاري كالراكد إن كان كثيراً، كثيراً، لا تفره النجاسة التي لم تغير أحد أرصاعة (الطعم واللون كثيراً، لا تفره النجاسة التي لم تغير أحد أرصاعة (الطعم واللون الطلب والبادت المنج من ولموغ الكلب فهو عبادة (أ).

وتطبيقات ذلك فيما يأتي:

يضل التوب والبدن المنتجى بالماء حتى نزول عين النجامة إن كانت مربة كاللم، كما في الخديث النطق عليه عن أسماء، عيث أمر النبي هُلا امرأة أصاب توبها دم الحيض بأن تحق ثم تقرضه بالماء (شركاء)، ثم تنصحه الاضلاء إلى الخائج، وإذا ثيرٌ موضع النجاسة من التوب والبدن، غسله وحده، وإن لم يشيرٌ فسل الجميع.

وتطهر الأرض النجسة بالصبُّ ومكاثرة الماء عليها، أي: كثرة طرح

القوانين الفقهية: ص 35، الشرح الصغير: 1/81 رما بعدها.

العاء عليها، حتى تفدر النجاسة، ولا ينشرط التخلص من العاء في بالوعة وتحوها، لما رواه الجماعة إلا مسلما عن أبي هريرة، قال: قام أعرابي، قبال في المسجد، فقام إلى الناس ليقموا به، فقال 後: دعوه وأريقوا على بولد سَجُلاً من ماء أو ذَوياً من ماء، فإنما يعتم ميشرين وأريقوا على بولد سَجُلاً من ماء أو ذَوياً من ماء، فإنما يعتم ميشرين

ولا يطهر عند المالكية والحنابلة جلد الميتة بالدباغ، ويطهر به عند الشافعية والحنابلة لحديث الشيخين: "إذا دبغ الإهاب فقد طهره.

ويطهر السمن الجامد ونحوه بالتقوير، لمما رواه البخاري عن ميمونة، انَّ النبي ﷺ: «شمل عن فارة سقطت في سمن، فقال: القوها، وما حولها فاطرخوه، وكلوا سمنكمه.

وأما الماتع فينجس كله بملاقاته النجاسة.

ويطهر النعل المتنجس والخفّ بالدلك بالأرض، لما رواه أبر دارد، عن أبي هريرة رضي انه عنه، أنَّ رسول الله 敏، قال: ﴿إِذَا وَطَىٰء أحدكم يُنعله الأذى، فإن التراب له طهور﴾.

وتطهر المرآة والسكين، والسيف، والزجاج، وكلّ شيء أملس صقيل بالمسح الذي يزول به أثر النجاسة، عملاً يفعل الصحابة في مسح سيوفهم من الدماء.

والغسيل في النشألة الآلية يطهر بغمره بالماء، فإن هذه النشالات يتكرر فيها صب العاء ثلاث أو سبع مرات، ويعصر بها الثوب بسرعة الدوران أو نحو ذلك من الوسائل الحديثة.

ولا تطهر الأرض وحبل الغسيل المتنجس عند الجمهور بجفاف الشمس أو الربح، وتطهر بذلك عند الحنفية.

ولا يحكم بنجاسة ثوب أو مكان إلا برؤية عين النجاسة، فلو سقط

ماء أو غيره على إنسان أو أصيب ثوبه بشيء رطب ليلاً، يحكم بطهارته، ولا يسأل عن نجاسته.

يدة وإذا صلى الإنسان، ثم بعد الانتها، من صلاته، رأى على ثوبه أر بدة نجاسة أم يكن عالماً بها، أو كان بعلمها ونسيها، صلاته صلاته في رأي كثير من الصحابة، وعند المالكية الذين لا يوجبون إزالة النجاسة إلا عند النذكر والقدرة والتمكن.

وإذا الشبه الطاهر من العاء أن الثياب اللجس، تعرى واجهد كالاجهاد في القبلة وسعلي يتوب منها، وتوضأ بالحد الماءين بما فلبي على فلته طهارتها بملائة واستعمله؛ لأن التطهير شوط من شروط الصلاة، وحيل النساول والاستعمال، والشوصيل إلى ذلك ممكن بالاجهاد، فوجب عند الانشياء إن تعين طريقاً، وإذا أخيره يتنجب ثقة إذا والذلك المراحد الانشياء إن تعين طريقاً، وإذا أخيره يتنجب ثقة

الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة:

الاستنجاء:

لغة: إزالة النجو، أي: الغائط، واصطلاحاً: هو قلع النجاسة بنحو العاء أو تقليلها بنحو الحجر. والأفضل الجمع بين العاء والجامد، والاقتصار على العاء أفضل من الاقتصار على الحجر.

والاستجمار: إزالة النجس بالأحجار ونحوها.

والاستبراء: طلب البراءة من الخارج، حتى يتيقن من زوال الأثر.

والاستنزاه: طلب البعد عن الأقذار، وهو بمعنى الاستبراه.

والاستنقاه: طلب النقاوة بأن يدلك المقعدة بحجر أو ورق، أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء.

وحكيه:

أنه يجب الاستجاء أو الاستجمار من كل خارج معناد من احد السبيلين، كاليول أو المدذي أو الفائط؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُونَ مُقَدِّمُ ﴾ [المدئر: 5] أي: الرجس. وهو يعم كل مكان ومحل من ثوب أو بدن. وليس على من نام أو خرجت من ربع استجاء اتفاقاً.

ويكون الاستبراه وهو التأكد من انقطاع البول من مجراه إما بالمشي أو النسخت أو الاضطناع على شقه الايسر خارج محل النبول، وطريق الاستبراه بمتر وسلت خفيفين للاقأء لما رواه أحمد: "وإذا بال أحدكم فلنت ذكره ثلاث مراتك.

واستبراء المرأة: أن تضع أطراف أصابع يدها اليسرى على عانتها. وصفة الاستنجساء:

فسل الشُّبل ثم الدُّبر بيده البسرى، ولا يستنجي بالبمين، فإن كان من البول غسل المخرج خاصة، وإن كان من المذي غسل الذكر كلَّه بنيَّة طهارته من الحدد، والنيَّة واجب غير شرط⁽¹⁾.

ويشترط للاستنجاه بالحجر أو الورق غير المكترب ونحوهما ما يأتي:

1 ـ ألا يجف النجس الخارج، فإن جف تعيَّن الماء.

2 ـ ألا يتنقل عن المحل الذي أصابه عند خروجه واستقرّ فيه، فإن
 انتقل عنه، تعيَّن الماء.

3 ـ ألا يطرأ عليه شيء رطب أجنبي عنه، فإن طرأ عليه جاف طاهر فلا يؤثر .

 الشرح الكبير: 1/109 وما بعدها، الشرح الصغير: 94/1 وما بعدها، القوانين الفقهة: ص 36 وما بعدها. 4_ أن يكون الخارج من فرج معناد، فإن كان من منفذ آخر، وجب الساء. ولا يجوز الاستجمار الإلحجار من السني ولا من المدني ودم السيف والفاس، ودم الاستحاضة إن لم يلازم كل يوم ولر مرئة، وإنما يتعش المداء كما يتعشق العدام في إزالة بول المرأة لتجاوز، العمل.

ويستحب عدد ثلاثة أحجار، ولا يجب، ويكفي ما دون ذلك إن حصل الإنقاء أو الننظيف به، فإن لم ينق بالثلاثة، زاد إلى عدد وتر.

وآداب نشاه الحاجة ما يأتي⁽¹⁾: 1 ـ الأ يتلفظ باسم الله، والأ يحمل ذكر اسم الله عليه أو اسم معظّم كالملائكة، والعزيز، والكريم، ومحمد، وأحمد، إلا إذا تبيف عليه

الضياع أو كان محرزاً مصوناً. 2 ـ أن يلبس نعلبه ويستر رأسه، ويأخذ معه ما يستنجي به من ورق

أو غيره كالمناء، والعجر في البراوي. 3 ـ أن يقول قبل الدخول لعكمان الخلاء (المرحاض): •بسم الله، اللّهم إنّى أعوذ بك من الخُبث والخبائث، وهى ذُكور الشياطين

وإنائهم، وهذا ثابت بنص حديث رواه الجماعة. ويقول عند خروجه: «ففرانك» الحمدُ لله الذي أذهب عنّي الأذى وعافائيء "اللهم ظهّر فلمي من النفاق، وحصن فرجي من الفواحش! «الحمد فه الذي أذانس لذنه وأيقى فع منفعته، وأخرج عنّى أذاهه.

4 ـ يدخل الخلاء برجله البسرى، ويخرج برجله اليمنى، أمّا في المكان المكرم كالمسجد والمنزل فيقدم عند الدخول بمناه، وعند الخروج بسراه.

5 ـ يعتمد في حال جلوسه على رجله البسرى؛ ألنه أسهل لخروج
 الخارج، ويوسع فيما بين رجليه.

العراجع السابقة، الشرح الصغير: 1/87 ـ 94، والشرح الكبير 1/104 ـ 109.

ولا يتكلم إلاَّ لضرورة، ولا يطيل المقام أكثر من قدر الحاجة؛ لأن ذلك يضره، يظهور الباسور ونحوه. فإذا عطس حمد الله بقله.

ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض؛ لأنَّ ذلك أستر له، ويبول قاعداً لئلاً يصيبه الرشاش، ويكره البول قائماً إلاَّ لعذر.

ويطلب مكاناً لئيًّا منخفضاً ليحترز فيه من إصابة النجاسة، ولا يبول في جُجُر (ثقب) لئلًا يفاجأ بخروج شيء من الهوام (حشرات الأرض) ليؤذيه.

6 ـ يتباعد عن الناس ويستتر منهم، ولا يبول في مهث الربح لئالًا تعرد النجاسة إليه ولا في ماء ومستحرً، ولا في المقابر احتراماً لها، ولا في الطرقات ومواضع جلوس الناس، وظلال الجدوان والأشجار وشواطمي، الأنهار، ويحرم البول في المسجد ولو في إناه، تعظيماً للسجد.

7 - الأيستغبل القبلة ولا يستديرها إلا إن كان في مكان مخصوص. والاً ينظر إلى السماء ولا الى فرجه ولا إلى ما يخرج هذه ولا يعيث بيده، ولا يلتفت يعيناً ولا شمالاً، ولا يستاك؛ لأن ذلك كله لا يليق يحاله.

8 ـ أن يدلك يده بعد الاستنجاء بالأرض أو يفسلها بصابون ونحوه
 ليزول ما بها من آثار النجاسة ورائحتها الكريهة.
 9 ـ أن ينضح فرجه وسراويله بالماء ليتخلص من آثار الوسواس.

سنن القطرة:

الفطرة هنا هي: السنّة، وقد ورد في السنّة النبوية خصال عشر تعرف بخصال الفطرة، وهي ما ياتي⁽¹⁾:

(1) تيل الأوطار: 1/102 ـ 130، شرح مسلم للتوري: 3/146 رما بعدها.

1 _ السواك:

يسن السواك للوضوء، والصلاة، وفراءة الفرآن، وتدلم الحديث والعلم الشرعي وذكر لله تعالى، والنوم واليقظة، ودخول العنزل، وعند الاحتضار، والأكل، وبعد الوزر أنفرله كلي فيميا يربع أحمد والنسائي، عن عائشة رضي الله عنها: «السوال مظهرة للغم، مُزضاة للرب»، وما يرويه اللجماعة، عن أبي هربرة رضي الله عنه: «لولا أن أشنل على تمر لامرتهم بالسواك عند كل صلاة».

ولا يكره السواك للصائم، لعموم الأحاديث الدالة على استحبابه، ويكره عند الشافعية بعد الزوال (الظهر).

ويستاك الشخص بيده اليمنى مبتدئاً بالجانب الأيمن، عرضاً في الاستان، من ثناياه إلى أضراسه، ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر، وطولاً فى اللسان، فخبر أبى داود في ذلك.

ويحصل بكل خشن كالفرشاة، والأفضل: الأراك، وبالأصبع عند عدم السواك، ويُفسَل السواك بالماء بعد استعماله ليزيل ما عليه. ويستقبح الاستمرار ببقاته في الفم، أو كثرة استعماله بدون تنظيف.

وله فوائد كثيرة، منها: تطهير الفم، وإرضاء الراب، وتبييض الاسانا، وتطيب الكهة، وتسوية الظهر، وشد اللله، وإبطاء الشيب، وصفاء الخلفة، وإذكاء الفطة، ومضاعفة الأجر، وسهولة النزع للروح، وتذكر الشهادة عند الموت.

2 ـ الختان:

سنَّة مؤكدة عند العالكية والحنفية للذكور، والخفاض في النساء مكرمة، لما رواه أحمد والبيهقي: «الختان سنَّة في الرجال، مكرمة في النساء (أن ويندب ألا تنهك المرأة، أي: لا تجور في قطع المجلّدة لأجل تمام اللذة في الجماع. وواجب عند الشافعية على الذكور والإنشاث لما رواء أحمد رأيو داود أن النبي ً قل لا تحر: «ألق عنك شَمَر الكفر، واختسن (2) ولحديث أبي خريرة أن النبي 鵝 قال: «من أسلم ينتين (2).

وقال الإمام احمد: الخنان واجب على الرجال مكرمة في حقّ السامة وذلك الأحادث بالشية بالشية للرجال، والسامة بالشية بالشية المسام⁽⁴⁾. قال الشركاني: والمحقل الم يقم دليل صحيح يدل على الوجرب، والمتقل الشيئة، كما في حديد من من الطرزة الآمي.

وهو عند الشافعية سنّة في اليوم السابع من الولادة؛ لما أخرجه الحاكم والبيهقي، عن عائشة، أنَّ النبي 雅 عتن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما.

ويكره يوم الولادة ويوم السابع عند الحنفية؛ لأنه من فعل اليهود ويستحب أن يؤخر عند المالكية حتى يؤمر الصبي بالصلاة، وذلك من السبع إلى العشر.

ومذهب الجمهور أنَّ الختان ليس بواجب في حال الصغر، فلا تختص مدة الختان بوقت معين، لما رواه أحمد والبخاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ، قال: «اختين إبراهيم خليل الرحمن

⁽¹⁾ لكنه حديث ضعيف منقطم.

⁽²⁾ وهو حديث منقطم.

 ⁽³⁾ لم يضعف الحافظ ابن حجر في التلخيص، لكن فيه نظر رهو ضعيف.
 (4) تكملة فتح القدير: 8/ 99، شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: 1/ 393،

المغنى لابن قدامة: 1/85.

بعدما أتت عليه ثمانون سنة، واختنن بالقَدُوم، وهي آلة النَّجار المعروفة.

لاستحداد (حلق العانة: ونتف الإبط):

هما سنَّتان، لما رواه الجماعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «خمس هي الفطرة: الاستحداد، والختان، وقص الشارب، وننف الإبط، وتقليم الأظفار».

3، 6 ـ قص الشارب وإعفاء اللحية:

وهما أيضاً ستُثان، ويحسن التوسط فيهما دون تقصير ولا تطويل، وأوجب اللحية جمهور العلماء؛ لمنا رواد أحمد ومسلم، عن أبي هريرة: (مُجَّزوا الشوارب، وأرخوا اللحي، خالفوا المجوس».

وما رواه أحمد والنَّسائي والترمذي، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: •من لم يأخذ من شاربه، فليس منا».

وقد ذهب كثير من السلف والكوفيين إلى استصال الشارب وحلقه، لظاهر الحديث المنفق عليه عن ابن صمر: اخالفوا المشركين، وفزوا اللحر، وأحفية الشوارب.

وذهب مالك وجماعة إلى منع الحلق والاستئصال.

قال النروي: المختار أن يقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يُحفيه من أصله. قال وأما رواية: «أحفرا الشوارب» فمعناه أحفوا ما طال عن الشفتين. وهو قول مالك في موطئه.

7_ تقليم الأظفار:

وهو سنّة، للحديث العنقدم: فخمس من الفطرة، ويستحب النقليم والاستحداد، ونف الإبط، وقص الشارب أو إحفاؤه كلّ أسبوع مؤة يوم الجمعة، استكمالاً للنظافة واسترواحاً للنفس، ورخص ترك هذه الأشياء إلى الاربعين، لما رواه أحمد وأبو داود، عن أنس رضي الله عنه، قال: اوقَّت لنا النبي ﷺ في قص الشارب، وتقليم الأظافر، ونتف الإبط، وحلق العانة، الأينرك أكثر من أربعين،

8 ـ إكرام الشعر بتسريحه وتنظيفه ودهنه:

لما رواه أبو داود، عن أبي هزيرة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ، قال: ممن كان له شعر فلكرمه ويشتر العسلم بين حلق السعر كلَّه أو ترك كلُّه لما رواه أحمد وسسلم وأبو داود والنسائي، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ، قال: *الحلفواكلُّه أو ذروا كُلُّه،

وما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة، لكنه ضعيف: ﴿إِنَّ نَحْتَ كُلِّ شَعْرَةُ جَنَابُةً، فَاغْسَلُوا الشَّعْرِ، وأَنْقُوا البِّشرةَ».

وأما حلق بعضه وترك بعضه وهو القزّع فمكروه للحديث المتغنى عليه عن ابن عمر وضي الله عنهما، قال: انهى رسول الله 義 عن الفزع، فقبل لنافع: ما الفزع؟ قال: أن يحلق بعض رأس الصبي، ويترك بعضه:

ويستحب تقصير الشعر لما رواه الخصمة إلا النساني عن عائشة رضي الله عنها، قالت: اكان شعر رسول الله ﷺ فوق الوَلْمَ، ودون الجُنْمَةُ (1).

9 ـ ترك الشيب:

في اللحية والرأس: للرجل والسرأة. لما رواه الخمسة (أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) عن ابن عمرو رضمي الله عنهما أن النبي ﷺ، قال: الا تنتف الشّب فإنه نور المسلم..٩.

⁽¹⁾ الوفرة: الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأنفن منه أو ما جارز شحمة الأذن، ثم الجمة ثم اللغة: وهو الشعر الذي يجارز شحمة الأذن. وقال في القاموس: انجمة: مجتمع شعر الرأس.

وأما تغيير الشبب بالحثّاء والصفرة والحمرة ونحوها من الألوان: ففيه اختلال ، قال القاطمي عياض: اختلف السلف من الصحابة والثابيين في الخضاب وفي جنسه فقال بعضهم: ترك الخضاب الشهل، وروى حديثاً عن النبي ﷺ في النهي عن نغيير الشب، ولأنه ﴿ يَعْمُ لِلْمُعْمُلُ مِنْ اللهِ الشبية اللهِ في النهي من نغير الشب، ولأنه تَقرره: المنشاب أفضاء رفعي عمر وعلي وأبي بكر وأخرين. وقال تترون: النشاب أفضاء وشعب جماعة من الصحابة والنابين ومن

وهذا دليل على جواز الأمرين كما ذكر الطبري، كما أن بياح بأيّ لون عتى السواد، فقد خشب جماعة بالسواد، وهم عثمان والعمن والحمين إننا علي وعفية بن عامر وابن سيرين وأبو بُردة وآخرون. وقال التوري عن الخضاب بالسواد: والصحيح بل الصواب أنه حرام، وممن صرّح به صاحب الحدوي المعاوردي...

10 ــ الاكتحال والادمان والنطيب:

رهي سنّة، لما رواه أحمد وأبر داود وابن ماجه عن أبي هريرة، قال: قال رسول له 義: امن اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، (۱۰) وروى أحمد والنسائي وغيرهما عن أسى، قال: قال義: احميّه إلي من دنياكم النساء والطيب، وجعلت قرة عيني في المسلم (۱۵) والمستحب كرن الكمل في كلّ ليلة وعند الرم؛ والأفضل الاكتحال بالأعدة؛ لأنه يعلو البصر. وإذا أصبح الاكتحال للرجال في

نه راو مجهول.

⁽²⁾ أما النساء: فلتكريم عتصرهن، ونقل أحكام الشريعة العقية، ولتكبير سواد المسلمين، وأما الطبيء: فلأده حقر المبلائكة رلا غرض لهم في شيء من الدنيا سواد، فكأن يقول حي لهاتين الخصائين إنما هو لاجل غيري. وأما الصلاة فهي الأحرة، ولكرنها محل التناجلة ومعدن الصحافة.

عصرنا غير مرغوب في لأنه زينة، فيحسن قصره على البيت وغسله عند المخروج منه، وهذا منفق مع السنة بمجمله عند النوم، روى ابن ماجه والنرمذي وأحمد وفقطه، وكان النبي ﷺ يكتحل بالإنمد كل ليلة قبل أن ينام، وكان يكتحل في كل عين ثلاثة أميال».

الوضوء :

الوضوه: استعمال ماه طهور في أعضاه مخصوصة في الشرع. وحكمت: أنه فرض بنص الآية الكريمة: ﴿ فِيتَابًا الْلَيْنِ كَاسَتُمُوا الْمَالَقِينَ اللّهِ الْمُؤْلِقَ الْمُشَرَ إِلَّى النّسَكُوةَ فَلَمُنْ اللّهِ مُؤْمِكُمٌ وَالْيِينِكُمُ إِلَى النّمَلِينِ وَالنَّسِكُمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ تَسْرِيدُهُ فِيلًا وَالْمَيْسُلُمُ اللّهِ اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهُ اللّهِ عَلَيْدُوا اللّهُ اللّهُ عَلَيْدُوا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ ا

وأجمع المسلمون على مشروعيته منذ عهد رسول الله ﷺ وعلى الدوام. وكان تشريعه بالمدينة المنؤرة.

وأنواعه خمسة: واجب، ومستحب، وسنَّة، ومباح، وممنوع.

فالواجب: هر الوضوء لفرض الصلاة، والتطوع، وسجود التلاوة، وصلاة الجنازة، ومسّ المصحف، والطواف. ومن توضأ لشيء من ذلك، جاز له فعل جميمها.

ودليل وجوب الوضوء لكلَّ صلاة: آية فرضية الوضوء السابقة، واشتراط الطهارة للطواف حول الكمية: لقوله ﷺ فيما يرويه الترمذي والدارقطني عن ابن عباس: «الطواف صلاة، إلا أنَّ الله تمالى أحلَّ فيه الكلام، فمن تكلَّم فلا يكلم إلاَّ يخير».

ولزوم الوضوء لمس المصحف: لقوله 鐵 فيما يرويه النّساني والدارقطني والطبراني وغيرهم عن ابن عمر: الايمس الفرآن إلا طاهره وهو حديث حسن.

والسنَّة: وضوء الجُنب للنوم.

والمستحب: الوضوء لكلّ صلاة، ووضوء المستحافة وصاحب السُّلس لكلّ صلاة، والوضوء للقربات، كتلاوة القرآن، والأذكار والدعاء، والعلم، وللمحاوف كركوب البحر، والدخول على السلطان والقوء.

والمباح: للتنظيف والتبرد.

والممنوع: التجديد قبل أن تقع به عبادة.

فرائض الوضوء:

فرائضه سبعة في مذهب المالكية، أربعة متفق عليها بين الفقهاء وهي المذكورة في الآية الكريمة المتقدمة، وثلاثة مختلف فيها أشير إلى الخلاف فيها، وتلك الفرائض هي ما يأتي⁽¹¹:

 النيخ عند غسل الوجه: بأن يقول: نويت فرائض الوضوء أو أداء الفرض أو رفع الحدث الأصغر، أو استباحة الصلاة. ومحلها القلب انفاقا، والأولى عند المالكية ترك التلفظ بها.

وفرضية النيخ مذهب الجمهور، وعند الحنفية: تستحب. ودليل فرضيتها: الحديث الذي رواه الجماعة عن عمر: «إثما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امري ما نوى».

2 ـ غسل الوجه مرة واحدة: وحدّ الوجه: ما بين منابت شعر الرأس إلى منتهى الذقن طولاً، وما بين شحمتي الافنين عرضاً، فلا يدخل الصلع ولا النزعان (جانبا الرأس فوق الشكذغ) ولكن لابدً من إدخال جزء يسير من الرأس. ويجب تخليل ما على الوجه من شعر خفيف.

 ⁽¹⁾ البدائع 3/1، الشرح الكبير: 85/1، منني المحتاج: 50/1، كشاف النتاع: 91/2 رما بعدها.

ويجب إمرار اليد على اللحية. وأما اللحية الكتيفة فيسن تخفيلها ولا يجيب. والتخليل: إيصال العام للبشرة بالدلك على ظاهره، وإذا لم يجب التخليل، وجب تحريك الشعر ليدخل العام بين ظاهره، وإن لم يصل للبشرة. وهذا فرض منتق عليه.

3. خسل البدين إلى العوقفين: والعرفق: المفصل الذي بين الساعد والمفصل الذي بين الساعد والمفصل . وليجب إدخال العرفقين في الفسل. والبدات: من أطراف الأصابع إلى المرفقين، ويجب تخليل أصابع البردين، ويتأج تخليل أصابع المراجين، والزخلان، من الأصابع إلى الكمين ولا يجب عند المسالكية خلافاً للجمهور تحريك الخاتم الدأون فيه لم إلى أو امرأة، ولو خيميًّا لا يدخل المهد تحته، وهذا إيشاً فرض مثن علي.

4 ـ مسح جميع الرأس: في مذهبي المالكية والحنابلة خلافاً لغيرهم، من أوَّل منابت الشعر فوق الجبهة إلى آخرها في اللَّفاء ويدخل فيه الصَّدفان مما فوق العظم النائي، في الوجه، ويدخل فيه أيضاً البياض الذي فوق وتدي الأذنين. والصَّدْخ: ما بين العين والأذن.

والسح: هو إمرار اليد البيئة على العضو، ولا فضيلة عند المالكية في تكوار السح: ووليلهم أن البلد للإلصاق في قول تعالى: ﴿ وَالسَحُوا مُرْوِيكُمُ ﴾ [المالدة: 6] فكال تعالى، قال: الصقوا المسح برودكم، في: السح بالمعا، وصفة المسح: البدء من مقدمة الرأس إن نفرة المقاد، والرجوع سنة.

والواجب عند الحنفية: مسح ربع الرأس مؤة بمقدار الناصية فوق الأذنين؛ لما رواه البخاري ومسلم، عن المغيرة من شعبة: «أن النبي اللله ترضًا، فمسح بناميك وعلى العمامة والخفيري، والناصية أو عقدم الرأس مقدّرة بالربعة لأنها أحد جوانب الرأس الأربعة، فكان ذلك بياتاً لمجيوراً لإنج القرآنية

والمعللوب عند الشافعية: مسح بعض الرأس، ولو شعرة في حدًّ

الرأس، لأنَّ النبيَّ 激 في حديث المغيرة المتقدم اكتفى بمسح بعض الرأس، وهو الناصية، والباء إذا دخلت على متعدد كما في الآية تكون للتبعيض، فيكفى القليل كالكثير.

وأفعال النبي 微 في صبح الرأس ثلاة: مسح جميع رأسه في حديث هبد أله بن زيد عند البجماعة، ومسح على الناصية والعمامة في حديث المغيرة السابق، ومسح على العمامة وحدها في حديث عمرو بن أمية عند أحمد والبخاري وابن ماجه.

 5 ـ غسل الرجلين مع الكمبين: والكعبان: هما العظمان النائنان من الجانبين عند منصل القدم. وهذا هو الثابت من فعل الرسول 機 وقوله. وهو فرض متفق عليه في العذاهب الأربعة.

 6 ـ الموالاة: أي: متابعة أفعال الوضوء بحيث لا يقع بينها ما يعدّ فاصلاً في النُوف، وهي واجبة على المشهور عند المالكية إن ذكر وقدر، وكذا عند الحنابلة.

وقال الشافعة والعنفية: الموالاء شُكّ لا واجب. فإذا فزق بين الأصفاء احتياراً مع القدوة عليها، بعلل عند العربي الأول ما فعلم من الموصود، ولم يضرّ عند العربي الأول ما فعلم من الوضوء، ولم يضرّ عند العربية كانتي بعزته، كشرة الاركاة والسع. وإذا فرق ناسباً عند المالكية أو أكره على عدم الإتمام، فإن على ما فعل، ما لم المي يطي المفسل، فإن طال الفصل بعداً وضوء، وجوباً لعدم الموالاً: والمعرف والمحال الإنمان والمحال يتحدل بحسب اعتدال الزمان والمحضو والمكان على قرع سال الموادة والمودة.

7 ـ الدلك الخفيف بإطن الكف: وهو إمرار العضو على العضو إمراراً مترسطاً، ويندب أن يكون خفيفاً مؤة واحدة، ويكره الشديد والكرار، لما فيه من التعمق في الدين المؤدي للوسوسة، وهم واجب لدى العالكية، ولو وصل العاء إلى البشرة، على المشهور، وستة عند الجمهور لا واجب؛ لأنَّ آية الوضوء لم تأمر به، والسنَّة لم تثبته.

وأما الترتيب فهو فرض لدى الشافعية والحنابلة، لفعل النبي ﷺ العبيق المؤضوء المأمور به، ولما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة أن ﷺ قال في حجّت: «البدوا بما بدأ الله بهه والمبرق بمعموم اللفظ، ولأناً في أية الوضوء فريتة تلدُّ على أنه أورد بها الترتيب، فإنه تعالى ذكر ممسوحاً بين مضولات، والعرب لا تقوق بين المتجانسين، ولا تقعلى النظير عن

والخلاصة: إلَّ فرانض الوضوه: أربعة عند الحنفية، وهي المذكورة في الآية، وستَّ عند الشافعية بزيادة النِّج والترتيب، وسبعة عند المالكية بزيادة النَّج والموالاة واللنك، وستَّة عند الحنابلة بزيادة الترتيب والموالاة، والنَّج شرط، والشضعة والاستشاق واجبان.

سنن الوضوء وفضائله^(۱) ومكروهاته :

للوضوء سنن وفضائل يئاب المسلم على فعلها ولا يعاقب على تركها⁽²⁾.

والسنن ثمان: هي فسل اللدين إلى الرسنين قبل إختالهما الإناء، والمضمفة، والاستشاق، والاستشار (وهو جذب العاء من الانف) وردّ مسح الرأمر من الفقا إلى المقدمة، ومسح الأثنين ظاهرهما ولاطاعهاء وتجديد العاء لهما، وترتيب فرائض الوضوء، فهو سنّة على المشهور.

 ⁽¹⁾ السنة: ما نعله النب 養 مرة أو مرتبن، ولم يواظب عليه. والفضائل:
 الخصال والأنعال المستحبة، والفرق بينهما: أن السنة: ما أكد المشارع أمرها
 وعظم قدرها، وأما الفضيلة: فهي ما طلبه الشارع طلباً غير جازم، ومفقد
 أم.

⁽²⁾ الشرح الكبير: 1/96 ـ 106.

وفضائل الوضوء عشر: وهي السواك، والنسبة في أوله، والموضع الطاهر غير المنتجى، وتقليل الماء بلا حد للظاء ووضع الإناء على اليمين (يمين المتوضى) إن كان مغرجاً؛ لأن ذلك أمكن له وتكرار الشهل ثلاثاً، والإبداء بمقدم الرأس في المسح، واستقبال القبلة، والتبامن بتقديم اليد اليمنى على اليسرى والرجل اليمنى على اليسرى، وذكر الله في الثاء الوضوء وأن يقول في آخره: أشهد أن لا إله الإ الله وحدد لا شريك له، وأشهد أن محدداً عباده ورسوله، اللهم اجعلني من

وقد ورد ـ فيما يذكره المالكية ـ أن النبي ﷺ كان يقول حال الوضوء: «اللّهم اغفر لي ذنبي، ووسّع لمي في داري، وبارك لي في رزقي، وقدّمني بما رزقتني».

ومكروهات الوضوء تمعة: الوضوء في الخلاء (المرحاض) أو الموضع النجس، والكلام بغير ذكر الله، والإكثار من صباً المماء، والاقتصار على مرَّة واحدة في المفسولات إلى المالم بالوضوء، والزيادة على الثلاث، والباء بمؤخر الأعضاء، وكثف العررة، وصبح الرقبة، وتول سنة من سنز الوضوء.

نواقض الوضوء :

النواقض ثلاثة: الأحداث، والأسباب، والارتداد، والشك في الوضوء⁽¹⁾.

أما الأحداث: فهي الخارج المعتاد من السبيلين، وذلك خمسة أشياء: البول، والغائط، والربع بصوت أو بغير صوت، والؤدّي (ماه أبيض خائر يخرج عقب البول) والنّذّي (ماه أبيض رقيق لزج يخرج عند

الشرح الصغير: 1/135 ـ 148، الشرح الكبير: 1/114 وما بعدها.

الالتذاذ) ولا ينقض الخارج غير المعتاد كالدم والقيح والحصى والدود، ولا الخارج من ثقبة فوق المعدة، سواء انسد المخرجان أو أحدهما أم لا، وينقض الخارج من تحت المعدة إن انسد المخرجان.

والأسباب ثلاثة أنواع: زوال العقل، ولمس البالغ بلأة من تُشتهى من الساء، بأن فصد اللذة أو رجدها، بؤن لم يقصد اللذة ولم يجدها، فلا وضوء عليه، ومن البالغ ذكره الستصل به بيطن كفه أو يمين المسيم بلا حائل ولو كان خفيةًا. ويكون زوال العقل يجنون أو إفضاء أو سنحرًا أو ينوم ثقيل ولو تصر زت، وتنفض الفيلة بالفم، ولو بغير لذّة.

ولا ينفض وضوء الناتم الجالس الممكن مقعدته من الأرض، وينفض وضوء المضطيح. ولا ينفض الوضوء بمس حلقة دبر ولا النين (خصيين) ولا بعس فرج صغيرة، ولا نجيء، ولا بأكل لحم جزور ولا حجامة ولا قصد، ولا يقهقه في صلاة ولا بعس امرأة فرجها، ولا ينوم خفيف قصر أو طال، لكن يستحب الوضوء من النوم الطويل الشغيف، وينتفض الرضوء بالنوم الثغيل طال أو قصر.

يقوالودة عن الإسلام ناقضة للرضوء، وكذا الشكّ في الطهارة بعد يقول المدن أو ظنه، فمن تُشقل الطهارة ثم شكّ في الحدث، فعلي الرضوء، خلافاً ليقة المنظمي، المعتمدة على قاهدة: «اليقن لا يوزي بالمشكة، وإن تيقّن الحدث وشكّ في الطهارة، فعليه الوضوء بالاتفاق.

ويلاحظ أن وجود الحائل على العضر كالشمع والعناكير الاظافر يمنع صحة الوضوء أما الكتاه والصباغ فلا يمنع صحة الوضوء، ويباح تشغيف الأعضاء بمنديل ونحوه صيفاً وشتاه، والأفضل الترك، وترك الكلام أثناء الوضوء.

وضوء المعذور:

المعدّور: مثل سلس البول أو الريح أو الغائط أو المدّي،

والمستحاضة، ولا يتقض الوضوء عند العالكية إن خرج البول والمدفي رنعوهما على رجه السلمي الملازم: وهو أن يلازم نصف زمن أوقات الصلاة أو أكثر، أو كل الزمن، لكن يندب الوضوء إذا لم يعم الزمن، ولا يتقض الوضو، إذا غرج بول أو فاطع أو ربع أو خرج من تقبة فوق المعدة، سواء انسد المعنوجان أو احدهما أم يلاً. وعام من غض وضوء المعدد، مو أبضاً مذهب العنابلة، ويطل وضوء المعددر عند العنفية بخرج وقت الصلاة المغروضة نقط، وبعد ملاة فرض واحد ونوافل وأبو داود والترمذي وصفحته وإن ماجه - الأوضي لكل صلاة ⁽³⁾.

وینتفض وضوء السلس اتفاقاً إذا بال البول المعتاد، أو أمذى بلدًّة معتادة، بأن أحدث كلما نظر أو نفكر، ويعرف البول المعتاد: بأن يكثر ويمكن إساك، والمذي المعتاد: يكون بشهوة، كما ينتقض وضوء المس عند العالكية إن لازما أقل الزبان.

وإذا لم يتقض وضوء السلس، فله عند العالكية أن يصلي به ما شاه، إلى أن يوجد ناقض فيره، لكن يستحب للسلس والمستحاضة: أن يتوضأ كلّ منهما لكلّ صلاة، ولا يبعب عليهما، وفي هذا مراعاة للفلاف:

ما يحرم على المحدث حدثاً أصغر:

يحرم على المحدث حدثاً أصغر ثلاثة أشياء اتفاقاً(3):

الصلاة ونحوها: كسجود التلاوة وسجدة الشكر وصلاة الجنازة

القرانين الفقهية: ص 41، الشرح الصغير: 1/ 139.

 ⁽²⁾ الدرر المختار: 1/280، مغني المحتاج: 1/111، كشاف الفناع: 1/138.
 (3) الدرر المختار: 1/160 وما بعدها، الشرح الصغير: 1/149 وما بعدها،

المجموع للتووي: 2/71 وما يعدها، المغني: 142/1 وما يعدها.

وخطبة الجمعة؛ لقوله 撤 فيما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة: ولا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضًاه.

2 ـ الطواف بالبيت الحوام: الآه صلاة، ولقوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي عن أبي هربرة: •الطواف بالبيت صلاة. ولكنَّ الله أحلَّ فيه المنطق، فمن نطق فلا ينطق إلا بخيره.

3. مش المصحف وحملة: يجرم على المُحدث من مصحف أو جزئه أو يه، أو جعله وليه يقادة ، أو ونب أو وصادة ، أو كرسي تحته ، ولو كان السن بعاقل أو عوده أو كان العمل مع أمنعة أجرى غير مقصودة بالحمل، فإن قصد حمل الأمنعة ، وفيها قرآن تابع لها كصندون ونحوه، جاز الحمل، والليل العديث المنظم عن عمرو بن حزم: «لا يعنى القرآن إلا الحموه قال ابن عبد البر: إنه أثبه بالمتراش.

واجاز الزيدية والظاهرية وابن عباس وجماعة من المصحف لغير الشاهر من المددث الأصفر. واثنق الفقهاء على أن غير المنوضيء يجوز له تلاوة القرآن أو النظر إليه دون لمس. واجازوا للصبي لمس القرآن لنطأء لانه غير مكافف، والأنقل التوضو.

واجاز المالكية المس والحمل لمعلم ومتعلم بالغ، وإن كان حاتضاً أو نشاء، لعدم قدرتها على إزالة الماتم، ولا يجوز ذلك للجنب لقدرته على إزالة الماتع بالفسل أو التيمم. كما أجازوا المس والحمل يحرز مسائر واق للمسلم لا للكافر، ولو ليتب أو حائض.

ويباح اتفاقاً مس النفسير وحمله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جُنباً، لأنَّ المقصود من النفسير معاني القرآن، لا تلاوته.

الغُسـل:

الغُسل: إيصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة، مع الدلك

وهو مشروع لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُشُمَّ جُنُهَا قَائِلُهُمُ أَوْ ﴾ [الماندة: 6] وهو أكر تطهير جميع البدن إلا أن ما يتعذر إيصال الماء إليه، كداخل العينين وصماخ الأنين خارج عن الإرادة، لما في غسلهما من الضرر والأذى راقصد مه التنظيف، وتجديد الجوية والشاط.

موجياته أو أسبابـه:

موجبات الغــل لدى المالكية أربعة هي ما يأتي(⁽¹⁾:

 ا خورج الدني: أي: بروزه إلى الظاهر من فرج الرجل أو الدوأة، بللة معنادة تدفقاً في حال النوم أو البنظة، ينظر أو فكر في جماع، أو بمباشرة فعلية لإنسان حي أو ميت أو بهيمة. وهذا بانفاق الفقهاء الما رواه مسلم عن أي سعيد الخدري أن رسول الت 鑑، قال: «الماء من الماء».

وروى النيخان عن الج سلمة رضي الله عنها: أنَّ أَمَّ عُلَمِ، قالت: يا رسول الله : إن الله لا يستمي من العنَّ، فهل على العراَّ ضُمل إذا احتلمت؟ قال: نعم، إذا رأت العاه. والغُمل واجبٌ على المحكُف (البالغ العاقل) دون غيره عند العالكية.

والدين ، ما خليظ «التي يخرج عند اشتداد الشهيرة. والموجب منه للكُسلُ هو الخارج بلأة متاذه ، فإن لم يخرج بلأة معادة، كان خرج بنسه لمرض، او ضرية، او مسلّس، أو لدفة عقوب، فلا خلس ، وعلم الرضوه فقط، لما روى آبر داود، عن علي رضي الله عنه : أذر رسول الله (الله لما : فإذا فضحت العام فاغسل، والفضح: خروج المني ششة:

وإذا احتلم ولم يجد منياً فلا غسل عليه، وإن وجد بللاً ولم يتذكر

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 1/126 وما بعدها، الفواتين الفقهية: ص 25 وما بعدها.

احتلاماً، وجب عليه الغسل إن تبقن أله مني، فإن شكّ ولم يعنم، هل هو مني أو غيره، فعليه الغسل احتياطاً. وإذا رأى في تربه منياً لا يعلم وقت حصوله، يلزمه إعادة الصلاة من آخر نومة له، وكذا مثا قبلها إن احتمار أنه منها⁽¹⁾.

2 ــ النقاء الختانين ولو من مقطوعها في فرج مطبق للجماع، تُبدُّ أو دُبراً، من ذكر أو أنش، طانع أو مكره، ناشم أو يقظان، ولو لم يحصل إنزال اتفاقاً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُشُتُمْ جُشُكُماً فَالْحَجُورُ ﴾ [المبادد: 6].

ولا فرق بين أن يكون الوطء بحائل خفيف أو بغير حائل. ولا تُحسل في حال عدم الإنزال بإيلاج بعض الحشفة، أو بإيلاج في فرج غير معليق أو ما دون الفرج، كالتخيذ والتخطين، والتخيب بين الشفرين أو في هوى الفرج، والتصافى الختائين بدون إيلاج، والمحتان (إتيان السرأة المرأة) كار ذلال لا تُحطر في بلا إنزال.

3. - الحيض والفائس: يوجان الشيل بالانغاق، فقوله تعالى في الحيف ﴿ قَائِمُواْ الْفَلْمَ وَمِي الْحَيْسِ ﴿ وَالْبَقَاءِ وَكِمَا وَلَا الْفَاسِ مَا الْحَيْسِ ﴿ وَالْفَلَمِ وَمَا الْحَيْسِ ﴿ وَالْمِي الْفَلْمِ وَالْمَاسِ اللّهِ عَلَيْهِ الْفَلْمَةِ مِنْ الْمَيْسِ مَنْ اللّهِ وَالْفَلْمِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ وَالْفَلِينِ وَالْفَلِينِ وَالْفَلِينِ اللّهِ وَالْفَلِينِ اللّهِ وَاللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ ا

ويجب النُسل بالولادة دون بلل؛ لأن المولود مني منعقد، ولأنه لا يخلو الأمر عن بلل خالباً. ولا يجب النُسل بدم الاستحاضة (وهو الدم النزيف الذي يحدث في غير وقت العادة الشهرية) لكن بندب إذا انقطع.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1/162.

ويجب انفاقاً شُـل العيت العسلم، وغير الشهيد عند الجمهور، ويضل ويصلى علم، عند العالكيّة، ويجب القطل على الكافر (ذا أسلم، لحديث قيس بن عاصم: «أله أسلم، فأمره النبي فيج أن يفتسل بما ويسدر، ورواد الخمسة إلا ابن ماجه. وهذا مذهب العالكية والعنايلة.

واستحب الشافيع والحنفية تُحسل الكافر إذا أسلم إذا لم يكن بُخبًا، ويجزئه الوضوء؛ لأنه لم يأمر النبي 難 كلّ من أسلم بالغسل. فراتض النُسل:

الشُسل فريضة، لفوله نعالى: ﴿ وَإِن كُشُمْ جُنُّكُمْ فَالْفَوْرُأَهُ [المعاندة: 6] وقوله سبحان: ﴿ لَا تَشْرَبُوا المُشَكِلُوْ وَإِنْشَرْ شَكْوَى عَلَى تَشَمُوا مَا تَقُولُونَ وَكَاجَنْتُمْ الْإِنْعَارِينَ سِيْدِلِ مِثْنِي تَشْقِيلُواْ ﴾ [النساء: 43].

وفرائضُ الغُسل خمسة⁽¹⁾:

 النيّة: بأن ينوي بقلبه أداء فرض الفسل أو رفع الحدث الأكبر أو رفع الجنابة أو استباحة الصلاة.

2 - تعديم الجدد شعره ويشره بالماء الطهور: ولا يجب على المختلف في مذهبي الحيث المواحد في مذهبي الحيث و المائية تنفس مضغور شعره، على المنتظم، حتى يمنح موسول الماء إلى البشرة؛ لألّ النبي ﷺ أمر أم اسلم بأن تعتق على رأسها لالات حياد ونقض شعرها، ولا يجب عندهم على المسترسل من الشعر، وأوجب الشافعية نقض الفضائر إن لم يصل المعالم إلى بالمنافعية إلا بالنغض، وكذا الحنابلة بالنبة للمرأة في الحيض أو الثماني، لا في الجنافعي وليلهم في الحيض حالتة عند المنتظمين المنافعين والمنافعين والمنافعين

الشرح الكبير: 1/ 133 وما بعدها، بداية المجتهد: 1/ 42.

وأوجب الشافعية والحنابلة غُــل المسترسل من الشعر، لحديث أبي هريرة المتقدم: ﴿إِنَّ تَحْتَ كُلُّ شَعْرةَ جَنَابَةً ﴾.

وأوجب الحنفية والحناية خلافاً لغيرهم البضحضة والاستنشاق في الشيل، الخواد تعالى: ﴿ وَإِنْ كُشُمُ جُمُنَاكًا فَأَهُورُا ﴾ (المائدة: 6] وقوله ﷺ فيما رواه سلم عن أسماه: ﴿ ثَمْ تَغِيضَ عليها العادَّ فقيهما طلب تطهير جميع إليان وتعنيمه بالماء.

3 ـ ذلك جميع الجمع ولو بخرقة: وهذا رأي العالكية وحدهم خلافا لغيرهم، والدلك: إمرار العضو على ظاهر الجمعه، بيا أو رجاًد، فيكني دلك الرجل بالأعرى، ويظاهر الكف والساعد والعضد، ولو بعد صب العاء.

4 ـ الموالاة أو الفور إن ذكر وقدر كالوضوه: وهو رأي المالكية وحدهم أيضاً، فإن فرق الغسل عامداً، بطل إن طال، وإلا بنى (كمل) على ما فعل بنية.

5 ـ تخليل الشعر في الرأس واللحية، وتخليل أصابع اليدين والرجلين. وهو مذهب المالكية فقط. ويندب ذلك عند غيرهم. سنن الفسل وفضائله ومكروهاته(¹¹):

صنى القُسل خمس: وهي: غسل اليدين إلى الرسفين أولاً قبل إدخالها في الإناء، والمضمفة، والاستشاق، ومسح داخل الانتين، وتخليل أصول خمر الرأس بإدخال الأصابح تحت، أكّا تخليل الشعر بدرن إدخال الأصابح، فهو أحد فرائض النسل كما تقدم بيات.

وفضائله ست: التسمية، والبدء بإزالة الأذى عن جسده، والبدء بالميامن وبالأعالي قبل الأسافل، وتقديم الوضوء، وتثليث الرأس

الشرح الكبير: 1/ 137، القوانين الفقهية: ص 26.

بالغسل، وقلة الماء مع إحكام الغُسل.

ومكروهات الشُمل خمسة: وهي الإكتار من صبُّ الساء، والتنكيس في عمله (غسل الأسافل قبل الأعالي) وتكرار غسل الجمد إذا أوعب، والاغتسال في الخلاء، والكلام بغير ذكر الله تعالى.

ويحرم الاغتسال عرياناً أمام الناس؛ لأن كشف العورة حرام، فإن استتر بحائل فلا بأس.

أنواع الغُـــل:

النُّسل واجب وسنَّة ومستحب. فالواجب كما تقدم الفسل من الجنابة، والحيض والنفاس، واللنخول في الإسلام، فيجب على الكافر إذا أسلم أن يغتمل.

والسنّة: الفسل للجمعة، والعيدين، وللإحرام بالحج، ولدخول مكّة، ولفُسل الميّت أي: من أجله، وقبل بوجويه. ويندب الوضوء للجنب إذا أراد نوما ليكًا أو نهاراً.

والمستحب: الغمل للطواف والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة والترفقة، والنمسل من مع الاستخافة، واضعال من غمل الحيث. ويجزي، المثلما الواحد عن العيض والجائبة، والجمعة الهيد، والرضوء. ولا ماتع من تنشيف الجمع صيغاً وشناء ويجوز الاغتمال بيئية الما الذي المتحلم عنه المرأة وعلى المكس، ويكره عند جماعة من الشقها، إزالة الشعر وقص الأظافر للجنب والحائض،

ما يحرم على الجُنب⁽¹⁾:

يحرم على الجُنب والحائض والنفساء ما يحرم بالحدث الأصغر،

الشرح الصغير: 1/176 وما بعدها.

فتحرم الصلاة ومنها أنواع السجود كسجود التلاوة وسجدة الشكر، والطواف حول الكعبة ولو نفلًا؛ لأنه صلاة، ومسّ القرآن.

ويحرم على التجنب العسلم أيضاً ثلاوة القرآن بلسانه، ولو لحرف أو أنه يقصد الفراءة، فإن قصد الدعاء أو الثناء أو افتتاع أمر، أو التعليم أو الاستعادة أو الأذكار، فلا يحرم، كقوله عند الركوب: سبحان الذي بشرك النا هذا وما كذا له مقرنين، أي: مطيقين، ومند النوول: وقول: ربُّ أنولني منزلاً بباركا، وعند المصيدة: فإن له ربانا إليه راجعورة.

والمعتمد عند المالكية: أنه لا يحرم قراء القرآن القليلة على الحائض والنساء حال استرمال الدم عليهما، سواء أكانت جنباً أم لا، إلا بعد انقطاعه وقبل خسلهما، فلا تقرأ بعد انقطاعه مطلقاً حتى تغنسل، ولولهم: الاستحسان لطرل مقامها حائضاً.

وضابط القراءة البسيرة: ما الشأن أن يتعوذ به كآية الكرسي والإخلاص والمعؤذتين أو للرقية أو للاسندلال على حكم شرعي.

ولا يحرم النظر في القرآن لجنب وحائض ونفساء؛ لأنَّ الجنابة لا تحل العين الناظرة.

ويحرم الاعتكاف في السجد للجنب إجماع، ودخول السجد طلقاً ولو عبوراً أو مجازاً، لقوله ﷺ فيار دوله البيغي وابن باجه عن أم سلمة: «إن العسجد لا يحل لحائض ولا لجُنب\أ\ والدراد بعابر السيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا مُجُنُّكًا إِلَّهُ كَمِلِ ﴾ [الساء: 13] السارة وعالم الساؤه فهو مستثن من النهي عن الصلاة بلا اغتساك، وحكمه النيم. وهذا مذهب العالكية والحنية. ومنع الشافعية والحنابلة الجنب والحائض من المكث في المسجد أو النود في لغير عذر، وأباحوا لهما

 ⁽¹⁾ لكنه ضعيف، والصحيح حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود ولفظه: •فإني
 لا أحل الصحيد لحائض ولا جُئب،

عبور المسجد، ولو لغير حاجة للآية المتقدمة: ﴿ وَلَا جُسُبًا إِلَّا عَارِي سَهِيلٍ﴾ [النساء: 43] أي: طريق.

المسح على الخفَّين:

المسبع على الخطين: بدل عن ضعل الرجلين في الوضوء، وهو إصابة البد المبتلة بالمباء لخف مغصوص، في موضع مخصوص، وفي زمان مخصوص. والخفا: السائر للكمبين فاكتر من جلد ونحوه، والموضع المخصوص: ظاهر الخفين لا باطنهما، والزمن المخصوص: هو يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلبالها للمسائر، لكن لم يحدد

وصفة المسح: أنَّه شرع رخصة في السفر والحضر للرجال والنساء. تيسيراً على المسلمين في وقت البرد، أو العمل الدائم كالجندي والشرطى وطالب الجامعة المواظب على الدراسة.

وكانت مشروعيته بالسنة بأحاديث كثيرة متوانرة، جاوز روانها النمائين، منهم العشرة البشرون بالجنة، ومنهم المغيرة بن شعبة في حديثه المنقق عليه، قال: فكت مع النبي قلق، فوضاً، فأهريت لاتزع خفيه، فقال: دعهما، فإني أدخلتهما طاهرتين، فسمح عليهما،، وما مذه الأحاديث ما رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن همام النخبي وضي لله عنه، قال: فبال جرير بن عبد الله ثم ترضاً، ومسح على خفيه، فقيل: فعل هذا وقد بلت؟ قال: نعم، رأيت رسول الله في بالدي توضا ومسح على خفيه،

علماً بأنَّ إسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة التي فيها آية الوضوء، فتكون السنَّة مخصصة للآية.

قال النووي: أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين، في السفر والحضر، سواء كان لحاجة أو غيرها، حتى المرأة

الملازمة، والزَّمِن الذي يمشي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج، ولا يعتد بخلافهم.

كيفية المسع ومحله:

الواجب عند المالكية (أن مسح جميع أعلى الخفّ، ويستحب المغلّ، ويستحب المفلّ، المؤلّ، ويستحب بعض ظاهر الخف أو أعلاه المغلّ، ويصفة المسع المندوية لذي المالكية: أن يضع باطن كلّ يده على أطراف أصابع المعنى، ويضع باطن كف يده المسرى تحت أصابع رجليه، لحديث المغيرة السابق: «أنه ﷺ مسح أعلى ألف والحقيات، المغيرة السابق: «أنه ﷺ مسح أعلى المغيرة المابق: «أنه ﷺ مسح أعلى المغيرة المابقة، المغيرة المابقة، المنابقة، الم

شروطه ومدته :

يشترط لجواز المسمح على الخلّين سنة شروط وهي ما يلي⁽³⁾، مع اتفاق اللقباء على ثلاثة منها هر: لسبهما على طهارة كاملة، وأن يكون المفتّح طاهراً سائر المحل المفروض غسله في الوضوء، وإمكان منابعة العشق فيه بعسب المعتاد، عملة بعديث المفيزة السابق.

 أن يكون الخف من جلد: تحرزاً من الجورب، فلا يصبح المسح على غير الجلد، وأجاز الجمهور المسح على الخف المصنوع من الجلود أو الليود أو البخزق ونحوها.

 أن يكون سائراً إلى الكعبين وطاهراً: فلا يصح المسح على جلد الدينة ولو مدبوغاً، وهذا متنى عليه، إلا أن الدبغ مطهر عند الحنيفة والشافعة.

⁽¹⁾ الشرح الصغيرة: 1/159.

⁽²⁾ فتح القدير: 1/ 103، المهذب: 1/ 22، كشاف الفناع: 1/ 130.

⁽³⁾ القوانين الفقهية: ص 38، الشرح الصغير: 1/154 وما بعدها.

(د _ أن يكون صحيحاً سليماً أو بخرق يسير: فإن كان الخرق كبيراً (رهو ما لا يمكن به منابعة المشير) لم يصح المسج عليه، لأنه يشترط أن يمكن المشي في عادة. وهذا مفقى عليه إلا أن الحنابلة اكتفوا بإمكان الشابله به عرفاً، ولو لم يكن معناداً.

4 ـ أن يكون منفرداً: فلو لبس خفاً فوق خف (الجرموق) ففي الراجع من الفولين أنه يجوز المسجع على الأعلى، فلو نزعه وكان على طهر، وجب عليه مسح الأسفل فوراً. وأجاز اللجمهور المسجع على الجرموق.

5 ـ أن يلب على طهارة كاملة بالماه: فإن لم يلب على طهارة ، أو لب على طهارة ناقصة ، أو على طهارة بالتراب غير الماه ، لم يصح المسح عليه . وهذا متفق عليه .

6 ـ أن يكون لبعه مباحاً: تحرزاً من المحوم وغاصب الخف، فلا يجوز للمخرم بعج أو عمرة أو لغاصب الخف السع عليه. ويجوز السعع لمعاصي بالسفر كالحاق والديه وقاطع الطريق. ووافن الحنابلة على هذا الشرط، خلافاً لغيرهم.

مدة السمح: لم يؤقت المالكية مدة للسمح، خلاقاً للجمهور، فيجوز عندهم السمح على النفق من غير توقيت بزمان، ما لم يخلعه ال تصيبه جناية، فيجب جننذ خلعه للافضال، إن خلعه انتفض السمح ورجب غسل الرجال، وإن وجب الإغسال لم يصمح؛ لأن السمح إنما مو في الوضوء. ودليلهم: ما درواه أبو داود عن أبي عمارة إلا أن إستاده ضيف: وأن النبي مج قال له جيما سأله عن مدة المسمح بوما؟ قال: يوماً، قال: ويومين، قال: ولائة أبام؟ قال: عمم وما بذلك،

ومدة المسح عند الجمهور: يوم وليلة للمغيم، وللمسافر ثلاثة أيام

لياليها، لما رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عليّ: واللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة، وينتهي المسح بانتهاء المدة عندهم.

مبطلات المسح: يبطل المسح على الخفُّ بالأمور التالية، وهي متفق عليها⁽¹⁾:

 ا ـ نواقض الوضوء: كل ناقض للوضوء ناقض للمسح، فيتوضأ ويمسح.

 2 ـ الجنابة ونحوها: إن أجنب لابس الخف أو نزل حيض من المرأة، بطل المسح، ووجب غسل الرجلين.

3 ـ نزع أحد الخفين أو كليهما: ينتقض المسح بالنزع، لمفاوقة محل المسح مكانه، وللأكثر حكم الكل، وفي حال نزع الخف الأعلى (الجرموق) تجب المبادرة عند المالكية إلى مسح الأسفلين.

 4 ـ ظهور بعض الرِجُل بقدر ثلث القدم بتخرق أو غيره، كانحلال الثرا ونحوه.

والواجب في الحالين الأغيرتين غسل الرجلين فقط، دون تجديد الوضوء بكامله، إذا ظل متوضئاً؛ لأنّ أثر الحدث اقتصر على الخف. العسع على العمامة والجوارب والجبائر:

يجوز المسع على عمامة خيف بنزعها ضرر، ولم يقدر على مسح ما تحتها، مما هي ملغوفة عليه كالقلنسوة، فإن قدر على مسع بعض الرأس أتى به، وكمّل على العمامة⁽²⁾. ولا يجوز عند الجمهور غير

 ⁽¹⁾ الدر المختار: 1/254، الشرح الصغير: 1/156، مغني المحتاج: 1/68،
 كشاف القناع: 1/136.

⁽²⁾ الشرح الكبير للدردير: 1/163.

الحنابلة المسح على الجوربين العادين، ويجوز المسح عليهما بالاتفاق إذا كانا مجلَّدين أو منعَّلين.

وأباح الحنابلة المسح على الجورب إذا كان صفيقاً لا يبدو منه شيء من القدم، وأن يمكن متابعة المدشي فيه وأن يثبت بغسه، لمما رواه الخمسة إلا النسائي أن رسول الله 被 وضاً، ومسح على الجوريين والنعلين⁽¹⁾.

التيسم :

التيَّمم: طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية، وهو من خصائص الأمة الإسلامية، شرع بالقرآن والسنَّة والإجماع.

أما الغرآن: فغوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُثُمُ مَهَنَّ أَزُ صَلَّى مُسَتَّدٍ أَوْجَسَلَةُ أَمَّدُ يَسَكُمُ بِنَ الْفَايِّلِوا أَوْ لَنَسْتُمُ الْمِسْآةِ فَلَمْ يَحْدُوا مَنَّهُ فَيْرَيْتُمُوا صَيِيدًا لَحَيْبً يُرْجُورِكُمْ وَلَيْدِيكُمْ ﴾ [النساء: 43].

وأما السنَّة: فأحاديث كثيرة منها حديث أبي أمامة عند أحمد: وجُعلت لنا الأرض كلَّها مسجداً وتربتها طهوراً.

واجمعت الأمة على جواز التيمم ومشروعيته بدلاً من الوضوء والغُسل في أحوال معينة، وجوازه للصلاة المفروضة والنافلة، ومس المصحف، وقراءة القرآن وسجود الثلاوة والشكر، واللبت في المسجد.

ووقته عند الجمهور: بعد دخول الوقت وطلب الماء، فلا يصح التهم إلاً بعد دخول وقت ما يتيمم له من فرض أو نفل، فلا يتيمم لفرض قبل دخول وقت تعله، ولا لفل ممين أو مؤقت كسن الفراقش الرواتب قبل وقتها. وأجاز الحنفية التيمم قبل الوقت، ولاكثر من

⁽¹⁾ الدرر المختار: 1/248، بداية المجتهد: 19/1، المهلب: 1/539، المغنى: 1/295.

فرض، ولغير الفرض من النوافل⁽¹⁾.

واتفقت العذاهب على أن الأقضل تأخير التيمم لآخر الرقت إن رجا وجود العاء حينة. ويستاح بالثيم ما يستاح بالطهارة بالمداء ولا يسلي المتيم عند الجمهور خلاقاً للحنفية بنهم واحد فرضين، وأنها يسلي فرضاً واحداً، ويجمع بين الراقل، و بين فريشة وثاقاً إن قدم الفريضة عند المالكية، لا إن قدم النافة. ولا يصلي فرضاً بتيمم نواء فرضاً. وإذا تيمم ليم به الفريضة المالتة معه، ومن نوى نفلاً لم يصل فرضاً. وإذا تيمم ليم ، ولا إعادة عند الحنفية والمالكية والمحائية على من تبكم ثم وجد الماء في الرقت، ولا تضاء عليه باليمم للأسباب المؤخد، وأرجب النافية الإحادة غيد الصفرة في العضر دون المفر للطاحة فإل الوقت. وأرجب النافية الإحادة في العضر دون المفر للطاحة الحادة في المنافذة والمنافذة المحادة كالمفترة والمفر المفر للطاحة المؤاد كان مقرء مصية، فالأصح أن تبب عليه الإعادة كالمفترة والمفر لطاحة المالية والمنافذة والمنافذة المؤاد المنافذة المنافذة المنافذة المنافذة والمنافذة المنافذة والمنافذة المنافذة المن

أسباب التيمم:

للتيمم أسباب مبيحة له هي ما يأتي⁽²⁾:

1 ـ فقد الماء الكافي للوضوء أو الفسل: حساً بأن لم يجده، أو شرعاً بأن خاف الطريق إلى الماء، أو كان بعيداً عن بقدر ميلين⁽¹⁰⁾، أو احتاج إلى ثمنه، أو وجده بأكثر من ثمن المثل، فإذا وجد الشخص من الماء ما لا يكفيه تيمم، لحديث عمران بن حصين رضي الله عند عند

البدائع: 1/43، القواتين الفقهية: ص 37، مغني المحتاج: 1/105، كشاف القناع: 1/184.

⁽²⁾ بداية المجتهد: 1/63، تبين الحقائق للزيلمي: 1/65، مغني المحتاج: 1/87، كشاف القناع: 1/184.

⁽³⁾ الميل: 400 ذراع أر خطوة.

الشيخين قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل، فقال: ما منعك أن تصلي؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماه، قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك».

2 - عدم الفدرة على استعمال المباد: يتيمم العاجز الذي لا قدرة له على العاء، كالمكترة والمحبوس والفريوط يقرب العاء و النخائف على نقسه من سبح أو لص، سواء في الخضر أو في السفر، ولو سفر معصية من لان التيمم شرع مطلقاً، ولان وجود الماء حينتذ كعده.

3- السرض أو بطه الثبره: بيشم الشخص إذا خماف الدموت باستعمال العام على نفس، أو خاف تقويت عنفة عضو أو حدوث مرض، كزلة صدوية أو خشى، أو خاف من استعماله إدادة العرص المؤلفة المؤلفة المؤلفة أو بالمجار طبيب عادات، ولو غير مسلم، أو يكون قد استوعبت الجروح أو القروح أكثر أعضاء جسد المئت أو أعضاء الوضوم من المحدث، لحديث جابر عن أبي داود وابن عاجه والمدارقطني فيمن شُجَّ وأمه في سفر تم احتلم، فأرشده المؤلفة في فيمن شُجَّ وأمه في سفر تم احتلم، فأرشده

4 ـ الحاجة إلى الماء في الحال أو في المستقبل: للمره النيمه إذا اعتقد أو ظن ولم في المستقبل أنه يعتاج للماء احتياجاً مودياً للملاك أو شدة الأذى، يسبب المحلف على نفسه أو دايم، صوناً للروح عن التلقف، أو يسبب الحاجة للماء في عجن أو طبخ أو إزالة نجاسة غير معنوة منها.

5 ـ الخوف من تلف المال لو طلب الماء: يجيم القادر على استعمال الماء وضوأ أو سفراً إذا خاف تلف مال ذي بال، له أو الغيره، لو طلب الماء الذي يحقق وجوده أو ظه، أما إن شكه أو توهمه، فيتهم ولو قل الماء. والمعراد بالعال ذي البال: ما زاد عما يازم، بذله في شواه الماء.

6 ـ شدّة البرد: يجوز التيمم لشدة البرد إذا خاف من الموت ولم

يجد ما يسخن به الماء؛ لأن النبي ﷺ أفر صلاة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل، محتجاً بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَشْتُلُواْ الشَّكُمْ ﴾ [النساء: 29] رواه أحمد وأبو داود وغيرهما.

7 ـ نقد آلة العاء من ذلر وحيل ونحوهما: يتيتُم من له قدرة على استعمال العاء ولكن لم يجد من يناوله إياه، أو لم يجد آلة من حيل أو ذلو مثلاً، إذا خاف خروج الوقت، الأنه بمنزلة عادم العاء.

8 ـ الخوف من خروج وقت الصلاة: يجوز التيمم على المعتمد عند المالكية لدادم الماء خوف خروج الوقت، مجافظة على أداه الصلاة في وفتها، فإن ظن أنه يدوك منها ركعة في وقتها إن نوضاً أو افتسل، فلا ينجم.

والراجع جواز التيمم لأداه الجمعة وصلاة الجنازة إذا خاف فواتها، ويصلي ولا يعيد.

والخلاصة: إن أسباب التيمم نرعان: فقد الماء، والعجز عن استعمال العاء، والأول منصوص عليه في القرآن، والثاني مقيس عليه وثابت بالسنّة.

فرائض التيمم:

فرائض التيمم خمسة، وهي ما يأتي⁽¹⁾:

 النيّة عند الضربة الأولى: بأن ينوي به استباحة الصلاة أو فرض التيمم أو استباحة ما منعه الحدث. وهذا متفق عليه بين المذاهب.

 الضربة الأولى: إي وضع الكنين على الصعيد، وأما الضربة الثانية فهي سنة عند المالكية والحنابلة. وقال الحنفية والشافعية: التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين، عملاً بحديث ابن عمر عند

⁽¹⁾ البدائع: 1/45، الشرح الكبير للدوبر: 1/454، المهذب: 32/1، المغني: 1/152.

الحاكم والدارقطني والبيهقي، لكن ضعيف: «التيم ضربتان: ضربة للرجه، وضربة للباين إلى المرفقين؟ وروى أحمد وإبر داور عن عمارين ياسر: أن النبي هج قال في التيمية: ضربة للوجه واليدين. وفي لنقط عند الزماني: «أن النبي فيخ أمر بالتيم المرجه والأكترن». ودليل الفريق الأول حديث عمار المتفق عليه: «أجنبت فلم أصب الماء، تضمكت في الصديد، وصليت، فذكرت ذلك للنبي فيج، فقال: إثما كان يكفيك هذا، وضرب النبي فيج بكنية الأوض، ونفخ فيما، ثم سعر بهما وجهه وكفه.

3 ـ تصبيم الرجه واليدين إلى الكومين (الرسفين) بالمسج، وأنا عن لم إلى الموقيق فيه وسنّه عملاً بعديث عمار السابق وهذا مذهب المالكية والاختابات، والمطلوب عند الجنة والشافية مسح المالكية والاختابات، والمطلوب عند المحبد ابن عمر عند اليدين إلى الموقيق كتملهما في الوضوء، ومملاً بحديث ابن عمر عند أبي داود بسمح المراضين لكنه فموف. ويجب تخليل الأصابع درّخ الحاتم ليسمح ما تحت، ويكون تخليل الأصابع بباطن الكف أو

4 ـ استعمال صعيد ظاهر: وهذا متفق عليه، فلا يصح استعمال ماليس يصعيد، ولا استعمال صعيد نجس، وأفضل أنواع ألصعيد: الترب والمبراد بالصعيد: كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها، كتراب ورمل وحجارة وحصى وجمس (كلس) لم يحرق بالنار، فإن الحرق لم يجرز اليحم به، ولو نقل ذلك من مكانه، بأن يجعل بيته وبين المرفق طال.

ويجوز التيم عند الحقية والمالكية على المعادن كالملع، والحديد والتحاس والرصاص والقصدير والكحل ما دامت في موضعها ولم تقتل من محلها، إذا لم تكن من أحد القدين اللذهب أو القضة) أو من الجواهر كاللؤلو. والمعتمد جواز التيمم على الخشب والحشيش عند عدم غيرهما. وكذلك يجوز عندهم التيمم على الثلج (الجليد): وهو ما جمد من الماه على وجه الأرض أو البحر، لأنه أشبه يجمودة الحجر، فالتحق بأجزاء الأرض.

5 ـ الموالاة: أي أن يوالي بين أجزاه النيم بأن لا يؤخر سبح عضو معا قبلة زمناً، يقدرها في الوضوه، أي بحيث لو قدر مغسولاً لجف بزمن معتدل، وأن يوالي بين النيم وبين ما قبل له من صلاة ونحوها. وهذا مطلوب عند المالكية والحنابلة. وقال الشافعة والحنفية: موالاة البيم كالوضوء سنة.

كيفية التيمم:

رجهه باطن أصابعه، ثم تُقَمّ براحيّه لحديث عمار عند أحمد والأدمة وجهه باطن أصابعه، ثم تُقَمّ براحيّه لحديث عمار عند أحمد والأدمة السنة: أن النبي كلم قال في النيم، و هضرية واحدة للوجه والبدين، ولأنَّ إليه إذا اطلقت لا يدخل فيها الدواع، بدليل آية السرقة.

وقال غيرهم: التيمم للوجه واليدين إلى المرفقين كما تقدم.

والأكمل عند الفريق الأول خروجاً من الخلاف ضربتان: بمسح بالثانية يديه إلى العرفقين، وكيفية المسجد: أن يُمِثر اليد البسرى على اليمنى من فوق الكف إلى العرفق، ثم باطن العرفق إلى الكوع (الرسغ) ثم يعتر البد اليمنى على اليسرى كذلك، وكيفما فعل أجزأه إن أوعب.

شروطه :

يشترط لصحة النيمم عند المالكية شرطان: دخول وقت الصلاة، وطلب الماء ما لم يتيقن عدم وجوده⁽¹¹، والأول شرط عند الجمهور خلافاً للحقية، والثاني متفق عليه.

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 37.

ران علم الشخص وجود الماء أو ظنّه أو شكّ فيه في مكان أو توقّم وجوده، لزم طلبه لكلّ صلاة طلباً لا يشقّ علب بالفعل، وهو علمي أقل من مبلين، كما يلزم طلبه من رفقة إن اعتقد أو ظنَّ أو شكّ أو تشكّ إعقاهم، فإن أن لم يظلب منهم وتيمم، ثم تبين وجود الماء أو لم يتبين يتبأ أماد الصلاة أبداً إن اعتقد أو ظنَّ الإعطاء، وأعاد في الوقت نقط إن شكّ أو توجَّم.

ويلزمه شراه الماء بثمن معتاد لم يحتج له، نقداً أو ديناً في الذمة، فإن زاد على الثمن المعتاد، ولو درهماً على الراجع، في ذلك المحل وما قاربه، فلا يلزمه الشراء.

> ستن التيمم وفضائله ومكروهاته⁽¹⁾: سنن التيمم عند المالكية أربع:

ترتیب المسح: بأن یمسح الرجه أولاً، ثم البدین، فإن نکس

 ترتيب العسع: بان يصنح الرجم اولا، تم البدين، فإن نحس أعاد المنگس وحده وهو البدان، إن قرب الزمن ولم يصل به، وإلا بطل النيم.

 3 . 3 لفرية الثانية ليديه، والمسح من الكوع (طرف الزند مما يلي الإبهام) إلى المرفق.

4 ـ نقل اثر الضرب من الغبار إلى الممسوح: بالأ يمسح على شيء قبل مسح الرجه واليدين، فإن مسحهما بشيء قبل ذلك كره وأجزأ، وهذا لا يمنع من نفضهما نفضاً خفيفاً.

وقضائل التيمم خمس:

التسمية: بأن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.
 3 - الصمت واستقبال القبلة.

المرجع السابق: ص 38، الشرح الصغير: 1/198.

 4 ـ البدء بمسح ظاهر اليمنى باليسرى إلى المرفق، ثم بالباطن إلى آخر الأصابع، ومسح اليسرى كذلك كما فعل في اليمنى، ويجب تخليل الأصابع كما تقدم.

وتكره الزيادة على مرة في المسح، وكثرة الكلام في غير ذكر الله، وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين، وهو المسمى بالغرّة والتحجيل.

نواقض التيمم:

ينقض التيمم كل ما يتقض الوضوه والشُمل، كالحدث والجنابة، ويتقضه زوال العذو المبيح له، كذهاب العدو والمرض والبرد ووجود أن نزح الماء، وإطلاق السراح من السجن الذي لا ماء فيه: لأن مما جاز لعذر يطار بزواله.

وينقضه أيضاً رؤية الماه أو القدرة على استعمال الماء الكافي، ولو مؤة واحدة لكل عضو.

فإن رأى المدا أثناء السلاد لم يتضفى تبعد عند المنالكية لأم مافون له بالدعول في الصلاء بالتهم، والأصل بقاء الإذن، لكن لو كان ناسياً للمناء الذي معه، فتيم وأحرم بعائدة ثم تؤكر فيها، يتبلل إن السيا الرقت، ويتضفى تبعه عند الحنية والحنابلة. وقال الشافعية: إن رأى الماء في أثناء الصلاة، بطل تبعه وصلاته إن كان في الحضر، ولم بطارات كافر أبد السلاة، المنا.

وإن رأى الماء بعد خروج وقت الصلاة، لا يعيدها إجماعاً، دفعاً للحرج. وينقضه أيضاً الفصل الطويل بين التيمم والصلاة؛ لاشتراط الموالاة عند المالكية بين التيمم والصلاة، كما تقدم(1).

الدرر المختار: 1/234، الشرح الصغير: 1/199، بجيرمي الخطبب: 1/257، المغني: 1/268.

حكم فاقد الطهورين:

في فاقد الطهورين: هو فاقد العاء والتراب كالمحبوس في مكان ليس فيه واحمد منهما، أو في موضع نجيس لا يمكنه إخراج تراب مطهر، والمصطوب، وواكب سفية لا يصل إلى العاء، والعاجز عن الوضوء والتيم معا بعرض أو كسر ونحوه، والمكرء.

وحكمه عند المالكية: مقوط الصلاة عند أداه وتضاء، فلا يصلي ولا يقضي، كالحائض؛ لأن وجود الماء والصعيد شرط في وجوب أداه الصلاة، وقد غُدما، وشرط وجوب القضاء: تعلق الأداه بذمة المصلي، ولم يتمثل الخطاب بأداه الصلاة في ذعه".

وتجب الصلاة عليه عند الجمهور مع الإعادة عند الحنفية والشافعية، وعدم الإعادة عند الحنابلة⁽²⁾.

الحيض والنفاس والاستحاضة :

الحيض: هو الدم الخارج من فرج المرأة التي يمكن حملها عادة من غير ولادة ولا مرض ولا زيادة على الأمد.

ووقته: من بلوغ الأنثى تسع سنين قمرية تقريباً، إلى سن اليأس، فإن رأت الأنثى الدم قبل هذه السن أو بعد سن اليأس، فهو دم فساد أو نزيف كجرح عادي.

وتصبح الأنش برؤية الحيض مكلفة بجميع التكاليف الشرعية، من صداة وصيام وحمج وزكاة، وامتناع عمن المحظورات، والتزام بالمأمورات كلها.

وسن اليأس عند المالكية: سبعون سنة، وتسأل النساء في سِنَّ

الشرح الكبير: 1/162.

⁽²⁾ مرافي الفلاح: ص: 21، المجموع: 2/ 351، كشاف الفناع: 1/ 95.

الخسين إلى البيعن، فإن قلن: حيض، أر شككن، فعيض، كما يسألن في العراهة: وهي بنت تبع إلى ثلاث عشر، ومن اليأس عند الحقية: خمس وخمسون، وعند الحنايلة: خمسون سنة، لما رواه أحمد عن عاشة: فإذا يلغت العرأة خمسين سنة خرجت من حد المجيض،

وغالب الياس عند الشافعية: اثنان وستون، ولا آخر له، ومرجع هذه الأقوال الاستقراء.

وقد تجيض الحامل في رأي المالكية والشافعية، ولو في آخر أيام الحمل، وإن كان الغالب عدم نزول الدم بها؛ لإطلاق الآية القرآبية ﴿ وَتُسْتُونُكُ مِنَ الْمَدِينِينِ﴾ [البقرة: 222] أي: الحيض، ولأنَّ الحيض من طبيعة المرآة، ولأنه دم صادف عادة، فكان حيضاً كغير الحامل.

والوان الدم أيام العادة الشهرية: إما أسود أو أحمر أو أصغر أو أكدر (متوسط بين السواد والبياض). وليست الصفرة والكدرة بعد العادة حيضاً، ولا يعرف انقطاعه إلا بروية بياض خالص، بأن تدخل المراة خرقة نظيفة أو تلطأ في فرجها انتظار هال يقى شيء من أثر اللم أو لا؟ ومدة العيض أو أقله في رأى المالكية: أنه لا حدٍّ لأفله بالنسبة

ومدة الحيض أو أقله في رأي المالكية: أنه لا حدٍّ لاقله بالنسبة للمبادات، فأقله دفقة أو دفعة في لحظة، فتعتبر حائضاً وتغسل بانقطاعه، ويبطل صومها وتفضي ذلك اليوم، وأما بالنسبة للمدة والاستراء فأقله يوم أو بعض يوم له بال.

وأكثر العيش يختلف باختلاف النساه، وهن أربع: مبندأة، ومعتادة، وحامل، ومختلطة. أما المبتدأة (وهي التي أول ما ابتدأها اللم في بده الحيض عند الصغر) فيقدر بخسة عشر يوماً، وما زاد فهر دم علة وفساد.

وأما المعتادة (وهي التي اعتادت أن ترى الدم): فيقدر بزيادة ثلاثة

أيام على أكثر عادتها، والعادة تثبت بمرة استظهاراً، ما لم نجاوز نصف الشهر.

وأما الحامل فيما بعد شهرين من بدء الحمل: فيقدر أكثر الحيض بعشرين يوماً، وما بعد ستة أشهر فأكثر، فيقدر له ثلاثون يوماً.

رأما المختلفة: وهي التي ترى الدم بوماً أو أياماً، والطهر يوماً أو أياماً، حتى لا يحصل لها طبح كمال وأنها عداللكرة والحنائية تلفق التجميع) أيام الدم تعدها عن يكمل لها مقدار أكثر الحيض (وهو ما الاستجيال والمع ما المائية المنافقة المتعادة أكثر الميام ويلماً وتنافقة أكثر الحيث منه أكثر الحيث منه أكثر اللحيث، يكون طهراً كمائلاً، وتكون حائشاً في كل يوم لا ترق فيه الدم، وجداء أن يكون طهراً كمائلاً، وتكون حائشاً في كل يوم ترى فيه الدم، وتجتنب ما تعين لمه الدمائش.

وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين: خصة عشر يوماً لأن الشهر لا يخلو خالباً عن حيض وطهور وإذا كان أكثر الحيض خصة عشر يوماً، ازم أن يكون أقلُّ الطهر كذلك خصة عشر يوماً، ولا حدَّ لاكتره، فقد يمتد سنة أو سنتين، وقد لا تحيض العرأة أصلاً، وقد تحيض في المسترمة واحدة.

وإذا رأت الدرأة الدم أثناء عادتها، ثم انقطع عنها وعاد، وهو ما يعرف بالنقاء أي عدم الدم، فإن الساكةي والمختابة خلافا لنيرهم يأشدر دبيدا التلفيق: وهو ضم الدم إلى الدم، واعتبار أيام النقاء طهراً صحيحاً، فتجمع أيام الدم بعضها إلى بعض، ويعتبر الباقي ظهراً، وحركم الملفقة: ألما تنتسل وجوباً كلما انقطع دمها، وتصلي وتصور وتوطأ؛ لأنه طهر حقيقة⁽¹⁾.

وأقلّ الحيض عند الحنفية، ثلاثة أبام ولياليها، وأكثره عشرة أيام

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1/ 209، 212.

ولياليها، لحديث أبي أمامة عند الطبراني، وعند الشافعية والحنابة: أقله يوم وليلة، وأكثره عند الحنابلة: ثلاثة عشر يوماً، وخمسة عشر يوماً عند الشافعية، ودليلهم: الاستفراء وتتبع أحوال النساء، وطراؤاد على ذلك فهو استحاضة. وما يسمى بالمشتخات قبل استمراز الدم واستمر مدة أقل العيض بعد حيضاً قوان لم يستمر أو كان في مدة .

فإن كان للمرأة عادة شهرية كست أو سيع، ثم في شهر أحر استمر اللم أخر كل المبدئ خطاب أخر من من الكر مدة المجفى اللم أخر مدة المائية في من أو المبدئ أحرى من المراحدة أو يونا أو إلى المعتادة، بأن السيع بالمستعاضة، فإن كانت لها عادة مقررة وهي المعتادة، بأن سبق لها حيض وعلم، غرر الهيما قدراً ووثنا، لما رواه الخصبة إلا الترخي والنائب بيا مناز وسيع، من من طرة المسيحة على المراحدة المستعاد خاراً كانت تمول في المناز كانت تحيضهن من المراحد على على مهد رسول أنه على أعلنت نها الشهرة قبل أن النائب أما والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر، قبل أن أمانيا بالمناز المائن عدد ذلك من الشهر، المائن أمانيا والسياد قدد ذلك من الشهر،

قان لم تكن لها عادة متفررة، ترجع إلى القرائن السنتفادة من الدم، فتميز بين دم الحيض ودم الاستخاصة، لما رواه أبو داود والسائم وغيرهما من فاطعة بت أبي خيس: أبها كانت تستحاض، قال لها النبي في : وإذا كان دم الحيض أسود يعرف⁽²⁾، فإذا كان كذلك فأستكي عن الصلاء، فإذا كان الآخر قرضتي وصلي، فإنسا هو مرق». واتفق العلماء على أنه لاحدً لأكثر الطهر المتخلل بين الحيضتين.

أي تهريق أو تربق الدم، وهو في معنى تستحاض.
 أي تعرفه النساء.

الثفاس :

النفاس في رأي المالكية: هو الدم الذي يخرج مع الرلادة أو بعدها، ولو بين توأمين، وأما ما خرج قبلها، فالراجع أنه حيض في رأي المالكية والحنابلة.

وأقله عند الشافعية لحظة، ولاحظً لأقله عند الجمهور، وأكثره عند العالكية والشافعية ستون توبعاً، وعند الأخرين أربعون بوماً، وما زاد عليها فهو استحافة. فإن تقطّ الدم ألقّت السيّن، وتغسل كلما انقطع وتصوم وتصلي، فإن انقطع نصف شهر، فقد تم الطهر، وما نزل بعد لاك حيض، وعلامة الطهر منه جفوف أو ماه أبيض (تُشّة بيضاء). والتاتي أبغين(1).

ما يحرم على الحائض والنفساء: يمنع الحرض والنفاس اثني عشر شيئًا، منها السيعة الني تدميها الجيئاية: وهي الصلوات كلها، ورسيود الثلاوة، ومن المصحف، ودخول المسجد، الطلوات، والاعكاف، وقراءة القرآن. وأجاز المالكية على المعتمد للحائض والنفساء قراءة القرآن عن ظهر قلب إذا كان يسيراً، وتعنع كل منهما من القراءة بعد التقطاع الدم وقبل الفسل.

ويزاد في الحيض والنفاس خمسة أخرى: وهي الصبام، والطلاق، والجماع في الفرح قبل انتظاع الدم، والجماع بما دون الفرح قبل انتظاع الدم، والجماع بعد انتظاع الدم وقبل الافتسال. وإنما يجوز التمتع بأصل جدها بعد أن تشدّ إزارها، فإن وطرء في الحيض فيستغفر الله، ولا كفارة عليه ⁽²²⁾، وهذا رأي المالكية والشافعية، وأباح

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1/216، فتح القدير: 1/129، حاشية الباجوري: 113/1.كشاف الفناء: 1/226.

⁽²⁾ بداية المجتهد: 1/54 وما بعدها، الشرح الصغير: 1/215.

الحنابلة الاستمتاع بالحائض ونحوها بما دون السؤة وفوق الركبة ما عدا الوطه في الفرج؛ لقوله ﷺ فيما رواه الجماعة إلاَّ البخاري: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح».

وأجاز الحقية ولحد الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم وقبل الفسل إذا انقطم مع الأخبر المنسلة بالأخبر وقبل المالكية والشائدية فرقد تعالى: ﴿ فَأَعَرِكُوا النِّبَاتُهُ فِي السَّمِينِ لَا يُكَوْيُونُهُمْ تَمْ يَتَفَهُمُ فَاذَا تَظَيْرُكُ تَأْتُونُكُ ي مِنْ المُرَجُّمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 222] فإنه شرط شرطين لحل الوطه: انقطاع الشهم والفسل.

الاستحاضة :

الاستحاضة: سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة من مرض وفساد، من عِرق أدنى الرحم، يقال له: العاذل.

وحكم الاستعافية: أنها حدث دائم كسلس بول ومذي وغائط وريم» ورحاف دائم وجرح لا يعرقاً (لا يمكن) دمه، ولا تنتج الاستعاقة شيئاً مما يعتم نه العرض. ويستب للستحافة أن توضًا لكل صلاة وأن تقتل بعد انقطاع المم، وعلها أن تصلي وتصوم في رمضان، ولهما الصوم نشاك، والطراف، وقراءة القرآن، ومس المصحف، ودخول السجد، والاعتكاف، ويجوز وطؤما بلا كراهة المصحف، ودخول السجد، والاعتكاف، ويجوز وطؤما بلا كراهة

لكن أوجب الجمهور على المستحاضة الوضوء لكلَّ صلاة، لفوله ﷺ في رواية البخاري: «ثم توشق لكلَّ صلاة، وتشلل فرجها قبل الوضوء وتحشوه بخرقة أو قفلة دفعاً للتجاسة، ولا تتوضأ قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور، ويصح عند الحفية وضوء المعذور دخول وقت الوقت.

ولا تعد المستحاضة بحكم الحائض إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مميّزة.

الثاني: أن يتغير الدم عن صفة الاستحاضة إلى الحيض.

الثالث: ن يمضي لها من الأيام في الاستحاضة مقدار أقل الطهر وهو 15 يوماً.

فإذا مؤرت الدم بنفير رائحة أو لون أو شغن أو تألم ونحو ذلك. لا يكترة الدم وقلت، فهو حيض، بشوط أن يتقدم أقل الطهر، وهو خمسة عشر يوماً، حلماً بأن دم العيض أسود غليظ ولاذع فه حرفة ودم الاستحاف أحمر رقيق، والصفرة والكدرة حيض كما تقدم ⁽¹⁾.

. . .

 ⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 41، الدر المختار: 1/262، مغني المحتاج: 1/108،
 كشاف الفتاع: 1/226.

الفَصلُ الثَّانِي اصَّلَاهُ وَأَنواعُسَ منطق منظم

الصلاة في اللغة: الدعاء وشرعاً: أقوال وأفعال مخصوصة، مفتنحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم. وقد شرعت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فآبات كثيرة منها: ﴿ وَأَلْمِيمُواْ الشَّلَوَةُ . . ﴾ [البقرة: 43] ومنها: ﴿ إِنَّ الصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى النَّدْيِمِينِ كِتَلْبَاكُمْ وَقُونَا﴾ [النساء: 103].

وأما السنّة: فأحاديث ثابتة عديدة، منها حديث ابن عمر المنتفق عليه: التي الإسلام على خمسر: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول أنف، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سيبلاً».

ن عند الترمذي الحسن الصحيح عن معاذ بن جبل: •رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله.

وأما الإجماع: فإن الأمة أجمعت على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة.

ورَضَت الصلاة لِلهُ الإسراء قبل الهجرة بتحو خمس سنين، روى أحمد والمُستاني والتربذي وصححه عن أنس قال: «فَرَضَت الصلاة على التي يُظُّة لِيلةٌ أسري به خمسين، ثم نقصت حتى جُعلت خمساً، ثم نوي يا محمد: إنه لا يدل القول لدي، وإذَّ لك يهذه الخمس خصين، ف وهي أهم عبادة في الإسلام، وأول ما يحاسب عليه العبد، روى الطبراني عن عبد الله بين فَرَط، قال: قال رسول الله ﷺ: •أول ما يحاسب عليه العبد يوم الفيامة الصلاة، فإن صلحت صلح سائر عمله، وإن قدت ضد سائر عمله، وهي آخر وصية وصي بها رسول إله ﷺ أته عند مفارقة الدنيا، قائلاً وهو يلفظ أنفاس الأعيرة: والسائدة والماكت إسانكره.

وهي آخر ما يفقد من الدين، فإن ضاعت ضاع الدين كله، روى ابن حبان حديثًا: (التنقشُنُّ عُرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبُّك الناس بالتي تلبها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة.

وقد أنكر الله تعالى على من يقصر في أداء الصلاة، فقال: ﴿ هِفَقَلَتُ مِنْ مِّرِجٍ خَلْفُ أَشَاعُوا الشَّلَوَةُ وَالْبَسُوا ٱلشَّهُونِ مُّسَوِّفٌ يُلْقُونُ غَيَّا ﴾ [مريم: 29].

وأنذر النبئ ﷺ تاركها بأنه كافر، روى أحمد ومسلم وغيرهما عن جابر: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة».

حكمتها: شرصت لفاراند دينية واجتماعية كثيرة، فهي تعقد الصلة بين العبد ورد، وترسم طريق اللعلاج قال تصالى: ﴿ فَيَأَلُهُمُ الْكُهُونُ فِي اللهِ قَلَ اللهِ قَلَ اللهِ اللهِ قَلَ اللهِ قَلَ اللهِ اللهِ قَلَ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْهُ اللهِ قُلْهُ اللهِ قُلْهِ اللهِ قُلْهِ اللهِ قُلْهُ اللهِ اللهِ اللهِ قُلْهُ اللهِ قُلْهُ اللهِ قُلْهُ اللهِ اللهِ قُلْهِ اللهِ قُلْهِ اللهِ اللهِ

وتكون الصلاة الجماعية سبيلاً لعقد أواصر الود والمحبة والألفة، وتوفية الشعور بالموحدة الإساطية والإخماء، ووحدة الفكر والإنساء، وإعلان المساواة بين المسلمين كافة، وتعليم النظام والانضباط، واحترام الموتد، وتعينة المشاعر والمواطف بأحوال المسلمين وأوضاعهم. حكمها: الصلاة فرض عين على كل مكلف (بالغ عاقل) ولكن يؤمر بها الأولاد لسيع سنين، ويضربون عليها للدور، يهيز لا يخشية ونحوها! لقوله كلى فيما رواء أحمد وأبو داوره الترمذي والحاكم والدارقطني عن عبد الله بن عمرو: الحروا صيالكم باللصلاة لسبع سنين، واضربوهم عليها لمشر سنين، وتؤول بينهم في الضاجع،

ولا يجب غير الصلوات الخمس في اليوم والليلة إلا بنذر، لحديث الأعرابي المتفق عليه: •هل عليّ غيرها؟ قال: لا إلاّ أن تَطْوع.

وحديث ابن عباس المتفق عليه أيضاً في قوله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «أخبرهم أنَّ الله تعالى فرض عليهم خمس صلوات في كلًّ يوم وليلة».

وحكم تاركها: بإجماع المسلمين أنه كافر يجب قتله إن جحد وجوبها؛ لثبوت فرضيتها بالأدلة القطعية المتقدمة في القرآن والسنّة والإجماع. أمّا إن تركها المسلم تكاسلًا ونهاوناً بعد أن أمّر بوجوبها، فهو فاسق عاصي.

دليل التكفير أحاديث متعددة، منها الحديث المتقدم عن جابر: ابين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة.

وحديث بُريدة عن أحمد وأصحاب السنن: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفره.

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني وابن حبان عن النبي تلكل أنه ذكر الصلاة بوماً، ثم قال: من حافظ عليها كانت له نروأ وبرهاناً ونجاة بوم القبامة، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نرواً ولا برهاناً ولا نجاة، وكان يوم القبامة مع قارون وفرعون والحاف وأي بن خلك.

ودلیل وجوب قتله: أحادیث أخری منها حدیث ابن عباس عند

أبي يعلى بإسناد حسن عن النبي ﷺ قلاء قال: عُرى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة، علمين أنسس الإسلام، من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم: شهادة أن لا إنه إلا الله، والصلاة المكتربة، وصوم رمضان.

ومنها الحديث المتواتر الذي رواه البخاري وسلم عن ابن عمر أن النبي هجه قال: ألمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا المسلاء، ويؤثرا الزكاء، فإها فعلوا ذلك، عصموا مني دماهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على اله عز وجراء.

ومقرة ترك الصلاة في الآخرة: نار جهتم لقوله تعالى: ﴿ نَا

تَلْمَشْكُوْ بَشَرُ هُ فَالْإِنْ تَشْمِنُ النَّمِيْآَ الدَّالِيَّةَ السَّدِيْنَ 29. [8] وَهِي الدَّيْنَا
إِنْ تركِها بلا علم ولو صلاة واحدة يستاب ثلاثة أيام، كالموتد، وإلا

لا كفراً، أي: لا يمحم يكفره، وإنها يعاقب كمفويات الحدود الأخرى
على معاصي الزنا والقلف والمرقة ونحوها، وبعد الموت: يضل
على معاصي الزنا والقلف والمرقة ونحوها، وبعد الموت: يضل المحافظة ويما وباها أحد وحسلم عن أبي مالك الأخبري: «من قال لا إله إلا أنه وكثر المنافية كلم يكفره وسلم عن أبي مالك الأخبجي: «من قال لا إله إلا أنه وكثر وبراً».

وقال الحنفية: تارك الصلاة تكاسلاً فاسق، لا يقتل، بل يقرّر ويجس ويفصرب فسرياً شديداً، حتى يصلي ويترب، او يعوت في السجين الله العالى: ﴿ إِذَا لِللّهُ لِلنَّفِرُ أَنْ يُشْرِكُمْ يُوسَيِّفُمْ نَامُؤنَّ قِلِكَ لِيَنْ يُكِنَّهُ إِلَيْنَا لِمِنْ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ لِللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهَ ال

صلاة الصبي: تجب الصلاة وسائر التكاليف الشرعية على المسلم

 ⁽¹⁾ الدر المختار: 1/326، بداية المجتهد: 1/87، المهذب: 1/13، المغني: 2/442، الشرح الصغير: 1/388.

البالغ العاقل، فلا تجب على الصبي والمجنون، لقول 義 فيما رواه أحمد وأصحاب السنن والعاكم عن عائشة: ﴿وَفِي القلمِ عِن للاثة: عَنِ النّائم حتى يستفيظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل،

ورفع القلم كناية عن رفع التكليف. لكن يبغي لولي الصبي أن بأمره بالصلاة إذا يلغ سبع سنين، ويضربه على تركها إذا أتم عشراً، للتعرد عليها، للحديث السابق عن ابن عمر: «شروا أولادكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً، واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً، وفزفوا بينهم في المضاجع».

أوقسات العسسلاة:

للصلاء أوقان معينة في الفرآن والسنة الايد من أدائها فيها؛ لفوله تعالى: ﴿ فَإِنْهِ المُشْكِقُ الْمُلْقِينِ الْنَصْقِ الْمُلِينِ الْمُنْفِئِقِ الْمُنْفِعِينِ الْمُنْفِقِينِ الْ كُلُّتُ مُشْهُونَا ﴾ [الإسواء: 78] ولحديث جابر بن عبد الله الذي أخرجه المحد والنسائي والترمذي، وهو كما قال البخاري: أصح شيء في الموافيت، ومضعونه ما يلي:

1 - وقت الفجر: يبدأ من طلوع الفجر الصادق إجماعاً، وآخره طلوع الشمس. والفجر المصادق: هو البياض المنتشر ضوؤه معزضاً في الأفق، ويقابله الفجر الكاذب: وهو الذي يطلع مستطيلاً منجهاً إلى الأعلى في وسط السماه، كذب الشرحان (الذتب) ثم تعقبه ظلمة، والأول دون التاني هو الذي تتعلق به الأحكام الشرعة كلها من بدم صوم، ووقت صبح، وانتها، وقت عشاء.

2 ـ وقت الظهر: من زوال الشمس إلى مصبر ظل كلّ شيء مئه، سوى ظل الزوال؛ لقوله تعالى: ﴿ أَيْوَ الشَّكَاةِ الدُّوْلِيَ الشَّمِينِ ﴾ [الإسراء: 28] أين: زوالها. والزوادان: بيل الشمس عن ارتفاعها في وسط السماء، وتحولها من جهة العشرق إلى جهة العذب. ويعرف ذلك بابتداد الظل في الزيادة، بعد انتهائه في المفصائد. ويتعمق إلى وقت العصر: وهو أن يصير ظل كلّ شيء مثله بعد القدر الذي زالت عنيه الشمس، وقدر قامة كل شيء بغير ظل الزوال.

3 ـ وقت العصر: يبدأ من خروج وقت الظهر ويتنهي بغروب الشعب، أي أنه بهدأ من حين الزيادة على مثل ظل الشيء أدنى زيادة، ويتم يتما نظل الشيء أدنى زيادة، ويتم تفاقاً بغروب الشعب. لكن تركد والصلاة وقت اصغراً الشعب. وصلاة العصل: حمد أكثر العلماء التي أمر أنها للمحافظة عليها، فقال: ﴿ حَيْفَالُوا لَلْ الْمَسْتَكِنُ وَالْفَتَكَانُوا الْوَسْتُلُ وَقُرْمًا لَيْ عَرفَ الله يَقْعَلُ وَالْمَتَكَانُوا الْوَسْتُلُ وَقُرْمًا لَيْ أَمِر الله يَقْعَلُ الله يَعْمَدُ ما الله وأهل المدينة: صلاة الظهر، وفي وأي وأي رزير نابت: صلاة الظهر.

4 - وقت العفرب: من غروب الشمس بالإجعاء أي: غياب فرمها بالمه وينتقل ومن عروة وأذان وقرم المائه ويتغيب عند الملاكبة بمقدار وضوء وسرع عروة وأذان المناه وخمس ركمات، أي إن وقت مفيق حوالي ربع ساعة فاقل غيمتداد لأن جبريل طبعة السلام صلى بالنبي قل في حديث جابر المتقدم في الومين في وقت واحد. ويعتد في رأي المفاهب الباقية إلى مغيب الشغن الأحمرة لما رواء سلم عن عبد الله بن صعرو: "وقت العفرب ما لم يغب الفقوة والشفق كما قال ابن عمر: الحمرة، فيما رواء الدرائيس.

5 ـ وقت العشاه: يبدأ من منيب الشفق الأحمر، وينتهي إلى طلوع الغير الصادق، أي: قبيل طلوعه: لكن الوقت المختار للعشاه: هو إلى ثلث الليل أو نصف. وأول وقت الوتر: بعد صلاة العشاه، وآخر وقتها ما لم يظلم الفجر.

وأفضل الوقت مطلقاً لظهر أو غيره، لفرد أو جماعة، في شدة الحر أو غيره: أوله، فهو رضوان الله؛ لقوله ﷺ لمن سأله فيما رواه الدارقطني عن ابن عمر: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وتنهاه أو «الصلاة في أول وتنهاه أنّا لكن يندب الإبراد في صلاة الظهر وقت شدة الحر، حتى يصير الظل عند المالكية بمقدار نصف القامة بعد ظل الزوار التحصيل فضل الجماعة. ومعنى الإبراد: المدخول في وقت البرد، كما يندب لمن يتنظر جماعة أو كثرتها أن يوخر لزيم القامة (أي مقدارها من الظل) بعد ظل الزوال صيفاً وشناة لأجل اجتماع الناس. ليس هذا التأخير معنى الإبراد (أن

وتعد الصلاة جبيعها أداء في الوقت إن وقع منها عند السالكية والشافية ركمة بسجدتها الخير الصحيحين: من أدرك ركمة من الصلاة، فقد أدرك الصلاءة أي: موداة , وتدرك الشريفة أداء كنها عند المختبة والمحتابلة بكيرية الإحرام في وقتها المخصص لها، لما رواء صلم وأحمد والسائلي واون ماجه عن عائشة: أن التي يجه قال: عن أدرك سجدة من العمر قبل أن نغرب الشمس، أو من الصبح قبل أن

ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت؛ لقوله ﷺ فيما رواه الدارفطني من جريز: طول الوقت: ودارات أنه، والرقة عن ابن عمر بلنظ: «الوقت الأول من الصلاة: وضوات أنه، والوقت بمن ابن عمر بلنظ: (ومن جهل الوقت بسبب غيم أو ظلمة، ولم يوجد معه ساعة، اجتهد بما يذلب على ظله دخوله بعمل بمعنه، كأذكار وأوراد ودرس ومظالمة وصلاة وخياطة وصوت ديك مجرّب وتعود،

الكنه حديث ضعيف.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 1/ 227 وما بعدها.

 ⁽³⁾ قال النووي: أحاديث ألي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة لأول وفتهاه وأحاديث أارل الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله كلها ضعيفة.

الأوقات المكروهة:

تكرم الصلاة مطلقاً وتحرم صلاة النافلة اتفاقاً في أوقات خسسة ثبت النهي عنها في أحلوبت صحيحة، وهي ما رواه مسلم عن عقبة بن معتبر المؤكمة، وتالات ساعات كان رسول الله في بياننا أن انصلي فيهن وأن نقيرُ فيهن مواناناً: حين تطلع الشعم بالزغة عنى ترتفيه، وحين يقوم قائم الظهيرة حين تزول الشعس، وحين تنشيف⁽¹⁾ الشعس للفروب،

وما رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله 瓣 يقول: ﴿لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تفيب الشمس، وهذه الأوقات تفصيلاً هي:

ما بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح في رأي العين،
 أي مقدار ثلث ساعة.

 2 ـ وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح، أي بعد طلوعها بمقدار ثلث ساعة.

3 ـ وقت الاستواء عند انتصاف النهار إلى أن تزول الشمس، أي عند دخول وقت الظهر، ووقت الزوال: بمقدار ثلاث أو أربع دقائق قبل وقت الظهر.

4 ـ وقت اصفرار الشمس حتى تغرب.

5_ بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

وتفصيل مذهب المالكية⁽²⁾ في ذلك هو ما يأتي: يحرم النفل لا الفرض في الأوقات الثلاثة (الشروق والغروب والاستواء) ويجوز قضاء الفرائض الفاتة فيها وفي غيرها. ومن النفل: صلاة الجنازة،

- (1) يقوم قائم الظهيرة: تميل عن وسط السماء، وتتضيف: تميل.
 - (2) الشرح الكبير: 1/186، الشرح الصغير: 1/241.

والنفل المنذور، وقضاء النفل المفسد، وسجود السهو البعدي، لأن ذلك كذله لا يزيد على كونه شكّ. ويكر، تنزيجا النفل في الوقتين الأعربين (بعد ظلوع الفنجر إلى الشرق، وبعد أداء العصر إلى الفروب) إلاّ صلاة المجنازة وسجود التلاوة بعد صلاة الصحح، وإلاّ ركتني الفجر؛ لأنهما وشية في اصطلاح المالكية.

ويكره التنقل إلهنا قبل صلاة المعفرب، وقبل صلاة إلعيد ويعده، ويمث التنظيم بم الجمعة قبل المنطقة وبعدها بالمسجده ويحرم النفل لا الفرض حال خطبة الجمعة للانشقال عن سماعها الواجب، وحال خروج (نوجه) الإمام للتخطية، وحال فيني وقت لأن العودي لإحراجه عن وقت الراجب، وحال تذكر صلاة فائتة، وعند إقامة الصلاة المكترية لا أنه يؤدي للطعن في الإمام، ويقطع المتنقل صلائه إذا أحرم بوقت نهي، وجوما إن أحرم بوقت حرمة، ونداً إن أحرم بوقت كراهة،

أوقات الضرورة لأصحاب الأعذار :

ذكر المالكية⁽¹²⁾ وقع للصلاء سيَّره وقت الضرورة: وهو وقت كلَّ صلابين يمكن جمعهما مع بعضهما جمع تقديم أو جمع تأخير، وهما الظهر والعصر يشتركان بينهما، والمغرب والمشأه يشتركان بينهما، وليس للصبع وقت ضرورة على الشهور، ويستد وقت الشهرورة أكثر من الوقت الاختياري في رأيهم ورأي الحنية والشافعية، خلاقاً العنائة، وتظهر الغادة وقت الضرورة بالنسية لأصحاب الأهذار: وهي الحيض، والنفاس، والجنون، والإضعاء، والكفر، والصبا، والنسيان.

وسمي ضرورياً لعدم جواز تأخير الصلاة إليه لغير أرباب

⁽¹⁾ المرجعان السابقان، القرانين الفقهية: ص 46.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 1/230 وما بعدها.

الضرورات. ولهذه الأعذار عدا حالة النسيان حالتان: حالة ارتفاعها وحالة حدوثها.

ا ـ أما ارتفاعها، أي: زوالها:

(أ) فإن ارتفعت أو زالت، وقد بقي من الوقت (وقت الصلاة الثانية)
 ما يسم أقل من ركعة، سقطت الصلاتان.

(ب) وإن بقي مقدار ركمة فأكثر بقدر ما يسع صلاة واحدة، إنّا تامة في الحضر، وإثّا مقصورة في السفر، وجبت الصلاة الأغيرة، وسقطت الأولى.

(د) وإن يقي مقدار من الوقت يسع الصلاة الأخيرة، وزيادة على ذلك. بمقدار ركمة من الصلاة الأخيرة، وحيث الصلاتان، عالما: إذا طهرت الحائض أو أفق المجنون أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر، وقد يقي إلى غروب الشمس وقت بمقدار خمس وكعات في المحضر، وللات في السفر، وجبت عليم الظهر والعصر. وإن يقي أقل من قذلك إلى مقدار ركعة، وجبت العصر وحدها. وإن يقي أقل من قد ركعة، عشدان الصلاتان. ويطيق المتال نقب بالنسية للمغرب والشاء.

ويبتدى، الوقت الضروري عقب الوقت المختار، فوقت الصير الضروري يعدى، من الإسفار، ويمند لطلوع السمس. ويبدأ ضروري الظهر المختص بها من دخول مختار الصعر، ويمند ضروري الطفر والصعر من الاصفرار إلى الغروب. ويبدأ ضروري المختب من مضي ما يسمها بشروطها، ويبدأ ضروري المختاء من مضي الثلث الأول، ويمند ضروري المغرب والصناء (المشامين) لطلوع المنجر. وتدوك المسلاق إلى القدم. ركمة بسجلتها كما تقدم.

2 ـ وأما حدوث الأعذار أو طروءها: فيتصور في الجنون والحيض

والنفاس، ولا يتصور في الكفر والصبا.

 (أ) فإذا طرأ العذر في وقت مشترك بين الصلاتين، سقطت الصلاتان.

(ب) وإن حدث أو طرأ في وقت مختص بإحداهما، سقطت الصلاة السختصة بالوقت الذي طرأ فيه العذر، وقضيت الأخرى.

ويلاحظ أن أول الزوال مختص بالظهر عند المالكية إلى مقدار أداء أربع ركمات في الحضرء وركمتين في السفر، ثم تشترك الصلاتان في وفتهما، وتختص العصر بمقدار أربع ركمات قبل الفروب في الحضر، وركمتين في السفر.

نلو حاضت المرأة في وقت الاشتراك، سقطت الظهر والعصر، ولو حاضت في وقت الاختصاص بالعصر، وكانت لم تصل الظهر ولا العصر، سقط عنها قضاء العصر وحدها. ولو حاضت في وقت الاختصاص بالظهر، سقطت وحدها. وإن استعر العبض إلى وقت والاشتراك، شقلت العصر أيضاً. وهكذا حكم سائر الأعذار في الظهر الاشتراك، لقطت العصر أيضاً.

وأما أنسيات: فإذا نسي التخص إحدى المسلاين المشتركتين، وهو في اللغت : أن باذا نقر المسلام أو بالعكس، على يتم أو يقصر كانين، وهي خلب ما يكون وقت تذكرها من حضر أو سفر، فيقصرها إن تذكرها في حب ما يكون وقت تذكرها من حضر أو سفر، فيقصرها إن تذكرها في السفر ويسها إن تذكرها مع المحضر. وإن الم يتذكرها حتى خرج وقتها السفر ويسم علاما على حسب ما كان في وقتها من حضر أو سفر، مثاله: لو نسي الظهر والمصر في الحضر، ثم سافر، فتذكرهما في ركمتين فقط أو ركمت، أثم المظهر وقصر العصر، وإن تذكرهما يعد ركمتين فقط أو ركمت، أثم المظهر وقصر العصر، وإن تذكرهما يعد ولو نسيهما في السفر، ثم تذكر في الحضر قبل الغروب بمقدار خمس ركعات، أتمهما، فإن كان دون ذلك إلى مقدار ركعة، قصر الظهر، وأتم العصر، وإن تذكرهما بعد الغروب قصرهما.

قضاء الصلاة المتروكة:

من نام عن صلاة أو نسبها ثم تذكرها، بادر إلى قضائها، لما رواه الشيخان عن أنس: أن النبي ﷺ قال: •من نام عن صلاة أو نسبها، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، وأتم الصلاة لذكري».

وروى النسائي والترمذي وصححه عن أبي قنادة قال: ذكروا للنبي الله نومهم عن الصلات، قفال: «إنه ليس في الزم تفريط، إنسا التغريط في القطق، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها:

وينبغي اتخاذ الأسباب من النوم ليلاً مبكراً، والاعتماد على ساعة تنبهه أو زوجة أو رفيق أو جارٍ ونحو ذلك.

وإذا كان قضاء الصلاة المتروكة بسبب النوم أو النسبان واجباً، فيجب من باب أولى قضاء الصلاة المتروكة عمداً، أي يلزم بفضائها ولا تسقط عنه؛ لأن ما شغل بالذمة بدخول وقت الصلاة، لا يغرغ إلا بأدانه.

التطوع أو السنّة قبل صلاة العجب وأثناء الإقامة: لا تطوّع عند جماعة من الفقهاء قبل الصحح إلا ركعتين، لما رواء أحمد وأبو اللم القبر، يسار مولى ابن عمر قال: رآمي بن عمر وأنا أصلي بعدما طلع القجر، فقال: إن رسول الله ﷺ خرج علينا، ونحر نصلي هذه الساعة، فقال: وليلغ شاهدكم غائبكم أن لا سلاة بعد الصحح إلا ركعتين، فيكرم المساطرع مدطلوع الفجر، بأكثر من ركعتين الفجر.

وأجاز مالك صلاة الليل التي فانت لعذر كالوتر ونحوه، وأباح

الشافعي وابن حزم التنفل مطلقاً بلا كراهة.

وإذا أقيمت الصلاة، كره الاشتغال بالتطوع؛ لما رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ، قال: اإذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة!

أنواع حكم الصلاة:

أنواع الصلوات خمسة عند المالكية: فرض عين، وفرض كفاية، وسنَّة، وفضيلة، ونافلة.

ففرض العين: الصلوات الخمس بالإجماع. وفرض الكفاية: الصلاة على الجنائز في المشهور، وقيل: هي سنَّة.

والسنّة عشر صلوات: الوتر، وهي أكد السنن وأوجبها، وركعتا الفجر، وسالاً عبد الفطر، وصلاة عبد الأضعى، وصلاة كسوف الشمس وخسوف الفعر، وصلاة الاستشقاء، وسجود التلاوة، وركعتان للطواف، وركعتان للإحرام بالمحجر.

والفضائل عشر: وهي ركعتان بعد الوضوء. وتحية المسجد ركعتان، وصلاة الفسحي، واقلها ركعتان وأكثرها النتا عشرة ركعة، وقيام الليا، وقيام رمضان وهو أكد، وإحياء مابين المشاءين أو الأوابين، وأربع ركعات قبل الظهر، وركعتان بعدها، وقبل: أربع ركعان، وركعتان قبل العصر، وقبل: أربع، وركعتان بعد المغرب، وقبل: ست.

والتوافل قسمان: ما لا سبب له، وهو التطرّع في الأرقات الجائزة، وماله سبب، وهو عشرة: الصلاة عند الخروج إلى السفر، وعند الرجوع منه وعند دخول المنزل وعند الغروج عنه، وصلاة الاستخارة ركعتان، وصلاة العاجة ركعتان، وصلاة الشبح أبيع ركعات ركعتان، بن الأذان والإثامة، وأربع ركعات بعد الزوال، وركعتان عند التوبة، وزاد بعضهم: ركعتين عند الدعاء، وركعتين لمن قدُّم للقتل اقتداء بخبيب رضى الله عنه.

الأذان والإقامة:

الأذان: قول مخصوص يعلم به دخول وقت الصلاة المفروضة. وقد شُرع بالقرآن والسَّة والإجماع.

أَمَّا الغرآن: فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَانَيْتُمْ إِلَى الضَّلَوْةِ ﴾ [المائدة: 58].

وأمَّا السُّنَّة: فخبر الصحيحين عن مالك بن الحويرث: ﴿إذَا حضرتُ الصلاءُ فليؤذن لكم أحدكم وليؤمَّكم أكبركم ﴿

وأنا الإجماع: فأجمعت الأمة على مشروعيت، بالنحو المعروف. والأفان، سنة مؤكلة بكل مسجد، ولو تلاسقت الساجد، ولجماعة في حضر أو سفر طلبت غيرها للإجتماع في صلاة الفرض الوقتي، أي: الذي له وقت محدود اختياري، لا ضروري، وللصلاة المجموعة مرهما هجمع تلفيم، أو تأثير في الوقت الاختياري، كجمع المصر مع الظهر في عرفة، والعشاء مع العفرب ليلة المطر، وكالجمع في السفر.

ويكر، الأذان لغير المذكورين، أي: للمنفرد والجماعة المحصورة التي لا تطلب غيرها في الحضر، وفي الوقت الضروري، وللفائنة وصلاة الحناة ، وصلاة العد ، الكسوف.

ويندب الأذان لمنظرد في السفر أو لجماعة لا تطلب غيرها في السفر، ولو كان دون مسافة القصر (86 أو 89 تم) كالواعي في البادية، والجماعة المحصورة في دار أو خان، لكنهم منفرقون فيها، ولا تؤذن العرأة منعاً من الفنت بصرتها(1).

فضله: وردت أحاديث في فضل الأذان؛ لأنه يذكّر بالصلاة

الشرح الصغير: 1/246 وما بعدها.

والشهادتين ويدعو إلى خير الأعمال وأقربها إلى الله، منها ما رواه أحمد ومسلم وابن ماجه، عن معاوية: أن النبي ﷺ قال: فإن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة.

موضها ما رواه البخاري من أبي هريرة: أن رسول الله 義 قال: الو المهم الناس ما في الأفان والصف الأول⁽¹⁾، ثم لم يجدوا إلا أن يستهمو⁽²⁾ عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير⁽²⁾ لاستهرا إليه، ولو يعلمون ما في المثنية أفو والصبح الأومعا ولو شوّرةا⁽²⁾

شىروط الأذان: شىروطە بىالاتفىاق ستة⁽⁶⁾: الإسىلام، والعقىل، والذكورة، والتمييز، والعدالة، والمعرفة بالأوقات، ودخول الوقت،

- أي ما فيهما من الفضيلة والثواب.
 - (2) أي يفترعوا.
- (3) التهجير: التبكير إلى صلاة الظهر.
 - (4) العتمة: صلاة العشاه.
- (5) حيواً: زحفاً.
 (6) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: 1/194، الشرح الصغير: 251/1، الدر المختار: 32/1/2، المحتار: 1/37/1.
 - ده مين المصلح . در

فلا يصح من كافر ومجنون، وامرأة وخنش مشكل، وغير مميز، ويصح من صحي إذا اعتمد في دخول الوقت على هلك، ولا يصح من المستري ولا من جاهل بالاوقات. ويقرب فيل دخول الوقت، كما فيه من التلبيس والكذب بالإعلام بدخول الوقت، إذا الصبح فيندب تقديمه بسدس للملل الأخير، ثم يعاد استثناً عند طارع اللهجز الصادق.

ويستحب حسن الصوت وجهارته، أي: أن يكون الموذن صيتًا (حسن الصوت) جهوري الصوت.

وآدابه هشره (الله: إن يؤذن على وضوء وطهارة (بأن يكون متطهراً من الحدثين الاصغر والأكبراً قائماً على موضع حائط أو مناوئ لا جائلًا إلى ألم ألم من منفع حائط أو مناوئ لا جائلًا إلى أفرها في الحياتين، ولا يتكلم في الافناء بلاام بولا رد ولا غير ذلك، ولا يتكم ولا يقطعه، بل يرتب وبواليه ويرتف على كلمائه بالسكون بخلاف الإقامة، وأن يتولى الإقامة من تولى الأذان شباعاً للسكة، وأن يجيب سامعه: بأن يقول خلسا يقول الدونة من تؤكير أو تشهد لمستهى الشهادتين، ولو كان السامع في صلاة من خوتيم لو حكايا وغيرة والميتورة بي بالمدونة بلا ترجيع، ولا يعكي ما بعدهما من تكبير وتهايل إنشاء على المدهونة بالميتورة.

ويستحب عند الجمهور إجابة المؤذن في جميع الكلمات، لكن يقول السامع في الجيملتين: ولا حول ولا قوة إلا بالله، وفي الشويب: «صدقت وبررت» لما رواه الجماعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي 義 تال: ﴿إِذَا سمتم الناء فقولوا عثل ما يقول المؤذن».

كما يستحب للسامع أن يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل الله له الوسيلة، لما رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو أنه سمع رسول الله ﷺ

المراجع السابقة.

يقول: "إذا سمعتم المهوذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي. فإنه من صلى علي صلاة، صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي».

قال ابن حجر في فتاويه عن الجهر بالصلاة والسلام على النبيّ: قد استغني مشايخنا وغيرهم في الصلاة والسلام عليه 機 بعد الأذان على الكيفية التي يفعلها الموذنون، فأفتوا بأن الأصل سنّة والكيفية بدعة.

الدوروى البخاري عن جابر أن النبي 館 قال: امن قال حين يسمع النداء: اللهم ربّ هذه الدعوة النامة والصلاة الفائمة، أبّ محمداً الرسلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة.

ويدعو بعد فراغ الأذان بيته وبين الإقامة، لما رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس: «الدعاء لا يود بين الأذان والإقامة، قالوا: فما نقول يا رسول الله؟ قال: سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة».

ومكروعاته: قرك الستحب أو الأداب المتقدمة كان يكون الدوذن قبيح الصوت أو ضيف الصوت أو بُشياً أو غير موضى، أو قاعداً بمرا أمر غذا و أو مستدير القبلة في غير الحيجلتين، أو متكالم بالام آخر، المي يكون الأدان غير متوال ولا مرقل، وأن يموك الموذن أكثر كلماته، وأن يؤذن غير من يقيم، و الأبيجيب السامع الموذن، وأن يؤذن أكثر من واحد إلا في المغرب، ويكره التطريب وأفراط المعد والعشي فيه، والتشريب في غير الفيران، هذا وقد ورد المنهي عن الخروج من والشيب في غير الفيران، ها ويكره على الرجوع.

الشرح الصغير: ١/ 248.

الإقباسة:

الإقامة: سنّة عين مؤكدة لذكر بالغ منفرد، أو يصلي مع نساء أو صبيان، وسنّة كفاية لجماعة الذكور البالفين متى أقامها واحد سنهم كفى، ونديت الإقامة لمرأة وصبي سرأ فيهما. وتكون الإقامة في الفراغض الوقية والفائة.

ويندب أن يكون المؤذن هو من يقيم. والأقامة عند المماكنة مفردة، حتى دقة قامت الصلامة إلا القليم منها أولاً وآخراً، فهو مشى، وعددها عشر كلمات (جمل) لما رواه الجماعة عن أنس قال: فأبرُو بلال أن يشتع الأذان، ويترز الإنامة.

وآدابها: آداب الأذان المتقدمة.

ويجوز للمصلي عند المالكية القيام قبل الإقامة أو بعدها، فلا يطلب له تعيين حال، بل بقدر الطاقة (1)

والإتفاة عند المحفية: مثن مثني، لحفيت عبد الله بين زيد عند ابن إلي شبت: • فأذن مثني مثني، وأقام مثني مثني، وحند الشافعية والحماياة فيرادي، إلاً لفظ: • قد قامت الصلاقة فإنها تكرر مرتين، الما رواء احمد والنسائي وأبر داود وغيرهم عن عبد الله بن عمر قال: • إنسا كان الأذان على عهد صول أن فجلة سرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاقة،

وأما القيام للصلاة، فلا يقوم المصلي عند الحنيفة حتى يقوم الإمام أو يقبل، وعند الحنابلة: يقوم عند قول المقيم: «قد قامت الصلاة» وعند الشافعية: يستحب أن يقوم بعد انتهاء الإقامة إذا كان الإمام مع

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 48، بداية المجتهد: 1/ 107، 145.

المصلين في المسجد، وكان يقدر على القيام بسرعة، وإلا قام قبل ذلك بحيث يدركها⁽¹⁾.

شروط الصلاة:

الشرط: ما كان خارجاً عن حقيقة الشيء، والركن: ما كان جزءاً من حقيقته، والشرط: ما يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

و فروط العملاة ثلاثة أنواع: شروط وجوب، وشروط صحة، وشروط وجوب وصحة معا، والعراد بشرط الوجوب: ما يتوقف عليه وجوب الصلاة، وشرط الصحة: ما يتوقف عليه صحتها. وشرطهما معا: ما يتو تفان طله.

وشروط وجوب الصلاة اثنان: البلوغ، وعدم الإكراء على تركها، فرجوبها يتوقف عليها دون الصحة، إذ تصح مع نقدمها من الصبي ومن المكره حال الإكراء لو وقعت، والتحقيق أن المكره تجب عليه إذا تشكن من الطهارة بأن يجريها على قلبه، فعدم الإكراء ليس بشرط في الوجوب.

وشروط الصحة سبعة: طهارة الحدث، وطهارة الخبّث (النجاسة العقيقية) على أشهر الفولين، والإسلام، وستر العورة، واستقبال الفبلة (جهة الكمبة) وترك الكلام، وترك الأفعال الكثيرة.

وشروط الوجوب والصحة معاً سنة: بلوغ الدعوة (دعوة النبي 變) والعقل، ودخول الوقت، والقدرة على استعمال الطهور، وعدم النوم والغفلة، وخلو المانع من حيض ونفاس⁽²⁾.

⁽¹⁾ فتح القدير: 1/170، المهذب: 1/45، 57، 59، كثباف القناع: 1/267.

²⁷⁵ وما يعدها . (2) الشرح الصغير: 1/258 وما يعدها .

وبناء على ، تجب الصلاة على كلَّ مكلف (بالغ ماقل) بلنت دموة النبي ﷺ ولو كافراً؛ لأن الصحيح تكلّف الكفار بفروع الشريعة كأصولها . وتبجب الصلاة على متكن شرعاً وعادة من طهارة المدت. فلا تجب على الحائض والنفاء، لعدم تمكنهما منها شرعاً، أما ناقة الطهورين كالمقيد والشريطاء أما ناقة بعد خروج الوقت على المشهور، لعدم السكن من الطهارة عادة.

ولا تجب على نائم وغافل، أي: ناسٍ؛ لأنهما غير متمكنين من طهارة العدث عادة، ولعديث عائشة رضي ألف عنها فيما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وابن ماجه: قرّفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقط دون المبلغ حتى يبارة، وعن العسى حتى يكبر،

وفي رواية أخرى عن عليّ وعمر عند أحمد وأبي داود والحاكم: ورُفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم.

ويؤمر الصبي ذكراً أو أنشى بالصلاة لسبيم، أي عند دخوله في العام السابيع، كما فسر العالكية، ويضرب عليها لعشر، أي للخوله في العاشر، ضرباً غير مبرح، والآمر والضارب: وليّة.

ولا تصح الصلاة من مجنون ومغمى عليه وسكران، ولا من ناقد الفهورين، أو عاجز عن استعمالهما، لقيام مانع العدد به، ولا من حاتفى ونفساء، لقيام مانع الحيض والفاعلى، ولا من غير متظهر عن الصدين الأصغر والأكبر، ولا في حال عدم طهارة الخبث، إذ يشترط طهارة القوب والمدن والمكان، وطهارة الخبث واجبة مع الذُكرً والفترة، دون العجز والنبيان. وشقط الصلاة أداء وقضاء بعدم القدرة على تحصيل الطهارة من الحدث، من الحدث،

وتصبح الصلاة بثوب نجس أو في مكان نجس إذا تعذر تطهيره.

ويجب أن يكون ساتر العورة صغيقاً كثيفاً لا يصف ما تحت، فإن كان خفيفاً أو رقيقاً يصف ما تحت، أو تبين لون الجلد من ورائه، فيعلم يهاضه أو حمرته، لم تعيز الصلاة به؛ لأن السنر لا يحصل بذلك. والمطلوب ستر العورة من جوانبها، لا من أسفل ولا من فتحة القميص، فلم صلى على زجاج يصف ما فوقه، جاز. ويصح الستر بالترب الدوام، ويأتم عاصب.

ومن لم يجد ساتراً لعورة صلى عرياناً؛ لأن ستر العورة مطلوب عند الفنرة، ويسقط بالعجز: ويصلي جماعة العراة فرادى، ويتباعد بعضهم عن بعض، وإن كانوا في ظلمة صلوا جماعة، ويتقدمهم إسلهم، وإن لم يمكن تفرقهم، صلوا جماعة قباماً صفاً واحداً مع وكوع وسجوده إمامهم وسطهم، غاضين أبصارهم وجوياً.

ويجب ستر العورة عن أعين الناس إجماعاً، أما في الصلاة فالصحيح من مذهب المالكية وجوب ستر الرجل العورة المنافلة تلفاء وهي السوائان، فليس الفند عدم عمورة في الصلاة، وإنسا السوائان فقط لما رواه أحمد والبخاري عن أنس: «أنّ التي ﷺ يرم خير حسر الإزار عن فخذه، حتى إني لأنظر إلى بإساق فخذه،

وما رواه أحمد عن عائشة أنَّ النبيُّ ﷺ كان كاشفاً فخذه أمام أبي بكر وعمر.

وأما المرة العرة: فيرونها المغلظة جميع البدن ما عدا الصدر والأطراف من وأمل ويدين ورجلين، وما قابل الصدر من الظهر كالصدر، ومورنها المختففة: هم جميع البدن ما عدا الوجه والكثير، فإن انكشف شيء من الصدر أو الأطراف، ولو ظهر قدم لا باطت، أعادت المراة في الوقت المضروري المختم بهانه (وهو وقت المجمع بين الماسلامين). في الظهرين للاصفران، وفي المشامين: الليل كأنه، وفي المشامين: الليل كأنه، وفي المشامين: الليل كأنه، وفي المشاهية، من المورة المنظفة مع الصبح: لعلاج المسجد للإسلام المسجد عن المورة المنظفة مع

التذكر والقدرة، ولو بشراء بسعر العثل أو إعارة، بطلت الصلاة، ويعيد اللحملي الصلاة أبدأ على المشهور. وإن الكثيث شيء من العررة المخفقة (الفخذ وما فوق العانة إلى السرة) لا تبطل الصلاة، وإن كان كشفها مكروها، ويحرم النظر إليها، ويستحب إعادة الصلاة في الوقت الصورى،

ويحرم النظر للعورة، ولو بلا لدَّة إذا كانت غير مستورة، أما النظر إليها مستورة فهو جانز، بخلاف جسها من فوق الساتر، فإنَّه لا يجوز.

والعروة بالنسبة للنظر: للرجل ما بين السرة والركبة، وللعراة المام رجل أجنبي غير محرم: جسم بينها غم ايراحيه والكفين، وأمام معارعها: حجيد جدها غير الرجه والأطراف وهي الرأس والعالم والديان والرجلان، إلاَّ أن يخشى للذ، فيحرم ذلك، لا لكونه عورة. والدراة على السرائل أو رعم ما عدما ما يين السرة والركبة، والعراة في النظر للاجنبي كالرجل مع فوات معارف، لها النظر إلى الوجه والأطراف، إذ

وعورة المسلمة أمام الكافرة: جميع البدن ما عدا ما يظهر منها عند المهمة، أي الأشغال المنزلية. وصوت العراة ليس بعورة بالانفاق، لكن يحرم مسطح صوتها بالطيوب والتنجيم، لخوف القنة. وعورة الصغيرة المأمور بالصلاة: السوائان والفخذ، وعورة الصغيرة المأمورة بالصلاة: ما يين السرة والركبة. والأفضال تعلية الرأس في الصلاة، لكن إن كان لكن بقصد الخشوع جاز كشف الرأس بالنسبة للرجل.

واتفق بقية الفقهاء على أن صورة الرجل في الصلاة والنظر: ما بين السرة والركية، وأن عورة السرأة جميع بناتها ما عدا الرجه والكفين، لكن الأصبح عند الحنفية: أن قدمي السرأة ليبا بمورة في حقّ الصلاة، ومورة في حق النظر والمس. ودليلهم قولة تعالى: ﴿ وَلَا يُتَمِينَ مِنْ الْعَلَمِينَ مِنْ الْعَلَمِينَ مِنْ الْعَل إِلَّا مَا فَكُمْنَ رَبِّهَا ﴾ [النور: 31] أي: محل زينتين، وما ظهر منها: الوجه والكفان، كما قال ابن عباس وابن عمر.

وروى أحمد والحاكم عن محمد بن جحش، قال: موّ رسول الله 義 على معمر، وفخذاه مكشوفتان، فقال: ايا معمر غط فخذيك فإن الفخذين عورة).

ويجوز للمسافر الراكب أن يتنفل بالصلاة ولو بالوتر على الدابة والسيارة والطائرة والسفينة إلى الفيلة وغيرها بحسب سير الدكوب، ويصلي الراكب بالإيماء، فيوسم، بالركوع والسجود، ويجعل السحود أخفض من الركوع، ولا يتكلم ولا يلتفت، ولا يشترط طهارة الأرض، ويشترط عند الشافعية والحنابلة استقبال القبلة عند تكبيرة الإسرام،

ولا تصح صلاة الفرض على ظهر الدابة، وإن كان المصلي مستقبلاً القبلة، إلاَّ في حال النجام المثال، أو الخوف من عدو، أو الركوب في خُصَائِض، (مجتمع كثير من الماء) لا يطبق النزول فيه أو خشي تلطخ فيايه، أو حال مرض الراج الذي لا يطبق النزول معه.

وتكون صلاة الفرض في السفينة قائماً، وبانجاء الفيلة، ويغير انتجاء الرق الفيلة كلما دارت السينة. رأما الصلاة في المغارة فلاد فيها أيضاً من القراء والركوع والسجود والانجاء إلى القبلة، ولا تضمح على المضافر المقمد إيضاء، وحيثة ينوي الصافر الجمع بين الصلائين تقليماً أو تأثيراً، أو ينتظر محطة وقرف الطفائرة في مطال، فإن كانت لا تفف واستمرات الرحقة مثلاً حشر سامات، لم يبق مجال إلاً القضاء بعد المهود.

وأجاز الحنابلة الصلاة لغير القبلة عند العجز عن استقبالها، كالمكره والمريض والخاف، لقول ﷺ في الحديث المنتق عليه عن أبي هريرة: •إذا أمرتكم بأمر فأنوا منه ما استطعتم؛ وأباح أبو حنيفة الصلاة قاعداً ولو بلا عذر، ولكن بشرط الركوع والسجود. والأظهر قول الصاحبين أنه لابد من عذر.

أركان الصلاة أو فرائضها:

فرائض الصلاة في مذهب المالكي⁽¹⁾ أربع عشرة فريضة: هي البيّة، وتكبيرة الإحرام، والقيام لها في الفرض، وقراءة الفاتحة للإمام والمغفرد، والفيام اللفاتحة في الفرض، والركوع والرقي من، والسجود، والجلوس بين السجدتين، والسلام والجلوس له، والطمأنية في جميع الأركان، والاعتدال بعد الركوع والسجود، وترتيب الأركان على النحو المعروف.

أما الثينة: فمحلها الفلب، بأن ينري الصلاة المخصوصة، ويجب التلمين في الطرف وفي السنن الخمس (وهي الوتر، والعيد، والكسوف، والخسوف، والاستفاء) وحتّ الفجر، دون غيرها من الزائرال كالفحس والسنن الرواب والتهجد، ويكني فيها نيّة مطلق نقل، ويتصرف للفحس إن كان قبل الزوال، ولراتب الظهر إن كان قبله، ولتحية المسجد عند الدخول إليه، وللتهجد، إن في الليل، وللشنع إن كان بعد العشاء قبل الوتر، ولا يشترط تعين الأده أو القضاء أو عدد الركمات.

ودليل فرضية النبة قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرِيْمَا إِلَّا لِيَمِيْدُوا لَهُمْ نَظِيمِينَ لَهُ النِيَّنَ خُمُنَكُ ﴾ [المبينة: 5] وقوله ﷺ فيما يوريه البخاري عن عمر: ﴿ اللَّمَا الأحمال بالنبات، وإنَّما لكل إمري، ما نوى،

وجاز التلفظ بالنية، والأولى عند المالكية تركه في صلاة وغيرها، وتجب نية الانفراد، والمأمومية، ولا تجب نية الإمامة إلاَّ في الجمعة

الشرح الكبير: 1/231 وما بعدها.

والجمع بين الصلاتين تقديماً للمطر، والخوف، والاستخلاف⁽¹⁾، لكون الإمام شرطاً فيها، وكذا الجنائز.

وأما تكبيرة الإحرام: فهي أن يقول المصنى في نفسه: الله أكبر، وهي فرض على كل مصلي، ولو ماموماً، فلا يتحملها الإمام عنه فرضاً، أو نفلاً، ولا يفسل بين جزئي والله أكبر، بكلمة أخرى لول بسكوت طويل، ولا يعزى. مرادفها بعربية ولا أعجبية، فإن عجز عن النطق بها، شقلت ككل فرض، وإن قدر على الإنبان بعضها أتى به إن كان لا

وائمًا القيام لتكبيرة الإحرام في الفرض: فيترقب عليه أنه لا يجزى، فيه الجغوس ولا الانحتاء في أداء الفرض، أنا في المثل فيجوز الجغوس في سلامت مما يجوز فيه الكبير جالساً وإنساء قائماً. ويستشى من في فيضا الفيام في الفرض حالة السيورة، فإن يجوز له التكبير حال انتحاطه لمركوع سيندنا به قائماً، ويدول الركعة إذا وجد الإمام راكماً. واتفق السلماء على فرضية القيام للقادر عليه في الفرض، لما رواء البخاري عن عموان بن حصين قال: كانت بي بواسيره فسألت النبي تللا عملاء عن العسلام؟ عن العسلام؟ فقال: فصل قائماً، فإن لم تستطع فقامداً، فإن لم تستطع فقامداً، فإن لم تستطع فقامداً، فإن لم تستطع

افان عجز عن القيام لمرض مثلاً، صلى على حسب قدرته، ولا يخلف الله نشا إلا رسمها. أما في القبل فيجوز أداوة عادماً مع القدرة على الفيام، لكن له نصف أجر الفاتم، لما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر، قال: حُدُثت أن رسول الله 数 قال: أصلاة الرجل المقار نصف الصلاة،

الاستخلاف: أن يقدم الإمام أحد المصلين لمتابعة الصلاة، حال فساد صلاة الإمام بالحدث وغيره، قبل خروج الإمام من المسجد.

وأتما قراءة الفاتحة للإمام والسفود: فيجب أن تكون بحركة اللسان وإن لم يسمع نفسه في وأي العالكية خلاقاً للجمهور، ولكن الأولى مراعاة الخلاف، فإن العلماء أوجيوا إسماع الفس، أما المعامرم فلا يلزم بقراءتها على المعتمد، ويتحملها عنه الإمام، ولكن تستحب قراءتها له نقط.

رتجب قراءة الفاتحة على الإمام والمنفرد في كل ركعة على الشهوره فإن سها المصلي عنها أو عن بعضها في ركعة مجد سجود السهو، وأعاد المسلاة أبناً على المشهور. وإن تركها كلها أو بعضها عمداً ولو في ركعة، بطلت صلاته، كما تبطل إذا لم يسجد للسهو حال تركها سهواً، والدليل ما رواه الجماعة عن عبادة بن الصلت رضي اله عد أن النبي الله الذا: ولا صلاة لمن لم تقرأ باتعة الكتاب،

ولا يقرأ المأموم الفاتحة في الصلاة الجهرية، لوجوب الاستماع للفرآن، وتستحب القراءة حال السر؛ لقول النبي ﷺ فيما رواه أبو داود والنساعي والترمذي عن أبي هريرة: ﴿إذا أسررتُ بقرامتي فاقرؤوا».

ولا تُجزى، القراءة يغير العربية إجماعاً، أما من عجز عنها فعليه قراءة قدر سبح أيات، فإن عجز عن ذالت فعليه التسبع والتحديد والتحديد والتحديد والمنطقال. وليست البسملة عند الحنفية، والعالميّة أيّة من القانحة، الما رواء السابق ، وابن خزيمة، وابن حبان عن نعيم المحجّر، قال: عمليت وراء أبي هريرة، فقرأ: بسم أنه الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن، وفي آخره قال: والذي نضي يبدء أبي لاتبهم صلاة برسول الله ﷺ قال ابن حجر: وهو أصح حديث ورد المناجعة والبيعة اللهي فلمي فيلده أبي الجميم بالبسملة.

ويستحب الإسرار بالتأمين للمنفرد (الفذّ) وللإمام فيما يسرُّ فيه. ويسن عند الشافعية والحنابلة أن يجهر الإمام والمأموم بالتأمين فيما يجهر في بالقراءة، ويخفيه في السرية، وأما القيام للفاتحة في الفرض: فيترتب عليه أنه إن جلس أو انحنى حال قراءتها، بطلت صلاته، وكذا تبطل لو استند إلى شيء بحيث لو أذيل ما استند إليه سقط.

وأما الركوع: فهو مجمع على فرضيه لقوله تعالى: ﴿ يَكَالِمُكَا الْقَرِيكَ مَا مَنْ الْمِيكَا الْمِيَّافِيَّ الْقَرِيكَ مَا مَنْ عَلَى الْمِينَاءِ مِنْ يَضِعُ عَلَى مَا مَنْ وَالْمَعَا، بِعِنْ يَضِعُ لَكُنِّ على وَالْمِينَاءِ فَلَوْ الْمِينَاءِ فَلَا المَّمِونَ الطَّلَمِ فَعَنْدُونِ وَالله على الرّحين الدين المنظمين الله عن من الركتين، ويجب الأطنتان في الركوع؛ لحدين المسيد المناسات في الركوع؛ لحديث المسيد، صلاح من أبي هريزة فيها اتفى عليه الشيخان: ٥. مَمْ المناسات علين راكمة؛

وأما الرفع من الركوع: فيترتب عليه أنه إذا لم يرفع، بطلت صلانه، لحديث المسيء صلاته: «ثم ارفع حتى تعتدل قائمة».

وأما السجود: فهو أن يكون على أقل جزء تيسر من جبهته (مقدم الرأم). وهو ما فوق الحاجبين دوين الجبينين. وينتب السجود على الأغف، قل سجد على أحد الجبينين لم يكف. وأوجب الدعنية السجود الأمل الأنف، ودليل وجوب السجود الآنج السابقة: والزعرا واسجدات وحديث العسيء صلاتة: فتم اسجد حتى تطمئن ساجداً، تم ارفع حتى تطمئن ساجداً، تم اسجد حتى تطمئن ساجداً، وتجب فيه الطمائية وفي الحاجب بين السجدتين، وهي المكث زمناً ما بعد استقرار وفي الحاجب ادناها مقدار تهييهة.

وأمَّا الجلوس بين السجدتين: فيترتب عليه أنه إن ترك عمداً أو سهواً، ولم يمكن تداركه، وطال عدم التدارك، بطلت صلاته.

وأمّا السلام: فهو آخر الأركان، كما أن النية أولها، وإنما يجزى، «السلام عليكم» بالعربية. والمعتمد عند المالكية: أنه لا يشترط تجديد نية للخروج من الصلاة بالسلام، فلو سلم من غير تجديد نية أجزاه. وأكملة: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته». والفرض عند الجمهور هو السلام الأول حال الفعرد، والناني سنّة. ويسلم الماموع عند المالكة ثلاثاً: واحدة يضرج بها من الصلاة، وأخرى بردها على إماء والثالثة إنّ كان على بساره أحمد، رد عليه، في مشهور المذهب. ودليل فرضية السلام: ما رواه أحمد والشافعي وأبر داود وابن ماجه والترمذي عن على رضي الله عنه أن النبي كلله قال: فعناح الصلاة الظهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، وأرجب أشمة المذاهب الأخرى القعرد الأخير لقراة الشعيد فيه للوله كليل للمسيء صلاتة «فإذا وفعت رأسك من أخر مبجدة، وقعات قدر الشعيد، قد تمت صلاتك.

و أما الجلوس للسلام: فيدلاً على أنه لا يصبح من قبام ولا اضطجاع. وأقا الطمانية: فهي استقرار الأعضاء زبتاً ما في جميع أركان الصلاة. وأشا الاعتدال بعد البركرع والسجيود، والقيام الكبيرة الإحرام، والجلوس للسلام، فيذل على أنه لا يكفي الانتفاء في ذلك.

وألنا الترتيب: فمعناه ترتيب أركان الصلاة، بأن يقدّم النية على تكبيرة الإحرام، ثم الفاتحة، ثم الركوع، ثم الرفع منه، ثم السجود، ثم السلام.

سنن الصلاة وفضائلها أو مندوباتها:

سنن الصلاة: هي الأقوال والأمال التي يناب فاعلها ولا يعاقب تاركها، بل يعاتب ويلام. والسنّة عند المالكية: ما طلبه السرع وأكدْ أمره وعظّم قدره والخيره في الجماعة، ويناب فاعله ولا يعاقب تارك كالوتر والمالة العيدين. والمسندوب عندهم: ما طلبه الشرع طلباً غير جازم، وخفف أمره، ويثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، كصلاة أريع

ويسجد سجود السهو أشماني من السنن: وهي السورة، والجهر، والإسرار، والتكبير، والتحميد، والتشهدان، والجلوس لهما.

- والسنن أربع عشرة، وهي ما يأتي(1).
- 1 ـ قراءة آية طويلة أو قصيرة، مثل ﴿ مُدْهَاتَنَانِ ﴾ [الرحمن: 64]
 بعد الفاتحة في الركعتين الأولى والثانية، وإنمام السورة مندوب.
 - 2 _ القيام لقراءة الآية بعد الفاتحة.
- 3 ـ الجهر في الصبح والجمعة وأولتي المغرب والعشاء . وأقل جهر الرجل: إسماع من يليه فقط، لو فرض وجود أحد بجانبه متوسط السمم . وجهر المرأة الكافي: إسماع نفسها، كإسرارها.
- 4 ـ الإسرار في الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرتي العشاء.
 وهذه السنن الأربع مخصوصة بالفرض، فلا نسن في النفل.
 - 5 ـ كلُّ تكبيرة غير تكبيرة الإحرام.
- 6 التسعيم: أن يقول العصلي الإمام والعضرد: مسمع الله لمن حمده، حال رفعه من الركوع، وأما المأمرم فلا تمن في حقه، بل يكره له قولها: ولا يقول الإمام: ربنا لك الحمد، ويجمع المنفرد بين التسميم والتحميد.
- 7. 8. التشهد الأول والأخير، وفي سجود السهو، والجلوس له: وصيغة الشهد: والحيات ف، الزاكبات فه، الطبيات الصلوات ف، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ويركان، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إل إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن
- 9 ـ الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير، بأي لفظ كان: وأفضلها: «اللَّهم صلُّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلبت على

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 1/242، القوانين الفقهية: ص 50 وما بعدها، الشرح الصغير: 3.17/1.

إبراهيم وعلى آل إيراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين، إنك حميد مجده.

10 ـ السجود على صدر القدمين وعلى الركبتين والكفين: والمشهور كما تقدم: أنه يجب السجود على الجبهة، فيكون السجود على سبعة أهضاء.

11 ـ رد المفتدي السلام على إمامه ومن على يساره إن وجد، إذا شاركه في ركعة فأكثر لا أقل. والمجزى، في سلام الرد على الإمام والمأموم الذي على البسار: •سلام عليكم، أو وعليكم السلام.

12 ـ الجهر بتسليمة التحلل فقط من الصلاة، دون تسليمة الرد.

13 _ إنصات المقتدي (المأموم) أثناء جهر إمامه إن سمعه أو لم يسمع قراءته لأبعد أو صمم ونحو ذلك أو لسكوت الإمام لعارض، كأن يسكت بعد تكبيرة الإحرام أو بعد الفاتحة أو السورة.

14 ـ الزائد على الطمأنينة الواجبة بقدر ما يجب، والظاهر: أن يقدَّر بعدم التفاحش.

وزاد بعضهم: ترتيل الفراءة، والتيامن بالسلام، والسترة للإمام والمنفرد (الفذُ) إن خشيا أن يمر أحد بين يديهما، والمعتمد أن ما عدا الأول مندوس.

وفضائل الصلاة أو مندوباتها ثمان وأربعون ومي⁽¹⁾: ية الأداء الحاضرة، والقضاء في القائق، خروجاً من الخلاف، وية عدد الركمات كركمتني الصبح والثلاث في المغرب والأربع في غيرهما، والخشرع (للخفروع) فه، واستحضار عظمة أله وهيش، وأنه لا يعبد لا يقصد

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1/ 323.

سواه، وامتثال أمره، بتلك الصلاة ليتم المقصود منها باطناً من إفاضته الرحمات من الله تعالى.

روفع الدين حذر المنكبين، ظهورهما للساء، رباطنها الارض عند تكثيرة اللهما بالاحزام، لا عند الركوع والرفع نه، ولا عند القبام للركمة الثانة، وارسالهما بوقار لا بتوقه ولا يدفع بهما من المام لمنافات للخشوع، وجلاز فيضها على الصدر في المنفي، وكره النيفي بالفرض، لما فيه من الاحتماد عليها كأنه مستند، قلل فعله لا للاعتماد، بل استئاناً، لم يكره وكذا إذا لم يقصد ثبياً فيها يقلب والكراء ولو بعد الفاتحة فلا يقتصر على بضفها، ولا على أقد أو أكثر، ولو من تكرير السورة كالهمدية في الركمة الواحدة أو في الركمتين، في الفرض تكرير السورة كالهمدية في الركمة الواحدة أو في الركمتين، في الفرض لا في النفاغ، بل المعللوب أن يكون في الثانية، مورة فير التي قراما في الأولى، أثران منها لا أهلي، فلا يترا في الثانية. وإنا أنزلناه بعد قراءت الأولى، أثران منها لا أهلي، فلا يترا في الثانية. وإنا أنزلناه بعد قراءت

وتطويل القراءة في الصبح: بأن يقرآ فيها من طوال المفشل، وأوله الحجرات وأخره النازهات، وإن قرآ فيها بنحو فيس، فلا بأس به، والظهر تني الصبح في التطويل، ووسطه احبس، وتحره سروة ووالمليا، ويكون التطويل المذكرو لمنظر وإمام بجماعة معينين (محصورين) طلبوا عنه التطويل لمسان المقال أو الحال، وإلا فالتقصير في حقه لشاس، مراعاة للضعيف وذي الحاجة.

وتقصير القراءة بمغرب وعصر، فيقرأ فيهما من قصار المفصل، ويتوسط في العشاء، فيقرأ فيها من الوسط.

وتقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى، والمساواة خلاف الأولى، ويكره تطويل الثانية عن الأولى.

وإسماع المصلى نفسه في السرُّ؛ لأنه أكمل وللخروج من الخلاف.

وقراءة الفاتحة خلف الإمام في الصلاة السرية وأخيرة المغرب وأخيرتي العشاء.

وتأمين المنفرد في الشر والجهر، أي قوله: «أمين» أي: استجب، بعد «ولا الشّالين» وتأمين الإمام في السرّ فقط، والمأموم في السر والجهر إن سمع إمامه، ويندب الإسرار بالنّامين لكل مصلّ.

وتسوية الظهر في الركوع، ووضع البدين (الكنين) على الركبين، وتعكنهما من الركبين، وتعان بهي المنطق ومحمدها، والتسبيح في المركوع بأن يقول نحو في سيحان بهي الطقيل ومحمده وسيحان ربي العظيم، ولا يدعو ولا يقرآ فيه، أما في السجود فيندب فيه التسبيح والدهاء إيضاً كما ورد في السئة، روى مسلم وأبو داود والعلام عن أبي هريرة أن الني علم كان يقول في سجوده: اللهم اغفر لي ذنبي كما، وقد وجلدان أوارل وآخره، وعلاية وسرء.

ويندب مجافاة الرجل مرفقيه عن جنبيه في الركوع والسجود.

وقول المقتدي: وإلى ولك الحمدة أو اللهم ربنا لك الحمدة وابات الولو أولى من خلفها بعد قول إمامت: امسمع الله لمن حمدة ولا يقول الإمام ذلك، كما لا يقول السأوم امسم الله والمشرو بدجم ينهما حال القيام والإعتدال، لا حال وقعه من الركوع المشترون بدجم الله والتكبير للركوع والسجود والرفع من السجود الأول والثاني، ويمكن الجبهة والأنف من الارض أو ما التعلل بها، من صطفح كمريو، أر سقف في السجود، ووضع البدين أثناء السجود مقابل الأنزين، وهو الأصامع ورورسها لوجهة المبلة في السجود، ومجاناة الرجود في السجود، يطه عن فخذيه ومرفقية عن ركبية، وكذا مجاناة ضبيه 20 عن جنبه،

⁽¹⁾ أي صغيره ركبيره.

⁽²⁾ الضبع: ما فوق المرفق إلى الإبط.

وأما المرأة فنضم في جميع أحوالها. ويندب في السجود رفع العجيزة عن الرأس والدعاء فيه بأمر الدين أو الدنيا أو الآخوة أو لغيره، بلاحد، بل بحسب ما يسر الله تعالى.

والتوركد⁽¹⁾ في الجلوس بين السجدتين وفي الشهد الأول والأخير، ووضع الكنين على وأس الفغلين بحيث تكن ذورس الأصابع على الركبين، وتغييج الرجل أن الفغلين نلا يلصقيه بطؤف السأة، وعقد ماما السبابة والإيهام من البد اليمنى حال الشهد الأول والأخير بجمل رؤوس الأصابح الثلاثة بلحمة الإيهام، ماذا أصبحه السبابة بجنب الإيهام كالمشير بها، وتحريك السبابة بمينا وشمالاً، لا لجهة فوق وتحت، تحريكا عرسطا، والمشهد إلى آخره بهينا وشمالاً، لأنها مذعرة للشيطان، كما رود في الحنيث الذي رواء البيهقي عن ابن عمر، مذعرة للشيطان،

ويندب القنوت ⁽²⁾ سراً قبل الركوع الثاني، ويجوز بعده، في الصبح
بالى تلف نمو «اللهم الله دل اوارصعاء أو المائور وهو: «اللهم إنا
متعيك ومتعقدات (وتوم بك، وتتركا طلك، وتشي عليك الخير
كلم، نشكرك ولا تكفرك، ونخت²⁰ لكك، ونخطح وتترك عن يكفرك،
لللهم إلىك نعبد ولك تصلي ونسجد وإليك نسمى ونحفيد⁽⁴⁾، ترجو
رحمتك، ونخاف هذابك الجدّ، إن هذابك بالكافرين علجق، أي:

 ⁽¹⁾ التورك: جعل الرجل اليسرى مع الألية على الأرض، ونصب القدم اليمنى على القدم اليسرى خلفها.

⁽²⁾ أي الدعاء والتضرع.

⁽³⁾ أي نخضع ونذل.

⁽⁴⁾ اي نسرع.

ويندب الدعاء سرآ قبل السلام وبعد الصلاة على النبي \$ ويندب
تعميده (أو إعمام) على : اغفر لنا ولوالدينا ولاتعتنا ولدن سبقنا
بالإيمان مغفرة عرداً (اللهم اهفر لنا عاقمنا وما اعترا رما أسرونا
وما أشتا أمام به منا. ربنا أثنا في الدنيا حسة وفي الآخرة
عقاب اللبر ومن نتخ اللهم إلى أعوذ بك من عقاب جهتم ومن
عقاب القبر ومن فتخ المحيا والمصات، ومن شر فتنا المسجع الدجال.
للهم إلى أموذ بك من المخرم والمائه () اللهم اهفر في ما قلمت
وما أخرت، وما أسرت وما أطلت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به
شم، أنت المفقر وأنت الموخر، لا إله إلا أنت. اللهم إني ظلمت
نفسي ظلماً كبراً، وإنه لا يغفر الذوب إلا أنت، فاغفر لي منفرة من
منعلت وارحمني، إلى الكنات الغفور الرحيم.

ويندب التيامن بتسليمة التحليل، وسترة (ألاما والمعفرد إن خشيا مروراً بمحل سجودهما فقد أما المأمو مالامام سترت، والمسترة تكون بطاهر من اعظا أو أسطوانة وغيرهما، ثابت، لا كدسط وحيا ومنطيل ودابة غير مربوطة، ولا خط في الارض، ولا خفرة، غير شاغل كامراً أ

ويائم الماز بين يدي المصلي فيما يستحقه من محل صلاته ، غير طائف في البيت، وفير محرم بصلاته بعر لمند فرجة بعف، أو لغمل رعاف، فلا حرمة على الطائف والمصلي إذا مزا بين بدي المصلي، والإثم إذا كان له منذرحة، أي سعة وطريق غير ما بين بدي المصلي، لأول لم يكن له طريق إلا ذلك، فلا إثم عليه إن احتاج للمرور، وإلا

⁽¹⁾ أي جزماً.

⁽²⁾ أي الوقوع في الغرم (الدين) والإثم أو المعصية.

⁽³⁾ السترة: ما يجعله المصلي أمامه لمنع المارين بين يديه، كذراع هاشمي مثلاً.

أثم. ويائم أيضاً المصلي الذي تعرض بصلاته من غير سترة، في محل يظن به المرور، ومرّ بين بديه أحد.

مكروهات الصلاة:

مكروهات الصلاة ستة وعشرون(1):

هي التعوذ والبسملة في الفريضة دون النافلة على المشهور، لكن الإتيان بالبسملة أولى، خروجاً من الخلاف.

والدعاء في خمسة مواضع: أثناه الفاتحة، وأثناه السورة، وفي الركوع، وبعد التشهد الأول، وبعد سلام الإمام.

وتخصيص دعاء لايدعو بغيره، والجهر بالدعاء المطلوب في سجود أو غيره وبالتشهد المطلق، والدعاء بالمجمية للقادر على العربية.

والسجود على النياب والبسط وشبههما مما فيه رفاهية ينافي الخشوع، بخلاف الحصير الخشن، وعلى ملبوس المصلي أو على كُوْر عمامته أو طرف كنه أو ردائه

والقراءة في الركوع والسجود. والالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة. وتقبيك الاصابع وفرقعتها، لمنافاة ذلك الخشرع والادب. والإقعاء: بان يستند في جلوب على صدور قدميه، واليته على عقيبه، لقبح الهيئة.

والتخشّر: وهو وضع البد على خصره حال قيامه؛ لأنه فعل المتكبرين ومن لا مروءة له. وتغميض العينين إلا لخوف وقوع بصره على ما يشغله عن صلاته. ومدافعة الأعبين: البول والغائط.

ورفع رجل عن الأرض واعتماد على الأخرى إلا لضرورة، ووضع

الشرح الصغير: 1/337، القوانين الفقهية: ص 51.

قدم على الأخرى، وإقران القدمين دائماً في جميع صلاته. وحمد لعاطس أو بشارة بشر بها، وهو يصلى.

وإشارة للرد برأس أو يد على مشتت شمته، وهو يصلي إذا ارتكب المكروه، وحمد لعطاسه. وأما الرد بالكلام فمبطل، وأما رد السلام على مسلّم عليه فمعلموب.

وحك جسد لغير ضرورة إن قل، ويسجد للسهو إن لم يكثر، وانكثير مبطل، والكثرة بالعرف.

وترك سنَّة خفيفة عمداً من سنن الصلاة كتكبير وتسميعة، وحرم ترك السنَّة المه كدة.

وقراءة سورة أو آية في الركعتين الأخيرتين.

والتصفيق في صلاة ولو من امرأة لحاجة تتعلق بالصلاة، كسهو الإمام بالجلوس بعد الركمة الثالثة في رباعية، والتسليم بعد الركمتين فهاء ومنع ماز بين يديه، والشبيه على أمر ما، والمشروع هو التسبيح بأن بق إن سبحان الله.

ما تحرم أو تكره الصلاة فيه:

تحرم الصلاة بالإجماع في الأرض المغصوبة؛ لأنَّ اللبث فيها حرام في غير الصلاة، فلأن يحرم في الصلاة أولى.

لكن تصح الصلاة في رأي الجمهور غير الحنابلة؛ لأن النهي لا يعود إلى الصلاة، فلم يمنع صحنها، كما لو صلى وهو برى غريفاً يمكنه إنقادا، فلم ينفذ، الرحريةا يقدر على إطفائه فلم يطنه، او مطل غريمه الذي يمكن إيفاؤه وصلى، ويسقط بها الفرض مع الإم، ويحصل بها التراب، فيكرن مثاباً على فعله، عاصباً بمقامه، وإشه ويحصل بها التراب، فيكرن مثاباً على فعله، عاصباً بمقامه، وإشه

وقال المالكية خلافاً للجمهور: تجوز الصلاة بلا كراهة في محجة

الطريق⁽¹⁾، والعزيلة، والمقبرة، والحمام، والمجزرة، أي: وسطها إذ أمنت النجاسة، فإن لم تؤمن بأن كانت محققة أو مظنونة فهي باطلة، وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت، إلا إذا صلى في الطريق لضيق المسجد، وشك في الطهارة، فلا إعادة عليه⁽²⁾.

وذكر العالكية وفاقاً لغيرهم: أنه نكره الصلاة بمعاطن الإبل، أي: مواضع بروكها عند شربها، ويعبد المصلي إن صلى فيها بوقت مطلقاً، حتى ولو أمن من النجاسة، أو فرش فرشاً طاهراً.

وتكره الصلاة بالكنيسة (وهي متعبد الكفار من النصارى أو غيرهم) إلاً لضرورة، كحر، أو برد، أو مطر، أو خوف عدو، أو سبع، فلا كراهة حيننذ.

وتكره الصلاة النافلة على ظهر الكعبة، وتمنع في مذهبي المالكية والحنبلية الفراتض داخل الكعبة، وتصح في مذهبي الشافعية والحنفية. وتكره الصلاة عند المالكية على غير الأرض وما تنبته.

الأذكار الواردة عقب الصلاة:

يسن ذكر الله، والدعاء العائور، والاستغفار عقب الصلاة، إلمّا بعد الغريصة مباشرة إذا لم يكن لها حتّه بعدية، وإنّا بعد الانتهاء من السنّة المجدية؛ لأن الاستغفار يعوض نفص الصلاة، والدعاء يوفر الثواب والأجر

فيقول بعد السلام: «أستغفر الله» ثلاثاً، أو «أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحرق القيوم وأنوب إليه» ثلاثاً. ثم يقول: «اللَّهم أنت

محجة الطريق: الجادة المسلوكة التي سلكها السابلة أي المارة، وهي قارعة الطريق: وهي التي تقرعها الأقدام في أعلاء أو أوسطه.

⁽²⁾ القوانين الفقهة: ص 49 وما بعدها.

السلام وطنك السلام، ولإلف السلام، فيارتت وتعاليف بغاد المجلال والأكارة من بهادتك. والاكرام في بغول: اللهم أعني على وتحرك وشكل دوسن عبادتك. ثم يقرآ أية الكرسي، وسورة الإخلاص، والمعوذتين، والفلتحة. تعلق ولالترن، ويعشد ثلاثاً وللاتين، ويعشد ثلاثاً وللاتين، فيقول: فسيحان الله، الحمد لله، الله أكاره ثم يختم تمام المائة بقوله: الا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الملك وله المسلك وله يشيرة والمسلك وله المسلك ولم المسلك

ويقول قبل القراءة والتسبيح رغيرهما مما ذكر بعد صلاتي الصبح والمغرب، وهو ثان رجليه، قبل أن يتكلم، عشر مرات: الا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شريء قديرة.

ثم يقول سيع موات: «اللّهم أجرني من الناره «اللّهم أدخلتي الجنّة». ثم يدعو المصلي لنفسه وللمسلمين بما شاه من خيري الدنيا والأخرة، ويخاصة بعد النجير والمصر، لحضور ملاكمة الليل والنهار فيهما، من أنفسل الدعاء المأثرز: «اللّهم إنني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجين، وأعرف بك أن أدر إلى أدف العمر، وأعوذ بك من نقة الذيا، وأعوذ بك من ذلك اللّهر.

صلاة الوتر:

الوتر: مطلوب بالإجماع، لقوله ﷺ فيما رواه أبو داود وصححه الترمذي: «يا أهل القرآن الترواء فإنَّ الله وَيْر يعب الوتره وهو واجب عند أبي حتيفة؛ لما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من خارجة بن خلفائة، إلا أنه غرب: • الله لله تعالى زادكم صلات، لا لا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طميق الفجو ومو أمر، والأمر للوجوب. وهو سنَّة مؤكدة وأكد السنن عند الجمهور، وهذا هو الأصح، لما رواه أحمد وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي عن علَّ، قال: ⁹إنَّ الوتر ليس يحتم⁽¹⁾ كصلاتكم المكترية، ولكن رسول الله 義 أوتر، ثم قال: مها أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر، يجب الوتره⁽²⁾.

وروى البخاري وسلم من حديث طلحة بن عبيد الله: أن رسول الله
على الأعرابي: «خمس صلوات كنهين الله في اليوم والليانة فقال
الأعرابي: هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوّع، وأقل الوتر ركعة
واحدة، يقرأ فيها الصلي الإخلاص والمعوذين. وإداني الكمال
ثلاث، وأكمل منه خمس، ثم سبع، ثم تسع، ثم إحدى عشرة ركعة.
ويقرأ في الشفح مورة الأعلى في الركعة الأولى، والكافرون في الثانية
بعد الفاتحة فيهما، ويضع يواصل، وكره وتر بواحدة من غير تقدم شعب
ووقع الاختياري عند المالكية (2) إلى ثلث الليل، ووقت الضروري من
طلرع الشجر لشام صلاة الصبع، فإن صلاها خرج وقت الشروري
وسقط ولا ينضى؛ لأن لا ينضى عندهم من النوافل إلا سقة الفجر،
أمر الملل.

ويقضى الوتر عند الجمهور؛ لما رواه البيهقي والحاكم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا أُصِبِعُ أَحدُكُمُ وَلَمْ يُوتَرُ فَلْيُوتُرُهُ.

ويندب تأخير الوتر آخر الليل لمن شأنه القيام لصلاة التهجد ليكون وتره آخر صلاته من الليل.

⁽¹⁾ أي ليس بلازم.

 ⁽²⁾ أي أنه تعالى واحد، يثبت على صلاة الوتر.
 (3) الشرح الصغير: 411/1 وما بعدها، الفواتين الفقهية: صر89.

ومن أوتر أول الليل، ثم تنفل فلا يعيد الوتر، ولا يشفع الركعة بركعة، إذ لا رتران في ليلة.

وجاز لمن صلى الونر أول الليل أو آخره: أن يتنفل بنفل بعده بشرطين: هما الأ يوصله به، بل يؤخره عنه بحيث لا يعد في العرف أنه أوصل وتره بنفل، وألاً ينوي قبل شروعه فيه النفل بعده.

ويستحب أن يقول بعد الوتر: «سبحان الملك القدّوس، ثلاثاً، وبمدّ بها صوته في الثالثة، اتباعاً للسنة في حديث أبي بن كعب عند أبي داود والنسائي.

ويشرع القنوت في الوتر عند الحنفية والمالكية قبل الركوع، وعند الحنابلة بعد الركوع في جميع السنة، لما رواء أحمد وأصحاب السنن من حديث الحسن برع عليّ رضي الله عنهما، قال: علمني رسول الله تلكل كلمات أقولهن في الوتر: «اللّهم الهذي فيمن هديت...» المخ الدعاء العمروف.

ولا يقنت في الوتر عند الشافعية إلا في النصف الأخير من رمضان، بعد الركوم؛ لما روى أبو داود واليهيني: «النَّ أبي بن كتب كان يقنت في النصف الأخير من رمضان حين بصلي التراويح، لكن فيه القطاع. صحالات الضحى:

تمن صلاة الضحى وكعنين إلى ثمان وكمات، لما رواه أحمد وأبو داود عن يُريعة أن رسول الله على قال: «في الإنسان ثلاثمانة بغُمسًا، منا أن يتمدق عن كل مفصل خيا صدقة، قالوا: فمن الذي يطيق ذلك يا رسول الله؟ قال: النخامة في المسجد يدفعها، أو الشمية يثيني عن الطرق، فإن لم يقدر فركعا الضحى تجزى، عنه.

وروى الحاكم والطيراني ورجاله نقات عن النؤاس بن سمعان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل: «ابن آدم لا تعجزن عن أربع ركعات في أول النهار أكفك آخره». رورى أحمد ومسلم وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان النبي 癬 يُصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء الله». قيــام رمضــان (التراويــع):

يسن قيام رمضان أو صلاة التراويج للرجال والنساء بعد صلاة العشاء ويعل جيامة رهو غشرون ركمة بالنشاق حيو وهر غشرون ركمة بانتفاق جمهور الفقهاء والظاهرية، عملاً بعا تم الانفاق على في مها معم مو موعليان وعلى بالاجتماع على عشرين ركمة، قال الترمذي: وأكثر الما المعلم على ما زوي عن عمر وعلى وغيرهما من اصحاب النبي 養 ألها عشرون ركمة. وذهب مالك إلى أن هددها ست والاثون ركمة غير الوزي بعمامة عن مائتة: أن النبي 養 ماكان بزيد في رمضان ولا في غيره على عن عائثة: أن النبي 養 ماكان بزيد في رمضان ولا في غيره على الحياء عند و كنات، الما وي غيره على

وروى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما عن جابر: أن 纂 صلى بهم ثماني ركعات والوتر، ثم انتظروه في القابلة، فلم يخرج إليهم. صلاة الاستخاء:

يسن لمن أواد التعرف على وجه الخير في أمر من الأمور العباحة:
أن يصلي وتحتيز من غير الفريقة، يتم الجهاء ما شاء بعد الفاتحة، من المجعد الفروي عند البخاري
وأي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه أن وأي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه الله عنه الأمور كالهاء كما قال: كان رسول الله في يملننا الإستغارة أن في الأمور كالهاء كما يعلمنا السورة من الفرآن يقول: وإذا هم أحدكم بالأمر، فليركع وكمين من غير الفريضة، ثم لقل: اللهم إني أستغيرك بعلمات، وأستقدوك بالدونة، وأسائك واستقدوك بمناك، وأستقدوك بمناك، وأستقدوك العقد، وتملم بقدرك، وأسائك بن نفسك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم

أي أطلب منك الخبر.

ولا أعلم، وأنت علام النبوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر (ريستم حاجث) خيرًا في في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري وأجله، فاقدُره في ويشره في، ثم بارك لي فيه، وإن كنت لتمثل أن هذا الأمر شر في في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري وأجله، فأصرفه عني واصرفني عنه واقدُر في الخبر حيث كان هذا اللهم إن كان هذا الألم. إذ كان هذا الألم. إن كان هذا الألم. إن كان هذا الألم.

ما يباح في الصلاة:

يباح في الصلاة حسبما ورد في السنَّة النبوية ما يأتي:

1. يكاه التخشيم، والتأوه، سراه من خشية الله أم لعصية ووجيم، ما دام أمراً خلياً عليه لا يمكن دفعه، نقوله تعالى: ﴿ وَاَنْ تَوَيْعَ لِلنَّذِي عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

2 ـ الانتفات عند الحاجة: لما روى أحمد عن ابن عباس رضي الله عنها قال: كان النبي على البنت عباس رضي الله عنها قال: كان النبية على البنت عبيناً وشمالاً، ولا يلوي عنه خلف ظهره. فإذا كان الالتفات لمنيز حاجة كره تنزيهاً، لمنافات العشرط والإنبال على الله روض أحمد والبنجاري والنسائي وأبو داود عن عائمة رضي الله عنها، قالت: سألت رسول الله 義 مان التألث في الصلاة، في الصلاة.

3 ـ قتل المؤذيات كالحيّة والعقرب والزُّنبور (ذباب أليم اللشم)
 ونحوها: يجوز ذلك للضرورة وإن اقترن بعمل كثير، لما رواه أحمد

وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن النبي 鐵، قال: "اقتلوا الأسودين⁽¹⁾ في الصلاة: الحجّ والعقرب".

4 - العشي السبير لحاجة: يجوز للمصلي فتع باب داره إذا كان في التجاه الثبلة، ولا يجوز استبار القبلة؛ لما رواه أحمد وأبر داود والسنة، والرملة والرمل الله تي التجاه من عاشقه، قالت: كان رسول الله تي يشي بيلي ني اللبيت، والباب عليه مغلق، فيتمت، فاستفحت فعشى فقتح لي، ثم رجع إلى مصلاه، ووصفت أن الباب في القبلة، وأما العشي الكثير في المسلحة المعزوضة ليطلها.

5 - حمل العبي: روى أحمد والسائي وغيرهما عن أبي قنادة: أذَّ اللهِ قَلَّ وَأَمَامَة بِسَدُ نِيْبَ البِنِهِ عَلَى رَبِّيّه، فإذَا رَمِع وضعها، وإذا عام مراحوده أخذها، وكان فإلى صلاة الصبح. وروى أحمد والسائي والحاكم عن عبد أنه بن شائدًا عن أبيه، قال: خرج علينا رسول أنه في إحدى صلائي العشي (الظهر أو العصر) وهو حامل حسن أو حسين، نقلم النبي قلق، ثم كل للسلاة، فصلى، فسجد بين ظهري صلات، أطالها، قال: إنى رفعت رأسي، فإذا العبي على ظهر رسول انه وحدم الميادة، فرسته في سجدوي.

6 ـ إلقاء السلام على المصلي ومخاطبة والرد عليه بالإشارة: روى احمد السياس السياس وصححه الترمذي عن عبد أله بن عمر عن صحيح، قال: مررت برمول الله قل، وهو يصلي، فسلمت فرد علي النزازة وقال: لا يعلمه إلا قال إشارة بإصبحه: كيف كان الني تلا يشير يبدئ على عليهم حين كانوا يسلمون في الصلاة؟ قال: كان يشير يبدئ.

7 ـ التسبيح والتصفيق: يجوز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا

يطلق على الحية والعقرب لفظ الأسودين تغليباً، مع أن الأسود في الأصل الحية.

عرض أمر من الأمور في الصلاة، لما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ. قال: •من نابه شيء في صلاته، فليقل: سبحان الله، إنما التصفيق للنساه، والتسبيع للرجال».

8 ـ الفتح على الإمام: يجوز الفتح على الإمام يتذكره بأية نسبها إذا سكت ولم يتردد، لما رواه أبر داود عن ابن عمر: «أنّ النّش 養 صلى صلاة نقرأ فيها، فالتبى عليه، فلما فرخ قال لأبي: «اشهدت معنا؟ قال: نعم، قال: فما متمك أن تفتح على؟».

 10 ـ السجود على ثباب المصلي أو عمامته لعذر: يجوز ذلك لعذر ويكره لغير عذر، لما رواه أحمد بسند صحيح عن ابن عباس أذ النبئ 激 صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الأرض وبردها.

 القراءة من المصحف: أجازه الشافعية والعنابلة مع الكراهة، فإنَّ ذكوان مولى عائشة كان يؤمها في رمضان من المصحف، رواه مالك.

12 ـ تدبير أمور الجيش في الصلاة: قال البخاري: قال عمر: إلي لأجهز جيشي وأنا في الصلاة. لكن ينبغي للمصلي الإقبال على رئه، وعدم الفكير في أمور الدنيا، وحصر الفكر في معاني الآيات وفي حكمة أعمال الصلاة، فإله لا يكتب للمرء من صلاته إلا ما عقل منها. 13 ـ بعض الأصال الاضطرارية: كان 震 يصلي ومائشة معترضة بيه وبين القبلة، فإذا صبد غيرتما يده فقيشت رجلها، وإذا قام بسطتها، وكان في بصلي ، فيداه الشيطان ليقطع عليه صلاته، فاخدة فتفته حتى سال لعابه على يده، وكان يصلي على المنتر تصليم الناس الصلاة، ويسجد على الأرض، ثم بصعد مرة أخرى، وكان يصلي أمام جدار، فجات بهيمة تعر بين يديه، فنا زال يدارتها (يدانها لإيدانها) حتى تُعقى عليه بالبحاذ، وبرت من ورزاك. وكان يصلي فعانته جاريتان من بني عبد المطلب قد اقتلنا فأخذهما بيده، فنزع إحداهما من الأخرى، وهو عن المطلب قد اقتلنا فأخذهما بيده، فنزع إحداهما من الأخرى،

مبطلات الصلاة:

تبطل الصلاة في مذهب المالكية بما يأتي⁽¹⁾:

2 _ تعمد الأكل أو الشرب، ولو قلَّ المقدار.

1 _ الضحك عمداً أو سهواً.

3 ــ الكلام عمدة ولر بكلمة نحو: نعم، أو لا، لمن سأله عن شيء، الإلا إذا كان لإصلام الصلاة، فيطل بكثير الكلام دون يسيره، كأن يسلم الإمام بد الثين أو يقوم لخامس ولم يقهم بالتسبيح أو لم يرجع له، نقال له المأموء: أنت سلمت من انتبيل أو قست لخامسة، كما ولع في تقد الصحابي ذي البدين (المؤتباق بن عمرية السي رواها البخاري، فإن تمكل الكلام بها يزيد عن الحاجة، بطلت.

4 ـ التصويت عمداً: وهو الخالي عن الحروف كصوت الغراب.

5 - النفخ عمداً بفم لا بأنف، والسلام عمداً حال شكه في الإتمام.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1/ 344، القرانين الفقهية: ص 50.

2 ـ الفيء عمداً أو الفأس⁽¹⁾. ولو كان ظاهراً فليك. أما البلغم⁽²⁾ فلا يقسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كتر، فيجري على الأفعال الكثيرة، فإن غلجه الغيم لا يقمر حيث كان طاهراً، ما لم يزدود منه شيئاً، فإن ابتلمه عمداً، طلك الصلاة.

7 ـ طروء ناقض للوضوء من حدث أو سبب أو شك في الطهارة،
 إلا أنه في حال طروء الشك يستمر، فإن بان الطهر، لم يعد الصلاة.

8 ـ طُروء كشف العورة المغلظة (السوأتين) لا غيرها.

9 ـ طوره نجاسة سقطت عليه، وهو في الصلاة أو تعلّقت به واستخرت به، وعلم يها واتسع الوقت لإزائها، وإيقاع الصلاة في الوقت، وإلا لم تبطأر؛ لأن طهارة الخبّ واجبة عند الصالكية مع الذُكْر والقدرة، سائطة مع المجرز والنسيان، كما تقدم.

10 ـ الغمل الكثير من غير جنس الصلاة، كحك جمد وصب لبيعة، ورضع رداء على كف، ودفع ماز، وإضارة بيد، أما القليل من الفمل كالإشارة وحك البشرة فلا يبطلها، وأما المتوسط بين الكثير والقليل، كالاتصراف من الصلاة، فيبطل عمده دون مهوه.

11 ـ الشافل المانع عن فرض من فرائض الصلاء، كركوع أو سجود أو قراءة فانحة أو بعضها، على غنيان (فورات النضر) أو هم كثير أو وضع شيء في الفم. فإن كان الشافل عن السنة الموكدة، أعاد الصلاء في الوقت الضروري، وهو في الظهيرين للاصغرار.

12 ـ تذكر أولى الصلاتين الواجب ترتيبهما في الصلاة الأخرى:
 كأن يتذكر في صلاته العصر قبل الغروب أن عليه الظهر، أو يتذكر وهو

⁽¹⁾ القُلْس: ما خرج من الحلق مِلْء الفم أو دونه، وليس بقيء، فإن عاد فهو

القيء. (2) البَّلْغم: خِلْط من أخلاط البدن الأربعة، عند الأقدمين.

في العشاء قبل الفجر أن عليه المغرب، فتبطل التي هو فيها؛ لأن ترتيب الحاضرتين واجب وشرط.

13 ـ زيادة أربع ركعات سهوا في الرباعية والثلاثية على المشهور، ولو في السفر، وزيادة ركعتين سهوا في الثنائية كالصبح والجمعة، أو في الوتر، أما زيادة ركمة فقط فلا تبطل الصلاة.

41 - سجرد السيرق مع الإمام المترتب عليه بسبب السهو، سواء اكان السجرد قبلياً أم يعدياً إن لم يعرك معه ركمة، فإن أدرك معه ركمة يسجئتها، سجد معه السجود القبلي، وقام لقضاه ما عليه بعد سلامه، وأخر البعدي لتمام صلاته.

15 ــ السجود قبل السلام لنرك سنة خفيفة كتكبيرة أو تسميعة، أو نرك فضيلة كالقنوت، لتعمد الزيادة، إذ لا سجود عليه.

61 - ترك الحجود القبلي بسبب ترك ثلاث سنن، كتلاث تكبيرات، أو ترك السورة، إن طال الرك أي طال زمن تركه صهواً، بأن لم يأت به بعد السلام بقرب منه، لأنه اشتغل من الصلاة، فإن لم يطل سجد بعد السلام إن كان المترك سهواً.

وتبطل الصلاة أيضاً لترك النية أو قطعها أو ترك ركن كالقراءة والركوم أو غير ذلك من الفرائض أو ما قدر عليه منها بسبب عفر، سواه أكان الترك عمداً أم جهارًا أم سهواً. أما ترك الترجه للقبلة أو ليطهي بها، أو إلله التجامة أو ستر العورة، فلا يبطل الصلاة حال الترك سهواً، وتعاد الصلاة في الوقت.

وتبطل أيضاً بالاتكاه حال القيام على حائط أو عصا لغير عذر، بحيث لو زال عنه متكَّرة لسقط. وتبطل بتذكر المنتيم الماء في الصلاة، وياختلاف نية الإمام والمأموم، وبفساد صلاة الإمام بغير سهو.

واللحن في القراءة لا يبطل الصلاة، ولو غيَّر المعنى على المعتمد عند المالكية.

. . .

أنواع خاصّة من السجود سجود السهو. وسجدة التلاوة. وسجدة الشكر

سجود السهو :

سجود السهو مشروع، لما رواه أحمد، وصلم عن أبي سعيد الخدوري قال رسولات، فلم المناف الخير المناف المنا

وهو مشروع جبراً لنقص الصلاة، تفادياً عن إعادتها، بسبب ترك شيء غير أساسي فيها، أو زيادة شيء فيها، ولا يشرع سجود السهو عند الجمهور غير السائكية في حالة المعدد الحديث الطبراني عن عائشة في آخر حديث لها: «من سها قبل التمام فليسجد سجدتي السهو قبل أن يسلم، وإذا سها بعد التمام سجد سجدتي السهو بعد أن يسلم و¹⁰⁰ فعلق السجود على السهو.

وهو عند العالكية والشافعية سنّة مؤكدة للإمام والعنفرد، وأما العاموم حال الفدوة، فلا سجود عليه بزيادة أو نقص لسنّة مؤكدة أو سنّين خفيفتين؛ لأن الإمام يتحمله عنه، فلو سها فيما يقضيه بعد سلام الإمام، سجد لنفسه. وقال الحنفية والحنابلة: سجود السهو واجب على

 ⁽¹⁾ ولكن في إسناده عيسى بن ميمون المدني المعروف بالواسطي، وتُقه ابن معين وحماد بن سلمة وضعفه الجمهور (نيل الأوطار: 111/3).

الإمام والمنفرد، يأثم المصلي بتركه، ولا تبطل صلاته؛ لأنه ضمان فائت⁽¹⁾.

وأما المسبوق الذي أدرك ركعة، فيسجد مع إمامه السجود الفيلي العترتب على الإمام قبل قضاء ما عليه، إن سجد الإمام. أما إن لم يسجد الإمام، بل ترك السجود، سجد المأموم لقضا، قبل نشاء ما عليه، وأشر السجود البعدي الذي ترتب على إمامه لتمام صلاته، يجدد، بعد العبد بالأن قدم يطلت صلاته.

وأسبابه: ثلاثة: نفص، وزيادة. ونقص وزيادة معاً.

أما الغضر: فهو ترك سنة مؤكدة داخلة في الصلاة سهرة أو عمداً. كالسروة إذا تركيها عن محلها سهوا، أو ترك سنين خفيفين فاكتر، كاكبيرتم من تكبيرات الصلاة صوى نكبيرة الإحرام، أو ترك السورة مع ألم القرآن، أو ترك سميعين، أو تكبيرة وتسيم» أو تركل شنة أيضا، مثل الحجر بالفائحة ولو مرة، أو الحجر بالسروة في الركمتين بفرض كالصبح، لا نقل كالرتر والعيدين، مع اقتصار على حركة اللسان الذي هم أدنى السر، وترك تشهد ولو موزة لأنه سنة خفيفة. ويسجد للفتصان

ولا سجود بترك فضيلة من فضائل الصلاة، كالفنوت، ورثبًا ولك الحمد، وتكبيرة واحدة، وشبه ذلك، وإذا سجد لشيء من ذلك قبل سلامه، مطلت صلاته وببتدئها.

فإن نقص ركناً عمداً بطلت صلاته، وإن نقصه سهواً، جبره ما لم يقت محله، فإن فات ألنى الركمة وقضاها. وعلى هذا لا يجبر نقص الفرض بسجود السهو، ولا بد من الإنبان به، وإن لم يذكر ذلك حتى

⁽¹⁾ فتع القدير: 355/1 الشرح الصغير: 377/1 وما بعدها، مغني المحتاج: 204/1، كشاف الفتاع: 459/1.

سلّم وطال، بطلت صلاته ويبتدنها.

وأما الزيادة: فهن إيادة قعل غير كبير ليس من جنس الصلاة أو من جنسها، مثال الأول: أكل تفقف أو كلام غفيف سهواً، ومثال الثاني: يادة ركن تعلي من أركان الصلاة كالركوع والسجود، أو زيادة بعض الصلاة كركمة أو ركمتين، أو أن يسلم من التنين. ويسجد للزيادة بعد السلام، ولا يقرت السجود البعدي بالنسيان، ويسجده ولو ذكر، بعد شهر من صلات، ولو قدم السجود البعدي أو أخر السجود القيلي،

أما زيادة القول سهواً، فإن كان من جنس الصلاة فمغتفر، وإن كان من غيرها، سجد له.

وأما الزيادة والتقص معاً: فهو نقص سنّة ولو غيره مؤكدة، وزيادة ما تقدم في السبب الثاني، كأن ترك الجهر بالسورة، وزاد ركمة في الصلاة سهواً، فقد اجتمع له نقص رزيادة، ويسجد للزيادة والنقصان قبل السلام، ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة.

وهل يعود لما سها همته؟ من قام إلى ركعة زائدة في الفريضة، رجع من ذكر، وسجد بعد السلام، وكذلك يحجد إن انم يذكر حتى سلم. أما السأموء: فإن اتبع الإمام عالماً بالزيادة بطلت صلاته. وإن اتبعد استاماً أر شاكاً، صنفت صلاته، ومن اتبعه جاهلاً أو متأولاً، ففيه قولان، ومن لم يتبعه وجلس، صفحت صلاته.

ومن قام إلى ثالثة في النافلة: فإن تذكر قبل الركوع، رجع وسجد بعد السلام، وإن تذكر بعد الرفع من الركوع، أضاف إليها ركعة، وسلم من أربع، وسجد بعد السلام، لزيادة الركعتين.

ومن ترك الجلسة الوسطى: فإن تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه، أمر بالرجوع إلى الجلوس، فإن رجع فلا سجود عليه في المشهور، لغفته، وإن لم يرجع سجد. وإن ذكر بعد مفارقته الأرض بيديه، لم يرجع على المشهور، وإن ذكر بعد أن استقل قائماً، لم يرجع ويسجد للسهو، فإن رجع نقد أساء، ولا تبطل صلاته على المشهور؛ لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه عندهم.

ومن شكّ في صلاته، ولم يدر ما صلى ثلاثاً أو اثنين، فإنه يبني على الأقل، ويأتي بما شك فيه، ويسجد بعد سلامه.

ومحل السجود المستون: قبل السلام إن كان سبب النقصان، أو النقصان والزيادة عماً، وبعد السلام إن كان سبب الزيادة ققط، ويتوي وجوباً للسجود البعدي، ويكبر في خفضه ورقعه، ويسجد سجدتين جالباً بينهما، ويتفهد استاناً، ولا يدهو ولا يصلي على التي ﷺ، تم بعلم وجوباً فتكون واجباته خصة:

وهي النية، والسجلة الأولى، والثانية، والجلوس بينهما، والسلام لكن السلام واجب غير شرط، وأن التكبير والنشية بعده ضنة. وإن أشر السجود القبلي عمداً، كره ولا تبطل الصلاة، وإن قدم السجود البلدي على السلام، أجزأ على المذهب، وأثم وحرم تقديمه عمداً، تصمح الصلام، فإن لم يتعمد التأخير أو القديم، لم يكره ولم يعرم.

سجدة الشلاوة:

سجدة الثلاوة أو سجود القرآن مشروعة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلِمَا تُوَقِّ غَلِيْمُ الْقُرُانُ لَا يَسْتُمُونَ ﴾ [الانتقاق: 21] وقال ابن عمر رضي الله عنهما غيبا علينا السروة، لوفار الرابيةي والحاكم: «كان رسول الله ﷺ يقرأ طيئا السروة، لوفار السجدة، فيسجد ونسجد معه، حتى ما يجد أحدنا مكانا لموضع جيهة،

وفضلها: إرغام الشيطان، روى أحمد ومسلم وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول (ش 海波: اإذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويله⁽¹⁾، أمر بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فعصيت فلي النار⁾.

وهي واجبة عند الحقية، للآية السابقة: ﴿ فَمَا لَكُمْ لِلَّا يُوْمُؤُونَ فَلَكُمُ لِلَّا وَلَهُ وَمُؤَى تَشْهُمُ الشَّرُونُ لَا يُسَتُّفُونَ فَيْهِ (الانشقاق: 21) ولا يضم إلى على ترك واجب، ولحديث غريب عن عثمان وابن عمر: «السجدة على من سمعها وعلى من تلاها».

وسنَّة للفارى، والمستمع عند الجمهود لما روى الجماعة إلا ابن عَلَمْ البَّجَمَّة الله ابني عَلَمْ البَّجَمَّة للم ابني عَلَمْ البَّجَمَّة للمَّمْ فلم يستخد منَّا احتال السلح عن الاحتام فلم السلحاء، ويلزم متابعة الإمام في السجدة، فإن سجد الإمام، فتخلف المنتفى، أو سجد المامرة حزن إمامه، بطلت صلات، ولا يسجد المعلمي لقراءة غيره بحال، ولا يسجد مأمرم لقراءة نفسه، فإن فعل المعلمي لقراءة غيره بحال، ولا يسجد مأمرم لقراءة نفسه، فإن فعل

وهي سجدة واحدة يستم فيها كالصلاة: سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً ولا إحرام فيها ولا تسليم، ويكبر للسجود والرفع منه، ويكبر القائم من قيام، والجالس من جلوس، ويريد في السجود على السبيح: «اللهم اكتب لي بها أجرأ، وضع على بها وزراً، واجعلها لي عندك ذخراً، وتبلها مني كمنا قبلتها من حيات داردة،

وصفة السجود عند الحنفية والحنابلة: أن يكبر إذا سجد ورفع، ولا تشهد ولا سلام، وعند الشافعية: أن يحرم دون رفع اليدين، تم يكبر، ثم يسجد، ثم يكبر، ثم يسلم النسليمة الأولى فقط، ويسن عند

أي يا هلاكه رحزنه، أي الشيطان.

⁽²⁾ فتع القدير: 380/١ الشرح الصغير: 416/١، المهذب: 85/١ المغني:(16/١) المخني:

الشافعية للقارى، والمستمع والسامع عند قراءة آية سجدة.

وذكر المالكية أنه يشترط في المستمع شروط ثلاثة:

1 - أن يكون الفارى، صالحاً للإمامة في الغريضة: بأن يكون ذكراً بالمنا عاقة سلما متوضاء غلا كان الفارى، امرأة أو مجنوناً او صبياً او كافراً أو غير متوضى، فلا يسجد المستمع ولا السام، ويسجد الفارى، فقط إن كان امرأة أو صبيا.

2 ـ ألا يقصد القارىء إسماع الناس حسن صوته: فإن كان ذلك،
 فلا يسجد المستمم.

3 ـ أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارى، القراءة أو أحكام التجويد من مد وقصر وإخفاء وإدغام ونحو ذلك، ولا سجود في صلاة الجنازة ولا في خطبة الجمعة.

ويشترط لصحة اسجدة الثلاوة ما يشترط لصحة الصلاة: من طهارة الحدث (الوضوء والفسل) وطهارة النجس أو الخبث (ومي طهارة الثوب والبدن ومكان السجود) والقيام والقعود وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية، ودخول وقت السجود، بأن يكون قد قرأ الآية أو معمها.

ويبطل سجدة التلاوة كل ما يبطل الصلاة: من الحدث والعمل الكثير، والكلام، والقهقهة، وعليه إعادتها، والأكل.

وسبب سجدة التلاوة أمران فقط: التلاوة والاستماع بشرط أن يقصده، كما تقدم.

وتسن عند المالكية في أحد عشر موضعاً من القرآن، ليس منها ثانية الحج، ولا النجم، ولا الانتقاق، ولا الملق، عملاً بعمل أهل المدينة المقدم على الحديث، لدلالته على نسخه، والمواضم هي:

في آخر الأعراف (206)، والرعد (15)، والنحل (49)، والإسراء

(107). ومريم (88)، وأول العج (18)، والفرقان (60)، والنط (25)، وقسلت (38)، وصل (24)، والسجدة (13)(آ)، وتكرر السجدة يكرر الثلارة إلا العملم والمتعلم ونسجدة نظ أول راء ذخاه للشخفة، ويكرء تركها بعد الصبح والعصر قبل إسغار⁽²³⁾ وأصغرار، ويكرء الاتصار على قراءة الأبة للسجود، ويكرد لعصل تعمد السجدة، بأن يتمراً ما في تجلع أي الفريضة، وأو صحيحة على المشهور، ينهي، لا إن قراها في خطبة، فلا يسجد لها لاحتلال نظامها، ويندب أن يجهر بها الإمام في خطبة، فلا يسجد لها لاحتلال نظامها، ويندب أن في سجوده فإن لم يجهر بها، بل قرأها سراً وسجد المهام المأموس، فيتموه في سجوده فإن لم يجهر بها، بل قرأها سراً وسجد، أثبه المقتلون،

ومن تجاوزها في القراء بآية أو آينين، يسجد بلا إعادة فراءة محلها، أنما إن تجاوزها بكثير، فيميد القراءة التي فيها السجدة، سواء أكان في صلاة أم في غيرها، ما لم ينعن إلى الركوع، فإن فعل ذلك. فات تداركها، لكن إن كان في نقل، أعاد فراءتها ندباً في الركمة الثانية وصحد. ويندب أن يقرأ بعدها شيئاً من الفرآن ولو من سورة أخرى،

سجدة الشكر:

تستحب سجدة الشكر عند الجمهور، وتكره عند المالكية عند سماع بشارة، كما يكره السجود عند زلزلة، وإنما المستحب عند حدوث نعمة

⁽¹⁾ وأضاف الحنفية ثلاثاً أخر: في النجم والانشقاق والعلق، وهي أيضاً عند الشافعية والحنابلة أربع مشرة سجدة، الثنان منها في العج، وأما سجدة مرّ فهي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة.

على تنجله شعر نستعب في طير الشعرة.
 (2) الإسفار: إضاءة النهار صباحاً قبل طلوع الشمس.

أو دفع نقمة: هو صلاة ركعتين؛ لأنَّ عمل أهل المدينة على ذلك(1).

هذا . . ويكره التلحين بقراة الفرآن اتفاقاً، وقراة جماعة يجتموره ، فيؤورن شيئاً من الفرآن معا تحر مروة بي عند الساكية، والجهر بقراة الفرآن في المسجد انفاقاً لما في من الشويش على الصلعين والذاكرين مع مؤلفة الرياء، ويُخزج الفارىء من المسجد إن داوم الفراة، كالذي يتعرض بفراةته لسوال الناس.

ويحرم التقرب إلى الله تعالى. بسجدة من غير سبب، ولو بعد صلاة، وسجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقاً، ولو بقصد التقرب إلى الله تعالى، وفي بعض صوره ما يكون كفر⁽²⁷).

القضاه: فعل الصلاة خارج وقتها المحدد لها شرعاً، ويقابله الأداء.

وينائم من آخر الصلاة بغير عذر عن وتنهاء الأن الصلاة مفروضة في وقت معين، كما قال الله نعالى: ﴿ إِنَّ الشَّلَةِ كَانَتَ عَلَى ٱلنَّتْرُومِينِ َكِئْنًا مُؤَوِّدُكُا﴾ [الساء: 103].

ومن شغلت ذمته باكي تكليف لا تبرأ إلاً بإبراء اللمة أداه أو قضاه، لقوله في للم ما رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أنس: «من نام عن صلاة أر نسبها، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلاَّ ذلك، وأتم الصلاة لذكري،

وقوله 難 فيما رواه الشيخان عن ابن عباس: •فلَدين الله أحق أن يقضى». ولا يجب القضاء اتفاقاً لجنون أو إغماء أو كفر أو حيض أو نفاس،

قضاء الفوائت:

⁽¹⁾ الدر المختار: 344/1، الشرح الصغير: 422/1، مغني المحتاج: 219/1. المغنى: 627/1.

⁽²⁾ شرح أبن حجر على مختصر الحضرمية: ص61.

أو لفقد الطهورين عند المالكية. ولا يأتم من فات الصلاة لعذر النرم أو السيادة لقوله في في المرم تغريط، إنما الغريط في اليقظة، فإذا نسم أحدكم صلاة أو نام عنها، فلمطها إذا ذكرها، كن يطلب شرعاً النرم مبكراً، والاعتماد عند الركان على ساعة تباء النام الصلاة، وإذاً كان مقمر آاً.

ويجب أن يكون القضاء فرراً باتفاق الفقهاء سواء فاتت الصلاة يعذر أو يغير عذر ومن جهل عدد الفرائت، وجب عليه أن يفضي حتى يتيشن براءة ذمت من القرص، ولا يلزم تعيين الزمن، بل يكفي تعيين المدوي كالظهر أو المصر مثلاً. ويجوز عند الجمهور غير الحنفية قضاء المدوري كالظهر أو الحاف الفهي عن الصلاء وغيرها.

رُتَضَى الصلاة عند العالكيّة بنحر ما فاتت سفراً أو حضراً ، جهراً أل سراً، ويحم التأخير، ولو كان وقت فهي كطلوع شمس وفروبها، دخيلة بمعمة، إلا أنشرورة، أو علو كاكل أو شرب أن قضاء حاية فتطعا للخمرية كاملة ولو قضاها في السفر، وتقضى النهارة سراً ولو قضاها ليك، وقضى الليلة جهراً ولو قضاها فهاراً؛ لأن القضاء يعكي ما كان أدة.

ويجب ترتيب الصلوات المقضية بحسب وقنها مع التذكو والقدرة، بالاً يكره على عدمه. والترتيب شرط في صلاتين مشتركي الوقت، وهما الظهران والمشاهان، فعن تذكر الظهر، وهو في أثناء العصر، القصر باطلة، وكذا العشاء مع المغرب؛ لألَّ ترتيب هاتين الصلاتين واجب شرطة، ويقطع الصلاة التي يؤديها إن لم يتم ركعة، وينشب أن يضم إليها وكعة إن اشر ركعة، ويجعلها نفلاً.

⁽¹⁾ الكتاب للقدوري مع اللباب: 88/1 الشرح الصغير: 364/1 مغني المحتاج: 127/1 المغني: 108/2.

أنواع الضلاة

صلاة الجماعة، صلاة الجمعة، صلاة المسافر، صلاة العيدين، صلاة الكسوف والخسوف، صلاة الاستسقاء، صلاة الخوف، صلاة الجنازة وأحكام الجنائز.

صلإة الجماعة

الجماعة: نمل الصلاة في جماعة بإمام، بغرض ولو فائتاً، أو كفائياً، كالجنازة، غير الجمعة. وهي للرجائة القدرين عليها من غير مرض كفاية، والحنايلة إلى أنها فرض عين، لقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمُواَكُمُ فرض كفاية، والحنايلة إلى أنها فرض عين، لقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمُواَكُمُ الْكُرِيّةَ * النابِرة: قام إصلاة الجماعة أفضل من صلاة الله (الفرد) بسيع أو خمس وعشرين درجة، كما روى الشيخان عن بن صحر: ال درجة، وفي رواية: «بخمس وعشرين».

وفي غير الفوض تسن على الأوجه في العيد والكسوف والاستــقاء، ونتدب في التراويع. وأجاز الشافعية الجماعة في الفلاء لأن التّي ﷺ صلى ركعتين تطوعاً، وصلى معه أنس عن يميه، كما صلت أم سُلّيم وأم خرام خلف.

وحكمتها: إذكاء الروح الجماعية بين المسلمين، وتحقيق النآلف والنعارف والنعاون بينهم.

ريجوز عند المالكية خلافاً للأولى خورج امرأة متجالة (لا أرب للرجال فيها) للمسجد لصلاة الجماعة فيه، ولجماعة العيد والاستمقاء والكموف وجنازة القريب والبعيد، كما يجوز خروج شابة غير مفتة لمسجد وجنازة قريب من أهلها، أما مغشية الفتة فلا يجوز لها الخروج مطلقاً¹¹. والتواب الأكمل يحصل لمن أدوك الصلاة مع الإمام من أولها إلى آخرها، ويحصل فضل الجماعة بإدوالا ركعة مع الإمام، اما مدوك ما دون الركمة، فلا يحصل له عند السائكية فضل الجماعة، وإن كانا مأموراً بالدخول مع الإمام، وأنه مأجور بلا نزلع، وقال الجمهور: والدائفيلية الجماعة ما لم يسلم الإمام، ولو لم يعلس ممد²²،

وأقل الجماعة: اثنان: إمام ومأموم، ولو مع صبي مميز عند النافعية والدخيفية، لما روى إبن ماجه والحاكم وغيرهما عن أبي موسى الأعمري: أنَّ النِّي فِحَةً، قال: الالثنان فما فوقهما جماعة، ولا تنعقد الجماعة مع صبي مميز عند المالكية والعنابلة.

واتنقى أشه المغاهب⁽³⁾ على أن من أدرك الإمام راكماً في ركوعه، فإنه بدول الركمة مع الإمام، وتسقط عه القراءة، لما رواء السيخان أن 養 قال: «من أدرك ركمة من المسلاة مع الإمام، فقد أدرك الصلاته، وكذا تدرك الركمة عند المالكية مع الإمام بانحناه الماموم في أول ركمة له مع الإمام في احتلال الإمام من ركوعه، ولو حال رفعه، ولو لم

ويكثر تكبيرة الإحرام في مذهب المالكية (⁶⁰: من خشي فوات ركعة يرفع الإمام من ركوعه إن لم يحرم معه، دون الصف، إن ظن إدراكه قبل رفع رأس الإمام من الركوع، فإن لم يظن إدراك الصف قبل رفع الإمام، تابع مشيه بلا خبب (هروات) إلاَّ أن تكون الركعة الأخيرة من

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 424/1 وما بعدها.

⁽²⁾ الشرح الكبير: 320/1، كشاف القناع: 540/1.

⁽³⁾ تبين الحقائق للزيلعي: 184/1، الشرح الصغير: 426/1 كشاف القناع: 1/540/1

⁽⁴⁾ الشرح الصغير: 461/1.

صلاة الإمام، فإنه يُحرم في مكانه دون الصف، لثلاً تفوته الصلاة، ثم يمشى حتى يدخل في الصف.

ويجوز الإسراع لإدراك الصلاة مع الجماعة بلا خَبِ (هرولة) ويجرع على المتخلف إبنداء صلاة فرض أو نقل يجماعة أم لا يبد إثامة الصلاة لإمام راتب، فإن أقبت الصلاء أو نقل المصلى في صلاة وفيقة أو ناقلة في السبجد، قطع صلاته إن خشي فوات ركعة مع الإمام، ودخل مع الإمام مطلقاً. فإن لم يخش فوات ركعة، أثمّ صلاة ركعتين أن كانت الصلاة نافلة، وفقع صلاته إن كان في صلاة صبح أو مغرب في الركعة الأولى، ودخل مع الإمام، لكلا يعمير متفلاً بوقت

وأما في الصلاة الرباعية: فإن كان في النانية كملها، وإن كان في الثالثة قبل كمالها بسجودها، رجع للجلوس، فتشهد وسلَّم.

ويكره عند الجمهور ويحرم عند العنايلة تكرار الجماعة في سجد له إمام راتب، وإقامة الجماعة قبل الإمام الراتب، ويصرم في مذهب المائجة إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب، ومن أيتمت الصلاة مع الإمام الراتب، فلا يجبرز إقامة صلاة أخرى، فرضاً أو نفلاً، جماعة أو أفرادي، إلا الساجد الكلائد واللسجد العرام، ومسجد العديثة، والمسجد الأقمى) يجوز لمن دخلوا بعد صلاة الإمام الراتب أن يصرفاً فيلم الأن .

ويكره تعدد الأنمة الراتبين، بأن يصلي أحدهم بعد الآخر، وتعدد الجماعات في وقت واحد، لما فيه من التشويش، ولا يكره تكرار الجماعة في العساجد التي ليس لها إمام راتب.

ومن صلى في جماعة لم يُعد في أخرى إلاَّ إذا دخل أحد المساجد

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 442/1.

الثلاثة، فيندب له الإهادة. ومن صلى منفردة، جازت له الإهادة في جماعة، التين فاكر، إلا مع إمام راتب بصحيد، فيسيد معه؛ لأن الراتب كالجماعة، ومعيد المنفرد كل الصلوات غير المغرب، حتى لا تصير شغمًا مع الأول، وغير العشاء بعد صلاة الوتر؛ لأنه إن أعاد الوتر خالف قول ﷺ: لا وتران في لهلةه وإن لم يعده خالف حديث: •اجملوا أخر ملاكم من المليل وتراة.

ويعيد إن كان مأموماً، ولا يصح أن يكون إماماً، وينوي المعيد الفرض؛ لأنه ليس فيها شرع ثابت⁽¹¹⁾.

والقيام للجماعة موكول إلى طاقة الناس، حال الإقامة وأولها أو بعدها في رأي المالكية، لأنه ليس فيها شرع نابت⁽²⁾، ويندب لمن صلى مقرداً إعادة الصلاة في جماعة، ويصبح عند أحمد وإسحاق لمن صلى متامة إمادة صلاته مع جماعة أخرى بية التطوع، وتكون التانية نافلة.

وجاز ترك الجماعة والجمعة لعذر، كشدة وحل وشدة مطر وجذام تضر واتحته بالناس، ومرض يشق معه الذهاب، وتعريض فريب، وشدة مرض قريب ونحوء كصديق وزوجة، وخوف على مال ذي أهمية من ظالم أو لعن أو نار، ولو لغيره، وخوف حيب أو ضرب، وعري بالأ يعد ما يستر عورت، ورائحة كريهة تؤذي الجماعة، وانحة ثم م يصل ودياغ وكرات، وعدم وجود قائد لأعمى لا يهتدي بضم، وإلاً رجب عليه السعي، وشدة الربح بالليل، لا بالنهار، وليس العرس من

بدایة المجتهد: 137/1، المرجع السابق: 427/1.

⁽²⁾ بداية المجتهد: 145/1.

الأعـذار، ولا شهـود العيـد وإن أذن لهـم الإمـام في التخلف على المشهور، إذ ليس حقاً له⁽¹⁾.

الإمامية:

الإمامة المقصودة هنا: إمامة الصلاة، وهي ارتباط صلاة المؤتم بالإمام، ويشترط في الإمام للرجال: أن يكون ذكراً، مسلماً، عاقلاً بالمناً، عالماً بها لا تصع الصلاة إلاَّ به من قراءة وفقه، فإن اقتلدى إنسال يامام، ثم تين له أنه كافر أو امراة أو خشع مشكل أو مجنون أو فاسق أو صبى لم يلغ المحلم، أو محدث تعدد الحدث، بطلت صلات⁰³.

ولا يصح الاقتداء بعن مجز عن ركن قولي كالفاتحة، أو فعلي كالركوع والسجود إلا إذا تساوى الإمام والماموم في العجز، ولا يجوز الاقتداء بمسبوق تام لفضاء ما عليه، فاقتدى به غيره، ولو لم يعلم بأن إمامه مأموم إلاً بعد الفراغ من صلاته، لكن يصح الاقتداء بالمدوك: وهو من أدوك مع الإمام ركعة، فيصح الاقتداء به إذا قام لصلاته،

ولا تصح إمامة المرأة للنساء عند المالكية لاشتراط الذكورة في الإمام، وتكره تحريماً عند الحنفية.

وتصح عند الشافعية والحنابلة بلا كراهة إيامة المرأة للنساء، لما رُري عن عائشة وام حلمة وعطاء: أنَّ السرأة توم النساء، وروى أبر داود والدارفطني والحاكم عن أم ورقة: أنه للله أن توم نساء عارها(ف)

القوانين الفقهية: ص69.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 433/1 وما بعدها.(2) بدياة الدينة المهاد المنافقة المنافقة

⁽³⁾ نيل الأوطار: 1643، وصححه ابن خزيمة.

وثال العنفية: يكره تعربها جداعة الساء وحدمن بغير رحال، ولو في التراويح، في غير صلاحة السنازة، فلا تكره فيها؛ لأنها فريضة غير ككرودا قدا أخرجه أبر واود عن ابن مسعود أن النبي هي قال الن حصارة الدرأة في بينها أقضل من صلاتها في تحجرتها، وصلاتها في تخدعها، أنقط من صلاتها في بينهاه ألكي حديث أم سلمة عند أحمد. وغير ساجد النساء قطر بينهاه أل ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل: الأمن من الفتة.

وتصح عند المالكية إمامة النمتام والفاقاء والالكن (من لا يضرح بعض الحروف من مخارجها) والمعفرو كسلس البول ولو لغير المطائل، مع الكراهة، وتجوز إمامة الأحمى، والمخالف في الغروء، وأبيّن أمن لا يشتر ذكرى والمجفوع إلا أن يشت جذاته، ويضر بسخ خلفه، فينحى عنهم. ويجوز علو المأموم على إمامه، ولو بسطح، ولا يجوز المطق الإمام على مأمومه إلا بالنيء السير كالثير وتحوه. ولا يجوز المطق الإمام على مأمومه إلا بالنيء السير كالثير وتحوه. ولا يجوز المطق المعذور لصحيح عند الجمهور ولا لمعذور مبتل بغير

والأحق بالإمامة: السلطان أو نائبه، ثم الإمام الراتب في المسجد، ثم ربّ المنزل فيه، ويقدم المستأجر على المالك؛ لأنه مالك لمنافعه.

ثم الافقه، فالأعلم بالسنّة، فالأقرأ، فالأعبد، فالاقدم إسلاماً، فالأرقى، نسأ كالفرشن، ويقدم معلوم النسب على مجهوله، ثم جميل المُمَلِّنَّ، فالأحسن علماً، فالأحسن فباساً، فإن تساورا قدم الأورع والزاهد الحر على غيرهم، ويقدم الأحدل على مجهول الحال، والأب على الابن، والمم على ابن أعيه.

 ⁽¹⁾ ويكون الترتيب بحسب الأولوية: المُخْذَع (البيت الصغير) ثم البيت (البيت الكبير) ثم المُخْبَرة (المنزل).

وتكره إمامة الفاسق والأقطع والأشلُّ وصاحب السلَّس، ومن به قروح على الصحيح، وإمامة من يُكرُه.

ويكره للنَّعِسي (مقطوع الخُهيتين) والأغلف (غير المختون) والمأبون بالنساء (النُّنَّةِ بِهِن في مثيه أو كلام) ومجهول العال (من لم يعلم حاله أهو عدل أم فاسر) ومجهول النسب، وولد الزناء والعيد: أن يكون إمام أراتياً في فريضة أو سنة كعيد، بخلاف النافلة، فإنها لاكره وياهد منهم.

وتكره الصلاة بين الأساطين (الأصدة) وصلاة السامرة أمام أو قدام الرامية بلا ضرورة، وإلا أم تكره، وصلاة البرجل بين ساء وعكمه، أي أمراً بين ساء وعكمه، أي أمراً بين ساء وعكمه، أي وأفتاء من بأسفل الشيئة بين أعلاجا، لعدم تعكنهم من ملاحظة الإمام، وقد تمور، فيختل طبهم أمر الصلاة، بخلاف المكمى، أي أنتاء الأعلى بالأسفل، وإذا صلى الإمام يجناية أو غير وضوء، بطلت صلاحة المقامرة في العمد دوانسيان، وتبطل صلاة المامرة في العمد دون السيان،

و ویستحب للإمام بعد السلام أن ینحرف عن یعید أو شماله، لما کاره ایر داود والترمذي وابن ماجه عن قبیعة بن خُلُب عن أیه تال: کان النبي ﷺ یومنا، فینصرف علی جانب جعیعاً، علی یعیه وعلی د. اله

ويتحمل الإمام سهر المأموم، واتفق الفقهاء على أنه لا يحمل الإمام من فرائض الصلاة شيئاً عن المأموم ما عدا القراءة، فإن المشارر لدى المالكية والمحابلة أن المأموم يقرأ مع الإمام فيما أميز فيه، ولا يقرأ مسه فيما جهر به، فإنهم استثراً من عموم حديث غيادة عند الجماعة:

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 440/1 وما بعدها.

• لا صلاة لمن لم يقرآ بغانجة الكتاب السأدوم فقط في صلاة الجهر، للنهي الوارد عن الفراةة فيما جهر فيه الإمام في حديث أبي موردة فيما رواه أبر وادو والنسائي والترمذي وحشّه: • . . فإني أقول مالي أنائق المرآدة وحملاً بظام (ألاية: ﴿ وَزَيَاةً مُؤِيّكًا أَلْكُمْ يَكُمْ لَكُمْ يُحْمِلُونَا أَمْ وَالْصِيَّالُمُ وَالْصِيْعُ أَلَمْ وَالْمِيْلُمُ اللَّمِنِيَّةً وَالْمُوالِمُ اللَّمِنِيِّةً وَاللَّمِيْلُ اللَّمِنِيِّةً وَاللَّمِيْلُ اللَّمِنِيِّةً وَاللَّمِيْلُ وَاللَّمِيْلُ اللَّمِنِيِّةً وَاللَّمِيْلِيِّ اللَّمِيْلِيِّ اللَّمِنِيِّ وَاللَّمِالِيَّ اللَّمِنِيِّ على اللَّمِنِيِّ اللَّمِنِيِّ على اللَّمِنِيِّ على الله على الله على الله و الرائم لما يتما إلى المهادية على الله على المهادية على المهادية اللهادية اللهاء اللهادية المؤلفية اللهاء اللهادية المؤلفية اللهاء اللهادية اللهاء اللهادية اللهاء اللهادية اللهادية اللهادية اللهادية اللهادية اللهاء اللهادية اللهاء اللهادية اللهادية اللهادية اللهاء اللهادية اللهادية اللهادية اللهادية اللهادية اللهاء اللهادية اللهادة اللهادية اللهادة الل

وأما الأحكام الخاصة بالإمام فهي أربعة: لا يؤمّن (لا يقول: أبين) الإمام بعد الفائدة، ولا يكبر الإمام تكبيرة الإمام إذا أرجم الم الإنامة واستواه الصفوف، ويجوز الفتح على الإمام إذا أرتبع عليه، إذا سكت ولم يتردد، ويجوز أرتفاع الإمام من السأمويين بشره، يسير كالشير رسود، فإن قصد الإمام والسامو بعلوه الكبر، بطلت صلاته.

الاقتسداء :

يشترط للاقتداء بالإمام ما يأتي(1):

1 ـ أن يتوي الموقع الاقتداء بإمامه مع تكبيرة الإحرام: فإن لم يتو بطلت صلاته، ولا يشترط في حق الإمام أن يتوي الإمامة إلاً في أربعة أحوال: في صلاة الجمعة، وصلاة الجمع، وصلاة الخوف، وصلاة الاستخلاف، فلا بدأ فيها من نية الإمام الإمامة.

2 ـ اتحاد صلائي الإمام والمأموم: في ذات الصلاة، فلا يصح اقتداء بصلاة ظهر خلف عصر مثلاً، وفي صفة الصلاة أداء وقضاء، فلا يصح أداء خلف قضاء ولا عكسه، وفي زمن الصلاة، فلا يصح ظهر يوم

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 449/1 رما بعدما.

السبت خلف ظهر الأحد ولا عكسه وفي زمن الصلاء، فلا يصح ظهر يوم السبت خلف ظهر الأحد ولا عكسه، ولا يصح اقتداء في صلاة صبح بعد طلوع الشمس بعن أدرك ركعة قبل طلوع الشمس؛ لأنها للإماء أداء، وللمأمرة تضاء.

ويصح افتداء نفل خلف فرض، كركمتي الضحى خلف صبح بعد الشمس، وركمتي نفل خلف صلاة عفرية، وأربع نفل خلف صلاة حشرية، ويجوز نقلم السامرم على الإمام، لكن يكره التقدم لغير ضرورة، ولا يمنع صحة الافتداء اختلاف مكان الإمام والمأمرم، متى أمكن ضبط أشال الإمام برارة أو مساع، ولا يشترط إمكان التوصل إليه في الجمعة.

3 ـ متابعة الماموم إماه: بأن يكون فعل الماموم عقب فعل الإمام في الإحرام والسلام فقط، بأن يكبر للإحرام بعده، ويسلم بعده، فلو ساواه بطلت صلاته، ويصح أن بيندى. بعد الإمام ويختم بعده قطعاً أو معه على الصحيح، ولا يصح أن يختم قبله.

ولا يشترط تأخر العرأة عن صفوف الرجال، وإنما هو سنَّة نبوية فقط، فإذا حاذت العرأة في صف الرجال، لم تبطل صلاتها، ولا صلاة من يليها ولا من خلفها ولا من أمامها.

ريتقدم الإمام ويقف المامومون خلفه رجالاً أو نساة، ومواقف العلمومون خلفه رجالاً أو نساة، ومواقف العلم مستحبة وهمي أربعة، فالرجل الواحد عن يعين الإمام، والالتان حلفه، والسرأة خلفة إلى كانت وحدها، وخلف الرجال إلى كانوا؛ لما وراه الجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة أن رسول ألف 義 قال: «خير صفوف الرجال أولها، وشروها أرفها، وشروها أرفها،

والصف الأول أفضل، ويلي الإمام أهل الفضل، ومن ثم يجد مكاناً في الصف صلى وراه،، ولم يجذب إليه رجلاً، خلافاً للشاهية، ومن صلى خلف الصف وحده، فصلاته صحيحة، وإذا رأى المصلي فرجة أمامه مشى إليها إذ كانت قريبة، والقرب: صفاناً أو ثلاثة صفوف.

ويستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف وسد الغزات، وتسوية الصافوف وسد الغزات، وتسوية العافوة على الأصح، ولا ينتظر الإمام الداخل علاقاً للدامب الأخرى، ومن جاء والإمام واكم، له أن يركع مكانه، ثم يدت واكماً. ومن اقتدى بإمام، لم نجز له مفارقه عند المالكية والصخية، وقال الشافعية والحنابلة: تجوز نية المفارقة وإتمام المفتدي صلاته منفرداً.

المقتدي: إمَّا مدرك أو لاحق أو مسبوق(1).

أحوال المقتدى:

والمدرك: الذي أدرك جميع الصلاة مع الإمام، صلاته تامة، ولا قضاء عليه بعد سلام إمامه؛ لأنه لم يفته شيء من الصلاة.

واللاحق: الذي فاته شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر، كزحمة أو نعاس لا ينقض الوضوء، فإما أن يفوته ركوع أو سجود أو ركعة، فإن فاته ركوع أو رفع منه مع الإمام في الركعة الأولى، الفي هذه. الركعة، وفضى ركعة بعد سلام الإمام، وإن كان الفوات في غير الركعة للركوم، فإن أمكت تدارك الإمام ولو في السجدة الثانية، فعل ما فاته، وإلاً فإن يلغى الركعة ويقضيها بعد سلام الإمام.

وإن فاتنه سجدة أو سجدتان: فإن أمكنه السجود وإدراك الإمام في ركوع الركعة التالية، فعل ما فاته، ولحق الإمام، وتحسب له الركعة،

الشرح الكبير: 345/1 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص70 وما بعدها.

وإن لم يمكنه، ألغى الركمة، واتبع الإمام فيما هو فيه، وأتى بركعة بعد سلام الإمام. وإن فاتته ركعة فأكثر، قضى ما فاته بعد سلام الإمام.

والسيوق: الذي فات ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الإمام، وحكمت أنه يجب عليه أن يقضي بعد سلام الإمام ما قام من الصلاة، ويجلس ما قب من القبل أول صلاحة، وما أولان مع أخرما، فإنها بالقبل أول صلاحة، وما أولان مع أخرما، فإنها بين يجبل ما أولان مع الإمام أول صلاته، وما قات أخر صلاته، يكون كالصفل وحده، فإذا صلح ما الإمام أولان ملاته، وما قات أخر صلاته، يكون كالسفلي وحده، فإذا صلح ما الإمام أسيجود القبلي، ويؤخر السجود يكون صلاته، ويحجد للسهود مع الإمام السجود القبلي، ويؤخر السجود يكمل صلاته، ويحجد للسهود مع الإمام السجود القبلي، ويؤخر السجود يكمل صلاته، ويمت صلاته، والله فلا يكون ويؤم ساحتاً. وإن أدول المسيوق الإمام في الركوع قبل أن يرفع وأسه عنه بان يكن بديه من ركبته، فقط يعرف إلى المرت والم المنام ركبته، فقط يعرف إلى المرت المنافذ فقصية.

الاستخلاف:

الاستخلاف: إنابة الإمام غيره من المقتدين إذا كان صالحاً للإمامة، لالتمام المسلاة بدل الإمام لعدل قام به، فيصير الثاني إماماً، ويخرج الأول عن الإمامة، ويصبح في حكم المقتدي بالثاني. وحكمه: الندب في غير الجمعة، والرجوب فيها¹⁰.

وطريقت: أن يأخذ الإمام بثوب المقتدي، ويجره إلى المحراب، ثم بتأخر الإمام واضعاً يده على أنفه، موهماً أنه قد رعف قهراً، ويتم الاستخلاف بالإشارة أو بالكلام، ويندب استخلاف الأقرب للإمام من

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 465/1 وما بعدها.

الصف الذي يليه؛ لأنه أدرى بأفعاله، وتيسَّر تقدمه، فيقتدون به.

وشرطه: أن يكون الخليفة قد دخل في الصلاة قبل طروء العذر، فإن لم يستخدم ندم الجيماهم واحدا منهم، فإن لم يقدموا تقدم واحد منهم، فإن لم يفعلوا صلوا فرادى إلاّ في الجيمعة لاشتراط الجيماعة فيها، ويبدأ الخليفة من حيث وقف الإمام الأول.

وأعذاره ثلاثة:

 الخوف على مال للإمام أو لغيره أو على نفس من التلف لو استمر في الصلاة.

2 ـ أن يطرأ على الإمام ما يمنعه من الإمامة، كالعجز عن ركن
 كالقيام أو الركوع، أو قراءة الفاتحة، أو حصول رعاف مانع للإمامة:
 وهو ما كان دون درهم.

3. ان يطرأ على الإمام ما يبطل الصلاة: كان يسبقه الحدث من يول أو يتكر آن يطرأ مسئلةً قل الصلاة، أو غير صبيلي أو يتكر آن كان محدثاً قل الصلاة، أو غيراً عليه جنون أو إغماء أو مراح الم يجرز أو إغماء أو مراح، أو رحم حياً تبطل الصلاة به على المشهور: (ومو ما زاد عن دومم، وسال ولطنغ المكان، أو خاف تلويت المسجد) أو طرأ عليه شك: على دخل الصلاة بوضوء أو لا، أو تحقق الطهارة والحدث وشك في السابق عنها.

وينتظر المسبوق سلام المستخلف، فإن لم ينتظره، بطلت صلاته. صيرورة الإمام مأموماً:

فحفراً الأستخلاف، فيجوز للإمام أن يصبح مأمرماً إذا استُخلف فحفراً الإمام الراتب، يقليل ما رواه الشيخان عن سهل بن سعد من قصة تقديم أبي بكر للإمامة، ثم جاه رسول الله ﷺ والناس في الصلاء، فوقف في الصف، نصفق الناس، وحينما عرف أبو بكر ذلك استأخر حتى استوى في الصف، وتقدم النبي ﷺ ثم انصرف. ثم قال رسول الله ﷺ: دما لي رأيتكم أكثرتم التصفيق؟ من ناله شيء في صلاته، فليسبّع، فإنه إذا سبع النفت إليه، وإنما التصفيق للنساء.

. .

هلإة الجمعة

صلاة المجمعة فرض عين على كل رجل حر غير معذور، مقيم ببلد المجمعة أو مقيم بقرية نائية عن بلد المجمعة (منفصلة عن بلد المجمعة يتحر فرسخ أو ثلاثة أميال) فلا تجب على مسافر إذا لم يتو إقامة أربعة أيام محاح.

ويكشر حاحدها البرتها بالدليل الفطمي ويعافب تاركها، لفوله تعالى: ﴿ فَيَأَكُمُ الْمُوْلِكُمُ الْمُوْلِكُمُ لِلْمُسْلَوْقِينَ فِيرَ الْمُمْكُمُ وَالْمَسْلُولُوفَوْ أَلَق وَذَكُما النَّجَ ﴾ [الجمعة: 9] وقوله نلخ فيما رواه أحمد ومسلم عن ابن مسعود: فقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أحزق على وحالي يتطفون عن الجمعة بيونهما.

وهي فرض مستقل ليست بدلاً عن الظهر، فعدم انتقادها بنية الظهر، ممن لا تجب الجمعة علم، كالمسافر والسرأة، وهي أكد من الظهر، بل هي أفضل الصلوات، ويومها أفضل الأيام، وخير يوم ظلمت فيه الشمس؛ لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي أبانة البدري رضمي الله عنه أن وسول الله نظيرة، قال: «مبيد الأيام بوم الجمعة، وأعظمها عند الله تعالى، واصول واقطع عند الله تعالى، من يوم الفطر ويوم الفسعين. . . .

ر وروى مسلم وأبر داود والنسائي والترمذي وصمحت عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ، قال: «غير يوم طلمت فيه الشمس يوم الجمعة. في خُلُّل آم عليه السلام، وفيه أدخل الجنة وفيه اعرج منها، ولا تقوم الساعة إلاَّ في يوم الجمعة،

وأدلة فرضيتها العينية المستقلة لا الكفائية: الآية السابقة: ﴿ فَأَسْعُواْ

إَلَىٰ وَكُرِ القِر. ﴾ [الجمعة: 9] وقوله ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي هريرة: «لينتهين أقوام عن وَدُعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، شم ليكونن من الغافلين؛ وإجماع العسلمين على وجوبها.

ودليل كونها فرضاً مستقلًا: أن الظهر لا يغني عنها، وقول عمر: «الجمعة ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ، وقد خاب من افترى».

وفرضت الجمعة يمكة قبل الهجرة، لما رواه الدارقطني عن من عباس، قال: "أذن النبي تيجًافي في الجمعة قبل أن يهاجر..، وأول من جُمّاح في المدينة مصحب بن عمير، وكان يسمى المقرى»، وأسعد بن زُرارة عو الذي دها الناس.

والسعي للجمعة واجب، حكمه حكم الجمعة؛ لأنه ذريعة إليها، لقوله تعالى: ﴿ قَامَتُوا لِمَانَ وَكُمْ لِقَوْلِهِ (الجمعة: ٩) والتبكير إليها فضيلة، ويكون الاشتغال عمام بالمبيح ونحوه بعد الأذان الثاني الذي يكون بين يدى الخطيب حراماً، والبيم فاسدة، ويفسخ على المشهور.

و دكستها: تجمع المسلمين وتعاونهم وتألفهم وتوحيد كلمتهم ومذاترتهم بشوون الاسلام، وتذكيرهم بأحكام الدين وأعلائه وآدابه، وإعدادهم للعبهاد وإصلاحهم، كما قال الله تعالى: ﴿ وَثَكِّرَ قُولًا اللَّهِ كُلُهُ يُشَكِّمُ الْمُؤْكِينِ ﴾ [الذاريات: 55].

وشروط وجوب الجمعة سبعة: الإسلام، والبلوغ، والمقل، والذكورة، والحرية، والإنافة في بلد في محل الجمعة، والصحة، فلا تجب على كانر حال كفره، ولا على صبي ومجنون ونحوه، وأنثى، وعبد، ومسافر، ومريض، وخالف، أما الأعمى فتجب عليه إن وجد ريغود، (أ).

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 493/1 رما بعدها، بداية المجتهد: 151/1.

ويجوز السفر يوم الجمعة قبل الزوال في رأي المالكية والحنفية، ولكن يكره لمن لا يدركها في طريقه، ويحرم ويستع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاقاً؛ لقول عمر: «الجمعة لا تحيس عن سفره.

وحرّم الشافعية والحنابلة السفر قبل الزوال وبعده، إلا أن تمكته الجمعة في طريقة أو يعضر يتخلف عن الرافة أو كان السفر واجباً، كالسفر لمحج ضاق وقته وخاف فرت، لما رواه الدارقطني عن عمر: أن رسول اله 機 قال: عن سافر من دار إقامة يوم الجمعة، دعت عليه الملاككة، لا يُتمسّب في سفر، ولا يعان على حاجته،

وتستحب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة وليلتها، لما رواه النسائي والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد الخدري أن النبي 蟾، قال: •من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة، أضاء له من النور ما بين الجمعتين،.

وفي حديث آخر: «أكثروا من الصلاة عليّ يوم الجمعة وليلة الجمعة».
 وشروط صحتها خمسة (2):

1 ـ المسجد الذي يكون جامعاً: فلا تصح في البيوت، ولا في

⁽¹⁾ أي بليت.

ر) الشرح الصغير: 595/1.

براح⁽¹⁾ من الأرض، ولا في خان ولا في رحبة دار.

وللمسجد شروط أربعة: أن يكون مبنياً، وأن يكون بناؤه على عادتهم، وأن يكون متحداً، ومتصلاً بالبلد.

- 2. الجماعة: ليس لهم حد معين كمانة أو أقل أو أكثر عند مالك رحمه أنه ، بلا لا بثر أن لهم حد معين كمانة أو أقل أم تستخرى بهم قرية المادة بالأمن على أنسهم والاستفاء في معاشيم العرفي عن غيرهم. ورجع أنمة المالكية أنها تجوز بالتي عشر رجلاً للصلاء والخطبة باقين المسلاحية) وهو المعتمد، أي: أن يكونوا من أهل البلد الأصليين غير المعقبين تحو تجارة، وأن يقوا مع الإمام من أول الخطبة إلى السلام من طراحها.
- 3 ـ الخطبة الأولى: وهي ركن على الصحيح، وكذلك الخطبة الثانية على المشهور: ولا بدُّ من أن تكون بعد الزوال (وسط النهار) وقبل الصلاة، وليس في الخطبة حد مين أيضاً عند مالك. ولا بد من أن تكون في المسجد لا خارجه، وما تسميه العرب خطبة ويستحب المشهارة فيها، وفي وجوب القيام لهما تردد بين الوجوب والسنية، والمنهارة فيها، وفي وجوب القيام لهما تردد بين الوجوب والسنية،
- 4 ـ الإمام المقيم ولو لم يكن متوطئاً، ومن صفته أن يكون معن تجب عليه الجمعة، احترازاً من اللصي والمسافر وغيرهما معن لم تجب عليهم. ويشترط أن يكون المصلي بالجماعة هو الخاطب إلا لعذر يعنمه من ذلك من مرض أو جنون أو نحو ذلك، ويجب انتظاره للعذو القريب على الأسم.
- 5 ـ موضع الاستبطان: فلا تقام الجمعة إلا في موضع يستوطن فيه،
 ويكون محلاً للإقامة، يمكن المثوى فيه، بلداً كان أو قرية، والاستبطان

البَراح: العشم من الأرض، مما لا شجر فيه ولا بناه.

اعص من الاقامة؛ لأنه الاقامة بقصد التابيد، والاقامة أحم. ويكون باستيطان بلد مبنة بطوب أو حجر أو غيرهما، أو استيطان أخصاص من قصب أو أعواد، لا خيم من شعر أو قماش؛ لأن الغالب على أهلها الارتحال، فأشبهوا المسافرين. وهذا شرط صحة ووجوب أيضاً، فإذا لم يتوافر الاستيطان لم تصع جمعة لأحد، ولولاه ما وجبت جمعة على أحد.

ومن أدرك الركمة الثانية مع الإمام، فقد أدرك الجمعة، وأنهها جمعة، وإن لم يمرك معه الركمة الثانية، أشبها ظهراً في رأي الجمهور؛ لإطلاق قول ﷺ فيما رواه ابن ماجه: •هن أدرك ركمة من الجمعة ظيمل إليها أخرى،

وقال الحقية: من أدرك الإمام يوم الجمعة في أي جزء من صلاته. ولو في التشهد أو سجود السهو، صلى معه ما أدرك وأدرك الجمعة. لما روله أحمد وابن حيان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: •ما أدركتم فصلوا، وما فائكم فاقضواه أرفائدواه.

رمينع على الراجح لدى العالكية تعدد الجمعة في مسجدين أو أكثر في بلد واحد، ولا تكون الجمعة أل متعددت صحت جمعة الجماع الأقتام الأقتام الأقتام الواحدة ألى المسجد الذي أقيت فيه أول جمعة في الملك، ولا تأثير بناوة من غيره. فإن كان البلد كبيراً بحتاج إلى جوامع منه أليك على المائية أن أن يكان بين أهل البلد عدادة، أو في حال سمة البلد عبادة؛ لأنها صلاة شرح لها الاجتماع والخطية، فجازت بحسب الحاجة كمسلاة الميد. ولينكر أحمدات ألميد، ولم يكر أحمدات في الماكن، صلحة الميد.

والتعدد يكون بحسب الحاجة، فإن تحققت بجمعتين، لم تجز

الثالثة، لعدم الحاجة إليها، وهكذا الرابعة والخامسة، والخلاصة: عدم جواز التعدد الألحاجة.

وآداب الجمعة ثمانية⁽¹⁾:

 الغسل لها: وهو سئة عند الجمهور، ومن شروطه عند المالكية: أن يكون متصلاً بالرواح، فإن اغتـل واشتغل بغداء أو نوم، أعاد الغسل على المشهور.

> 2 ـ السواك . 3 ـ حلق الشعر .

4 _ تقليم الأظافر .

5 ـ تجنب ما يتولد منه الرائحة الكريهة كالبصل والثوم والتبغ.

6 ـ التجمل بالثياب الحسنة .

7 ـ النطيب لها.

8 ـ المشي لها دون الركوب إلا لعذر يمنعه من ذلك.
 وشروط الخطبة تسعة (2):

أن يكون الخطيب قائماً: والأظهر أن هذا واجب غير شرط،
 فإن جلس أتم خطيته وصحت.

2 ـ أن تكون الخطبتان بعد الزوال: فإن تقدمتا عليه، لم يجز.

3 - أن يكونا مما يسميه العرب خطبة: ولو سجعتين مثل: «انقوا الله فيما أمر، والتهوا عما نهي عده وزجرة فإن سنّج أو هلك أو كيّر، لم يجزه. وندب ثناء على الله، وسلاة على نبيه، وأمر يتقوى، ودهاء بمنفرة، وقرامة شيء من القرآن.

(1) القواتين الفقهية: ص81، الشرح الصغير: 503/1 وما بعدها.

(2) الشرح الصغير: 499/1 وما يعدها.

 4 ـ كونهما داخل المسجد كالصلاة: فلو كانت خطبتهما خارجه لم نصحا.

5 ـ أن يكونا قبل الصلاة: فلا تصح الصلاة قبلهما، فإن أخرهما
 عنه، أهيدت الصلاة إن قرب الزمن عوفاً، ولم يخرج من المسجد، فإن
 طال الزمن أهيدتا؛ لأنهما مع الصلاة كركمتين من الظهر.

6 أن يحضرهما الجماعة الاثنا عشر: فإن لم يحضروا من أولهما،
 لم يجزيا؛ لأنهما كركعتين.

 8 ـ أن يجهر بهما، وأن يكونا بالعربية ولو للاعاجم غير العرب، واتصال أجزائهما ببعض وأن تنصل الصلاة بهما. وأجاز الحنفية الخطبة بغير العربية.

وليس من شرط النطيشين: الطهارة على المشهور لذي العالكية والمختبة والحنابلة، لكن كره فيها ترك الطهر من الحدثين الأصفر والأكوء، ووجب انتظار الخطيب لعلم قرب زواله بالعرف كحدث حصل بعد الخطبة، أو رعاف يسير، والماء قريب. ولا يصلي غير من يعطب الامدر، وشترط انتحاد الامام والخطيب إلا لعلم طرا عليه مجترن روحاف مع نخذ الماء. وانطرط الثنافية المتحاقة الطهارة الحدثين، وطهارة النجس في الثوب والبدن والمكان، اتباعاً للسأة.

ومندوبات الخطبة هي ما يأتي(1):

الطهارة، وستر العورة، وكونها على منبر، والجلوس عليه قبل الشروع في الخطبة، واستقبال الإمام الخطيب الفوم بوجهه دون التفات يميناً وشمالاً، وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة، وأن يؤذن واحد بين بدي الخطيب، والمدادة بحمد الله والثناء عليه والشهادتان

الشرح الصغير: 1/506 وما بعدها.

والصلاء على النبي على والبنطة والتذكير، وقراءة آية من القرآن، والجلوس بين الخطيس، ويكرر هذه المندوبات الأعيرة في الخطية الثانية، والدماء في الثانية للمؤمنين والمؤمنات بالمعفرة وإجراء النم ودفع القم، والنصر على الأعداء، والمعافحة من الأمراض، الأطلاعظة،

وإسماع القوم الخطبة؛ لأنه أبلغ في الإعلام، واعتماد الخطب بيساره أثناء قيامه على نحو عصا أو سيف قوس، وتقصير الخطبتين، وكون الثانية أقصر من الأولى.

وإذا خرج الإمام على المنبر، فلا صلاة ولا كلام، ولو تحية المسجد، وإنما يجلس الداخل ولا بركم، لكن يجوز عند المنافعية والحنابلة تحية المسجد لداخل مطلقاً بركمتين خفيفتين ويقتصر فيهما على الواجبات.

ومكروهات الخطبة هي⁽¹⁾:

ترك أحد المندويات المعقدمة، ومن أهمها تطويل الخطية، وترك الطهاوة، وتخطي الرقاب الثان الخطية لمير الإمام ولقير فرجة، مع أنه خلاف الأولى عند الممالكية، والكلام أثناء الخطية، لقول ﷺ فيما رواه الجماعة إلاً ابن ماجه عن أبي هريرة؛ اؤاذ قلت لصاحبك: أنصت يوم الجمعة والإمام يعظم، فقد لفرت،

وأجاز المالكية مع خلاف الأولى ذكر الله تعالى، كتسبيع وتهليل سرأ إذا قل مال الحظية، وثيع الكثير جيراً الأم يؤدي إلى تراك راجع، وهـــ الاستماع . ويكره تنفل عند الأذان الأول لا قبله لجالس في المسجد، وإثا عند الأذان الثاني فعرام ، ويكره التنفل بعد صلاة الجمعة أيضاً إلى أن يتصرف الثان من المسجد . ويسن عند جامة من الثالثية ، ونطبه بقية للذاهب

⁽¹⁾ المرجع السابق: ص510 وما يعدها.

صلاة أربع أو ركعتين بعد الجمعة، عملاً بما رواه مسلم والترمذي وأبو داود عن أبي هريرة، ويسن ركعتان في البيت قبل الجمعة عملاً بما رواه الجماعة عن ابن عمر.

ومفسدات الجمعة: ما تفسد به سائر الصلوات الأخرى، ولا نفسد الجمعة عند المالكية بخروج وقت الظهر، لأن خروج الوقت لا يفسد الصلاة.

وألمّا صلاة الظهر يوم الجمعة: فتكره عند المالكية جماعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع، ولا تصح للمرء غير المعذور صلاة الظهر قبل أن يصلي الامام الجمعة، وتجب عليه الجمعة، ويلزم السمعي إليها؛ لأنها المفروضة عليه، فإن صلى الظهر بعد صلاة الجمعة أجزأه مع عصيات.

ويستحب لمن يرجو زوال عذره أن يؤخر الظهر إلى اليأس عن إدراك الجمعة؛ لأنه قد يزول عذره، كقدوم من سفوة، وشفاه مرض، وإطلاق سراح من وثانى.

ومن لا تجب عليه الجمعة، كالمسافر والعبد والعراة والعريض المغرض رسائر المعذورين، له أن يصلى الأهل قبل صلاة الإمام في الجمعة؛ لأنه لم يخاطب بالجمعة، فصحت منه الظهر، كما لو كان بعيداً من موضع الجمعة، فإن صلاحا، ثم سمى إلى الجمعة، لم تبطل ظهره، وكانت الجمعة نفلاً في حقه، سراة زال عقره أل لم يزل.

وإذا فات وقت الظهر أو ضاق عن الجمعة، سقطت الجمعة، وتصلى قضاء ظهراً.

وإذا لم يتوافر شرط من شروط صحة الجمعة غير دخول الوقت، كأن نقص عدد المصلين عن المطلوب، أو لم يدرك المسبوق ركعة مع الإمام، أو لم يتوافر البنيان، صلى الناس الظهر بدلاً عن الجمعة.

صلاة المسافر

يجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية والجمع بين الصلاتين جمع تقديم أو تأخير.

أما القصر فمشروع بالقرآن والسنة والإجماع، أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿ وَلَهُا شَرَتُمُ فِي الْأَرْضِ ثَلَيْتُنَ عَلَيْكُرْ جُنَاحٌ أَنْ نَقَمُّرُهَا مِنَ الفَّسَلَاةِ .. ﴾ [النساء: 101].

وأتمّا السنّة: فإن الأخبار تواترت أن النبي 露 كان يقصر في أسفاره، حاجًا ومعتمراً، وغازياً محارباً. وأجمع أهل العلم على مشروعية القصر.

والقصر: هو اختصار الصلاة الرباعية إلى ركعتين، وهو يشمل الظهر والعصر والعشاء، دون الفجر والمغرب.

والقصر عند المناكية على المشهور الراجع: ستَّ مؤكدة، لفضل النهي يُقاب لم يصد أصاراء أنه أن السلانة فله كما روى الني عمر وضوء في سيل التخيير عند الشاخية والحدايات كنكه أفضل من الإنمام مطلقاً عند الحدايلة، أو يلغ السافر عند الشافية للاحدايلة، وأم يلغ السافر عند الشافية للاحدايلة لما أن وضحية إلى أن القصر واجب عزيمة لما أخرجه الشيخان عن عائشة: وفرضت المملاة ركمتين المؤرف سلاة السفر والمي صلاة المضواً!!

الدر المختار: 735/1، الشرح الكبير: 358/1، مغني المحتاج: 271/1. كشاف الفتاع: 601/1.

وسهه: السفر الطويل السياح المفقر بالزمن: يومان معتدلان أو مرحلتان بسير الأنقال وهيد الألفاء في المناهي، ويقدر بالمسافة ذهاياً البيامة تؤد أو سنة عشر فرسخا أو تسابة وأريض بياهر الوالميل في تقدر المالكية ثلاثة آلاف وخمسمانة ذراع (3500) وتقدر المسافة بموالي 86 أو 80 م. والمسافة في البحر أو في العبر كالمسافة في البرعلي الأرض. والمجيع في المشرعة المالكية مقصور على حال السفر الفعلي الحرك والمجتمع في المشرعة المثلي الحرك كان كان يكون مستقراً في مكان.

واستثنى المالكية من هذه المسافة: أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصّب (ما بعد مني نحو مكة) إذا خرجوا للحج والوقوف بعرفة، فلهم أن يقصروا في الذهاب والإياب، فإن وصلوا وطنهم أتموا الصلاة.

ولا يباح عند الجمهور غير العنفية القصر والنجيع والفطر والصبح على الغفين ثلاثة أيام، والصلاة على الراحلة تطرعاً، في سفر العمصية، كقطح الطريق، والتجارة في الخمر والمحرمات؛ لأن: «الرخص لا تناط بالمعاصية!".

ويجوز اتفاقاً القصر في السفر بمجرد خروج العسافر من بلده، وتجاوز بيوت البلد التي خرج منها فيما لايساتين لها، أو تجاوز الساتين المسكونة، وينتهي القصر إلى مثل ذلك في البلد التي ينوي الإقامة فيها?ك.

وكره القصر للاهِ بالسفر، ويتم المسافر صلاته عند المالكية والحنابلة والشافعية إذا نوى الإقامة ببلد بمقدار عشرين صلاة في مدة

الدر المختار: 1,733، الشرح الصغير: 477/1، مغني المحتاج: 268/1. المغنى 261/2.

⁽²⁾ مراقي الفلاح: صا7، بداية المجتهد: 163/1، المهذب: 102/1، المغني: 29/22.

الإقامة، غير يومي الدخول والخروج، فإذا نقصت عن ذلك قصر، لكن الحنابلة قالوا: أكثر من عشرين صلاة. ويتم المسافر عند الحنفية إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً، فإن نوى أقل من ذلك قصر.

وشروط القصر ستة :

اشترط المالكية⁽¹⁾ ستة شروط لجواز القصر وهي:

 طول السفر: وهي ثمانية وأربعون ميلاً على المشهور، وهذا متفى عليه.

2 ـ أن يعزم من أول سفره على قطع المسافة من غير تردد.

3 ـ أن يقصد جهة معينة: فلا يقصر الهائم ولا من خرج إلى طلب أبن، ليرجع من أين وجده، وهذا رأي الجمهور، وأجاز الحنفية للهائم ونحوه الفصر حتى يقيم بالفعل.

4 - أن يكون السفر مباحاً: فلا يقصر عند الجمهور العاصي بسفره كقاطع الطريق، ولا يشترط كون السفر قرية، فيصح القصر لسفر السياحة، وأجاز الحنفية القصر في كل سفر مباح أو معصية مطلقاً.

5 - أن يجاوز البلد وما يتصل به من الأبنية والبساتين المعمورة كما
 تقدم، وهذا متفق عليه.

6 ـ ألاَّ يعزم في خلال سفره على إقامة أربعة أيام بلياليها.

ويكره اقتداء العسافر بالعقيم، لمخالفة العسافر سنته من الفصر، وعليه بالانفاق إتمام الصلاة ولو نوى القصر، وأعاد في الوقت على المعتمد لدى العالكية²³. ويكره أيضاً اقتداء العقيم بالعسافر، لمخالفة نية إمامه، فإذا صلى العسافر بالمقيمين وكعتين، صلَّم ثم أتموا

القوانين الفقهية: ص84.

⁽²⁾ الشرح الصغير : 481، 485.

صلاتهم. ويستحب أن يقول عقب السلام: أتموا صلاتكم، فإني مسافر، لدفع توهم أنه سها.

ويمتنع القصر بنية الإقامة أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج، ووجوب عشرين صلاة، أو العلم بإقامة الأربعة أيام ها دة في معل ما أي لا بلاً من الشرطين معاً عند الملاكية: إذانة أربعة أيام صحاح، ووجوب عشرين صلاة، فإن لم يتم أربعة أيام أو أقام مدة ليس فيها عشرون صلاة، قسر.

ومن أقام لحاجة متى قضيت سافر، فلا ينقطع القصر، ولو طالت المدة، إلا إذا علم أن الحاجة لا تقضى إلا بعد أربعة أيام، ومن لم ينو الإقامة، وأقام مدة طويلة، له أن يقصر.

ومن نوى الإقامة، وهو في الصلاة، قطع الصلاة، وندب أن يشفع إن صلى ركعة بسجدتيها، ولا يشترط في محل الإقامة كونه صالحاً للإقامة ف.

ويمتنع القصر إيضاً على المسافر، وعليه الإنمام إن عاد إلى بلدته الأصابة التي نشأ فيها أو رخ فيها، أو إلى بلد الزوجة التي دخل بها، وكانت غرائدز، أو إلى بلد نوى الإقامة الدائمة فيها، أو نوى دخول وطه، أو مكان زوجت في أثناء الطريق، إن لم يكن بيته وبين المحل الشري دخوله مسافة القصر الشرعية(ا).

الجمع بين الصلاتين:

يجوز الجمع تقديماً وتأخيراً بين الظهر والعصر، أو بين المغرب والعشاء في السفر الطويل (86 أو 89 كم). ودليل جمع التقديم حديث معاذ الصحيح عند أحمد، وأبي داود، والترمذي وحسنه، وغيرهم:

⁽¹⁾ المرجع السابق: ص481 وما بعدها.

النَّبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل بعد المغرب، عجل المشاء، فصلاها مع المغرب.

ودليل جمع النّاخير حديث أنس وابن عمر في الصحيحين، قال أنس: وكان رسول لله ﷺ إذا رحل قبل أن تزيغ⁽¹⁾ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل يجمع بينهما، فإن زافت قبل أن يرتحل، صلى الظهر، ثم ركبه.

وحديث ابن عمر في رواية الترمذي: أنه إذا استغيث على بعض أهله، فجدً به السير، أخر المغرب حتى غاب الشفق، ثم نزل فجمع بينهما، ثم أخبرهم أن رسول ال 養 كان يفعل ذلك إذا جدّ به السير.

وأسباب الجمع عند المالكية⁽²⁾ سنة: هي السفر، والعطر، والوحل مع الظلمة، والمرض كالإغماء ونموه، وجمع عرفة، ويزدقلة، وكلها يرحص لها الجمع جوازاً للرجل أو المرأة، إلا جمع عرفة وزدلفة فهو سنة. ومشرط لجواز جمع القديم في السفر شرطان⁽²⁾:

 أن تزول عليه الشمس (يدخل الظهر) وهو مسافر في مكان نزوله للاستراحة.

2 - أن يغوي الارتحال قبل وقت العصر، والتزول للاستراحة بعد غروب الشمس، فإن نوي الاستراحة قبل اصغرار الشمس، مساه نظف، وأخر العصر وجوباً لوقتها الاختياري، فإن قلعه أجراته الصلاة. وإن نوى الاستراحة بعد الاصغرار قبل الغروب، خيز في العصر: إن شاء قدمها، وإن شاء أحرها. والمغرب والعداء كذلك، مع ملاحظة أن غروب الشمس كالزوال في الظهر، وطلوع الفجر كالغروب. وابتداء المثلين الأخيرين من اللبل كاصغرار الشمس.

⁽¹⁾ تميل ظهراً.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 487/1.(3) القوانين الفقهية: ص83، الشرح الكبير: 368/1.

صلاة العيدين

شرعت صلاة العيد في السنة الأولى من الهجرة، ومشروعيتها بالكتاب والسنَّة والإجماع.

اما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ فَشَوْلِ لَرَكِنَّ وَأَكْثَرَ ﴾ [الكوثر: 2] أي: صلاة عبد الأصحى والذبح فيه . وأنا السئة: فلبت بالتواتر أن رسول الله 養 كان يصلي صلاة الديدين، قال ابن عباس في الحديث المنقع عليه: فشهدت صلاة الفطر مع رسول اله 養 وأبي يكر وعمر، كتابم يصليها قبل الخطية.

وأجمع المسلمون على مشروعية صلاة العيدين.

وهي سنَّ مؤكدة في مذهبي العالكية والشافعية، تلي الوتر في التأكيف ويومر بها كل من تجب عليه الجمعة، وهو الذكر البالغ الحر العليمة في بلد الهيد أو النائبي عنه، كبعد فرسخ (544 م). ولا تندب لعبي وامرأة وعبد ومسافر لم ينو إقامة تقطع حكم السفر، ولا لحاج لا لأعلم منى، ولو غير حاجين، وندب عند العالكية لغير العرأة الشابة النائبة الغير العرأة.

وقال الحنفية: صلاة العيد واجبة على من تجب عليه الجمعة، وذهب الحنابلة إلى أن صلاة العيد فرض كفاية للآية السابقة: ﴿ تَمَكّلِ لِرَكِكَ وَاكْشَرُ﴾ [الكوثر: 2] وهي صلاة العبد في المشهور في السيرة.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 523/1 المهذب: 118/1.

لوقتها، أي: وقت صلاة العبد بالانفاق: هو ما بعد طلوع الشمس قدر رمج أو رمعين (حوالي ثلث أو نصف ساعة) إلى قبيل الزوال (قبل وقت الظهر) وهو وقت صلاة الضحى، للنهي عن الصلاة عند الطلوع، فتحرع عند الشروق⁽¹⁾.

ومن فاتت صلاة العدد لم يقضها عند السالكية والحنية، لقرات وتها، والنواقل لا تقضى، وإذا لم يعلم قرم بالليد إلا بعد الزوال، فلا تصلى من الخد، لقوات وتعها، ولا تزب عند الجمهور عن صلاة الجمعة إذا اختما في يوم الجمعة، واجالة المنابلة ابانه مسلاة الميد عن الجمعة إذا اجتمعا في يوم واحد إلا الإدام؛ لما رواه الخمسة عن زيد بن إلى قال: صلى التي هؤ العيد، ثم رخص في الجمعة، فقال: فمن شاه أن يصلي فليصل"، والأفضل حضور الجمعة خروجاً من المخلاف.

وموضعها: في غير مكة عند الجمهور؛ المصلى (الصحراء) أو الفضاء الغريب من البلد موثلاً لا المسجد، إلاّ من ضرورة أو عقر، وتكره في المسجد، لمخالفة فعاد عليه السلام، أما في مكة: فالأفضل فلها في المسجد الحرام الشرف المكان ومشاهدة الكمية، وذلك من أكبر شعائر الدين، ولا تقام في موضعين إلا لعذر.

وذهب الشافعية إلى أن فعل صلاة العيد في المسجد أفضل؛ لأنه أشرف وإنظف من غيره، إلا الفيق المسجد، فتصلى في العصلي؛ لما رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري: أنَّ النَّبِي ﷺ كان يخرج إلى العصلين؟.

فتح القدير: 1/424، القرانين الففهية: ص85، مغني المحتاج: 10/13.
 كشاف القنام: 56/2.

⁽²⁾ تبيين الحقائل للزيلعي: 224/1، القوانين الفقهية: ص85، المجموع: 6/5، كشاف الفنام: 59/2.

وكيفيتها: صلاة وكعتين قبل الخطبة بالاتفاق بلا أذان ولا إذامة، وإنما ينادى: «الصلاة جامعة مشتملة بعد الإحرام عند المالكية والحنابلة على ست تكبيرات في الأولى، وخمس في الثانية قبل القراءة، ويصح بعدها، وخالف المندوب. ودليلهم ما رواه أحمد عن الارتعمر: «أن الكي فيهج كبر في عبد التي عشرة تكبيرة: سبماً في الارتاس، وخمساً في الأخرة،

وهدد التكبيرات عند الشافعية سبع في الأولى وخمس في الثانية قبل الفرائية قبل الفرائية والمستخدمة عن رفع المجمود بين كل تكبيرتين: • سبحان الله، والحمد أنه، ولا إله إلا الله، والله أكبره. والتكبيرات عند الحيفة في كل ركمة ثلاث، في الأولى قبل المؤامة.

ويستحب أن يقرأ في الركعتين عند المالكية والمحنفية سورة: ﴿ سَيّعِ أَشَرُكِكُ الْأَقُلُ﴾ [الأعلى: 1] وسورة الشمس ونحوها، وعند الشافعية والحنابلة سورة (الأعلى) وسورة الغاشية، لثبوته في صحيح مسلم.

ولا يخصل عند المالكية بين الكبيرات بذكر ولا غيره. ويندب مولاة القندون ولا يوني المالكية والكبيرة، حتى تكبيرة، حتى يكبر المقندون ولا يرفع بديه مع الكبيرات في المضهور. وإن نسي الإمام الكبير قبل الركوح رجيج إليه، وأعاد الفراءة، وسجد بعد السلام سجود السهو، زاوادة القراءة الأولى، ولا يرجع إليه بتذكره بعد الركوع، ويسجد الإمام للسهو، ولو لترك تكبيرة واحدة، إذ كل تكبيرة منها سنة

وإذا لم يسمع المقتدي تكبيرة الإمام تحرى تكبيرة وكبّر، والمسبوق لا يكبر ما فات أثناء تكبير الإمام، ويكمل ما فانه بسبب تأخر اقتائك بمد فراغ الإمام منه. وإذا اقتدى بالإمام الناه القراءة بعد الكبيرة، فإنه بأن بالكبيرة بعد إحرامه، وإذا فاته الركمة الأولى، يقضيها سناً غير تكبيرة القيام، وإن أدرك مع الإمام أقل من ركعة، قضى ركعتين بعد سلام الإمام مع تكبيراتهما.

وتندب خطبتان للعيد بالانفاق كخطبتي الجمعة في السنن والمكروهات، وتؤخر الخطبة عن الصلاة اتفاقًا، تأسبًا بالني 難 ويخلفانه الراشدين، روى ابن ماجه عن ابن عمر، قال: ﴿إِنَّ النَّبِي ﷺ وأبا يكر، وعمر، وعنمان كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة.

ويجلس الخطيب قبلهما وينهما، ويكبر في الخطبة الأولى وأنتانها من غير تحديد، وقبل: سبعاً في أول الأولى، ويعلم الناس ما يحتاجون إليه في يومهم. فقي عبد الفطر يذكرهم بأحكام زكاة الفطر، وفي عبد الأحمى باحكام الأصحية وتكبيرات الشريق ووقوف الناس بعرفة وغير ذلك. ويسن بالمستمع أن يكرس مراً عند تكبير الخطيب.

وعند الجمهور يكبر الخطيب في الخطبة الأولى نسع تكبيرات متوالية، وفي الثانية سبع تكبيرات متوالية.

ريكبر المسلم جهراً في المنازل، والمساجد، والأسواق، والطرق في عبد الأفسر عد الغدو إلى الصلاة إلى أن تبدأ الصلاة على الشهور، وفي عبد الأضمى عقب الصلوات المغروضة مي محس عترة فريضة، من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع، وصيفة التكبير ثلات: الله إكر، الله أكبر، الله أكبر لا إلى إلا الله وأله أكبر رق الحدد.

ووافن الجمهور على التكبير عند الخروج إلى صلاة الفطر وإلى أن تبدأ العملات، ويبدأ التكبير في عبد الفطر من غروب شمس لبلة العبد ولا يسن عقب الصلوات. رأما في عبد الأصحى فهو واجب عند التعفية وسنة عند الحنابلة والتافعية، من فجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام الشريق، عقب الصلوات المغروضة.

ودليل مشروعية النكبير قوله تعالى: ﴿ وَيَدْكُوْواَ أَشَمَ اللَّهِ فِي أَلِيَالُو تَشَـُلُومَنـــيّ ﴾ [الحج: 28] وهذا الخطاب يعم الحجاج وغيرهم. ولا تكيير بعد نافلة ولا مقضية من الفرائض، وإن نسي النكبير كبّر إذا تذكر إن قرب الزمن، لا إن خرج من المسجد، أو طال عوفا، ويكبر المؤتم ندباً إذا ترك إمامه التكبير، وندب تنبيه الناسي، ولو بالكلام.

ومستحبات العبد أو وظائفة (1): هي الاغتسال بعد الفجر، ويجزى، قبله، والطبح، والتجعل باللباس، وخصال الفطرة الحسس (الاستحداد، والختان، وقص الشارب، ونت الإبط، وتقليم الأظافر، واللبتي إلى الساحة، والفطر المصل على الإجلان، والتكبير في الطيري وفي أنتظار الساحات، والفطر قبل المخرج إلى الصلاة في عبد الفطر، ويعده في عبد الأضحى، حتى يأكل من الأضحية، والشعر على طريق، والرجوع على أخرى، والتكبير أيام من في دير الصلوات المكتوبات من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع كما نقدم عند المالكية، ويكبر الجماعة والذر اللغرة.

ريادي المسلم صدقة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة، ويندب إحياء لبلتي العبد بطاعة أقد تعالى من أذكار وصلاة ونلارة قرآن وتكبير وتسبيح واستغفاء، ويحصل ذلك باللت الأحير من المللي، والأولى إحياء المللي تأكد، لقوله كلف فيها درواء الطهراني عن عبادة بن الصامت، الالمار نطني موقوفًا، وسندة ضعيف: همن أحيا لبلة الفطر ولبلة المراضعي، محتسبًا، لم يست قله يوم تعرب القلوب.

وفي حديث حسن أخرجه ابن ماجه عن أبي أمامة: •من قام ليلتي العيد محتسباً لله تعالى، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب.

ويكرد التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلَّى، لا في المسجد، وأمَّا فِيه فلا يكروه لأن السُنَّة الخررج بعد اللمس، والتحيّة للمسجد حيّت مطاورة، وبعد الصلاة يندر حضور أهل البدع صلاة الجماعة في كل مسجد.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 527/1 - 531.

صلاة الكسوف والخسوف

الكسوف والخسوف في اللغة شيء واحد، لكن الأشهر فقها تخصيص الكسوف بالشمن والخسوف بالقبد والكسوف: ذهاب وفير القسس أن يعف في القبار، لعجلولة ظلمة القبر بين الشمس والأرض. والخسوف: ذهاب خوء القمر أو بعضه ليلاً لحيلولة ظل الأرض بين الشمس والقمر. ولايجهدت الكسوف عادة إلا أخر الشهر إذا اجتمع الثيران، كما لا يحدث الخسوف إلاً في الأبدار إذا تقابل الثيران.

وصلاة الكسوف والخدوف الأولوني) سنة نابت مؤكدة بالمخالف النابعة مؤكدة بالمخالف النابعة مؤكدة بالمخالف والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل المستدخل المستدخل المستدخل المستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل والمستدخل مارية المشيطة: وإن المستدل والمفتر آيان من أياب أي المستدل الموت أحد ولا المستاد، فإذا أيضا المستدر إلى المستدر المستدر إلى المستدر المس

ويؤمر بها من تجب عليه الجمعة إجماعاً، ولو كان المأمور صبياً على ظاهر الرواية عند المالكية ⁽¹⁾. وتندب الجماعة في صلاة الكسوف بخلاف خسوف القمر. ولا يؤمر المرء بالصلاة عند الزلازل والمخاوف

الشرح الصغير: 532/1.

والآيات التي هي عبرة؛ لأن النبي 義 لم يصلّ لغير الكسوفين، وكذا خلفاؤه لم يصلوا⁽¹⁾.

وينادى لها اتفاقاً «الصلاة جامعة» كصلاة العيدين. ويصلى لنزلزلة لا لغيرها ركعتان فرادى عند الجمهور⁽²⁾.

وصفة صلاة الكسوف عند الجمهور: ركعتان، في كل ركعة فيامان وقرامانا وركومان وسيعودان، ويقرأ الغائمة وصورة من تصار العنصل في كل مرة، ثم ينتهد ويسلم. ويستر الإمام في صلاة الكسوف؛ لألياء المؤذ فيلانية ويندب تطريل القراءة ينجو سورة البقرة وما يليها. وذهب الحنفية إلى أنها ركعتان كهيئة الصلوات الأخرى من صلاة الميد والجمعة والنافلة، بلا خطبة ولا أذان ولا إقامة، ولا تكرار ركوع في كل ركعة، بل ركوع واصلاء وسيعدتمان، لما رواء أبو داود أن النبي في حلها كمسالة الصبح. ()

ولا يصلى لكسوف الشمس إلاً في الوقت الذي تجوز فيه النافلة، ووقتها كالميد والاستشفاء من وقت حل النافلة الى الزوال، فإذا كسفت بعد الزوال لم تصل عند المالكية. وتصلى عند الجمهور وقت حدوث الكسوف والخسوف في غير الاوقات المنجي عن الصلاة فيها.

وأما صلاة الخسوف: فيندب تكرارها حتى يتجلي القمر، أو يقيب في الأفق، أو يطلع الفجر، وندب صلاة الكسوف بالمسجد جماعة، لا الصحراء، ولا ينادى لها: االصلاة جامعة، وفي قول آخر: ينادى لها مذلك.

القوانين الفقهية: ص88.

⁽²⁾ البدائع: 282/1 المجموع: 58/5، المثني: 429/2.

وتصلى صلاة الخسوف فرادى كسائر النوافل عند التحقية والمائكية الأن الصلاب بطرف في خدوف الغر لم تقلل عن التي فلاء عم أن خدوف كان أكثر من كموف القسم، ولان الأصل أن غير المكترية لا تؤدى بجماعة. وتصلى جماعة كالكموف عند الشافعية والعائلية لها رواء الشافعي في مستده، عن الحسن اليمري، عن ابن عباس أنه صلى بالناس في خموف القمر، وقال: صليت كما رأيت رحول أنه فلا

ويندب لخسوف القمر عند المالكية والحنفية ركعتان جهراً كالنوافل بقيام وركوع فقط على العادة. وتصلى بجماعة عند الشافعية والحتابلة كالكسوف بركوعين وقيامين وقراءتين وسجدتين في كل ركعة.

ولا يشترط عند الجمهور لصلاة الكسوف خطبة، وإنما يندب وعظ بعدها مشتمل على الثناء على الله تعالى، والصلاة والسلام على نيه، لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك، وقال كما تقدم: فإن الشمس والقمر آينان من آيات الله، لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته،

وقال الشافعية: السنّة أن يخطب الإمام لصلاة الكسوفين خطبتين بعد الصلاة، كمملاة العيد والجمعة بأركانهما، انباعاً للسنة، ووى الشيخان عن عاشقة قالت: إن التي للله لما فرغ من صلاته، قام فغطب التام، فأتنى على الله بما هو أهله، ثم قال: إلَّ الشمس والقمر...؟ إلغ، ويحث فيهما السامعين على التوبة من القرب، وعلى فعل الخير كمسدة ودعاء واستغفار، ويحفرهم من الاغترار والغفلة.

ويدرك المسبوق صلاة الكسوف متى أدرك الركوع الثاني، فيكون هو الفرض، والأول سنّة، والراجع أن الفاتحة فرض مطلقاً.

صلاة الاستسقاء

الاستسقاه شرعاً: طلب الشُقيا من الله تعالى بمطر عند حاجة العباد إلبه على صفة مخصوصة، أي بصلاة وخطبة واستغفار وحمد وثناء على الله تعالى.

وسببه: قلة الأمطار، وشح المياء، والشعور بالحاجة لسقي الزرع وشرب الحيوان.

وصلاة الاستبقاء: ستُّ مؤكدة عند جمهور الفقهاء حضراً وسفراً، عند العاجبة، ثابتة عن الرسول في وخفاته رضي الله عنهم، وتكور ما احتج إليها حتى يسقهم الله تعالى، فإن الله تعالى يحب الملخين في الدعاء قال ابن عباس فيما أخرجه أصحاب السن الأربعة: وإنَّ التَّى فِلْهُ صلى في الاستفاء ركبتين، تصلاة العيدة.

وروى أحمد وابن ماجه من حديث عائشة: أنَّ النِّي اللَّهِ خطب في الاستسقاء، ثم نزل فصلى ركعتين. وإن تأهب الناس لصلاة الاستسقاء، فشقوا وأمطروا قبلها، صلوها في رأى المالكية، لطلب سعة¹¹.

وقال أبو حنيفة: ليس في الاستبقاء صلاة مسنونة في جماعة، فتجور فراهى، وإنما الاستبقاء: دعاء واستففار؛ لأنه سبب إرسال الأمطار، لقوله تعالى: ﴿ فَلَقُلُ الْسَنْفِيرُوالْكُمْ إِلَيْهُ كُلِّكُ مُثْلُؤُكُمْ مُؤْكِمِينًا السَّفَارَة، يُحْكُمُ يُمْذُوُكُ﴾ [توح: 11]. ورد الحافظ الرياضي فقال: أنما استسفاؤه.

بداية المجتهد: 207/1، مغني المحتاج: 321/1، كشاف القناع: 74/2.

عليه السلام فصحيح ثابت، وأما إنه لم يرو عنه الصلاة، فهذا غبر صحيح، بل صح أنه صلى فيه⁽¹⁾.

وصفتها عند الجمهور: ركعتان بجماعة في المصلّى بالصحراء خارج البلد، بلا أذان ولا إقامة، وإنما يُتادى لها: «الصلاة جامعة» لأن ﷺ لم يقمها إلاً في الصحراء، ويجهر فيهما بالقراءة كملاة العبد، لكن يجمل السخفار بدل التكبير سناً في الأولى وخمساً في الثانية في رأي المالكية، والأفضل أن يقرأ فيهما به استحه و«الشمس وضحاها»

وليس لها وقت معين، ولا تختص بوقت العيد، لكن لا تفعل في وقت النهي عن الصلاة بلا خلاف، لأن وقتها متسع، فلا حاجة إلى فعلها في وقت النهي. والأفضل فعلها أول النهار وقت صلاة العيد، لحديث عائدة عن أبي داور: النه 難 غرج عين بدا حاجب الشمس».

ولا تتفيد بزرال الشمس ظهراً، فيجوز فعلها بعده كسائر النوائل.
وإن استشقى الناس هفي مبلواتهم أو في خطبة الجمعة، أصابرا السنة
فيجوز الاستشقاء بالدهاء من ظير صلاة، لما رواه البيهتي عن عسر
فيجوز هي الله عند: أنه خرج يستشهي، فصمد الدين، فقال: «استغفروا
ريكم، إنه كان ففاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً، ويعددكم بالموال
ويثين، ويجعل لكم جانت، ويجعل لكم أنهاراً، استغفروا ريكم، إنه
كان غفاراً، قم نزل، فقلل: يا أمير المومنين، لو استشقيت؟ فقال: لقد
طلب بمجاديع السماد⁽¹⁾ التي يستول يها النظر.

⁽¹⁾ فتح القدير: 437/1.

⁽²⁾ الشرح الكبير: 430/1، المهذب: 123/1، المغني: 430/2.

⁽³⁾ المجاديح: جمع مجدح، وهو كل نجم كانت العرب تقول: يمطر به، فأخبر =

والمكأف بها: الرجال القادرون على العشي، ولا يؤمر بها الساء والعبيان غير العميزين، على العشهور عند العالميّة، ولا يستحب إخراج البهائم والمجانين؛ لأنَّ التي يُقلم بفعله، ولا يمنع أهل اللمة من الخروج مع العسلمين، وإنما يقردون بمكان؛ لأنه لا يؤمن أن

ويندب لها عند الفقهاء غير أبي حنية: خطيتان بعد الصلاة كخطيتي
العيد، يجلس الخطيب على الأوض، لا بالمنير في أول كل متهما،
ويتركا على المصاء يعظهم فيهما، ويخوفهم بيبان أن سبب البجدب
معاصي الله، ويأمرهم بالتوبة، والإنابة، والصدقة، والمر، والمعروف.
ويندب إبدال التكبير في خطيتي العيد بالاستغفار، بلا حد في أول
الأولى والثانية.

وبعد الفراغ من الخطبين: يستقبل الإمام الفيلة بوجهه قائما، فيحول نداً وداه الذي على كتفيه، يجعل ما على عاقبه الأبير على عاتفه الأبين، بلا تنكيس للرداء، فلا يجعل الحاشية السفل التي على برجها على أكناف، وإذا استقبل القبلة وظهره الناس، يالغ في الدهاء برفع الكرب والفحط، وإزال الغيت والرحمة، ومحمم المواخذة بالمنوب، ولا يدهو لأحد من الناس. ومن الدهاء المباكر في حديث ابن عباس عند ابن ماجد، اللهم استنا غيثًا منيناً مربعاً مربعاً غدمًا عنيناً مربعاً عربعاً غدمًا عنياً عرباً مربعاً غدمًا عنياً مربعاً عنياً عرباً مربعاً غدمًا أ

وحديث ابن عمر: اللُّهم إن بالعباد والبلاد والخلُّق من اللأواء

عمر أنه الاستغفار: وهو المجاديع الحقيقية التي يستنزل بها المطر، لا الأنواء (مطالع الكواكب) وإنما قصد النشبيه.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 338/1، البدائع: 283/1، مغني المحتاج: 322/1، كشاف الغناع: 76/2.

(الجوع الشديد) والجهد (قلة الخير وسوء الحال) والضَّنك (الضيق) ما لا نشكو إلا إليك.

اللَّهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين (أي: الآيسين من الرحمة بتأخير المطر).

اللّهم أنبت لنا الزرع، وأدرّ لنا الضرع، واسقنا من بركات السماء، وأنبت لنا من بركات الأرض، اللهم ارفع عنا الجهد والعري والجوع، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك.

اللَّهم إنَّا نستغفرك، إنك كنت غفاراً، فأرسل السماء علينا مدراراً. ويستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء، اتباعاً للسنَّة.

ويحوّل الذكور فقط أرديتهم دون النساء كتحويل الإمام، جالسين، ويؤتنون على دعاء الإمام قاتلين: «آمين»، أي: استجب، مبتهلين، أي: متضرعين.

ووظائف الاستمقاء: أمر الإمام الناس بالتوبة، والاستغفار، وردّ المظالم وأداء الحقوق، ويندب صيام ثلاثة أيام قبل الصلاة، والصدقة على الفقراء بما تيسر، ورد التّبمات (أي المظالم) لاملها.

وسنتها: التبذل والتواضع في اللباس وغيره. ولا يكبر في الطريق على المشهور، ويندب دعاء غير المحتاج لمحتاج؛ لأنه من التعاون على البر والتقوى. ويجوز التنفل قبل الصلاة وبعدها⁽¹⁾.

163

الدر المختار: 1/927، القوانين الفقهية: ص67، مغني المحتاج: 321/1. المغنى: 430/2 وما بعدها.

هلإة الخوف

صلاة الخوف مشروعة بالكتاب والسنة في أثناء مناتلة الكفار.
أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ يَهِمْ قَالَمَتْ لَكُمْمُ الْمَسْتَوَا
لَمْنَا الكَمْاتِ، فقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ يَهِمْ قَالَمَتُ وَلَكُمْمُ الْمُسْتَوَا فَلَيْتُكُوا فِين وَرَاهِ حَمْمُ وَلَنَاتِهُمْ فَيْمُ اللّهِ فَلَا يَعْمُلُوا اللّهِ فَيْنَا مِنْتُهُمْ اللّهَ فَيْكُوا فِينَّا وَرَاهُمُ مِنْ اللّهِمُ مِنْ اللّهِمَ مُعْرَافًا وَتَقَلُّونَ مِنْ اللّهِمُ اللّهِمُ اللّهَ يَعْلَمُ اللّهُ وَاللّهُمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَكُوا اللّهُ وَاللّهُ وَالل

وأما السُدّة : فإنه قيت أنه على صلاة العنوف في أربعة مواضع: في غزوة ذات الواقع اللي محدث بعد المنظمة على الصواب، ويطن نظر (اسم موضع في نجد بارض غطفان) وششفان (بيد عن مكة حوالي مرحلتين) وذي تُرد (ماء على بريد⁽¹⁾ من المدينة، وتعرف بغزوة الغاية في ربيح الأول، سنة ست قبل المحديثة، وصلاها النبي على أربط وعشرين مرة، ووردت بها أحاديث تبين صفة صلاتها، مع خبر: قاصلوا

وأجمع الصحابة على فعلها، وهي على المشهور جائزة في السفر والحضر.

وسببها: وجود الخوف، وهو نوعان: ------

⁽¹⁾ البريد: أربعة فراسخ.

الأول _ خوف يمنع من إكمال هيئة الصلاة: وذلك حين المسايفة أو

مناشبة الحرب، فتؤخر الصلاة حتى يخاف فوات وقنها، ثم يصلي الناس فرادى كيف أمكن بقدر الطاقة، مشياً وركوباً وركضاً، إيماء بالركوع والسجود إلى القبلة وغيرها، ولا يمنع ما يحتاج من قول وفعل، ويخفض للسجود أكثر من الركوع.

الثاني ـ خوف يتوقع معه غدر العدو إن اشتغل العسلمون كلهم بالصلاة . فيجوز لهم أن يصلوا فرادى، أو أن تصلي طائفة بإمام، وأخرى بإمام، ويجوز أن يعملوا صلاة الخوف المشروعة، وهي جائزة عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي يوشف في قوله باختصاصها بالتي ﷺ والجه منات الثانية الإنسانية الإنسانية الإنسانية الإنسانية المؤلفة ال

الصفة الأولى . مشهور المذهب المالكي والسافعية والمتابلة: إذا كان العدو في غير جهة الليلة كالشرق أو النوب في يلاد الشام ، فيتسم الإنهام المسكر مالتغيين: طائقة معين أولمون تحريل المدود فيملي بالطائقة الأولى التي معد في الصلاة التناتية ركعة، وفي الثلاثية والرباعية ركعتين، ثم يمنون الأنسيم، ويسلمون، فيقفون ويعرسون، وتأتي الطائقة الثانية، فيصلى يهم في الثانية ركعة، وفي الرباعية ركعتين، وفي المغرب ركعة، ويسلم، ويقفون بد سلام.

وهذه صلاة النَّبي 鵝 في غزوة ذات الرقاع.

الصفة الثانية _ إذا كان العدر في جهة الفيلة، تكون الصلاة مثل المستقالة المستقالة المستقالة على المستقالة المستقالة

 ⁽¹⁾ فتح القدير: 441/1، الشرح الصغير: 518/1، مغني المحتاج: 301/1.
 كشاف الفناع: 5/20 وما بعدها، شرح الرسالة: 253/1.

الصفة الثالثة _ أن تنصرف الطائفة الأولى قبل تمام صلانهم، ولا يسلمون، فيقفون ويحرسون، وتأتي الطائفة الثانية، فيصلي الإمام بهم، ثم تفضي الطائفتان معاً بعد سلامه. وهذه صلاة الذي كما رواها امر عمر واختارها الحقيق.

الصفة الرابعة ـ مثل الثالثة، إلاّ أنّ الطائفة الأولى إنما تقضي بعد فراغ الطائفة الثانية من قضائهم، وهي مذهب أبي حنيفة.

رإذا سها الإمام مع الطائفة الأولى، سجدت بعد إكمالها صلاتها السجود القبلي قبل السلام، والسجود البعدي بعده، وسجدت الثانية السجود القبلي مع الإمام، فإذا سلم قامت لقضاء ما عليها، ثم سجدت السجود البعدي بعد القضاء.

وفي أثناء التحام القتال: جاز للمصلي للفيرورة مشي وهرولة وجري وركض وضرب وطمن للعدو، وكلام من تحذير وإغراء وأمر ونهي وعدم توجه للقبلة، وإمساك سلاح ملطخ بالدم. فإن أمن المقاتلون في صلاة الالتحام، أثموا صلاة أمن بركرع وسجود.

وما يقضي السبوق: بغرق فيه العالكية بين الأقوال والأفعال، كما تقدم، فيضمي في الأقوال القراءة كالمحقية والمحابلة، ويشي في الأفعال، أي أداء كالشافعية، أي أن ما يدركه في الأقوال بعد آخر معادى، وما يقضيه أول صلاحه، فيجهر في الصلاة الجهرية، وفي الأفعال على المكسى

صلاة الحنازة وأحكام الحنائز

رواء البخاري وصلم عن يكثّر السيئات ويمحو الذنوب؛ لما رواء البخاري وصلم عن أبي عربرة أن النبي ﷺ قال: أما يسبب المسلمَ من نصب ولا وصب⁰⁰ ولا همّ ولا خَزْن ولا أذى ولا غَمّ، حتى المسركة بيناكها إلا كثر أنه بها من خطاباء،

وعلى العريض الصبر على ما نزل به من ضرر، لما روى مسلم عن صُهيب بن سِنان أن اللّبي ﷺ قال: "عجباً لأمر المؤمن، إنَّ أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلاَّ للمؤمن، إن أصابت سزاء شكر، وإن أصابت ضراء صبر، فكان خيراً لك.

والشكوى لا نكون إلاً فه تعالى، ويقدم الحمد فه على إظهار ما به، وتجوز للطبيب للمعالجة، وللصديق للمواساة من غير تسخط ولا تبرم ولا جزع. قال يعقوب عليه السلام: «إنما أشكو بش وحزني إلى اشه.

وقال الرسول غ نهما رواه الطيراني عن عبد الله بن جعفر في دعاته بعد ذهابه إلى الطائف: «اللهم إليك أشكر ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس.....

وعلى المريض أن يحسن الظن بالله، لما رواه مسلم عن جابر من حديث: ﴿لا يمونن أحدكم إلاّ وهو يحسن الظن بالله؛

ويكتب للمريض ما كان يعمل وهو صحيح، روى البخاري عن

⁽¹⁾ النصب: التعبر والرصب: المرض.

أبي موسى الأشعري أن النَّبي ﷺ، قال: ﴿إذا مرض العبد أو سافر، كُتُب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً».

وتسن عيادة المريض، قال البراء فيما رواه الشيخان: •أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز وعيادة المريض».

وروى البخاري من أبي موسى أن النبي الله: قال: الطمعوا الجائع، وعودوا العريض، وفكرا العاني، أي: الأسير. وروى الشيخان وأبر داود عن أبي هريرة مؤوعًا: «عن العاسلم على العسلم ست: إذا لقيته قسلم عليه، وإذا دعاك فأجيه، وإذا استنصاف العصلم له، وإذا

ويدعو العائد للمريض بالشفاء والعافية، ويوصيه بالصبر، ويفسح له في الأمل والرجاء وتقوية المعنويات، ويستحب تخفيف العيادة بقدر فُواق الناقة، أي بمقدار ما يحلب اللبن منها ويشربه.

ويجوز عيادة السنه الرجال، قال البخاري: عادت أم الدردا، رجلاً من أطل المسجد من الأنصار. ولا بأمل بعيادة المسلم الكافر، عن أنس رضي الله عنه أن غلاماً ليهود كان يخدم النّبي ﷺ، قمرض، فأناه النبي يعوده، فقال: أسلم، فأسلم.

ولا بأس من طلب الدعاء من المريض، روى ابن ماجه عن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: اإذا دخلت على مريض فمره فليدُّع لك، فإنَّ دعاء، كدعاء الملائكة، لكن إسناده منقطع.

ویجوز التداوی بل یطلب حفاظاً علی النفس، روی أحمد وأصحاب السنی من أسامة بن شریك قال: «أثبت النبی ﷺ، وأصحاب كان علی رؤوسهم الطیر، فسلمت تم فسدت، فیجاء الأهراب من مهنا ومهنا، فقالوا: یا رسول لله أنتداوی فقال: تداورا، فإن أله لم یضع داء إلا رضم له دواه غیر داه واحد: الهوم».

-لكن يحرم التداوي بالخمر وتحوها من المحرمات، لما روى مسلم وأبو داود والترمذي عن وانل بن حُجر: أن طارق بن سويد سأل النبي عن الخمر يصنعها للدواء؟ فقال: وإنها ليست بدواء، ولكنها داء

وروى البيهقي عن أم سلمة أنَّ النَّبي ﷺ، قال: ﴿إِنَّ الله لم يجعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم؛

وجاز أن يكون الطبيب يهودياً أو نصرانياً إذا كان خبيراً ثقة، لما روي: أن النبي 義 أمر أن يستطب الحارث بن كُلْدة، وكان كافراً.

وجاز أيضاً للرجل أن يداري العرأة، وللمرأة أن تداري الرجل للفسرورة، ورى البخاري عن الرّبيّع بنت معوّة بن غفراء قالت: كنّا تغزو مع رسول الله 猫 نسقي القوم، ونخدمهم، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة.

يشرع التداوي بالؤفى والأدعية المشتملة على ذكر الله، باللفظ العربي المغهوم؛ لما روى مسلم وأبو داود عن عوف بن مالك قال: كنًا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله، كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا على رُقاكم، لا بأس بالؤفى ما لم يكن فيه شرك.

ومن الأدهية: ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة: أنَّ النَّبي ﷺ كان يعوَّدُ بعض أهله، يمسح بيده البغني، ويقول: اللهم ربُّ الناس أذهب الباس، اشف وأنت الشافي، لا شفاه إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سفعاً».

وروى مسلم عن عثمان بن أبي العاص أنه شكا إلى رسول الله 機 وجعاً يجعدُ في جسده، فقال له رسول اله 機؛ فضع بدك على الذي تألم من جسدك، وقل: بسم الله، وقل سبح مرات: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذره قال: فقعلت ذلك مراراً، فأذهب الله ما كان بي، فلم إذل أمر به أهلي وغيرهم. وروى أبر داود والترمذي وحسَّنه عن ابن عباس، قال: «من عاد مريضاً لم يحضر أجله، فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن يشفيك، إلا عاقاه الله من ذلك المرض.

وروى أبو داود أيضاً أن ﷺ قال: ﴿إذَا جَاءَ رَجَلَ يَعُودُ مُريضاً فليقل: اللَّهِمَ اشف عبدك ينكأ بك عدواً أو يمشي إلى جنازة».

والتماثم: جمع تعيمة وهي الخرزة التي تعلق في أعناق الأولاد لمنع العرب، وهي منهي عنها، روى أحمد والحاكم عن عفية بن عامر أن رسول أله فلك قال: 3 من علَّق تعيمة، فلا أتم أله له، ومن علَّق رُدَعَة فلا أروع الله له.

واللحجّب: المستملة على أدعية من القرآن والسنة جائزة التعليق عند الملكية والنفيعة ما دن وإلى وارد والسناني، والرمني عن الملكية جدالة بن عمرو أن النبي فلاه قال: وإذا فرغ أحدكم في الدم فليقار أموذ بكلمات الله الثامة من غضبه وعقابه وشرّ عباده، من معزات الشياطين وأن يعضرون، فإنها أن تقرم، وكان عبد الله بن عمرو يعليه يمن من عمل كتبها في صك ثم علقها في يعدّه. ولم يجز ذلك بعض الصحابة كتابن عباس وابن سحود وحديثة على والمحتفظة للتهي العام في الأحاديث، منها ما رواه المحاكم وابن حيان وصححاه عن ابن سحود حرف الله يقي فرك : إذا الوثني قد وصححاه عن ابن سحود أنا: بنا با يعد الله، عند الشائم والراقي قد عرضاتها من الرقادة قال: وقدي مصنعه الشاء إلى أزواجهن وهو خيط مرتبط السحر أو مكوب في تحبيب النساء إلى أزواجهن وهو خيط يقيا في من السحر أو مكوب في تحبيب النساء إلى أزواجهن وهو خيط إلى النساء.

ويستحب لكلِّ إنسان الاستعداد للموت، لما روى الترمذي بإسناد حسن أن النبي 難 قال: الكثروا من ذكر هاذم اللذات. ويكره نعني الموت أو الدعاء به بسبب فقر أو مرض أو ضر أصاب الإنسان، لمما رواه الجماعة عن أنس أن النبي ألله، قال: ﴿ لا يتمنين أحدكم الموت لفسر نزل به، فإن كان لا يذّ متمنياً للموت، فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لمي، وتوفّي إذا كانت الوفاة خيراً لمي؟.

وروى الترمذي بإسناد حسن، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه أنَّ رجلاً قال: فها رسول الله، أيّ الناس خير؟ قال: من طال عمره وحسن عمله، قال: فأي الناس شر؟ قال: من طال عمره وساء عمله.

وموت الفجاة: استعاذ منه التُي ﷺ، وهو أخذة أصف بالنسبة للمنظمين الفبري يحتاجون إلى الإيصاء والنوية. وأما السينظون فإنه تخفيف ورفق بهم، قال ابن مسعود وعائشة: الفجأة راحة للمؤمن، وأخذة فسب للكافر.

ما يستحب للمحتضر: يستحب للمحتضر وهو من حضره الموت ولم يمت الأمور التالية⁽¹⁾:

لا يأس عند متأخري المالكية بقراءة القرآن والأذكار وجعل ثوايه للسيت، ويحصل له الأجر إن شاء الله، ويتدب فراءة يتل أو غيرها، لقوله فيما رواء أحمد، وأور داود، وابن ماجه، وابن حبان وصححه: فافرؤوا طل موتاكم يتركه لأناً أحوال القيامة والبعث مذكورة فيها.

ويُلْقُن المحتضر: الآ إله إلا الله ويُدَعَى له بخير، وليحسن هو ظف بالله، فيضُل الرجاء حينظ، ويوجّه نحو اللهلة، ويتولى أهله إغماض عينه، وشدٌ لحييه (اللك السفلي) بعصابة من أسفلهما، وتربط فوق رأسه تحسيناً، ويقول أنقاهم لربه: «بسم الله، وعلى ملة رسول إلله،

 ⁽¹⁾ الدر المختار: 785/1، الشرح الكبير: 423/1، مغني المحتاج: 330/1.
 كشاف الفتاع: 92/2.

اللَّهم يسّر عليه أمره، وسهّل عليه ما بعده، وأسعده بلقائك، واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه.

ويحضر عنده الطيب كالبخور، ونلئن مفاصله من اليدين والرجلين، وتلين أصابعه، ويستر جميع بدنه بثوب خفيف، وتوضع يداه بجنبيه، لا على صدره، وتنزع عنه ثبابه لئلا يسرع فساده.

ولا بأس بإعلام الناس بموته للصلاة وغيرها، لأنه ﷺ نمى لأصحابه النجاشي في البوم الذي مات فيه، رأنه نمى جعفر بن أبي طالب، وزيد بن حارثة، وعبد الله بن رَواحة.

ويستحب المسارعة في التجهيز، خوفاً من تغير المبت، قال الإمام احمد: كرامة الميت تعجيله ويستحب الإسراع بقضاء الذين، لتخفيف المسوولية عن العيت، قال نظف فيها رواء أحمد، ورابن ماجه، والترمذي وحتمت: افضر المودن مذافة بإينه، حتى يقضى عنه،

ويسارع إلى تفريق وصيته، لتعجيل ثوابها له، بانتفاع الموصى له بها.

حقوق الميت:

للميت على ذويه وإخوانه حقوق أربعة هي فروض كفائية، وهي الشأس، والتكفين، والصلاة عليه، ودف وحمل جنازته وانباعه، لإجماع العلماء، لكن اتباعه سنّة، فلو دفن قبل غسله أو تكفيته، لزم نيشه وتدارك ما حدث.

الغُسل: غُسل الميت⁽¹⁾ فرض كفاية، تسن العبادرة إليه عند التيقن من موته؛ لقوله ﷺ في الذي سقط من بعيره فيما اتفق عليه الشيخان:

 ⁽¹⁾ فتح القدير: 448/1 الشرح الصغير: 542/1 القوانين الفقهية: ص92،
 المهذب: 1/27/1 المغنى: 453/2 وما بعدها.

افسلوه بماه وسِدْر (11) وكثّروه في توبيهه فإن لم يوجد إلا أكثر السيت، أي: ثنامه، يضبل عند السالكية والعنفية ويصلى عليه، والأه فلا20) ويقوم النبيم مقام أصل المبت عند فقد ويكون حينتذ فصله مكون المبت عند فقد الماده، أن تعلر الشُمل بسبب تقطع بندته، وهر كفسل الجنابة، يضب جميع بندته مرة، ويستعمل الصليون زمنوه في الفسالات، ويستحب الزيادة وتراً، أي: ثلاثاً، موجعل في الأخيرة كافور أو غيره من الطيب، ويممس بطف عصراً خفيفاً برفق إلى احتيج إلى ذلك، ولا يقمس شعره ولا الظافره، ويجرد، ولكن تستر عرزته، ويوشأ البيت غير الصغير بعد العضر بسع.

ويغسل العيت العسلم لا الكافر، المستقر الحياة الذي استقرت حياته بعد ولادته ولو لحظة بأن استهل صارخاً لا الشقط، ولا يفسل شهيد المعركة الذي مات في قتال الحربين لإعلاء كلمة الله تعالى.

والفاسل: يضمل الرجل الرجل، والعرأة العرأة اتفاقا، فإن صدم يئم الرجل العرأة الأجينية إلى كوعها، وتيمم هي إلى مرفقي، ويضل الرجل محارمه من فوق قرب، ويضل في رأي الجمهور كل واحد من الرجل صحاحيه إذا اتصلت العصمة بالعرت، لما رواه الدارقطني والبيهني من غسل علي قاطمة رضي الله عنهما، ولما رواه ابن ماجه أن رسول الله نظرة الله للا لمائنة رضي الله عنها، ولما رواه ابن ماجه أن رسول الله نظرة للا لمائنة رضي الله عنها، ولم حدث قبلي لفسلتك

ولم يجز الحنفية غسل الزوج زوجته، فإن لم يكن غيره يشّمها. ويغسل النساه الصبي ابن ست أو سبع سنين.

ويستحب في الغاسل: أن يكون ثقة أميناً عارفاً بأحكام الغُسل،

السدر: ورق النبق؛ لأن له رغوة كالصابون.

 ⁽²⁾ ويغسل ويصلى عليه عند الشافعية والحنابلة إن وجد بعض الميت.

لقول ابن عمر: «لا يفسل موتاكم إلا المأمونون»، وينيفي للفاصل ولمن حضر غضق أبصارهم إلا من حاجة، وأن يستر ما يطلع عليه من عيب يحب السيت أن يستره ولا يحدث به ، ويستحب ستر السيت عن الميون، منعاً من الاطلاع على حيوبه، وألاً يفسل تحت السماء، ولا يحضره إلاً منع مين في أمره عادما بغضل، فيضل في يبت.

ويستحب ألاً ينظر الغاسل إلى سائر بدن العبت إلاً فيما لا بد منه، والاً بعس سائر بدنه، والأفضل أن يفسل العبت مجاناً. ويستحب لعن غشل ميناً أن يقتسل بعد فراغه من غسله، لحديث موقوف على أبي هريرة رواه أبر داود، وابن ماجه، وابن جان: •من غشل ميناً لمنتسرائ.

والتكفين: فرض كفاية أيضاً (أ)؛ لقوله 養 في المحرم فيما رواه الجماعة عن ابن عباس: (كفنوه في ثوبيه».

ونققات التكفين ومؤنة التبهيز من حمل للمقبرة ودفن ونحوه: من تركة السبت، ويقدم ذلك على الدُّين غير العرمود والوصية، فإن لم يكن له سأله، فعلى المنطق بقرابة تأب لولمه الصغير أو انعاجز عن المكسب، وكابن لوالديه الفقيرين، فإن لم يكن له مال ولا منظى، فمن يبت مال المسلمين، فإن لم يكن، فعلى المسلمين فرض كفاية، فإن كان المال مرتهناً عند مدين، فالمرتهن أحق بالرهن من الكفن ومؤنة التجهوز.

ولا يلزم الزوج في رأي العالكية والحنابلة كفن امرأته، ولا مؤونة تجهيزها، لأنَّ النفقة والكسوة وجبا في حالة الزواج للتمكين من الاستمتاع، بدليل سقوطها بالنشوز والبينونة، وقد انقطع ذلك بالموت،

⁽¹⁾ فتح القدير: 452/1، القواتين الفقهية: ص93، مغني المحتاج: 336/1. كشاف الفتاع: 118/2 وما بعدها.

فأشبهت غير الزوجة، أي: الاجنبية. والأصح عقلاً وشرعاً الاحذيراي الفقهاء الآخرين القاتلين بإلزام الزوج بتلك النفقات التي أصبحت ضرورية ومقدمة على نفقات الطعام والكسوة والسكتى، ولأنَّ الزوجة في نفقة زوجها في حال الحياة، فيستمر ذلك إلى ما بعد الموت.

وصفة الكفن: أنَّ العيت يكفن بالجائز من اللباس، ويندب فيه التجعير (أي: المبخر بالمبدور وتحدوم) والبياض والوتر، وأقله ثرب واحد، وأكثر من الأربعة، والواجب من الكفن للذكر: ما يستر العورة والباقي سنّة، وما زاد عن ذلك تندوب، وثمّا للراة فيجب ستر جميع بانها.

والأفضل في مشهور الدفعب العالكي: أن يكفّن الرجل بخسة أثواب: إزار (من شؤته لروك) وقصيص له أكنام، وصعامة، ولفاقتان. وتكفن العراة بسبعة أثواب: بريادة لفاقتين على الإزار والفعيص، تكون اللفاضة أربعة. رندب خعار يلف على رأس العراة ورجهها بدل العمامة للرجل. وندب عُذَلةٍ قدر ذراع تجعل على وجه الرجا.

ويكره التكفين بالحرير والخز والبخس إن وجد غيره، وإلا فلا يكره. ويندب التنوط (الطب بأي نوع من مسك وغيره) داخل كل لفاقة من الكفن، ولو كان السبت محرماً بميح إو صعرة في راي السائية والمناخية، الانطاع الكفليف، أو كان السبت معنة عند وفقة أو طلاق. ولا يطلب المحرم في مذهبي الشافعية والحنابلة؛ لقوله للله في الرجل اللهي وقت نافة بعرفة فيما دواء الجعامة عن ابن عباس: افسلوه بماء وبدئر، وكفره في ثويين، ولا تعتطوه، ولا تجتروا وأسه، فإل الله

ويندب أيضاً وضع القطن في منافذ عيني السبت، وأنفه، وفعه، وأذنه، ومخرجه، ومساجده (جبهته وكفيه وركبته وأصابع رجليه)، ومراقه (ما رقّ من جسده) ووففيه (أعلى الفخذين معا يلي العانة)، وإبطيه، وياطن ركبتيه، ومنخره، وخلف أذنيه.

والصلاة على الميت: فرض كفاية أيضاً على الأحياء بالإجماع، إذا فعلها البعض ولو واحداً، سقط الإثم عن الباقين.

والأولى بالصلاة على العبت: من أوصى العبت أن يصلي عليه، تم الوالى، ثم الأوليه بالعصبة على مراتبهم في ولاية النكاح، فيقدم الأب وإن علا، ثم الابن وإن سفل، ثم الأخ وابته، ثم الجد، ثم العم، تم ابن العم. وهذا رأى الحالكية والسنايلة").

وإذا اجتمعت جنائز، جازت الصلاة عليها دفعة واحدة، لكن إفراد كل واحدة بصلاة أفضل، ويقدم الأفضل فالأفضل؛ لأنَّ الإفراد أكثر عملًا وأرجى تبولاً.

وفضلها: الثواب للمصلي والشفاعة للميت، روى الجماعة عن أبي هريرة أن النبي 癒 قال: (من تبع جنازة وصلى عليها فله قبراط، ومن تبعها حتى يخرّغ منها فله قبراطان، أصغرهما مثل أحده.

ومن يصلى هليه: يشترط فيه خمسة أوصاف⁽²⁾:

ان يكون قبل الصلاة عليه معلوم الحياة: فلا يصلى على مولود
 ولا سفط إلا إن علمت حياته بارتضاع أو حركة أو يستهل صارخاً.

2 - أن يكون مسلماً: فلا يصلى على كافر أصلاً، ويصلى على سائر المسلمين من أهل الكبائر، حتى المرجوم في الزنا وغيره. ولا بأس أن يدفن المسلم أفاريه الكفار.

3 ـ أن يكون جسده أو أكثره موجوداً: فلا يصلى على عضو.

4 ـ أن يكون حاضراً موضوعاً على الأرض أمام المصلي في اتجاه

الشرح الصغير: 558/1، القوانين الفقهية: ص94، كشاف القناع: 127/2.

(2) القوانين الفقهية: ص93 وما بعدها.

القبلة، فلا يصلى على غائب عند المالكية والعنفية، وكلَّ من لا يصلى عليه لا ينسل. ويصلى على الفائب في رأي الشافعية والعنابلة، لما درى الشيخان عن جابر: «أن النبي 繼 صلى على أصحمة النجاشي، تكثّر علية أرماة.

5 - ألاً يكون شهيداً: والشهيد: هو الذي مات في معترك الجهاد، فلا يضل ولا يكفن ولا يصلى عليه، ويدفن بنيابه وينزع عند السلام، وهذا مذهب الجمهور، وقال الحنفية: يكفن الشهيد ويصلى عليه، ولا يضل.

وإذا لم يوجد الرجال، صلت النساء دفعة واحدة فرادى، إذ لا تصح إمامتهن عند المالكية، وتكره تحريماً عند الحنفية.

وأركان الصلاة على الجنازة خمسة هي(1):

 النية: بأن يقصد بالصلاة على هذا الميت أو على من حضر من أموات المسلمين، سواء أكان ذكراً أم أنثى.

2 - أربع تكبيرات: لا يزاد عليها ولا ينقص، كل تكبيرة بسترلة ركعة فإن زاد الإسام خاسة صدأ أو سهوا لم ينظل، بل يسلمون لبله. وإن نقص عن الأربع شبّته له، فإن رجع سلموا معه، وإن لم يرجع كبّروا لأنشمهم وسلميا.

3 - الدعاء للميت بين التكبيرات بما تيسر: ولو «اللّهم اغفر له» ويدعو بعد التكبيرة الرابعة إن أحب، وإن أحب لم يدع وسلّم، والمشهور عدم وجوب الدعاء. وليس في الصلاة قراءة الفاتحة، لكن من الروم براعة الخلاف.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 553/1 وما بعدها.

 4 ـ تسليمة واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع: وندب لغير الإمام إسرارها.

وقال الشافعية: ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه. ومندوباتها⁽¹⁾:

1 ـ رقع اليدين حذو المنكبين عند التكبيرة الأولى فقط.

2 _ ابتداء الدعاء بحمد الله والصلاة على نبه ﷺ، بأن يقول: «الحمد لله الذي أمات وأحياء والحمد لله الذي يحيي الدوتي، وهو على كل شيء قدير، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما صليت رياركت على إيراهيم وعلى آل رابهم، في العالمين، إلك حميد محبيه.

3. إسرار الدعاء: أحسن الدعاء ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهر: «اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك. كان يشهد أن الا إلى إلا أب إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأت أعلم به، اللهم إن كان محمداً فرد في إحسانه، وإن كان محمداً عرد في إحسانه، وإن كان مسيئاً.

فإن كانت الجنازة امرأة: قال: •اللَّهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك، كانت تشهد... إلخ.

ويقول في الطفل: اللَّهم اجعله فَرَهَا لأبويه⁽²²⁾، وسلفاً وذخراً، وعظة واعتباراً، وشفيعاً، وثقل به موازينهما، وأفرغ الصبر على قلريهما^ه.

4 _ وقوف إمام وسط الميت الذكر، وحذُّو منكبي غيره من أنثى

المرجم السابق: 557/1 وما بعدها.

⁽²⁾ أي أجراً يتقدمهما إذا وردا عليه.

وحشى، جاعلاً رأس العيت عن يمين الإمام، إلاَّ في الروضة الشريفة، فيجعل راحه على يسار الإمام تجاه رأس اللَّي ﷺ، وإلاَّ لزمَّ عللهُ الأدب. وعند الشافعية: يقف الإمام عند رأس الرجل، وعند عُجُزَ السرأة، والعجز: الإماماً

روى البخاري من حديث سمرة بن جُنُدب: ﴿أَنَّ النَّبِي ﷺ صلى على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها وسطها».

وأما العسبوق: فيكبر للتحريفة، ثم يصبر وجوباً إلى أن يكبر الإمام فأن كبّر صحت صلاته، ولا يعند بها عند أكثر المشابغ، ثم يدعو المسبوق بعد فراغ الإمام إن تركت الجنازة، وإلاَّ بأن رفعت، واللَّى الكبير بلا دعاء، وسلَّم.

وقت الصلاة: تحرم الصلاة، ولا يصلى على الجنازة في الأوقات الثلاثة التي ورد النهي من الصلاة فيها، ومي وقت الطلوع والدروب وزوال الشمس ظهراً، وتجوز الصلاة في الوقين الأعرب، ومعا بعد مسلاي الصحيح والعمر إلى الطلوع والنروب. ويكره تكرار الصلاة على الجنازة حيث كانت الصلاة الأولى في جماعة، فإن لم تكن في جماعة، أعيدت تنبا بجماعة قبل الغلن. ولا يصلى على من دفن إذا كان قد صلي عليه، فإن كان لم يصل على القرب، الحرج للصلاة عليه، ما لم يفرغ من دفرة، فإن دفن، صلى على القرب ما م يغير.

مكان الصلاة: يصلَّى على العبت في المصلَّى، كما فعل التَّي في الصلاة على النجاشي. وتجوز عند المائية والحنايلة الصلاة على الجنازة في المقبرة، لعموم قوله قل فيها راواه الشيخان والنسائي عن جابر: "جملت في الأرض سجداً والجهراً».

وتكره عند الحنفية والمالكية الصلاة على الجنازة في المسجد، وأجازها غيرهم. دفن العبت: هذا هو الفرض الرابع: بدفن العبت في مكان مصرعه أو موته في مقررة السلمين في البلده اتباعاً المسائة في دفن شهداء أحده وأجاز المالكية والمحتفية نقل المبت من بلد إلى آخر إن لم يدفن. ويكره القتل لفير حاجة عند المتابقة، ويحرم القتل عند الشافعية، لما فيه من تأثير دفاء، والتعريض فيتك حرمته.

والسنة: حمل الجنازة، وليس في حملها ترتيب معين على المشهور عند السائكية، فيجوز البده في حمل السرير بأي ناحية بلا تعين، ويندب تشيح الجنازة مشياً، والإسراع بها بوقار وسكينة، لا بهوولة بعيث لا بفطوب السيت، لما وواه البخاري ومسلم من أي هريرة: المسرعوا بالجنازة، وتقدم المشئع على الجنازة، وتأخر راكب عنها، وتأخر الرأة عنها وعن الرجال، وستر العراد السية بأية من جريد أو غيره يجمل على النعش، ويلقى عليه ثوب أو رداء لعزيد الستر. لا إلما المهاجزازة في الملاهب الأربعة لا لأل القيام منسوح.

ومن مات في البحر، غشل وكفن وصلى عليه، وانتظر لدفنه في البر إن كان بعيداً بنحو يوم أو شبهه ليدفنوه فيه، فإن كان البر بعيداً أو خيف عليه التغير، شدَّت عليه أكفانه، ورمي في البحر مستقبل القبلة، ملقىًّ على شفه الأبير.

مكروهات الجنازة⁽¹⁾:

يكره تأخير الصلاة والدفن، والجلوس قبل وضع الجنازة على الأرض والركوب، واللغَظ (رفع الصوت بذكر أو قراءة والصباح خلف الجنازة) وإتباع الجنازة بنار في مجمرة بخور أو غيره، لما فيه من

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 421/1 وما بعدها.

التشاؤم الغبيح، وتكبير نعش لميت صغير، لما فيه من المباهاة، وفرش النعش بالحرير أو الخز.

واجاز العالكية خروج امرأة منجالة (عجوز لا أرب للرجال فيها) أو شابة لم يخش فتنها في جنازة من عظمت مصيته عليها، كاب وأم وزرج، وابن دينت، وأخ، وأحت، وحرم على مخشية القنة مطلقاً، وخروج الزوجة المتجالة وغير مخشية الفتة مستثنى من أحكام العدة

وأما حكم الدفن: فهو فرض كفاية بالإجماع (١٠) ولأن في تركه على وجه الأرض هنكاً لعربت، ويتأذى النامل من وانتخه، والدفن في المقبرة أفضل، أتبأعاً للسنّة في دفن الموتى بالليقي، ولأنه يكثر الدعاء لمد من يزورد. ويجوز الدفن في البيت، لدفن التي ﷺ في حجرة عائمة رضي الله عنها.

ويستحب الدفن في أفضل مقبرة: وهي التي يكثر فيها الصالحون والشهداء لتناله بركتهم، وكذلك في البقاع الشريفة. ويستحب جمع الأفارب في موضع واحد، اتباعاً للسنّة، وتسهيل الزيارة، وكثرة الترحم عليهم.

وأثا القبور²³: فأقل الفبر حفرة تمنع الرائحة والسبع عن نبش الحفرة لأكل المبت، وينتب عند العالكية تمديق القبر جداة، بل قدر فراح فقط إذا كان لحداً. واللحد أفضل من الشق إن كانت الأرض صلة، والمراد باللحد: أن يحفر في جانب القبر القبلي مكان يوضع في السبت بقدر ما يسمه ويستره. أما الشق: فهو أن يُحفر قد القبر كالنهر،

⁽¹⁾ الدر المختار: 833/1, بداية المجتهد: 218/1, 235، المجموع: 241/5. كشاف القنام: 96/2, 166 وما بعدها.

⁽²⁾ الشرح الكبير: 1/419، الشرح الصغير: 558/1 وما بعدها.

أو يُبنى جانباه بلين أو غيره غير ما مسته النار، ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت، ويُستَقف عليه ببلاط أو حجارة أو لين أو خشب ونحو ذلك، ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يعس الميت.

ويندب وضع الحيت في القبر مستغيل القبلة، وتعذ يده البعنى مع جعده، ويسند وحجه إلى جدار القبر، ويسند ظهره بلية وتحوه الميشه من الاستلفاء على قفاء، وتحل عقدة الاكفنان من عند رأت ورجليه، ويرضع البين على اللحد، بائن يسد من جهة القبر، ويقام اللبن فيه اتقاء لوجهه عن التراب، ثم يهال التراب على القبر، ستراً له روسياته، ولا باس أن يدخل الميت في قبره من أي ناحية كانت، أو من جها أيل بكن فصالحه في قبره الرجال، وليس لمددهم حد من شفع أو رتز. فإن لم يكن فصالحو الدوسين، فإن وجد من النساء من يترلى ذلك فهر أولى من الأجانب. ويندب قبل واضعه في قبره: بسم الله وعلى سنة أو معلى سنة أو على سنة .

ویستحب آن بحثو کل من دنا إلى الفبر حثّبات. وتستر المرأة بثوب حتى نوارى. ويوضع على القبر حصى، وعند ترام حجو او خشية. ومن دفن بغير غسل أو على غير وجه الدفن، فإن تنير لم بخرج، وإن لم يتغير أخرج من القبر للفسل أو للصلاة رتنارك المخالفات.

ويرفع القبر قدر شبر فقط، ليعرف أنه قبر، فيتوقى، ويترحم على صاحبه، ولأن قبره 難رفع نحو شبر.

وتسنيم القبر عند الجمهور غير الشافعية أفضل من تسطيحه، أي: تربيعه اتباعاً للسنّة ولما فعل في البقيع بقبور الصحابة من بعده. وقال الشافعية: الصحيح أن تسطيع القبر أولى من تسنيمه، كما فعل بقبره 激 وقبر صاحبيه رضى الله تعالى عنهما. ويكره تجصيص القبر (نبيضه بالجص - الكلس) وتزويفه ونقته والبناء عليه كفية أو بيت، والكتابة عليه والسبت عند، وانخاذ مسجد عليه، وتقبيله والطواف به وتهخير، وتطبيته، والاستشفاء بالتربة من الأسقام، ويصرم اتخاذ الشرخ على القبور.

ويكره الجلوس على القبر والمشي عليه، والنوم عنده، وقضاء الحاجة من بول أو غائط.

ويحرم بني القبر إلا لضرورة كدفن العبت بلا كنن أو غير غــل أو إلى غير القبلة، إذا لم ينغير حاله أو لم يخش عليه النساد في نبش. ويكنّن ويغشل ويوجه إلى القبلة. ولا يجروز النبش لماك قبل للعبت، أو إذا تغير العبت، ويعطى أصحابه مثله أو قيت من التركة.

واجاز المالكية والحفية كما تقدم نقل العيت من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر، أو من حضر لبدو، بشرط ألاً ينضجر حال نقله، والأ تتهك حرص، وأن يكون لمصلحة، كأن يخاف عليه أن يأخذه البحر أو ياكله السيع، أو ترجى بركة الموضع المنظول إليه، أو ليدفن بين أهله، الراجل فرب زيارة المله.

ولا يجوز اتفاقاً جمع أكثر من ميت في قبر واحد إلاً لضرورة أو حاجة، ككثرة الأموات أو ضيق المكان أو تعذر وجود الحافر، ولو كانوا ذكوراً وإناثاً أجانب.

والأفضل: الدفن نهاراً، وفي غير الأوقات التي تكره صلاة النوافل فيها، ويجوز ولا يكره الدفن ليلاً. والأفضل: عدم الدفن في التابيوت، وإنما ينجب سدّ اللحد بلبن (طوب نيء) فلوح خشب، فقرمود (طوب أحمر) تأجر (طوب محروق) فتراب يلتّ بالماء ليتماسك.

وتندب زيارة الغبور للرجال للاعتبار والتذكر، وتكره عند المالكية للنساء الشابات، لرقتهن وكثرة الجزع وقلة احتمال المصببة، ودليل إباحة الزيارة للرجال قوله ﷺ فيما رواه مسلم وأصحاب السنن إلا الترمذي بأسانيد صحيحة: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، فإنها تذكّركم بالموت.

وفي رواية: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ولم يعزم علينا». وأما المتجالة التي لا أرب للرجال (العجوز) فهي كالرجال.

ويكره الأكل والشرب والضحك وكثرة الكلام، وكذا قراءة القرآن بالأصوات المرتفعة، واتخاذ ذلك عادة لهم.

ويندب أن يسلم الزائر على قبور المسلمين، ويقرأ ويدعو، فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية».

التعزيـة وتوابعهـا: .

التعزية: هي أن يسلي الشخص أهل العيت، ويحملهم على الصبر يومد الأجر، ويرغيهم في الرضا بالقضاء والثغر، ويدهو للعيت السلم، وتكون التعزية إلى ثلاث ليان بأيامها، وتكو، بعدها إلى ثلثين، حتى لا يجيد له الموزن، وإذن الشارع في الإحداد في الثلاث يقول في المراد البخاري ومسلم عن أم سلمة: الا يحل لامرأة تومن بالله واليرم الترم أن يُحدُّ على ميت فوق ثلالة أيام، إلاً على زوجها إنها شهر وعشراً،

ويندب للناس تعزية أهل الميت(1).

واستحباب التعزية لحديث ابن ماجه: «من عزّى أخاه بمصيبة، كساه الله من حُلل الكرامة يوم القيامة».

(1) الشرح الكبير: 421/1، الشرح الصغير: 566/1.

وعند الترمذي وابن ماجه: ﴿من عزَّى مصاباً فله مثل أجرهه.

ويجوز بالانفاق البكاء على البيت قبل الدفن وبعده، بلا رفع صوت إن قول قبيع - أو ندب أو نواح، فيحرم اللناء والنوع والجزع بضرب صدر أو رأس؛ لما رواه الجماعة عن ابن مسعود عن النبي 義، قال وليس منا من لطم الخدود، وشق الحبير، ودعا يدعوى الجاهدة.

وينهني للمصاب أن يستمين بالله، ويتعزّى بعزاته، ويتعلّم أمره في الاستمالة بالصبر والصلاة، ويسن له أن يسترجع، فيقول: «إلّا لله وإنا إليه راجعونه فعن أصيب وصبر له ثوابان: لنفس المصيبة وللصبر علما.

ويستحب لأقرباء العيت وجيرانه أن يصنعوا طعاماً لأهل العيت، اتباعاً للسنة، ورى أبو داود والزمذي وابن ماجو والبيهغي وغيرهم أنه لما قتل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه في غزوة مؤته، قال: والعنموا لآل جعفر طعاماً، فإن قد جامعم أمر يشغلهم عنه.

أمّا صنع أهل البيت طعاماً للناس فمكروه ويدعة لا أصل لها؛ لأن فيه زيادة على مصيتهم، وشغلًا لهم إلى شغلهم، وتشيها يصنع أهل الجاهلية، وإن كان في الورثة قاصر دون البلوغ، فيحرم إعداد الطعام وتقديمه

واجمع العلماء على انتفاع الديت بالدعاء والاستغفار بنحو: «اللهم أفغر له، اللهم الرحمه وبالصدقة، وأداء النجع عنه بالإيصاء. أما وصول ثواب قراءة القرآن له فلا مانع منه وجائز باتفاق المذاهب الأريمة، ويحصل له الأجر إن شاء الله تعالى.

وأنًا الشهيد: فهو من مات في معترك الكفار، ومن أخرج من المعركة في حكم الأموات، وهو من رفع من المعركة حياً منفوذ المقاتل، أو مغموراً (يعاني غمرات الموت، أي: شدائده) وهو من لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات، ولا يفسل ولا يصلى عليه عند الجمهور، فإن قتل في غير المعركة ظلماً، أو أخرج من المعترك حياً، ولم تنفذ مقاتله، ثم مات، غشل وصلى عليه، ويغسل الجُنب.

ومعارة أخرى: الشهيد في الدنيا والآخرة عند العالكية والشافعية والمحالمة: وهو من قاتل المكون كلمة ألفه هي العلباء لا يغسل ولا يمكن ولا يصلى عليه، ولكن نزال النجامة الحاصلة من غير الداء لأنها ليست من أثر الشهادة. وقال الحنفية: يكفن الشهيد ويصلى عليه، لا ينشر أر

والمعصية لا تمنع الاتصاف بالشهادة، فيكون العيت شهيداً عاصياً. أما قاتل نفسه: فهو كغيره من المسلمين في النُسل والصلاة عليه، لما دواه البيهقي: «الصلاة واجبة على كل مسلم، برأ كان أو فاجراً، وإن عمل الكياتر».

وكذلك الحكم في شهداء الدنيا فقط، مثل الذي قاتل رياه، وشهداء الآخرة فقط كالمفتول ظلمة من غير قال، والمبطون، والمطمون، والغربق، والغرب، وطالب العلم، والمحموم، والمرأة حين الولادة، كلهم بغسلون ويكفنون، ويصلر عليهم.

* * *

الفَصلُ الثَّالِثُ لِصْنَيَامَ وَالاعْتَكَافِ

الشيام أو الصوم لغة: الإمساك والكنّ عن الشيء، قال تعالى: ﴿ إِنْ تَذَرْتُ لِرَقَتْنِ صَوْمًا﴾ [مريم. 26] أي: إمساكاً عن الكلام. وشرعاً: هو الإمساك نهاراً عن المفطرات بنية من أهله، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

وركنه: الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، أو الإمساك عن المغطرات بالنية ليلاً.

ورمه: من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وأمّا في البلاد التي يتعادى فها الليل والتهار، أو في حالة استمرار طلوع النهار ما هدا ساعات قليلة، كما يحدث في بلغاريا وغيرها أجياناً، فيقدر وقد السوم بحسب أقرب البلاد إليه الرقم الرقبا، أو يتم التقدير بحسب الرقب البلاد إليه المنظمة المركزة، لقوله تعالى: ﴿ وَكُلُواَ وَالْمَرُوا مَنْ البَحْرِةِ اللّهِ اللهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ على معلى هذا بطلوح اللّهِ اللّهِ ويحصل هذا بطلوح اللهجر.

والصوم: فرض من فروض الإسلام بالقرآن والسنة والإجماع: أما القرآن: فقول الله تعالى: ﴿ يَتَالِيُّهَا الَّذِينَ مَاشُواً كُنِّبَ مَلْكِحَكُمُ ٱلشِّهَامُ كُمَا كُلِبَ عَلَى ٱلَّذِيرَ مِن فَبَلِحُمْ لَمُلَكُمْ تَنْقُونَ ﴾ [البغرة: 183] وقوله سبحانه: ﴿ فَمَن شَهِدَينِكُمُ النَّجْرَ فَلْتَشَيْئَهُ [البغرة: 185].

إما السنّة: فقوله كله في الحديث المنفق عليه لدى الشيخين: وثني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام المسلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إلى مبيلاً،

وأجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان، وأنه أحد أركان الإسلام.

وفرض الصوم لعشر من شعبان في السنة الثانية من الهجرة، وصام النبي 義義 تسعة رمضانات في تسع سنين.

وحكمته أو فالدته: اختبار مدى طاحة الله عز وجل، وجهاد النفس، ومفاومة الأهواء، وتعليم الأمانة ومراقبة أفه تعالى في السر واللمان، وتقوية الإرادة، وتبحد العزيمة، وتعليم الصير والنظام والانصباط، وتقوية الصحة وتجديد البينة، وتنمية عراطف الخير والرحمة والأخوة الإسلامية، وتذكر القلواء والمحتاجين.

ورمضان سيد الشهور، فيه بدأ نزول القرآن العظيم، وهو شهر الفريات والمز والاحسان، وشهر المنفرة والرحمة والرضوان، فيه لية القدر التي هي خير من ألف شهر، وبه عون المؤمن على أمر دينه، وطلب إصلاح دنيا،، وهو موسم الإجابة واللغر برضا الله وجنت.

⁽¹⁾ الإضافة إلى الله تعالى للتشريف.

جُشُّة (1) فإذا كمان يدوم صدوم أحدكم، فللا يرفت ولا يصخب ولا يجهل (2)، فإن شاته أحد، أو قالماء فلقل: إلَّي صائم مرتين، والذي نفس محمد بيده لخُلوف (2 فم الصائم أطب عند الله يوم القبامة من ربع المسك، وللصائم فرحتان يفرحهما: إذا افطر فرح بفطره، وإذا تقريه فرح بصوره،

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ﴿إذَا جَاءُ رمضان فتّحت أبواب الجنة، وغُلْقت أبواب النار، وصَفْدت الشياطين﴾.

وروى مسلم عن أبي همريرة أن النبي ﷺ، قبال: «الصلموات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفّرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائرة.

أنواع الصيام:

الصيام سنة أنواع: واجب، وسنّة، ومستحب، ونافلة، وحرام، ومكروه⁽⁶⁾. فالواجب: صيام رمضان وقضاؤه وصيام الكفارات، والشيام المنذور. والسنّة: صيام يوم عاشوراه (عاشر المحرم).

والمستحب: صيام الأشهر الحرم، وشعبان، والعشر الأوائل من ذي العجة، ويوم عرفه، وسنة أيام من شوال مجتمعة أو متغرفه، أو مؤخرة عن الميد غير موصولة به، وثلاثة أيام من كل شهر، ويوم الالنين والمخميس.

والنافلة: كل صوم لغير وقت ولا سبب في غير الأيام التي يجب أو

أجنة: أي وقاية من النار، ومانع من المعاصى.

⁽²⁾ الرفت: فحش القول، والصخب: الصباح، والجهل: السفه والطيش.

 ⁽³⁾ الخُلوف: تغير رائحة القم بسبب الصوم.
 (4) القوانين الفقهية: ص114.

يمنع الصوم فيها، ولا يجوز للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا باذن زوجها.

والحرام: صيام يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق الثلاثة التي بعده، ورخص للمتمتع في الحج والعمرة في صيام التشريق، ورخص في صوم الرابع في النذر والكفارات، ويحرم صيام الحائض والفساء، وصيام من يخاف على نفسه الهلاك بصومه.

والمكرودة صوم الدهر، وصوم يوم الجعمة على الخصوص، إلاً أن يصوم يرما قبله أو يوماً بعده، وصوم السبت على الخصوص، وصوم يوم عوقة للعاج بعرفة، وصوم يوم المشكّ، وهو آخر يوم من شعبان احتياطاً إذا لم يظهر الهلاك، ويجوز صومه تطوعاً لدى العاكبة.

ويلزم عند المالكية والدخلية التطوع بالشروع فيه، فعن دخل في مرم التطوع أو في صلاة التطوع، لزمه إنماه، فإن أنسله قضاه وجويا، لقوله تعالى: ﴿ وَكَائِلُوا الْمَلْكُمُ ﴾ [محمد: 33] فلا ينبغي أن يغطر من عام متطوعة، إلاً من ضرورة.

متى يجب الصوم؟

يجب الصوم بأحد أمور ثلاثة⁽¹⁾:

الأول ـ النفر: بان ينذر المره صوم يوم أو شهر تقرباً إلى اف تعالى، فيجب عليه بإيجابه على نقسه، ويكون سبب الصوم هو النذر، قلو عين شهراً أو يوماً، وصام شهراً أو يوماً قبله عنه، أجزاه، لوجود السبب، ويلغو التعيين.

الثاني _ الكفارات: عن معصبة ارتكبها المره، كالفتل الخطأ، وحنت اليمين، وإفطار رمضان بالجماع أو غيره عمداً، والظهار، ويكون سبب الصوم: هو الفتل أو الحنت أو الإفطار أو المظاهرة.

الشرح الكبير: 509/1.

الثالث ـ شهود جزء من شهر رمضان: من ليل أو نهار، فيكون السبب شهود الشهر. ويجب صوم رمضان: أما بروية ملاك إذا كانت السماء صنوات أو إيكان شجان ثلاثين يوماً إذا وجد غيم أو غبار ونحوهما، لقول تعالى: ﴿ فَمَنْ مَعَلَمْ يَسَامُ الْمُمَّنِيَّةُ السِّمْقِةِ : 185] وقوله مجل وقبا رواء البخاري وسلم عن أبي هريرة: "هسوما لروت»، وقطول لروت»، فإن خرارت، فإن غم عليكم فاكلموا هذة شعبان ثلاثي».

ويثبت هلال رمضان في مذهب المالكية بالرؤية البصرية بأحد أوجه ثلاثة وهي:

 أن يراه جماعة كثيرة، وإن لم يكونوا عدولاً: وهم كل عدد يؤمن في العادة نواطؤهم على الكذب، سواه أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

2 ـ أن يراه عدلان فاكتر: فيتب بهما الصوم والفطر في حالة الغيم أو الصحو، والمدلن: هو الشكر البائم العاقل، الذي لم يرتكب معمية كبيرة، ولم يصر على معمية صغيرة، ولم يقمل ما يجل بالمروة، فلا يجب الصوم في حالة الغيم يرؤية عدل واحد، أو امرأة أل مراشين على المشهور، ويجب الصوم قطعا على الرائل في حق نقف.

3 ـ أن يراه شاهد واحد عدل: فيتب الصوم والفطر له في حق السميل بنفسه او في حق من أخيره ممن لا يعتني بأمر الهلاله، ولا يجب على من يعتني بأمر الهلال برؤيه، ولا يجوز الإفطار بها، فلا يجوز للمحاكم أن يعكم بليوت الهلال.

أما هلال شوال: فيتبت بروية الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب، ويفيد خبرها العلم أو برؤية العدلين، كما هو الشأن في النات هلال رمضان.

والخلاصة: إن الصوم يثبت بكمال شعبان أو برؤية عدلين للهلال أو جماعة مستفيضة، وكذلك الأمر في الفطر. ولا يثبت الهلال بالرؤية الفلكية وحدها؛ لألها وإن كانت صحيحة، فإن الشارع أناط الصوم والفطر والحج برؤية الهلال، لا بوجوده إن فرض صحة قول الحاسب الفلكي.

ويرى العالكية والحنفية والحنابلة: أنه إذا رئي الهلال، هم الصوم ساتر البلاد الإسلامية، قريباً أو بعيداً، ولا يراعى في ذلك مسافة القصر، ولا اتفاق المطالع ولا عدمها، فيجب الصوم على كل متقرل إله، إن نقل لبوته بشهادة عدلين أو بجماعة مستفيقة، أي ستشرة.

شروط الصوم :

للصوم شروط وجوب وشروط صحة^(١):

أما شروط وجوب الصوم فهي ستة :

1 - الإسلام: شرط في وجوب الصوم عند الحنفية القاتلين بعدم معاطبة الكفار بفروع الديمة في وضعهم القائم على الكفر، وهو شرط محسة في فعه بالإجماع، فلا يصع مي الكفار بعدال فر مرتذا، وليس عليه القضاء بعد إبلامه أيضاً. وثيرة الخلاف بين وأي الحنفية وبين أي الجمهور القاتلين بكليف الكفار بفروع الشريعة: عظهر في مضاعة العذاب في الأنزة، فعند الحنفية: العذاب واحد على الكفر، وعند المجهور: بضاعف العذاب على الكفر ترزك التكاليف الشرعية إنضاً.

فإن أسلم الكافر في أثناء الشهر، صام بقيت، وليس عليه فضاء ما سبق، وإن أسلم في أثناء النهار، يستحب الكف عن الأكل عند الجمهور غير الحائبان، مراعاة لحرمة الرقت بالشبه بالشائمين، كما يستحب القضاء عندهم ولا يلزم. والخلاصة: إن الإسلام عند المالكة شرط صحة نقط، تعميم شروط الرجوب خسة فقط.

⁽¹⁾ الشرح الصنير: 1/681، القوانين الفقهية: ص113.

2. 3. البلوغ والعفل: فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران، لدم قرجه الخطاب التكليفي لهم في حال زوال الأهلية للصوم، المفهوم من الحديث الذي رواء أحد، وإبر داود، والحاكم، عن علي وعمر: فرقع الغلم عن ثلاثة: عن الشي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يمنية، وعن النائم حتى يستيظا.

ولا يصح الصوم من المجنون والمغمى عليه والسكران؛ لعدم إمكان النية، لكن يصح الصوم من الصَّبي المميز كالصلاة.

ويرى المالكية: أنه لا يؤمر الصبيان بالصوم بخلاف الصلاة، فلا صيام على الصبيان حتى يحتلم الفلام، وتحيض الفتاة، وبالبلوغ لزمتهم أعمال الأبدان التي هي فريضة.

والبلوغ شرط في وجوب الشُوم وفي وجوب تضانه، لا في صحة فعلمه؛ لأن الصغير يجوز صيامه. وأما المجنون فلا يصح صومه، ويجب عليه القضاء مطلقاً في المشهور. وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: لا قضاء عليه مطلقاً.

رأما المخمى عليه: فإن يقي في إغمائه يوماً فأكثر أو أكثر يوم. فضى، وإن أنحمي عليه يسيراً بعد اللنجر، لم يغفى، وإن أنحمي عليه ليلاً، فاقاق بعد طلوع الفيرة مثلية تضاء الصوم، النوات محل اللية، وهو ليس بعاقل، ولا يغضي من الصلوات إلا ما أفاق في وقتها، ويخلف الإنحاء عن النوم لكونه بين رئين الجنون والثوم.

ولا يقضي النائم مطلقاً ولو نام كل النهار، والسكر كالإغماء، إلا أن يلزمه الإمساك في يومه، ومن سكر ليلاً وأصبح ذاهب العقل، لم يجز له الفطر، ويلزمه الفضاء.

4 ـ الطهارة من دم الحيض والنفاس: فلا يجب الصوم على
 الحائض والنفساء ولا يصح منهما، فهو شرط وجوب وصحة أيضاً،

فإذا حاضت السرأة في يعض النهار، فسد صومها ولزمها القضاء. وإذا طهرت ليكر، فإن افتسلت ونوت الصيام قبل الفجر، أجزأها انقادًا، وإن أخرت العُسل إلى الفجر، أجزأها في الشهور، وإن طهرت نهارًا لكت يقية يومها وفقت، ويستحب لها الإسالة نباراً، وإن ظهرت ولم ندر، أكان ظهرها قبل الفجر أم يعده، صامت وقضت.

والخلاصة: إن الحائض تقضي الصوم دون الصلاة.

5. 6 - القدرة (الصحة) والإفاءة نشان شرطان في وجوب الفساء، فإن انستام الصوم مسقط الصياء بأن محت و الإسماء ومصح من المريض والمسافر، ويجب عليها القضاء أن الهزاء إحساءا ويصب عصرمهما إن صاما؛ لقوله نعالى: ﴿ فَسَنَ كُلَّ يَسِلُمُ وَيَعِشَا أَوْ عَلَى سَكُمْ مَسْتُمَ إِنَّ الْعَالَمُ وَعَلَيْمَ الْمُؤْمِنَةُ لَعَلَى المَحْقِيقِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى الل

وإذا قدم المسافر، أمسك عن الطعام والشراب بقية يومه، كما إذا طهرت الحائض في بعض النهار.

وشروط صحة الصوم خمسة:

النية ليلاً، والإسلام، والطهارة عن الحيض والنفاس، والزمان القابل للصوم، فلا يصح الصوم يوم العيد، والعقل، فلا يصح من مجنون ولا مغمى عليه، كما لا يجب عليهما كما تقدم.

أما الطهارة: فإن الفقهاء انفقوا على أنه لايشترط الخلو عن الجنابة، حتى يتمكن من إزالتها، ولفرورة حصولها ليلاً وطروء النهار مع وجودها، ولما روى الشيخان عن عائشة وأم سلمة: أنَّ النَّبي ﷺ كان يصبح جُنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم في رمضان.

والنية ليلاً: شرط لصحة الصوم اتفاقاً، ويشترط إيقاعها في الليل من

الغروب إلى آخر جزء م، أو إيفاعها مع طلوع الفجر، ولا يضر ما حدث قبل للنجر بعد النبة من اكل أو شرب، أو جماع، أو نوم، بخلاف الإضاء والجنون، فيطلانها إن استمرا للفجر وإلاً فلاء فلز نوى نهاراً قبل الفروب لليوم المستقبل، أو قبل الروال لليوم الذي مو فيه، لم تعقد ولر نفلاً. والجمهور يشترطون تبيت التي لياك، والحفية لا يشترطون ذلك، فيمح الصبام بنية من الليل إلى ما قبل نصف النهار

ويجب تعين النبة في الصوم الواجب عند الجمهور غير الحنفية: وهو أن يتقد أن يصدم غنداً من رضاف، أو من قضات أو من تخذات أو ا نشره، فلا يجزيء نية الصوم المطلق، لأن الصوم عبادة مضافة إلى وقت، فوجب التعيين في نتها، كالمطاوات الخمس والقضاء. وإن نوى في رمضان صبام غيره، لم يعزه من واحد متهما.

والجزم بالنية شرط أيضاً، فلو نوى ليلة الشك إن كان غداً من رمضان، فأنا صائم فرضاً، وإلاً فهو نقل، لم يجزئه عن واحد منهما؟ لعدم جزمه بالنية لأحدهما؟ إذ لم يعين الصوم من رمضان جزماً.

وليست نبة الفرضية بشرط اتفاقاً، ولا يشترط انفاقاً تعيين السنة أو العام، ولا الأداء، ولا الإضافة إلى الله تعالى.

ولا يشترط عند المالكية تعدد الله يتعدد الأيام، أي تيبيها ليلاً لكل
يرم، فيتزري، في واحدة لرمضان في أوله، وكذا في كل موم بعب
تتابعه، كسيام كفارة الظهار والفتل، فيموز صرم جميع الشهر بنه
لتعدد، وكن تقدب النبة كل ليك. ووليلهم، أن الراجب صرم الشهر؛
لقوله تعالى: ﴿ فَمَن َ كَيْمَ مِنكُمُ الْكُبَرُ فَلْيَصَدَّهُ ﴾ [البقرة: 185] والشهر؛
اسم فرنان واحد، تكان السوم من أوله إلى أشره عبادة واحدة كالصلاة
والمجم، فينادى بنة واحدة، فإن وجد مناع كجيش ونفاس وجنون، فلا
والمجم، فينادى بنة واحدة، فإن وجد مناع كجيش ونفاس وجنون، فلا

قبل الفجر. وأما الصيام المتفرق واليوم المعين، فلا بد فيه من التبييت كل ليلة.

والخلاصة: إن صفة النية أن تكون معينة مبيتة جازمة.

فروض الصوم أو أركانه:

فروض الصوم اثنا⁽¹⁰⁾: الية، والإمساك عن الطعام والشراب والإجماع والاستفناء والاستفاء (طلب القيء أو تعمده) لأنهم عرقوا الصعم بمائة: الكف عن شهرتي البطن والفرية، من طلوع الفتج لفروب الشمس، فالنية ركن عند العلاقة خليل، والإمساك عما ذكر ركن ثان، والراجع الأظهر عند المعالكية: أنَّ النية شرط صمة الصوم؛ لأنَّ النية: التممد إلى الشره، والقصد للنيء خارج عن مامية الشره.

وجوب، وشروط صحة، وشروط وجوب وصحة معا، ومجوب وسحة معا، ومجموعها سبعة: الإسلام، والبلوغ، وشروط وجوب وصحة معا، ومجموعها سبعة: الإسلام، والبلوغ، والفقل، والطهارة عن دم العيض والنفاس، والصحة، والاقامة، والذة.

أما شروط الوجوب: فهي ثلاثة: البلوغ، والصحة، والاقامة.

وأما شروط الصحة: فهي اثنان: الإسلام، والزمان القابل للصوم. وأما شروط الوجوب والصحة معاً: فهي ثلاثة: الطهارة من دم الحيض والنفاس، والعقل، والنية.

وبنداء عليه، يسقط وجوب الصوم عن التي عشر: العبي، والمجنود، والحائض، والغساء، والمغمى عليه، والمسافر، والمجيح الضعيف البنة العاجز عن القيام به، والمطنان، والمريض، والحامل، والمرضم، والشيخ الكبير.

القواتين الفقهية: ص115.

سنن الصوم وآدابه ومكروهاته(١):

ستن الصوم سنة: السحور، وتعجيل الفطر، وتأخير السحور، وحفظ اللسان والجوارح (الأعضاء) والاعتكاف في آخر رمضان.

وفضائله أو آدابه: مصارته بالعبادة، والإكثار من الصدقة، والفطر على العلال دون شبهة، وإثبتاء الفطر على التمر أو العاء، وقيام لياليه وبخاصة ليلة الفنر. وقيام رفضان ستحب مرغب يه، لفوله في فيما رواه أصحاب الكتب السنة عن أيي هريرة: "من قام رمضان إيماناً والتحتايات، فقر له ما تقدم من ذنبه، وهو عشرون ركعة، ويستحب الانفراد به إن لم تعطل المساجد.

ومكروهاته عشرة: 1 ـ إدخال الفم كل رطب له طعم وإن مجَّه، وذوق شيء له طعم

كملح وعسل وخل لينظر حاله، ولو لصانعه، مخافة أن يسبق لحلقه شيء منه.

مضغ علك مثل اللبان (إن كان غير مخلوط بسكر) وتمرة لطفل،
 فإن سبقه شيء منهما لحلقه، فيجب القضاء.

3 ـ الدخول على المرأة (الزوجة) والنظر إليها، ومقدمة جماع ولو فكراً أو نظراً؛ الأنه ربما أداه للفطر بالمذي أو المني، وهذا إن علمت السلامة من ذلك، وإلا حرم.

4 - تطيب نهاراً، وشمّ الطيب نهاراً.

5 ـ الوصال في الصوم.

6 ـ المبالغة في المضمضة والاستنشاق.

الشرح الكبير: 1515، الشرح الصغير: 1891، القوانين الفقهية: ص115.

⁽²⁾ احتساباً: طلباً لوجه الله تعالى وثوابه.

 7 ـ مداواة نخر الأسنان نهاراً إلا لخوف ضرر في تأخيره لليل بحدوث مرض أو زيادته أو شدة تألم، فإن ابتلع من الدواء شيئاً قهراً، قضى اليوم.

8 ـ الإكثار من النوم بالنهار.
 9 ـ فضول القول والعمل.

10 ـ الحجامة.

10 ـ الحجامه. الأيام العنهي عن صومها: جاء في السنَّة النبوية النهي الصريح عن

صيام أيام وهي:

ا - صبام برمي العيدين: أجمع العلماء على تحريم صوم يومي العيدين، فرضاً كان أو نقلا، لما رواء أحمد وأصحاب السين عن عمر رضي الله عنه قال: إلا رسول الله يج نهى عن صيام هذين اليومين، ألما ويم الفطرة فقطركم من صومكم، وأما يوم الأضحى، فكلوا من شككمه أي: من الأضاحي.

2 - صوم أيام الشريق: بحرم أيضاً صبام أيام التشريق وهي ثلاثة إلم عيد الشرع بعد أول العيد، لما رواه أحمد بإنساد حيد عن أبي هم يرم أن رحل أن هي مستعبد عن أبي هم يرم أن رحل أن وسلم الن وسلم عن من ثان لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وذكر أنه عز رجل.

وأجاز المالكية صيام هذه الأيام للمتمتع، وأجاز الشافعية صيامها لسبب كنفر أو كفارة أو قضاء، ولا يجوز لغير سبب، كالأوقات المنهي عن الصلاة فها.

3 ـ إفراد يرم الجمعة بالصرم: صرم يرم الجمعة وحده دون يرم ليله أو بعد: حكره عند الجميرة (لأنه عيد المسلمين، لما رواه أحمد والنسائي بسند جيد عن عبد الله بن عمرو: وأنَّ رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث ومي صائمة في يرم جمعة، فقال لها: أصمت أمس؟ فقالت: لا، قال: أثريدين أن تصومي غداً؟ قالت: لا، قال: فأفطرى إذن».

4 ـ إفراد يوم السبت بصيام: يكره أيضاً عند الجمهور إفراد يوم السبت بالصوم؛ لأنه عبد اليهود الذي يعظفونه. لما رواه أحمد واصحاب السنن والحاكم عن ثبر التُلكي عن أحمت الصفاء: أن رسول الله في قال: الا تصوم إيوم السبت إلا فيما المترض عليكم، وإن لم يعد أحد إلا لحاء قشر عنب، أو عود شجرة، فليمضفه.

وأجاز الإمام مالك صومه منفرداً بلا كراهة.

5 - صوم بوم الشلك: يحرم صوم بوم الشك إلا إن وافق صبام شخص عاده، أما رواء أصحاب السنن عن عمار بن ياسر رضمي الله عنه قال: من صام المروم الذي شك فيه، فقد عصى أبا الفاسم ﷺ وهو الموم الذي يشك في كونه من رمضان.

6 ـ صوم الدهر: يكره صوم السنة كلها، لما رواه أحمد والبخاري ومسلم: الا صام من صام الأبد، فإن أفطر يومي العيد وأيام التشريق، وصام بقية الأيام، انتفت الكراهة إذا قوي على الصيام.

7 - صيام المرأة بغير إذن زوجها: يحرم على العرأة صوم التطوع إلا يأذن زوجها: لما روله أحمد والبخاري وسلم عن أبي هريرة أن النبي هجمة والمائة وروجها شاهد إلا يأذنه إلا روضانه. فإن غاب الزوج أو مرض أو عجز عن مباشرتها، جاز مرصوبا دون إذنه.

8 ـ صوم الوصال: يكره عند الفقهاء وصال الصوم دون إفطار، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي 義等، قال: ﴿إِيَّاكُمُ والوصال، قالها ثلاث مرات، قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إنكم لستم في ذلك مثلي، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني، فاكلفوا من الأعمال ما تطبقون».

أعذار الفطر:

يباح الإفطار في رمضان لأحد سبعة أمور هي(1):

1 - السفر: لقوله تعالى: ﴿ فَتَنْ كُلَّتُ حِبْلُمْ يَبِيشَ الْوَعْلَى سَكْمِ فَيَهِ تَأْتُونَ اللّهِ لَمُعْلِلًا اللّهِ لَمْنُوا اللّهِ لِللّهِ اللّهِ لَلّهِ اللّهِ اللّهِ لللّهِ اللّهِ لللّهِ اللّهِ لللّهِ اللّهِ لللّهِ اللّهِ لللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ

ويشترط أن ينشىء المسافر السفر قبل طلوع الفجر، ويصل إلى مكان يبدأ في جواز القصر، وهو يعجب يترك البيوت التي في بلده وراء ظهره، إذ لا يباح له السفر إذا اجتمعا. وهذا شرط عند الجمهور غير العناللة.

ويشترط ايضاً أن يكون السفر مباحاً، والأبيزي إقامة أربعة أبام في أثناء مشرة، وأن يبيت اللفطر قبل الفجر في السفر، فإن السفر لا يبيح قصراً ولا فطراً إلا بالية والفعل. فتكون شروط إياحة الفطر بسبب السفر اعتد المالكية أربعة: كون السفر سفر قصر، ومباحاً، والشروع فيه قبل المجرد إذا كان أول يهر، وأن يبيك الفطر.

والصوم للمسافر أفضل من الفطر عند الجمهور لإطلاق الآية: ﴿ وَأَن تَشْرِيُوا خَيْرٌ لُصِحُمْ ﴾ [البقرة: 184] ولو علم الدخول لوطنه بعد الفجر، وذلك إن لم يتضرر. أما إن كان السفر لجهاد وقرب من لقاء

القوانين الفقهية: ص120.

العدو، فالفطر أفضل للقوة لقوله ﷺ للصائمين يوم فتح مكة: ﴿أُولئكُ العصاةِ﴾.

وقال الحنابلة: يسن الفطر ويكره الصوم في حالة سفر القصر، ولو بلا مشقة، لهذا الحديث.

ومن كان في سفر، فأصبح على نية الصوم، لم يجز له القطر إلاً بمنز كالعقدي للقاء العدو. وعلى المشهور إن أقطر ففي وجوب الكفارة ثلاثة أقوال: يجب، ولا يجب، ويفرق بين أن يقطر بجماع فيجب، أر بغيره فلا يجب.

2 - العرض: يجوز الفطر في حال العرض كالسفر، للآية السابقة: ﴿ فَنَ كُلْتَ مِنْكُمْ وَيَشِدًا أَرْ عَلَى سَكُو فِيدَةً مِنْ أَلَيْهِ أَكُونَ ﴾ (البقرة: 1884 - 1886) والعرض الذي يبيح الفطر: هو الذي يشق معه الصوم مشقة نشديدة أو يخاف الهلاك منه إن صام، أو يخاف بالصوم ويادة الموضى أو بعلد البرم، أي: تأخره، فإذا لم ينشرر بالصوم، كمن به جرب أو وجع مرس أو أصبح أو دمل ونحوه، لم يسح له الفطر.

ولا يجب على المريض أن ينوي الترخص بالفطر، وبناء عليه ذكر المالكية للمريض أحوالاً أربعة:

الأولى: ألاَّ يقدر على الصوم بحال، أو يخاف الهلاك من المرض أو الضعف إن صام، فالفطر عليه واجب.

الثانية: أن يقدر على الصوم بمشقة، فالفطر له جائز، واستحبه ابن العربي.

الثالثة: أن يقدر بمشقة ويخاف زيادة المرض، ففي وجوب فطر. قولان.

الرابعة: الأيشق عليه ولا يخاف زيادة، فلا يفطر.

3، 4 ـ الحمل والرضاع: يباح للحامل والمرضع الإفطار إن خافتا

على أنفسهما أو على الولد، ولو كان الولد غير تُستَي وإنما بالرضاع، فيأسا على العريض والمسافر، ولما وراه أحمد وأصحاب السنن (الخمسة) أنَّ النِّي عِلَّة قال: «إلَّ الله عَرَّ وجل وضع عن المسافر الصوم وشغر الصلاة، وعن الخيل والرضم السوم؛

وإذا أفطرتا وجب القضاء عليهما، مع الفدية على المرضع فقط، لا الحامل. وتجب الفدية عليهما عند الشافعية والحنابلة إن خافتا على ولدهما فقط. ولا تجب الفدية عليهما عند الحنفية.

5 - الهوم: يجوز إجماعاً للشيخ الفاني والمجوز الفاتية، العاجزين عن الصوم في جميع فصول السنة و لا فضاء عليهما، لعدم الفدرة، وعليها عن كل يوم فدية خام مسيات اكن حتى المنافقة فقط عام المالكية، فقوله تمالي: ﴿وَيَقَلُ الْفُرِيتَ كِلِيفُونَا يُشِيئًا كُمُمَا مِسْكِينًا ﴾ [القرة: 188 ومثلها المريض الذي لا يرجى بروه، لقوله تعالى: ﴿وَكَاكُمُلُكُونُكُونُ الْقِيْرِينَ مَيْحَ﴾ (العج: 178). أمّا من عجز عن الصوم في رمضان، ولكن يقدر على قضائه في وقت آخر، فيجب عليه القضاء في وقت آخر، فيجب عليه القضاء.

6 ـ إرهاق الجوع والعطش: يجوز الفطر لمن أرهقه جوع أو عطش شديد يخاف منه الهلاك على نفسه، بحيث لم يقدر ممه على الصوم، وعليه القضاء، فإن خاف على نفسه الهلاك، حرم عليه الصيام؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقَالُهُم اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللّ اللَّا اللللَّاللّاللَّالِمُعْلِمُ اللَّلْمُلْلَالِي اللَّلْمُلْلَا اللَّلْمُلْلَال

 7 ـ الإكراه: يباح الفطر للمستكره، وعليه القضاء، وإذا وطنت المرأة مكرهة أو نائمة، فعليها القضاء.

أما الحيض والنفاس والجنون الطارى، فببيح كل منها الفطر، بل ولا يوجب الصوم، ولا يصح معه.

ومن أفطر بعذر، فهل عليه الإمساك بقية اليوم؟ قال المالكية:

إسالة بقة الورم يومر به من أقطر في رمضات خاصة، أو في نفر واجب
عمداً أو اكراماً أو نسياناً، لا من ألفطر فعذو مبح. فمن أقطر لأبعل هذر
يباح به الفطر، ثم زال مغوه، لا يستحب له الإسالك، كان زال المنجفة
إلى الناماً في أثناء برعفارت، أو انقضى السفر، أو زال عهد العميا
ويلغ في أثناء برعفارت، أو زال الجنورت أو الإضعاء، أو قوي العريض
المفطر، أو زال اضطرار المضطر للأكال أو الشرب، فلا يستحب لهم
المفطر، أو زال اضطرار المضطر للأكال أو الشرب، فلا يستحب لهم

لكن يندب إمساك يوم الشك بقدر ما جرت العادة فيه بثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفارة، وذلك بارتفاع النهار.

ويجب الإمساك أيضاً في حال الإفطار نسياناً في صوم النفل، لا في العمد الحرام على المعتمد، وفي الصوم الذي يجب فيه التتابع، ككفارة الظهار والقتل.

والخلاصة: إن المعذور غير المدكره: وهو من أفطر نعذر من مرض أو سفر أو يغلس أو بغرن، ثم زال علوه، لا إسالة عليه. أما غير المعذور: وهو من أفطر معذأ أر غلبة أو نسباتاً، والدكره، فعليها كرمضان، والنفر الدين المغطرات، إن أفطراً في فرض معين وقت كرمضان، والنفر الدين، مطلقاً سواء عمداً أم لا، أو في فرض لم يتمين وقت، ولكن وجب تتابعه ككفارة ومضان والقتل والظهار، ولم يكونا قد تعمدا الإفطار؛ لأن من تعمد الفطر فيما يجب تتابعه، لم يجب عليه الإساك، قضاد، لكن يندب له الإساك.

فإن أفطر غلبة أو ناسياً، فيجب الإمساك بقية يوم؛ لأنه لا يفسد صومه.

وأما الفطر الذي لم يتعين وقنه، ولم يجب تتابعه، ككفارة اليمين، والنذر غير المعين، وقضاء رمضان، وجزاء الصيد، وفدية الأذي، فلا يجب فيه الإمساك مطلقاً، سواء أفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة، وإنما هو مخير بين الإمساك وعدمه.

مفسدات الصوم:

قال المالكية⁽¹⁾: ما يفسد الصيام نوعان: أحدهما ـ يوجب القضاء فقط، والثاني ـ يوجب القضاء والكفارة.

أما ما يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط، فهو ما يأتي:

 الإفطار متعمداً في صيام فرض غير رمضان، كقضاء رمضان، والكفارات والنذر غير المعين، وصوم المتمتع والقارن إذا لم يجدا الهدى.

أما النفر العمين كنفر صوم معين، فإن أفطر فيه لعفر مانع من صحت، محيض ونفاس وإضعاء وجنون، أو لعفر مانع من أدائه، كمرض واقع أو شدة ضرر أو زيادته أو تأخير برف، فلا يقضى لفوات وقت، وإن زال عفره ويشي مت شره، وجب صومه.

2 ـ الإفطار متمداً في صيام رمضان إذا لم تتوافر فيه شروط الكفارة: كالإفطار لعذر ميح كالمرض والسفر، أو لعقر يرفع الإثم كالنسيان والدفقاء (الإكرام والإفطار بسبب خروج المدني، أو خروج العني بنظر أو تكر مع لقة معتادة بلا استدامة نظر، وكانت عادته الإنزال يتنا الاستدامة. وفي الجملة: كلّ فرض أفطر فيه، يجب عليه فضاؤه، إلاً اللغر العمين لعقر، عليه فضاؤه،

3 ـ الإفطار متعمداً في صوم التطوع: لأن الشروع في النفل ملزم

(1) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: 533/1 وما بعدها، بداية المجتهد:
 (281/1 الغوانين الفقهية: ص119 وما بعدها.

عندهم كالحنفية كما تقدم، فإن أفطر فيه ناسياً أو بعذر مبيح، فلا قضاء عليه.

يتين مما سبق: أن من أنظر عامداً في جميع أنواع الصيام، فعليه الفضاء، ولا يكفّر إلاَّ في رمضان، ومن أنظر في جميعها ناسياً، فعليه القضاء دون الكفارة، إلا في العلوع، فلا قضاء ولا كفارة.

وأما المفطرات فهي خمسة:

1 ـ الجماع الذي يوجب الغسل.

2 ـ إخراج المني أو العذي بالتغبيل أو المباشرة أو النظر أو الفكر
 المستديمين.

 3 ـ الاستقاءة (تعمد القيء) سواء ملا الفم أم لا، بخلاف ما إذا غلبه القيء، إلا إذا رجع ولو غلبه، فيفسد صومه.

4 ـ وصول ماتع إلى الحلق من فم أو ألف أو أذن، عبداً أو سهواً أو سهواً أو خلبة كماه المضمضة أو السواك. وفي حكم الماتع: البخور ويخذاً أو المقتل أف المستشها، فوصلا إلى حلفه، والدعان المعروف (السجاير) والاكتحال نهاراً، ودهن الشعر نهاراً إذا وجد طعمهما في الحلق، فإن تحقق عدم وصول الكحل والدهن للحلق، فلا شيء عليه، كان دعدة ذلك ليلاً.

5. وصول أي شيء إلى المعدة، سواء أكان ماتماً أم غيره من فم أر أنف أو أذاد أو عين أو مسام الرأس؛ إذا كان وصوله عبداً أو خطأ أر همواً أو ظيفة، المشتقع في الإسلال فيذة الذكري كانت المسام عنشد المسوم عند المسامية المالكية والحنية والحنابلة، وكذا نبين الأذن ينحو مود لا شيء فيه، لا يقدر بتبادع ما بين الأسنان من طعام ولو عبداً، فلا يغطر. ويجب القضاء على من أنظر في صوم القرض مطلقاً، عبداً أو سهواً أو طلبة إر أكراها. ويضد الصوم عند النافية بالمتنفق في الإسليل. وأما ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معاً بالفطر في رمضان فقط دون غيره فهو ما يأتي:

1 ـ الجماع صدأ: أي إدخال الحشفة في فرج مطيق ولو بهيمة، وإن ثم ينزل العني، إذا انتهكت حرمة ومضاد، بأن كان غير مبال بها، بأن تعمدا عنباراً لم با نارجل في يب، احترازاً من الناسي والجاهل والمتأول، وذلك سراء أتي زوجه أو أجنية، فإن طاوعته المرأة، فعلي الكذارة وعليها، وإن وطنها نائمة أو مكرمة تمثر عند وعنها، وإن جامع ناسياً أو مكرماً أو جاهلاً أو متأولاً، فلا كفارة علي. وهذا متنى عليه.

2 - إخراج العني أو العذي يقظة مع لذة معتادة بغيل أو مباشرة غيا دون أشرج، أو بنظر أو نفكر عند الاستدامة، أو كانت عادته الإنزال عند الاستدامة، أو كانت عادته الإمناء بمجرد النظر، فمن قبل فأسني أقطر انتقاة، وإن أشكني فيقطر عند مالك وأحمد دون غيرهما.

ولا كفارة على الراجع إذا أمنى بتعمد النظر أو الفكر، ولم نكن عادته الإنزال بهما، أو أمنى بمجرد الفكر أو النظر من غير استدامة لهما.

3 ـ الأكل والشرب عمداً: ومثلهما بنّع كل ما يصل إلى الحلق من النم خاصة، ولو لم يغذ كنحو حصاة وصلت الجموف، وتعمد الغي، وابتلاع شيء منه ولو غلبة قياساً على الجمياع والإنزال، لانتهاك حرمة شهر رمضان في وأي المالكية والحغية، ولا كفارة بغير الجماع عند التنافية والمحابلة.

ولا تجب الكفارة بالإفطار ناسياً، ولا بما يصل إلى الجوف من غير اللم كالأنف والأذن؛ لأن الكفارة معللة بالإنتهاك الذي هر أخص من العمد.

4 ـ تجب الكفارة بالإصباح بنية الفطر، ولو نوى الصيام بعده على

الأصع، وبرفض النية، أي رفعها نهاراً على الأصح، بأن نوى عدم الصوم.

5 ـ تعمد الفطر لغير عذر، ثم مرض أو سافر، أو حاضت المرأة،
 فتجب الكفارة على المشهور.

يفهم مما سبق أن الكفارة تجب عند المالكية بسبع شروط:

أن يكون الفطر في أداء رمضان دون غيره.

2 ـ أن يتعمد الفطر: فلا كفارة على نامي أو مخطىء أو معذور
 كمريض أو مسافر.

3 ـ أن يكون مختاراً: فلا كفارة على مستكره أو مفطر غلبة.

4 ـ أن يكون عالماً بحرمة الفطر: فلا كفارة على جاهلها، كحديث
 عهد بالإسلام، ظل أن الصوم لا يحرم معه الجماع، فجماع، فلا كفارة
 عليه. ولا كفارة على من جهل حلول رمضان، كمن أفطر يوم الشك قبل
 ثبرت الهالال.

5 ـ أن ينتهك حرمة شهر رمضان: أي لا يبالي بها، فلا كفارة على متاول ناريلا قريبا، وهو العسنند في فطره إلى أمر موجود، كان يغطر ناسياً أو مكوماً، ثم أكل أو شرب عمداً، ظاناً عدم وجوب الإمساك عليه، فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود سابقاً. وهو الفطر ناسياً أو بالإلماء.

ومثل من أقطر بسبب سفر أقل من مساقة القصر، ظائماً أن الفطر بياح له، لقامر الآية: ﴿ وَتَنْ صِحَاتَاتَ مِنْهِمَا أَنْ عَلَىٰ مَمْرَ فِيمَّةً مِنْ أَلَكُمْ الْمَدَّلِكَ الْمَدَّلِكِ الْمَدَّلِينَ (المُعلَّمِينَ من رمضان منتبكاً [البقرة: 185] ونحو من تعمد الفطر يوم الثلاثين من رمضان منتبكاً للحرفة، ثم تبين أنه يوم العيد، وكذلك الحائض تفطر متعمدة، ثم تعلم المناح الحدة على قطرة على المذاذة طبها على المنتبد.

أما المتأول تأويلاً بعيداً، كمن اعتاد الحمى أو الحيض في يوم

- معين، فبيَّت نية الفطر، ولم يحدث العارض، فعليه الكفارة، ومثله من اغتاب ظاناً بطلان صومه، فأفطر متعمداً، فعليه الكفارة.
- 6 ـ أن يكون الواصل من الغم: فلو وصل شيء من الأذن أو العين،
 فلا كفارة، وإن وجب القضاء كما نقدم.
- 7 ـ أن يكون الوصول للمعدة: فلو وصل شيء إلى حلق الصائم،
 ورده، فلا كفارة عليه.
 - وأمًّا ما لا يفسد الصوم فهو :
- 1 من غلبه القيء، ولم يرجع منه شيء لحطفه، أو غلبه الذباب أو البحوض، أو خبار الدقيق لصائحه، وهو الطخانان والناخل والدخريل والحاصل ونحوه في أثناء مزاولة المهنة، كحافر القبر وناقل التراب لغرض؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، ولضرورة الصنغة، أما غير الصائح مذيه القضاء.
- الحقنة في الإحليل (ثقبة الذكر) ولو بمانع؛ أأنه لا يصل عادة للمعدة.
- 3 ـ دهن الجائفة بالدواء: أي دهن الجرح في البطن أو الجنب الواصل للجوف؛ ألأنه لا يصل لمحل الأكل والشرب، وإلا لمات من ساعته.
- 4 ـ نزع المأكول أو المشروب أو الفرج عند طلوع الفجر: فإن ظن النازع إباحة الفطر فأفطر، فلا كفارة عليه؛ لأن فطره بتأويل قريب.
 - 5 ـ من غلبه المني أو المذي بمجرد النظر أو الفكر غير المستديم.
- 6 ـ من ابتلع ربقه أو ما بين أسنانه مع بقايا الطعام، إلا إذا كان كثيراً
 رفاً.
- 7 ـ المضمضة للعطش، والإصباح بالجنابة، والسواك في كل النهار
 لمقتضي شرعي من وضوء وصلاة وقراءة وذكر الله تعالى.

8_الحجامة لا تفطر، ولكنها تكره.

قضاء الصوم وكفارته وفديته:

قضاه الصوم: يترتب على الإفطار سبعة أمور: هي القضاء، والكفارة الكبرى، والكفارة الصغرى (الفدية) والإمساك، وقطع التتابع، والعقوبة، وقطع النية⁷⁷.

يوجب القضاء بالانفاق على من أفطر يوماً أو أكثر من رمضان. بمدر كالمرض والسفر والحيض ونحوه، أو ينير عذر، كترك النية عمداً أو سهواً؛ فقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ يَكُمْ يَهِمُا أَزْ فَكَلَّ سَكِرْ قَدِيدٌ أَيْنَا أَيْنَاكِ أَنْ ﴾ البقيرة: 181] والنقدير: فالطر فعداً. أُثَنَّ البقيرة:

ووقت قضاه رمضان: ما بين انتهائه إلى مجيء ومضان المقبل، لكن يندب تعجيل القضاء إبراه الملانة، ومسارعة إلى إسقاط الواجب، ويجب العزم على تضاء كل عبادة إذا لم يقعلها فوراً، ويتمين القضاء فوراً إذا يقي من الرقت لحلول رمضان الثاني بقدر ما فائه. قإن جاء ومضان ولم يشهى فعلي القضاء والفدية.

ولا يجزىء الفضاء في الأيام السنهي عن صومها كأيام العيد، ولا في الوقت المنظور صومه كالأيام الأولى من ذي الحجة، ولا في أيام رمضان الحاضر؛ لأنه متعين للأداء، فلا يقبل صوم آخر سواه، ويجزى، القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعاً.

ويكون القضاء بالعدد، فإذا كان رمضان تسعة وعشرين يوماً، وجب قضاء ذلك المقدار فقط من شهر آخر.

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص122 وما بعدها.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 703/1، فتح القدير: 80/2، مغني المحتاج: 437/1، كشف القناع: 389/2.

ويستحب تتابع القضاء ولا يشترط(1).

ومن مات بعد إمكان الشفاء، فلا يجب على وليه صوره عنه، فإن أوسى بالإطعام، أشعم عنه وليه في رأي الحقية لكلٌ يوم مدّين من حقية أو نصف صاح 25° من تمر أو شهره لاله عجز عن الأداء في آخر عمره، فصار كالشيخ الفاني، ولا بد من الإيصاء عند الحقية والمالكية. والراجب عند المنطقية، مثلاً من قمح أو مدان من تمر أو شهير، ولا يشترط الإيصاء عند الشافعية والحنايلة، والواجب عند الجمهور كل يوم عد من طعارات.

الكفّارة الكبرى: تجب بإنساد صوم رمضان خاصة، عمداً قصداً، لانتهاك حرمة الصوم من غير مبيح للفطر. وقد تقدم بيان الحالات الموجة للكفارة.

فهي واجبة بالفطر في رمضان فقط دون غيره، إن أفطر فيه الصائم مشكماً لمحرعه، أي غير ميال يها، بأن تعمدها اختياراً، بلا تأويل قريب، احترازاً من الناسي والجاهل والمتأول، فلا كفارة عليهم، وكان الفطر بعماع أو بأكل ونصوء.

وقد ثبت وجرب هذه الكفارة بالثّة النبويّة، ورى الجماعة عن أبي ميرية قال: جاء رحل إلى النبي ﷺ فقال: هلكتُ يا رسول الله، قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرائي في رمضان، فقال: هل تجد ما تمثّق رقيّة؟ قال: لاء قال: فيل تستطيح أن تصوم شهرين متابعن؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا،

فتح القدير: 81/2، بداية المجنهد: 289/1، مغني المحتاج: 445/1. المغنى: 150/3.

⁽²⁾ الصاع: أربعة أمداد أي 2751 غم.

⁽³⁾ المد: يساوي 675 غم، فيكون الصاع على هذا ٢٧٠٠غم.

قال: ثم جلس، فأتى النبي ﷺ بَعَرَق⁽¹⁾ فيه تمر، فقال: تصدَّق بهذا، قال: فهل على أفقر منا؟ فما بين لابتيها⁽²⁾ أمل بيت أحرج إليه منَّا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه، وقال: اذهب فأطعمه أهلك.

يتبين منه أن أنواع الكفارة ثلاثة على التخير عند الممالكية ، وعلى الترتيب فإن السقية . السقية . السقية . السقية والمقابه والأطعام ، مثل كفارة المظهار والفتل الخطأ في الترتيب فإن مجيز عن الدني بأن لم يجد وقية عام شهرين متتابيين ، فإن لم يستطح صومها ، الهم ستين مسكياً ، والكفارة عند المالكية ثلاثة أنواع على التخير، والإنجام عندهم أفضل الخصال وهو مد (675 غم) لكل مسكين بعد الذي ي الله و أن يكثر بعش رقية مؤمنة ، أو بصبام شهرين ما المنهائية .

والعتق: تحرير رقبة مؤمنة عند الجمهور غير الحنفية، سليمة من العيوب، قياساً على كفارة القتل الخطأ في اشتراط الإيمان.

والصيام: صيام شهرين متنابعين، ليس فيهما يوم عيد ولا أيام النشريق.

والإطعام: إطعام ستين مسكيناً، لكلَّ مسكين عند الجمهور مذ من القمح بعد النبي ﷺ، وهو مل، البدين المتوسطين، وهو الأفضل، أي أفضل الخصال، أو نصف صاع من تمر أو شعير.

ولا يجوز للفقير صرف الكفَّارة إلى عبال، كالركاة وساثر الكفارات، والمذكور في الحديث السابق خصوصية لصحابي، وتتعدد

⁽¹⁾ العراق: مكيال يسم 15 صاعاً.

⁽²⁾ لابتيها مفردها لابة: وهي الأرض التي فيها حجارة سود، والمراد: ما بين أطراف المدينة.

⁽³⁾ الشرح الصغير: 713/1.

الكفارة بتعدد الأيام التي يفطرها الصائم عند الجمهور غير الحنفية؛ لأن كلّ يوم عبادة منفردة.

وطروء العذر كالسفر أو المرض بعد الإفطار عمداً، لا يُسقط الكفّارة عند الجمهور غير الحنفية.

الفدية: الفدية واجبة بسبب العجز عن الصيام، للشيخ الكبير والمجوز إذا أجهدهما الصوم، ودش عليهما مشقة شديدة، فلهما أن يُفتِدُ ويطمعا لكلَّ يوم سكياً؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَكُلُ ٱللَّذِيَ يُلْبُكُنُمُ فِيْنَيَّةٌ كُلَّكُمْ مِسْكِينَةٍ﴾ [البقرة: 184] وهي من الطعام من غالب قوت البلد من كل يوم، يقدر ما فان من الأيام.

ما المريض إذا مات قبل القدرة على الصوم، فلا يجب الإطعام عده الأن ذلك يؤدي إلى أن يجب على الميت إنتداء، يخلاف ما إذا امكنه الصوم، فلم يفعل حتى مات؛ لأن وجوب الإطعام يستند إلى حال الحداة.

وتجب الفدية على المريض الذي لا يرجى برؤه، لعدم وجوب الصوم عليه، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَمَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [الحج: 78].

وتجب الفدية عند الجمهور غير الحنفية مع القضاء على الحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما، أما إن خافتا على أنفسهما، فلهما القطر، وعليهما القضاء⁽¹⁾.

وتجب القدية أيضاً عند الجمهور غير الحنفية على من فرط في قضاء رمضان، فأخّره حتى جاء رمضان آخر مثله بقدر ما فاته من الأيام، قياساً على من أفطر متعمداً؛ لأن كليهما مستهين بحرمة الصوم، ولا تجب

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 720/1.

على من اتصل عذه من سفر أو مرض أو جنون أو حيض أو نفاس (1). ولا تتكرر اللغية عند المالكية والمتابلة يتكرر الأهوام، وإنسا تتداعل كالعدود، يقطع تتابع الصيام من أنفط متعدداً في مجام النفر والكفرات المستابعة كالفائل والظهار، فيستأنف، بخلاف من قعلع الصوم لنبياً أو لمقر أو لغلظ في العدة، فإنه يبني على ما كان مه.

ویری المالکیة الذین یقولون بالاکتفاء بنیة واحدة أول شهر رمضان ونحوه، وندب تعددها کلّ لیلة: أن النیة تنظم بإنساد الصوم أو ترکه مطلقاً لعذر أو لغیر عذر، ولزوال تعیّن الصوم کالسفر، وإن صام فیه.

المرجم السابق: ص721.

الإعتكاف

الاصتكاف في اللغة: اللبث ولزوم الشيء، وفي الاصطلاح: هو لزوم مسلم معيز مسجداً باحاً لكول الناس، بصوم، كافاً من الجماع فضلنامه بيرا وليلة فاكتره المباداة، بينة . فلا يصح من كافاء ولا بم غير مميز، ولا في مسجد البيت المحجور من الناس، ولا بغير صوم عند المالكية والحقية، ويجوز من غير صوم عند غيرهم، ويمثل بالجماع ومقدماته ليلاً أو نهاراً، وأقله يوم وليلة، ولا حد لاكترب ولا بني من تصد العبادة بين، إذ هو صوادة، وكل عبادة تغير للية.

وشُرع بِالْكتاب والسُنَّة والإجماع، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبْشِرُهُمُ كَا فَاشَرْ عَلِكُمُونَ فِي السَّتَسِيدِ ﴾ [البقرة: 187] وقوله سبحانه: ﴿ أَنْ مُقَوْرَ بِسِنَ إِلْمُنَاكِبِينَ فِي اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَ

وأما السئّة: فما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر وأنس وعائشة: وأنَّ النَّبي 逝 كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، منذ قدم المدينة إلى أنْ توفاه الله تعالى؟.

وأجمع العلماء على مشروعيته، لما رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه: «أنَّ النِّيﷺ كان يعتكف في كلِّ رمضان عشرة أيام، فلما كان العام الذي قبض فيه، اعتكف عشرين يوماً».

وحكمت: صفاء الغلب بعراقية الرب، والإقبال والانفطاع إلى العبادة في أوقات الغراغ، متجرداً لها وفة تعالى من شواغل الدنيا وأعمالها، ومسلماً النفس إلى العولى بتفويض أمرها إليه. وليس معناه تعطيل الأعمال، وإنما يكون باختيار أوقـات الإجـازة والـراحـة وتخصيصها للعبادة.

وأفضله: في العشر الأواخر من رمضان، للتعرض لليلة القدر التي هي خير من ألف شهر. وزمانه: أنه مستحب كلّ وقت في رمضان وغده.

وأقله عند العالكية: يوم وليلة، والاختيار ألاَّ بنقص عن عشرة أيام، بمطلق صوم من رفضان أو غيره، فلا يصح من مفطر ولو لعفر، فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكاف. وأقله عند الحنفية: مدة يسيرة غير محدودة، وإنما بمجرد المكت مع النية، وعند الشافعية والحنايلة: أقله ساعة ولو لعظائلًاً،

ومكانه: المساجد كلها، لا في سمجد البيت، ومن نوى الاعتكاف مدة يتعين علمية إليان الجمعة في ألتائها، تعين الجامع؛ لأنه إن خرج إلى الجمعة، بطل اعتكاف، أي أنه يجب عليه إن نوى مدة فيها يوم الجمعة أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامم.

فإذا عين مسجد مكة أو المدينة، وجب عليه الوقه فيهما، والمدينة عند المالكية خلافاً للجمهور أفضل من مكة، ومسجدها أفضل من المسجد الحرام، ويليهما المسجد الأقصى، لما رواه الفارقطني والطبراني من حديث واقع بن خديج: «المدينة خير من مكة»⁽²²).

والاعتكاف قربة ونافلة من نوافل الخير، ومندوب إليه بالشرع، أو مرغب فيه شرعاً للرجال والنساء، ولاسيما في العشر الأواخر من رمضان، ويجب بالنفر، فيكون الاعتكاف نوعين: مسنون وواجب،

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 725/1، مراقي الفلاح: ص119، المهذب: 190/1، كشاف الثناع: 404/2.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 725/1، 253/2 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص125.

فالمستون: ما تطوع به العسلم تقرباً إلى الله وطلباً لتوابه، واقتداء برسول الله عجل، والواجب: ما ألوجه المرء على نفسه بالنفر العطلق مثل: فقه على أن أعتكف بوماً أو أسبوعاً» أو بالنفر العملكي مثل: وإن شفى الله مريضى لأعتكف كذاه.

ومتى دخل المعتكِف المسجد، ونوى التقرب إلى الله بالمكث فبه، صار معتكفاً حتى يخرج.

شروط الاعتكاف:

يشترط لصحة الاعتكاف عند المالكية شروط ثلاثة⁽¹⁾:

1 ـ النية اتفاقاً: فلا يصح الاعتكاف إلا بالنية، لحديث عمر عند
 الشيخين: اإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوىء.

 الصوم: وهو شرط عند المالكية والحنفية دون غيرهم، لما رواه الدارقطني والبيهقي عن عائشة، إلا أنه ضعيف: «لا اعتكاف إلا يصوم».

3 ـ الاشتغال بالعبادة على قدر الاستطاعة ليكة ونهاراً من الصلاة واللذكر والثلارة خاصة، وسائر أعمال الأخرة، قلا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً ولا يدرس العلم على الراجع، وهذا يتطلب كون المستخف مسلماً معيزاً، طاهراً من الجنابة والحيض والنفاس، وأن يكون الاحتكاف في المسجد، لا في اليون.

ما يلزم المعتكف وما يجوز له:

يلزم المعتكف اتفاقاً البقاء في المسجد، لتحقيق ركن الاعتكاف وهو المكث والملازمة وحبس النفس على الطاعة. ولا يخرج إلا لعذر

(1) الشرح الصغير: 725/1، القوانين الفقهية: ص125.

شرعي أو ضرورة أو حاجة، فلا يعترج المعتكف في رأي المالكية (1) إلا لأربعة أمور: للقطاء حاجة الإنسان، ولما لا بد منه من شراء معاشه، وللمرض، والحجض، وإذا عرج لشيء من ذلك فيو في حكم الاعتكاد حتى يرجمه، فلا يعترج لميادة عريض وصلاة جائزة وصعود لافان أو سطح للمسجد، ويعترز سلامه على من يقربه، وتطبيه بالزواع الطبيه، ولول كرم للمساتم غير المستكف؛ لأن عمه مانعاً يعند من إنساد اعتكافه، وهو بالمسجد، وجاز له أن يتزرج (يعقد عقد الزواج) ويزوج).

آداب الاعتكاف ومكروهاته ومبطلاته:

آداب الاعتكاف: يستحب للمعتكف ما يأتي⁽²⁾:

 انشاغل على قدر الاستطاعة ليلاً ونهاراً بالصلاء وتلاوة الفرآن، وذكر الله تمالى نحو الآ إله إلا الله؛ والاستغفار، والفكر القلبي في ملكوت السموات والأرض، والصلاة على النَّبى ﷺ.

2 - أن يدخل إلى العسجد قبل غروب الشمس من لبلة اليوم الذي يبدأ فيه، فإن نعل ذلك أجزاء انفاقا، وحسب يوما، وإن دخل بعد الفجر لم يجزه، وإن دخل بين المغرب والعشاء، ففي الصحة والبطلان قولان.

وأمّا الخروج: فإن خرج بعد غروب الشمس من آخر يوم، أجزأه، إلا إن اعتكف آخر رمضان، فإنه يؤمر في المذهب المالكي أن يبقى حتى يخرج لصلاة العبد.

3 ـ أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع.

القوانين الفقهية: ص125، الشرح الصغير: 734/1 وما بعدها.

⁽²⁾ المرجعان السابقان، الشرح الصغير: ص730 وما بعدها.

- 4 ـ أن يكون في رمضان: لأنه من أفضل الشهور، ولا سيما في العشر الأواخر من رمضان بالاتفاق؛ لأنّ فيها لبلة القدر التي هي خير من ألف شهر، واتباعاً لفعل النّبي ﷺ.
- 5- أن يمكن المعتكف لبلة القدر إذا اتصل اعتكاف بها، لبخرج منه المصلى، فيوصل عبادة بعداة، ولما ورد من فضل إحياء هذه اللبلة، كما جاء في قوله ﷺ فيما أخرجه ابن عاجه من أبي أماءة وهر حديث حسن: همن قام لبلني العبد، محتسباً لله تعالى، لم يمت قلب يوم تموت القلوب، أي: بثبت أله على الإيمان عند الترع وسؤال القيامة.
- يجتنب المعتكف كل ما لا يعنيه من الأقوال والأفعال، ولا يكثر الكلام؛ لأن من كثر كلام، كثر سقط، وفي الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيره عن أبي هريرة: امن حسن إسلام المر، تركه ما لا يمنيه،

ويجتنب الجدل والمراء والسباب والفحش، فإن ذلك مكروه في غير الاعتكاف، ففيه أولى، ولكن لا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك. ولا يتكلم إلا بخير، ولا بأس بالكلام لحاجته ومحادثة غيره.

- مكروهات الاعتكاف: هي ترك بعض الآداب المذكورة، ويكره عند المالكية ما يأتي(⁽¹⁾:
 - ا ـ أنَّ ينقص عن عشرة أيام أو يزيد عن شهر.
- 2 ـ أكله بفناء (صحن أو ساحة) المسجد، أو رَحْبته (ساحته) التي
 زيدت لتوسعته، وإنما يأكل فيه على حدة، منزوياً بزاوية في المسجد.

مكروهات الاعتكاف:

⁽¹⁾ الشرح الصغير 548/1 وما بعدها.

3 ـ أن يعتكف القادر بدون أكل أو شرب أو لباس حتى لا يخرج، فإن اعتكف غير مكفي، خرج لأقرب مكان لشراء ما يحتاجه، وإلا فسد إعتكاف، ويكره اعتكاف من ليس عنده ما يكفيه.

4 دخوله بمنزل به زوجته (أهله) أثناء خروجه لقضاء حاجة، لتلا
 يطرأ عليه منهما ما يفسد اعتكافه.

5 ـ الاشتغال بعلم إن كثر ولو شرعيا، تعليماً وتعلماً وتعابة، وإن كان المكتوب مصحفاً؛ لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس وصفاء القلب بعراقية الله عز وجل، وذلك يحصل بالذكر والصلاة.

6 - الاشتغال بكل فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة، كان يشتغل بعيادة مريض، وصطوة جنازة، ولو لاصلت المعكنف، وصعود لاذان بعنار أو سطح، وإقامة الصلاء، أما الإمامة فلا بأس بها، بل هي مستحبة؛ لأنه كلل كان يعتكف ويصل إماماً.

7 ـ السلام على غيره إن بعُد، وجاز سلامه على من بقربه.

. مبطلات الاعتكاف هي ما يأتي⁽¹⁾:

مطلات الاعتكاف:

 الغروج بلا علم شرعي: كالغروج لصلاة الجعمة أو لمرض أحد أبويه أو جنازت، فيبطل الاعتكاف، أو لغير حاجة طبيعة عليون أو الفائدة أو أفير ضرورة كالهذام المسحد، كما يطال الملارج العتمين لجهاد أو حبس في مدين، والوقع في كبيرة كالقذف. فإن عرج للضرورة كشراء ماكول أو مشروب، أو لطهارة أو لقضاء حاجة، فلا يبطل احتكاف.

2 ـ الجماع، ولو كان ناسياً أو مكرهاً، ليلاً أو نهاراً؛ لأن الوطء في

الشرح الكبير: 543/1 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص126.

- الاعتكاف حرام بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْنِيْرُوهُكَ وَأَسُدُ عَنَكِمُونَ فِي الْسَكَامِينُ ﴾ [القرة: 187].
- 3 ـ الإنزال في حال المباشرة بشهوة كالقبلة واللمس والتفخيذ،
 بالاتفاق، لعموم الآية السابقة.
- ویفسد الاعتکاف آیضاً بالامناء بالفکر آر النظر، والمباشرة وإن لم بنزله الانها مباشرة معرضة، فأخدت الاعتکاف، کما لو آنول، ولا بأس بالمباشرة لغير شهوة اتفاقاً، كان تفسل زوجه رأسه أو تناوله شيئاً؛ لأن اللهي تلكل غيا روله أحمد والشيخان عن عاشة كان يدني رأسه إلى عاشة، وهو معتكف فنرجاه، أي تنشطه.
- 4 ـ الرّوة: إذا ارتد المعتكف بعلل اعتكافه؛ لقوله تعالى: ﴿ لَيَنَ أَشَرُكُتُ لَيَسَتِكُنَّ مَثَلُكَ﴾ [الزمر: 65] ولا يقضي إذا عاد للإسلام، ترغيباً له في الإسلام.
 - 5 ـ السكر نهاراً، أو ليلاً إن تعمده، لعدم أهلية السكران للعبادة.
- 6 ـ الإغماء والجنون الطويلان: لعدم أهلية المغمى عليه والمجنون للمادة.
- 7 ـ الحيض والنفاس: فإذا حاضت المرأة أو نفست، بطل اعتكافها.
- 8 الأكل أو الشرب عمداً: فإذا أكل المعتكف أو شرب عمداً في النهار، بطل اعتكاف، لاشتراط الصوم في الاعتكاف عند المالكية والحنفية، ولا يبطل بالأكل ناسياً.
 - 9 ـ الوقوع في كبيرة: كالغيبة والنميمة والقذف.
- وإذا بطل الاعتكاف بغير عذر، لزم الفضاء واستثنافه من أوله، وأما إن بطل بعذر كالحيض أو النفاس أو الإضاء أو العرض الشديد، وأشر الرجوع ولو نسياناً أو بإكراه، فيجب استثناف. فإن أخّر الرجوع ليلة

العيد ويومه، فلا يبطل لعدم صحة صومه لكل أحد(١).

ومن نفر الاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة (المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأنصى) وجب عليه الوفاء بنفره فيها، دون غيرها، لقوله ﷺ فيما رواه الجماعة عن أبي هريرة: الا تشدُّ

والمسجد النبوي، والعسجد الافسى، وجب عليه الوقه بندوه فيها، دون غيرها، لقوله ﷺ فيما رواه الجماعة عن أبي هريرة: ولا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصر.

. .

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 726/1 وما بعدها.

الفَصلُ إلِرَّابِعُ الزُّكَاةَ وَأَنْواعُمَا

الزكاة لغة: النمو والزيادة، وشرعاً: إغراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً، لمستحف، إن تم السلك، وحول، غير معدن وحرث، أي إنَّ المعدن والحرث (الزرع) لا يتوقفان على الحول، بل وجوب الزئاة في المعدن بالخروج من الأرض أو بالتصفية، وفي الحرث: بالطيب أو بدد التمج.

وسمّي العال المعخرج في الشرع زكاة؛ لأنه يزيد في المحرج منه، ويقيه الآفات، ويزكي النفس، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْهِيمُواَ الصَّلَوَاَ وَمَاثُواً الآفِرَا﴾ [البقرة: 13] وهي النماء والطهارة والبركة.

وحكمتها: تحصين العال وصونه، لما رواه الطبراني وغيره عن ابن صحيحة المتعلق المسلمان ا

وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، وأحد الفرائض العينية، فرضت في الصدية في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان وقرنت بالمصلاة في التنين وثمانين آية وهي واجبة بالكتاب والسنة وإجماع الامة

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ وَأَلَيْسُمُ الْمُلَقِّلُونَا فَأَوْلِكُونَا ﴾ [البقرة: 23] وولد سبحان: ﴿ فَمُنْرِنَ النَّمُلِمُ صَلَقَةً فَلَهُوْمُ وَكُونِهِم عِنَا﴾ [النوية: 103] فيم تزكي النفس رغطيوها وتنسيها بالخيرات، وقوله عز وجل: ﴿ وَمَنْاً عَلَمُ يُشِرِكُ مُسَكِينِهِ ﴾ [الأمام: 141] ونحو ذلك.

وأما السنَّة: فقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه عند البخاري ومسلم: فبُّني الإسلام على خمس، وذكر منها: إيتاء الزكاة.

وقوله ﷺ فيما رواه الجماعة عن ابن عباس حينما بعث معاذاً إلى البعن: ١.. فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنياتهم، وترد إلى فقرائهم؟.

وروى الطيراني في الأوسط والصغير عن علم كرم الله وجهه: الَّذَ النِّي ﷺ قال: الإلَّا الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسح نفراءهم، ولن يجهد النفراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، الا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم علاياً

وأجمع المسلمون على وجوبها بدءاً من عصر الصحابة رضي الله عنهم.

وهقاب مانعها نوعان: دُنيوي وأُعروي، أما الدنيوي: فتوخذ من صاحبها جبراً عنه ويعثّر ويغرم، فيأخذ الحاكم شطر الممال قهراً عنه؛ لقوله ﷺ فيما رواه أحمد والنساني وأبو داود من حديث بُمُؤ بن حكيم عن أبيه عن جده: ممن أعطاها مؤتجراً بها، فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر إيله، فَرَمَةً من عزمات ربنا تبارك وتعالى، لا يحلُّ لآل محمد منها شيء، والقُرْمة لفة: الجد في الأمر، واصطلاحاً: فرضاً ولازماً.

وتقائل الجماعة مانعة الزكاة جحوداً وكفراً، كما فعل الصحابة في عهد أبي بكر رضي الله عنه في قتال المرتدين الذين منعوا الزكاة.

وعقابها الاخروي: العذاب الألبي في نار جينه، لقوله تعالى: ﴿ وَالْفُرِينَ كِلَمُؤْرِينَ الْفُصَّةِ وَلَا يَشْتُونَ كِلْ يَشْتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهُ فَشَيْرَهُمْ مِسَنَّهُ اللِّهِ فِي يَرَاتِمْتُنَ فَلَيْهِا فِي نَلَ شِبَيْنَ الْمُتَّافِقِينَ فِي مِينَاجِهُمْ وَمُثَوِّمُنَ مِنْ مُشَافِّهِ فَكَلَمْ السَّمِينَ فَيْهِاللَّهِ اللَّهِ يَسْتَقَلَقُونَ اللَّهِ اللَّهِ يَسْتَقَلَقُونَ اللَّهِ اللَّهِ يَسْتَقَلَقُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْلَى اللَّهِ الْمُعْلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللْمِلْمِينَّةُ اللَّهِ اللْمِلْمِينَّةُ اللَّهِ الْمُعْلَى الْمِنْمِيلَّةُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمِلْمِيلَّةُ اللْمِلْمِلْمِيْمِيلُولُولُولِي اللْمِلْمِيلُولُولُولِي اللْمِلْمِيلُولُولُولُول

رورى اصحاب الکتب السنة إلا النرمذي عن أبي هريرة: أذّ النّي يُقع قال: همن آنا، الله مالاً، فلم يود زكان، كُلُّ له شجاعاً أقرع، له زيبتان⁽¹⁾، يطرّقه يوم القيامة، يأخذ بليمزتيت _يعني شدقي _ تم يقول: آنا مالك، أنا كترك، ثم تلا: ﴿ وَلاَيْمَتَكِمُّ ٱلْفِيْنَيَّ مُسْكُونَ. .. ﴾ [آل

وسببها: ملك النصاب الشرعي بشرط حولان الحول القمري عليه.

وركنها: إخراج جزء من النصاب، بإنهاء يد المالك عنه، وتمليكه إلى الفقير، وتسليمه إليه أو إلى نائبه، وهو الحاكم.

(1) الزبيبة: نكتة سوداء فوق عين الحيّة، وقيل: حول الفم.

شروط الزكاة:

للزكاة نوعان من الشروط: شروط وجوب وشروط صحة(١).

أما شروط الوجوب، فهي ستة:

 الإسلام: فلا زكاة على كافر إجماعاً؛ لأنها عبادة مطهرة، وهو ليس من أهل التطهير، لكن يؤخذ نصف العشر مما حمل أهل الذمة إلى مكة والمدينة وقراهما من القمع والزيت خاصة.

2 ـ الحرية: فلا تجب إتفاقاً في المذاهب على عبد ولا على من فيه يقية الرق، ولا على سيده! لعدم تمام ملكه إذا كان مكاتباً، ولأن سيده مالك لما في يده إذا كان يُتاً، أي: عبداً خالصاً.

وأما البلوغ والمقل، فلا يشترطان عند الجمهور، بل يخرج الولي الزكاء من مال المجنون والسبي. وقال الحنفية: هما شرطان، فلا زكاة حمل صبي ومجنون في مالهما؛ لأنهما غير مخاطبين بأداء العبادة كالصلاة والصوم.

3 - كون السال مما تجب في الزكاة: وهو عند الساكية ثلاثة اصنائية : الكتين (النعب والفقة وما يعل محلهما من الارزاق التغنية المحتد (العبوب وذوات الزورت الأربع والتعر والزيبان والمائمة والابيان والمائمة والمائمة والإيل والبقر والنائمة وما يرجع إلى ذلك بالقيمة، فلا تجب في المجولة موروض القنية (الانتفاع الخاص)، وأصول الأحلال والبقيل والبعيد، والمسل واللين وغير ذلك إلا أن يكون للتجازة كال الاجب في قواته كثين وزنان وتقام.

وعدُّ الجمهور أموال الزكاة خمسة أصناف: النقدان، والمعدن

 بداية المجتهد: 236/1، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: 431/1، 459، 463، شرح الرسالة: 317/1. والركاز، وعروض التجارة، والمزروع والشمار، والأنعام الأهلية السائمة عند الجمهور، وكذا المعلوفة عند المالكية.

4 - ملك النصاب: فلا تؤخذ الزكاة إلا من مالك النصاب الشرعي، وهو 85 غم ذهباً أو 955 غم فضة، فلا تجب على غير مالك كخاصب ووديم، ولا على مالك دون النصاب منها.

5. تمام الحول في التقدين، والطب في الحرث، ومجيء الساعي في الحرث، ومجيء الساعي في السائدي في المحتوية إلى الحرث العرب المعترى في العائدين أأأ غير المعدن والركاز، ولا في العائدية، ولا في المائديات، قلو له في العائدية في في مال حتى يعول علما الحول».

وأما المعادن: فتجب الزكاة بإخراجها، وفي الركاز (دفين الجاهلية من الغذين/ بوضع الله علي. وأما العرض (الزروع والنمان تفجب زكاته بطبه، ولو لم يعنل الحول، وأما الماشية: فيتشرط معهم الساعي إن وجد مع الحول، فلا تجب الزكاة فيها قبل معيشه. أما اليوم حيث لا تجبهها الدول ولا يوجد ساع فيخرجها العزكم من تلقاء فقص حسيما هو مقرر في أنصبتها الشرعية، ويكون الوجوب بعرور الحول⁽²⁾.

وأما العال المستفاد في أثناء الحول: فإن كان من هبة أو ميرات أو من بيع وغير ذلك، فلا تجب عليه زكاة حتى يحول عليه الحول. وإن كان ربع مال أو تجاوة، زكّاء لحول أصله، سواء أكان الأصل نصاباً أم دونه، إذا أتم نصاباً بريحه؛ لأن ربع العال مضحوم إلى أصله، فإذا

الواجب في الزكاة بالحول القمري (2,50%) وينسبة (42,57%) في السنة الشمسية لمراعاة الفرق بين السنة الشمسة والسنة القمرية لعام واحد.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 606/1.

نقص النصاب من الذهب أو الفضة في أثناء الحول، ثم ربح فيه أو اتجر، فريح، وجبت الزكاة.

والخلاصة: أن حول ربع المال عند المالكية والحقية حول أصله. وكذلك حول نسل الأنعام حول الأمهات. وقال الشافية والحتاية: إن حول ربع المال حول ستقل، وحول نتاج الأنعام يضم إلى أصل النصاب بالانفاق⁽¹⁾.

6 ـ عدم الدُّين: هذا شرط عند المالكية في زكاة العين (الذهب والفضة) خاصة، دون زكاة العرت والصاشية والمعادن؛ لأن الركاة تجب في أصابتها، وإن كانت له مروض تجبولية تفي بدينه الم تسقط الزكاة عنه، ويجل ذلك في نظير الدُّين الذي عليه، ويزكي ما عليه من عرض نفي به، ولو كان الدُّين مقطأ زكاة التغيين إذا لم يكن له يوخراً أو مقداً ما إلى الدرات، أو يركان عبراً عليه لامرات، أو زكاة تجدة عليه لزوجة أو أب أو ابن، أو دين زكاة، لا ذين هدي وجب عليه في حرة أو كان هديرًا بعن وجب عليه في حرة أو كان هديرًا وحرة ذكان وحرة نظا نزوجة أو البرات، إذ وين نفدي وجب عليه المين الوحية أو كان هديري وجب عليه المين ورجب عليه المين ورجب عليه المين الركاة الإين (التغذيز). ولا تنقط عنه الركاة المين (التغذيز). ولا تنقط عنه الذين وجود عرض التجارة إلا إشرطين:

الأول ـ إن حال حول العرض عنده.

والثاني - أن يكون العرض مما يباع على المفلس، ثباب ونحاس وماشية ولر وابة ركوب أو ثباب جمعة أو كتب فقه. فإن كان ثوب جمعده أو دار سكناه فلا يباع، إلاّ أن يكون ذلك فاضلاً عن حاجت الفسرورية، وتعتبر قيمة العرض وقت وجود الزكاة أتعر الحول.

وإن كان له دّين مرجو الحصول ولو مؤجلًا، فإنه يجعله فيما عليه،

مراقي الفلاح: ص121، الشرح الصغير: 591/1 ـ 593، المهذب: 143/1، المغني: 625/2 وما بعدها.

ويزكي ما عنده من العين، أما إن كان غير مرجو، كما لو كان على معسر أو ظالم لا تناله الأحكام، فلا يجعل بدلاً عنه الدّين الواجب عليه.

ولو ؤهب الدَّين للمدين أو أبرأه الدائن ت، فلا زكاة في الموهوب حتى يحول عليه الحول في يد الموهوب له، لأن الهية إنشاء لملك التصاب الذي بيده، فلا تجب الزكاة فيه إلا إذا استأنف حولاً من يوم الهية.

وعدم الدُّين شرط في كلُّ الأموال عند العنابلة، وفي زكاة ما عدا المحرث (الزورع والشار) عند المنطقة، فهم في هذا كالمالكية، وليس المحرث الثافعية، فتجب الزكاة على المدين ما دام عنده مقدار التصاب الشرعي.

وأما شروط الصحة: فهي مطلوبة أيضاً مع شروط الوجوب في رأي المالكية. ويشترط لصحة أداء الزكاة ثلاثة شروط هي ما يأتي:

 الية: تشترط النبة لأداء الزكاة عند الدفع، ويكفي عند عزلها، والصحيح أنها تجزىء من دفعها كرها عنه كالصبي والمجنون، وتجزى. نبة الإمام أو من يقوم مقامه عن نبة المؤكي.

2 _ إخراجها بعد وجوبها بالحول أو بالطب أو مجيى الساعة: فإن أخرجها قبل وقتها لم تجزه، خلافاً لجمهور الفقهاه. وتأخيرها بعد وقتها مع التمكن من إخراجها سبب للضمان والعصبان.

3 ـ دفعها لمن يستحقها لا لغيره: فلا بد فيها من التمليك،
 ولا يكفي فيها الإباحة أو الإطعام؛ لقوله تمالى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلشَّكَفَتُ لِيقُلَّهِ [التربة: 60] واللام للتمليك.

وممنوهات الزكاة ثلاثة: تبطل بالمنّ والأذى، وأن يشتري الرجل صدقته، وأن يحشر المصدَّق الناس إليها، بل يزكيهم بمواضعهم. وآدابها سنة: أن يخرجها طية بها نفسه، وأن تكون من أطيب كسبه، ومن خياره، ويسترها من أعين الناس، وأن يجمل من يتولاها عن خوف النتاء، وأن يدعو قايضها لدافعها الله. وقال بن خُجر قال: قال رسول الله ﷺ في رجل بعث بناقة حسنة في الزكاة: المالهم بارك فيه وفي إياهه.

وقت الوجوب ووقت الأداء⁽²⁾:

تجب الزكاة فوراً بالاتفاق بعد استيفاه شروطها المتقدمة من ملك التصاب وحولان الحول وغيرها، فعن رجب عليه الزكاة وقدر على إخراجها، لم يجز له تأخيرها، ويأثم بالتأخير بلا عفرة الأنها حق يجب صرفه إلى صاحبه لدفع حاجته، فؤذا لم تجب معجلة، لم يحصل الشعود من الإيجاب على وجه التعام.

فإن أخرجها وهو قادر على أدائها، ضمنها؛ لأنه أخَّر ما وجب عليه مع إمكان الأداء، كالوديعة إذا طالب بها صاحبها.

التقويق الزكاة بحسب نوع العال الذي تجب فيه: فركاة الأموال من التقدين (اللهمب والفضة أو الورق المقتدي، وعروض التجارة والسواتم تدفع منها بعد تمام الحول مرة واحدة في كل عام. ولا تدفع القيمة عن العين الواجهة شرعاً.

مراوزكاة الزروع والشمار تدفع من غلاقيا عند تكرر الإنتاج، ولو تكرر مراوز في العام الواحد، فلا يشترط حولان الحول، ولكن يشترط عند الجمهور غير الحقية بلوغ النصاب وهو خمسة أوسق (653 كغ). ولا يشترط بلوغ النصاب عند الحنفية.

وتجب الزكاة عند المالكية بإفراك الحب، أي: طببه وبلوغه حذ

القوانين الفقهية: ص99 رما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق: شرح الرسالة: 317/1.

الأكل منه واستغنائه عن السقي، لا باليبس ولا بالحصاد ولا بالتصفية، وبطيب الثمر: وهو الزهو في بلح النخل، وظهور الحلاوة في العنب.

ولا يجوز لدى المالكية والظاهرية إخراج الزكاة قبل الحول؛ لأنها عبادة تنبه الصلاة، فلم يجز إخراجها قبل الوقت، ولأن العول أحد شرطي الزكاة، فلم يجز تقديم الزكاة عليه كالتصاب. وهذا يدلنا على الك يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول، خلافاً لجمهور الفقهاء، فإنهم أجازوا التحجيل.

هل تجب الزكاة في الذَّمَّة أو في عين المال؟

قصب الجمهور إلى ألَّ الزكاة تجب في عين المال. وقعب أحمد إلى أنها واجبة في فنه صاحب المال لا في عين المال. وتظهر فائدة الخلاف فين على كانتي دوم خلاك و وضع عليا حرلان دون ان الم تركي، فعلى رأي الفريق الأول: تركي لعام واحد فقط؛ لأمها بعد العام الأولى تقصى عن قدر التصاب وهو عصة دراهم. وعلى رأي الفريق الثاني: تركن وكانين، لكلَّ حول زكاة؛ لأن الزكاة وجبت في اللغة، المثاني: تركن وكانين، لكلَّ حول زكاة؛ لأن الزكاة وجبت في اللغة،

هلاك المال بعد وجوب الزكاة:

قال الجمهور غير العنفي⁽¹⁰: إن هلك المال بعد وجوب الزكاة، لم تسقط الزكاة، وإنما يضمنها المالك. فيكون إمكان الأداء شرطاً في الضمان لا في الوجوب؛ لأن من نقرر عليه الواجب، لا يبرأ عب بالعميز عن الأداء، كما في صدقة الفطر والحجّ وديون الناس، والزكاة حق يمتين على رب المال، فإن تلف قبل وصوله إلى مستحقه، لم يبرأ منه بذلك، كذين الآمدي

⁽¹⁾ بداية المجتهد: 241/1، المهذب: 144/1، المغنى: 685/2.

ولو عزل قدر الزكاة، فنوى أنه زكاة، فتلف، فهو في ضمان رب السال، ولا تسقط الزكاة عنه بذلك، سواء قدر على أن يدفعها إليه أو لم يقدر.

وذهب الحنفية [10] إلى أنه إن هبلك العال بعد وجوب الزكاء، مقطت الزكاء؛ لأن الزكاء وجبت يقدره ميشرة، أي يقاء اليسر إلى وقت أداء الزكاء، فيسقط الواجب بهلاك محله، سواء تمكن من الأداء أم لاً.

واستثنى المالكية زكاة الماشية، فإن هلكت سقطت الزكاة، لأن وجوبها عندهم إنما يتم بشرط خروج الساعي إن وجد، مع الحول، فإن تلفت فلا تضمن زكاتها.

وذكر ابن رشد خمسة أقوال إذا أخرج المزكي الزكاة، فضاعت، كأن تسرق أو تحترق، وهي:

قول: إنه لا يضمن بإطلاق، وقول: إنه يضمن بإطلاق.

وقول: إن فرط ضمن، وإن لم يفرط لم يضمن، وهو مشهور مذهب مالك.

وقول: إن فرط ضمن، وإن لم يفرط زكى ما بقي، وبه قال أبو ثور والشافعي.

وقول: يكون المساكين ورب المال شريكين في الباقي بقدر حظهما من حظ رب المال.

أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة:

تجب الزكاة في خمسة أنواع من المال: وهي النقود، والمعادن ------ والركاز، وعروض التجارة، والزروع والثمار، والأنعام وهي الإبل والبقر والغنم.

1 ـ زكاة النقود:

تجب الزكاة في النفود بالاتفاق وهي الذهب والفضة، أو بديلهما اليوم، وهو الأوراق النفذية، ونصاب الذهب: عشرون مثالاً أو ويتارأ تساوى (85 هم) ونصاب الفضة مات دوم فضة تساوى (955 غم). وكان التسابان بقيمة واحدة، ويعرف التصاب في كل بلد بحسب سعر السوف تكل غرام من الذهب أو المفضة ⁽¹⁾.

ويضم أحد التقدين إلى الآخر في تكبيل النصاب، فيضم الذهب إلى اللفقة، وبالمكرى، بالقيمة، فمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة، عليه زكاتها؛ لأن مقاصدهما وزكاتهما متفقة، فهما كترعي الجنس الراحد.

والمقدار الواجب في النقود: ربع الشُمِّر أي (7,250) فإذا ملك الإنسان ماتي درهم، ومن العقود المقدم وفي المواد ماتي درهم، ومن المناف عنف ديناره بدليل حديث على رضي الله عنه عند عدد المدين دفاو والبيغني بإسناد جيد عن النبي قال: وإذا كانت لك ستا درهم، وحال عليها المحول، فقيها خصة دواهم، وليس عليك شيء - أي: في الملك المهمة عين كون لك عشرون ديناراً، وحال عليها المحول، فقيها نصف ديناراً،

ويدفع عن الذهب ذهباً وعن الفضة فضة، فإن أراد أن يدفع ذهباً عن فضة أو فضة عن ذهب، جاز عند المالكية، ويكون اللافع بالقيمة، ولا يجوز بحال شراء أمتعة أو مواد استهلاكية بالنقود، وإعطاؤها

فتع القدير: 519/1 وما بعدها، الشرح الصغير: 620/1، مغني المحتاج: 389/1، كشاف القنام: 322/1.

للفقير، فهو أدرى بمصلحته، إلا بتوكيل منه.

فإن نقص المال عن هذا النصاب، فلا زكاة فيه لعدم بلوغ النصاب، وإن قلّت الزيادة، لقوله ﷺ وإن زاد شيء عن النصاب، فركاته بحسابه، وإن قلّت الزيادة، لقوله ﷺ فيما رواه المدارقاني وطبيء: « همتارا ربع الشرّم من كلّ أربيس دو هما، دولمي عليكم شهر حتى يتم مائتين، فإذا كانت مائتي درهم، فا زاد فبصاب ذلك الي: فلا عفو في زكاة المتحديد فراهم، فعا زاد فبصاب ذلك الي: فلا عفو في زكاة

رأما المفتوش (وهر المغلوط بها هو أدنى منه) كذهب يفضة أو فضة بتما المفتوضة فقال الملكية فيه: المعتبر هو الرواج، فتجب الراواة في الكاملة الوزن، والمفتوشة، وناقضة الوزن إن واجع كل عهما دراجاة كرواج الكاملة الوزن، فإن لم ترج، حبب الخالص على تقدير التصفية في المفتوشة، واعتبر الكامل في الناقصة بزيادة دينار أو أكثر، فمنى كملت زكيت وإلا فلا، وعلى هذا، فإن كانت الدواهم أو اللنائير

زكاة العلمي: تجب الزكاة في المسكوك وغيره من الذهب والنفة كالسيائات، والتر، والأواني، والعلمي الحرام. وتجب الزكاة في العلمي عند المالكية إذا كان تخذاً للتجارة بالإجماع، ويعتبر يحسب وزن دور قيمة عياضه، وكذلك الأواني والمياخر والمكحلة واليزود ولو لامرأة، والتنفذ للاختار ونواتب الزمن وحوادث، لا للاستعمال، وحلي المرأة، إذا الكسر في خمس صور:

 ان يتكسر بحيث لا يرجى عوده إلى ما كان عليه إلا بسبكه مرة أخرى.

2 ـ التهشم ونية عدم إصلاحه .

3 ـ التهشم مع نية إصلاحه.

4 ـ التهشم مع عدم نية شيء أصلاً، لا إصلاحه ولا عدم إصلاحه.

5_عدم التهشم مع نية عدم إصلاحه⁽¹⁾.

ولا زكاة في العلي إذا اتخذه الإنسان لأجل الكراء، سواه أكان المتخذ لد وجلاً أمرأة، ولا في العلى العليا للمراة كالسوار، ولا في العلى الجائز للرجل كفيفة السيف المعد للجهاد، والخاتم الفضي، والعلمي وحلية المصحف والسيف، والمتخذ لمن يجوز المساعدين للنزين المتحدث للنزين المساعدين للنزين . المتحدث للنزين كند حالًا، وكانتا صالحين للنزين . لكرمن، فإن اتخذ لمن سيول ولمن المؤرن، فلاه، المتحدد الإنسان عدم الأدان ... لكرمن، فإن اتخذ لمن سيوجد أو لمن سيصلع للنزين، لمستره الأدا، فتحيد الرئاة ...

العظامة: إن الجمهور غير العنفية لا يرون الزكاة في حلي العرأة المعتاد الذي يكون وزنه ماتين مثقال (حوالي 350 شم) لما رواه الطبراني من حديث موقوف على جابر: اليس في الحلي زكاية²³ وهو قول ابن عمر، وعائلة، وأسماه بتن أبي يكر رضي الله عنهم.

وذهب أبو حنية وابن حزم إلى وجوب الزكاة في حلي العراة إذا بلغ نصاباً، لما رواه أبو داود عن عمرو بن شعب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص من حديث ضعية، قال: أنت الناء الله العراق في الديميا أساور من نصب، فقال لهما رسول الله ﷺ: أأتحبان أن يسؤكما أنه يوم القبلة أساور من نادا؟ قالتاً: لاء قال: «قائها حق مذا الذي في أيديكماه. أي: زكاته. وروى أحمد بإسناد حسن عن أسعاء بنت يزيد، قالت: دخلت أنا وحالتي على الني ﷺ، وعلياً أسرة من ذهب، فقال لنا: «أسطيان زكاته» قالت: فقلنا: لا، قال، قال، المنابئة الله بين الإدارة الإدارة الذي أقال؛ (كانه)، والمنابئة المنابئة الإدارة المنابئة الإدارة الذي ذكاته.

⁽¹⁾ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: 460/1، القوانين الفقهية: ص101.

 ⁽²⁾ ورواه البيهفي بَلفظ: أن جابر بن عبد الله سئل عن الحلي، أفيه زكاة؟ قال جابر: لا ، فقبل: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: أكثر.

تمجيل الزكاة:

لا يجوز بالاتفاق تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب؛ لأنه لم يرجد سبب وجوبها، أما بعد ملك النصاب فللعلماء رأيان(1):

يرى الجمهور: أنه يجوز تطوعاً تقديم الزكاة على الحول، وهو مالك للنصاب؛ لأنه أدى بعد سبب الوجوب.

زكاة الدِّين:

ذكر المالكية⁽²⁾ أن الديون ثلاثة أنواع:

1 - ما يحتاج لحولان الحول بعد القيض: حلل ديون الدواريت والهيات والأوقاف والصدقات، والصدقاق وحوض الخلع، وأرش ترميفي، الجياية، واللّذية، لا زكاة ني حتى يقيضه، ويحول عليه الحول عند، من يوم القيض، فمن ورث مالاً من أيه، وعينت له المحكمة حاراً قبل أن يقيف لسبب ما، واستم وينا له أهراما كثيرة، فإنه لا زكاة عليه في كل تلك الأعوام، حتى يقيفه ويعضي عليه عام عند يعد قيضه، وهذا هو الذين الضيفة، عند الدخية.

صنه ثمن بع العروض المقتناة كبيع مناع أو عقار، فإذا باع دار سكتاه بثمن مؤجل للمستقبل، فإنني بزكي على ما قبضه إذا كان المقبوض نصاباً فأكثر، وحال عليه الحول، وهو الدَّين العنوسط عند العنفة.

الشرح الكبير: 458/1 وما بعدها، بداية المجتهد: 264/1.

⁽²⁾ نتح القدير: 151/1، بناية المجتهد: 166/1، المهذب: 166/1، المنني: 629/2.

2 ـ ما يزكن لعام واحد فقط: وهو دين القرض وديون التجارة،
 وهو الدين القوي عند الحنفية، تجب فيه الزكاة بشروط أربعة في رأي
 المالكة:

الأول: أن يكون أصل الدَّين الذي أعطاه للمدين ذهباً أو فضة، أو ثمن عروض تجارية محتكرة⁽¹¹⁾ كثياب مثلاً.

الثاني: أن يقبض شيئاً من الدَّين: فإن لم يقبض شيئاً، فلا زكاة عليه.

الثالث: أن يكون المقبوض نقداً (ذهباً أو فضة) فإن قبض عروضاً تجارية، كثياب أو قمع، فلا زكاة عليه.

الرابع: أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل، ولو قبضه لمدة مرات، أو يكون المقبوض أقل من نصاب، ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهما.

3 ـ دين العدير: وهو الناجر الذي يبيع ويشتري بالسعر الحاضر، فإذا كان أصل الذين عروضاً تجارية، فإنه يزكي الذين كل عام، مع إضافت إلى قيم المورض التي عنده، وإلى ما باع به من الذهب والفضة. زكاة الأوراق الغلبية:

أصبحت الأوراق النقدية هي النقود المتداولة في العصر الحاضر، يدلاً من اللشء والفضة، فتجب الزكاة فيها، لأن هذه النقود إما يمثاية دين قوي على خزانة الدولة، أو سندات دين مضمونة، أو حوالة مصرفية يفستها ديناً على المصرف المركزي في الدولة.

وقد أصبحت هي أثمان الأشياء التي تقوّم بها، وامتنع النعامل بالذهب في كلَّ الدول، ولا يصح قياسها في الواقع على الدَّين العادي؛

وهي التي ينتظر بها مشتريها الغلاء.

لأن الدَّينِ لا يتفع به صاحب وهو الدانن، ولذا لم يوجب الدخفية والمالكية زاته إلا بعد فيضه، لاحتمال عدم الليض، أما هذه النفود ويتفع بها حاملها فعلاً، كما يتفع باللهج الذي اعتبر طوال العصور الماضية ثمناً للأشياء، وهو يحوزها فعلاً.

ويقدر نصابها بسعر صرف نصاب الذهب المقرر شرعاً، وهو عشرون مثقالاً أو ديناراً، والتي تعادل (85 غراماً) باعتبار الدرهم العربي (2,975 غم) علماً بأن المثقال درهم وثلاثة أسباع الدرهم.

ولا تجب الزكاة على الأوراق النقدية إلا ببلوغها النصاب الشرعي، وبحولان الحول، وبالفراغ من الدَّين.

وأما السندات والأسهم⁽¹⁾: فتجب الزكاة فيها، أما السندات: فلأنها تمثل ديناً قوياً لصاحبها، وتؤدى زكاتها عن كل عام في رأي الجمهور، وأما في مذهب المالكية: فتجب زكاتها عن عام واحد فقط بعد قبض قبتها.

وأما الأصهم: فتجب زكاتها بحسب فينتها العقيقة _ السوقية (لا الأسبية) في الليع واللزاء، كزكاة الدوض التجارية، أي: تؤدى زكاتها على رأس العال مع أرباحها في نهاية العام بسنية 25.0% إذا كان الألف الأسبية 25.0% إذا كان الألف الأسلام والمنافقة المحد الأصل والربع نصاباً، ويكمل مع مال مالكها نصاباً، بعد إعتاد الحد الشجارية، أما في الشركات الصناعية كشركات السكر والنقط والمطابع الشجارة. أما في الشركات الصناعية كشركات السكر والنقط والمطابع المتحالية المنافقة المتحالية المنافقة المتحالية المنافقة المتحالية الم

⁽¹⁾ السندات جمع سند: وهو تعهد مكترب يميلغ من الدُّين لحامله في ناريخ معين، نظير فائدة معينة، ويحرم التعامل بها شرعاً، لاشتمالها على فائدة مقطرعة ثابتة، ولكن مع ذلك نجب زكاتها، والأسهم جمع مهم: وهر الذي يمثل جزءاً من رأسمال الشركة، وصاحبه مساهم، وهي مباحة الاستعمال، وفيها الركاة إليها.

والمصانع الآلية، فتقدر الأسهم بقيمتها الحالية بعد حسم قيمة العباني والآلات، أى الثرابت.

زكاة صداق المرأة:

يرى أبو حنيفة: أن صداق العراة المؤجل لا زكاة فيه، حتى تقبضه؛ لأنه بدل عما ليس بمال، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض كدين الكتابة، ويشترط بعد فبضه بلوغه نصاباً وحولان المحول عليه.

ويرى الشافعي: أن المرأة يلزمها زكاة الصداق إذا حال عليه الحول.

وذهب الحنابلة: إلى أن الصداق في الذمة دين للمرأة، حكمه حكم الديرن، فإن كان على ملي، وفيزي) به، وزكاته واجبة في، وتؤدى عما مضى إذا فيضته، وإن كان على معسر أو جاحد، فاختيار أبي يكر الخرفي، وجوب الزكاة فيه.

زكاة أجرة المأجور:

ذهب الجمهور إلى أن المؤجر لا تجب عليه زكاة أجرة داره حتى يقضفها وبحول عليها المحول، وتبلغ نصاباً. وذهب الحنابلة إلى أن الأجرة المقبوضة تخرج منها الزكاة، وإن كانت ديناً فهي كاللّبين المعجل أو الموجل.

2 ـ زكاة المعادن والركاز:

المعدن غير الركاز في مذهب المالكية والشافعية والحنابلة⁽¹⁾، والمعدن: هو الذي خلقه الله في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما كنحاس ورصاص وكبريت، ويحتاج إخراجه إلى عمل وتصفية.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 650/1 وما بعدها، المهذب: 162/1، المغني: 17/3 وما يعدها.

والمعادن مطلقاً عند المالكية للدولة إلا في الأرض المفتوحة صلحاً فهي لأهلما.

والزكار: دفين الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرهما. فإن شك في السال المدفون أهو جاهلي أم غيره؟ اعتبر جاهلياً. وهو لواجده ما لم يكن بطابع المسلمين، فإن كان بطابع المسلمين، فهو كاللقطة، يعرف عاماً، ثم يكون لواجده. والمعدن والركاز عند الحقية بمعنى واحد: وهو كل امل مدفون تعدد الإرغراث!

وتجب الزكاة في المعدن، وهي ربع العشر إن كان نصاباً، وبشرط الحرية والإسلام، كما يتشرط في الزكاة مطلقاً، لكن لا حرل في زكاة المعدن، بل يزكى لوقت كالزرع، والمعدن الذي تجب فيه الزكاة: هو الذهب والفضة نقط، لا غيرهما من المعادن من تحاس، ورصاص، زرتين، وغيرها، إلا إذا جعلت عروض تجارة.

ويضم في الزكاة المعدن المستخرج ثانياً لما استخرج أولاً، متى كان اليوق واحداً، أي متصلاً بما خرج أولاً، فإن بلغ الجميع تصاباً فأكثر زكاء، حتى وان تراض العمل، ولا يضم عرق لاعمر، كما لا يضم معدن لاعر، وتضرج الزناة من كل واحد على انفراد.

ويستنص من ذلك ما يسمى بالنَّدرة (يفتح النون): وهي القطعة المخالصة من الذهب أو النفة التي يسهل تصغيتها من التراب، فلا تحتاج إلى عناء في التخليص ويخرج منها الخمس، ولو دون نصاب، ويصرف كخمس الفناتم الذي مصرفه مصالحين.

وأما الزكاز: فيجب الخمس فيه مطلقاً، سواء أكان ذهباً أم فضة أم غيرهما، وسواء وجده مسلم أو غيره، ويصرف الخمس كالغناتم في المصالح العامة: إلا إذا احتاج إخراجه إلى عمل كبير أو نفقة عظيمة،

فتح القدير: 573/1 وما بعدها.

فيكون الواجب فيه ربع العشر، ويصرف في مصارف الزكاة.

ولا يشترط في زكاة الركاز بلوغ النصاب، والباقي من الركاز بمد إخراج الواجب يكون للواجد، إلا إذا كان في أرض معلوكة، فيكون لمالك الأرض الأصلى.

زكاة الخارج من البحر:

لا زكاة في المفاهب الأربعة فيما لفظه (طرحه) البحر، مما لم يكن معلوكاً لأحد، كمتبر ولؤلو ومرجان وسطك، ويكون لواجد، الذي وضع يد، عليه أولاً، بلا تخميس؛ لأن أصله الإباحة، فإن سيق ملكه لأحد من الجاهلية، فهو لواجد، بعد تخميس، لا لأنه من الركاز، وإن علم أن لصلم أو ذمن فهو لقطة، ويعرف عاماً.

3 ـ زكاة عروض التجارة:

عروض التجارة: هي ما عدا التقدين (الذهب والفضة) من الأستمة. والمقارات، وأنواع السيوالتات، والترويم، والشياب، وزسو ذلك مما أحمُّد للتجارة، ومنها الحلي المتخد للتجارة. ويعد العقار الذي يتجر فيه صاحب بالبيع والشراء كالسلع التجارية، ويزكن وكانة عروض. أما عقار السكن أو المحل التجاري أو الصناعي، فلا زكاة في.

وتجب زكاة التجارة بالاتفاق مدا الظاهرية، لقوله تعالى: ﴿ يُمَائِنُكُ اللّهِنَّ الْمُولَّةِ : 202 قال مجاهدة . اللّهُوَّ النَّقِظُ الْفِيزُّالِينَ مُلْكِنِّتُ الْمُسَكِّئِثُ فِي اللّهِنِّ اللّهِ عَلَيْهِ فَا الْمَائِنِ وَذَا أَنَّ اللّهِي قَلْقَا المُقالِقِ فَي اللّهِ صدفتها، وفي اللّهِ صدفتها، وفي اللهِ صدفتها، وفي اللهِ صدفتها، وفي الله صدفتها، وفي الله المسلمان واجهدت الأقا على وجوب زكاة التجارة . واشترط الممالكية لوجوب زكاة التجارة خمسة شروط (1):

 ⁽¹⁾ بداية المجتهد: 260/1، القوانين الفقهية: 103، الشرح الصغير: 636/1 وما بعدها.

 ألا تتعلق الزكاة في عينه، كالثياب والكتب. أما ما تتعلق الزكاة في عينه. كحلي الذهب والفضة، والماشية، والحرث، فتجب الزكاة فيه إن بلغ نصاباً.

2 ـ أن يملك المزكي عرض التجارة بمعاوضة أو مبادلة كشراء،
 لا بإرث وهبة ونحوهما.

3 ـ أن ينوي التاجر بالعرض المشترى التجارة حال شرائه.

 4 ـ أن يكون ثمن الشراء الذي اشتري به العرض معلوكاً بمعاوضة مالية، أي بشراء، لا بنحو إرث أو هبة مثلاً.

5 ـ أن يبيع المحنكر من ذلك العرض نصاباً فأكثر، أو بأيّ شيء ولو درهماً إذا كان مديراً.

الوالمدير: هو الذي يبح ولا ينتظر وقناً، ولا ينضبط له حول، كأهل السروان، فيجمل لشمه شهراً في السنة، ينظر فيه ما معه من النفوه، ويقرَّم ما ممه من المعروض ويضم إلى النفود، ويؤدي زكاة ذلك إن يلغ نصاباً بعد إسقاط الذين إلى كان عليه.

والمحتكر أو غير المدير: هو الذي يشتري السلع، وينتظر بها الغلاء، فلا زكاة عليه فيها حتى بيبمها، فإن باعها بعد حول أو أحوال (أعوام) زكى الثمن لسنة واحدة.

ويقرم التاجر العروض التجارية عند المالكية في آخر كُلُّ عام بحسب سعرها في وقت إخراج الزكاة، لا يحسب سعر شرائها، ويخرج الزكاة المطلوبة، وقضم السلح التجارية بعضها إلى بعض عند التقويم، ولا المتناف الجناسها، كياب وجلود ومواد تعريبة، وتجب الزكاة في قيمة العروض، لا في عينها؛ لأن النصاب معتبر بالقيمة فكانت الزيادة منها.

والواجب في زكاة التجارة: هو ربع عشر القيمة كالنقود بانفاق العلماء. وطريقة تقويم العروض: أن تقوّم السلع إذا حال الحول بالأحفظ للمساكين من ذهب أو فضة، احتياطاً لحق الفقراء، ولا تقوّم بما اشتريت به، فإذا حال الحول على العروض، وقيمتها باللفضة نصاب، ولا تبلغ نصاباً بالذهب، فرمناها باللفضة ليحصل المقدر، منها حظ، ولو كانت قيمتها باللفضة دون النصاب وبالذهب تبلغ نصاباً فرمناها بالذهب، لتجب التجارة فيها، ولا فرق بين أن يكون اشتراؤها بذهب أو فضة أو عروض.

وقال الشافعية: تقوم العروض بما اشتراها التاجر به من ذهب أو فضة؛ لأن نصاب العروض مبني على ما اشتراه به، فيجب أن تجب الزكاة فيه، وتعتبر به، كما لو لم يشتر به شيئاً^[11].

ويجب إخراج القيمة في رأي الجمهور غير الحفية، ولا يجوز الإخراج من عين المروض التجارية كالأقسة أو العراد الاستهلاكية المطعومة أو المشروبة؛ لأن المصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة فيها، ولا تجب الزكاة في نفس العال، وإنما وجبت في قيمت في

وقال الحنفية: يخير التاجر بين العين أو القيمة؛ لأن التجارة مال تجب فيه الزكاة، فجاز إخراجها من عينه كسائر الأموال⁽³⁾.

ويضم بالاتفاق الربح الناتج عن النجارة أثناء العام، وغلة الكراء في الشيء المكترى للتجارة، لأصل العال الذي نتج عنه في أثناء الحول، ولو كان الأصل أقل من نصاب.

وأما السال المستفاد بدون تجارة كالإرث والهبة، فلا يضم إلى أصل رأس المال في الحول، ولو كان نصابًا، بل يبدأ به صاحبه حولاً جديداً من يوم ملكه.

مغنى المحتاج 399/1، المهذب 161/1.

⁽²⁾ منني المحتاج" (399) المنني: 31/3 القرانين الفقهية: ص103.

⁽³⁾ الدائم: 12/2.

وأما الماشية المستفادة بإرث أو هبة ونحوهما، فتضم إلى الماشية عنده إن كانت نصاباً، ولا تضم لها إن كانت أقل من نصاب.

كيفية تزكية مال التجارة:

على الناجر أياً كانت تجارته أن يقوّم ما لديه من بضاعة في آخر كلِّ حول فعري، ويخرج زكاته بقدر ربع عشر اللبية كما تقدم، إذا كان القدر الأصلي الذي بدأ به التجارة نصاباً، ولا نجب الزكاة إلا من الوقت الذي يضاف به نصاباً.

فإن نفص النصاب أثناء الحول وكمل في طرفيه، وجبت الزكاة عند الجمهور. ويستأنف عند الحنابلة حولاً جديداً عندما يكتمل النصاب، لكونه انقطع بنقصه في أثناته.

> وفصَّل المالكية في طريقة تزكية التجارة، فقالوا: التاجر إما محتكر أو مدير أو محتكر ومدير معا⁽¹⁾.

(أ) أما المحتكر: وهو الذي يشتري السلع، وينتظر بها الغلاه، فلا زكاة عليه فيها حتى بيمعها، فإن ياعها بعد عام أو أعوام بالنفود، رقمي الشعر لسنة واحدة. وإن بقي عنده منها شيء، ضمّ الشعر إلى ما عنده منها.

وحول المحتكر: يوم ملك الأصل أو يوم زكاته إن كان قد زكاه. وأما ديون المحتكر التي له من التجارة، فلا يزكيها إلا إذا قبضها، ويزكيها لعام واحد فقط.

(ب) وأما الهمدير: وهو الذي يبيع ويشتري ولا ينتظر وقتًا، ولا ينضبط له حول، كاهل الأسواق، فيجعل لنفسه شهراً في السنة، ينظر فيه ما معه من النقود، ويقوم ما عنده من العروض، ويضمه إلى

الشرح الصغير: 4/639 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص103.

النفود، ويؤدي زكاة ذلك إن بلغ نصاباً بعد إسقاط الدَّين إن كان عليه. ولا يقوَّم أواني التجارة ولا آلات العمل.

وحكم زكاته: أن يقرّم في كلّ عام ما عنده من عروض، ولو كسد سوقها، ويقيت عنده أعوامًا، ثم يضم قيمتها إلى ما عنده من النقود، ويزكّى الجميع.

ويعتبر سبداً حول المعدير: من وقت تعلك الثمن الذي اشترى به عروض التجارة، أي: إن حوله حول أصل العلل الذي اشترى به السلع، فينندى، الحول من يوم ملك الأصل أو من يوم زكاته، ولو تأخرت الإدارة عنه، كما لو ملك نصاباً أو زكّاه في شهر المحرم، ثم أدارة في رجب، أي: شرع في التجارة على وجه الإدارة في رجب، فحوله من المحرم.

وأما الديون التي للمدير من التجارة: فإن كانت حالة الأداء، بأن كانت واجبة الدنع في الحال، أو حل أجل دنعها، وكانت مرجوة الخلاص، أي: الدنع ممن هي عليه، نيضه مقدار الذين إلى أصل المعال، ويزكي الكلز. وإن كان الدين عرضاً تجارياً أو موجلاً مرجد المعالم، ويزكي الكلز. ووضع القيمة إلى أصل المعال، ويزكي الجميم.

أما إذا كان الدَّين على فقير مُعْلِم، لا يرجى خلاصه منه، فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين، فإذا قبضه زكّاة لعام واحد فقط.

(ج.) وأما إذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع، ومديراً للبعض الكُور: فإن تساويا أو كان الأقل للاوارة والأكثر للاحتكار، ركّى المحتكر على حكم الاحتكار، يعنى: يزكي ثنه بعد قيضه لعام واحد، وزكّى المدير على حكم الاوارة، يعنى يؤمّه كلّ عام.

وإن كان الأكثر للإدارة والأقل للاحتكار، فالجميع إدارة، وبطل

حكم الاحتكار، أي: يقوّم الجميع كلّ عام، تغليباً لجانب الإدارة على حكم الاحتكار.

زكاة شركة المضاربة:

إذا كان مال المضارة حاضراً يبلد ربّ العالى، ولو حكماً بأن علم حال في ضيته، تجب عليه زكان زكاة إدارة، أي يقوم ما لديد كل عام من رأس مال وربع، ويزكر رأس ماله وحست من الربع قبل المفاصلة، أي: الحساب والصفية في غاهر المذهب، لكن المحتمد أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة، ويزكي حيثة عن السنوات الماضية كلها، وكذلك إن غاب العال، ولم يعلم حاله عن بقاء أو تلف، ومن ربع أو خسران، يركي عن السنوات الماشية.

وأما العامل: فإنما يزكي حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة واحدة.

4 ـ زكاة الزورع والثمار:

فرضت هذه الزكاة بالفرآن والسنة والإجماع.

أما الغرآن: فقوله تعالى: ﴿وَكَنَّافًا حَقَّهُ يَتِرَ مَتَسَكِيةٍ ﴾ [الانعام: 14] قال ابن عباس: حفه الركاة المغروضة، وقوله سبحان: ﴿ يَكَالِّكُ الَّذِينَ مَاشَقًا آلفِيغًا بِن كَلِينَتِكِ مَا حَسَسَتُمْتُر وَبِيَّا ٱلْمُثِينَ لِكُمْ مِنَ الأَنْشِ ﴾ [البغرة: 267]

وأما السُّلة: فقوله ﷺ فيما رواه الجماعة إلا مسلم: ففيما سقت السماء والعيون أو كان عَقرياً⁽¹⁾: العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر.

وأجمعت الأمة على فرضية العشر.

⁽¹⁾ العقري: ما يسفيه المطر أو تشرب عروقه من ماء قريب من غير سفي.

وسبب فرضية هذه الزكاة: الأرض النامية بالخارج منها. واشترط المالكية⁽¹⁾ لوجوب هذه الزكاة شرطين:

الأول: أن يكون التاتيج من الجورب، أو من الشار (الدخر الزيب والزيتون) ولا تركانا في الطاك كالضاح والرمان، وفي الخفراوات والقول، وذلك سواء في الأرض الخزاجية، كأرض محر والشار والعراق التي فتحت عترة، وخراجها لا يسقط عنها الزكاة، وغير الغراج أو العدرية: وهي أرض الصلح التي يسلم عليها أعلها،

والثاني: أن يكون الناتج نصاباً: وهو خمسة أوسق (653 كغ) والوسق: ستون صاحاً، والصاح أربعة أمداد بعد النبي كلف، لقول النبي كلف فيما رواه الجماعة عن أبي سعيد الخدري: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

فلا تجب الزكاة في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسن (653 كغ) ولا يعتبر في الحول؛ لأنه يكمل نماؤه باستحصاده، لا بيقائه، والنصاب معتبر بالكيل لا بالوزن.

والحبوب والثمار التي تجب فيها الركاة عند المالكية عشرون صفاً: أما الحبوب فسية عشر: القطائي السية (وهي الجنفس، والفول، واللوبياء، والعذس، والتُرص، والخَمال، والسيلة) والفعيج، والشُّذ (نرع من الشعير لا تقبر لان والمشار²³، والفرة، والشَّخر²³، والأرة،

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 608/1 القوانين الفقهية: ص105.

⁽²⁾ العلس: توع من الليز تكون حبنان منه أو ثلاث في تشرة، وهو طعام أهل صنعاء.

 ⁽³⁾ الدخن: نبات حبه صغير أملس، أصغر من الذرة، كحب السمسم، ينت برياً ومزروعاً.

وذوات الزيوت الأربعة: وهي الزيتون، والسمسم، والفِرْطِم (حب العصفر) وحب الفجل الأحمر، أما الفجل الأبيض فلا زكاة في حبه، إذ لا نديراه

وأما الثمار فثلاثة: التمر، والزبيب، والزيتون.

ولا تجب الزكاة في الفواكه كالتَّين، والرئّان، والتفّاح، ونحوها، ولا في بزر الكتان والسَّلجم (اللفت) ولا في جوز ولوز ولا غير ذلك.

ولا زكاة في العسل؛ عند المالكية والشافعية، لأنه ماتم خارج من حيرات، فأشبه اللون، واللين لا زكاة فيه بالإجماع، ولم يثبت في شيء عن التي قلق. وفيه العشر عند الدختية والعالمية، والمعتبر كون الوظب مثمرًا، والعنب ويبياً، فإن بهع رطباً أو عباً فيجب نصف عشر القيمة، تعرأ، والعنب ويبياً، فإن بهع رطباً أو عباً فيجب نصف عشر القيمة، رضف عشر ثمن فول أخضر وجقمى، ومما عاله الا يسير، ويؤخذ نصف العشر من زيت ماله زيت. ويحسب في انتصاب الشرعي تشرو المؤرد والمحلس، والشير الذي يغزو به، فقو كان الأوز علاً مقشوراً أربعة أوست، ويششر، خصمة أوسن، زكي، وإن كان أقل فلا زكاداً...

ولا ينقص النصاب بوئزة انتقاق الحصاد والدياس وغيرهما من نفقات الزرج. أما مقدار الواجب ، فهو العشر فيما سقي بغير موتة وكانة يعجبها كالذي يشوب من ماء السماء، وما يشرب بعروق: وهو الذي يشرب من ماء قريب ف. ويجب نصف العشر فيما سقي بالفوذ، كالمدوالي (التواعير) الزواضح والدلاء رنصوم من الآلادي والمسحركات المدهدية، وطبق المتابق: الحضيت السائمة: فيما سقت السماء والمتعد الإجماع أمر كان تَقَرِيًا الشغرة، وما سقي بالنضح نصف العشر، واستقد الإجماع

⁽¹⁾ الشرّح الكبير: 447/1، الشرح الصغير: 608/1 وما بعدها.

على ذلك كما قال البيهقي وغيره، وهذا متفق عليه بين المذاهب⁽¹⁾.

فإن سقى نصف السنة بكلفة، ونصفها بغير كلفة، ففيه ثلاثة أرباع العشر، عملاً بمقتضى كل واحد منهما، وإن سقى بأحدهما أكثر من الآخر، اعتبر الأكثر، فوجب مقتضاه، وسقط حكم الآخر.

ووقت الوجوب عند العالكية: في الشعار الطيب (وهو الزهو في بلح النشأ، وظهور العلاوة في العنب) وفي الزوع: إفراك العب، أي طيبه ويلوغه حد الأكل منه، واستغناؤه عن السقي، لا باليبس ولا بالحصاد ولا بالتصفية 2⁰.

وليس المراد إخراج الزكاة في الحال، بل انعقاد سبب وجوب إخراج الثمر، والزبيب، والحب المصفى عند الصيرورة كذلك.

فإن أتلفها صاحبها أو تلفت بتغريطه أو عدوانه بعد الوجوب، لم تسقط عنه الزكاة. وإن كان قبل الوجوب سقطت إلا أن يقصد بذلك الفراو من الزكاة، فيضمنها ولا تسقط عنه.

وإن جدَّها وجعلها في الحجرين (موضع تبغيف التمر) أو جعل الزرع في البيده استقر الوجوب عليه. وإن تلفت بعد ذلك لم تسقط الزركاة عنه، وعليه ضحافها، كما لو تلف نصاب العاشية السائمة، أو الأثمان (النقرة) معد الحم ل.

وإن تلفت الشرة قبل بدو الصلاح، أو الزرع قبل اشتداد الحب، فلا زركة فيه. ريضع تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهية وغيرهما، فإن باعه أو وهب بعد بدو صلاح، فصدق على الباتع والواهمين

⁽¹⁾ البدائع: 62/2، القوانين الفقهية: ص106، مغني المحتاج: 685/1، كشاف الغناع: 242/2.

⁽²⁾ الشرح الصغير: 615/1.

رأما ما يضم بعضه إلى بعض في رأي المالكي⁽¹⁾: فهر أن تضم القطائين السبحة إلى بعضها (وهي الحقيص، والفول واللويياء، والعدس، والترصى، والجليان، وإلسيلة) لأنها جنس واحد في الزكاء فإذا اجتمع النام عنها فاكثر، ركّي وأخرج من كل صف ما يزيه. والقمع والشعير والشك صف واحد، فقضم لبعضها، ويجزى، إغراج الأعلى من الأفرى، لا عكمه، كفيح وشك وشعير؟ لأن الملائة جنس واحد، ولا يضم شيء منها لعلس (حب طويل يشبه القمع باليمن) لأن جنس مقره، ولا يقم شيء منها لعلس (حب طويل يشبه القمع باليمن) لأن منها جنس على حدة،

وذوات الزيوت الأربع: وهي الزيتون، والسمسم، وبذر الفجل الأحمر، والقرطم: أجناس، لا يضم بعضها إلى بعض.

وتضم أنواع الجنس الواحد لبعضها، فالزيت بأصنافه جنس واحد، ولا يضم هو لغيره، والتمر بأصنافه جنس واحد، والقمح بأصنافه الجيد منها والرديء: جنس واحد.

زكاة الثمار الموقوقة ونحوها:

قال الدالكية⁽¹²⁾، يجب على الواقف أو متولي الوقف زكاة عين (ذهب أو فضة) وُقفت للسلف، أي: القرض، إن مو عليها حول من يوم ملكها، أو كانت هي مع ما لم يوقف تصاياً؛ إذ وقفها يسقط زكاتها عليه منها كل عام. كما يزكَّى نبات وقف ليزرع كلّ عام في أرض معلم تماة كل صناح، :

ويزگّى حيوان من الأنعام وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحمل عليه

^{(1) .} الشرح الكبير: 449/1 وما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق: ص485.

أو يركب، ونسله تبع له، ولو سكت عنه، على مساجد أو فقراء غير معينين أو معينين، إن تولى السالك نقرته متهم وعلام، بنشمه أو انائه، فإن أم يمر إلى السالك القيام به، وإنسا تولام المعينون المعرفين الموقوف طبهم الذين وضعوا أبديهم عليه وحاؤزه، وصاروا يزوعون البيات، ويترقون ما حصل على أنتسهم، فعليهم الزكاة إن حصل لكل واحد شهم نصاب، وإلا فلا، ما لم يكن عنده ما يضمه له، ويكمل به الصحاب الم

وتجب الزكاة في الموقوف عند الحفية، وكذا عند الحنابلة في الموقوف على معين، ولا تجب في موقوف على غير معيَّن أو مسجد. ولا زكاة على الموقوف عند الشافعية.

زكاة الأرض المستأجرة أو المستعارة:

قال الجمهور ومنهم الصاحبان: إذا استأجر إنسان أرضا، فزرعها، أو استأجر إنسان أرضا، فزرعها أو أرضها لمراحبة به إلى الكاد فالنشر على السنتجر والمستجر دون مالك الأرض؛ لأنه واجب في الربح، فكال العلم على مالكه وهو العساجر أو العستجر القوله تمالى: ﴿ وَكُواُ الْكُوْيُونَ عَلَى الله عَلَى الله العَمْرَة : فاهما سقت حَسَكَايِينَ الاستجراء وقيل الحديث السقدم: ففها سقت السعاء العضر، ع وفي إيجاب الركاة على العائلا إجحاف ينافي العراسات، وهي من حقوق الزرع، بدليل أنها لا تجب إن لم تزرع، وتزينه بقدر.

وقال أبو حنيفة: الزكاة على صاحب الأرض؛ لأن الأرض أصل الوجوب⁽¹⁾ لكنه رجع بعدتذ، وأفنى بأن الزكاة على المستأجر، وهو رأى الصاحبين.

بداية المجتهد: 239/1.

زكاة الأرض الخراجية:

الأرض نوعان: عشرية وخراجية(1):

أما العشرية التي تجب فيها زكاة العشر: فهي التي يجب فيها العشر الذي في معنى العبادة، وهي تشعل جزيرة العرب، والأرض التي أسلم عليها أهلها طوحاً، والأرض المفتوحة عنوة ولكنها قسمت بين الغانمين، والأرض التي تسقى بماه العشر أو أحياها المسلمون.

وأما الغراجية: فهي التي يجب فيها الغراج، الأنها في الأصل أرض الكفار، مي الأراض التي تحت عنو أقبواً، وأبقت في أيدي المثلث أمضات الأرض صواد العراق والشام ومصر. فإذا مسارت الأرض الخراجية لمسلم بأن أسلم أملها أو الشراها المسلم، يجتمع فيها في أي المجمور غير الحنية الفشر والخراج، أي الزانة وضربية الدولة، لعمر الأباد والأحدوث الوارة في فريضة الزادة، ولأن الغراج المعرف مختصرف العشر القواء، ومصرف المسالع العامة.

ولا يحب فيها عند الحنفية سوى الخراج، ولا يجب فيها العشر، إذ لا يجتمع عشر وخراج في أرض واحدة.

والعاشر: من نصبه الإمام على الطريق (الحدود الإقليمية) لياخذ الصدقات من التجار، فيأخذ من العسلم وبع العشو، ومن الذمي نصف العشر، ومن العربي العشر.

5 ـ زكاة الأنمام:

الأنعام: هو الإبل، والبقر، والغنم، وفرضت الزكاة فيها بأحاديث صحاح أو حسنة، أشهرها اثنان: حديث أبي بكر في زكاة الإبل

⁽¹⁾ البدائع: 57/2، بداية المجتهد، المكان السابق.

والماشية، وحديث معاذ في زكاة البقرة (أأ)، والأول يتحدث عن مقدار زكاة الإبل ونصابها، ومقدار زكاة المباشية ونصابها، وكينية زكاة الخطيطين، وما يخرج من زكاة المواشي، وهو أوسط الأنواع، لا المهرمة والموراه، والذكر إلا أن يشاء المصدق اللعامل) وما يجوز أعذ بعض عن بعض في الإبل، وكون زكاة الفقة (الوقة) ربع العشر. والثاني تضمن نصاب زكاة البقر.

وتجب الزكاة فيها إن بلغت نصاباً شرعياً، وحال عليها حول كامل في ملك صاحبها، سواه في مذهب المالكية خلاقاً للجمهور أكانت سائمة (راعية) أم معلوقة ولو في جميع العام، أم عوامل في حرت أو حمل، لعموم حديث أبي بكر في الإبل: في كلّ خمس شاة.

زكاة الإبل: الابل: يشمل البُخْت والعِراب⁽²⁾.

لا زكاة فيما دون خمس، وفي الخمس: شاة إلى تسع، وفي العشر: شاتان إلى أربع عشرة، وفي خمس عشرة: ثلاث شياه إلى تسع عشرة، وفي عشرين: أربع شياه إلى أربع وعشرين.

وفي خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين (2.5 - 35): بنت مخاض (وهي التي لها سنة من الإبل ودخلت في الثانية) فإن غُدمت قابن ذكر (وهو الذي دخل في الثالثة) فإن عُدما كلَّه الساعي بنت مخاض.

وفي ست وثلاثين إلى خمس وأربعين (36 ــ 45): بنت لبون)وهي التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة).

 ⁽¹⁾ الأول رواه أحمد والبخاري والنساعي وأبو داود والدارقطني عن أنس، والثاني رواه الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) عن معاذ.

 ⁽²⁾ البُّث جمع البختي: وهو المتولد بين العربي والعجمي، والعراب: جمع حربي، وهي جُرد مُلس حسان الألوان كريمة.

وفي ست وأربعين إلى ستين (46 ـ 60): حِقَّة (وهي التي أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة).

درك تسين ورحمت في الرابعة). وفي إحدى وستين إلى خمس وسبعين (61 ـ 75): جَذَعة (وهي التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة).

وفي ست وسبعين إلى تسعين (76 ـ 90): حفتان.

وفي مانة وإحدى وعشرين إلى مانة وتسع وعشرين (121 ـ 129): ثلاث بنات لبون أو حقتان، والخيار في ذلك للساعي لا لربّ العال، وتعيّن عليه ما وجد عند ربّ العال من الحقتين أو ثلاث بنات لبون.

وما زاد على المائة والسع والعشرين (100 أفاكر): يغير فيه الواجب في كل عشر، فني كل أوبعين: بنت لبون، وفي كل خمسين حقق، ففي مائة وكالبين: حقة وبنت لبون، وفي مائة وأربعين: حقان وبنت لبون، وفي مائة رخمسين: للاح حقاق، وفي مائة وستين: أربع ينات لبون، وفي مائة ومسيمن: حقة وللاث بنات لبون، وفي مائين: إما أربع حقاق أو خمس بنات لبون، الخيار للساعمي، وتعيشن ما وجداً⁽⁰⁾.

زكاة البقر: البقر: يشمل الجاموس والأبقار.

في كلُّ ثلاثين: تبيع (وهو ما أتم سنتين ودخل في الثالثة).

وفي كلُّ أربعين إلى تسع وخمسين: (59/40): بقرة مُسِنَّة (وهي التي كملت ثلاثاً، ودخلت في السنة الرابعة).

وفي الستين (60): تبيعان

وفي السبعين (70): مُسنَّة وتبيع. وفي الثمانين (80): مُسنَّتان.

⁽¹⁾ الشرح الكبير: 432/1 وما بعدها، القوانين الفقهية؛ ص108.

وفي التسعين (90): ثلاثة أتبعة.

وفي مائة (100): مُسنَّة وتبيعان.

وفي مائة وعشرة (110): مُستُتان وتبيع.

وفي مائة وعشرين (120): يخير الساعي في أخذ ثلاث مُسئّات أو أربعة أتبعة. وما بين الفريضتين وهو الأوقاص عفو لا زكاة فيه باتفاق العلماء⁽¹¹.

زكاة الغنم: الغنم: يشمل الضأن والمعز.

في كلَّ أربعين منها إلى ماثة وعشرين شاة (40 ــ 120): جَذعة أو جَذَع (ما أتم السنة ودخل في الثانية).

وفي ماثة وإحدى وعشرين إلى مائتين (121 ــ 200): شانان جذعتان أو جذعان.

وفي مائتين وشاة إلى ثلثمائة وتسع وتسعين (201 ـ 399): ثلاث شياة.

وفي كلُّ أربعمائة (400): أربع شياة.

ثم فمي كلُّ مائة شاة: جذعة أو جذع.

وتمد الأمهات والأولاد، سواء أكانت الأمهات نصاباً أم دونه، وتؤخذ الزكاة من الوسط، لا من الخيار ولا من الشرار، ولا تؤخذ من الأولاد.

وإذا استوى الضأن والمعز، خيْر الساعي، فإن لم يستويا أخذ من الأكثر.

العرجمان السابقان، الدر المختار: 24/2، المهذب: 128/1، المغني: 592/2.

ولا زكاة في الخيل، والبغال، والحمير إلاَّ إذا كانت للتجارة؛ لأنها تصير من العروض التجارية.

زكاة الخليفين في العاشية وغيرها: يزكى الخليفان زكاة المالك الراحد، وخلطة (شركاء) المناشية المتحدة التوع: حكمهم حكم المثلث الواحد، كتابة لكل واحد: أربعون من الشهم، المثلهم المثل واحدة، على كل شهم ثلاها، فالخلطة أبرن فأوجدت التخفيف. أما لوتارا مترقين، فعلى كل واحد شاة. رفة تؤدي الخلطة إلى الشيل، كما لو كان الأحدهما مانة شاة وللأخر مانة من الغنم وشاة، فعليهما للاث شياة، ولولا الخلطة لكان على كل منهما شاة واحدة، فالخلطة أرجب النائة، ولا يجمع بين مغرق، خشية أوجد، عشرة عن مختوى، خشية الكان الكان الكان الذي الاتكان، على الأرتبهم بين مغرق، خشية الكان الكان الكان الذي الالكان، عشية الكان ا

ويشترط في تأثير الاختلاط شروط أربعة:

1 ـ عدم نية الفرار من الزكاة بالاشتراك.

2 ـ أن تكون ماشية كل واحد من الخليطين مما يضم بعضه إلى
 بعض، كالضأن والمعز.

3 ـ أن يكون كل واحد من الشريكين مخاطباً شرعاً بالزكاة: بأن يكون حراً سلماً، طلك نصاباً، ثم حوله، فإن كان احدهما مسلماً تجب عليه الزمة نقط، والأخر كافراً مثلاً، أي وجبت على الأول وحله، حيث توافرت الشروط، وإن حال الحول على ماشية أحدهما دون الأخرر زكي الآخر زكاة الشور.

4 ـ أن يتم الاعتلاط في الرحي، والفحل، والذَّلُو، والنَسرح، والمبيت: بأن يكون لهما فيما ذكر واحد أو اكتر، فيشتركان في الرعي، أو يتعاونان ولو لم يحتج لهما، ويتم التلقيح في الجميع بفحل واحد بإذنهما، وتشرب من ماء واحد معلوك لهما، أو لاحدهما ولا يمتم الآخر، وتسرح معاً، وتبيت معاً، إلا أنه إذا تعدد المسرح أو المبيت بشرط الحاجة فلا يضر⁽¹⁾.

هل تجب زكاة الحيوان في المين أو في الذمة؟

للفقهاء رأيان⁽²⁾ كما تقدم:

قال الجمهور: الزكاة تجب في العين دون اللمة، فإذا هلك العال يعد وجوب الزكاة، ولو يعد منع الساعي في الأصبح عند الحنفية، سقطت الزكاة عنه الأنه حق يتعلق بالسال، فيسقط بهلاك، فيتعلق يعينه، كمتو الطمارب، وإذا هلك بعض العال، مقط حظة من الزكاة.

أما الاستهلاك: فلا يسقط الزكاة؛ لأنها بعد الوجوب بمنزلة الأمانة، فإذا استهلكها صاحبها، ضمنها كالوديعة.

وقال الحنابلة: الزكاة تجب في اللمة لا في العين، فإذا تلف المال بتغريط أو بغير تفريط، بعد أن حال الحول، ولم تؤد الزكاة، وجب أداؤها لما مضى.

دفع القيمة في الزكاة:

هناك رأيان أيضاً⁽²⁾، ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزى، إخراج القيمة في شيء من الزكاة؛ لأن الحق فه تعالى، وقد طلّه على ما نص عليه، فلا يجوز نقل ذلك إلى غيره، كالأضحية لمّاً علقها على الأنعام، لم يجز نقلها إلى غيرها.

- الشرح الصغير: ١٥٥٥، القواتين الفقهية: ص108.
- (2) الدر المختار: 27/2 وما بعدها، القواتين الفقهية: ص99، المجموع: 341/5، المغني: 678/2 وما بعدها.
- (3) فتح القدير: أ/507، الشرح الكبير: 502/1، المجموع: 401/5 رما بعدها،
 كشاف القناع: 226/2.

وأجاز الحنية دفع القيمة في الزكاة، وفي العشر والخراج وزكاة الفطر والنظر والكفارة غير الإعناق، والقيمة يوم الوجوب في وأي أبي حيثة، ويوم الأداء في رأي الصاحبين، وفي السوائم يوم الأداء بالاتفاق، وذليلهم: أن الزاجب أداء جزء من التصاب من حيث المعنى، وهو المالية، وأداء القيمة علل أداء المجزء من التصاب من حيث إنه مال،

ضم أجناس الحيوان إلى بعضها:

لا خلاف بين العلماء في ضم أنواع الأجناس إلى بعضها في إيجاب الزكاة، فيضم المعز إلى الضأن، والجواميس إلى البقر، والبُّخت من الإبل إلى العراب.

ريخرج العزكي عند الجمهور غير الشافعية الزكاة من أي الألواع أحب، صواد دعت المحاجة إلى ذلك، بأن يكون الراجب واصداً، أو لا يكون أحد النوعين موجياً لواحد، أو لم يتدع الحاجة، بأن يكون كل واحد من النوعين يجب في فريقة كاملة؛ لأنهما نوعا جنس واحد من الشائمة، فجاز الإخراج من أيمها شاء. وأن كانت عشرين ضأناً وعشرين معزاً، أخذ من أحدهما ما يكون فيته نصف شاة ضاف، ونصف معز.

وذهب الشافعية إلى أنه إن اتحد نوع الساشية كالإبل، والجواميس، أخذ الفرض منه، ويؤخذ الضأن عن المعتر وعكب بشرط رعاية القيمة. وإن اختلف النوع كضأن ومعز، أخرج العالمك ما شاء من النوعين، مفسط عليهما بالفيمة، فهم كالجمهور إلا في مراعاة نوق الفيمة⁽¹⁾.

حكم النتاج أو الفرع:

تُتبع النتاج أو الفروع (أولاد الأنعام) الأمهات في الحول باتفاق

القوانين الفقهية: ص108، الشرح الصغير: 1/98/، اللباب شرح الكتاب: 143/1 مغني المحتاج: 374/1 وما بعدها، المغني: 505/2 وما بعدها.

المذاهب (أ)، فكل ما أنيج أو تولد من الأمهات، وتم انفصاله قبل تمام حول النصاب الأصلي ولو يلخطقه يزكي يحول الأصل؛ لأن المحول إنها الشرط لتكامل النماء الحاصل، والنتاج نماء في نفسه، فيجب أن يضم إليه في الحول كأموال النجارة.

فإذا كان عنده ماثة وعشرون من الغنم، فولدت واحدة منها سَخُلة قبل الحول ولو بلحظة، والأمهات كلها باقية، لزمه شاتان. أما لو حدثت الولادة بعد تمام الحول، فنجب شاة واحدة.

المستغاد في أثناء العول: ذهب الجمهور إلى أن من كان له نصاب، فاستغاد في أثناء العول شيئاً من جنسه بشراء أو همة أو صدفته مشته إليه، أي: إلى النصاب وأرقه معه، كريم مان التجارة ونتاج السائمة، ويعتبر حول جول أصله؛ لأن تميد له من جنسه فأشبه الشام المتصل، وهو زيادة قيمة عروض التجارة، أما ما لم يكن من جنسه كأولاد البقر، والغنم، فلا يضم انتخارة،

ورأي الشافعية: أنه لا يضم المعلوك بشراء أو غيره كهية أو إرث أو وصية أو دخل نقدي جديد إلى ما عنده في الحول، وإنما يبدأ له حول جديد، إلا النتاج فإن يضم للأصل²⁾.

الزكاة في النصاب دون العفو (الأوقاص):

الأوقاص: جمع وَقُص: وهو ما بين الفريضتين من كل الأنعام. وحكم الزكاة: أنه لا زكاة في الأوقاص، وهي عفو، أي: معفو

- الشرح الكبير: 432/1، البدائع: 31/2، مغني المحتاج: 378/1، المغني: 602/2.
- (2) الشرح الصغير: 593/1، فتع الفدير: 510/1، مغني المحتاج: 379/1. المغني: 626/2.

عنها اتفاقاً (1)، كما ذكرتُ سابقاً، فلا تتعلق به الزكاة، بل تتعلق بالنصاب المقرر شرعاً فقط، لقوله ﷺ فيما رواه أبو عبيد في الأموال: وإن الأوقاص لا صدقة فيها».

فما دون النصاب عفو، وما فوقه إلى حد آخر عفو، فلو هلك العفو وغير النصاب، يقى كل الواجب، كان كان له تسع من الإبرا، أو ماغة وعشرون من الغنم، فهلك بعد الحول من الإبل أربع، ومن الغنم ثمانون. لم يسقط من الزكاة شيء.

ما يأخذه الساعي:

الساعي أو العامل أو المصدّق: هو الموظف المخصص من الحاكم لجمع الزكاة وجبايتها من العالكين.

برى السائكية وغيرهم من المذاهب (20: أنه يتمين على السامي أعذ الرسام من البراء الأموال ولا من خيرا دراء المحدث من أخيار الأموال ولا من خيرا دراء لمحدث معاذ السابق: «إلاك وركان الموالي أن أخد المعيية أحظ للفقراء لكترة لحميا متاكر، ولا يوخذ من الأولاد، وإذا تساوى عدد الفقاد والمعترة أخير السامي، فإن لم يتساميا أخلد من الأكثرة كلائين من الفائل وعشد، غير السامي، فإن لم يتساميا أخلد من الأكثرة كلائين من الفائل وعشرة من المعيز، أو عكس ذلك، وكعشرين من البقر وعشرة والمجواله والمهين المحرة: أو عكس ذلك، وكعشرين من البقرة وعشرة والمهين المحرة؛

لا تجب الزكاة في أعيان العمارات، والمصانع وآلاتها، والسفن

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 1991، فتح القدير: 511/1، المهذب: 145/1، كشاف الفتاع: 29/2.

 ⁽²⁾ الشرح الكبير: 434/1 وما بعدها، فتح الفدير: 1506/1، مغني المحتاج: 375/1، المغني: 598/2.

والطَّائرات، والسيارات ونحوها، وإنما تجب في صافي غلتها عند توافر شرط النصاب وحولان الحول.

ولا زكاة أيضاً في المال المستفاد بالعمل والمهن الحرة، حتى يبلغ نصاباً، ويُتم حولاً.

مصارف الزكاة:

مصارف الزكاة: تسانية، وهي متصوص عليها في صريح الفرآن الكريم في فوله تعالى: ﴿ ﴿ إِنَّا الْمُتَكَفَّتُ لِلْشُكِّلِّ وَالْسَكِينِ وَالْسَكِينِ وَالْسَكِينِ وَالْسَكِيلَ عَلَيْمَ الْمُؤْلِفُولُولُهُمْ وَالْمَتِيلِ وَالْفَرِينِ وَفِي صَيْبِ لِلْهُ وَالْمَنِ النَّبِيلِ وَمِينَا يُرِّحُ الْفُولُولُهُمْ وَلِمْ يَصَلِيمُ وَالْمِينَ وَفِي صَيْبِ لِلْهُ وَلَهُمْ النَّبِيلِ وَلِيمَانِهِ وَال

ولا يشترط لدى الجمهور تعديم أو إعمام هذه الأصناف، بل يجوز صرف الزكاة إلى صنف واحد أو شخص واحد من كل صنف. ويندب عند المائجة صرفها إلى المضطر، أي: أشدَّم حاجة على غيره، إذ المقصود مدّ الخلة (الحاجة). ويستحب صرفها إلى الأصناف الثمانية أن يجدوا خورجا من الخلاف.

وأوجب الشافعية صوف الزكاة إلى جميع الأصناف المذكورة في الآية أصافت جميع المصدفات الآية أصافت جميع المصدفات إلى هذه الاصناف بلام التمليك، وشركت بينهم بوار الشنويك، وإن فرفها الصاف بلام مقط سمم العامل، ويجب إعطاء ثلاثة من كلّ صفف سفت بكن أقل المجمع ثلاثة، والشنوية بين الأسناف، لا بين أحاد الصناف الواحدة لأن المتاجات منفاوة تقير منفيها أناً.

والفقراه والمساكين أشد هذه الأصناف حاجة، ويرى المالكية

بداية المجتهد: 1671، القواتين الفقهية: ص110، فتح القدير: 14/2، مغني المحتاج: 116/3 رما بعدها، كشاف القتاع: 335/2 وما بعدها.

والحنفية: أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير، فالأول هو المعدِم الذي لا بملك شيئاً ولا مال له.

والثاني: هو من يملك شيئاً لا يكفيه، لقوله تعالى: ﴿ لَا يُرْجِكُما َ ذَا مُمَرِّكُ ﴾ [البلد: 16] سمي مسكيناً، لأنه ألفس جلده بالتراب ليواري به جسده، مما يدل على شدة الضرر والكوز⁽¹¹⁾.

والفقير أسوأ حالاً من المسكين عند الشافعية والحنابلة، لقوله تعالى: ﴿ أَشَاءَالنَّفِينَةُ ثُكَانَتَ لِتَسَكِينَ يَسَنُلُونَ فِي ٱلْبَعْرِ ﴾ [الكهف: 79] فلهم سفية يعملون فيها.

والعاملون عليها: هم السعاة لجباية الصدقة، ويشترط فيهم العدالة والمعرفة بفقه الزكاة. والذي يعطى للعامل: هو بمثابة الأجرة على العمار، فبعطاها ولم كان غنياً.

والمؤلَّفة قلوبهم: هم كفار يعطون ترغيباً في الإسلام، وقيل: هم مسلمون قريبو عهد بإسلام يعطون منها ليتمكن إيمانهم.

وفي الإقاب: هم الأرقاء، ويشترى بسهمهم رقيق ويعتق، ويكون ولاؤه إذا عتق للمسلمين لا للمزكي، فإذا مات ولا وارث له وترك الأد فهو في يت المال. ويشترط فيهم الإسلام على المشهور لدى المالكية، والأسير ليس منهم لعدم الولاء، فيعطى بسبب الفقر، وقال ابن حيب:

والمقصود يهذا السهم عند الجمهور: المكاتبون المسلمون الذين لا يجدون رفاء ما يودون، ولر مع القوة والكسب؛ لأنه لا يمكن الدنم إلى الشخص الذي يراد فك رقبه إلا إذا كان مكاتباً، ولو اشتري بالسهم عبيد، لم يكن الدنم إليهم، وإنما هو دفع إلى سادتهم، ولم يتحقق الشليك المطلوب في أداء الركاة.

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 657/1 وما بعدها، الشرح الكبير: 492/1 وما بعدها.

والغارمون: هم المدينون، وهم الذين استدانوا ديوناً من الناس، في غير سفّه ولا فساد، كشرب خمر وقمار، فيعطون ما يوقّون به ديونهم، وقو مات المدين يوفى دينهم من الزكاة.

وفي سبيل الله: يشمل المجاهدين وإن كانوا أغنياء في الأصح، ويشمل أيضاً آلات الحرب والأسلحة، فيشترى من سهم الزكاة أسلحة الفتال.

وابن السيل: هو العسافر الغريب المحتاج لما يوصله لوطنه، إذا سافر من بلده، مشراً في غير مصية، فإن كان سئره لمصية، فلا يعطى من الزكاة، ويعطى المسافر للطاعة أو لمباح بشرط كون معتاجاً على الأصح. وعليه يكون الإعطاء للفقير مطلقاً، والفني الذي لم يجد مُسلفاً

ولا تعطى الزكاة لغير هذه الأصناف كيناه العساجد، والجسور، والفناطر، وتحرى الانهاز، وإصلاح الطرقات، وتكفير الموتى، والترسعة على الأضياف، وبناه الأسوار، وإعداد مصانع السلاح، ومنى لغير العهاد، وشراه كتب علم، ودار تسكّن أو ضيعة لتوقف على الفغراء.

مقدار ما يعطى:

تندب الإنانة في إعطاء الركانة الأنها أبعد عن الرياه وحب المحمدة، وجزاز دفعها لقادر على الكسب إذا كان فقيراً ولو ترك الكسب اختياراً، وجزاز في رأي الجمهور غير الحنفية إعطاء اللقير والمسكين ما يحقق حاجت وهو كلاية حنف ولو كان أكثر من نصابها لأن المقصود عند المأثل (العاجة والفقر) ودفع الحاجة، وليس في الأية تعديد مقدار ما يعطى كار واحد من الأستاف (أ)

الشرح الكبير مع اللسوقي: 494/1، المجموع: 202/6، مغني المحتاج: 114/3، كشاف القناع: 317/2.

وكره أبو حنيفة إعطاه إنسان نصاب الزكاة، وهو قدر ماثتي درهم، وبجزى، إعطاء أيّ قدر(1).

وأما مقدار ما يعطى للعامل: فهو بقدر عمله. وما يعطى للغارم: يقدر ما عليه من الدَّين إذا كان في طاعة وفي غير سزف، بل في أمر ضروري، ويعطى ابن السبيل: ما يوصله إلى بلده.

شروط المستحقين:

يشترط في مستحق الزكاة خمسة شروط وهي ما يأتي⁽²⁾:

1. أن يكون نقيراً إلا العامل، فإنه يعطى ولو كان فنياً، لأن يستحق أجرة ولأنه قوغ نسمه لهذا العمل، فيحتاج إلى الكفاية، وإلا ابن السيل إذا كان له في وطنه مال، فهو بعنزلة الفقير، والأصح عند العالكية: وكرة محتاجاً، وإلا المولف والمنازي (المجاهد) في رأي الشافية والحنابلة والعالكية.

والغني في مذهب المالكية: هو من ملك كفايته لمدة سنة. والفقير: هو من ملك من المبال اللل مكانية السنة بقيض من الزكاة لول ملك مناباً، فكاتر أكام لا يقبه لمامه، ولو كان قوياً قادراً على الكسب، ولر ترك التكسب اختياراً على المشهور. ومن لم يجد كفاية سنة، ويقوم يانفاق عليه نحو والد أو بيت مال بعرب لا يكفيه من أكل وكسوة، أو من صنعة، فيعطى من الزكاة. ولا حاجة لإعلام المدفوع إليه أن المال ركانة.

وإن دفعت الزكاة إلى من ظاهره الفقر أو يظنه فقيراً، فبان غنياً أو ظنه مسلماً، فبان كافراً، لم يُعَزِّره ذلك عن الفرض، ويجب ردها منه في

⁽¹⁾ فتح القدير: 28/2.

⁽²⁾ الشرح الكبير: 494/1 وما بعدها، بداية المجتهد: 267/1 وما بعدها.

رأي الجمهور، ولا تسترد منه عند الحنفية؛ لأنه أتى بما في وسعه.

2 ـ أن يكون مستحق الزكاة مسلماً، إلا المولفة قلوبهم في رأي المالكية والحنابلة: فلا يجوز صرف الزكاة إلى الكافر بلا خلاف، لحديث معاذ المتقدم: «خذها من أغنيائهم وردَّها في فقرائهم».

وكذلك يرى الجمهور غير أبي حنيفة ومحمد: أنه لا يجوز صرف غير الزكاة كصدقة الفطر، والكفارات، والنذور والأضاحي إلى الذميين (غير المسلمين المواطنين في دار الإسلام)، قباساً على الزكاة، وقباساً على عدم دفع ذلك إلى الحربي.

3. - الا يكون المستحق من بني ماشم: لأن آل البيت تحرم عليهم الزكاء (كما أوساخ الناس، وقيم من خمس الخمس في بيت المال ما يكنيهم، و لقول هم في مسلم والخمسة من حديث عليه المطلب بن ربية مؤوعاً: وأل هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمده.

لكن أجاز المالكية وأبو حنيفة إعطاه الهاشميين من الزكاة إذا عُدم بيت المال، كما هو الآن ومن قديم، منعاً لتضييعهم ولحاجتهم.

4 _ ألا يكون المعطى من الأصول والفروع والزوجات: فلا تدفع الركاة لأحد من الآياء، والأجداد، والألامع، والزوجات؛ لأن الواجب كفايتهم بالنفقة. وأجاز السائقة والشافعية والساجان دفع الركاة للأزواج من زوجاتهم، لحفيث زينب امرأة ابن مسعود عند البخاري ومسلم: الزوجاك وولدك أحق من تصدقت عليهم به.

ويجوز دفع الزكاة إلى يقية الأقارب المحتاجين غير العذكورين كالأغ، والمم، والأخت، والعدة، والخالة، ونحوهم، لحديث الطبراني عن سلمان بن عامر: «الصدقة على المسكين صدفة، وهي لذي الرحم الثنان: صدقة وصلة. أما صدقات التطوع: فيجوز دفعها للأصول والفروع والزوجات والأزواج، والدفع إليهم أولى؛ لأن فيه أجرين: أجر الصدقة وأجر الدات

وتجوز صدقة التطوع للاغنياء والكفار، ولهم أغذها، وفيه أجر. 5 ــ أن يكون الآخذ بالناً عاقلًا حواً: فلا تجزىء لعبد اتفاقاً، ولا لقاصر ولا لمجنون في رأي الجمهور غير الحنابلة.

ويجب دفع الزكاة للإمام العدل، أما غير العدل، فإن لم يتمكن المزكّى صرفها عنه، دفعت إليه وأجزأت.

ويجوز التوكيل في أداه الزكاة، بشرط النية من الموكل أو المؤدي، فلو نوى عند العزل جاز عند الجمهور غير الحنابلة.

نقل الزكاة:

لا يجوز اتفاقاً نقل الزكاة لبلد تبعد عن بلد العرقي مسافة الفصر ناكثر، واستش المالكة والحنفية من مو أحرج إليها أو قريب محتاج. ويجوز نقلها لمن مو دور مسافة الفصر (66 أو 98 كم) لأنه في حكم موضع الوجوب، ويتمين تفرقها فوراً بموضع الوجوب، وهو في الفقود: مؤسم المالك حيث كان، ما لم يسافر، ويوكل من يخرج عنه في بلد المال.

الضريبة:

ولا تجزىء الشربية المدفوعة للدولة من الزكاة؛ لأن الزكاة عبادة مفروضة على السلم، تكرأ ف تعالى وتقرباً إليه، وتصرف في مصارف معينة، أما الضربية فهي النزام مالي محض خالي عن معنى العبادة والقربة، وتصرف في العصالح العامة.

زكاة من مات:

من مات وعليه زكاة وتمكن من أدائها ولم يؤدها، عصبى، ووجب إخراجها من تركته في رأي المجمهور غير الحقيق، وإلى لم يوسى يها، ولا تسقط يموته الأنها حتى واجب تصح الوصية به، لكن تنقذ عند المناكبة من ثلث الركة كالوصية للعادية على المشبهور.

وقال أبر حنيفة: تسقط عنه الزكاة بالموت إلا أن يوصي بها وصيته، فتخرج من الثلث، وإذا لم يوص بها سقطت! لأنها عبادة من شرطها _{الت}(D)

إسقاط الدين عن الزكاة:

اتفقت المذاهب (2) على أن إسقاط الدِّين لا يقع عن الزكاة، لأنها تتطلب النَّة عند الدفع إلى المستحقين، والتمليك وإعطاء الزكاة للفقير، والإسقاط لا يتوافر فيه النِّخ عند الدفع، وليس هو تمليكاً.

ومن قضى دين مبت فقير بنيّة الزكاة، لم يصح عن الزكاة؛ لأنه لم يوجد التمليك من الفقير، لعدم قبضه.

ويجوز إظهار الصدقة ولكن إخفاءها أفضل، والإظهار لقوله تعالى: ﴿ إِن تُشَكِّمًا الْفَتَدَقَّكِ فِيرَا عَلَى فَيْ إِنْ تُشْفُكُوا كُوْلُؤُكُما اللَّهُ لِلَّهِ مَيْرًا لَهُصُمُّ ﴾ [البقر: 22] والإخفاء لحديث أبي هريرة عند أحمد والشيخين الذي يضمن السبعة الذين يظلهم الله تحت ظله، وذكر منها: ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلق ضافه ما تنفي بهيئه.

⁽¹⁾ بداية المجتهد: 241/1، البدائع: 52/2، المهذب: 175/1، المغني: 683/2 رما بعدها.

⁽²⁾ البدائع: 39/2، كشاف القناع: 337/2.

صدقة الفطر

زكاة الفطر: فرض على المشهور لذى العالكية، واجبة في المذاهب الأخرى، على كل حرّ مسلم، قادر عليها وقت الوجوب، وهو من عنده فوت الوجوب، وهو من عنده فوت الوجوب، ولا على عابد على المنظم المناه الله على العالم الحلية لها، ولا على عاجز عن أدائها، لا على عاجز عن أدائها، إلا إذا كان قادراً على الإستدانة مع رجاه الرفاه؛ لأنه قادر حكماً. وأرجيها العالمية على السيئة على عبده، وأوجبها المحالية على كل حر وعبد وصلم، لعموم الحديث الآمي: فرض رسول الله ﷺ

وشرعت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان، قبل الزكاة، باحاديث كثيرة، منها ما رواه الجماعة إلا ابن ماج عن ابن عمر رضي الله ضهما، قال: افرض رسول الله ﷺ زكة الفطر من رمضان صاعا²⁰⁰ من تمر، وصاعاً من شعبر، على العبد والطعر والذكر والاثني والصغير والكبير من المسلمين،

ويدفعها الشخص في رأي المالكية عن نفسه وعن كلَّ مسلم يمونه (تلزمه مؤته) إما بقرابة، كوالديه الفقيرين، وأولاده الذكور للبلوغ قادرين على الكسب، والإناث للدخول بالزوج أو الدعوة إليه، أو

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 6721، الدر المختار: 98/2 وما بعدها، المهذب: 163/1.كشاف الفنام: 287/2.

⁽²⁾ الصاع 2751 غم، رعند الحنفية (3800 غم).

زوجية، أي: كونها زوجة له أو لايه الفقير، أو رق، أي بسبب رق كميده وعبيد أبيا أو أمه أو ولده حيث كان عنادمًا، وهم أهل للإخدام، ولو كان الرقيق مكاتباً أو مشتركاً بين اثنين فاكثر كالمبتشف، يقدر المملك فيه من نصف أو ثلث أو سدس، أو غير ذلك. ولا شيء على المبتشف في من نصف أو ثلث أو سدس، أو غير ذلك. ولا شيء على المبتشف في من نصف أو ثلث أو سدس، أو غير ذلك.

وتشمل أيضاً خادمه وخادم أبيه وخادم الزوجة إن لزمته نفقته؛ لأن زكاة الفطر تابعة للنفقة.

وحكمتها: جبر نقص الصوم، وإغناه الفقراء عن السؤال يوم العيد، لقوله ﷺ فيما رواه النارقطني، والحاكم، وابن عدي، عن ابن عمر: «أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم.

وقفها: تجب في رأى الاجمهور بغروب ضمى ليلة عبد النظر أي أول ليلة العبده فعن مات بعد الغروب تجب عليه، أما من ولد أو أسلم بعد الغروب أو كان محسراً وقت الرجوب ثم أيسر بعده، فلا نظر عليه؛ لعدم وجود سبب الوجوب. وأرجبها الحنفية بطلاع الفجر من يوم عبد الفطرة بالان الصدقة أصيفت إلى الفطرة، والإضافة للاختصاص، والاختصاص للفطر باليوم دون المليل؛ إذ المراد نظر يضاد الصوم، وهي اليوم دون المليل، لان الصوم في اليوم دون المليل، تتن ملت تبل ذلك، لم تجب فطرته، ومن أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته، ومن أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته.

ويجوز عند المالكية والحنابلة تقديمها قبل العيد بيوم أو يومين، لا أكثر من ذلك، لقول ابن عمر: «كانوا يعطونها قبل الفطر بيوم أو يومين».

ويجوز في مذهب المالكية إخراجها بعد صلاة العيد يوم الفطر،

بيين الحقائق: 10/18، بداية المجتهد: 273/1، الشرح الصغير: 677/1. مغنى المحتاج: 40/1/ وما بعدها، كشاف القنام: 294/2.

ولا تسقط الفطرة بمضي زمنها، بل هي باقية في الذمة أيداً حتى يخرجها، كغيرها من الفرائض، وأثم إن أخرها عن يوم الفطر مع القدرة، فإن مضى زمنها مع العسر، تسقط عنه.

وجنس الواجب لدى المالكية: أنها تجب من غالب قوت البلد من اصناف تسمة نقط: قسم الو قسير، أو شكّ (دوع من الشمير) أو فرقه أو دخن ، أو تمر أو زيب أو أنِظ (رهو يابس اللين المخرج الزيدة) فيتمين الإخراج مما ظلب الاقتيات منه من هذه الأصناف التسعة ، لا يجزىء الإخراج من غيرها، ولا مها إذ كان غالب القوت غيره، إلا أن يخرج الاحس كالفتح بذل الشمير(1).

وزكاة الفطر: صاع (أربعة أمداد) والمدّ: حفنة مل، البدين المتوسطتين، ويقدر بـ (675 غم). ولا يجوز عند الجمهور دفع القيمة نقداً، ويجوز عند الحقية.

مندوباتها :

اتفق الفقها، (22 على أنه يستحب إخراج صدقة الفطر بعد الفجر قبل الصحاة، لحديث ابن عمر عند الجماعة إلا ابن ماجه: ﴿إِنَّ النَّبِي ﷺ أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

ويندب إخراجها من قوته الأحسن من قوت أهل البلد، وندب عدم زيادتها على الصاع، بل تكره الزيادة عند الساكبة، لأن الشارع إذا حدَّد شيئاً كان ما زاد عليه بدعة، والبدعة نارة نقتضي الفساد، ونارة تقتضي بالكراهة، وحمل الكراهة إن تحققت الزيادة، وإلا فيتعين أن يزيد ما يزيل به الشك.

العراجع السابقة.

⁽²⁾ فتح القدير: 42/2، القرانين الفقية: ص112، المهذب: 165/1، المغني: 6/36.

ومصرفها بالاتفاق: مصارف الزكاة المغروضة؛ لأن صدقة الفغر زكاة، فكان مصرفها مصرف سائر الزكوات، ولأنها صدقة، فتنخل في عموم قوله تعالى: ﴿ ﴿ إِنَّهَا التَّمَدُّقَتُ لِلْتُمْكِرُةُ وَالْتَسَكِيمُونَ﴾ [النوية: 60] الأية.

ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع زكاة المدال إليه، ولا يجوز عند الجمهور غير الحقية دفعها إلى ذميء لأنها زكاه، فلم يعز دفعها إلى غير المسلمين، كزكاة المال، ولا خلاف في أن زكاة المال لا يجوز فضها إلى غير المسلمين، ويجوز أن يأخذ الواحد زكاة أكثر من واحد على المشهور.

واجاز العنفية دفع زكاة الفطر إلى الذمي مع الكراهة، لكن الفترى على قول أبي يوسف يعدم صرفها إلى الذمي كزكاة الأموال الأخرى. للحديث المتقدم عن معاذ: "صدقة تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فنرائهم؟".

الدر المختار: 2071، الشرح الصغير: 677/1، المهذب: 170/1، المغني: 74/3 ما بعدها.

الفَصلُ الْخَيَّامِسُ الْمَجَّ وَالْعِسْتِرَة

تعريف الحجّ والعمرة ومشروعيتهما :

العبج لغة: القصد مطلقاً، وشرعاً: نصد الكبة المسترفة لأداء أضال مخصوصة. والعمرة لغة: الزيارة، وشرعاً: فصد الكبة النُسُك، وهو الطواف والسعي. وكل مناسك العبح إنما هي استجابة لأمر الله تعالى. والعبج أحد فرائض الإسلام وأحد أركان.

وشرع الحج في أواخر سنة تسع من الهجرة، وأدلة فرضيته قوله تعالى: ﴿ وَيُوْمِ ظُلُ النَّهِ مِعَ الْبَشِيْتِ مِنَ السَّكَا إِلَّهُ سِيلًا﴾ [آل عمران: 97] وشرعت المعرة معه بغرف تعالى: ﴿ وَلَشَّهَا لَلْفَجُ وَالنَّبِيَّ فِيْكُ الْمَقِرَةِ: 196]. وتأكد تشريع المحج في السنَّة البورية في حديث الشيخين: المي الإسلام على خمس. وذكر منها: وحج من البيت من استفاع إليه سيلاك.

والحيّم فرضه الله تعالى على الصنطيع، والعمرة عند الشافعية والعابلة فرض مثله، وسنة عند المالكيّة والعِنميّة، وقد اعتمر النّبي ﷺ أربع عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجنه، وحيّم النبي ﷺ بعد فرض الميخ حية واحدة هي حيثة الوداع.

والحجّ بإجماع العلماء: فرض مرة واحدة في العمر كله، إلا بالنذر، فيجب الوفاء به، والدليل قوله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم عن أبي هربرة، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا أيها الناس، إلىًّ الله كتب _ فرض _ عليكم الحجّ فعجوا، فقال رجل _ هو الأفرع بن حابس _ أكل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثًا، ثم قال ﷺ: لو قلت: نعم، لوجبت، ولما استطعتمه.

وفي رواية أحمد، وأبي داود، والنساني، والحاكم عن ابن عباس: افعن زاد فهو تعلوع؟ تم قال: «دُووني ما ترككم، فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبياتهم، فإذا أمرتكم بشيء فائوا مته ما استطعته، وإذا فهيككم عن شره فدعوه.

ويمكرر وجوب الحج بالنفر، ومن نفر الحج ولم يحج، يبدأ يغريفة الحجة، ثم يغي بنظره كما أنفى ان عمر وعظاء. وقد يحرم الحج يمال حرام، لكت يصح عند الحياضية مح عند الحنايات كالصلاة في الأرض المغصوبة. وقد يكره كالحج بلا إذن من أحد الأبرين المحتاجين إلى خدمت، أو من الدائن لمدين لا مال لذ يقضي يه، أو من الكنيل الصالح الدائن. والركوب عند الجمهور أقضل من الشيئ، انفعل التي يحجة.

والعرخ فرض عبن على كل سلم وسلمة مستفين، وفرض كفاية على جماعة السلمين لاحياء الكعبة كل سنة بالعجج والعموة، وتطوع بالسبة للعسيان. ويكر، تكوار العموة عند المسالكية في السنة الواحدة ولا بأس به عند الشافعية والمحتفية؛ لأن عاشة رضي الله عنها اعتمرت في شهر مرتبى بامر التي يقلق، عمرة مع فراتها، وعمرة بعد حميها، ولأن التي يقح قال فيما برويه المخاري وسلم عن أبي هرموة: المعمرة . إلى المعمرة كمانة لما يتهما، والمنح السيرور ليس له جراه إلا المجتة،

وحكمة العج والعمرة: تكفير الذنوب وتطهير النفس من المعاصي، فالحج يغفر الذنوب الصغائر إلا حقوق الآدميين؛ لقوله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة: •من حج فلم يرفث، ولم يفشق، رجع كيوم ولدته أمه⁽¹⁾.

وروى سلم من عمرو بن العاص، قال: لما جعل أنه الإسلام في فلمي، آتيت رسول الله هج، فقلت: ابسط يدك فلايابيتك، قال: فيسط ماذا؟ قلت: أن يغفر في، قال: «ألما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله، وأن الهجرة تهم ما قبلها، وأن الدجج يهدم ما قبله، أما الكيائر: فلا يكم ما إلا الذية.

والحجّ أبضاً وسيلة لتعارف المسلمين، وتقوية صلاتهم، والمذاكرة في قصاياهم العامة، وطريق لعقد الانفاقات لتبادل المنافع الاقتصادية، وتقوية الرابعة الاخوية بين المؤمنين، كما أنه يساعد على نشر الدعوة الإسلامية.

فضل العجع والعمرة: رغب الإسلام في أداء فريضة الحج، وجعله من أفضل الأعمال، ورى أحمد والشيخان عن أيم ميروة، قال: فسل رسول اله ﷺ، أيّ الأعمال أنضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، قبل: ثم ماذا؟ قال: قم جهاد في سبيل الله، قبل: ثم ماذا؟ قال: ثم مجم مبروره وهر الذي لا يخالفه إش.

وروى الستاني والترملني وصححه عن عبدا له بن مسعود رضي لله عمد في فضل الحج والعمرة: أن رسول الله 養 قال: «تالهو⁽²³⁾ بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكبر تجد الحديد⁽²⁾ والذهب والفضة، وليس للمجة المبرورة ثواب إلا الجنة،

يرفت: يجامع، يفسق، يعصي، كيوم ولدته أمه: طاهراً بلا ذنب.
 أي أنبعوا أحدهما الآخر ليظهرا.

⁽³⁾ خبث الشيء. وسخه، والكير: الآلة التي ينفخ بها الحداد والصائغ النار.

فورية الحجّ:

يجب العمية على أرجع القولين عند العالكية والجمهور على الفور في العام الأول بعد ترافز الاستطاعة الجسدية والعادية ويتية السروط المطلوبة فيه القول فجيًّا فيها يوريه الحاكم والبيهقي عن علميًّ كرم الله وجهة: تحقوا قبل أن لا تحقول.

وخوب الشافعية، ومحمد من الحنفية والأوزاعي والنوري إلى أن وجوب النجع على الراخمي، أي علم لزوم الغور؛ لأن رسول الله 義 أُخر الحجة إلى سنة عشر، وكان إيجابه في رأيهم سنة ست، فلو كان واجباً على الفور، لما أخر، 第

شروط الحجّ والعمرة:

للحجّ والعمرة شروط عامة للرجال والنساء، وشروط خاصة للنساء.

أما الشروط العامة فهي أربعة⁽¹⁾:

1 ـ الإسلام: وهو شرط صحة لاشرط وجوب عند المالكية والجمهور، فيجب الحيخ عنى الكاثر بأن يسلم أولاً، ولا يصح منه إلا بالإسلام؛ لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة. وهو شرط وجوب محت هند الحففية؛ لأن الكفار في رأيهم غير مخاطبين بفروع الشريعة.

2 ـ التكليف (البلوغ والعقل): فلا يجب على الصغير والمجنون؛ لأنهما غير مطالبين بالأحكام الشرعية، فلا يلزمهما الحج، ولا يصع من المجنون؛ لأنه ليس أهلاً للعبادة. ولو حج الصغير والمجنون لم بلغ الأول وأفاق الثاني، فعليهما حجة الإسلام، وما فعله الصبي قبل البلوغ

الشرح الصغير: 6/2 وما بعدها، القوانين الفقهية؛ ص127.

يكون تطوعاً، ولا يبطل الإحرام بالجنون، والإغماء، والموت، والسكر، والنوم، كالصوم.

وللولي عند الجمهور: أن يحرم عن الصغير أو المجنون، فينوي الولي يقلب جعل كل منهما محرماً، أو يقول: أحرمت عنه، ولا يصير الولي بذلك محرماً، ولا يجوز الإحرام عن المغمى عليه والمريض. ولا يجوز للصبي السيز أن يحرم إلا يأذن وليه، وهو الاب أو الجد. الأحرامي والقيم كالأب على الصحيح عند الشائفية، وليس للزوجة الأحرام تطوعاً إلا يأذن الزوج، وللزوجة تعليلها عنه.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يصح حجّ الصبي، لقوله ﷺ فيما يرويه أحمد وأبو داود والحاكم عن عليّ وصور: ارّفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم...».

3 ـ الحرية: فلا يجب الحجّ بالاتفاق على العبد؛ لأنه عبادة تطول مدتها، وتشترط لها الاستطاعة المالية، ولأنه يضيع حقوق سيده المتعلّقة به، وليس للعبد أن يحرم إلا بإذن سيده.

وليس للوالدين منع ولدهما من حج الفرض والنفر، ولا تحليله منه، ولا يجوز للولد طاعتهما فيه، أي في ترك الدجم الراجب أو التحلل، كما في كل واجب، كصلاة الجماعة، والجمعة، والسفر للعلم الواجب؛ لأنها فروض.

4. - الاستطاعة البدنية، والمالية، والمراحة: وهي القدرة على الرصول إلى محة المؤد تعالى "وَقَيْرَهُ أَلَّالِي إِلَّهُ أَلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ الْمَالِحُةِ: أن الاستطاعة هي إمكان الرصول إلى مكة بحسب المادة، إما ماشيا أو راكباً، أي: الاستطاعة وَهَا إلاباب إلا إذا لم يكت الانامة يخطأ أو في الإباب إلا إذا لم يكت ان الإنامة الرفية أو في الإباب إلا إذا لم يكت أن يعشل في، والإباب إلان إما راجبة أو راكباً،

ووجود الزاد المودي للغابة بحسب أحوال الناس وعوائدهم، وترفر السيل: وهم الطريق المسلوكة برأ أو بحرأ، منى كانت السلامة فيه خالبة. وهذا يتطلب كون الطريق آمناً على النفس والمال من غاصب وساوق وتاطع طريق.

ولم يشترط المالكية وجود الزاد والراحلة بالذات. فقوم الصنعة مقام الزاد إذا كانت لا تزري بساحيها وتكفي حاجته، والدشي يغني عن الراحلة لمن قدر عليه، فمن قدر على السني وجب عليه، وإن عدم المركوب. ويجب على الأعمى إذا وجد قائداً. ومن لم يكن عنده نافضً ولحيرة نقدية) لزمه أن يبع من عروضه وأصوله ما يباع منها في الذين، ولحيرة به.

ويجوز للحاج العتاجرة والإجارة والتكسب في أثناء العج والعمرة، لفوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْحِكُمْ جُسُاحٌ أَن تَبْتَعُواْ فَشَدَّكُ مِن رَبِّحِكُمٌ ﴾ [البقرة: 198].

ولا يجب الدخ بالاستدانة، ولو من ولده إذا لم يرج وفاه، ولا بالعطية من هبة أو صدقة بغير سؤال، ولا بالسوال مطلقاً، سواه أكانت عادت السوال أم لا اكن الراجع أن من عادته السوال بالعضر، وعلم أو ظن الإعطاء في السفر ما يكفيه، بجب عليه العج. ولا يقترض المحجة، كنا روى البيغتي عن عبد أنه بن أمي أوفى، قال: سالت رسول أن ﷺ من البرال لم يدخ أو يسترض للحج؟ قال: 140.

وأما الشروط الخاصة بالنساء فهي اثنان:

1 ـ أن يكون معها زوجها أو محرم لها: فإن لم يرجد أحدهما، لا يجب عليها الحج، لقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه بين أحمد والشيخين عن ابن عمر: •لا تسافر العرأة ثلاثة إلا معها ذو محرم. وقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الدراقطني وصححه أبو عوانة: ولا تحجنَّ امرأة إلا معها زوج.

والمحرم: من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمتها، أي: بنسب أو رضاع أو مصاهرة.

2 ـ ألا تكون معتدة من طلاق أو وفاة: لأنَّ الله تعالى نهى المعتدات عن الخروج بقوله عز وجل: ﴿ لَا تُخْرِجُوكُكَ مِنْ بُيُونِتُهِ فَنَّ لَا يَخْرُكُكَ ﴾ [الطلاق: 1].

فيكون عدم وجود المحرم، أو قيام العدة مانعين من الحجُّ، كالمرض والعمى.

النيابة في الحج:

المعتبد عند المالكية (أن أن النيابة عن الحيّ في حجّ الفرض لا تجوز ولا تصح مطلقة؛ لأنه عمل بدني لا يقبل النيابة كالصلاة والصوم، وتصح الإجازة عن ميت أوصى بالعجّ، قصح مع الكراهة وتغذّ من ثلث ماله، ولا حجّ على المحضوب (المريض المقعد أو المجرا إلا أن يتطبح بنفسه؛ اللابة السابقة: ﴿ وَيَهُو عَلَى النّابِيرِجُمُ النّابِيرِجُمُ النّابِيرِيرِّةً التَّمُلُومُ إِلَيْهُ مِيلًا فِي اللّابة السابقة: ﴿ وَيُهُو عَلَى النّابِيرِجُمُ النّابِيرِجُمُ النّابِيرِةِ

وبه يتبين أن النبابة في فرض الحجُّ لا تصع عند العالكية، وتكره في التطوع، وتكون بأجرة أو بغير أجرة، لكن تصع مع الكراهة الإجارة على الحجُّ عن العيت الذي أوصى به، وتنفذ من ثلث ماله، وإن لم يوص سقط عند. ويكره للمستطع على حجة الفرض أن يبدأ بالمحجُّ عن

الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: 10/2، الفروق للفرافي: 205/2، الشرح الصغير: 14/2.

غيره قبل أن يحجّ عن نفسه، بناء على أن الحجّ واجب على التراخي والامنه.

وينوي الأجير الحجّ لمن حج عنه، ويجوز أن يكون الأجير على العجّ لم يحج حجة الفريضة عن نفسه عند المالكية والحفية، ويسمى من لم يحج: صُرورة.

رورى أحمد رأير دارد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله قضية • لا مترورة في الإسلام أي: أن سقة الدُنن الا بيق الحمد من الناس يستهاج اللاحج، فلا يكون صرورة في الإسلام، وقد يستدل به على أن الصرورة لا يجوز له أن يسج عن غيره، الإ إذا حج عن نفسه، وهو رأي الجمهور، فانهم أجازرا النابية في الحجهود؛ لان الحجة ماجازة بنان وحالية عالماً ولما روى أبو دارد وابن ماجه بان عباس رضي أله عنها عنان رسول الله قط سع رجلاً بقول: نفسك، نقال: أحججت عن نفسك؟ قال: لا قال: فحيحً عن الصرورة مع أمار المحريبة.

والأجرة في مذهب المالكية: إما معلومة فتكون ملكاً للأجير، كسائر الإجارات، فما عجز عن كتابته وقاه من ماله، وما فضل كان له؛ وإما بالبلاغ: وهو أن يدنع إليه المال ليحج عنه، فإن احتاج إلى زيادة، أعذها من المستأجر، وإن فضل شيء رده إلي.

موانع الحجّ:

موانع الحجّ ثمانية وهي⁽²⁾:

⁽¹⁾ فتح القدير: 308/2، مغني المحتاج: 468/1، غاية المنتهى: 358/1.

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص140 وما بعدها.

الأول ـ الأبوة: للأبوين منع الولد من التطوع بالحجّ، ومن تعجيل فرض الحجّ على أحد القولين، والراجح ليس لهما ذلك في الفريضة.

الثاني ــ الرق: للسيد منع عبده من الحجّ، ويتحلل إذا منعه، وليس له منعه من الإتمام إذا أحرم بإذنه.

الثالث ـ الزوجية: ليس للزوج منع المرأة المستطيعة من الفرض؛ لأنه واجب على الفور، ولو أحرمت بالفرض لم يكن له تحليلها إلا أن يضر ذلك به، وأما على الفول بالتراخي فيجوز للزوج في قول عند المالكية منعها من الفرض، وهو مذهب الشافعية .

الرابع ـ الحجر: فلا يحج السفيه (العبذر) إلا بإذن وليه أو وصيه. الخامس ـ الحبس في دم أو دين: هو مانع كالمرض.

السادس ـ استحقاق الدَّين المعجل: لمستحقه منع الموسر المحرم من الخروج، وليس له أن يتحلل بل يؤدي، فإن كان معسراً أو كان الدَّين مؤجلًا لم يمنعه.

السابع - الإحصار بسبب عدوً بعد الإحرام: يبيح التحلل إجماعاً، فالمحضر بسبب عدوً أو فته في حج أو عمرة، له أن يتحلل بعد انتظار مدة برجى فيها كشف المانع، فإذا يشى تحلل بموضمه حيث كان من الحرم وغيره، ولا هذي عليه عند المالكية، خلافاً للجمهور، وإن كان مدهلتي تعرو.

الثامن ــ العرض: من أصابه العرض بعد الإحرام، لزمه عند الجمهور غير الحقية أن يقيم على إحرامه حتى بيرا، وإن طال ذلك، فإذا برىء اعتمر رحل من إحرامه بصرته، وليس عليا عمل ما بقي من المناسك، فإذا كان العام القابل قضى حجت، فرضا كان أو تطوعاً، ولمدى هذياً بقدر استطاعت، فإن لم يجد هدياً، صام صيام المنتمة: ثلاثة أيام في العيخ، وسبعة إذا وجير. وحكم المحبوس بعد إحرامه، والضال عن الطريق، والغالط في حساب الآيام، والجاهل بأيام العجّ، حتى فاته، كحكم المريض فيما :>

ومن فاته الحجّ بعد الإحرام، فعليه أن يتم عمرة، ويقضي حجة في العرف الغلبان رويدي، وفوات بلادة أشياء: فوات أعمال كلها، وفوات الوقوف بعرفة ولو في ساعة من الليل، ومن أقام بعرفة حتى طلع الفجر من يوم الحر، صواء كان وقت بها أو لم يقف.

وأجاز الحنفية التحلل بالمرض كالمحصر بالعدو.

مواقيت الحجّ والعمرة:

للحج والعمرة مواقيت زمانية ومكانبة.

المبقات الزماني:

وقت المحيم لدى المماكية (1) هي الأشهر الثلاثة علها، وهي شوال وفو القلعة وفو الحجة الفرق سيعانه: ﴿ اللّمَعُ أَشَهُرُ لَمُنْكُمَتُ ﴾ اللّه: (192 مولينا معالم على وأقل المجمع ثلاثة، ويندى، وقت الإحرام من أول شوال، ويمند لفجر بير النحر (الأصحى) فعن أحرم قبل فجر الأضحى بلحظة، وهو بعرفة، فقد أدرك الحجّ، ويقى عليه طواف الإفاضة والسعي بعدها؛ لأن الركن صنعم الوقوف بعرفة ليك، وقد حصار.

ويكره الإحرام قبل بدء شوال، لكنه ينعقد ويصح، كما يكره الإحرام قبل مكانه المخصص له، كما سيأتي. ويجزى، تأخر طواف الإفاضة إلى آخر شهر ذي الحجة.

الشرح الكبير: 21/2، بداية المجتهد: 315/1.

وقال الجمهور: أشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة، وهو إلى أن بطلع الفجر من يوم التحر، فإن أحرم شخص بالحجة قبل أشهو، انعقد أحرام بالعمرة عند النافعية، وانعقد حجأ عند بمية المفاهب، وفسر الجمهور الآية ﴿اللّجَ أَلْقُهُمْ تَمْلُؤُكُتُكُمُ ﴾ البقرة: 197] بأن منظمه في أشهر معلومات "أن

ووقت العمرة بالانفاق: هو العام كله، ففي أي وقت من أوقات السنة في أشهر اللحية وغيرها، تجوز العمرة؛ لأن النّبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال، وقال فيما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم عن أم معقل: عمرة في رمضان تعول حجة،

الميقات المكاني:

يختلف نوع الميقات بين المكي وأهل الحل الآفاقي:

أما المكي والآفاقي الذي دخل معتمراً، فميقاته في الحجّ: الحرم، وهو مكة نفسها، عملاً بما أمر به النّبي ﷺ أصحابه.

وميقات العمرة للجميع: أدنى الحل، ولو بأقل خطوة من أيّ جانب شاء، فللشخص أن يحرم من الجعرانة أو النعيم.

وأما أهل الحل الذين منازلهم داخل المواقبت الخمسة، كأهل بستان بني عامر وغيرهم، فقال المالكية وغيرهم بالاتفاق: من كان منزله أقرب إلى مكة من المبقات، فميقاته من منزله في الحجّ والعمرة.

وأما الآفاقي: فعيقاته كما ثبت في حديث ابن عباس في الصحيحين، كما يلي:

1 ـ أهل المدينة ومن نزل بها: ذو الحُلَيفة أو (آبار علي): وهو

فتح القدير: 220/2، مغني المحتاج: 471/1، كشاف القناع: 472/2.

مكان على ستة أميال من المدينة، وعشر مراحل من مكة⁽¹⁾ (460 كم) وهو أبعد المواقيت.

2 ـ أهل الشام ومصر والمغرب كله: البيمحفة (رابغ): موضع على ثلاث مراحل من مكة (187 كم)، ويخير أهل الشام بين هذا الميقات أو ذي الحليفة.

3 ـ أهل العراق وغيرهم من أهل المشرق: ذات عِرْق، قرية على مرحلتين من مكة، مشرفة على وادي العقيق، شمال شرقي مكة (94 كم).

 4 ـ أهل اليمن وتهامة والهند: يَلْمُلْم، جبل جنوبي مكة على مرحلتين منها (54 كم).

5 ـ أهل نجد والكويت والإمارات والطائف: قُزن المنازل، جبل على مرحلتين من مكة، يقال له قرن الثمالب، ويسمى الآن السيل (94).

ومقات السوادن والأفارقة ليس جدّه، وإنها البحر الأحمر على محاذاه مقات أهل المدينة أو البيس، ومكنا كل من حاذى الاحداد م به أو يحر أو يحر أو سلك طريقاً بين مياتين، اجتهد حتى يكرن إحرامه بحذر الميقات الذي هو إلى طريقه أقرب، ويحرم من محاذاة اقرب الميقانين إليه، وإن كان الأحر أيمه إلى حكة، فإن استريا في القرب إليه، أحرم من مصادأة المعدما من مكتمة، وإنا لم يعرف خطو الميقات المشافقة عليه أحمد والشيخات عن ابن عباس: فقين لهن ولمن أنى عليهن من غير أملهن لمن كان بريد الحج والمحرة، فمن كان دونهن تُمَيّة من أهداء وكذلك لمن كان بريد الحج والمحرة، فمن كان دونهن تُمَيّة من أهداء وكذلك حرك الهام يمكنه يهلون مياه.

⁽¹⁾ الميل: 1848م، والمرحلة حوالي 45 كم.

و ومن تجاوز الميقات دون إحرام، وجب عليه الدم (الهدي) إلا إذا عد إليه عند المجمهور، ولا يمقط عنه اللم عند الممالكية ولو عاد إليه، وإذا تجاوز الميقات بنية الإقامة في مكان غير الحرم، جاز له ذلك إذا نوى الإثناء مدة إفامة المسافر الذي لا يجوز له القصر فيها.

ويرى الجمهور غير الحنفية: أن الإحرام من الميقات أفضل من دار أهله، اتباعاً لفعل النّبي 藏 وأصحابه، فإنهم أحرموا من الميقات ولا يفعلون إلا الأفضل.

وقال المناكبة: من تجاوز البيفات واحرم، لم يلام الرجوع إليه، وعليه اللم، تصنيب المنافرة حلالاً، ولا بنسفط عن رجوعه لم ير الإحرام، تصنيب، فإن لم يكن أخرم، وجب الرجوع المنقلات إلا لمذر، كخوف فوات لحجه لو رجع، أو فوات رفقة، أو نحاف على نفس أو مال أو عدم قدرة على الرجوع، ويجب عليه اللم، لتعديه الميفات حلالاً.

أعمال الحجّ والعمرة:

أهمال العمرة أربعة، وهي الإحرام، والطواف، والسعي بين الصفا والمروة، والحلق أو التقصير .

وأعمال الحجّ عشرة وهي:

ووصف الشافعية الإحرام بأن المحرم يتوجه حلالاً إلى ميقات بلده،

فيغتسل فيه، ويلبس ثويي إحرامه بأن يكونا أبيضين، يتزر بأحدهما ويتشح بالآخر، ويتطب إن شاه، ويصلي ركمتين، يصلي بعدهما على النّبي ﷺ، ويسأل الله تعالى رضاه والجنة 11.

2 ـ دخول مكة من أعلاها وهي كُداه، ثم دخول المسجد الحرام من باب بني شيبة، ثم طواف القدوم بالابتداء بالركن الأسود.

3 ــ الطواف: وهو ثلاثة: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع.

4 ـ السعي بين الصفا والمروة.

5 ـ الوقوف بعرفة ويمنى: يخرج إلى بنى في اليوم الثامن من ذي الحجة، دوه يوم التروية، فيصلي فيها الظهر والمصر جمع تقديم ويبيت فيها، ثم يروح إلى عرفة بعد طلوع الشمس، فيجمع بين الظهر والمصر مع الإمام في مسجد نيرة أو في غيره، ثم يقف بعرفة حيث يقف الثامل، ولا تصلى جعمة يوم التروية بينى، ولا يوم عوقة، ولا يوم الشر، ولا إنم الشريق.

6 ـ العبيت بمزدائفة: وهي ما يبن عرفة ورض، ويجمع الحجّاج جمع تأخير بالنزدائفة بين المغرب والعشاء مقصورة، بعد مغيب الشفق في ليلة العيد، ويصلون الفجر في المشعر الحرام، وهو آخر أرض العزدائفة، ويقفون للتضرع والدعاء، ثم يدفعون منها قبل طلوع اشمس إلى مني.

 رمي الجمار: برمي الحاج يوم النحر بينى جمرة العقبة (الجمرة الكبرى) بعد طلوع الشمس قدر رمح، بسبح حصيات، يكبر مع كلَّ حصاة فيقول: «إلله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله وإلله أكبر وإلله الحمدة.

⁽¹⁾ الإقناع للماوردي: ص84.

ريقطع عندها التلبية في مذهب الشافعية والحفية، فإن رمى قبل الضجر، وبعد نصف الليل أجزأه لدى الشافعية. ولا يقطع الطبية عند السائكية إلا قبل الطواف. ويرمم سائر الجعرات الثلاث في أيام مِن: وهي تأني العيد وثالثه ورابعه، كل جعرة سبع حصيات، مبتدئاً بالجعرة الأولى الضغرى! وهي التي تلع مسجد الخيف من جهة عرفات، ثم الوسطى، ثم جعرة العقبة بين الزوال والغروب.

8 ـ الحلق أو التقصير: والأول أفضل للرجال، ونقص المرأة ولا تتفصر المرأة ولا تتفصر المرأة ولا تتفصر المرأة ولا تتفيز ويقط من حدة العلق، وذلك يوم النحر يعرب عجرة المتقبة واللغيرة إن أن معه هدى، من ياتي منظمة والمنفر وضر. ويقول عند الحلق مستقبل الفيلة: واللهم بعد ناصبتي يبدك، فاجعل في بكل شعرة نوراً يوم القيامة ، اللهم بعلد ناصبتي يبدك، فاجعل في بكل شعرة نوراً يوم القيامة ، اللهم بارك في نقسي وولدي، واغفر في ذنويي، وتفائل من عملي.

9 ـ الذبح: يذبح بعد رمي الجمرة، ويجوز الحلق بعد الذبح،
 والذبح قبل الجمرة، ويجوز ذبح الهدي قبل طلوع الشمس.

10 - طواف الوداع: مستحب عند المالكية، واجب عند الجمهور،
 ولا يؤمر به أهل مكة ولا من أقام بها من غير أهلها.

وإذا حاضت المرأة بعد الإفاضة خرجت قبل الوداع في مذهب المالكية.

أنواع الحيجُ:

. أنواع الحج ثلاثة: إفراد، وقران، وتمتع، وأفضلها عند المالكية الإفراد، ثم القران، ثم التمتع.

والإفراد: أن يحرم بالحجّ وحده، ثم لا يعتمر حتى يفرغ من حجه. والقران: أن يحرم بالحجّ والعمرة معا، أو يقدم العمرة في نيت، ثم يردف عليها الحج، فيطوف ويسمى عن الحج والعمرة طوافاً واحداً وسعياً واحداً، فتنشل العمرة في الحج ، ويبقى محرماً حتى يكمل حجه وعليه الهدي إن كان غربياً (أفاقياً) غير مكي، وإن كان مكياً لا هدي عله.

والتحتج : هو الاعتدار في أشهر الحية لمن حجة في عامه نام يهو قد تمتع بإسقاط حفر الحجة ، إذا لم يرجع إلى بلده، يعلاف من لم يحج لقال العام. وعلى المستح كالقارب الهدي بما لتجرء بعره أو ينجع أو ينجع ، أو ينجع ، أو ينجع ، أو ينجع ، أو ينجع مديا، بهنى إن أوقفه بعرفة، وإن لم يوقفه فلينحر بالعروة، فإن لم يجد هديا، صام كلات أيام في المنجع من وقت إحرامه إلى يوم عرفة، فإن فاته صام أيام التشريق، وسيمة أذا رجع إلى بلده، وإنما يجب هذي التمتع على المنام على المنارة ، في المنابع على التمتع على المنارة، لا طل الطرف العرف.

أحكام أعمال الحج والعمرة:

للحج في مذهب المالكية أركان وواجبات وسنن ومندوبات. والرئن أو الفرض: هو ما لا تحصل حقيقة الحج أو العمرة إلا به. والواجب: ما يحرم تركه اختياراً لغير ضرورة، ولا يفسد النسك بتركه، وينجير بالمراثا.

وأركان الحجّ أربعة هي ما يأتي:

الإحرام: وهي النية المقترنة بقول أو فعل متعلق بالحجّ،
 كالتلبية والتوجه إلى الطريق، والأرجح أنه ينعقد بمجرد النيّة.

والإفراد بالحجُّ: أفضل عند العالكية والشافعيّة من القران والتمنع؛ لأنه لا يجب فيه هدي، ولأن النَّبي ﷺ حج مفرداً على الأصح، ثم يليه في الفضل عند العالكية القران، بأن يحرم بالعمرة والحجّ معاً، ثم

الشرح الصغير: 16/2 - 72 وما بعدها، الفوانين الفقهية: ص131 - 134.

التمتع بأن يعتمر أولاً في أشهر الحجّ ثم يحجّ.

2 ـ طواف الإفاضة سبعة أشواط بالبيت الحرام.

3 ـ السعمي بين الصفا والسروة سبعة أشواط: وهو كما ذكر الأجهوري المالكي أفضل من الوقوف بعرفة، لقربه من البيت، وتبعيته للطواف الأفضل من الوقوف، لتعلقه بالبيت المقصود بالحجع.

4 ـ الحضور بعرفة ليلة النحر، ولو بالمرور بها، إن علم أنه عرفة،
 ونوى بالحضور الركن.

وأركان العمرة ثلاثة:

إحرام من العوافيت أو من البول، وطواف بالبيت سبعاً، وسعي بين الصفا والسروة سبعاً. وأما حلق الرأس فهو واجب، ويكره تكرارها في العام الواحد.

وللإحرام واجبات وسنن ومندويات، علماً بأنه لا دم في ترك السنن.

أما واجباته: فهي النجزد من المخيط، وكشف الرأس للذكر، والتلبية، ووصلها بالإحرام، فمن تركها رأساً أو فصل بينها وبين الإحرام بفاصل طويل، فعليه دم.

وسنن الإحرام: قَسل متصل به، ولبس إزار وسطه، ورداه على تكتب، ونشاين في رجليه، فلو التحف برداه أو كساء، أجزأ وعالف السنّة، ويسن ركتان بعد الفّسل وقبل الإحرام، ويُجزى، عنهما الفرض، وفاته الأهشل.

ويندب للراكب الإحرام إذا استوى على ظهر دابت، وللماشي إذا ممى، ويندب للمجرم إزالة شعة قبل المُشل، بأن يضمى اظفاره وشاريه ويحلق عات، وينتف شمر إيطب، ويرجُل شعر رأسه أو يحلقه إذا كان من الهل الحلق، ليستريح بذلك من ضروها، وهو محرم. ويندب الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ وهي: البيّك اللّهِم لبّيك، لبّيك لا شريك لك لبّيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لله.

ويندب تجديدها التغير حال، كنيام، وقعود، وصعود، وهبوط، ورحيل رحط، ويقظة من نرم أو غفلة، وخلف صلاة ولو نافلة، وعند ملاقاة رفاقه، ويندب توسط في علو صوته، فلا يسرها، ولا يرفع صوت جداً.

ويندب توسط في تردادها، فلا يترك حتى تفوته الشعيرة، ولا يوالي حتى يلحقه الضجر.

ويلبي المحرم من مكة في المكان الذي أحرم منه، سواء في المسجد أم في غيره.

ويليي الأفاقي المعتمر من الميقات، وكذا المعتمر الذي فانه الحجّ لإحصار أو مرض، إلى أن يصل إلى الحرم المكيي الخاص، لا لليوت.

ويلبي المعتمر من دون المبقات كالجِعرانة والتنعيم، إلى أن يصل ليبوت مكة.

ويلبي المحرم من العيقات بالحجّ ولو قارناً، لبيوت مكة أو إلى طواف القدوم.

وواجب السعي: أن يسعى بعد طواف واجب كالقدوم والإفاضة، وأن يقدَّمه على الوقوف بعرفة إن وجب عليه طواف القدوم، وإلا أخَر. عقب طواف الإفاضة.

ويجب طواف القدوم بشروط ثلاثة: على المفرد أو القارن المحرم من الحل، إذا لم يزحمه الوقت، وخشي فوات الحجّ لو اشتغل به، ولم يردف الحجّ على العمرة بإحرام، أي لم ينو الحجّ بعد الإحرام بالعمرة قبل الشروع في طوافها، ويعلّر المحائض والنفساء والمغمى عليه والمجنون في ترك طواف القدوم، كما في حالة الخوف من فوات الحجرة.

وواجب الطواف: وكعنان بعد الفراغ صده يقرأ فيهما ندباً بعد الفاتحة بالكافرون في الثرية، ورندب المتاد الكافرون في الثرية، ورندب إيتداء المكونة الأولى، وبالإخلاص في الثانية، ورندب المراحد والمستي لقادم طلب كالسعي، وإلا لزمد دم، وتندب دعاء بعد يتما الطواف قبل الركعين بالمشترة: حائط البيت بين الحجر الأسود وباب البيت، يضع صدره عليه، ويشرش ذارع عليه، ويدعو بينا شاه، ويسمى بينا شاه، تقدم بالمترة بالمترة

وسنن الطواف:

1 - تقبيل الحجر بلا صوت، ندبا، أوله، قبل الشروع فيه إذا لم تكن زحمة، وإلا لعم باليد أو بالمود، ورضما على الفه، ويندب أن يكر مع كل تقبيل وضوء، قائلاً: وبسم الله والله أكبر، الملهم إيماناً بك. وتصديقاً بكتابك، ووفاء بمهدك، واتباهاً لمنذ تبيك محمد ﷺ؛

2 ـ واستلام الركن اليماني أول شوط، بأن يضع يده اليمنى عليه،
 ويضعها على فمه.

3 ـ وَرَمَلَ ذَكَر ولو غير بالغ في الأشواط الثلاثة الأولى فقط في غير زحمة لمن أحرم من الميقات. والرئال: الإسراع في السني دون المجرى، وذلك في طواف القدوم وطواف العمرة، فإن لم يحرم من الميقات، فيندب في طواف الإفاضة لمن لم يطف القدوم لعلم أرقبال. 4 ــ الدعاء بما يحبُّ من طلب عافية، وعلم، وتوفيق، وسعة رزق بما يفتح علمه، درن تحديد في ذلك، والأولى الدعاء بآية: ﴿ وَيُّكَاّ تَوْتَاكَ فِي الشَّهِّكَ عَسَنَةً وَفِي الْآخِيرَةِ عَسَنَةً فَيْكَا مُثَالِكِ ﴾ [البقرة: ٢٠٢] وبالمائور مثل: «اللَّهم إني أمنت بكتابك الذي الزلت وينبيك الذي أرسلت، فافغر في ما قدمت وما أخرت.

وسنن السعي أربع:

 تقبيل الحجر الأسود قبل الخروج للسعي، وبعد صلاة ركعتي الطراف.

 2 ــ الصعود على الصفا والمروة، وتصعد المرأة إن خلا الموضع من الرجال.

. 3 ـ الإسراع بين الميلين الأخضرين فوق الزَّمَل ودون الجري، في الذهاب إلى المروة وفي العودة إلى الصفا.

4 ـ الدعاء على الصفا والمروة، سواء رقي أم لا، قام أم جلس.

ومندوبات الطواف: رمّل في الثلاثة الأول لمحرم من دون العيقات كاتنتيم والجعرانة، وفي طواف الإناضة إن لم يطف طواف القدوم لعذر أن نسيان، وتقبيل الحجر الأسود واستلام الركن اليماني في غير النوحة الأول. النوحة الأول.

ومندوبات السعي: شروط الصلاة من طهارة وستر عورة، ووقوف على الصفا والمروة، والجلوس مكروه أو خلاف الأولى.

وواجب الوقوف بعرفة: طمأنينة، أي استقرار بقدر الجلسة بين السجدتين، قائماً أو جالساً أو راكباً، والركوب أفضل.

وسنن الوقوف بعرفة:

1 _ خطبتان كالجمعة بعد الزوال بمسجد نَمِرة، يعلّمهم الخطيب

فيهما بعد الحمد والشهادتين ما عليهم من العناصك قبل الأذان للظهر، من جمع وقصر ورمي الجعار، وطواف الإذافقة، والتقاط الجمرات من العزدافة، والمبيت بها وصلاة الصبع فيها، والنفر إلى الوقوف بالمشعر والحرام إلى قرب طلوع الفجر، ثم المسير لينى لرمي جمرة العقباء. الرامراع بيطن محشر، ثم الحلق أو التقصير، واللنج أو تحر الهدايا.

وخطب العجّ: ثلاث، يغطب الإمام ثلاث خطب، الأولى ـسابع ذي العجّة في السحيد الحرام، وهي واحدة لا يجلس فيها، والثانة ـ يعرفة يوم عرفة بعد الزوال وقبل الصلاة، وهي خطبان ويجلس بينهما، وبيدًا المؤذن بالأذان والأمام يخطب أو بعد فراغه منها، والثالثة في الموم الحادى عشر.

 الجمع بين الصلاتين جمع تقديم بين الظهر والعصر في نَبرة وقصرهما ما عدا أهل عرفة، فيتثلون. والجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير في مزدلفة وقصرهما إلا أهل مزدلفة فيتثون.

فأهل مكة ومِنى ومزدلفة وعرفة يتثمون الصلاة في محلهم، وينصر غيرهم.

ولا يدفع من عرفة إلا بعد غروب الشمس، فإن دفع قبل الغروب، فعليه العود ليلًا، وإلا بطل حجّته.

ومندوبات الوقوف بعرفة :

 الوقوف بجبل الرحمة: مكان معلوم شرقي عرفة عند الصخرات العظام.

2 - الوقوف مع الناس: لأن في جمعهم مزيد الرحمة والقبول.

 3 - الركوب حال الوقوف: ثم القيام على القدمين إلا لتعب، فيجلس.

4 ـ الدعاء بما أحب من خيري الدنبا والآخرة، والتضرع إلى الله،

أي: الخشوع والابتهال حتى الغروب؛ لأنه أقرب للإجابة.

أما الوقوف بالمزدلفة: فواجب بقدر حظ الرحال وصلاة العشاءين، وتناول شيء فيها من أكل أو شرب، فإن لم ينزل، وجب هليه دم، أي: شلة.

ومندوباته: العبيت بها وارتحاله منها بعد صلاة الصبح فيها يقلّس (1) قبل أن تتعارف الرجوه، والوقوف بالمشتمر الحرام (محل يلي عزداللة في أخرها جهة منى) للدهاء بالمنفرة وغيرها، والثناء على الله للإسفار مستقباًذ للبيت جهة المغرب؛ لأن هذه الأماكن كلها شرقي مكة، والإسراع بطين محشر: وادبين المشتمر الحرام وبنى، بقدر ومية الحجر بالمفلاع من قوي.

ومندوبات الرمي بمنى وما بعده :

1 - رمي العقبة ولو راكباً: بمجرد الوصول إليها، أول يوم النحر من طلوع الشمس إلى الزوال، بسيح حصيات بإنقطها من الموزفلة، حلى حصى الخذف، ورمي غير العقبة إثر الزوال قبل صلاة المظهر متوضئاً، مبتدة بالجحرة الأولى التي تلي مسجد الخيف، ثم الرسطى، ثم العقبة، نكن خالف هذا الرئيب لم يصحح الرحي.

2 _ مشى الرامى في غير جمرة العقبة يوم النحر.

3 - التكبير بأن يقول: «الله أكبر» أو «بسم الله» الله أكبر، وضاً للشيطان وحزيه» ووضاء للرحمن» مع رمي كل حصاة من العقبة أو غيرها، والرقوف على يسار الجميرة الرسطى، واللاماء والثناء على الله مستقبلاً القبلة قدد صورة البقرة إثر رمي الجميرتين الأولى والثانية المن مرحمة اللهنة المنين مسلما.

الغلس: ظلمة آخر الليل.

 4 ـ تتابع الحصيات بالرمي: فلا يفصل بينها شاخل من كلام أو غيره.

5 ـ التقاط الحصى بنفسه أو غيره من أيّ مكان إلا حصى العقبة،
 فمن المزدلفة.

6 ـ ذبح الهدي والحلق قبل الزوال إن أمكن.

7 ـ تأخير الحاق أو التفصير عن الذبح. ونقص المرأة ولا تحان، أما التقصير بقد الأنملة من للمرأة من جميع شعرها، ويجزى، الرجل إما قريباً من أصل الشعر، أو من الأطراف، بنحو الأنملة، ولا يجزى، حلق أيبله من شعر الرأس للفرك، ولا تقصير البعض للانش، وهو مجزى، عند غير الممالكية، كالمسح في الوضوه.

 التحصيب: نزول غير المتعجل بعد رمي جدار اليوم الثالث بالمحصّب (بطحاء خارج مكة) ليماني فيه أربع صلوات: الظهر والمصر والمغرب والعشاء، كما فعل التي 總، وأما المتمجل فلا يندب له ذلك.

فإذا رمى العقبة ونحر وحلق أو قصر، نزل من مِنى لمكة لطواف الإفاضة، لا تستّ صلاة العبد يبنى ولا بالمسجد الحرام؛ لأن العاج لا عبد له، وما يقع الآن من صلاة العبد بالمسجد الحرام، بعد رمي جمرة المقبّة، فعلى غير مذهب المالكية.

وهناك واجبان في رمي العقبة :

الأول ـ تقديم رمي العقبة على الحلق: لأنه إذا لم يرمها لم يحصل له تحلل، فلا يجوز له حلق ولا غيره من محرمات الإحرام.

والثاني - تقديم المذكور أيضاً على طواف الإفاضة: فإن أخر الرمي عن الحلق أو على الإفاضة، فعليه دم. أما تقديم الرمي على النحر، وتقديم النحر أو الحلق على الإفاضة، فليس بواجب بل مندوب. والحاصل أن الذي يفعل ينوم النحر أربعة: الرمي، فالنحر، فالحلق، فالإفاضة.

كيفية التحلل من الحجّ:

للحج تحللان: تحلل أصغر أو أول، وتحلل أكبر أو ثانٍ.

وأما التحلل المثاني أو الأكبر: فيحصل يفعل الشيء الثالث من الأخياء السابقة، فإذا كان قد رمن البحرة وحيثاني وطاف الإخوامة بالكلية الإفاضة، حل له كل شيء من العجزات، وخرج عن الجوامة بالكلية بالإجماع، ويجب علم الالإنان بما يقي من أهمال الرمي بالانفاق، والمبين بينى عند الجمهور غير الحنفية، مع أنه غير مُغرم، لكن يستحب تأخير الوطء عن بالتي إلم الرمي، ليزول عنه أن الإحرام. وقال النسخية: السيب بينى منة لا واجب.

محظورات الإحرام:

المحظورات أو الممنوعات: هي ما يحرم أو يمنع على المحرم بحج أو عمرة، حتى يحلق رأسه بوني، وهي أربعة أصول(1):

الأصل الأول ـ لبس المخيط: لا يلبس الرجل جبّة ولا قسيصاً ولا سراويل ولا خفًا ولا نعلًا مخيطًا، ولكن يلبس نعلًا غير مخيطة،

الشرح الصغير: 74/2 - 110، القوانين الفقهية: ص136 وما بعدها.

فإن لم يجدها ولا يجد ثمنها، فليلبس خفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين.

ويجوز أن يجعل المخيط على ظهره من غير لباس، ملتحفاً به أو مرتدياً، ويمنع غير المخيط إذا كان فيه رفاهية كجلد حيوان مسلوخ.

أما المرأة: فلا تخلع ملابسها، وأباح العالكية لها ستر وجهها عند التقته بلا غرز للمناتز بإبرة ونحوها، وبلا ربط لها براسها، بل المطلوب شذله على رأسها ووجهها، أو تجعله كالمثام وتلقي طرفيه على رأسها بلا غرز ولا ربط.

الأصل الثاني ـ ترفيه البدن وتنظيفه: يحرم على المحرم استعمال الطب في توب أو يدن، اتباعاً للسنة التي جاء فيها عن المحاج أنه والشبت الثيراء ويكره شقه بلا مس ، ولا يدهن مطلقاً بطب نفر على والإجاز للضرورة، ولا يدهن غير عطيب، ولا يكنشل إلا من ضرورة، فيكتحل إلا من ضرورة، فيكتحل بما لا طب فيه، ولا ياكل طعاماً فيه طب لم تسمه الثار، ولا يعمر طباً فيكره، ولا يدخل الحمام للتنظيم، يجوز للتبر أو الجانية، وعليه الفنية يدهن شيء من جده أو شعره بدهن توبر عطيب لغير ضرورة كملة مرضية، فإن وجدت على جوز الادمان بيطن كف أو يطن إطراء ولا فدية الفاقاً.

ولا يغطي الرجل رأسه ولا يحلقه إلى يوم النحر، ولا يُصَيِّره، ولا يغطي وجهه، ويجوز له أن يستظل بالبناء والخِباء إذا نزل.

ولا يقلّم أظفاره، ولا ينتف إبطه، ولا يحلق عانته، ولا يقص شعره ولا شعر خيره، ولا يزيل الشعت والوسخ، ولا يظرح اللّقت (دور المظفر العكسر والشعر المستوف وشبهها، ولا يقتـل قملـة ولا برغـوثـأ ولا يظرحهما عن نفسه، ولا يظرح اللّفراء عن دابت، ولا يحك ما لا يراه م ينف حكا عينها للا كون في قملة فقع.

الفدية: في إزالة الشعر والظفر الواحد والشعرات والأظفار العشرة

لغير إماطة الأذى: حفنة من طعام، وفي قتل القملة والفعلات إلى العشرة أو طرحها بلا قتل، لا لإماطة الأذى: حفنة من طعام (قمح) يعطيها الفقير، فإن زاد عن العشرة فقدية تلزمه.

ولا شيء في طرح برغوت ونحوه من كل ما يعيش بالأرض، كدود ونمل ويعوض وقُراد إذا لم يقتله. ولا شيء في دخول حمام ولو طال مكته فيه إلا أن يزيل الوسخ عن جسده، فتلزمه الفدية حيتنذ.

لا يحرم إزالة ما تحت أظفاره، وغسل يديه بعزيل الوسخ كالأشنان والصابون غير المعطر، ولا شيء بتساقط شعر من لحية أو رأس أو غيرهما بسبب وضوء أو غسل.

الأصل الثالث - الصيد: لا يقتل المحرم شيئاً من صيد البر، سواء ما أكل لحمه وما لم يؤكل و وسواء كان ماشياً أو طائراً في الحرم أو في غيره، ولا يأمر به ولا يدل عليه ولا يشير إليه، فإن أمر أو دل فقد أساء، ولا كفارة عليه، ولا يأكل لحم صيد صِيدً له أو من أجل، فإن صيد في السول لحلال، جاز للمحرم أكله.

وكل ما ذبحه المحرم من الصيد أو قتله عمداً أو خطأ فهو ميتة، ولا يجوز له أكله ولا لغيره.

ريجوز له فيح المواشي الإنسية كالأنمام، والطير الذي لا يطبر في الهواء المحدود كالدجاج، ويجوز له تقل الحيوان المضر كالأسد واللغية والعية والقائم والمقائمة والمقائمة والمقائمة والمقائمة والمقائمة كل حيوان المحائمة كل المواجداة خاصة، وكانك يجوز له قتل المراب والمحداة خاصة، ولا يقتل ضبط ولا عنزيراً ولا قرة الإلا أن يخاف من هاديته ويحرم عليه قتل ما لا ضرو فيه من البعوضة فما فوقها، ويجوز له صيد

الأصل الرابع ـ النساء: لا يجوز للمحرم أن يقرب امرأة بوطء ولا

نقبيل ولا لمسى ولا يُتكح ولا يُتُكح (ولا يَتزوج ولا يزوج غيره) ولا يخطب لفضه ولا لغيره، ويضمغ نكاحه وإنكاحه قبل الباء وبعده. وهذا رأي الجمهور، لما رواه مسلم من قوله 鏡، الا يُتكح المحرم ولا يُتكم، ولا يخطب،

وأجاز الحنفية الزواج والخطبة للمحرم، للحديث المتفق عليه عن ابن عبَّاس: «أنَّ النَّبي 義 تزوج ميمونة وهو محرم».

ويجوز له ارتجاع المطلقة الرجعية ما دامت في عدتها.

وحكم المبرأة في ذلك كلم كالرجل إلا في ثلاثة أشياء: تجوز لها السترة وهي ليس المنخيط والخفين وتفطية راسها، فإن إجوامها في تشف وجهها وكنهها، وإحرام الرجل في وجهه ورأسه، فإن غطى الرجل راسه فقد الساء وعليه الفدية

ويظل المحرم ممنوعاً من هذه الأشياء كلها حتى يحلق رأسه بينى، فحيشة يحل له كل شيء إلا الصيد والساء والطيب، كما تقدم، فإذا ملف طواف الإناضة، حل له كل شيء من ذلك، وخرج عن إحرامه مالكنة.

ويفسد الحجّ بالجماع في الفرح اتفاقاً، وكذا عند العالكيّة بالإنزال بالوطء أو يغير الوطء بالقرّع يجب النطق في فنداء، والقضاء فوزاً في العالم الوجه الفرى وأو فعد المتحقي بجب العشي في فنداء، والقضاء فوزاً في العالم التأتي، ولو كان تطوعاً؛ لأنه يلزم بالشروع في، فصار فرضاً، ويجب علم العرف العقباء، فاحجج أنت وامرأتك الاهوا بعرفياً.

مباحات الإحرام:

يتبين مما سبق أنه يباح للمحرم غسل الجسد للجنابة أو للتبرد،

ويكره غسل الرأس بالصابون ونحوه، لما فيه من إزالة الشمّت (الوسخ من تراب وغيره) والتعرض لقلع الشعر، وله الاكتحال بما لا طيب فيه للضرورة.

ولا بأس بالاختنان والفصد والعجاءة إذا لم يقطع الشعر والإحرام بلا علمر، وافتدى مطلقا لملئر أم لا، وتركم العجاءة بلا علمر. ويجوز قلع الضرس وجير الكسر، وحك الرأس والبدن برض على وجه لا ينتف شعرأ، أو يسقط فعلة، والمستحب ألا يقعل، فلو حك رأس أو لحيت، شغط يمكم شعرة أو شعرات، لؤمت الفنية أو التصلق بما شاء.

ويكره غمس الرأس في الماه، خيفة تتل المؤذبات، أو تجفيف الرأس بشدة إن اغتسل مثلاً بخرقة، ويكره النظر في المرآة مخافة أن برى شعثاً فيزيله.

ويباح قتل الفواسق كالحدأة والفأرة وغيرهما كما ثبت في السنّة، ويجوز قتل السباع، ويجوز صيد البحر وذبح الأنعام الإنسية والطيور التي لا نظير كاللحباح والبط والإوز الأهلي.

ويباح الاستظلال بالبيت، والحائط، والشجرة، والخباء، والمظلة ونحوها مما لا يصيب الرأس أو الوجه، ولكن يكر، عند المالكية والحنابلة الاستظلال باللُجلُّ أو الحلال، أي غير المحرم.

ويجوز شد حزام النقود ولو لغيره على وسطه. ويجوز عقد الإزار لستر العروة، وليس حزام النقق، وعليه الفدية. ويصل حمل السلاح وقال المستود للعناجة، وليس الخاتم والساحة والحزام أو النطاق والاكترار. ويباح الكلام، ولكن يستحب الإفلال منه في كلُّ حال إلا فيما يثم مسيئة لنضه عن الملفو والوقوغ في الكذاب وما لا يعل.

جزاء الجنايات بعد الإحرام:

الجنايات جمع جناية، وهي لغة: ما تجنيه من شر، وشرعاً:

ما حرم من الفعل يسبب الإحرام أو الحرم.

والجزاءات عند المالكية أربعة أنواع: صدقة، وفدية، ودم (هدي) وجزاء صيد⁽¹⁾.

أما الصدئة: نتجب بمخالفة بسيطة، ففي قلّم الظفر ترفها أو عبناً، لا لإساطة الأذى: حفنة من طعام (قميع). وفي إزالة الشعر والشرات والفملة والقملات لعشر لغير إماطة الأذى: حفنة من طعام يعطيها لفنير، فإن فلم أكثر من ظفر مطلقاً أو قلّم واحداً فقط لإماطة الأذى، أو لإماطة الأذى، فطاره فدية.

والفدية: هي كفارة ما يفعله المحرم من الممنوعات إلا الصيد والوطء، فمن لبس مخيطاً أو غطى رأسه، أو حلق شعره أو فعل غير ذلك عمداً أو خطأ أو جهلاً، فعليه الفدية .

وهي أحد أمور ثلاثة مخير فيها: إما صبام ثلاثة أيام، أو إطعام سنة مساكين، مثلين لكل سكين بعد اللهي فلهد، أو ذيع شاء بمصدق بها، وتسمى وأسكاه فالنسك أحد خصال الفدية، قال الله تعالى: ﴿ فَنَ كُلُّنَ كُلُّنَ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ م يُمَّعِمُ لَمِيْكُ أَوْ يُعْلِي اللهِ عَلَى تُلْكِيهِ وَفَيْنَةٌ فِنْ يَبْالِهِ أَنْ سُتَدَقِّ أَوْ تُسْلُهُ ﴾ [البغرة: 196].

والفدية على التخبير مع حال العسر واليسر، تفعل في أيّ مكان شاء.

وأما الدم: فدماه الحج أو العمرة ثلاثة: الفدية السابق ذكرها، وجزاء الصيد، والهدى.

أَما الهدّي: فيجبّ في خمسة أنواع. جبر ما تركه من الواجبات، كترك التلبية أو عدم الإحرام من الميقات أو نرك طواف القدوم أو نرك

الشرح الكبير: 54/2 - 71، بداية المجتهد: 346/1 - 356.

رمي الجمار، أو ترك المبيت بينى أو المزدلفة وغير ذلك. وهدي المتعة والقران، وكفارة الوطء ونحوه كمذي وقبلة بفم، وجزاه الصيد، وهدي الفوات، والهدي مرتب بخلاف الفدية وجزاء الصيد.

وأما جزاه الصيد: فهو عند المالكية أحدث ثلاثة أنواع على التخيير كالفدية، بمخلاف الهدي، يعكم بالمجراء من غير المخالف: ذوا عمل غيان الثناء فلا يكفي واحد أو كوار الطالفة الحدماء لا يكفي كابل و ولا فاسق ولا مرتكب ما يخلُّ بالمروءة، ولا جاهل غير عالم بالمحكم في الصيد؛ لأن كلُ من ولي أمراً، فلا بد من أن يكون عالماً بنا ولي

وأنواع الجزاء الثلاثة هي:

النوع الأول: مثل الصيد الذي قتله من النَّمَم (الإبل والبقر والغنم) قدراً وصورة أو قدراً، بشرط كونه مجزئاً في الأضحية سناً وسلامة من العيوب، فلا يجزى، صغير ولا معيب.

النوع الثاني: قيمة الصيد طعاماً: بأن يقرّم بطعام من غالب طعام أهل ذلك السكان الذي يخرج فيه. وتعتبر الفيمة يوم الثلف بمحل الثلف، ويعملُي لكل سكين بمحل النلف مذ بعد التي ﷺ، فإن لم يوجد فيه مساكين، فيطل لمساكين أقرب مكان له.

النوع الثالث: علل ذلك الطمام صياماً: لكلٌّ مذّ صوم يوم، في أيّ مكان شاه من مكة أو غيرها، وفي أيّ زمان شاه، ولا يتقيد بكونه في الحجُّ أو بعد رجوعه إلى بلده.

وطريقة تقدير الحكمين لجزاه الصيد: في النعامة أو الفيل: بدنة، وفي حمار الوحش أو بقرة الوحش: بقرة، وفي الضبع والثعلب والظي وحمام حرم مكة ويمامة: شاة، وفيما دون ذلك كفارة طعام أو صيام بتقويم الحكمين. ولا جزاء عند المالكية فيما حرم قطعه من الشجر في حرمي مكة والمدينة.

جاء النص في الفرآن الكريم على جزاء السيد، فقال الله عنالي: ﴿ يَكُمُ اللَّذِينَ مُشَوَّلًا مُشَاعًا مُشَاعً مُؤْمِّرُ مَنْ يَسَعُ مُنْسَقِينًا مُمَثَّلٍ بَشَلَ مَا قَلَ م النَّمِينَ يَشَاعُ مِنْ وَمَنَالِ مِينَّمًا مِنَا النَّكِينَةِ لَوْ تَكُنْرًا مُسَالًا مَنْسَتِكِينَ أَوْ مَدْلُ وَيَكُو جِينَاكُ لِلْكُنُونَ وَلَنْ أَمِنْ فِي المُسادد: 95]

الفوات والإحصار :

الفوات: ما يفوت به الحجّ، ويفوت الحجّ في مذهب المالكية⁽¹⁾ بثلاثة أشياء:

الأول: فوات مَاله كلها.

الثاني: فوات الوقوف بعرفة يوم عرفة أو ليلة النحر .

الثالث: من أقام بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر، سواه أكان وقف بها أم لم يقف.

و وحكم الفوات: هو إن فاته الحجّ تحلل بعمرة من طواف وسعي وحوالتي أو تقمير على الفور من فابل، ولزمه الهدي في وقت الفضاء، وسقط عنه ما يقي من العناسك، كالنزول بمزدلفة والوقوف بالمشمر العرام، والربي، والسبت بعنى.

ويكون القضاء مثل الأداء، فمن كان قارناً يلزمه القران، ويلزمه هديان: هدى للفران، وهدى الفوات.

وإذا أخطأ الناس وقت الوقوف بعرفة، فوقفوا في اليوم الثامن أو في

القوانين الفقهية: ص142، الشرح الصغير: 130/2.

اليوم العاشر، أجزأهم ذلك، ولم يجب عليهم الفضاء، دفعاً للمشقة العامة.

والإحصار لغة: السنع، وشرعاً: منع المحرم من جميع الطرق عن إتمام الصحرة , والمنتي هو عند الجمهور غير الخفية: ما يكون بعدو، أما المنع بسبب العرض أو الحبس في دين يتمكن من أدانه، أو فعلب نفقة، فلا بعد إحصاراً، والأم برى، العربيقي أتم ما أحرم به سر حج أو عمرة، ويلزمه أن يقيم على إحرامه حتى بيراً، وإن طال ذلك. وعلى المدين أن يؤدي الدُّنن ويعشى في حجّه، فإن فاته الحج في الحبس، فزمه العسير إلى مكة، ويتعلل بعمل عمرة، ويلزمه القضاء. ومن ذهبت نفقت بعث بهدي إن كان معه ليذبح بمكة، وكان على ومن ذهبت نفقت بعث بهدي إن كان معه ليذبح بمكة، وكان على

يتين من هذا: أن كلُ من تعفر عليه الرصول إلى البيت يغير حصر العدد من مرضى أو حرج أو ذهاب وضياع طبريق ونجوه، لا يجوز له التحلل بذلك، بل يصبر حتى يزول علده²⁰⁰، ودليلهم الآية التي نزلت بعناسية الإحصار من العدو: فإن أحصرته».

وذهب الحنفية إلى أن الإحصار أو السنع يكون إما يعدو أو مرض أو ضباع نفقة أو جس أو كسر أو عرج أو غيرها من المعواني التي تمنع المعجر من إتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعاً^[2]. ووليلهم عموم آية: ﴿ فَإِنْ الْمُعَرِدُمُ ﴾ [البقرة: 196] والمنتع كما يكون من المعدو، يكون من السرض وغيره، والعرة بعموم اللغة لا يتصوص السبب

وأما المحصر بمكة عن البيت الحرام بعدو أو مرض أو حبس ولو

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 133/2 وما بعدها، المجموع: 242/8 وما بعدها، كشاف

الفناع: 607/2. (2) فتح القدير: 295/2 وما بعدها.

بحق، بعد أن وقف بعرفة، فقد أدرك الحجّ، ولا يحل إلا بطواف الإفاضة، ولو بعد سنين⁽¹⁾.

و ضروط التعلل في راي المالكية: بحسب أحوال المعضره أمواله خمس، يسع له الإحلال في أربع منها: وهي أن يكون العذر طارئاً بعد الإحرام، أو مقدماً ولم يعلم به، أو علم وكان يرى أن لا يصده، وأن يشرط الإحلال فيها إذا شات، هل يصدونه أم لا؟.

ويمتنع الإحلال في حالة واحدة: هي أن يصدر عن طريق، وهو قادر على الوصول من غيره.

وحكم الاحصار عن البيت وعرفة معاً لدى المالكية: أنه إن كان المحصر بعدو أو فئنة في حيث أو عمرة، يتربص ما رجا كشد ذلك، فإذا يتس تحلل بموضمه حيث كان من المحرم أو غيره، ولا هدي ولا دم عليه، فإن كان معه هدي نحره، وتحلل بالثية والحلق أو التقصير مطرف:

الأول: إن لم يعلم بالمانع عند إرادة إحرامه.

الثاني: أن ييأس من زوال المانع قبل الوقوف بعرفة.

ولا دم على المحصر بالعدو عند ابن القاسم، وقال أشهب: عليه دم؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَشْوِرَتُمْ فَالسَّتِيْسَرُ مِنَ الْمُنْقِيُّ ﴾ [البقرة: 196].

والمعتمد لدى مشايخ المالكية: أنه لا يتحلل إلا بحيث لو سار إلى مرفة من مكانه، لم يدرك الوقوف، فإن علم أو ظن أو شلك أنه يزول المانع قبل الوقوف، فلا يتحلل حتى يفوت، فإن فات الوقوف، فعل عمرة.

الشرح الصغير، المكان السابق.

بالحفل المدتحلل بفعل عمرة أو بالنيخ حجة الفريضة، ولا تسقط عنه بالحفل المدتخور، أما حجة التطرع فيقضيها إذا كان التحلل لعرض أو خطأ عدد أو حبس بحق. وأما لو كان التحلل بعدو أو فتنة أو حبس ظلمة، فلا يطالب بالقضاء.

ومتى زال الإحصار قبل تحلله، فعليه العضي لإتمام تُشكه. وإن زال الحصر بعد فوات الحجّ، تحلل بعمل عمرة (1).

الهدي:

الهدي شرعاً: هو ما يهدَى إلى الحرم من الأنعام (الإبل والبقر والغنم). وسوق الهدي سنة لمن أراد أن يحرم بحجَّ أو عمرة.

وأفضل الهدي: ما كان كثير اللحم وهو البدنة ثم البقرة، ثم الضآن، ثم المعز، اتباعاً للسنَّة، وقدَّم الذكر على الأثنى، والأسمن على غيره.

والمجزى، من الهدي بالاتفاق⁽²²: ما يجزى، في الأضحية، فلا يجزى، الأعور، والأصمى، والأعرج، والهزيل، ومقطوع الأذن أو أكثرها، ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل، والذكر والأنثى سواء.

والهدي نوعان: هدي تطوع وهدي واجب.

أما هدي التطوع: فهو ما يقدمه الإنسان قربة إلى الله تعالى بدون إيجاب سابق.

ويستحب لمن قصد مكة حاجاً أو معتمراً أن يهدي إليها من بهيمة

⁽¹⁾ الشرح الصغير: 133/2 - 136.

 ⁽²⁾ بداية المجتهد: 3631 وما بعدها، الشرح الصغير: 11972 وما بعدها، فتح القدير: 321/2 وما بعدها، مغني المحتاج: 515/1، كشاف القناع: 615/2 وما بعدها.

الأنمام وينحره ويفرّقه؛ لأن النّبي ﷺ أهدى مانة بدنة. قال الإمام مالك: أحب للقارن أن يسوق هديه من حيث يُحرم، فإن ابتاعه من دون ذلك، مما يلى مكة، بعد أن يقفه بعرفة، جاز.

والمستحب أن يكون ما يهديه سميناً حسناً، لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَكِيرَ أَقَوْ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَفَ ٱلْقَلُوبِ﴾ [الحج: 32].

والهدي الواجب نوعان: واجب بالنفر في ذمته للمساكين، أو على الإطلاق، وواجب بغير النفر، كدم التمتع والقران. والواجب بغير النفر عند المالكية كما عرفنا خمسة أنواع:

هدي المتعة والقران، وكفارة الوطء، وجبر ما تركه من الواجبات، كرمي الجمار والمبيت بعنى والمؤدلفة وغير ذلك، وهي الفوات، وجزاء الصيد.

وشروط وجوب الدم (الهدي) على المستمتح خصدة: هي ان يحرم بالمعرة في أشهر السجة ، وأن يعجع من عامه ، وألا يرمع الى بلده ، فإن رجع إلى بلده أو غيره معا هم إليه منه ، بلطات متعه ، وإلا فلام ، وأن يحل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج ، وإلا يكون من حاضري المسجد الحرام: وهم عند المالكية: أهل مكنة وفي طوى، فلا يجب دم المتعة على حاضري المسجد الحرام، لقوله تعالى: ﴿ وَقُولَ يَكُنُ أَمْ يُكُمُّ لَمُمْ يَعْلِمُهُ السَّمِيةُ وَلَمْ اللَّهِ مَنْ ١٩٥٩.

وصاحب الهدايا عند المالكية باكل منها كلها إلا من أربعة؛ جزاء الصيد، ونسك الأذى، ونقر الساكين، وهدي الطوع إذا عطب قبل تُعرِبَّهُ (فِينَ أو مكة) بان عطب نصره؛ لأنه يتهم بائه تسبب في عطب ليأكل منه، ولبس عليه بدله، فإن أكل من هذه الأربعة، فعليه بدل الهيمة إلا النقر المعين للمساكين فإنه يضمن نقط بقدر أكله منه. وكل الهيمة إلا النقر المعين للمساكين، فإنه يضمن نقط بقدر أكله منه. وكل وما سرى هذه الأربعة يجوز فصاحبها عند الجمهور الأكل منها طفلةًا، قبل المجوز لبلوغة لمككا وبعده، وهو كل هدي وجب في حج أو عمرة، كهذي التمتع والقرآن، ويجارز الميقات دون إحرام، وترك طرفات القدوم أو الحثوث، أو السيت ببنى أو النزولة، المالنزولفة، أو الراجب لتذي ونحوه أو نذر لغير المساكين. ويأكل منها الغني والقريب. ويجوز للفقم الأكل معا لا يجوز لصاحبه الأكل منه الغني يجز المساقعي الأكل من الهدي الواجب عثل اللم الواجب، في جزاء الصديد وإضاد الحجّ وهدي التمتع والقرآن، ويجوز الأكل من هدي

مكان الذبح وزمانه: يجب عند المالكية على المعتمد نحر الهدي بيني بشروط ثلاثة:

إن سيق الهدي في إحرامه بعج، ووقف به بعرفة كوقوف هر في كرفة بجزء من الليل، وكان التحر في إيام التحر، فإن انتفت هذه الشروط أو بعضها، بان لم يقف به بعرفة، أو لم يسق في حج، بأن سيق في عمرة، أو خرجت أيام التحر، فعمل فيحه: مكة.

ويكون محل الذبح إما بينى بالشروط الثلاثة المذكورة، وإما بمكة لا غير عند فقدها. والأفضل فيما ذبح بينى أن يكون عند الجمرة الأولى، ولو ذبح في أي موقع منها، كفى وخالف الأفضل.

ونحر الهدي: يوم النحر.

أما فدية المحظور من لبس أو طيب ونحوهما، وهي الشاه، أو الساعا منة مساكين من غالب فوت البلد الذي أخرجها فيه، أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام مني (ثاني العيد وتاليه) فلا تختص بمكان أو زمان، فيجوز تأخيرها لبلد، أو غيره في أي وقت شاه.

الذابح وتوزيع اللحم والانتفاع بالهدي: الأفضل في البُذُن: النحر،

وفي البقر والغنم: الذبح، والعمل بنفسه في القربات أولى، لما فيه من زيادة الخشوع، كما فعل النَّبي 遊光. وإن ذبّح الهدي غير صاحبه أجزأه، والمستحم أن يشهد ذبح.

والأفضل أن يتولى تفريق اللحم بنفسه؛ لأنه أحوط، ويباح للفقراء الأخذ من الهدي إذا لم يدفع إليهم، إما بالإذن صراحة أو دلالة.

ويوزع لحم الهدي على المساكين. ويجوز الركوب على الهدى عند الحاجة، ويندب عدم ركوبه

ويجور الرموب على الهدي صد العاجب) ويعدب عدم رموبه والحمل عليه بلا عذر، بل يكره، فإن اضطر إلى ركوبه لم يكره، ولا يشرب من اللبن، وإن فضل عن الفصيل.

تقليد الهدي: يستحب عند جمهور العلماء ما عدا أبا حنيفة نقليد الهدي وانسار، وتجليله، وهو أن يكس بعيل من أرفع ما يقد عليه من الثياب. والإشعار: أن يشق فيه موضع السنام. ويساق كذلك إلى موضع النحر، فيزال عنه الكيل، وينحر قائماً، يوم النحر، ويتصدق بالمجلس والخطاء، وتركل القلادة في الدم.

والإشعار والتقليد والتجليل كله في الإبل، وأما البقر فتقلَّد وتشمر ولا تجلَّل، وأما الغنم: فلا تقلد ولا تشعر ولا تجلَّل.

والنابت عن اللهي في أنه أقد الهدي واشعره، وأحرم بالعمرة وقت صلح العديية. وحكمة الإشعار والفليد، تعليم معائر الله وإطهارها، وإعلام الناس بأنها قرابين تساق إلى البيت الحرام الدنيج فيه ويتغرب إلى الله يها. لذا نهي أله تعالى من التحرض لها ولا لأصحابها في قوله تعالى: ﴿ فِيالِيَّا اللَّهِنِ مَانِثًوا لَا يُحَمَّلُوا مَنْ لِللَّمِ وَلا المُعتمِدُ للمِّنَ وَلَا المَدَّقِي المُتَكِيدُ لَا يَقِينًا اللَّهِنَ المَنْوَا لَا يَجْلُوا مَنْتُهُو لَنْ رَبِّيمٌ وَلِيدًا وَلا المُعتمِدُ ال

عطب الهدي: إذا عطب هدي التطوع قبل محله، ينحره، ويخلي

بيته وبين الناس، ولا يأكل منه، فإن أكل منه، فعليه بدله.

ويستحب نحر الولد المولود من الهدي قبل التقليد، ولا يجب حمله إلى مكة. وإن ولد بعد التقليد أو الإشعار، فيجب حمله إلى مكة على غير أمه، إن لم يمكن سوقه.

ولا يجوز أن يعلى الجزار الأجرة من الهدي، ولا بأس بالتصدق عليه منه الما رواه الجماعة عن علي رضي الله عن: المرني رسول الله عليه أن أقرم على يُلانه، وأتسم جلوها وجلالها، وأمرني ألا أعطى الجزار هنها شيئاً، وقال: نجر نصله من هنداله.

زيارة المسجد النبوي:

يستحب للحاج وغيره زيارة مسجد النّي ﷺ، فيصلي في ما شاه، لأن تواب الصلاة فيه انفضل من الغد صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، روى الجماعة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ، قال: ولا تنذ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، المسجد الأفصر. إ

رورى أحمد بسند صحيح عن جابر رضي الله عنه أنَّ رسول الله 義 قال: •صلاة في مسجدي هذا الفطل من الله صلاة فيما سواه؛ إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مانة ألف صلاة فعا مواه.

ويدخل المسجد بعد الغمل يأدب وسكية ووفار وتطب وتجمل بأحسن الثياب، ثم يصلي في الروضة الشريفة تحية المسجد بأدب وخشوع، ثم يتجه إلى القبر الشريف مستقبلاً له، مستدبراً القبلة، فيسلم على رسول ال 藤 陽، ويشفع به إلى الله تعالى قائلاً⁽¹⁾:

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص143.

السلام هليك يا رسول افته السلام هليك يا نيئ الله، السلام هليك يا خيرة مثل الله خلة الملكم هليك يا جنش الله، السلام هليك يا حيرة الله السلام عليك يا حيد الرسلين، السلام عليك يا رسول الله وب العالمين، السلام عليك يا قائد الغز المحيكيين، أشهد أن لا إله إلا الله، وإشهد ألك عيده ورسوله، وأميد وخيرته من خلقه، وأشهد أتك قد يلفت الرسالة، وأثبت الأمانة، ونصحت الأمة، وجاهدت في

ويصلي في الروضة الشريفة بين القبر والعنبر ما شاه بعدتذ، ويودع النّبي ﷺ إذا خرج من المدينة.

ويحرم التعرض لصيد المدينة كصيد مكة ، ولا جزاء فيه عند المالكية إن قتله، ويعرم أكد، ويحرم أيضاً قلع شجرها تشجره عرم مكة، فإن فعل استغفر الله، ولا شيء عليه عندهم⁽¹⁾. والمدينة عند المالكية خلاقاً للجمهور الفعل من مكة، وكلامها متزم.

ومزارات المدينة كثيرة، منها مسجد تُباء أول مسجد أسس على التقوى في المدينة، ومسجد المصلَّى أو مسجد الفقامة، ومسجد الفتوح ومسجد القبلتين، وزيارة البقيم، وزيارة بُتر أريس، ودار أبي أبوب الأنصاري، ودار عثمان بن عفان، وقرية بدر، وجبل أحد.

ومواضع الزيارة في مكة: قبر إسماعيل عليه السلام وأمه هاجر، وهما في الوجئر، وقبر أدم عليه السلام في جبل أبي تُميّس، والغار في جبل أبي ثور، والغاد في جبل جراء الذي إنتها تؤول الوحي في على رسول الله تلك، وقبور الصحابة والتابعين في مكة، وجبل حراء أو جبل الشرر، وجبل ثور، ودار الارقم، ومثيرة للمعادة ال التجوز.

والأيام المعلومات: هي أيام النحر الثلاثة، والأيام المعدودات:

الشرح الصغير: 111/2 وما بعدها.

هي أيام رضى وهي أيام التشريق، وهي الثلاثة بعد النحر، فيوم النحر معلوم غير معدود، والثاني والثالث معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم.

* * *

الفَصلُ السَّيادِسُ *الأُضحِيّةِ وَلِمُقيقَّةٍ*

الأضحية شرعاً: هي ذبح حيوان مخصوص بنية الفربة في وقت مخصوص. وشرعت في السنة الثانية من الهجرة كالزكاة وصدقة الفطر وصلاة العيدين، وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنّة والإجماع.

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ فَصَلَى لَرَبُكَ كَأَضَرَ ﴾ [الكوثر: 2] وقوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِنْتَ جَمَلَتُهَا لَكُرُ بِنَ شَكِيرٍ اللَّهِ لَكُرْفِيّا خَيْرٌ فَأَذَكُولُ أَشَمَ الْقُوعَلِيّا صَرْاَتْكَ...﴾ [الحج: 36] أي: من أعلام دين الله

وأما السنّة: فأحادث، منها حديث عائشة الذي أخرجه الحاكم والترمذي وابن ماجه أن التي في قال: قما عمل ابن آدم يوم الترح عملاً أحب إلى الله تعالى من إراقة اللم، إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأطلاقها وأشعارها، وإن اللم لقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض، فطير ابها نقسةً

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .

وحكمتها: شكر الله تعالى على نعمه المتعددة، والتوسعة على الأهل والفقراء.

وحكمها: أنها عند الجمهور سنّة مؤكدة، وبكره تركها للقادر عليها، غير الحاج بينى على المشهور عند المالكية، والأكمل أن يضحي القادر عن كلّ شخص في أسرته أضحية، وتجوز واحدة عن كلّ أهل البيت. وقال الحنفية: إنها واجبة مرة في كلُّ عام على المقيمين من أها. الأمصار⁽¹⁾.

وتحين الأضعية وتصبح واجية باللبح اتفاقاً، وبالتيتة قبله، وبالنفر إن عثيماً له في قول، فإذه الله: جملت هذه أضحية، تعينت على أحد القولين، فإذا منا لا شرع ماجية بالإمها لزمه أن يشتري بشنها كلا الترى، والمعتمد المشهور في المذهب المالكي: أن الأضحية لا يجب إلا بالذيح نقط، ولا تجب بالنفر. ويشب ذيح ولد الأضحية الذي ولد قبل ذيح أحه الأن الأضحية لا تعين عندهم إلا بالذيء، ولا تعين بالملز.

ويؤمر بالأضعية: من اجتمعت في شروط خمسة: وهي الإسلام، والمحربة، والا يكون حاجاً بيني، فإن ستة الهدي، وأن يقدر عليها، والا تجمعف به وإن قدر. ويؤمر بهما العقيم والمسافر، والكبير والمشتر، ولولي المغير أن يضحي عنه، وإن ولد في آخر أيام النحر، وكذلك من أسلم فيها، ويخرجها الوصي من مال الميتم. ولا تجوز الشركة في أمدر الضمايا.

ووقتها: أن يذبح الإمام بالمصلَّى بعد الصلاة ليراه الناس، فيذبحوا بعده، فلا تجزى، من ذبح قبل الصلاة، ولا قبل ذبح الإمام بعد الصلاة.

والأولى أن يتولى الذابح ذبح أضحيته بيده، فإن لم يمكنه فلبوكل على الذبح مسلماً مصلياً، وينوي هو لنفسه، فإن نوى الوكيل عن صاحبها جاز، وإن نوى عن نفسه جاز.

ولو ذبحت الأضحية بغير إذن صاحبها لم تجز، وضمن الذابح

الشرح الكبير: 118/2، تبين العقائق: 2/6، مغني المحتاج: 282/4. المغني: 617/8.

قيمتها، وعلى صاحبها بدلها إلا إن كان القابح ولده أو بعض عباله .

ويمتد وقت الذبح عند المالكية والحنفية والحنابلة إلى غروب شمس ثالث العيد، وقال الشافعية: يمتد وقت الذبح ليلاً ونهاراً إلى آخر أيام التشريق.

ومن ذبح بالليل أو قبل طلوع الفجر، لم يجزه في المشهور لدى المالكية، ويكره الذبح لبلاً في المذاهب الأخرى.

والأفضل أن يضحى قبل زوال الشمس، فإن فاته ذلك أخّر إلى ضحى اليوم الثاني، وإن فاته ذلك في اليوم الثاني فالأفضل أن يؤخر إلى ضحى اليوم الثالث، وإن فاته ذلك في اليوم الثالث فيضحي بعد الزواله لأنه ليس له وقت ينتظر.

> شروط الأضحية: يشترط لصحة الأضحية ما يأتي⁽¹⁾:

1 ـ جنسها: أن تكون من الأنماء نقط: فإن تولد منها ومن غيرها، اعتبر حالم الأم والشقال المنام، والشقال اعتبر حالم الأم والشقال من المحرب والشكل أنشل من الأشيء والنحل أنشل من الأشيء والنحل أنشل من الكبيم. ولي النقامب الأخرى المحالم والأنشل، والأنشل الإبل، تم الشمال، ثم المعز المحرب المنامل الأمل، تمثر المتجز المنامل، وللراسمة على المقواء.

 سنها: الجَذْع من الضأن (وهو ابن سنة أشهر فأكثر) والراجح عند المالكية والشافعية أنه: ابن سنة كاملة والثني (ابن سنتين) مما سواه، فما فوق ذلك، والجَذْع من البقر (ابن سنتين) والثني منها:

الشرح الكبر: 118/2، البدائع: 69/5، مغني المحتاج: 284/4، كشاف الفناع: 615/2.

ما دخل في الثالثة، والجذع من الإبل: ابن خمس سنين، والثني منها: ابن ست سنين.

ويرى الحقية والحنابلة أن الجداع من الضأن: ما أتم سنة أشهر ودخل في السابع، وأما المعز فهو ابن سنة كاملة عربية عند السالكية والحقية والحنابلة، وإمن سنتين ودخل في الثالثة عند الشافعية، وأما البقر والجاموس، فهو عند السالكية ما أتم ثلاث سنين، وفي المذاهب الأخرى: ما أتم سنتين ودخل في الثالثة، والإبل بالاتفاق: ما أكمل خميس سنوات ودخل في السادمة.

3 ـ مفتها: أن تكون سليمة من العيوب الفاحشة، كالعيوب الأربعة الدعنى عليها وهي العرو اللين، والعرض اللين، والعزج، والخبخت (الكيزان) لما رواء الخمسة من حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله قلة: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العرواء اللين عورها، العربية اللين مرضها، والرجاء اللين شلكها (عرجها) والكبير (المبحد) اللين عليها العربة، اللين عن عظامها.

و أنواع صفائها عند المالكية ثلاثة: مستحية، ومانعة الإجزاء، وحكروهة، فاما المستحية: فأن يكون كيمناً مصيناً فعلاً أملع أثون ينظر بسواد، ويشرب بسواد، ويعشي بسواد، أي يخالط السواد عيته وفعه وقرائعه، والأمليع: هو الذي يكون فيه اللياض أكثر من السواد.

وأما الذي لا يجزى: فهي العريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تُشْيَر: وهي التي لا شحم فيها أو لا منع فيها، والعوراء البين عورها، وإن كانت الحدقة باقية، والعرجاء، والعنياء، والمكسودة، والجرباء والهرمة إذا كثر العجرب والعرم، والمجنونة إن لازمها الجنون.

وأما المكرومة: فذات عيوب الأذن، وهي السكّاء المخلوقة بغير أذن، والشّرقاء المشقوقة الأذن، والخَزقاء المشقوقة الأذن، والجذعاء المقطوعة الأذن، فإن قطع أزيد من الثلث لم تجز، وقطع البسير لا يضر، وهو مذهب المالكية والحنفية، وأجاز الحنابلة مقطوعة نصف الأذن، ولم يجز الشافعية مقطوعة بعض الأذن.

وتكره المفاتلة: وهي ما فطع من أذنها من قُلِّل، والمداترة: وهي ما قطع من أذنها من دُبر، وساقطة الاسنان، فإن سقطت لتبديل جاز، وإن سقطت لكِبَر ففولان للمالكية، والكسر البسير لا يمنع، وفي الكثير فولان.

وعيوب القرن كالمُضباء؛ وهي المكسورة القرن، فإن كان يُلْمى، أي: لم يبرأ لا يجوز، وإن كان لا يُلْمى، أي: بري، يجوز، والناقصة الخلقة مكروهة، ولا بأس بالجَمَّاء: وهي الني خلقت بغير قرنين.

وعلى هذا، تجزىء مكسورة الغرن إن برىء، ولو كسر كله عند المالكية، وتجزيء عند الحقية ما لم يصل الكسر إلى السخ، أي: رأس العظم، وعند الشافعية: ما لم ينقص اللحم، وعند الحنابلة: تجزى، إن فحب أقل من الصف.

ومن اشتری أضحیته، ثم حدث بها عیب مفسد، فعلیه إبدالها، ولو انکسرت أضحیته فجبرها، فصحت، أجزأته.

4 ـ وقتها: كما تقدم عند المالكية: الأيام الثلاثة من عيد النحر، واشترطوا أن يكون الذبح نهاراً، فلو ذبح ليلاً لم تصح أصحيته، والنهار بطلوع الفجر في غير اليوم الأول.

 5 ـ إسلام الذابح: فلا تصع بذبح كافر ولو كان كتابياً، وإن جاز أكلها.

6 ـ عدم الاشتراك في ثمن الأضحية: فإن الشترك جماعة بالثمن أو كانت معلوقة شركة بينهم، فليموها ضحية عنهم، لم تجزع عن واحد منهم، ويصح الشتريك في الثواب قبل الذجع لا بعده في سبعة في بدنة أو يتمرة لا شاته، بشروط فلانة على المشهور لذى المالكية: الأول: أن يكون قريباً له كابنه وأخيه وابن أخيه أو زوجته.

الثاني: أن يكون ممن ينفق عليه، سواء أكانت النفقة واجبة عليه كأب وابن فقيرين، أم غير واجبة كالأخ وابن العم.

الثالث: أن يكون ساكناً معه في دار واحدة.

ويجزىء في المذاهب الأخرى كون البدنة أو البقرة عن سبعة، لما أخرجه الجماعة عن جابر: «نحرنا مع رسول الله 義 بالحديبية: البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة».

وآدابها: المستحب لعربد التضمية إذا دخل عليه عشر ذي الحجة الا يحلق شعره، ولا يقلم أظفاره حتى يضحي تشليماً بالحجّاج، بل يكره له ذلك، الباعاً للستّه، وهر رأي الجمهور غير الحنقية الذين لم يروا كراهة ذلك، وقال الحنابلة: يحرم ما ذُكّر.

ويندب توجيه الذبيحة نحو الفيلة على جنيها الأيسر إن كانت من البقر والنفته، ويقول الذابح: فيسم اله والله أكبره وكره عند المالكية: «اللهم هذا منك وإليك» أو «اللهم نقبل مني كما تقبلت من إبراهيم الخليلك» لأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة، ولا يأس بذلك في المذاهب الخليك» لأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة، ولا يأس بذلك في المذاهب

والأفضل كما تقدم: أن يلميع الرجل بنف إن أحسن الذيح، اتباعاً لفعل التبي 養。 والشئة للمرأة أن توكل عنها، وأن يعضر المضحي أصحيته بنف عملاً بالسئة وطالباً للمغفرة، قال التبي 義 لفاطمة فيما رواه الحاكم، والبيهتي، والطبراني من حديث عمران بن حصين: قرقري إلى أضحيتك، فاشهديها، فإنه يَنفِر لك عند أول قطرة من دمها كر ذنب عملتيه،

وئيَّة التركيل تجزى»، وإنّ ذكر من يضحي عنه فحسن، كما فعل النبي ﷺ حينما ضحى، فقال: «اللَّهم تقبل من محمد وآل محمد، وأنّة محمده ثم ضحى. يتاه السواد عند المالكية: جز صوف الأضحية قبل اللبح إلا إذا تضررت يتماه الصوف لحر ونحوه، ويكره أيضاً بيع الصوف إن جزّه، وكذا شرب لبنها؛ لأنه نواها فه تعالى، والإنسان لا يعود في قريته. ويكر، للإمام همم إبراز الضحية للمصلّى ولغيره يندب، اتباعاً للسنّة.

أحكام الضحايا: يجوز الأكل من الأضحية المتطوع بها، وكذا عند المالكية يجوز الأكل من المنذورة. والمستحب أن يجمع المضحي في حالة التطوع أو حالة النفر بين الأكل منها، والصدق، والإهداء، ولو أكل المكل بنفس أو ادخره لنفسه فوق ثلاثة أيام، جاز مع الكرامة عند المالكية والحنية. وجاز أكل الأكثر عند العنابلة، وله أن يأكل ثلثاً عند المالكية والحنية. وجاز أكل الأكثر عند العنابلة، وله أن يأكل ثلثاً عند

وأجاز الجمهور الأكل من الأضحية المتطوع بها، دون المنذورة، وكذا المعينة عند الشافعية.

ويكره إطعام كافر منها، وفعلها عن مبت؛ لأنه ليس من فعل الناس، وقال الشافعية: لا يضحى عن الفور بغير إذنه، ولا عن مبت إن لم يوص بها، فإن أوصى بها جاز، وبإيصائه تقع له. وقال الحنفية والحنابلة: تذبح الأضحية عن مبت، والأجر للمبت.

ومنتم بيم شيء من الأضعية، من جلد أو صوف أو عظم أو لحم، ولا يعطن المجزار شيئًا من لحمها في نظير جزارت، لأنها خرجت لله تعالى. وكذا يمنع البدل لها أو لشيء منها بعد الذمج بشيء مجانس بلط بلدل منه، وإلا كان بيماً إلا المتصدق عليه وموهوب له، يجوز لهما بما تصدق أو وجب لهما، ولو علم صاحبها بالملك.

وإذا بيع شيء من صاحبها أو أبدل شيء منها، فسخ إن كان المبيع قائماً لم يفت (يذهب)، فإن فات المبيع بأكل ونحوه، وجب التصدق بالعرض مطلقاً، سواء كان البائع هو المضحى أو غيره بإذنه أو لا، فإن قات العوض أيضاً بصرف لوازمه أو غيرها أو بضياعه أو تلفه، فيتصدق بعثله وجوباً.

لكن إن تولى البيع غير المضحي كوكيله أو صديقه أو قريبه بلا إذن منه في بيمه، وصرّفه غير، فيما لا يلزمه من نفقة عبال أو وفا، دين ونحو ذلك، بأن صرفه في توسعة ونحوها، فلا يلزمه التصدق بعثله حينتذ.

العقيقة والختان:

العقيقة: الذبيعة التي تذبع عن المولود يوم أسبوع. وهي تُنه، ويتُها وجنسها في المستهور عند المالكية ⁽¹⁾ مثل الأصحية من الانعام (الإيل واليفر والمنته) وأفضلها شاة عن الذكر والأنثى، لحديث ابن عباس الذي أخرجه أبر داود والنسائي: «عنَّ عن الحسن والحسين عليها السلام كِندًا كيناً».

ووقتها: هو يوم سابع المولود إن ولد قبل الفجر، ولا يعد اليوم الذي ولد فيه إن ولد بعد الفجر.

وتذبح في الضحى إلى الزوال، لا ليلاً ولا سحراً ولا عشية، ومن ذبح قبل وقنها، لم تجزه، ولا يعقّ عن الكبير عند العالكية وغيرهم خلافاً لقام.

وحكم لحمها وجلدها كالضحايا، يؤكل من لحمها، ويتصدق منه، ولا يباع شيء منها، ويجوز كسر عظامها.

ويستحب حلق رأس المولود في اليوم السابع، وأن يسمى فيه، ويكره أن يلطخ رأسه بدم العقيقة، ويستحب أن يتصدق بوزن شعره ذهباً أ، فضة.

وأما الختان: فهو سنَّة مؤكدة عند مالك وأبي حنيفة كسائر خصال

الشرح الكبير" 126/2، الفوانين الفنهية: ص191.

الفطرة، وهي غير واجبة اتفاقاً، وروى أحمد والبيهقي من حديث الحجاج بن أرطاة: «الختان سنّة في الرجال، مكرمة في النساء».

وقال الشافعي وأحمد: هو فرض للرجال؛ لأنه علم على الإسلام، وللإناف أيضاً عند الشافعية و وكدمة للساء معند الحابالة، لقوله تعالى: ﴿ أَنِ أَنَّكُمْ مِثْلُمَ إِلَيْهِمَ مَنِيمًا ﴾ [السول: 133] وجهاء في الحديث المنتق علمه بين أحمد والشبخين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «اختنن بالوهم خليل الرحمن بعدما أنت علميه ثمانون سنة، واعتنن بالقدّم، 146.

ورُوي: ﴿ ابن مائة وعشرين سنةٍ ﴾.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: •من أسلم فليختننا•(2).

ومن ولد مختوناً ففيل: قد كفى الله المؤنة فيه، فلا يتعرض له، وقيل: تُنجرى الموسى عليه، فإن كان فيه ما يقطع قطع.

وإن خاف الكبير على نفسه الهلاك إن اختنن، فرخص له ابن عبد الحكم في تركه، وأبى ذلك شخنون.

ووقت الختان: بستحب أن يؤخر حتى يؤمر الصبي بالصلاء، وذلك من السبع إلى العشر؛ لأن ذلك أمره بالدبادات. ويكره عند الحنفية الختان يوم المرلادة ويوم السابع؛ لأنه من فعل الهبود، ويستحب كونه في اليوم السابع من الولادة عند الشافعية، لما رواه الحاكم والبيهقي من حيث عائشة: أن التي تشخ ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتها.

القدوم: بفتح الثاف وضم الدال المخففة: ألة النجارة، وقيل: اسم الموضع

الذي اختتن فيه إبراهيم. (2) ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يضعفه.

ويختن الرجال الصبيان، ويُخفَض⁽¹⁾ النساء الفتيات؛ لأن الرجل لا يحل له الاطلاع على ذلك من النساء.

وتستحب الدعوة لطعام الختان، ولا يفعل ذلك في خفاض النساء

للستر . والغُرُلة: وهي ما تقطع في الختان سنَّة؛ لأنها قطعت من حي، فلا

يجوز أن يحملها المصلي، ولا أن تدخل المسجد، ولا أن تدفَّن فيه، وقد يفعله بعض الناس جهالاً منهم.

* *

الخفاض: هو الختان للنساء، يقال للمرأة: خافضة، وللرجل خانن.

الفَصلُ السِيَّالِعُ الأَطِعِتَ وَالأَحْثِرَةِ ومِسيد والأسبِ

وفيه مباحث أربعة عن هذه الأمور :

المبحث الأول ـ الأطعمة :

المطعوم أو المأكول: إنما جماد، وإنما حيوان، وإنما نبات، ومنه العباح ومنه الحرام، ومنه المكروه، والعباح إما في حالة الاختيار أو في حال الاضطرار⁽¹⁾.

وأمَّا العِماد: فكلَّه حلال إلاَّ النجاسات، وما خالطه نجاسة، وإلاَّ العسكرات والمِصْرَات كالسعوم. والطين مكروه، وقيل: حرام. وحرَّم الشافعي الممخاط والمنتي لاستفداره.

وأما النبات: فكله حلال إلا النجى والفار والمسكر، لفوله عنالى: ﴿ وَمُشِرَّعُ مُلِيَّاكُمِ أَلْفَيْنِيَا﴾ [الإعراف: 157] وفوله عن المسكر: ﴿ وَشَرَّيْنِ ثَمَلُ اللَّمِنِاكُ إِلَيْنَاكُمِينَا﴾ [الإعراف: 25] الفار: ﴿ وَكَا تَشْكُمُ الْمُشَكِّمُةِ اللّساء: 29 أَوْكَافْلُهُ إِلْمِينِّولِ الْفِلْقَالُ اللّهِ [اللّمِوَ: 195]

وأما الحيوان: فتوعان: بري، وبحري، والبري: إما مباح وإمَّا

 ⁽¹⁾ الشرح الكبير مع حانية الدموتي 115/2 وما بعدها، الشرح الصغير 179/2 ـ 187.
 الذعيرة للقرافي 97/4 - 121، القوانين الفقهية: ص 171 - 173، بداية المجتهد 450/1 - 456.

حرام وإما مكروه، والإباحة إما في حال الاختيار، أو في حال الاضطرار.

والمباح نوعان: بحري ويزي:

والحيوان البحري: مباح، ولو آدميه وخنزيره، وميَّه، وهو خمسة أنواع:

الأول _ السمك: وهو حلال إجماعاً، إلاَّ أن أبا حنيفة لا يجيز أكل الطافي منه، وإنما يجوز عنده ما مات بسبب كالصيد، أو خرج من الماء أو غير ذلك.

الثاني _ ما لا شبه حلال له في البر، وهو حلال.

الثالث ـ ما لا شبه له في البر، وهو حلال أيضاً.

الرابع ـ ما له شبه حرام، كخنزير الماء وكلبه، فيؤكل.

الخامس ـ ما تطول حياته في البر، فيؤكل، كالضفدع، خلافاً لبقية المذاهب، لأنه في رأي مالك لم يرد نص بحريمها، وفي رأي غيره لوجود النهي من النبي تلخ عن قبل الضفدة . ودليل إباحة الحيوان المبحري: قوله تعالى: ﴿ أَلِيلَ لَكُمْ سَيِّدُ النَّبِرِ وَكَمَائِمُ تَشَكَا لَكُمْ وَالْتَكَارَةُ ﴾ المبحري: قوله تعالى: ﴿ أَلِيلُ لِكُمْ سَيِّدُ النِّبِرِ وَكَمَائِمُ تَشَكَا لَكُمْ وَالنَّبِيرَ وَاللَّمِ مِنَا اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللَّمِ اللَّمِ اللَّمِ اللَّمِ اللَّمِ اللَّهِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللَّهِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللَّمِ اللْمِ اللَّمِ اللَّمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِي اللْمِ اللَّهِ اللْمِ اللْمِ اللْمِي اللْمِ اللْمِ اللَّهِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِ اللْمِي اللْمِ اللَ

وما أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني: «أحلت لنا ميتنان ودمان، فأما الميتنان: فالجراد والحوت، وأما الدمان، فالكبد والطحال. ويباع بغير ذكاة (ذبح) ولا تسمية.

والحيوان البري: يباح منه حال الاختيار أكلاً أو شرباً كل طاهر. والطبر بجميع أنواعه ولو كان جلالة (وهي البقرة التي تتبع النجاسة) أو كان ذا مِخْلَب، كالباز والعقاب، والزخم، إلا الوطواط، فيكره أكمله على الراجح، ويباح النَّمة (الإبل والبقر والغنم) والوحش غير المغترس، كالغزال وحمار وحشي، ويربوع، وخُلد، وزيَر (فوق اليربوع كالأرنب يأكل النبات) وأرنب، وتُنفذ، وضُريوب (كالقنفذ في الشوك) وحيّة أمن سنّها لمستعملها إن ذكّيت بحلقها.

ويباح أيضاً هوام الأرض كخفساء، وبنات وزُدان (قريبة من الجناب في الخلقة وهي دواب كريهة الرائحة، ثالف الأماكن الفذوة في البيوت) وخُلف (نوع من الجواد) ونعل، ودُود، وسرس، فيجوز أكل الدو والسوس في القاكهة والجوب والتمر، مطلقاً، قل أو كثر، مات فها أو لا.

ويباح عمير ماه العنب أول عصره، أي: قبل أن يخمر أو يسكر، وقُفْع (شراب ينخذ من الفنح والشرا والشويبا الاسراب المنخذ من الأرزى والقمح، ويضاف إله عمودة أو مسل أو سكر) إذا أن سكره، أن أسافساً أن أسافساً من الأخرية بسعى مسكراً، وهو نجس، ويحد شاربه على الفلل والكثير، وأما ما أفعد المقل من النبات، كحشيثة وأفون وسيكران ودائرزة، أو من المركبات كمض المعاجين، فيسمى مضداً ومخذراً ومرقداً، ومو طاهر لا يحد متعمله، بل يؤدب أو يعزر، ولا يعرم الفليل مد الذي لا أثر أد.

وأما ما أفسد البدن، كذوات السموم، فيحرم.

والسباع، كالأسد، والذب، والفهد، والنب، والنبر، والنبر، والنبر، مكرومة، ولا تعرم، لظاهر توله تعالى: ﴿ قُولُوا لَلْهِ أَنْ أَلَيْكُ إِنَّا أَلَيْكُمْ إِنَّا أَلَيْكُمْ الْمُؤَ عُلَّى طَلِيمِ يَقْطَمُكُمْ إِلَّا أَنْ يَكُلُونَ مَنْسَنَةً أَنْ ذَمَّا تَسْشُونَا أَوْ لَمْتُمْ يَنْزِرِ فَإلَكُمْ يَتِمُّكُ أَوْ يَسْتُعَا أُولِدُ يَنْزِرُ الْمُؤْكِ [الأنمام: 155] فخرجت السباع عن التحريم،

وأما ما رواه مالك في الموطأ: «أكل كلّ ذي ناب من السباع حرام» وزاد مسلم: "وذي مخلب من الطيره فهو محمول على الكراهة، جمعاً بين الدليلين، وهي محرّمة في المذاهب الثلاثة الأخرى، إلا أن الشافعي أحل منها الضب والضبع والتعلب. ولا خلاف في جواز أكل الضب، لانه أكل أمام النبي 幾، وأقر أكله⁽¹⁾، وكرهه أبو حنيفة.

وتحرم الحيوانات المستقذرة، لقوله تعالى: ﴿ وَيُعَرِّمُ عَلَيْهِمُ اَلْخَبَيْتُ﴾ [الأعراف: 157] كالحشرات وهؤام الأرض.

والطير مباح، سواه كان ذا مخلب وغيره، وذو المعخلب كالبازي والصفر والمقاب والنسر، وهو حرام في الضاهب الأخرى، وكذا عند الشافعي: يحرم كلّ ما نهي عن تلك كالنمل والنحل، وكل ما أمر بقتله كالفراب، والحدأة والحية، والفارة والعقرب. ويكره المُخطَّك عند المالكة.

والحلزون: يؤكل منه ما سلق أو شوي، لا ما مات وحده.

وأما الجراد: فيؤكل عند المالكية إن مات بسبب، كقطع عضو منه، أو إحراقه، أو جعله في المار الحار، ولا يؤكل إن مات بغير سبب. وهو حلال في المذاهب الأخرى مطلقاً.

وذوات الحوافر: منها الخيل مكروهة، ومنها الحمير والبغال مفلظة الكراهية، والراجح حرمتها، وأما حمار الوحش فعلال، فإن صار مستأتساً أهلياً، ثم يوكل عند مالك، نظراً لحاله الآن، وأجاز، ابن الفاسم نظراً لاصله.

وما اختلف أنه ممسوخ، كالفيل والضب والفرد والقنفذ: ظاهر المذهب يمدم التحريم، كما قال الباجي.

ودم ما لا يؤكل لحمه حرام، فليله وكثيره، وكذلك يحرم دم ما يؤكل لحمه قبل الذكاة، وكذا بعد الذكاة يحرم المسفوح: وهو الذي يخرج عند الذبع، فإن شويت مأكولة اللحم قبل تقطيعها وظهور الذم،

⁽¹⁾ أخرجه مسلم.

جاز أكلها اتفاقاً. وإن قطعت، فظهر الدم، فاحتلف: هل هو حلال أو حرام والإيامة عند الفائل بالتحريم محمولة على ما لم يظهر، نقلًا لحرج الشبح ـ تسبح الدماء، والإياحة لظاهر الآبة: فح ألَّى آلاَ يَشْدُنَ مَا أَلَّمِينَ مَا أَلِّ مِنْكَاً أَمِنَ يُلْكُمُنُونَاكُ (الأنماء: 145) نظو خرج اللم بعد ذلك، جاز أكد مقرداً وتضفى السفح أنه لو وجد في صفار البيض تفقة دم، لا تكون نجسة.

والمحترم: هو النجس من جامد أو ماتع، والخنزير البري، والبغل والفرس والحمار، ولو كان حماراً وحشياً تأتس. والراجع: تحريم أكل الطين والثراب والمظام والخبز المحرق بالنار، منما لأذى البدن. وعنه: ميته ما ليس له نفس مائلة (ما ليس له دم سائل) كجراد وخشاش أرض، حتى وإن كان بيته طاهرة، إذ لا يبام إلا بذكاة، كما تلامه،

والعكروه: هو سع ونسى وثعلب وذلب، وهرّ ولو كان وحشياً، وفيل وفيل والمحتمد، والنوع من بالوحوش المفترسة، وذكب إنسي على المعتمد، والأظهر كرامة أكل المقرد والتسناس. والمشهور أن فأر البيرت الذي يصل إلى النجاسة يكره، فإن شك في وصوله لها، لم يكره، وإن لم يصل للتجاسة، فهو مباح. وتكره المجلاقة تصارض الأثر والقياس، أما الأثر: فهو ما روى ابن عمر: فيها لشي كلم من كل المجلّة وأبانية الإ

وأما القياس المعارض لهذا: فهو أن ما يرد إلى جوف الحيوان ينقلب إلى لحم، كانقلاب الدم لحماً.

ويكره شرب شراب المخلوطين، كزبيب وتمر، أو تين أو مشمس أو نحو ذلك، وسواء خُلطا عند الانتباذ أو عند الشرب.

وأما ما يسمى «الخُشَّاف؛ في رمضان فهو مباح إن قرب زمن النبذ،

رواه أحمد رأبو داود والترمذي، وقال: حسن غريب.

فإن طال زمن النبذ كاليوم والليلة فأكثر، كره، وإن احتمل صيرورته مسكراً، ولو ظناً، فحرام نجس.

وكره تُبَدِّ شيء من الفواكه، ولو مفرداً كزيب فقط بدُبُّتِه (دوهو الفرع) وخَتَّم (وهي الأواني العلقية بالغضرة أو الصفرة أو غيرهما من كل ما دهن بنهم ملؤن، ومثير (أي: مطلي بالقدان أي: الرقت، وغير (أي منفور: دهم ما نقر من الأواني من جذوع النخل) لنهي النبي ﷺ عن الانتباذ فيها، ولأن شأن هذه الأواني الأربعة تعجيل الإسكار، لما نيذ بها بعلاك غيرها من الأواني.

وأواني أهل الكتاب التي تطبخ فيها العبتات ولحم الحنزير نفسل وتستعمل الما أخرجه مسلم، قال أبو نعلبة الفخشي: أا بالرض قوم من أهل الكتاب، ناكل في أنتيهم؟ قفال عليه الصلاة والسلام: إن وجنتم غير أنتهم فلا تأكمارا فيها، فإن لم تجدوا، فاغسلوا ثم كلوا فيها، ولأن

والعباح حال الاضطرار: هو كل ما يردّ جوعاً أو عطشاً، حال الفسرورة، كمية كلّ حيوان إلا ابن آدم، وكالدم والخنزير والأطعمة النجسة، والمياه النجسة، إلا الخمر، فإنها لا تعلق إلا لإساغة الفصة، على خلاف فيها، ولا تباح لجرع ولا لعطش، لأنها لا تدفع ذلك. ولا يحل التداوي بها في العشهور، وقال الشافعي: يجوز التداوي بها للاضطرائر.

وأما قدر المستباح: فهو بأن ياكل ويشيع. وإن خاف المُدْم فيما يستقبل، نزود منها، فإن استغنى عنها طرحها. وقال الشافعي لا يشيع ولا ينزود، وإنما يأكل ما يسد رمقه، أي: بحفظ حياته.

والضرورة: هي خوف الموت، ولا يشترط أن يصير حتى يشرف على الموت أو هي حفظ التفوس من الهلاك، أو شدة الضرر، إذ الضرورات تبيح المحظورات. ولا يجوز للمضطر أن يأكل ميتة ابن آدم، لأنها شم، فلا تزيل الضرورة. كما لا يجوز تناول الخمر، لضرورة عطش، لأنه مما يزيده، إلا إذا تعينت الخمر للزالة المُشَّمة، لا إن لم تعين، ولا لغير غصة.

وإذا وجد المضطر ميتة وخنزيراً، قدّم المينة على الخنزير، لأن الخنزير حرام لذاته، وحرمة الميتة عارضة.

وإذا وجد العضطر ميتة وصيداً صاده محرم أو صيد له وصار لحماً فلدينا صور ثلاث، كما قرر الدسوقي:

الأولى ـ صيد الحرم تقدم الميتة عليه، لما فيه من حرمة الاصطياد، وحرمة ذبح الصيد.

الثانية _ الصيد الحي الذي صاده المحرم قبل اضطراره، تقدم السيتة أيضاً عليه، ولا يجوز له ذبحه، لأنه إذا ذبحه، صار ميتة، فلا فائدة في ارتكاب هذا المحرّم.

الثالثة _ إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرم، وذبح قبل اضطراره، فهذا مقدم على العيت، ولا تقدم العيتة عليه، لأن لحم صيد المحرم حرت عارضة، لأنها خاصة بالإحرام، بخلاف العيت، فحرمتها أصلة.

وإن وجد المضطر ميتة وطعام الغير، أكل الطعام إن أمن أن يعدّ سارقًا، وضمنه، أي فيقدم ندباً طعام الغير على الميتة.

ويقدم المعخلف فيه بين العلماء كالخيل، على المنفق على تحريمه كالحبير والبذان، ويقدم طعام غير المفطر على البينة ولحم الغزير وما اختلف فيه ولو بفصب إلا عند وجود خوف على النفس من قلع يد وضرب مبرم وقتل، قان خاف المفطر ذلك قدم المبنة أو لحم العزير.

والمضطر يطلب الطعام من غير المضطر بشراء أو عطية من مالكه،

فإن امتنع غضبه منه، وله قتاله على أخذه من صاحب، بعد إنذاره بأنه مضطر، فإن لم يعطه إياه فاتك، فإن قتل صاحبه فدمه هدر، لوجوب بذله للمضطر، وإن قتل المضطر فالقصاص على القاتل.

المبحث الثاني _ الأشربة :

ما أسكر كثيره فقايله حرام، من خمر، أو نبيذ، أو زبيب، أو نمر، أو نبن، أو حنظة، أو غير ذلك، وعلى هذا فالخمر (وهي عصير العنب إذا أسكر) حرام قليلها وكثيرها إجماعاً، فإن لم يسكر فهو حلال إجماعاً،

وأما سائر الأثرية المسكرة، كالمتخذة من الزيب، والتمر، والعمل، والفحج والشعير وغير ذلك، فهي كالخعر في العداهب البرية، على الشعير من في المداهب التحفيق، لقول أسالاً، ﴿ إِلَى الْمَقْرِ وَالْقِيْرِ وَالْأَمْانُ وَالْفَقِيْرِ مِنْ مِنْ مَنْهِ الشَّيِفُونَ المُتَعِيِّرُهُ اللَّمَانِيةَ اللَّمِّ مُتَّفِرُهُ اللَّمانِية: وَالْقِيْرِ وَالْمُمَانُ وَالْفَقِيْرِ مِنْهِ مِنْ الشَّقِيةِ الشَّعْلِية الشَّعْرِية اللَّمِيةِ السَّمِيةِ الم تخير والولاناً عالم المراة. وقال النبي ﷺ: وكل سنكر عمر، وكلُّ عمر مراه(الا) ما المركز كليه فقيله مراه(الا).

أحكام الأشربة: للأشربة الحلال والحرام أحكام وهي ما يأني⁽³⁾:

1 .. المعتبر في عصير العنب: الإسكار، سواء طبخ أو لم يطبخ.

2 ـ عصير العنب غير المسكر، ونقيع الزبيب وجميع الأنبذة حلال،

رواه مسلم والدارقطني عن ابن همر.

⁽²⁾ رواه النسائي وابن مأجه وغيرهما عن عبد الله بن عمرو، ورواه آخرون عن شمانية آخرين من الصحابة.

⁽³⁾ المراجع السابقة في الأطعمة، الذخيرة: 113/4 - 121.

ما لم تسكر، من غير توقيت بزمان ولا هيئة، ولا يحد الطبخ بتثثين ولا غيره.

3 ـ الانتباذ جائز إلا في اللئياء والمترقت والكشم (وهو الفخار أو الجدار الخضر) وفي النغير (المستفر) من الخشب أو جدوع النخل، لكن مع الكراهاء التعجل الإسكار فيها كما نقدم في الأطمعة. والجازة أبر حيقة في جميع الأواني، ودليل الكراهة ما رواه أبو داود: «نهى 熱 من اللباء والكشم والنغير والجعثة، وفي البخاري في الأشرية: باب ترخيص النبي 熱 في الأرعية والفروف بعد النهي.

4 ـ يكره انتباذ الخليطين وشربهما كالتمر والزبيب، وإن لم يسكر،
 كما تقدم.

 5 ـ لا يحل لمسلم أن يتملك الخمر، ولا شيئاً من المسكر، فمن وجدت عنده أريقت عليه، وكسرت ظروفها تأديباً له، لأن الشرع أدب بالمالية في الكفارات.

6 - لا يحل لمسلم بيع الخمر من مسلم ولا كافره ولا بيع العنب لمن يعتبد المنافعة و المنافعة و كان المنافعة و كان المشتري لم يدفع الثمن رسقط عنه. وإن كان قد دفعه رد إلى كان المشتري لم يدفع الثمن رسقط عنه. وإن كان قد دفعه رد المنافعة و كان اسلم الكافره وعنده خمر أوافها، وإن اسلم وعنده ثمن

ودليل تحريم تمليكها وتملكها من بيع وشراه وهبة وغيرها: ما أخرجه مسلم وغيره: (إن الذي حوَّم شربها، حوَّم ثمنها).

وما أخرجه مسلم أيضاً عن الخدري: ﴿إِنَّ اللهُ حرم الخمر، فمن أدركته هذه الآية، وعنده منها شيء، فلا يشرب ولا يسيم، فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة، فسفكرها و لأن كلّ ذلك انتفاع بالخمير، وإنها محرمة الانتفاع على السلم. 7 - لا يحل لفسلم أن يؤاجر نفسه، ولا غلامه، ولا داره، ولا داره ولا داره ولا شبقة سنة أن سنة الملازية بين من المؤلفين على طريقة سنة أن شائلة للدويمة، ومتما من العمارون في ما يوادو عن ابن والمواد عن ابن المؤلفين ومتابعة ومبتاعها، وبالعها، وبالعها، وبالعها، والمحدولة إلىه وكان ثبتها،

وعلى هذا، إن أخذ أجرة تصدق بها، ولم يتملكها، لتحريم المنفعة المعاوض عليها.

8 _ إذا تخللت الخمر من ذاتها صارت حلالاً طاهرة اتفاقاً. وظاهر المذهب أنه يجوز تخليلها بمعالجة، وله أكلها، لما رواء مسلم واحمد وأصحاب السن الأربعة، عن جابر بن عبد الله: ونيم الإدام الخل! ولا التخليل يزيل الوصف المفسد، ويجعل في الخمر صفة الصلاح، والإصلاح مباح.

ويكره أكل الخمر التي يجعل فيها الحيتان (الأسماك) فتصير مُربَّى، وإن أسكر، فهو حرام بالانفاق.

والقاعدة: أسباب الطهارة ثلاثة: إزالة، كالغسل بالماه، أو إحالة كانقلاب الخمر خلاً، والدم منياً ثم آدمياً، ويهما كالدباغ.

9 ـ قال الفرافي: المرقدات: تغلّب العقل، ولا يحد شاربها، ويحل قليلها إجماعاً، ولا ينجس قليلها ولا كثيرها، لأنها غير مسكرة، فإن المسكر هو المطرب.

10 ـ يجوز أكل لبن الآدميات إذا جمع في إناء كسائر الألبان، وحرّمه أبو حنيفة ومنع بيعه، لأنه جزء آدمي.

المبحث الثالث ـ الصيد: تعريفه وحكمه وشروطه (1).

الذخيرة: 1694 - 187، الشرح الصغير: 162/2 - 170، القوانين الفقهية: =

الصيد: اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً، غير معلوك، ولا مقدور عليه. وحكمه: الإيامة لفاصله إيداعاً، غي غير معلوك، وحرم المدينة لغير محرم بعج أو عصرة، ويؤكل المصيد إن كال المراكز شرعاً، قول عاملي: ﴿ وَهُوَا لَلْمَا لِلْمَا الْمَائِدَةِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُلِهُ اللهُ ال

وجعل المالكية حكمه خمسة أقسام:

مباح للمعاش، ومندوب للترسعة على العيال، وواجب لإحياء نفس عند الفسرورة، ومكرو، للهو عند مالك، مباح عند ابن عبد الحكم، وحرام إذا كان عبثًا، لغير نيّة انزكاة، لنهيه ﷺ عن تعذيب الحيوان لغير غلقات، ورى مسلم وغيره عن ابن عباس: ولا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضك.

وروى الشافعي، وأحمد، والنسائي، وابن حبّان: •من قتل عصفوراً عبثًا، عجّ إلى الله يوم القيامة، يقول: يا رب، إن فلاناً قتلني عبثًا، ولم يقتلنى منفعة.

فعل الصائد: الصيد ابتداء: إرسال الجارح أو السلاح المحدد، ناوياً بذلك الصيد، والذكاة (التذكية أو الذبح) سمياً بالله تعالى.

وشروطه: سنة عشر، سنة في الصائد، وخمسة في الآلة التي يصطاد بها، وخمسة في المصيد.

ص175 - 179، الشرح الكبير 103/2 - 106، بدابة المجتهد 441/1 - 448.

شروط الصائد: الصائد: هو المسلم الذكر البالغ، والعشهور أن العرأة والمعميز كالبالغ، لعموم قوله تعالى: ﴿ قَلْ أَيْكِلُ لَكُمُّ ٱلظَّيِّبُكُ وَمَا مَكْمَنَّهُ رِينَ الْمِتْكِينِ مُنْظِينِينَ ﴾ [المائدة: 4]. وشروطه سنة:

1 ـ أن يكون من تصح تذكيت، وهر كما ذكرت، فيجوز صيد السلم اتفاقا، ولا يجوز صيد السجوسي، أي ما مات بالاصطباد. ويجوز صيد الكتابي انفاقا، لفوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ ٱلْفِينَ أَوْقاً ٱلْكِتَابَ عَلَى لَكُرُ ﴾ [المائدة: 5] مفهوسه تحريم طعام من لا كتاب له، وهم المجوس.

فإن كان أبوء مجوسياً، وأمه كتابية أو بالعكس، فالإمام مالك يعتبر الوالد، والشافعي يعتبر الأم، وأبو حنيفة يعتبر أبهما كان ممن تجوز تذكيته.

2 ـ أن لا يكون الصائد محرماً بحج أو عمرة، إذا كان الصيد برياً، أما الصيد البحري فيجوز للمحرم، لقوله تعالى: ﴿ لَيِلَ لَكُمْ مَسَيْدُ الْبَحْرِ وَهَكَامُوْ مَنْكُ لَكُمْ وَلِلْسَكِارُ ﴾ [المائدة: 96].

3 ـ أن يرى الصيد ويعينه ويرسله على صيد.

4 _ أن يتوي الاصطياد، أو بوجد منه الإرسال: إرسال الجارحة على العصيد. فإن استرسلت بنسها، فقتلت، لم يبوء العديث عدي المتقدم: "إذا أرسلت كلبك العملم، وذكرت اسم الله عليه، فكل ما أسلك عليك، و لأن إرسال الجارحة جعل بمنزلة الذبح، ولهذا التجرب النسية مه...

5 ـ أن يسمي الله تعالى عند الإرسال أو الرمي، كما يسمى الذابح عند الذبح، فإن ترك النسمية عمداً، لم يؤكل المصيد، لقوله تعالى: ﴿ وَكَل تَأْصَّكُواْ مِنَّا لَوَ لِلَّمِّ اللَّهِ عَلِيْكِ﴾ [الأنعام: 21] وقوله سبحانه: ﴿ لَمُكُوا بِمَّا آمَسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا آمَمَ آهَ عَلَيْوٌ ﴾ [المائدة: 4] وللحديث السابق عن عدى.

وهناك أربعة واجبات تسقط مع النسيان، وهي: التسمية، والموالاة في الطهارة، وإزالة النجاسة، وترتيب الفوائت من الصلوات.

6 ـ أن يتبع الصائد الصيد عند الإرسال أو الرمي: فإن رجع ثم أدرك غير منفوذ المقاتل، ذكاء، وإن لم يدرك إلا منفوذ المقاتل، لم يوكل إلا أن يتحقل أن مثاتله أنفذت بالمصيد به، لحديث عدي السابق: «إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم أف عليه، وإن أمسك عليك، فأدركته جها فانهمه.

ويقتضي هذا الشرط ألا يشتفل الجارح حال إرساله بغير الصيد قبل اصطياده، فإن اشتغل بشيء كأكل جيفة أو صيد آخر، ثم انطلق فقتل الصيد، لم يؤكل.

شروط آلة الصيد: يشترط في آلة الصيد خمسة شروط. والآلة نوعان: سلاح وحيوان.

فأما السلاح: فيشترط أن يكون محدداً كالرمح والسهم والسيف وغير ذلك إلا ما لا يجوز التذكية به: وهي السن والظفر والعظم.

ومن رمى الصيد بسيف أو غيره، فقطعه قطعتين، أكل جميعه. ولا يجوز عند الجمهور الصيد بمثقل كالحجر والمعراض (عصا محددة الرأس)، إلا أن يكون له حد ويونن أنه أصاب به، لا بالرض.

وأما العيوان: فيجوز بالانفاق الصيد بالكلاب والبازات والصقور والعُقبان (جمع عُقاب) وكلّ ما يقبل التعليم حتى بالسُّنُور.

فإن قتله الجارح أكل، لأن ذلك ذكاته، وإن لم يقتله ذكّي. وأما النمس: فلا يؤكل ما قتل به، لأنه لا يقبل التعليم. ويشترط في الحيوان المصيد به (وهو كلّ حيوان معلَّم) أربعة روط:

1 ـ أن يكون معلماً: بأن يتغل عن طبعه الأصلي، حتى يصير مصرفاً بحكم الصائد كالآلة، لا صائداً لفسه. وقبل: التعليم: أن يكون إذا زجر انزجر، وإذا أشلى أطاع، وأضاف بعضهم: أن يكون إذا دعي أطاع. وعند أبي حيفة: أن يترك الأكل ثلاث مرات.

 2 ـ أن يرسله الصائد من يده على الصيد، بعد أن يراه ويعيّنه، فإن انبعث من تلقاه نفسه، لم يؤكل، خلافاً لأبي حنيفة.

وإن زجره بعد انبعائه من تلقاه نضه، فرجع إليه، ثم أشلاه (أغراه) أكار. أما إن لم يرجع إليه، بعد أن انزجر، ثم زاد في عقره، لم يبح صيد عند المالكية والشافعية، تغليباً لجانب المنع، لأنه اجتمع إرسال ينشه وإغراء، فقلب الأولى، قال ابن مسعود: مما اجتمع الحلال،

 أن لا يرجم الجارح عن الصيد: فإن رجم بالكلية، لم يؤكل.
 وكذلك لو اشتغل بصيد آخر، أو بما يأكله، لم يؤكل. وإن توقف في مواضم الطلب أكل.

وهذا كله إنما يشترط إذا قتله الجارح، فإن لم يقتله ذُكِّي.

4 ـ أن لا يشارك في الفقر ما ليس عقره ذكاة، كغير المعلم. فإن تيقن أن المعلم هو المسفره بالعقر، أكل، وإن تيقن خلاف ذلك أو تشك، لم يؤكل. وإن غلب على ظنه أنه الفائل ففيه خلاف. وإن أدركه غير منفوذ المفائل، فذأنا، أكل مطلقاً.

شروط المصيد: يشترط في المصيد خمسة شروط وهي ما يأتي:

 أن يكون جائز الأكل، فإن الحرام لا يؤثر فيه العيد، و لا الذكاة. 2 ـ أن يعجز عن أخذه في أصل خلفته كالوحوش والعليور. فإن كان مستأنساً كالإبل والقير والفنم، ثم توحش، لم يؤكل بالصيد، خلافاً أيقية المدفسه. وإن تأنس المتوحش الأصل، ثم نذ (هرب) أكل لاأصطاد.

3 ـ أن يموت من الجَزح، لا من صدم المجارح، ولا من الرعب، وهذا موافق لرأي الحنفية والحنابلة.

4 ـ أن لا يشك في صيده، هل هو أو غيره، ولا يشك هل قتلته
 الآلة أو لا؟ فإن شك لم يؤكل في المشهور عند المالكية.

 أن يذكّى (كينتيج) إن أدركه حيا ، وقدر على تذكيم، لقوله 議 ني حديث عدي: (وإن أدركه حيا فأويسه، وأن أدركه سيئاً ، أن تفلت مقاتله ، أو كانت حياته كحياة المذبوح، أو عجز عن تذكيه بسب مقاومته مثلاً حتى مات، وإلم بذك، أكل من غير فرح بالإنشاق.

وإن أدركه حياً، وقدر على تذكيته، فلم يذكُّ، حتى مات أو قتله الجارح، لم يؤكل.

وإن قتله الجارح قبل أن يقدر عليه، أكل في المشهور عند المالكية، وفاقاً للشافعي، وخلافاً لأبي حنيفة.

ولا يشترط أن لا يأكل منه الجارح في المشهور، خلافاً للشافعي وابن حنبل وابن حزم الظاهري والمنذر البلوطي. وموضع ناب الكلب يؤكل عند المالكية، لأنه طاهر.

وموضيع تاب . أحكام فرعية :

الرأس إذا قطع فيؤكل. ولو كان المقطوع النصف فأكثر، جاز أكل الجميع.

- 2 إذا رمى الصائد بسهم مسموم، لم يؤكل، خوفاً على من أكله،
 ولعله أعان على قتله.
- 3 ـ لا يستحق الصيد بالرؤية دون الأخذ، فإن رآه واحد، وصاده أخر، كان لمن صاده. فإن صاده واحد، ثم نذ منه، فصاده آخر، ولم يتوحش، فهو للأول، فإن توحش فلمن صاده، أي: للثاني.
- 4 إن غصب كلباً أو بنازياً، فصداد به، فقيه خلاف: قبل: للفاسب، وقبل: لصاحب الجارح، لأنه البياشر للممثل بقصده وقوته والصائد مسيب، فقدم الباشر على المتسبب. لكن لو غصب سلاحاً أو قرساً، كان للناصب، لأن السلاح ونحود لا قصد له.
- 5 ـ موضع ناب الكلب يؤكل، كما تقدم، لأنه طاهر في المذهب، والراجح عند الشافعية أنه لا يفسل ممض الكلب، للإذن الشرعي بالاصطياد به.
- من طرد صيداً، فدخل دار إنسان، قان كان اضطره إلى الدخول
 فهو له، وإن كان لم يضطره إلى الدخول، فهو لصاحب الدار.
- 7 ـ لا يعنع أحد أن ينصب أبرجة حمام، أو كُوارات نحل، وإن زاحم غيره، إلا أن يعلم أنه أضرً بالسابق، حين أحدثها بقربه، فيمنع،
 كما يعنع إن قصد صيد المملوك.
- فإن نصب برجاً أو كُوارة، فحصل فيه حمام أو نحل لغيره، فإن قدر على ردَّها ردَّها، وإن لم يقدر على ردها، فقيل: يكون ما تولد عنها للسابق، وقيل: لعن صارت إليه.
- 8 ـ كل ما ذكر من شروط الصيد إنما يشترط إذا عقرته الجوارح، أو السلاح، أو أنفذت مقاتله، فإن أدركه حياً غير منفوذ المقاتل ذكي، وتشترط حينتذ شروط الذبح.
- 9 _ إنما تشترط الشروط المذكورة في صيد البرّ. وأما صيد البحر:

فيجوز مطلقاً، سواء صاده مسلم أو كافر، على أيّ وجه كان.

المبحث الرابع ـ الذبائح:

تعريف الذبح والنحر والعقر، وشروط الذابح والمذبوح والآلة، وصفة الذبح أو الذكاة⁽¹⁾.

اللبع والتحر والعقر: هو السبب الشرعي الموصَّل لحلَّ أكل الحيوان البري، وحقيقة الذيح: قطع شخص ولو ميزاً، مسلم أو كتابي، جميع المُطَلَّم وجوم الوادين ولوهما عرفان في صفحني العنّ، يتصل بهما أكثر عروق البدن، ويتصلان باللماغ، فهما من المُشَارًا) من مَقْلَم الرامي بعددُ، بلا رفع للآلة قبل التمام، مع ثبّة المُشَارًا) من مَقْلَم الرامي بعددُ، بلا رفع للآلة قبل التمام، مع ثبّة وصف لاحلال اللبيجة. ومو أربعة أنواع:

ا ذبح في الحلق في البقر، والغنم، والطيور، والوحوش المقدور
 عليها، ما عدا الزرافة.

 2 ـ ونحرفي اللَّبة لابل وزرافة: وهو الطعن في اللَّبة (وهي النقرة التي فوق الترقوة وتحت الرقبة، أي: أسفل العنق) أو هي وسط الصدر للإبل.

3 ـ وغَفر: وهو جرح مسلم مميز وحشياً غير مقدور عليه إلا يحُسر، شرد أو تردى بحفرة، بمحدد أو حيوان علم كيفية الاصطياد، من طير أو غيره ككلب، فعات قبل إدراكه حياً.

ر بیر. حصیه عدم بین و برد سیده، و لو سمی الله علیه، لأن أما الكافر والكتابرغ، فلا يؤكل صیده، ولو سمی الله علیه، لأن الصید رخصة، والكافر لیس من أهلها.

4 ـ كلّ فعل يموت به ما ليس له نفس سائلة (دم) نحو الجراد

الذخيرة 122/4 - 139، القوانين الفقهية: ص179 - 185، الشرح الصغير: 178-153/2 الشرح الكبير 99/2 - 114، بداية المجتهد: 421/1 - 439.

والدود وخُشاش الأرض، ولو لم يُعجُّل موته كقطع جناح أو رجل أو القاء معاء حا.

ولا بد في كلُّ هذه الأنواع من نية وتسمية. فإن ذبح ما ينحر، أو نحر ما يذبح من غير ضرورة، لم تؤكل الذبيحة. والصيد كما نقدم في غير المقدور عليه.

الذابح أو المذكي:

المذكي ثلاثة أصناف: صنف تجوز تذكينه انفاقاً، وصنف تحرم تذكيته اتفاقاً، وصنف مختلف فيه.

أما الذي تجوز تذكيته بالاتفاق: فهر المسلم، البالغ، العاقل، الذكر، المصلي، لقوله تعالى: ﴿إِلَا مَا تُكِتْتُمُ﴾ [المائدة: 3] والخطاب فيه مرجه للمسلمين.

وأما الذي تحرم تذكيته بالانفاق: فهو المشرك من عبدة الأوثان.

وأما الصنف المختلف فيه فهو عشرة: أهل الكتاب، والمعجوس، والصابتون، والمرأة، والصبي، والمجنون، والسكران، وتارك الصلاة، والغاصب، والسارق.

مام الهل الكتاب من الهور والتصارى: تحيوز فباتحهم على الجملة اتفاقاً، لقوله تمالى: ﴿ وَلِمُلَمُمُ الْفِرَالُ الْفُوالَّ لِكُمْ لِكُمْ لَكُمْ كُلُمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّه الداللة: 5)، أي: فياتحهم خلال، وهي ما يعتقدون في شريعتم حلالاً لهم، ولم يحرم علينا، كلحم الخزير، ولو لم يعلم أنهم سموا الله تعالى، أو كانت الذبيعة لكنائسهم وأعيادهم، ولو اعتقدوا تعريمه كالارا.

ولكن ذبائعهم المحرمة عليهم مكروهة لنا، كالإبل والشحوم الخالصة، وكذلك تكره العذبوحة لكنائسهم وأعيادهم، لما فيها من تعظيم شركهم. وإذا علم أن الذابح سمى على الذبيحة غير اسم الله، يأن ذبح النصراني باسم المسيح، واليهودي باسم العزير، فهي أيضاً مكرومة خلافاً لِفية المذاهب فإنها حرام عندهم. ودليل الكراهة عموم آية: ﴿ وَتَكَمُّ الْكِينَ الْوَقَا الْكِينَبِ عِلْ لَكُنِي المالدة: ٥].

واختلف في فروع من ذبائح أهل الكتاب، منها: إذا كان الكتابي عربياً، جازت ذبيحته عند الجمهور، خلافاً للشافعي في قول.

وأما المرتد: فلا تؤكل فييحته عند الجمهور، خلافاً لأبي إسحاق الشاطعي، والزنيني كالرتد، وإن فريع العرتد لعسلم بأمره، فقر لان في المذهب، ولا ينبغي للإنسان أن يقصد الشراء من فياتاح اليهود، ويُنهى المسلمون عن شراء ذلك منهم، وينهى اليهود عن البيع منهم، ومن الشرى منهم، فهو رجل سوء، ولا يضم شراؤه.

وأما المجوس: فلا تجوز دبائحهم عند الجمهور، خلافاً لقرم، لانهم مشركون ليسوا من أهل الكتاب، وللحديث: «سئّوا بهم سنّة أهل الكتاب، غير ناكحي نساتهم، ولا آكلي ذبائحهم، (11)

وأما الصابئون: قلا تجوز ذباقحهم في المذهب، خلافاً لقوم، علماً بأن دينهم بين المجوسية والنصرانية، وقيل: يعتقدون بتأثير النجوم.

وأما الصبي: فإن لم يعقل اللمبع ولم يطقه، أي كان غير مميز، فلا تصع ذكاته، لأنه لا قصد له، فلا يعقل النسمية، ولا يضبط اللبيحة. وإن عقل وأطاق، بأن صار مميزاً، جازت ذكاته في المشهور، وتكر، فحدت عند الشاقعة.

وأما المرأة: فذكاتها جائزة على المشهور، لأن لها أهلية كاملة، لكن مع الكراهة. والخنثى مثل المرأة نكره ذبيحته، وكذا نكره ذبيحة الخصى والأغلف والفاسق.

غريب بهذا اللفظ (نصب الراية 181/4).

وأما المجنون والسكران: فلا تجوز ذبيحتهما، لأنه لا تصد لهم كالصبي غير المميز، وأباح الشافعية ذبيحتهما مع الكراهة، لأن لهما قصداً وإرادة في الجملة.

وأما تارك الصلاة: فتجوز ذبيحته خلافاً لابن حبيب.

وأما ساوق اللبيحة وغاصيها: فتجوز ذيبحته عند الجمهور، خلافاً للظاهرية، والبيندم المختلف في كفره كالتصرافي العربي والتصرافي إذا فيع لمسلم بأمره، والعجمي الذي يجيب إلى الإسلام قبل البلوغ: مختلف في حكم ذيبحة، وتؤكل ذيبحة الأعرس.

المذبوح أو المذكِّي: فيه أربعة مسائل:

الأولى: ما يفتقر إلى ذكاة: الحيوان نوعان: بحري وبري.

أما البحري: فإن لم تطل حياته في البر، لم يفتقر إلى ذكاة كالحوت، وكذلك ما تطول حياته في البر، على المشهور، خلافاً لابن نافع.

و أما البري الذي له نفس له سائلة (له دم) فلا بد من ذكاته اتفاقاً، وكل نوع من الواع السيوان البري يقبل الذكة إلا الخنزير، فإنه إذا ذكي صار سيته الخلط تعربيه، بخلاف سائر المحرمات، فإنه على المشهور ينتم بذكاتها، لطلمارة للومها وعظلمها وسيلودها.

وأما البري الذي ليس له نفس سائلة (لا دم له) فيفتقر إلى الذكاة.

المصالة الثانية: ذكاة العريضة: لا بد من أن يكون العذبوح (المذكر) معلوم العجاة. وأما العريضة التي لم تشرف على العوت: فذكى وتؤكل اتفاقاً. وكذلك التي أشرفت على العوت تؤكل في المشهور وعند الجمهور.

فإن شك هل أدركت حياتها أو لا؟ فلا تؤكل. فإن غلب على الظن إدراك حياتهما، ففيها خلاف. فإن لم يتحرك من الذبيحة شيء: فتوكل إن كانت صحيحة، أو مريضة لم تقرب من الموت. ولا تؤكل إن قربت من الموت إلا بدليل يدل على الحياة، وعلامات الحياة خمس:

سيلان الذم، لاخروج القليل منه، والركض باليد أو الرجل أو طرف العين، وتحريك الذّنب، وخروج النّفُس. ووقت مراعاة هذه المعلامات مختلف فيه: بعد الذّبع، ومعه، وقبله.

فإن تحركت ولم يسل دمها، أكلت. وإن سال دمها، ولم تتحرك، لم تؤكل، لأن الحركة أقوى في الدلالة على الحياة، من سيلان الدم.

وأما الاختلاف الخفيف: فليس دليلًا على الحياة، لأن اللحم يختلج بعد السَّلخ.

(٣) المسألة الثالثة: الخمسة المذكورة في القرآن في آية المائدة: (٣): ويا المنخفة (التي اختشف بعجل ونبوء) والموقودة (المضروية بمصا ونحوها) والمتردية (التي سقطت من جبل أو غيره) والتطبحة (النظرة) وما أكار المبير (من ذك وغيره) لها أرمعة أحوال:

أ - فإن ماتت قبل الذكاة (الذبح) لم تؤكل إجماعاً.
 ب - وإن رجيت حياتها، ذكيت وأكلت إجماعاً.

جـــ وإن نفذت مقاتلها أي وصل أمرها غلىالمقتل، لم تؤكل باتفاق في المذهب، عند ابن رشد، وحكى فيها غيره قولين.

د ـ وإن يشس من حياتها ولم تنفذ مقائلها أو شك في أمرها فتلاثة أقوال: نظرى وتوكل عند ابن الفاسم، وفقاً لأبي حينة والشانعي. وفي قول عكسه: لا تذكى ولا تؤكل. وفي قول ثالث بالشفرة بين الشك فظكى وتؤكل، وبين الإبلى: فلا نظكى ولا تؤكل.

وسبب الخلاف: هل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا ذَّكِّيَّتُمْ ﴾ [المائدة: 3] استثناه متصل أو منقطع؟ فمن رآه متصلاً قال: تعمل الذكاة في هذه الأشياه. ومن رآه منقطعاً، قال: لا تعمل الذكاة فيها، لأن المراد: فما ذكيتم؟ من غيرها.

والعقائل المتغق عليها خمسة: قطع الأوداج، وانتشار الدماغ، وانتشار الحضوة، وخرق أعلى المصران في مجرى الطعام والشراب، لا أسفله حيث يوجد الرجيع (الروث) وانقطاع النخاع الشوكي.

وإذا ذبحت البهيمة، فوجدت مثقوبة الكرش، فالصحيح جواز أكلها لعيشها معه.

المسألة الرابعة: ذكاة الجنين: يحل أكل الجنين عند الجمهور غير الحنفية إذا خرج ميتاً بذكاة أمه،

أو وجد ميناً في بطنها، أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوع، لقوله 鏡: «ذكة الجين ذكاة أمه⁽¹⁰⁾. لكن اشترط المالكية خلافاً لغيرهم: لكن فقد كمل خلفه، ونيت شعره، لما روي عن ابن عمر وجماعة من الصحابة، وقال كعب بن طالك: «كان أصحاب رسول الله يح في طرف: «إذا أشير الجيني، فذكاة دكاة أمه.

وعلى هذا، للجنين عند الفقهاء أربعة أحوال:

الأول: أن تلقيه مبتأ قبل تذكيتها، فلا يؤكل إجماعاً. الثاني: أن تلقيه حياً قبل تذكيتها، فلا يؤكل إلا أن يذكى، وهو مستقر .

الحياة. الثالث: أن تلقيه ميتاً بعد تذكيتها، فهو حلال، وذكاته ذكاة أمه، خلافاً لأبي حنيفة.

الرابع: أن تلقيه حياً بعد ذكاتها، فإن أدركت ذكاته ذكي، وإن لم

 ⁽¹⁾ رواه أحمد والترمذي وحست، وابن ماجه، والفارقطني، وابن حبان وصححه عن أيي سعيد الخدري. وروي عن عشرة أخرين من الصحابة (نصب الوابة 189/4 وما بعدها).

تدرك، فقيل: هو ميتة، وقيل: ذكاته ذكاة أمه.

فرع في البيض: إذا سُلق فوجد فيه فرخ ميت، لم يؤكل. وإذا أخرجت بيضته من دجاجة ميتة، لم تؤكل.

آلة الذبح:

الآلة التي يذكى بها: هي كلّ محدد يمكن به إنفاذ المقاتل، وإنهار الدم، سراء كان من حديد أر عظم أر عود أو قصب أو حجر له حد، أو فضار، أو رجاج، إلا أنه يكره غير الحديد من غير ساجة وتؤكل النبيجة.

وأما السن والظفر: فتيهما مع وجود غيرهما أربعة أقوال عند الملككية: أحدها: لا تجوز الذكاة بهما، لا متصلين ولا مفصلين، وفاقاً للنافع..

> والثاني: الجواز منفصلين ومتصلين. والثالث: الجواز منفصلين، وهو قول ابن حبيب وأبي حنيفة.

والرابع: الكراهية بالسن مطلقاً، والجواز بالظفر مطلقاً. وإن لم يوجد غيرهما، أي: غير السن والظفر، جاز الذبح بهما

وان لم يوجد غرضها ، اي: غير السن والظفر. جاز النبع بهما جزمًا. ولو تم الذبح بنطعة عظم محددة، فلا خلاف في الجواز عند مالك وابن حبّل، ومنعه الشافعي كما منع السن والظفر. ولكن الأفضل عند المالكية الذبح بالحديد، فهو أفضل من الزجاج والحجر والقصب والعظم.

ودليل مشروعية الذمع بالآلة الموصوفة: ما جاء في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام: ها أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه نكلًا، ليس السنَّ والظفر، وسأخبرك عنهما، أما السنَّ فعظم، وأما الظفر فكدى المسئّة مضاءا: أن البسنّ عظم يرض ولا يفري، والظفر، يختش ولا يذبع، أو يكون ذكر الحبة تنبيا على أنه من شمار الكفار، يكون ذلك من باب النهى عن زي الأعاجم.

صفة الذبح أو الذكاة: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في أنواع الذكاة الأربعة، وقد تقدم بيانها.

المسألة الثانية: شروط الذبح:

شروط الذبح أو فرائضه خمسة:

 النّيّة: وهي القصد إلى الذبح، وهذا شرط متفق عليه، فلو قصد مجرد إزهاق روح الحيوان من غير قصد تذكية، أو مجرد الضرب بآلة فأصابت متحره، لم يؤكل.

2 ـ فررية الذبح: فإن رفع بده قبل إكمال الذكاة ثم أعادها، فإن كان العود قريباً تؤكل، وإن تباعد لم تؤكل؛ لأن الذكاة طرأت على منفوذة المقاتل، وهذا رأي ابن حبيب. وقال محدوث: لا تؤكل وإن كان بالقرب.

3. 4. 6 ـ قطع جميع الودجين وجميع الحلقوم، والعري عند مالك، والمشهور أنه لا يشترط قطع العري عند المالكية، بدليل المفهوم عن حديث رافع بن خديج: هما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه، دكل الله.

وحديث أبي أمامة: •ما أفرى الأوداج، ما لم يكن قرض سن، أو جزّ ظفره⁽²⁾.

فالحديث الأول يقتضي إنهار الدم، والثاني يقتضي قطع جميع الأوداج، ولا يمكن قطع الودجين بدون الحلقوم، لإحاطتهما به. والحلقوم: مجرى النفس. ولا يوصل إلى قطع الودجين في الغالب

(1) رواه الجماعة (نيل الأوطار 141/8).

(2) أخرجه الطيراني في معجمه (نصب الراية 186/4).

إلا بعد قطعه، لأنه قبلهما. والعربي: مجرى الطعام والشراب، وهو وراء ذلك ملتصق بعظم القفا. وقد رُوي عن مالك اشتراط قطع الأربعة، فإن ترك أحد الثلاثة لم تؤكل. واشترط الشافعي قطع الحلقوم والعرى.

واشترط أبو حنيفة قطع ثلاثة غير معينة من الأربعة، فيلتفي مع المشهور المتقدم.

أحكام فرعية:

 يجب أن تبقى الغُلصمة⁽¹⁾: وهي الجوزة مع الراس، لأن الحلقوم تحتها فيما بينها وبين اللَّـة، فإن لم يقطمها وجعلها مع البدن، ولم بين منها في الرأس ما يستدير، لم تؤكل في المشهور.

2 ـ لا يؤكل ما ذبح من القفا ولا في صفحة العنق إذا وصل من ذلك
 إلى قطع ما يجب في الذكاة، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي.

3 _ إن قطع الذابع بعض الودجين والحلقوم، فقال سحنون: لا يجوز. وقال ابن القاسم: إن قطع النصف أو الثلثين، جاز، وإن لم يقطع إلا اليسير، لم يجز.

 4 ـ إن تمادى بالقطع، حتى قطع الرأس أو النخاع، أكلت الذبيحة مع الكراهة.

المسألة الثالثة: سنن الذبح: وهي خمس:

الأول من السنن: التسمية، وقبل: إنها فرض حال التذكر، ونسقط مع النسيان، وهذا أي: الثاني هو المعتمد، لأن ابن بشير حكى الاتفاق في المذهب علمي أن من تركها عمداً تهاونًا، لم تؤكل ذبيحت. ومن تركها ناسيًا أكلت، ومن تركها عمداً غير متهاون، فالمشهور أنها

⁽¹⁾ الغَلْصَةُ: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتي، في الحلق.

لا تؤكل، خلافاً لأشهب. وأجاز الشافعي أكل متروك النسبة مطلقاً، وهي عنده منتجة، ولفظها: فبعم الحه وإن زاد الكبير فحسن. ودليله: ﴿ تُكُولُ مِنْكَا لَكُمْ اللَّهُمُ عَلِيهِ ﴾ [الأنمام: 118] فلو ترك النسبة عبدة أرسبواً، حرّاً الأكل.

ودليل الجمهور غير الشافعية في اشتراط النسمية: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْمِنَا لَوْمِلَاً اللَّهِ اللَّهِ مَلْكُورَالْةُ لُوسَنَّى ۗ [الأنمام: 121].

الثاني: توجيه الذبيحة إلى القبلة، فإن لم يستقبلها ساهياً أو لعذر، أكلت. وإن تعمد ترك التوجيه فقولان: المشهور الجواز.

الثالث: إضجاع الذبيحة على شقها الأيسر برفق، ورأسها مشرف، ويأخذ المؤاز بيده البسري جلد خلفها من اللعبي الأسفل، فيمده حتى تتبين البشرة، ثم يعر السكين على الحلق تحت الجوزة، حتى يقف في المنظم. فإن كان أصرح، جاز أن يجملها على شقها الأيمن. ويكره ذبع المرسر. وتنحر الإلل قائمة.

الرابع: أن يحدُّ الشفرة، وليفعل ذلك، بحيث لا تراه البهيمة.

الخامس: أن يرفق بالبهيمة، فلا يضرب بها الأرض، ولا يجعل رجله على عقفها، ولا تجر برجلها، ولا تسلم، ولا تتخ (الوصول للنخاع) ولا يقطع شميء منها حتى تموت. والنخع: قطع النخاع، ودليل هذا هو الحديث: فإن الله كتب الإحسان على كل شميء، فإذا قتلتم الحسنوا الثابة، وإذا فبحتم فأحسنوا الثابة، وليحد أحدكم شفرته، وليحد أحدكم شفرته،

⁽¹⁾ رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه.



حَالِينَ الْمُسَادُ اللَّكُوْد **وَهُبَّ الرَّحَيْسِ لِيَّ** دَنِين فِسِرِ الفِقِ الإسلامِيُّ وَمَذَا هِهِ بِالفِنَهُ وَمُثَوْمِينَ الرَّبِيةِ

الجحُزْءُ الثَّانِي



بسم الله الرحمن الرحيم تقديم

الحمد فق حمدةً يوافي تعمه ويكافىء مزيد. والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرته من خلقه، وكمبلغ شرائع إلى قباء الساهة. ويعد: فإن العال والمقور الواردة عليه عصب الحياة في كل زمان ومكان، ومشلًا كثير من الصراعات والمنافسة الماذلجة والمخارجية، وربما كان لانك سيها لعروب طاحة ومنازعات ساخنة مستمرة.

والطمع والجشع الإنساني هو وراء كلّ تلك الأحداث والخلافات، مما أدى إلى كرة المحاكمات، وخفر ساحان الفضاء بأنواع متددة من القضابا أسبب، وظهور مشكلات العقود الثانثة عند التنفيذ أو التطبيق لأي نظام، يسبب الجهول أحيانًا، أو سوء النيّة أحيانًا أخرى، أوالعرص على تحقيق الفتم الخاص على حساب الأخرين في الكثير الغالب.

والعاصم من الوقوع في المنازعات شيئان: الولزع الديني الناجم عن سلامة الفقيدة وصمحة العادة، وتنظيم العاملات والعفود على سنهم رئائي يبغي الخبر المجرد، وتحقيق العصالح للناس. ودفع المضار والمقاسد عنهم، وليعاد العثماقدين من الوقوع في الخلاف والنزاع والشور والآثام.

ومصدر هذا التنظيم هو شرع الله ودينه المتمثل في القرآن الكريم الذي وضع أصول التعامل ومبادته العامة، وفي الشنة النبوية الصحيحة التي أوضحت تلك الأصول، وفشلت تلك العبادىء على أحكم وجه، وأتم رضع، وأقوم طريق يقوم على أساس العدالة والساواة، وإنصاف أم أطراف التعاقد، ومراعاة دبياً الانتدال في التبادل، أو في الادامات، أو لمن الادامات، عشقدال بالحيل الإساسات بأعث طلبه دون جور أو الحجال ودون استخلال أو إكراء مادي أو معروي أدبي، لا أن التراضي أساس التعاقد، والرضا السليم عن العبوب هو الذي يقوم عليه العقد الصحيح الذي يقوم الشرع وريتم، الالترامات المتقابلة بين أطراف أن المقد، من غير تورط في ارتكاب الحرام أوالمعمية، قال عمر وضي التعاد، والإكابان الراءا أراب، ومنا إلا من تقته، والإكابان الراءا أدارا، أو يم

والسنهج كما هو في الجزء السابق بيان الأحكام الشرعية والفقهية على أساس مذهب الإمام مالك مع الإرشاد لأهم الأحكام في المذاهب الأخرى.

أسأل الله تعالى التوفيق وتحقيق النفع في بيان أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية، فهو سبحانه أكرم مسؤول وأعظم معين.

وبحث المعاملات يتناول الفصول الإحدى والعشوين التالية:

السيرع. 2 - الإجارة والجعالة. 3 - الفرض.
 4 - الوكالة. 5 - الرمن.
 7 - الحوالة. 8 - المسلح.
 8 - الصلح.
 9 - الشركة.
 10-الشخارية. 11 - المزارعة والمساقاة والمخارسة.
 11-إحياء الموات. 13 - الهية. 14 - الوديعة أو الإبداع.
 31 - العارية أو الإمارة.
 31 - العارية أو الإعارة.
 31 - العارية أو الإعارة.
 31 - التحبر. 8 - النصب والتعدي.
 31 - التعلي. 20 - الشغية. 12 - اللقطة واللقيط.

. . .

الفَصَلُ الأَيْوَّلُ *البُّـيُّوع وأَنوْعُسَ*

بيع الرقبة (ذات الشيء) معناه ومشروعيته وأركانه، وشروطه، واشواع البيع الصحيحة والفاسدة وحكم كل نوع. البيع الممنوعة كالرباء الخيارات، أقسام البيع، البيوع الجائزة المستقلة باسم خاص (السلم، الاستصناع، الصرف، بيوع الأمانة، المرابحة، والدوليعة، الإقالة).

البيع

المكاسب وأنواعها:

أوجب الإسلام أن يكون مكسب السسلم طبياً حلالاً مباركاً فيه، يعيداً عن الشبهات، خالياً من الحرام، فاتمناً على أساس التفع والمصلمة المثانية ومصلمة الأمة قاطبة، للا يعمل ما في ضرر أو مفسدة، أو يعملل الإنتاج المفيد، أو يعارض المصلحة العامة، أو يؤدي إلى المتازعة والضعربة أو يتصادم مع مواد الشرع ونظامه، ومن أهم المكاسب: ما كان بالبح أوالتجارة.

أخرج المبرّل وصححه العاكم عن وفاعة بن رافع أن النبي هي
شيل: أي الكسب أطب ؟ قال: عصل الرجل بيده، وكل عمل سروره،
فالكسب الطب، أي: الحلال المبارك: هو عمل الرجل بيده
فالكسنة، والحرفة، والمهنة، وكل بهم سروره، أي: خانا من الحرام
والغش، وهو التجارة التي فيها تسعة أعشار الرؤق. قال التوري رحمه
الله: والصواب أن أطب المكاسب: ما كان يعمل اليد، وإن كان زوامة
فهو أطب المكاسب، لما يشتط علم من كونه عمل الد، ولما فيه من
فهو أطب المكاسب، لما يشتط علم من كونه عمل الد، ولما فيه من
المركل، وما فيه من العنم الما في العدم، وللدوب والطرد(1).

وأخرج البخاري من حديث المقدام مرفوعاً: «ما أكل أحد طماماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإنَّ نبي الله داود كان يأكل من عمل مده.

سبل السلام" 3/5، ط البابي الحلبي.

وكل من عمل اليد والبيع المبرورين يجب أن يكون في دائرة العمل الحلال، أخرجه الطبراني والديلمي عن علميٍّ كرّم الله وجهه: أن النبي قلل فإن الله تعالى يحب أن يرى عبده يعني: في طلب الصلال. الصلال.

وأخرج الطبراني أيضاً عن مالك بن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (طلب الحلال واجب على كلٌ مسلم).

وأصول المكامب نوعان: كسب بغير عوض، وكسب بعوض. أما الكسب بغير عوض فأربعة أنواع:

الأول ما المبيرات: فإن كان كسب الميت من حلال فهو حلال للوارث إجماعاً، وإن كان كسبه من الحرام، فاختلف فيه العلماء: هل يحل للوارث أو لا؟

الثاني _ الغنيمة: وهي ما يؤول إلى المسلمين من أموال الكفار بالجهاد، وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى. وهو داخل في كسب اليد.

الثالث ـ العطايا: كالهبة، والوصية، والوقف، والصدقة، والزكاة.

الرابع: ما لم يتملكه أحد من المباحات: كالحطب والحشيش، والصيد، وإحياء الموات.

وأما الكسب بعوض فأربعة أنواع أيضاً: عوض عن مال كالبيع، وعوض عن عمل كالإجارة، وعوض عن فرج (متعة) كالصداق أو الممهر، وعوض عن جناية كالديات⁽¹⁾.

وأسباب الملكية نوعان: اختياري، وجبري. والاختياري : هو مايصدر عن إرادة الإنسان ورغبته كعقود البيع، والهية، والوصية،

القوانين الفقهية: ص 248.

والجبري غير الاختياري : هو ما ينيت بعكم الشرع من غير أن يكون للإنسان دخل فيه كالعيرات، فهو خلافة جبرية بحكم الشرع لا دخل للمورث ولا للوارث فيه، لذا يقال: الإرث حق جبري.

وكل من الميراث والوصية يرد على مال الإنسان بعد وفاته فيخلف الوارث مورثه في تركته، ويخلف الموصى له فيما أوضي له يه، لكن الخلافة في الارث جبرية، وفي الوصية اختيارية تثبت بإرادة الموصي وقبول المموصى له.

معنى البيع ومشروعيته:

البيع لفة: هو المبادلة، ولفظ البيع والشراء من أسما، الأصاداد أي: التي تطاق على الشيء وعلى ضده، فيطلق كل منهما على ما بطائة علمه الأخر، فهما من الألفاظ المشترقة بين السماني المنصادة، بثال: باغ السفة أو شراها: إذا عقد المائد على تملكيها أو تملكها بعوض، وكل من طرقي الملد بسمي في أصل اللغة بنانا، ويتماماً، وشارياً، ومشترياً، قال الله تعالى: ﴿ وَمُرَّتُهُ مِنْكُنَّ يَشْتُنِ يَقْلِيكُم لِيوسَاءُ وكا إلى المنافق وكا أي المنافق المنافقة في التمامل خصصوا استعمال لفظ البيع المنافقة في التمامل أو المنافقة في التمامل أو المنافقة في التمامل أو المنافقة في التمامل أو المنافقة في المنافقة وفي التمامل أو المنافقة في المنافقة وهي الشعة وهي لفة فريش.

البيع في اصطلاح فقهاء المالكية بالمعنى الأعم، أي: الشامل للسلم والصرف والمراطلة وهبة التراب⁽¹⁾: هو عقد معاوضة على غير

⁽¹⁾ السلم أوالسلف: يح شيء موصوف في الذمة أو يح آجل يعاجل. والصرف: يح القد بالغد كالذهب بالفحة، فإن كان يج الذهب بالذهب أله الغضة بالقضة بالمرازن يقال له: مراطقة، وإن كان بالمحد يقال له: مبادلة. وحة التواب عي الهية بعرض.

منافع. فخرج بلفظ «المعاوضة» التي هي مفاعلة ومبادلة من طرفي العقلة: الهبة والوصية، وخرج بلفظ اعلى غير المنافع؛ النكاح والاحادة.

وتعريف بالمعنى الأنحص: عقد معاوضة على غير منافع، ذو مكابـة، أحدً عوضه غير ذهب ولا فضة، معين، غير العين فيه⁽¹⁾. والمكانب: المغالبة، خرج بها هجة النواب، والتولية، والمسركة، والإكالة، والأخذ بالشفة، وهذه لا مغالبة فيها، وخرج بمبارة وأحد عرضه غير الذهب ولا فضة»: الصرف والمراطلة، بأن يكون كل من عرضه غير ذهب ولا نشقة.

وخرج بكلمة امين غير البين فيه الشَّلَم: هو بيع شيء يكون وينا في اللامة، والعراد بالمعين: ما ليس في اللامة، فيُسل بيع العين النائة بالصفة. وغير الدين في السلم: هوالمُسْلَم فيه، وشرطه كونه وننا في اللمة، والعراد بالعين: الثمن وإن لم يكن عيناً، أي ذهباً وفضة، والعراد: لإبد من نعين المبيع، وكونه فير سلم في.

وعرفه غير المالكية بأنه: مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً، وهذه عبارة الحنابلة، وبدون الكلمة الأخيرة عند الشافعية، وعبارة الحنفية: مبادلة مال بمال على وجه مخصوص⁽²⁾.

والبيع مشروع بالقرآن والسنة والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿ وَأَمَلُ اللَّهُ ٱلْمَيْعَ وَمَرَّمَ الْهَوَّا ﴾ [البقرة: 275] ﴿ وَأَشْهِ مُوَّالًا ﴾ [البقرة: 275] ﴿ وَأَشْهِ مُوَّالًا وَاللَّهُ مَا كَانِوْنَ

الشرح الصغير: 3/ 12، شرح الرسالة لابن أبي زيد القيراوني: 2/ 102.

⁽²⁾ البدائع 5/ 133، مغنى المحتاج 2/2، المغنى 3/ 559.

يَنكُمُ ﴾ [النساه: 29] ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمُ جُنَّاحٌ أَن تَبْتَعُوا فَضَلَا مِن رُبْكُمُ ﴾ [الغره: 198].

وسئل النبي ﷺ فيما يرويه البزّار، وصئحه الحاكم عن رفاعة بن رافع: أيّ الكسب أطيب؟ فقال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور» أي: لاغش فيه ولا خيانة.

وأخرج البيهقي، وابن ماجه، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال: إنما البيع عن تراض.

وأخرج الترمذي أن النبي 機 قال: اللتاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء،

وأجمعت الأمة على مشروعية البيع لحاجة الناس إليه.

وحكمة مشروعيته: مراحاة حاجةً الناس إليه؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد غيره، وصاحب الشرء لا يبلغ عادة إلا بعوض، فشرع البيع لتحقيق نبادل السلع والأشياء بطريق الرضا وعلى نحو جائز من غير حرج، والشرع: هو المهمين على نظام التعاقد، فهو الذي يقرر ترتب حكمه أو أثره، وهو نظل ملكة السيع للعشري، والمستعلق المسن في فدة المشتري للبائع، فيتمكن حنينذ كلَّ منهما من التصرف بما ملك يعرية مطلقة وسلطة تامة.

أركسان البيسع:

ركن الشيء عند الجمهور : ما يتوقف عليه وجوده أو حقيقته . وحقيقة البيح توقف على ثلاثة أشياء: عاقد من بالع ومشتر، ومعقود عليه من ثمن وشعر، وصيفة من قدل أو فعل يتضمي الإيجاب والركن عند البيل، ومكملة تتعدد أركان المقود عند الجمهور، والركن عند الحقيقة: ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً داخلاً في حقيقته . فيكن المنبع وكان عقد بهذا المعنى ركن واحد وهو الإيجاب والقبول نقطة.

والإيجاب عند الجمهور غير الحنفية: هو ما صدر ممن يكون منه السلطك، وإن جاء متاخراً، والقبول: هو ماصدر ممن يصير له الملك وإن صدر الو²⁰¹ والإيجاب عند الحنفية: هو ما صدر اولاً من أحد المتعافنين، والقبول: هو ماصدر ثانياً.

الكلام في صبغة النعاقد يتناول جوانب ثلاثة هي:

ألفاظ الصيغة وما في حكمها. وصفة العقد بعد الإيجاب والقبول، وشروط الإيجاب والقبول.

وصيغة العقد: هي صورته التي يقوم بها من إيجاب وقبول إن كان العقد النزاماً بين طرفين كالبيع والهية، أو إيجاب فقط إن كان النزاماً من جانب واحد كالجمالة (أوالوعد بالجائزة).

ومدار وجود العقد وتحقفه: هو صدور ما يدل على التراضي من كلا الجانبين بإنشاء الترام بينهما. ويعبر الفانونيون عن صيغة العقد باصطلاح «التعبير عن الإرادة».

ألفاظ الصيفة وما في حكمها:

صبغة التعاقد:

يشترط في صيغة العقد: أن يكون صدورها من المتعاقدين بطريق يعتبر الشارع . وطريق اعتبار الشارع في راة كتابة أو إشارة مفهمة البيع يعقد بكل لفظ إلى على الرضا من قول أو كتابة أو إشارة مفهمة وإن حصل الرضا بمعاطاتة : وهي أن ياخذ المشتري الدين ويدفع للبائح الثمن، أو يدفع البائح المبيع، فيدفع له الآخر نسته، من غير تكلم ولا إشارة، ولو في غير المحقرات من عظائم الأموال⁽²⁾ فيتعقد البيع

⁽¹⁾ شرح المنهج للشيخ زكريا الأنصاري 2/180، كشاف القناع3/2.

 ⁽²⁾ مواهب الجليل للحطاب228/4-220، الشرح الكبير للدرير وحاشية الدسوقي عله 42/3.

بالقول أو بالفعل من كلّ ما دل على الرضا في العرف والعادة.

و الفناظ البيع: إما لفظ الماضي مثل قول الباتع: بعت واهطيت وملكت بكذا تشريب وتعلق المشتري: اشتريت وتعلكت وإبتعت وقبلت وشبه ذلك. والمعاضي لماتان دالاً على الرضا في المحال عرفاً من غير احتمال أخره انعقد اللبيع به اتفاقاً من غير نزاج.

أو لفظ المضارع: مثل أبيع، وأعطي، وأشتري بكذا؛ لأن لفظ المضارع بدار على المحال في اللغة، ويؤيده عرف الناس واستعمالاتهم لعتم إدادة المستقبل، ويلزم به البيع ما لم يحلف المتكلم أنه لم يرد البيع وأنه لم يرض به.

أو لفظ الأمر أو الاستدماء مثل قول البائع: اشتر السلعة مني أو خذها بمكذاء ويقول البشتري: اشتريت ويضوء، أو يقول المشتري أولاً: بعني السلعة بكذاء فيقول البائع: يعنك، لأن أساس العقد هوالتراضي، ولفظ الإيجاب والقبول وجد منهما على وجه تحصل من الدلالة على تراضيهما به عرفاً، صواء تقدم الإيجاب في الكلام أو القبول.

أو لفظ الاستفهام مثل قول المشتري: أتبيع سلمتك بكذا؟ فقال له البائع: نعم أو بعنكها، ويلزم البيع يقرينة وجود المماكمة أو المساومة. فإن لام تقم قرينة على إدادة البيع، يحلف البائع على المعتمد لدى المماكية على عدم إدادة البيم.

وألفاظ أخرى ليس فيها التصريح بالبيع، مثل: دونكها بعشرة، ويورك لك فيها، أو سلمتها إليك، فهي مثل قوله: خذها بعشرة.

ويلاحظ أمران: الأول: أنه لا يشترط في انعقاد البيع أن يتقدم ما يدل على الإيجاب من الباثع على ما يدل على الرضا من المشتري.

والثاني: أن المعتبر في الأقوال كلها كونها دالة على الرضا في

العرف، ولو كانت في أصل اللغة دائة على غير ذلك، أو فيها اعتمال لذلك ولغيره، فإن قول المشتري لمن بهده سلمة: وبهني سلمتان يعشرة لا يدل صويحاً على يوجاب البيم من جهة المشتري، لائه يا آمر لينايات أن يبعه أو سلتمس منه ذلك. ويحتمل أن يكون راضياً به أو غير راضي به ، لكن العرف دال على أن قائل ذلك طالب ومريد للبيم وراضي به؛ لأن بعيني صريح في أمر المشتري للباتع بالبيع، واستدعاته منه وطلبه دورادته ياباه، فإذا أجابه الباتع بما يريد، فقد تم له ما أراده من وجود البيع.

وأما يع المعاطئة الثانع على الفعل لا القول من كلا الجانبين أو من أحدهما وهي المتاليكية، والمحتفية، والمحتفية، والمحتفية والمحتفية، والمحتفية بالمحتود عمر أتساماً عن والحافة والمحتود عمر أتساماً عن والحافة على من المتحافذين، والبع يصعح بكلّ ما يلدا على الرضاء، ولأن الناس يتبايعون في أحواقهم بالمعاطئة في كلُّ عصر ولم ينقل إنكاره عن أحد، والقيدة كلفة في الدلالة على الرضاء. وهذا موالراجح لدي، لكن لا بدلارم المغذ بالمعاطئة من فيض الثمن والمبيع من الجانبين، ولا يلزم بالمي والمية واحد.

ولم يصحح متقدم الشافعة بيع المعاطاة، سواه أكان السيع نفيساً أم خقيراً؛ لأن الرسول 幾 قال: ﴿إِنَّمَا اللَّبِعُ عِنْ تَرَاضُهُ وَالرَّضَا أَمْر خَفَيْ، فاعتبرما بذل عليه من اللّفظ. واختار جماعة من الشافعية كالنوري، والبغري، والمتولي صحة بيع المعاطاة في كل ما يعده الناس بها بيماً، لأنه لم يثبت اشتراط لقظ، فيرجع للموف كساتر الألفاظ المطلقة، قال النوري: وهذا هو المختلر للنوري.

ولكن أجمع الفقها، على أن الزواج لا ينعقد بالفعل، بل لا بد من الفول للقادر عليه لخطر،، فكان لا بد من الاحتياط له، وإنمامه بأقوى الدلالات على الإدارة وهو القول.

صفة عقد البيع:

يرى المالكية والحقية: أن البيع بلزم بمجرد الإيجاب والشول؛ لأم عقد معاوضة، يلزم بمجرد تمام لفظ البيع والشراء، ولا بعناج إلى خيار مجلس، لفول معر رضياً فقت: "المين معققة أو خيارا، ولأن الله تشايل أمر بالموقاء بالمقود بقراف: ﴿ أَيْقُوا إِلَّمْتُمُونَ ﴾ [المائدة: 1] وقول: الله ﴿ إِلَّانَ الْكُورَاتِ عَلَيْمِنْ مِنْ كَالْتِينِ الْمُعَافِّ اللّساء: 10/20

وذهب الشافعية والحنابلة إلى إثبات اخيار المجلس؛ في البيع، فما دام العاقدان في المجلس يقع العقد غير لازم، ويكون لكلٌّ من الطرفين الخيار في فسخ البيع أو إمضائه، ما داما مجتمعين لم يتفرقا أو يتخايرا، ويعتبر في تحديد معنى التفرق: العرف، وهو أن يتفرقا ببدنهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه. والتفرق بالأبدان: هو التفرق حقيقة؛ لأنه هو المحقق للفائدة. ودليلهم حديث الشيخين وغيرهما عن ابن عمر وغيره: ﴿ البَيْمَانُ بِالْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَقًا، أَوْ يَقُولُ آخِدُهُمَا لَلْأَخُو: اخترُهُ أي اختر اللزوم⁽²⁾. وتأول الفريق الأول المراد بالتفرق: التفرق بالأقوال: وهو أن يقول العاقد بعد الإيجاب: لا أشتري، أو يرجع الموجب قبل القبول، فيكون الخيار قبل القبول ثابتاً، لكن يلاحظ أنّ هذا المعنى مفهوم ومقرر بمقتضى الأصل العام في الأشباء وهو حرية الإنسان بالقبول وعدمه بعد نوجيه الإيجاب له، ولا يجعل هذا التأويل لمعنى الحديث أيّ فائدة، وهو تأويل يبطل فائدة الحديث، وأما معنى قول عمر: «البيم صفقة أو خيارا فهو تقسيم البيع لما فيه خيار شرط وما ليس فيه خياًر شرط. وانتُقد رأي الفريق التأنّي بأنه يضعف القوة الملزمة للتعاقد.

⁽¹⁾ المنتقى على الموطأ 55/5، حاشيته الدسوقي81/3، وفتح القدير78/5.

⁽²⁾ المهذب157/1 ، غاية المنتهى30/2.

شروط الإيجاب والقبول:

يشترط في الإيجاب والفبول شروط ستة:

1. تطابق أو توافق القبول مع الإيجاب: بأن يرد القبول على كل ما أوجه الباتع ويجا أوجه، بنعث مدة العلا يأتف ويزار فقال المستقرع بنعث مدة العلا يأتف ويناره فقال المستقرع: قبلت حدة السيارة بالفت، أو قبلت الشراء بتسمعاته لم ينعقد العقد، لعدم تطابق القبول مع الإيجاب. وكذا إذا قال الباتع: بعثل السلمة بضر حال نقدي، فقيل المشتري بضر طوطل لا أي فشاد، لم يتمقد البيع أيضاً، لعدم وجود التوافق في صفة الثمن لأ في قدره.

أما لو قبل المشتري بأكثر مما طلب البائع، فالبيع ينعقد؛ لأن القابل بالأكثر قابل بالأقل، غير أنه لا يلزم بالثمن الذي طلبه البائع.

2 ـ اتحاد مجلس العقد: بأن يكون الإيجاب والفيول في مجلس واحد، بأن يكون الطرفان حاضرين معا، أو في مجلس علم الطرف الغاتب بالإيجاب. ولا يضر عند المالكية في الجيم الفصل بين الإيجاب والقبول، إلا أن يخرج عن البيع لغيره عرفاً. وللبائع الزام المشتري في الزايدة ولو طال القصل، حيث لم يجر عرف بعدم⁽¹⁰⁾.

ومجلس المقد: هو الذي يجمع متفرقات المقد، أو هو العال الثالثة في التماثلة. سواء تم التماثلة بما يدل على الرضا بالقول لفة وهُرفًا؟ كبعت واشتريت وغيره من الاقوال، أو يدل على ذلك لفته كالكابة والإشارة والمماطلة من الحاباتين أو من أحدهما: كما تقدم بيانه. والإشارة من الأخرس وغيره بتعقد بها البيع، قال الباجي: كل

⁽¹⁾ حاشية الصاوي على الشرح الصغير 17/3.

إشارة فهم منها الإيجاب والقبول، لزم بها البيع وساتر العقود(1).

ولا يشترط كون القبرل فورياً في الحال عند الجمهور غير الشافعية، وإنما يشترط عدم وجود الفاصل بينه وبين الإيجاب، بأن لا يفصل بينهما فاصل كثير أو طويل، فإن كان الفاصل يسيراً صبع العقد.

3 ـ وضوح دلالة الإيجاب والقبول: بأن يكون كلَّ من الإيجاب والغبول واضح الدلالة على مراد العاقدين، بأن تكون عادة اللفظ المستصل فيهما في كل عقد واضح الدلالة لغة أو عرفاً على نوع العقد المستصود للماقدين؛ لأن الإرادة البلطة أو الرضاً أمر عني، فلا بد من دليل واضح يدل طبها حتى يسنى إلزام العاقدين بمتضمى كلامهما.

4 - ألا يصدر من أحد العاقدين ما يدل على إعراضه من العقد: بأن يكون الكلام في موضوع التعاقد، وألا يختلف فصل بكلام أجني ونحوه يعد قرينة على الإعراض عن المقد، كنسي الموجب ثلاث خطوات فأكثر، أو تركه المجلس، أو انشغاله بموضوع آخر لا يتعلق بالعقد، فإن صطررت ما يدل على الإعراض قبل قبول الآخر، بطل الإجباب.

والذي يغيّر مجلس العقد: هو ما يدل على ذلك بحسب العُرف والعادة عند الفقهاء بالاتفاق.

5 _ يشترط عند غير المالكية: ألا يرجع الموجب في إيجابه قبل قبل القبل، وقال أكثر أول القبل، وقال أكثر الملكية: لين للموجب الرجوع من إيجابه، لم يصح الفيران، وقال أكثر يعرض الطرف الآخر عنه أو يغتبر المجلس؛ لأن الموجب قد أبن يغير المجلس؛ لأن الموجب قد أبن الملقر، الأخر من القبل والسلك، فله استعماله ولد رفضه، فإذا قبل ثبت المعقد، وإذا أحرض عن الإيجاب لم ينشأ المقد، وعليه، لا يكون

مواهب الجليل 229/3.

الرجوع مبطلاً للإيجاب عندهم، فيكون الشرط لديهم: بقاء الموجب على إيجابه دون رجوع.

وإذا حدد العوجب للطرف الآخر مدة للقبول، التزم بها عند العالكية، كان يقول: أنا على إيجابي مدة بومين مثلاً، فيلزمه هذا التقبيد ولو انتهى المجلس، عملاً بالعديث الذي أخرجه الترمذي عن عمرو بن عوف: «المسلمون على شروطهم» وهذا شرط لا يناني منضى المقداً".

6 ـ أن يكون العقد منجزاً إذا كان من عقود المعارضات كالبح والزواج الان هذه العقود تغيد التعليك أوالتجيز في العالى ولا تغيل التأجيل. ويترتب على هذا الشرط أن التعليكات الأسالية ما هما الوصية كالبح والإجازة، والمهادلات غير العالية كالزواج والخطع لا يصح على تعليقها على شرطه، طل: بعثك الكتاب إن نجحت في الاحتمان، وتروجتك إن ربحت في الصفقة العالية كذاء لأنه لا بد من تحقق أثرها.

ولا يصع أيضاً أضافة عقود السلبك كالييم. وعقد الاستعال الشرعي هو الزواج، إلى وقت في المستقيل؛ لأنها تتطلب شرعاً التجييز وليوت أتارها في الحال، فإذا أصيفت للمستقيل نافرت أثارها عنها، وذلك ينافي أصل وضمها الشرعي؛ لأن الييم يفيد نقل الملكية في الحال، والزواج يفيد حل الاستمناع حالاً، فلا يصح تأخير الأثر منهما. فلو قال امور لا تجز؛ بعنك هذه السيارة ابتداء من الشهر القادم، أو قال لامرأة: تزوجتك بدءاً من مثلع العام القادم، لم يسحم المقد.

لكن يصح إضافة العقود الواردة على المنافع إلى المستقبل، كالإيجار، والإعارة، والعزارعة، والعساقاة، فلو قال شخص: آجرتك

⁽¹⁾ مواهب الجليل 241/4.

هذه الدار من مطلع الشهر القادم، صبح العقد.

شروط البيع:

للبيع في اصطلاح جمهور الفقهاء شروط صحة أو انعقاد، وشروط لزوم، وتشترط تلك الشروط إما في العاقد أو في المعقود عليه أو في الصيفة.

شروط الانعقاد أو الصحة:

يسمي بعض الفقهاء هذه الشروط شروط انعقاد، ويعضهم يسميها شروط صحة، وهي شرط واحد في العاقد، وخمسة شروط في المعقود عليه، فصار مجموعها ستة شروط وهي ما يلي⁽¹⁾:

1 ـ أن يكون العاقد معيزة سود أكان باتما أم مشتريا: وهو شرط عند الجمهور، وقال الشافعي: لا يسمح السيع إلا إذا كان العاقد بالغذا، فلا يتعقد بهم غير المسيز بسبب الصغر أو الجنون أو السكر بالاعقاق، لا كان قائد الأهلية، ويتعقد بهم المسيز عند الجمهور موقوة نقاذه على إجازة وليه. ولا يتعقد عند التأمية ولو إذا ن له الولي.

والمميز: هوالذي يفهم الكلام، ويحسن الجواب، ويميز بين الخير والشر وبين النافع والضار، وهو من بلغ سبع سنوات.

2 ـ أن يكون المعقود عليه من ثمن ومثقن طاهراً: قلا يصع بيح النجس والمتنجس، كالدم، والميئة، والخمر، والخنزير، والمشهور لذى المالكية منع بيج العاج والزيل والزيت المتنجس مطلقاً، وأجاز ابن وهب ذلك البيح، فمن رأى أن عاج الفيل ناب جعله كالميئة، ومن رأى

الشرح الصغير 17/3 وما بعدها. 30 وما بعدها، الشرح الكبير 10/3 وما بعدها، القرانين الفقهة: ص 245 وما بعدها، بداية المجهد 127-127، 171-168

أنه فرن معكوس جعل حكمه حكم الفرن. والذي عليه العمل عند العالكية جواز بيم الزبل والعفرة للضرورة، وإجلاز أبو حينية أيضا بسم السرجين (الزبل) والبرء لأنه منفع به، لأنه يلقى في الأرض لاستكنار الربع، فكان مالأ، ولأن أهل الأمصار كانوا يتابعرنه لزرعهم. كما أجال المحقية بيم المستجد، والانتفاع به في غير الآكل كاللابغ والدهان والاستضاءة به في غير المسجد، ما عدا دهن الديت، فإنه لا يصل الانتفاء به وأجزز الصنابلة بيم السرجين كروث الحمام وروث كل ما

أما إذا كان المتنجس قابلاً للتطهير كالثوب المتنجس، فيصح بيمه اتفاقاً، ويجب عند المالكية بيان النجاسة؛ لأنها عيب يكره في ذاته، فإن لم يبين البائع النجاسة، ثبت للمشتري الخيار.

ودليل هدم صحة بع الخمر والخنزير والدينة: حديث جابر الذي رواه الصحاب الكتب الدينة، والمعوطا، وإصد، قال: قال رسول الله 震؛ وأن أنه ورسول حوا بع الخمر، و الدينة، والاعتزام، والاحتزام، والاحتزام، والاحتزام وتقوى بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله: قائل الله اليهود، إن الله تعالى لما حرم عليهم شحومها بعلود، ذاتوره تم باعور، فاكلوا ثمته.

وقال في الخمر فيما يرويه مسلم، والموطأ، والنسائي عن ابن عبَّاس: «إنَّ الذي حرَّم شربها حرم بيمها».

3 ـ أن المعقود عليه غير منهي عنه شرعاً: فلا يصح بيع المية والدم وما لم يغيض، المنهي الثابت في الشنة عن بيع هذه الأشياء. ولا يصح بيع ما ورد نهي خاص عن بيعه ككلب صيد أو حرامة عند المجهورة المجهورة لم رواه أحجاب الكتب المستة، وأحمد عن أبي مسجود الأتصادي. قال: انهى اللّي ﷺ فن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن. وقال شحنون: أبيعه وأحج بثمنه. وأباح الحنفية بيعه، والانتفاع به.

4 ـ أن يكون العبيع منتفعاً به شرعاً: فلا يصح مالا يجوز الاتفاع به شرعاً كالات السلامي والعائب والعقارب، والدود (أوخشاش الأرض) الذي لا نفع فيه، لأنه لا نفع فيها بقابل بالسال. وأما ما فيه نفع كدود الحرير ودود فحم المسلك، فيجوز يمه.

ولا يصح لدى المناكبة أن يباع الحيوان الذي يلغ السياق. أي: تُزع الروح، بعيث لا يدرك بذكاته لو كان مياح الأكل لعمم الانتفاع به، وجاز عندهم بيع مرّ للجلد وغيره كاصطياد القارة، وبيع سيح للجلد، وكره بيمهما للحم، لكرامة أكل لعمهما.

5 ـ أن يكون العبيم مقدوراً على تسليمه: فلا يصح بيم الأبن (الهارب) والحيوان الشاره، والطير في الهواه، والسمك في الماه، لعدم القدرة على تسليم، ولما رواه أحمد عن ابن مسعود ذاك. ولا تشروا السمك في الماء فإنه غرره وقد روي ذلك عن عمران بن الحصين مرفوعاً. أما لو علم محله وصفته وكان معداً لصاحبه لبأخذه، للحصين مرفوعاً. أما لو علم محله وصفته وكان معداً لصاحبه لبأخذه،

ولا يصع لدى المالكية بيع مفصوب، لعدم قدرة البائع على تسليم، إذ يتوقف تسليم على خصومة الناصب، أي: رفع الأمر للمحاكم وروجود النزاع، إلا إذا باعه المالك من غاصب، نيجوز يمه إن رده الناكم لو يتبلغمل أو عزم على رده لصاحب، فإن لم يتزم على رده الملكم، لم يجز يعه لك، أي: لم يلزم البيع، وإن صحًّا لأنه مفهور على معيد على عده.

6 ـ أن يكون المعقود عليه معلوماً للعاقدين عيناً (ذاتاً) ومقداراً
 وصفة: فلا يصح بيع المجهول، كبيع أحد شيئين بيعاً لازماً للجهل بعين
 العبيع، وبيع السلعة بسعرها في السوق غداً للجهل بقدر النمن، وبيع

شيء في وعاء لا يعرف قدوه للجهل بكية العبيع وقدوه، وبيع رطل من لحم شاة قبل فبحها أو سلخها بيعاً لازماً، للجهل بصغة اللحم بعد السلح، فإن كان البيح على الخيار، أو بعد السلخ، أو كان مشتري الرطل هو البائع ، ووقع الشراء عقب البيع، فإنه يجوز لعلم البائع بصغة لحر شائد.

ويصح ببع صُبرة قمح كلّ صاع بكذا، لأنه لا يضر جهل الجملة مع علم التفصيل.

والجهالة المائعة من صحة العقد: هي الجهالة الفاحشة: وهي التي تفضي إلى المنازعة، كبيع شاة من تفقيم ال توب من جملة أتواب، لوجود الفاحث بين شاة وشاة رقوب وثوب. أما إذا كانت الجهالة يسيرة: وهي التي لا تفضي إلى المنازعة، كبيع أحد هذين الشيئين بكذا مع الخيار، أي: خيارالتعيين، فيصع البيع لتفويض الخيار المشتري.

ويجوز بيع الجُزاف عند المالكية بشرطين:

أحد هما ـ أن يكون مما يكال أو يوزن: كالطعام (الفمح) وشبهه، ولا بجوز فيما له خطورة وأهمية، وتعتبر آحاده كالثياب والجواهر، ولا فيما يباع بالعدد كالمواشي.

الثاني: أن يستوي البائع والمشتري في العلم بمقداره وفي الجهل به.

شروط اللزوم :

يشترط للزوم البيع سنة شروط، خمسة منها في العاقد، وواحد في المعقود عليه، وهي ماياتي⁽¹⁾:

الشرح الصغير: 18/3 وما بعدها، 26·25، 35، الشرح الكبير: 5/3 وما =

1 - أن يكون العاقد بالفاة فلا يلزم بيع العسبي المسيز، وإن صح، ما لم يكن وكيك عن مكافف (بالو عاقل) والا أرع الله يقي التقيقة من الموكلة ويكون عن الموكلة ويكون الميان الموكلة ويكون الميان الموكلة ويكون المنافقة ويقا التصيف على إذا الراقي، لا على العسير، قصح اللهج غير نافقة. وهذا مذهب المنطقة، والمنافقة، وإلمنائية أنا، وقال الشاهية لا يصح بهي غير المالية وإن كان مسيرة، ولى أذن قد وليه؛ لعدم أهليت، فيكون البلزغ طرط طحمة عند الشاهية، لا ترسل الزورات.

2 ـ أن يكون العاقد رشيداً: فيكون بيع المحجور لسفه أو إفلاس صحيحاً غير الازم ولا نافذ، ويرغف البيع والشراء على إجازة الولي ونظره؛ لأن البيع مزدد بين الناع والضرر، فيكون موقوفاً على الإجازة، ومذا في المذاهب الثلاثة.

وقال الشافعية: هذا البيع غير صحيح، فيكون رشد العاقد شرط صحة، لا شرط لزوم عند الشافعية.

3. أن يكون الماقد مغتاراً: وهذا مذهب الحنفية والمالكية فيكون بيع السكرة راكما بغير سر مصحباً غير لان مد المساكرة ، أي إن السيح مال الإرام، وأضاف العنفية بيكون السخية ، لأن السيح المالكرة الميزيل الرضا الذي هو شرط غي صحة المقود، وموقوقاً غير نافذ كعقد الشفولي عند نرفر لا لان الإراء إنسا ينقل بمصلحة المستكره، فيكفي لحماية جعل الفقد موقوف النفاذ على رضاء بعد زوال الإكراء، ورزي زوال الإكراء.

أما إن كان الإكراء بحق أو غير محرَّم كالجبر على بيع الدار لتوسعة

بعدها، 12،11، القوانين الفقهية: ص 245 وما بعدها.
 (1) البدائم 1355، بداية المجتهد 278/2، المغني 446/4.

⁽²⁾ مغنى المحتاج 7/2.

مسجد أو طريق أو مقبرة، أو على بيع سلمة لوفاء دين أو لتنفة زوجة أو ولد أو والدين أو لوفاء ما عليه من الخراج السلطاني الذي لا ظلم فيه، فإن البيع يكون لازماً.

وفي حال الإتراء بغير حق، برد السبع على الباتع المحكره بلا ثمن يغرمه للدشتري، إذا أجير على سبب السبع، كان أجيره ظالم على مان، فياع سلعته لاسان ليدفع ثمنها للظالم، أو أكرمه على أن يبيمها ليأخذ الظالم ثمنها منه أو من المشتري، ويرجع المشتري على الظالم. أما إذا أكبره على بين السلمة وأخذ صاحبُها تشها، فإنه إذا ردت علي، دفع للمشتري ما أخذه منه

بيع المضطر :

يجوز بيج المضطر لوفاه دين أو لفصرورة معاشية، ويجوز السراه مت مع الكراهة بأقل من قيمته للفصرورة. والأولى إسانة المضطر والخراضه حتى يتخلص من الفيق الذي حل به. وقال الحنفية: بيح المضطر وشيراؤة فلسد¹⁷³.

يع التلجئة: يجرز أيضاً عند الحنفية بيع التلجئة: لأن البيع تم باركان وشروط خالباً من منسد له . ولا يجرو عند غيرهم ولا يصح! لأن العاقدين لم يقصدا البيع، فهما كالهازلين. وهذا هو الراجع لدي، وبيع التلجئة: أن يخالف إنسان اعتداء ظالم على ماله، فيتظاهر بيمه فراراً من هذا الظالم⁽²⁾.

يع السمسار :

السمسار: هو الذي يتوسط بين البائع والمشتري لإبرام البيع

- الدر المختار ورد المحتار 114/4.
 - (2) المغني 214/4.

وتسهيل عملية. فإن أبرم البيع بوكالة عن طرف دون آخر كان فضولياً. ويجوز للسمسار أخذ الأجرة على عمله عند العلماء، لأنه أجر على عمل وجهد معقول. ولم يجز الشافعية أخذ الأجر للئياع على كلمة لا تتعب

ولا بأس كما قال ابن عبَّاس أن يقول شخص لآخر: بع هذا الشيء بكذاء وما زاد فهو لك، أو بيني وبينك، فما رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم عن أبي هريرة: «المسلمون على شروطهم».

4 - ألا يكون العاقد سكراناً بسبب سكر⁽¹⁾ حرام حال تعبيزه: فإن كان السكران معيزاً صحع بيده ولكنه لا يلزم، فإذا أفاق، كان أنه إمضاء العقد أو رده، كما لا يلزم إقراره وسالو مقوده، لتلا يسارم الناس إلى ما في يده، ولكن تلزمه العدود والمجايات والطلاق والستق.

أما السكران الذي لا تسيز عنده، كالمجنون في جميع أحواله وأقواله فلا بلزمه شيم، ولا يصح منه شيء باتفاق المالكية، ولا يواخذ بشيء أصلاً، لا جنايات ولا غيرها.

5. أن يكون العاقد بانعا أو مشيريا مالكا لما يصرف فيه، أو وكيلاً لمثالث بأن المثالث بأن المثالث بأن الدائلة بأن المؤلف إلى المثالث بأن المؤلف إلى المثالث بأن المؤلف المثالث المثال

ودليلهم: أن الفضولي كامل الأهلية، فإعمال عقده أولى من ودليلهم: أن الفضولي كامل الأهلية، فإعمال عقده أولى من إهماله، وربما كان في العقد مصلحة للمالك، وليس فيه أيّ ضرر

⁽¹⁾ المراد بالمسكر هنا: ما فيِّب العقل، فيشمل المرقد والمخدّر.

بأحد؛ لأن المالك له الا يجيز المقد، إن لم يجد فيه فائدة. روى البخاري وغيره أن النبي 養養 أعطى عروة البارقي ديناراً ليشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فياع إحداهما بدينار، وجاه بدينار وشاة، فقال له: دبارك الله لك في صفقة بدينك.

وروى الترمذي، وأبو داود عن حكيم بن حزام. أن التّي ﷺ اعطاء دينارً ليشتري به شاة يضميه، اشترى شانين بالدينار، وياع إحداهما يديار، حياء به ورالماة للرسول ﷺ، فأنتى عليه (دها له بالبرة فاتكرُّ: دبارك الله للك في صفقتك، فالتّي عليه الصلاة والسلام لم يأمر في الحالين في الشاة الثانية، لا بالمبراء ولا بالمبيع، فيكود تصرف الفضوئي مستشى من يع ما ليس معلوكا للإنسان، كييج الوكيل والمسلم.

وذهب الشافعية، والحنايلة، والظاهرية إلى أن بيع الفضولي باطل غير صحيح! لأن ملك البابع للبيح أوالمشتري للفن شرط صحة عنصم، لا شرط لزوم، وجاء في الشات النوية ما يفيد اشتراط كون البيع صطوحًا لمن له المطف، ورى أبو داوه، والترمذي من حكيم بن جزام أن التي هج قال له: لا تيم ما ليس عملوكًا للبابع، للخرز الناشي، عمل علم الفدرة على التسليم وقت العقد، وما

وقالوا عن حديث عروة البارقي، وحكيم بن حزام: إنه محمول على أنه كان ركيلاً مطلقاً عن النبي على ويدان عليه أنه باع المناة وسلمها، فهي وكالة خالف فيها الوكيل إلى خبر، فينفد تصوفه، وأما شراه الفضولي في رأيهم: فهو شره لنفسه، ويلزمه هو وحده، ولا ينتقل الملك عنه إلى غيره إلا يعقد جديد.

وتحقيق مذهب الحنابلة على الراجع أن تصرف الفضولي باطل،

ولو أجيز بعد، إلا إذا اشترى في ذمته، ونوى الشراء لشخص لم يسمه، فيصح البيم.

6 - ألا يتعلق بالمعقود عليه حق لغير العاقد: فإن تعلق به حق لغير العاقد : كان العقد عند الحقية والعالكية محيجاً موقوةً على إجازةً ذلك الغير : كان العمقود عليه مرمزناً أو ستأجراً، فإنه يصد للمالك بيعه لغير مرتهه أو مستأجره، ويتوقف نفاذ البيع على إجازة الدرقيل أوالمستأجره، فإن أجازة نفذ؛ لأن ركن اليح على إلايجاب العربية أوالمستأجره، فإن أجازة نفذ؛ لأن ركن اليح وهو الإيجاب والقبول صدر من أهله مضافاً إلى مال متقوم مملوك له مقدور على تشيده، من غير ضرور يؤري.

ويكون للمرتهن حق إجازة المقد، وتعجَّل دينه، أو رد بيع الراهن وفسخه وبقاء الشيء مرهوناً إلا إذا وفّى الراهن الدَّين أو أتى برهن ثقة ملل الأول.

ما يشترط لجواز البيع ودوام الملك بعد البيع :

اشترط المالكية والحنفية لـدوام الملـك وجواز البيع شـرعـاً شرطين⁽¹⁾:

1 - أن يكون المشتري صلماً إذا كان الدييع عبداً صلماً أو كان مصحفاً ونحو مع أصلماً أو كان مصحفاً ونحو من تغيير القرآن وكتب الدديث: «إذا يع جد مسلم إن غرب نبري لكان كتاب إذ غربه ، كان المصحف أو كتاب نبري لكان كتاب الكانر على إخراج البيع صحيحاً نافذاً إلا أنه حرام، ويجبر المشتري الكانر على إخراج السيم إذلالاً وإمانة، وإلله تعلى يقول: ﴿ وَلَلَ يَعِلَى اللّٰهُ الْكَثِينَ عَلَى الْكَثِينَ عَلَى الْكَثِينَ عَلَى الْكُلِينَ عَلَى الْكَثِينَ عَلَى اللّهُ يَلِينَ اللّهُ اللّه يَعْفِى اللّه الله الله الكانل للمصحف ونحوه إفاتة إلهاً.

مواهب الجليل 2534، والشرح الصغير 20/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 246، الموافقات للشاطي 361/2، البدائع 135/5، 153.

فلا يكون الإسلام في العاقد شرط صحة ولا شرط لزوم عند المالكية والحنفية. وإنما شرط جواز ودوام الملك في بيع العبد المسلم والمصحف.

وذهب الشافعية والعنابلة إلى أن إسلام المشتري شرط لصحة البيح إذا كان المبيع مصحفاً ونحوه من كتب الحديث وآثار السلف وكتب فقه فيها شهم من المقرآن والحديث وآثار الصحابة، أو كان عبداً مسلماً، لما في تملك الفرآن ونحوه من الإمانة، في تملك العبد المسلم من الإذلال، ولقوله تمالى: ﴿ وَكُنْ يَجْلُلُ أَنَّهُ لِلْكَلِيمِينَ عَلَيْهُ ﴾ [أنا السند المالية على التاسيخ على التاسيخ الله المناسات المالية المناسبة المالية المناسبة المالية المناسبة المالية المناسبة المناسبة

2 ـ الا يودي البيع إلى حرام: فيحرم بيع كلَّ شيء علم البائع أن المشتري قصد بشرائه أمرأ لا يجوزه كبيع العنب لمن يعصره خمراً، وبيع الدار لمن يتخذها كتبسة، وبيع آلة العرب للمحاريين وفير ذلك من كلَّ بيع أمان على معصية. وهذا مذهب المالكية، وقال الخنفية: البيع صحيح مكره تحريماً.

وقال الحنابلة بيطلان هذا اليع وتحريمه، وإبطل الشافعية بيع آلات الحرب كنيف ورمح ونحوها للعربيين الأعداد لتقريمهم بها على المسلمين، واستعاتهم بها على قتال المسلمين، وحزم الشافعية بيع الطها والغب لعاصر الخمر وبيع السلاح لباغ وقاطع طريق ونحوهما، وكذا كل تصرف يفعي إلى معمية 20،

وصة عن مسرح يسمي إلى صفيع . تسليم المبيع والثمن:

ذهب المالكية والحنفية إلى أنه يجب على المشتري تسليم الثمن أولاً، وعلى البائع تسليم المبيع (المثمون) ثانياً، لما أخرجه ابن عدي

(2) مغني المحتاج 37/2-38، غاية المنتهى 18/2.

⁽¹⁾ مغني المحتاج 8/2، غابة المتهى 8/2.

من ابن عباس: أن رسول الله قال: «الدين منفي» (أنا قإن قال أحدهما: لا أسلم ايدي حتى أقيض ما عاوضت عليه، أجبر السشتري على تسليم الشمن، ثم أخذ السيم من البائع، وللبائع أن يتمسك بالمبيع (وهو حق حبس المبيع) حتى يقيض الثمن ، فللبائع حبس المبيع على تسليم كالشمن ، ومن استحق ذلك لم يكن عليه التسليم قبل الاستيفاء كالشمن ، ومن استحق ذلك لم يكن عليه التسليم قبل الاستيفاء للمرتهن(2).

ضمان المبيع:

يرى السائكية^(B): أنه إذا تلف السبح بعد فيضه، فضمانه على المشتري وخسارته عليه، وهذا منقى عليه بين الفقها، فإن نلف السبع قبل القيض: فضمانه عند السائكية على المستري أيضاً، لأن الشمان ينتقل إلى المشتري بضى المقد في كل بيع إلا في خصة مواضع: الأول - ييم الغائب على الصفة، وفي ضمانه تفصيل:

 (1) إن كان العبيع عقاراً وأدركته الصفقة سليماً: فالضمان على المشتري إلا لشرط من المشتري في أن الضمان على البائع.

(ب) وإن كان المبيع غير عقار أو كان هالكا أو معياً قبل العقد،
 فانضمان على البائع إلا لشرط من البائع في أن الضمان على المشتري.
 فيعمل به.

الثاني . ما بيع على الخيار.

الثالث - ما بيع من الثمار قبل كمال طيبها.

الرابع ـ ما فيه حق توفية (أي إيفاء) من كيل أو وزن أو عدد، حتى

 ⁽¹⁾ لكن فيه اسماعيل بن زياد السكوني ، وهو منكر الحديث، لا يتابع على عامة ما برويه.

⁽²⁾ القوانين الففهية: ص 247.

 ⁽³⁾ القوانين الفقهية: ص 247، الشرح الصغير 45/3. الشرح الكبير 28/3.

يتم الإيفاء أو القبض، بخلاف الخُراف، فإن هلك المكيل أو الموزون بعد امتلاء الكيل واستواء الميزان، وقبل التغريغ في وعاء المشتري، ففي ضمانه على البائع أو على المشتري خلاف.

الخامس ـ البيع الفاسد.

في هذه الأحوال الخمسة: الضمان على البائع حتى يقبضه المشتري.

وذهب التحقية⁽¹⁾: إلى أن الفسان قبل القبض على البائع إلا إذا هلك بفعل المشتري ، أو هلك بفعل أجنبي، فيكون المشتري بالخيار: إن شاء فسخ البيع، وإن شاء أمضاء ودفع التمن، وطالب الأجنبي بالضمان.

وأما إذا هلك العبيع بعد القيض : فضمانه على المشتري، إلا إذا هلك يفعل البالع، فيترجب فسخ البيع، ويكون البائع باعتدائه مسترداً للعبيع، وعليه ضمانه.

وقال الشافعية كالحنفية: كلَّ مبيع من ضمان البائع حتى يقبضه المشتري⁽²⁾.

وقال الحنابلة ⁶³: إذا كان المبيع مكيلاً أو موزوناً فتلف قبل قبضه ، فهو من مال البائع،وأما عداه فلا يحتاج قبه إلى قبض، وإن تلف فهو من مال المشترى، فهم كالمالكية في الجملة.

الدر المختار ورد المحتار لابن عابدين 44/4.

⁽²⁾ مغني المحتاج 65/2.(3) المغنى 110/4 كشاف القناع 358/34.

أنواع البيع من حيث الوصف الشرعي له:

ينقسم البيع عند الحنفية⁽¹⁾ إلى ثلاثة أنراع: بيع صحيح، وبيع فاسد، وبيع باطل.

والصحيح؛ هو ما شرع بأصله ووصفه. والمراد يأصله: الركن والمحل، والركن: الإيجاب والقيول، والمحل، هو الشيء المعقود عليه. والعراد بوصفه: ما كان خارجاً عن الركن والمحل، كالشرط المخالف المنتفي الفقد، أو كون المسقود عليه غير مقدور التسليم وكالتيبة فهي صفة تابعة للمقد، وإن كان البيع يتوقف على الشمن أيضاً، ولكن الأمسل فيه المبيع، ذاتا يضمخ السيح يهلاك العربي، دون خلال المدن؛ لأن النمن لليس مقصودة، وإنما هو وسيلة للانتفاع بالأعبان، فاعتبر من هذه الناحة وصفة خارجاً عن المبيح.

والبيع الصحيح بناء عليه: هو ما توافرت فيه جميع شروط انعقاده وصحته. وهو نوعان: نافذ وموقوف.

والتافذ: ما توافرت فيه جميع شروط النفاذ وهي الملك أو الولاية. وألا يكون في المبيح حق لغير البائع، كأن بيبع إنسان داره المملوكة له. وهو بالغ عاقل رشيد، بالف دينار، بيماً لازماً من غير خيار.

والعوقوف: هو ما لم تتوافر في جميع شروط النفاذ، كبيع الصبي العمية، وبيع ملك القور، وبيع ما تعلق به حتى لغير الباتع، مثل بيع العرهون والمستأجر، فإنه بيع صحيح موقوف نفاذه على إجازة من تعلق له بحق، فإذا بلج الرامن الشيء العرفون لغير مرتبته، كان البيع صحيحاً متوقفاً نفاذه على إجازة العرتهن. وإذا باع المؤجر الشيء

حاشيته ابن هابدين 104/4، البدائع 299/5 ، 304, 304 ، العناية بهامش فتح القدير 185/5 وما بعدها، 230, 232.

المستأجّر، كان البيع صحيحاً متوقفاً نفاذه على إجازة المستأجر.

والقاصد: هو ما شرع بأصله دون وصفه ، أو هو كلّ بيع فاته شرط من شرط الصحنه ، كان بصدر البيع من أمل له في محل قابل للبيم، من شرط الصحنه ، كان بصدر البيع من أمل له في محل قابل للبيم، ما من فراقرت في شروط الصحنة أو ما من فراقرت في شروط الصحنة أو أحد تراسلها ، كان فاته شرط أو أكثر منها ، كبيم المجهول جهاك تودي للنزاع ، مثل بيع دام من الدور أو سيارة من السيارات المسلوكة لرجل، بخلاف جمل الله عن من خمر أو خيزير أو كل مال غير منظم، بخلاف جمل الله بينا، فإنه باطل، لأن المبيع أصل المقد، والشمن أو طف أن يسلحه مبيارا، في منافزيه عن من خمر أو الميع أصل المنتقد مبلغاً من المال، ومثل بيع اللبي في الضرع، والصوف على فله النخم، وسبب الجهاك لا يحتلاط المبيع يغيره ، والبيع المستشل على الربا للنهي عنه بسبب الجهاك لاعتلاط المبيع يغيره ، والبيع المستشل على المن فيرع، ويم المدينة وتعليق على المن فيرع، ويم المدينة وتعليق المدينة تربه الي الآخرى ويع المدينة وتعليق المدينة تربه الي الآخرى ويع المدينة وتعلي المحملة بقد ربها على المس فيرع، ويم المدينة وتعليق المدينة تومه الي المحملة بقد ربها على المس فيرع، ويم المدينة وتعليق المدينة تومه الي الآخرى ويع المدينة وتعليق المدينة تبع مبله المحملة بقد ربها على المساء أما المدينة تعليم المحملة بقد ربها على المباء متعدة المدينة تعليم عليا المحملة بقد ربها على المباء المحملة الموساء بقد ربها على المباء المحملة المحملة المحملة الموساء بقد ربها على المباء المحملة المحملة المباء المحملة المباء المحملة ال

والباطل: ما اختل ركته ومحله، أو ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه كان يكون العائد ليس أملاً لإبرام المقدة أو أن يكون محل المقد ليس قابلاً له، بأن كان غير مال كاليتة واللم والنراب، أو مالأ م غير متفوم كالخمر والفتزير، لأنه لا يبياً الانتفاع بهما شرعاً. واليج الطابط بناء علمه: هر ما لم تتوافر فيه جميع شروط انتفاده أو بعض هذه الشرير (دون اللبية) لفقد الأهلية، وبيع السيتان واللم، والمخدر، والمختزير وحاتر التجاسات لانعلام المحلية، لأن هذه الأشياء لا تعد مالاً أو مالاً غير متقوم، فانتمام وكن اليسخ، وهو مبادقة العال بالسان، وكبيع الشر أو الؤرع قبل بدو الصلاح أو الظهور؛ لأنه معدوم عند التعاقد، وكبيع صيد الحرم أو صيد المحرم بحج أو عمرة؛ لأنه ميتة في حكم الشرع، فلا يكون مالاً، فينطل بهمه، وكبيع السمك في الماء، والطبر في الهواء؛ لأن ليس محرزاً، وبيع شيء مع التصريح بنفي التعنى المعاد وجود المعارضة.

ضابط الباطل والفساد:

إذا كان الفساد برجع للمبيع فاليع باطل، كما إذا باع خمراً أو خنزيراً أو ميتة أو دماً أو صيد الحرم أو الإحرام بحيثاً أو عمرة، فلا يفيد العلك أصلاً وإن فيض؛ لأن الخلل واقع على المبيع ذات، وهو أن الخمر الخنزير لا يثبت العلك فيهما للمسلم بالبيء، والبيع لا ينعقد بلا مبيع، والمبيتة والدم ليسا بمال متقوم، وقد أبطل الشارع تعلك صيد

وإذا كان الفساد يرجم للشن: فإن كان الشن مالاً في الجملة، أي: في بعض الاديان أو مرفوا عند بعض الناس، كالخمر والخنزير وصيد الحرم والاحرام، فإن البي يكون فاسداً، أي: إنه ينعقد بقيمة العبيح⁽¹⁾، ويغيد الملك في الدبيع بالقبض؛ لأن ذكر الشن المرغوب ليل على أن غرضهما البيم فينعقد بيما تجيمة الدبيم.

وأما إن كان الثمن ميتة أو دماً، فقال عامة الحنفية: يبطل البيع، وقال بعضهم: يفسد، والصحيح أنه يبطل؛ لأن المسمى ثمناً لبس بمال أصكا⁽²⁾.

 ⁽¹⁾ الفرق بين الثمن والقيمة: أن الثمن: ما تراضى عليه المتعاقدان، سواء زاد
 على الفيمة أو نقص عنها. والقيمة: ما قوّم به الشيء بمنزلة المعبار من غير
 زيادة أو نقص.

 ⁽²⁾ البسوط للسرخسي(22/13 ، فنح القدير والعناية 186/3، 227، البدائع (29/29 305.

حكم كل نوع من أنواع البيع:

حكم العقد: هو الغرض والغاية منه، وحكم البيع هنا: ثبوت ملكية المبيع للمشتري وملكية الثمن للبائع.

وأما حقوق العقد: فهي الأعمال التي لا بد منها للحصول على حكمه، مثل تسليم المبيع، وتبض الثمن، والرد بالعيب أو خيار الرؤية أو خيار الشرط، وضمان رد الثمن إذا 'ستُحق⁽¹⁰ المبيع مثلاً.

وحكم البيع الصحيح: إن كان موقوفاً لا يترتب عليه أي أثر قبل إجازة من له حق الإجازة، فإن أجازه المجيز نفف، وترتبت عليه جميع آثار البيع، وإن لم يجزه بطل واعتبر كأن لم يكن.

وإن كان نافذاً انتقلت فيه ملكية المبيع للمشتري، وثبت للبائع استحقاق الثمن في ذمة المشتري. ويترتب على ذلك ما يأتي:

1 - إلزام البائع بتسليم المبيع للمشتري في الحال إن كان التمن موجلاً. وبعد قيضه الثمن إن كان حالاً. وإلزام المشتري بدفي الثمن في الحال قبل تسلم المبيع إن كان حال الأداء، ودهمه عند حلول الأجمل إن كان موجلاً، ويحل لكل من طرفي العقد الإنفاع بالمبيع والثمن، ويضم معه التصرف في كيف أشاه.

2 - ضمان البائع الثمن للمشتري إذا قبضه منه، ثم استحق المبيع أو هلك في يده، أو تلف بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ العقد. وضمان المشتري ثمن المبيع إذا نسلمه قبل أداه الثمن.

وحكم البيع الفاسد عند الحنفية: أنه لا يترتب عليه أيّ أثر من آثار

 ⁽¹⁾ الاستحقاق: أن يدعي شخص ملكية شيء، وبثبت ذلك بالبيئة، ويقضي القاضي له بالملك.

البيع الصحيح قبل القبض، ويترتب عليه ثلاثة آثار بعد القبض الصحيح: وهو يتم بإذن مالك، فإن كان القبض غير صحيح بأن فيضه بغير إذن من مالك، فحكم العقد كحكمه قبل القبض لا يفيد ملكاً ولا يترتب عليه أي أثر. وآثار القبض الصحيح هي ما يأتي:

ل - تبوت الملك الخبيت: إذا تم القبض يإذن المالك صراحة أو دلالة، كأن يقيضه في مجلس المقد أمام البائع دون أن يعرض عليه. والملك الخبيت يحرّم الانتفاع به كالأكل واللبس والسكني، فلا يعل المستري الانتفاع بالبسي خلاقاً للبيع السحيح، ولكن يصع التصوف في كالبيع الصحيح، تصرفاً مقترناً بالإثم. أما عدم الانتفاع به، فلائه ملك خبيث للنهي ضه، وأما صحة الصرف في فلان النهي حد ليس للمت التقدد فبت به الملك، وإذا باعه حل لدن يشتريه الانتفاع به مطلقاً، لانتظاع تمال النهي بعد خروجه عن ملك.

2 - ضمان المشتري المبيع بعد فيضه عند ملاك بالقيمة ، أي: ثمن السلس ، اللسل ، خلافاً لليم الصحيح الذي يكون ضمانه بالصن المسلس، أي: المنفق عليه في صلب العقد؛ لأن الثمن يضد يضداد المقد، فيفي المبيع بلا تمين، وهو مضمون عليه، فتبت يه القيمة.

3 ـ استحقاق الفسخ: يجب فسخه رعاية لحق الشرع في إزالة الشاده الأن الملك الثابت ملك حرام، وإزالة المرمة عن الشلك الثابت ملك حرام، وإزالة المافتين، مواد كاللشارع. ويبت حق الفسخ في البيع الفاصل العاقبين، وطوق السيخ إما الشيخ إلى الشيخ المافتين في الشيخ إلى الشيخ إلى المستحق الوردته، وون حاجة لرضا المافتة الأخرى، أو إلى تفاد القاضي، أو يضمن الشيخ كرد المستحق مو المدققة أو إعارة لأن المستحق هو الرده بأي وجه كان كيج أو بهة أو صدفة أو إعارة لأن

وينقلب البيع الفاسد صحيحاً إذا أزيل سبب الفساد، كأن كان سبب

الفساد جهالة الثمن أو لأجل، فانفق الطرفان على تحديده، أو كان سبب الفساد شرطأ فاسداً مفسداً العقد، فأسقطه مستحقه.

ويطل حق ضع اليع الغاسد بتصرف المشتري بالسيع تصرفاً مزيلاً للملك من كل رجه كاليع والهية، أو من يعض الرجوه كالإجارة والإمارة، أو يزيادة السيع عند المشتري زيادة مصلة غير متولدة من الأصل، كحرون (دقويًا لله يجعل أو صين، أو يهلاك السيع في يع المشتري أو استهلاك من قبله. أما الزيادة المنقطة كالولد والتعر وللبنع أنها بالان قبض الشيع من الزيادة ويضا النجية في المشتري مراء قسداً بعزئة قبض الفصبي كميوان جرح نقسه، أو يقمل أجني، لا يعنم الفسع، ويكون للبائع في كميوان جرح نقسه، أو يقمل أجني، لا يعنم الفسغ، ويكون للبائع في مناه، أو غيل الأجني يان الرجوع على المشتري ويكون للبائد.

وحكم البيع الباطل: أنه لا حكم له أصلاً؛ لأن الحكم للموجرد شرعاً، ولا وجود لهذا البيع شرعاً، وإنما هو موجود صورة فقط، فيكون مسلوب الحكم؛ لأن التصوف لا يوجد شرعاً يدون شروط انتفاده من الأهلية والمحطية، فلا يترتب علياً أتي أثر لعدم انتفاده.

وعليه، إذا قيض العشتري المبيع بيماً باطلاً، لم يملكه، وإذا هلك عنده من أخير تدف عنه كان ضامناً له عند الصاحبين، وهو الأصع في المذهب الخيرة، لأن لس أقل من المقبوض على سوم الشراه، وهذا المضورة، فيكون ذلك مضموراً، لكنه مضمون هنا بقيمته لا نعت بالانفاق، ولأن المشتري لم يقيضه ناتباً عن مالكه حتى يكون أمانة عنده

تحفة الفقهاء 89/2، ط أولى.

في يده، وإنما قبضه ليكون لنفسه. وقال أبو حنيفة: لا ضمان عليه إلا بالتعدي أو بالتفصير في الحفظ ؛ لأنه في يد المشتري أمانة لبطلان البيع، ولأن المشتري قد قبضه بتسليط من بائمه، فيكون في يده أمانة.

أنواع البيع عند الجمهور غير الحنفية :

ينقسم البيع عند الحنفية إلى قسمين فقط: صحيح وغير صحيح، وغير الصحيح يسمى باطلاً أو فاسداً، فهما لفظان مترادفان معناهما واحد: وهو مقابل الصحيح.

والصحيح: هو ما توافرت فيه جميع شروط الصحة. وغير الصحيح: ما لم تتوافر فيه جميع شروط الصحة أو بعضها، بأن اختل منها شرط أو أكثر. والصحيح: إما لازم أو غير لازم.

واللازم: ما توافرت فيه شروط اللزوم. وغير اللازم: ما اعتل فيه شرط أو أكثر من شروط اللزوم، كبيع السفيه والصبي المميز، فإنه صحيح غير لازم، يتوقف لزومه على إجازة الولي.

وحكم اليع الصحيح: أنه يترتب علم آثاره من العلك وحل الانتخاص فيملك البائع النس، ويباح لكل المشتري بالمستدي بالمقدين الصحيحة المستدي بالمقد ما لم يكن فيه حتى توقية أما إذا كان فيه حتى توقية كالمثلي: هو ما يكال أن يوزن أن يعد، فلا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقيض، وهذا مذهب المساكلية والحيالية كما تقدم، وقال المحقية والشافية: لا يدخل المسيع في ضمان المشتري إلا بالقيض، وهذا مذهب المساكلية والحيالية كما تقدم، وقال المحقية والمشافية: لا يدخل المسيع في غير والشافية. لا يدخل المسيع في مصان المشتري إلا بالقيض، في غير والشافية، ويشع فيه، مجمود التخلية.

وحكم غير الصحيح: أنه لا يترتب عليه أثاره، فلا تنقل به الملكية ولا يحل به الانتفاع، وليس للمشتري التصرف في العبيع بمقتضى هذا العقد ولا للبائع التصرف في الثمن، ويجب رد العبيع لبائعه ما لم يف^{ن(1)} في يد المشتري، ولا يجوز لمشتريه الانتفاع به ما دام قائماً، ولا ينتفل الفصال فيه إلى المشتري إلا يقيضه من بائده، وإذا قيضه المشتري وكان له غلف، فاز يها؛ لأنه في ضمائه، والغلف بالفصال، ولا رجوح للمشتري على البائع بالنفقة التي أنفقها على المبيع فالمسائة لأن النفقة في نظير الغلف. وإذا لم يكن له غلة، رجع المشتري على

والخلاصة: الصحة في العقود: ترتب آثارها عليها، والفساد عدمه، وفي العبادة: موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع.

وإذا فات السبع بهماً فاصداً في يد المشتري، قال المالكية في المشتري، قال المالكية في المشترو، عنام المالكية في المشتور عندهم. قال كان مختلقاً على فساده، وجبت القرة ويقبل المشتوعة به وان كان قبياً، والمثل إن كان مثلياً (وهو المشكرا، والموزود، والممدود) ووجد المثل في البلد، وإلا وجبت القينية.

مفوتات البيع الفاسد أو ما يفوت به البيع الفاسد: يفوت⁽³⁾ المبيع في البيع الفاسد بأمور هي:

 تغير ذات العبيع كسمن الدابة أو هزالها، وغرس الأرض وقلع غرسها، وتلف الذات كالموت وفناه الشيء جملة كأكل الطعام.

. 2 ـ تصرف المشتري به بيبع أو هبة أو صدقة أو وقف. 3 ـ تعلق حق به لغير المشتري كرهن السلعة أو إجارة الشيء.

يأتي في نهاية الكلام مباشرة مفوتات البيع الفاسد.

⁽²⁾ الشرح الكبير 91/3، القوانين الففهية: ص 260.

ر) (3) اي يذهب رلا يرد للبائم.

 4 - إقامة بناء أو غرس شجر عظيمي المؤنة، أو حفر بثر أو عين في الأرض العبيعة.

5 ـ بقاء الحيوان عند المشتري بعد قبضه مدة كشهر فأكثر.

6 ـ نقل المبيع إلى محل آخر بكلفة .

7 ـ تغير سوق غير المثلي والعفار، كالحيوان والعروض التجارية.

8 ـ حدوث عبب في المبيع يؤدي إلى نقص القيمة في عرف التجار⁽¹⁾.

البيوع الممنوعة (الفاسدة، والباطلة، والمحرمة):

البيرع المعنوعة: هي البيرع المنهي عنها شرعاء لكن النهي عن البيع قد يتغضى ضاد النهي عد بانفاق القياء، وقد لا يختصب عد يعض الفقهاء، وهذه البيرع كثيرة برجع النهي عنها إما إلى المتعاقدين، أو الى الفتن أو إلى العبيح (المشعون) أو إلى الفرر وما يترتب عليه من غين أو ضرر.

وهذه البيوع قسمان: قسم منطوق بالنهي عنه شرعاً كبيوع الربا وبيع المنابلذاء والمالاسة، والعصاة، وفسم سكوت عنه مختلف في، مثل بهم العبن الغافية أو الموصوفة، وبيوع الأجال والبيئة. وسأذكر أهم هذه البيرع واحكامها فيما يأتر⁶²:

- القوانين الفقهية: ص 260 وما بعدها، مواهب الجليل 382/4 وما بعدها، دارسات في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الجليل القرنشاري: ص 391-922.
- (2) انظر الشرح الكبير وحائبة الدسوني 1613، الشرح الصغير وحائبة الصاوي عليه 1939.933، بداية المجتهد 146/2-168، القوانين الفقهية: ص 257-260، المفدمات المعددات161، ما مدها.

1 ـ بيع المعدوم:

اتفن العلماء على أنه لا ينعقد بيع المعدوم كيم شيء لم يوجد، ويم الدخل العمر والزرع قبل ظهوره، وما له خطر العمم كيم الحفل الموجود، ويبع اللزاؤ في الصفيه لأن اللي يُلِّغ فيم عن بيع المساهنات والمسافنين والمسافنين أو المسافنين أو المسافنين بالأجثّة: وهي ما في بطون الحيوان من الحين أن والحيوان من الحين أن والمسافنين أن يستم المن المتحدد المسافنين الماء الذي يتكون منه الجنين في رحم الأنش، وخيل المناقب أن ينتج السابعة إلى إلى الما المراد. وقسر العلماء الأخورن حيل الحياة بيع نتاج الشاع، أي: بيع ولد ما تلده ولا بمنقرم لا موجود ولا متدور على سليمه.

2 ـ بيع معجوز التسليم:

إذا كان العبيع غير مقدور على تسليمه عند المقد، ولو كان مملوكا، فالبيع باطل باتفاق المذافق، كالطير الله طار من يد صاحب، اللظفاة، والعبد الآبق، والفرس الشارد، والجمل الشائر، والبائز، والبائز، والبائز، والبائز، والبائز، والبائز، والبائز على المتحال البيع على الثارية إلى المتحال السياح، وعدم التسليم، وقد فهى التي اللهرائز، ومن التي يروية أحمد وأصحاب الكب السنة إلا البخاري عن أبي مربرة ـ وعن بها لحصاة ومن بها للتزرة.

3 ـ بيع الغرّر :

وهو بيع الأشياء الاحتمالية المترددة بين الوجوء والعدم (غير محققة

 ⁽¹⁾ رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر، وروى مالك وأحمد وأصحاب
 الكتب السنة إلا ابن ماجه عن ابن عمر النهي عن حبل الحبلة.

الرجود) أو الحدود، لما فيه من مغايرة وتغزير يجعله أشبه بالقمار. والغرر الدفني يبطل النبيع بالانفاق هو غرر الوجود: وهو كلّ ما كان العبيع فيه محتملًا للرجود والعدم، كبيع الطبر في الهواء والسملك في العاداء لمفي التّبي يقطح كما تقدم - عن بيع الغزر، وروى أحمد عن الم مسعود: أنّ التّبي يُمِنْ قال: الا تشتروا السملك في المنه فإنت غزرة.

أما غرر الوصف كبيع المجهول أو بثمن مجهول، فمفسد للبيع عند الحنفية، ومبطل للبيع عند بقية المذاهب.

ومنه بهم المغزابة: وهو بيم مجهول بعملوم، أو بمجهول من جنسه، كيم حشدوق قمع بكيل معلوم. وبيم الرطب بالنسر وبيم زيب بعثه تخيبًا، وبيم صندوق فاكهة بعثله دون معرفة قدر كل منهما، للغرر. وبيم الحنظة في سنبلها بحنظة مثل كيلها خرصالاتخديثاً أو حِزرًا لا لأن بالمي ﷺ نهى عن المنزلة والمحافلة (ال

لكن يجوز عند الجمهور غير الدخنية بع العرابا للحاجة: وهو بيع الرائبا للحاجة: وهو بيع الرائبا للحاجة: وهو بيع الرائبا للخيرة أو بيع السنب على الخرص كيلاً، فيما دون تحسدة أرستان الشجر خرصاً بزيب في الأرض كيلاً، فيما دون تحسدة أرستان (653 كن) ولو من غير تقايض عند السالكية، ويشرط التقايض في السجلي عند الثقافية والحنايلة منما من ريا السيئة؛ لما أخرجه السجليري، ومسلم، وأحمد من حديث سهل بن أبي خَفَعة: أن التي تلكي الله يالدر بالدر، ووضع في العربال.

وأجاز الحنفية بيع العرايا للضرورة فقط.

وآباح المالكية والعنابلة مطلقاً كلّ ما فيه غرر يسير، كالأشياء التي تغتفي في قشرها كالجوز، واللوز، والفستق، والفول الأخضر (الباقلاء)، والأرز، والسمسم، والحنطة في سنبلها، والبطيخ،

أخرجه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري.

والرمان، لتعارف الناس هذه البيوع، وهو الراجع لدي، وهذا هو مذهب الحنفية أيضاً، لكن مع إعطاء خيار الرؤية للمشتري.

4 ـ بيع الملامسة والمنابذة والحصاة:

وهي من صور بيوع الغرر التي كانت في الجاهلية، ثم نهى عنها التي يخف نها كلي يخف نها التي يخف نهى منها . غن بيع المحرد، وأخرج أحمد، والشيخان عن بيع المحرد، وأخرج أحمد، والشيخان عن أبي سبعد الخدري قال: فنهى رسول الله عن العلامة والمنابذة في السليم،

وبيع الملامسة: أن يشترط البائع على المشتري لزوم البيع بمجرد لمسه المبيع من غير بحث فيه، مثل: بعتك ثوبي هذا على أني إن لمسته أو على أنك متى لمسته، أو أيّ من هذه الأنواب لمسته، فهو لك.

ربيع المنابذة: أن يقع البيع على شرط أن ينبذ البائع السلعة إلى المشتري، وبلزم البيع بالنبذ من غير تأمل في المعقود عليه من ثمن وصبيع، سواه أكان متهما مما أو من أحدهما، مثل: إن أو متى نبذت هذا، أو أي ثوب نبذته لك وطرح» فهو لك يكذا.

وبيع الحصاة: أن يتوقف لزوم البيع أو تعيين العبيع أو قدره على رمي حجر أو حصاة، على بختك هذا بكذا على أني منى ربيت هذه الحصاة، نزم المبيء أو يقول: بعنك ثوباً أو شيئاً من هذه الأشياء التي تقع عليه الحصاة التي ترمي بها، أو بعثك من هذه الأرض ما انتهت إليه الحصاة في الرمي.

ومثل ذلك: بيع ضربة القانص (بأن يقول البائع: بعنك ما يخرج من إلقاء هذه الشبكة مرة بكذا) وضربة الغائص (بأن يقول: أغوص غوصة، فما أخرجته من اللّال، فهو لك بكذا).

كل هذه البيوع الخمسة: المبيع فيها مجهول الذات أو المقدار،

والجهالة داخلة في الغرر، وقد ثبت النهي عنها، بعد أن كانت من بيوع الجاهلية.

5 ـ بيع الدِّين أوبيع الكالىء بالكالىء:

أي: بع الدُّين بالدُّين، وهو بيع معنوع شرعاً، لما رواه الدارقطني عن ابن عمر، والطبراني عن رافع بن خديج: اأن النَّبي 機 نهى عن بيع الكالىء بالكالىء⁽¹⁾.

مثاله: أن يكون لخالد دين على عمر، فيبيع خالد الدّين الذي له على عمر لرجل آخر إلى أجل. وهذه صورة بيع الدّين لغير المدين.

ومثال بع الدُّين للمدين: أن يقول رجل لآخر: اشتريت منك مثاً من الطعام القصح) بدياره على أن يتم تسليم الموضين بعد شهر مئلاً، أو أن يشتري رجل شيئاً إلى أجل. فإذا خل الأجل لم يجد البائع ما يقضي به دينه. فيقول للمشتري: بعني هذا التيم، إلى أجل أمر بزادة شيء فيمه ولا يجري بينهما تقلقي، فيكون هذا ريا حواماً تطبيعًا لقاعدة الجاملية: فإذني في الأجل وأزيدك في القدرة.

وقد أجمع الناس على أنه لا يجوز بيع دَين بدَين، سواء أكان البيع للمدين أم لغير المدين. 6 ـ بيم العربون:

وهو أن يشتري الرجل شيئاً، ويدفع للبائع مبلغاً من المال على أنه إن تم البيع وأخذ المشتري الشيء. احتسب المدفوع من الثمن ، وإن

⁽¹⁾ مسحده الحاكم على شرط سلم، وتعلب بأنه تفرد به موسى بن عبيدة الرئيةي، وقد قال في أحسد: لا تعلى الراباة عد عدى، ولا الرفر هذا الحديث من غيره، وقال: لين هذا يضا حديث بصح» ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بح من بدين، وقال الشاني: الحل الحديث يوحدن هذا الحديث نزيل الإطار (1965).

لم يأخذه فهو للباتع حمة من المشتري، فهو بيع يثبت في الخيار للمشتري، ولكن مدة الخيار غير معددة برمن وأما الباتع فالبي لازم . وهو معنوع في راي جمهور الملعاء غير المستائلة أن أما خرجه ، وحمالك، في العرطا، والنساني، وأبو داود عن عبد الله بن معرو، فالنا: فهي اللي يكل عن بين المؤيان، أن العربان لذة في المؤيرة، وعلمة منعه: اشتماله على المعرو والمخاطرة وأكل المال بغير خوض، واشتماله إيشا على شرط فاسد: هو عدم رد المدفوع للمشتري إن لم يرض بالشيء السيم، وفي أخذ مال بدرن وجه حق، فهو أكل الأموال المالي، والسيم، وفي أخذ مال بدرن وجه حق، فهو أكل المؤينة.

واجازه الإمام أحمد، لما أخرجه عبدالرزاق في مصنفه من حديث زيمد بن أسلم: "أنه ستل رسول الله 義 عن الدُربان في البيع، فأحله:20.

رما رُوى في عن نافع بن عبد الحارث: «أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية بارامية آلاف درهم، فإن رضي عمر، كان البيع نافذاً، وأن لم يرض فلصفوان أربعمائة درهم!. وضمَّف أحمد رحمه اله الحديث العروي في النهي عن بم العربان⁽⁹⁾.

وعمل الناس جارٍ على التعامل ببيع العربون الذي يتضمن التعهد بتعويض ضرر الغير عن التعطل والانتظار.

لكن الحديث منقطع، وفيه راو لم يسم، وسماه ابن ماجه: وهو عبد الله ابن عامر الأسلمي، وهو لا يحتج بحديث (نيل الأوطار: 153/5).

⁽²⁾ حديث مرسل، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى، وهو ضعيف (نيل الأوطار، المكان السابق).

⁽³⁾ خابة المنتهى (26/2).

7 ـ بيع الغش:

أجمع العلماء على تحريم الغش، لما أخرجه الجماعة إلا البخاري والنساني عن أبي هربرة: أن النّبي كللله تربرجل بييع طعاماً، فادخل يده فيه فإذا هو مبلول، فقال: «من غشنا فليس مناه أي: ليس ممن اهتدى بهدي النّبي واقتدى بعمله وحسن طريقته.

والغش نوعان: الأول ـ إظهار جودة ما ليس بجيد، كنفع اللحم بعد سلخه، وبل النياب بالنشا، والثاني ـ خلط الشيء الصافي بغيره كخلط اللبن بالمماء، والسمن بالدهن من زيت وشحم، أو الجيد بالردي، من جنسه كلمح جيد بردي.

وحكمه عند المالكية: أنه إذا وقع فسخ وتصدق صاحبه بما حصل الغش به إن كان قائماً، تأديباً للغاش، وإن لم يكن قائماً، تصدق بشت، فهو بيع فاسد¹¹.

8 ـ بيع النجُّش، وتلقي الركبان، وبيع الحاضر للبادي:

هذه البيوع الثلاثة حرام عند الجمهور، مكروهة تحريماً عند الحنفية للنهي عنها في الإسلام⁽²⁾.

وبيع التُجشن: هو أن يزيد العره في السلعة، وليس له حاجة يها، إلا ليغلي تسنها، ويضع صاحبها، ويغرر غيره بالزيادة ويعندس، فيشتريها بالسعر الزائد، وهو حرام عند الجمهور، ومكروه تحريماً عند الحنفية، لما أغرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر قال: "فهى رسول ألل # # المُلْخِرْه. التُنْجِرْه.

وأخرج الشيخان أيضاً عن أبي هريرة قال: ﴿نهى رسول الله أن يبيع

⁽¹⁾ الشرح الصغير 88-86/3.

⁽²⁾ مواهب الجليل للحطاب 378/4 وما بعدها.

حاضر لباد، ولا تناجشوا». والنهي هنا يقتضي التحريم، لغير اللشتري وخديت غيره، ولكنه لا يقتضي فساد البيع، فيقع صحيحاً عند اللجمهور، وللمشتري رده إذا علم ما لم يشت، فإن فات فيلزمه الأقل من القيمة والشن، وقال الحنابلة في المشهور عندهم بفساده، ولا خيار شرق في الأ.

أما بيع المزايدة أو المزاد العلني لكلُّ الناس فهو بيع صحيح جائز أقره النِّي ﷺ.

وتلقي الركبان أو الجَلَب: هو مبادرة بعض أهل المدينة القادمين بالسلم، فيشترونها منهم قبل وصولهم إلى السوق، أو البلد إلى يكن لها سرق، وقيل معرفة السعر، إذا كان التلقي في رأي الممالكية دون ستة بالهال من البلد أو السرق، وهو حرام عند المجمهور، مكرو، تحريما عند الحنفية؛ لنهي التي على عنه، أشرح الشيخان من حديث ابن عباس: لا تَشَكّرًا الركبان، ولا يبع حاضر لبادة وسبب النهي: الإضرار بأهل البلد وباعثاب السياء، وكذن البيع، صحيح عند الأنتف ولا يضمع؛ لأن النهي هنا لأمر خارج عن البيء، ومو لا يتقضه، ولكن يثبت في عند المنابلة عباد فين فاسلح، ومو لا يتقضه، ولكن يثبت في عند

وبيع المحاضر للبادي: هو أن يبيع ساكن الحضر بضاعة الغريب ساكن البادية على التدرج، مع حاجة أهل البلد، بسعر أغلى، مع أن الغريب كان يربد البيع بالمعر الحالي، وهو حرام عند الجمهور، مكرو، تحريماً عند الحقيق، لما أخرجه الجماعة إلا البخاري عن جابر: أن يُشِي عَلَّقَ قال: ﴿لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض).

⁽¹⁾ غاية المنتهى 33/2، كشاف القناع 200/3، المغنى 11/4 ومابعدها.

⁽²⁾ غاية المتهى: 33/2، كشلف الفناع 199/3، المغني: 218/4.

وسبب النهي عند: الإضرار بأهل السوق والتضييق عليهم لبيع السلعة بأكثر من ثمن المثل، أو من طريق التخصص بالسمسرة بحيث لا يبيع الحاضر إلا لأهل البادية طمعاً في زيادة الثمن.

ويفسخ عند المالكية إن لم يفت، فإن فات مضى بالشمن، والبيع صحيح عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة؛ لأن النهي لأمر خارج عن البيع، وهو الرفق بأهل الحضر⁽¹⁾.

9 ـ البيع وقت النداء لصلاة الجمعة :

وهو الأقان الثاني الحالي الذي يكون بين يدي الإمام الخطيب على العنبر، وهو كالبيرع السابقة صحيح حرام عند الشانمية، مكروه تحريما عند الحقيق، قدلوله تعالى: ﴿ يَأَيْكُ الْفَيْنَ مُنْكُمًا إِنَّا لَهُمْ الشَّلْقُ وَن وَقِيدٍ الشَّكُمُوّ قَالَتُمُوّا إِلَّهُ وَلَا أَمَّا الْإِنْ الْمَالِيَّةِ ﴾ [الجمعة: 9] وعلق النهي: الاشتغال بالبيع وتعود من الأحمال الأخرى عن السمي للجمعة.

وهو فاسد عند المالكية، ويضخ إن كان السبح قائماً، فإن فات يغير أر تعيب أو تصرف خلاً، مضى بالقيمة حين القبض ^[23]، وكذلك قال المختابة: لا يصبح البيح والشراء معين نظره الجمعة قبل نتائها في وقت لزوم السمي إلى الجمعة، ويحرم سائر العقود الأعرى غير البيح والصناعات كلها معين نلزمه الجمعة بعد الشروع في النداء الثاني للجمعة؛ لأنها تشغل عن الصلاء وتكون ذريعة لفراتها(²⁰).

10 ـ بيع العنب لعاصره خمراً وبيع السلاح في الفتنة :

المغني 215/4، كشاف الفناع 173/3، مغني المحتاج 236-37.
 تبصرة الحكام لابن فرحون بهامش فتح العلي 238/2.

⁽²⁾ بيصره الحجام 1 بن مرحون بهامس د (3) کشاف القناع 169/3 وسابعدها.

بقرائن: حكمه أنه باطل عند الممالكية والعنابلة: لقوله تعالى: ﴿ وَلَا كَمُلَافِّاً هُلِّ الْمِرْكِيْكِ [المائدة: 2] وسداً للذرائع؛ لأن ما يتوصل به إلى الحرام حرام، ولو بالقصد أو النيّة.

والبيع صحيح مكروه تعريباً عندالحقية ، لاستيفاء شروطه وأركانه الشرعية ، وحرام عند الشافعية الأن النهي عن هذه البيرع فيما عدا البيع للحربين لا يقتضي الطلائة ، أما بيع السلاح للحربين فهو باطل عند الشافعية تفريحهم به على السلمين واستعانتهم به على تفاهم ⁽¹⁾.

11 ـ بيع الطمام قبل قبضه:

له هذا البيع باطل عند الجمهور، فاسد عند العنفية، وخصص العالكية المنع في الطعام، وبرياً كان أو غير ربوي؛ لماأعوجه أصحاب الكتب السنة إلا ابن ماجه من حديث ابن عبّاس: •من ابناع طعاماً فلا يبعه حتى يقضه:

وقصر الحنابلة المنع على الطعام المكيل أوالموزون أو المعدود، لما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر: •إذا ابتعت طعاماً، فلا تبعه حتى تستوفيه».

وأخرجه ابن ماجه والدارقطني بلفظ (نهى النَّبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشتري.

وعلة منع بيع الطعام قبل قبضه عند العالكية: هي أنه قد يتخذ البيع ذريعة للتوصل إلى ربا النسيتة (الأجل) فهو شبيه بيبع الطعام بالطعام نسيتة، فيحرم سداً للفرائع. والعلة عند الحنابلة: هي الغزر.

ولا يجوز في مذهب الشافعية بيع الشيء مطلقاً طعاماً أو غير طعام قبل القبض، لعموم النهي في حديث زيد بن ثابت الذي أخرجه أبو داود

⁽¹⁾ مغني المحتاج 37/2-38.

والدارقطني: •نهى النَّبي 義 أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها النجار إلى رحالهم.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز التصرف في السبع السنفول قبل التنقط، ويكون البيع فلسنفول قبل التنقط، ويكون البيع فلسنفية في حديث زيد السنفية منه ، ولأنه نقط البيع من على ما ما يقبض، والنهي يوجب فساد السنهي عنه ، ولأن هذا البيع مستنف على الفرزر. لاحتمال فسنف بهلاك العبيم المعقود عليه قبل الفرز كما فقدم نفي البي ن على الفرز كما فكر المحابلة ، ولكن أجاز الشيخان (أبو حيفة وأبو يوسف) بيخ المنفول استخداماً قبل الشيف، معلك بعض المحابث المنافقة ما يعرف المحابلة ، ولكن أجاز الشيخان والوحد ولا يجوز تخصيص عموم الكاب يخبر الواحد، ولأن المفار مأمون الشور والنامرة ولأن المنفرة مأمون التنفيز والنامرة ولأن المنفرة مأمون التنفيز والنامرة المؤنفية مناسكة على الشور.

12 ـ البيعتان في بيعة:

إذا كانت البيعتان حاصلتين في يعة واحدة، أو ناشتين بسبب يسة واحدة واليم بات فيهما أو في أحدمما، كانت الشفقة فاسدة أيس واحدة والنجع بات فيهما أو في أحدمما، كانت الشفقة فالذي من عند المنافزة، والشاهية، والشاهة، وفاسدة عند المختفية، للغيم عن حزل بسبب الجهل بالثمن حال المقدة، كان يقول وجل لآخر: يمثك مزلي على أن تبيعني فرساك، أو يقرل: بعثك الفين نسبة وبالف تقدأ. ودليلهم: ما رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه عن والنامية، عنهن التي تلام مرودة افها اللي تلام عن يعتبن في يعته.

ورواه أحمد عن ابن مسعود بلفظ «نهى النَّبي 撰 عن صفلتين في صفقة».

فإن كان ذلك على الخيار في البيعتين، فقبل المشتري إحدى البيعتين بعينها نقداً، أو موجلاً أو مفسطاً، بأن قال: قبلت نقداً، أو قال: قبلت موجلاً لأجل معين، ولو بسعر أكثر من السعر النقدي، جاز المبعر، وفشر ابن جُزي المالكي البيعتين في بيعة يقوله: هو أن يبيع مثموناً واحداً إلمحد ثمين مختلفين، أو يبيع أحد مثمونين بثمن واحد، فالأول أن يقول: بعثك هذا اللوب بعشرة تقداً أو بعشرين إلى أجل، على أن البيع قد لازم في أحدهما. والثاني أن يقول: يعتك أحد هذين التوبين يمكنا على أن البيع قد لزم في أحدهما. والصورتان من أنواع بيوع الغرر المدرة المعنوعة ().

وأضاف ابن جُزّي (ص 260) نوعاً عاشراً من البيوع الفاسدة في مذهبه: وهو الجمع في صفقة واحدة بين البيع وبين أحد ستة عقود: وهي الجمالة، والصرف، والمساقاة، والشركة، والتكاح، والقراض. فذلك معنوع في المشهور، وأجازه أشهب وفاقاً لأبي حنيقة والشافعي.

وإذا اشتملت الصفقة على حلال وحرام، كالعقد على سلعة وخمر، أو ختزير أو غير ذلك، فالصفقة كلها باطلة. ولو باع الرجل ملكه وملك غيره في صفقة واحدة، صح البيع فيهما، ولزمه في ملكه، وتوقف اللزوم في ملك غيره على إجازة ذلك الغير.

13 ـ البيع وشرط :

وهو بيم الثّنيا: إذا اقترن البيع بشرط، قال المالكيّن⁽²²⁾: الشرط الذي يحصل عند البيع إما أن يناني المقصود أو يخل بالشمن أو يقتضيه العقد، أو لا يقتضيه ولا ينانيه.

فالشرطان الأخيران لا يضران، والشرطان الأولان يضران، وصح البيع عندهم إن خُذف الشرط المناقض لمقصود العقد أوالمخل بالثمن.

القوانين الففهية: ص 257.

 ⁽²⁾ الشرح الصغير وحاشية الصاري عليه 102/3 ومابعدها، مواهب المجليل والتاج والإكليل بهامشه 374/4 وما بعدها.

والشرط الذي يقتضيه العقد: مثل شرط تسليم المبيع. وخلوه من

العبب والاستحقاق، وهذا شرط صحيح لا يضر العقد، ولازم له. والشرط الذي لا يقتضيه العقد ولا يتافيه: عثل البيع بشرط نقديم رهن أو كفيل (حميل) ولو غير معين. فإن اشترط عمل به، وإلا فلا، وعلى المشتري تقديم رهن مناسب وكفيل ثقة.

والشرط الذي ينافي المقصود من العقد، أي: متضى العقد، كأن ياع رجل لآخر داية بشرط الا يركبها أو لا يبيعها، أو لا يسكن الملار أو لا يلس التوب. وهذا شرط فاصد مضد العقد، واستشوا من ذلك بهم الآية بشرط تعبير العترز. فيجوز الشرط الشوف الشارع للحرية، ويه يقد علي، أن صدقة لفلان أو على أن يصدق به عليه، أو يهيه له، أو يقفه عليه، والترم المشتري ذلك، فيجوز العقد والشرط.

والشرط الذي يخل بالثمن كبيع بشرط سلف، كما سأبيّن.

ويجوز البيع والشرط إن اشترط البائع منفعة نفسه خلافاً للمتغفية وموافقة للمتنابلة، كالمتراط مكنى الدار هذه بعد بيمها، بدليل ما ثبت في الصحيح: قان جابراً باغ نافة لرسول 應 響، واشترط حلابها وغهرها للمدينة أي: ركوبها إلى المدينة.

ويجوز البيع ويبطل الشرط إن عاد الشرط بخلل في التمن. مثل: وإن لم تأت بالشن إلى تلاتة أيام فلا بيع بيننة فإن قال الباتع: «منى جتك بالثمن رددت إلى المبيعة لم يجز، وجاز عند متأخري الحنفية وهو المعروف ببيع الوفاء: وهو إن بيع المحتاج إلى التقود مقاراً على أم من وفي التمن المنز المفاراً!!

⁽¹⁾ اختلف في بيع التنيا هل هو بيع أو رهن على تولين، وفائدة الخلاف في الغلة، فمن رأى أنه بيع قال: لا برد المشتري الغلة، ومن رأى أنه رهن قال: برد الغلة، وأنه في ضمان البائع في كل بيع ونقص يطرأ عليه من غير سب=

ريجوز للمرء أن بيع ثبتاً ويستني نه ثبتاً معلوماً كبيع شجر إلا واحدة، وبيع دور إلا واحدة أو بيع أرض إلا جزءاً معلوماً شها، فإن كان استنى ثبتاً مجهولاً لم يصح الميح، للجهالة والغرء، قال جامر: فهى اللهي فلا عن المحاقلة والغرابة واللها إلا أن تعلم. والثنيا: الاستناء في الميع.

وذهب أبو حنية إلى تحريم البيع وإنساده بالشرط الفاسد: وهو اللذي لا يتفشيه العقد ولا بالالعه ولا ورد به السرع ولا يتعارفه الناس، وإنما فيه منفعة لأحد المتعافدين، كاشتراط خياطة القماش المشترئ. ويصح المقد ويلغز الشرط الباطل: وهو ما كان فيه ضرر لأحد، العائمين، كان يبيع إنسان شيئاً بشرط ألا يبهد المشتري أو لا يهيه.

والشافعية كالمالكية في اشتراط الخيار، والأجل، والرهن، والكفالة، وهو صحيح، وفي إفساد البيع أو بطلانه إن كان الشرط منافيًا مقتضى العقد، كشرط ألا يبيع المبيع أو لا يهيه.

والحنابلة كالمناكبة في أنه لا يبطل البيع بشرط واحد فيه مفعة لأحد العاقدين، لكنهم قالوا: ويبطل بالشرطين، لما أخرجه أبر داود والترمذي وغيرهما عن عبداله بن عمرو: أن النّبي ﷺ قال: الا يحل سلّف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا بيع ما ليس عندك.

البيع والسلف: أجمع العلماء على أنه لا يجوز اشتراط السلف من أحد المنابعين إذا عزم مشترطه عليه، فإن أسقطه جاز البيع عند المالكية، ولم يجز عند بقية الألمة.

وصور البيع بشرط السلف أربع: وهي أن يقول البائع للمشتري:

من المشتري، وما كان من سبب المشتري فهو ضامن له، والراجع عند المالكية
 أن الغلة للمشتري (مواهب الجليل 373/3).

أبيعك هذا على أن تسلغني كذا، أو بشرط أن أسلفك، أو يقول المشتري للباسخ: أشتريه منك على أن أسلفك، أو على أن تسلغني كذا. فإن حدث سلف مع البيع من غير شرط ولا عرف، فالراجع الجواز عند المناكبة وغيرهم.

ودليل منع البيع بسلف: ما أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، وأحاكم عن عبدالله بين عمرو، قال: قال رسول لله ﷺ ولا يعطّ سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربع ما لم يَضْمن، ولا بيع ما لبي عندك.

قال البغوي: العراد بالسلف هذا الفرض، واشتراطه في البيم مضد له؛ لأنه إنسا يقرضه على أن يعابيه في النسن، مثل أن يقول: أبيك حتولي هذا بألف على أن تسلفني مائد، والشرطان في بيع أن يقول: بعثك ثوبي بكفاء وعليّ قصارته وخياطته، وهذا قاسد عند أكثر العلماء، وقال أحمد: إنه صحيح إن شرط في البيع شرطاً واحداً، وإن شرط شرطين أو أكثر، لم يصح، ومذهب أكثر العلماء: عدم الفرق بين

وأما قوله: • ولا ربيع ما لم يُفَسَنَه قعمناه أنه لا يُعرِوز أن يأخذ ربح سلمة لم يفسمنها، مثل أن يشتري مناعاً، وبيبعه إلى آخر قبل قبضه من البائع، فهذا البيع باطل، وربحه لا يجرز؟ لأن العبيع في ضمان البائع الأول، وليس في ضمان المشتري منه، لعدم القبض.

رأما قوله: ولا يبع ما ليس عندك؛ فيراد به النهي عن يبع لا يملكه الإسال رما لا تدرة له عليه، كالشيء المغصوب الذي لا يقدر على انتزاعه ممن هو في يده. والشيء الذي لا يعرف مكانه، والطير الدنفلت الذي لا يعداد رجوعه، وكل ما ليس حاضراً عند صاحبه، أو كان غاتباً ليس في ملك صاحبه ولا تحت حوزته(1).

الفرق بين بيع وسلف وسلف بمنفعة في مجال الريا وتهمت: مذان النوعان ممنوعان؛ لأنه كثر القصد بهما إلى الربا، ومثال البيع وسلف: أن بيع شخص سلمتين بدينازين لشهر، ثم يشتري إحداهما بدينار نقداً. ومثال السلف بمنفعة: أن يبع سلمة بعشرة لشهر، ويشتريها بخمسة تقدالاً، وهذا هو بيع العبة عند الجمهور، ومن بيوع الأجال عند الملكة.

14 ـ بيع الإنسان على بيع أخيه:

وذلك بعد ركون صاحب السلمة لمن يسومها وتقاريهما: هذا البح فائسد عند المالكية، والعنايلة، والقالمية(أن لما فيه من الإيذاء وإثارة العداوة والبغضاء والشحناء بين المشترين، ولنهي النبي 養 منه، أخرج أحمد والسابق عن ابن عمر: أن الثبي 養 قال: الا يع أحدكم على يع أخيه، ولا يخطب على خطية أخو»، إلا أن يلاذله،

ولفظ النسائي: ﴿لا يبع أحدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذُرِهُ.

وأخرج أحمد والشيخان عن أبي هريرة: أن النَّبي 義 قال: الا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم سومه.

وذهب الحنفية والشافعية إلى صحته وكراهته، لأن النهي عنه لأمر خارج عن طبيعة البيم، فليس النهي لذاته ولا لوصف ملازم له، فيقتضي الكراهة.

هذا ويجوز بيع المزايدة، لما أخرجه أحمد والترمذي عن أنس: أن

⁽¹⁾ نيل الأرطار: 5555، 179-180.

 ⁽²⁾ مواهب الجليل رالتاج والإكليل 390/4 وما بعدها.

⁽³⁾ القوانين الفقهية: صر259، نيل الأوطار: 169/5.

النبي ﷺ باع قَلَحاً وحِلْساً فيمن يزيد، والحلس: كساء وفيق يوضع تحت برذعة البحير.

15 ـ بيع الثمار والزروع قبل أن تخلق:

اتفق الفقهاء على أن بيع الثمار أو الزروع قبل أن تخلق لا ينعقد، لأنه من باب النهي عن بيع ما لم يخلق، ومن باب بيع السنين والمعاومة. والأول داخل تحت النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان وعن بيع حبّل الحبّلة وبيع الغرر ونحوه.

والثاني ثبت النهي عنه فيما رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن جابر بن عبد الله: • أنّ النِّبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمنزابنة والمعاومة والمخابرة:(1)

وفي رواية أخرى: «أن النبي في نهي عن بيع السنين؛ والمعاومة: بيع الشجر أعواماً، والنبي عنه لأنه بيع المعدوم، وقد نهى الرسول في عن بيع المترر، والغزر: مو ما انطوى عنه أمره، وخفي عليه عاقبته، ونوع الغرر: هو أن العبيع مجهول الوجود قد يظهر وقد لا يظهر، وسجهول المقدار أن وجد.

أما بيع الثمار بعد القطع أو الصرام: فلا خلاف في جوازه.

أما بيع الثمار على الشجر أو بيع الزرع في الأرض بعد أن يخلق، ففيه تفصيل⁽²⁾:

⁽¹⁾ المحافلة: يع الزرع قبل بدو صلاحه أو يعه في سيله، والعزابة: يع رطب النظر يمكل من النعر، أد يع المنب بالزيج. والمعاودة: يع السعر أمواماً كثيرة. ويع السين: أن بيع تمر النخلة لاكثر من سنة في مقد واحد، وهو سنوع لأنه يع فرور لكونه ما لم يوجد. والمخابرة: كوله الأرض، أي: إجازتها ماللما أو بالزيع مثاكل.

 ⁽²⁾ المنتقى على الموطأ 217/4، بداية المجتهد 148/4، القوانين الفقهية: ص261.

 (أ) إن كان قبل بدر الصلاح بشرط النرك أو البقاء: فلا يصح إجماعاً؛ لأن التي ﷺ: انهى عن بيع الشار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع⁽¹⁾. والنهي يقتضي فساد المنهى عنه.

(ب) وإن كان البح بشرط الفطع في العال: فيصح بالإجماع؛ لأن الدنع إن الن عائدة على الله أعلاما، الدنع إن عان عائد على الم العالم الله على الله على الله على الله على والموطأ والنسائي: «أن اللي قلة نهى عن بها الشار حتى تزمو، فقلنا لأسر: ما زهرها؟ قال تعقر وتصفرت قال: أرايت إذا سنح الله الشرة، يم يأخذ أحدكم مال أجه؟!! وهذا مأون فيما ينطف في الحال، فصح بيعه، كما أو يلدا صلاحه.

ويويده حديث أخر لابن عمر يدل على مدم جواز بيم الزوع الأخضر في الارض إلا بشرط القطع في المحال وهو: دأن اللي ﷺ فهي عن بيح النخل حتى يزهو⁽²⁾ وعن بيع السنيل حتى يبيشً ويأمن العاهة. نهي البابغ والمستري⁽³⁾.

(ج) وإن كان البيع قبل بدو الصلاح مطلقاً دون اشتراط تبقية ولا تقم. فهو باطل لان التي كلة اطلق النهي عن بيع الشرة قبل بدؤ الصلاح (الرهم) فيذخل فيه هذه الحالة. وإطلاق المقد يتضمي التبقية عرفاً وحاداته فيصير العقد المطلق كالذي شرطت فيه النبقية، يتناولها الده..

وبدؤ الصلاح: هو الإزهاء أو ظهور الحمرة أو الصفرة في ثمر

أخرجه الشيخان، وأبو دارد، والنسائي، والترمذي والموطأ عن ابن عمر.
 (2) زها النخل يزهو: إذا ظهرت ثمرته.

 ⁽³⁾ أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي عن جابر بن عبد الله.

التخل، وظهور العاء الحلو واللين والاصفرار في ثمر كروم الدب. وفيما عدا ذلك أن يبلد النضيج. وفي الزيرع والعجرب يعتبر اشتفادها، يدليل: أن التي ﷺ: أنهي من من بيم النمر حتى يطيب، (10 ونهى أيضاً عن بيم العار حتى تُرَّعِيْ، قبل: وما زهوها؟ قال: تحمأر وتصفأوُ "ونهي من بيم العبر حتى بسود؟ (2)

ويرى المالكية: أنه إن بدا الصلاح في صنف من أصناف الشمار، جاز بيع جميع ما في البساتين المجاورة، ولا يجوز بيع صنف لم يبد صلاحه، بيدو صلاح صنف آخر.

بيع الثمار والزروع المتلاحقة الظهور:

إذا يع ثمر أو زرع بعد بدو الصلاح ولو بعضه، وكان يقلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود، كثين رقناه وغيار، وموز ورود، ويطيخ وبالنجود، كثين رقناه وغيار، وموز ورود، بقل المالكية ومتأخرو الحقية وابن تبعية، وابن لأخية، بصح الليم معلاً بحدين الملن باله تعالى، ومسامعة الإساسة لإلتيان يخرجه الله تعالى من الشوء، ولعناوت الناس واعتادهم به، ولأنه يشق تبيز بعض الشرة عن بعض، خبصل ما لم يظهر تبعاً لما ظهر، كما أن ما لم يبد صلاحه تبع لما الماك.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري، ومسلم، والموطأ، والنسائي عن أنس.

 ⁽²⁾ أخرجه أحمد والشيخان عن أنس، وأراد بذلك حمرة وصفرة كامدة غير لامعة.

⁽³⁾ أخرجه أصحاب السنن ما عدا النسائي من أنس.

⁽⁴⁾ بداية المجتهد 156/2، بلنة السالك 79/2، المتقى على الموطأ 19/42، القوانين الفقهية: ص261، أعلام الموقعين12/2، ط محي الدين عبد الحميد.

واقتصر بقية الأثمة على تجويز بيع ما ظهر من الخارج الأول، دون ما يخلق بعد، للجهالة والعجز عن التـــليـم.

وأباح المالكية، والحفية، والحابلة، والظاهرية بيع الحب في سبيله، والحفلة في سنيلها مع السبل نقسه، ولا يعوز بدور السنيل اتفاقاً؛ لأنه بيع ما لم تعلم صفته ولا كارته. ودليلة الحديث المتقدم: القالمي في دنهى من بيع النخل حتى يزهر، ومن بيع السنيل حتى بيضً، ويأس العامة، في البائع والعباع.

والمعقول: هو أنه إذا اشتد العب بدا صلاحه، فصار كالثمرة إذا بدا صلاحها. وإذا اشتد شيء من الحب، جاز بيع جميع ما في البستان من نوعه، كالشجرة إذا بدا الصلاح في شيء منها⁽¹⁾.

ولم يجز الشافعية في الأصح بيع الحب مع السنبل لاستتاره، ولأنه من باب الغرر.

الجوائح:

قال المالكية: من اشترى ثمراً، فأصابت جائحة، فإنه يوضع عنه من الثمن مقدار ما أصابت الجائحة، خلاقاً ليقية المناهب، ودليل المالكية: ما رواه مسلم: أن الثبي 離 أمر بوضع المجازاته، وفي لفظ الل: فإن بعت من أحيك ثمراً فأصابت جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ من ثميناً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟!؛ وحمل الجمهور ذلك على الندب والاستحباب.

وإنما يوضع بشرطين:

أحدهما _ أن تكون الجائحة من غير فعل بني آدم كالقحط، وكثرة

الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 16/3، المنتقى 220/4، بداية السجتهد 151/2، المحلي 395/8، المغني 83/4.

المطر، والبرد، والربح، والجراد وغير ذلك. واختلفوا في الجيش والسارق.

الثاني ـ أن تصيب الجائحة ثلث الثمر فأكثر. وقال أشهب، ثلث قيمتها. فإن أصابت أقل من الثلث لم يوضع عن المشتري شيء، وإذا أصابت الثلث فأكثر، لزم المشتري قيمتها بعد حط ما أصابت الجائحة.

وإذا كانت الجالحة من العطش فيوضع قليلها وكثيرها، سواء بلغت الثلث أم لا.

وإذا كانت الجائحة في البقل، فيوضع قليلها وكثيرها.

وإذا بيع زرع بعد أن يس واشتد، أو ثمر بعد تمام صلاح جميمه واستحقاقه للقطع ولم يكن في تبفيته فائدة، ثم أصابته جائحة، لم يوضع منها شيء.

وإذا كان العبيع من الشعار أجناساً مختلفة، كالعنب والتين في صفقة واحدة، فأصابت الجائحة صنفاً منها، وسلم سائرها، فجائحة كل جنس معتبرة بنفسه، فإن بلغت ثلثه وضعت، وإن قصرت عنه لم توضع⁽¹⁾.

بيع الآجال وبيع العِينَة:

فرق المالكية⁽⁵⁾ بين النوعين، فقالوا: يبوع الآجال: هي بيح المشتري ما اشتراء لباتمه أو لوكيله لأجل. وبيع المبية: أن يقول شخص لآخر: اشتر سلمة بعشرة نقشاء أو النا أخذها منك بالني عشر لاجل. قال يما لترضيح اكتاب مالكي): وهل كل من لفظني البيوع والأجال باق على دلالته، أو سلبت دلالة كل واحد. وصار المجموع اسماً لما ذكر

القوائين الفقهية ص 262 وما بعدها.

⁽²⁾ مواهب الجليل 389/4 الشرح الكبير 76/3، 88، الشرح الصغير - 132. 116/3.

فيه احتمالان، والثاني أظهر. وسعيت بهذا الاسم لاشتمالها دائماً على الأجل، وهي ما تكرر فيه البيع من العاقدين مرة ثانية.

ورجه المناسبة بين بيع الأجال ربيع العية: التحيل على دفع قلبل في كليد. وسمى بيع الوجئة بللك على أنها في معنى بيرع الأجاله، وهو رأي غير السلعة إلى أنها بأخف بلهاء عيناً، أي المنتقا أضارة أو أما عند المماكنة قسميت بذلك لاستمانة البائع بالمستريع على تحصيل مقصوده من دفع قلبل لياخذ عنه كبيراً. وأهال العية: قوم نصيراً انشسم لطلب شراء السلع منهم، وليست عندهم، فيفهرن إلى التجار، في بيترنها لمن طلبها، فهي بيع من طلبت منه سلعة قبل ملكة إياها لطالبها بعد شرائها، وهذا جائز خلاف الأولى، لما سلع غيل على دلما كثير، وهذا جائز خلاف الأولى، لما

وبيوع الآجال فاصدة عدد المالكية والحنايلة، لأنها تتخذ في الغالب جسراً للوصول إلى الرباء كان يبع خضوس الحق تخر بنس موجل، تم يشتريها من في العالم بين معجل، حلل أن يبعه كمية مكر أو نقل مثالاً المثاني يسدده بعد سنة، تم يشتري البارع ما باعه من السكر أو القطن في العال بمثانياته يضعها فور إلى المشتري الأول الذي بعار باعثا، فيكون الفرق بين العمين هو الربا، ويصعر البابع الأول مقرضاً نمائماته في لان ما أدى إلى الواجب واجب، وما أدى إلى الحرام حرام، ولو لم يقعد العرام باتفعل، فالغرض الفاسد: هو الباعث على العقد،

وهي تشبه حالة البيع وسلف، أو حالة البيع المؤدية إلى السلف بمنفعة.

والبيع والسلف: بيع جائز في الظاهر معنوع في الباطن، كأن يبيع سلعتين بدينارين لشهر، ثم يشتري إحداهما بدينار نقداً، فال-حال الباتع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينار نقداً، أخذ عنهما عند حلول الأجل دينارين، أحدهما عن السلعة، وهو بيع، والآخر عن الدينار وهو سلف.

والسلف بمنفعة: أي: البيع المودي إلى ذلك، مثل أن يبيع سلمة بعشرة إلى شهر، ويشتريها بخسة نقداً، قال الحال عند البائع لدفع خسسة نقداً يأخذ عنها بعد الأجل عشرة. وهو بمعنى بيع البيئة عند غير المالكة.

وبيع البيئة المعنوع عند العالكية: أن يقول الطالب: اشتر سلمة بعشرة نقلةً، وأنا أخذها مثلك بالتي عشر لأجل. ومنعه لما قيه من تهمة سلف جر نقطة لأنه يصبح كانه سلّقه ثين السلمة، وياخذ عنها بعد الأجل التي عشر، وهذه سحت، أي: كسب ما لا يحل. وينسخ البيم إلىائتي وهو الأثنا عشر لأجل؛ لأنه ذريعة إلى الرباء وبه يترصل إلى المائتي وهو الأثنا عد، فلا يصح.

ودليل بطلان بيرع الأجل ربيع الدينة إضافة لمند الذرائع: ما أخرجه الدارةطني، والإمام أحمد في مستده عن عائشة رضي الله عنها: أن المالية بتت أيضا المالية بتن أوقع وامرأته على عائشة رضي الله عنها، فنا مالية رضي الله عنها، فقالت أو ولد يد بن أرقم: "إلي يست خلاماً من أرفع بن أرقع بمناشاتة درجم إلى السطاء، عم اشتريت من بستمائة درجم الي السطاء، عمر ويشما اشتريت، أبلغي زيداً أنه إليط جواده مع رسول اله ﷺ إن أو يشيء "أنا.

وأخرج أحمد، وأبو داود، والطبراني عن ابن عمر: أن النّبي ﷺ قال: ﴿إذَا صَنَّ الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعِينَة، واتبعوا أذناب البقر ـ اشتغلوا بالزراعة ـ وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل لله بهم

رُوي عن الإمام الشافعي أنه لا يصبح هذا الحديث (جامع الأصول 478/1).

بلاه، فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم)(1).

أنواع بيع العِينَة:

بيع العِينَة في مذهب المالكية ثلاثة أنواع: جائز، ومكروه، وممنوع⁽²⁾.

الأول ـ السنوع: أن يقول رجل لآخر: اشتر لمي سلمة بكذا، وأوليد لله يقاد بها خسة وأوليدك فيها كلما . وأوليدك فيها خسة حضوء إلى الراء والأن هذا يول في رأي الإمام طالك إلى الراء! لأن مذهب مالك النظر إلى ما خرج من الهد، ودخل فيه، ويلغي الوسائط، مذهب مائل الرجل أعطى لنخص عشرة دنائير، وأخذ منه خسمة عشر دنائراً إلى أجل، والسلمة واسطة ملفاته و لا يجوز العقد لما فيه من مصلح جز نشأ، ويضح اليج التاتي يخسف عشر لأجل.

الثاني _المكروه غير الحرام: أن يقول: اشتر لي سلعة، وأنا أربحك فيها، ولم يسمّ الثمن، أي: لم يعين مقدار الربع، فإن صرح يقدره حرم.

الثالث ـ الجائز: أن يطلب شخص السلعة عنده فلا يجدها، ثم يشتريها الأخر من غير أمره، ويقرأل: قد الشتريت السلعة التي طلبت من، فالشترها مني إن شتت، فيجوز أن يسهم انقداً أن نسبتة بعثل المشترها به أو أقدل أو أكثر، ويشمل هذا النبوع الخااعة في بعد أهل العيدة: إنه جائز خلاف الأولى: ومع بيع من طلبت مسلمة

قال الذهبي: إن هذا الحديث من مناكبر عطاء الخراساني (نيل الأرضار 2067).

⁽²⁾ مواهب الجليل 404/4 ومابعدها، الشرح الكبير 88/3 وما بعدها، القوابين الفقهية: ص 258.

للشراء، وليست عنده، لطالبها⁽¹⁾ المشتري، بعد شرائها لنفسه من آخر، فيجوز بيمها له بثمن حال أو مؤجل أو بعضها حال ويعضه مؤجل.

وذهب أبو حنية: إلى أن يبع العينة عقد فاسد إن خلا من ترسط شخص تاك بين المالك المفرض والمشتري المقترض؛ لأن الثمن إذا لم يستوف من المشتري الأول لم يتم البيع الأول، فيصير البيع الثاني منياً علمه، وليس للبانع الأول أن يشتري شيئاً معن لم يعتلك بعد، كوكر البيم الثاني فاسداً.

ويجوز البح الثاني إن توسط شخص ثالث بين المتعاقبين، بان يشري السلعة بضر حال من مويد الاقتراضي، بعد أن اشتراها بكذا من مالكها المقرضي، ثم بيمها للمالك الأول بالثمن الذي اشترى بم فيكون الفرق جائزاله، وإن كان هناك زيادة بين ثمن ميها المقدين⁽²⁾.

وذهب الشافعي وداود الظاهري إلى صحة عقد بيع العبة في الظاهر مع الكراهة، ثوافر وكه وهو الإيجاب والقبول الصحيحان، ولا عبرة في إيطال المقد بالنبة التي لا تعرفها، لمدم وجود ما يدل عليها، أي: إن القصد الموثم برجم أمره إلى الله، والحكم على ظاهر المقد شيء أخر، فيحمل المقد على عدم التهمة. وهذا لأن الشافعي لا يأخذ بعبداً المداد الموادي.

17 ـ بيع المجهول:

هذا بيم فاسد باتفاق المذاهب إذا كانت الجهالة فاحشة، وتغضر الجهالة اليسيرة أو الغرر اليسير في العقود للضرورة إجماعاً، كجهالة أساس الدار المبيعة، فإنه لا يعلم عمقه ولا عرضه ولا متانته، والإجارة

⁽¹⁾ متعلق بكلمة ابيع).

⁽²⁾ فتح القدير 207/5 وما بعدها، رد المحتار لابن عابدين 255/4، 291.

⁽³⁾ الميزان الكبرى للشعرائي 70/2. إرشاد الفحول للشوكاني: ص 217.

مشاهرة من غير معرفة نقصان الشهور، والبدلة أو الجبة المحشوة، واللحاف المحشو⁽¹⁾ والشرب من السقاء مع اختلاف الشرب، ودخول الحمام مع اختلاف الاغتسال⁽²⁾.

وتفصيل مذهب الممالكية في بيع السجهول ما يأتي: لا يجوز بيع عمِن مجهولة كتوب من أثواب أو من ثوبين، ولا بيع بثمن مجهول، ولا بثمن طرحل إلى أجل مجهول ونحوه، يكون البيع باطلاً، لرجود الغرر بسبب الحجالة، وقد نهى الرسول 雅عن بيع الغرر. كما تقدم.

ولكن يجوز البيع إلى الحصاد أو الجداد أو العصير أو خروج الحاج أو عيد الميلاد ونحوه؛ لأنها آجال معروفة بين الناس.

ويجوز البيع مع خيار التعيين، وسموه بيع الاختيار، بشرط اتعاد جنس المبيعين وصنفهما واتحاد الثمن، فلو وجد اختلاف لم يصح البيع⁽³⁾.

18 ـ البيوع الربوية :

فاسدة عندالحفية، باطلة عند يقية المذاهب، ولاخلاف في حرمتها، سواء أكان الربا ربا فضل أم ربا نسيته، للنهي الثابت عنه في الفرآن والسنة النبوية الصحيحة.

وريا الفضل: هو الزيادة في أحد العوضين من غير مقابل عند بيع العين (الذهب أو الفضة) بجنسها، أو الطعام الربوي بجنسه مناجزة، كبيع دينار بدينارين، وصاع قمع بصاعين .

وربا النسيئة أو النساء: هو بيع العين بالعين (النقد بالنقد) أو الطعام

أما حشو الطراحة فلا بد من نظره، ولا يفتفر الغرر فيه لكثرته.

 ⁽²⁾ الشرح الصغير 95/3.
 (3) الفروق للقرافي 265/3، تهذيب الفروق بهامشه 270/3 ومابعدها.

بالطعام إلى أجل، سواه اتحد الجنس أو اختلف، وسواه كان الطعام ربوياً (فيه زيادة) أو غير ربوي (تماثل المقدار) كبيع دينار بدينار، أو بدراهم، أو بيع صاع شعير بصاع شعير أو قمح إلى أجل.

الرّبا

تعريفه وتحريمه، أنواعه، علة الربا عند الفقهاء، بيع الحيران بلحم، وبيع الرطب باليابس، وبيع الدقيق بمثله أو الحب.

تعريف الرُّبا :

الزبا في اللغة: الزيادة، والعراد به هنا: الزيادة على أصل رأس السال، سواء كانت فليلة أو كثيرة، إذا كانت مشروطة في العقد أو متعارفاً عليها، فال اله نعالى:﴿ وَإِنْ تُبْتُرُهُ فَلَاصُكُمْ رُدُوسُ آمَرُيْصُ آمَرُوسُ غَلَوْمُرُورُكُو لِمُفْلَمُورِكِ﴾ [البقر: 279].

حكمه وأدلته وحكمته: الزبا حرام في جميم الأديان، ومحرم في ديننا الإسلامي بالقرآن

والسنة والإجماع، وكان تعربيه سنة نمان أو تسع من الهجرة: أما الغرآن: فقوله تعالى: ﴿ اللّهِينَ بِالسَّفِلُونَ الإِنْهَا لَا يَشْفُونَ الإِنْهَا وَ يَشْفُونَ اللّهِ الْكَ يَشْتُمُ اللّهِ فَيُنْهِلُهُ الطَّيْمَانِينَ مِن السَّيْرَاكِ الطَّيْمَةِ : 275 ﴿ تَلَمُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ يَشْتُمُ اللّهِ اللّهِ فَيْهِ اللّهِ اللّه كُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُولُمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

الآبات من سورة البقرة (275 - 279).

تَقْلِيْسُونَ وَلَا تُطْلَبُونَ ﴾ (1) [الغرة: 278 _ 279].

وأما السُّلة: فأحاديث كثيرة، منها: •اجتنبوا السبع الموبقات، ومنها أكل الزباة(أ).

وأخرج أبو داود وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: العن رسول الله ﷺ آكل الرّبا وموكله وشاهده وكاتبه، وقال: «هم سواء».

وأخرج أحمد والبخاري من أبي سعيد الخدري رضي الله قال: قال رسول الله ﷺ الذهب بالذهب، والفضة باللغضة، والتر بالبر، والشعير بالشعير، والنمر بالنمر، والعلج بالعلج مثلاً بعثل، بدأ بيد، فعن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي سواء (²³).

وأخرج احمد ومسلم وغيرهما عن مُجادة بن الشّامت رضي الله عنه. عن النّبي ﷺ قال: «اللهب باللهب، والفقة بالفقة، والَّبر بالنّب والشعير بالشعير، والنمو بالنمو، والملع بالعلع خلاً بعثل، سواة بسواه، يما أبيد، فإذا اختلف هذه الأصناف فيموا كيف ششم، إذا كان بالمهاد؟

وأما الإجماع: فأجمعت الأمة على أن الزيا محرم، قال الماوردي: وإنه لم يحل في شريعة قطء لقوله تعالى عن اليهود وغيرهم: ﴿ وَٱخْفِوهُمُ إِرْبُوْإِوَكُمْ يُهُواعَتُنُهُۗ [النساء: 161] يعني : في الكتب السابقة.

والوسبب تحريم الزبا في كلَّ دين سعاوي: ما فيه من ضور واستفلال واكل أموان الناس بالباطل، ومن دون عمل أو جهه، فهو يقضي على روح التعاون بين الناس، ويودي إلى العدادة والبغضاء، ويكون سبباً في تضخم الروات والضخم القلاي، دون جهد ميذول ولا مصل أو كسب

⁽¹⁾ أخرجه مسلم عن أبي هريرة.(2) نيل الأرطار 190/5.

⁽²⁾ بيل الاوطار 1907.(3) المرجع السابق: ص 193.

مقبول، وهو من أفحش عبوب الراسعالية والاستعمار البغيض، وهو في
صالح الدول المتقدمة واندا، وضد مصالح الدول الانتجافة،
ولا يبارك أخف في إطلاقاً لا للمرابي أكل الراب، فقد قال لي أستاد
المتحاد: وكا يقد البنوك في حالة إقلاب حقيقي واقعي، ولا تغزيك
مظاهر البناء الضخه وسيولة المعالى، كما لا يبارك في لاخذ التروض
الربوية من المصارف المقارلية والصناعية والزراعية؛ بسبب القرائد
المترافعة والمركبة، والتي تكاد تعيير مثل اصل مبلغ الفرض، وينظير
عليه تماماً حال أكل الرابا أضماماً عضاعاته الذي كان في الجاهدة، ولدي
عليه تماماً حال أكل الراب المسافل على المصارف، وعادوا نقراء
مديرتين، وزع بم في قيمان السجون، لعجزهم عن سداد القرض
وفرائدها المترافعة مع مرور السين، وهذا مصيالي قوله تعالى: ﴿ وَمَا
يَشِهُ مُنْ وَيَا لِكُونِ النَّي التَّرضِ المي المصارف، ولم تعالى: ﴿ وَمَا
وَيَعْهُ الْمُؤْوِلُولُ اللَّمِ الْمُؤْوِلُ اللَّمِ ؛ وقداً

أنواعه :

الرّبا إما أن يكون عن طريق البيع، أو الفرض. أما ربا الغرض: نهو ناشىء عن كلّ قرض مشروط فيه جز نفع أو تعاوفه الناس، ويمكن جعله من ربا الفضل.

وأما ربا البيوع: فهو نوعان: ربا الفضل وربا النسية (11. أي: الزبا النائش، بسبب الزيادة في أحد العرضين زيادة عادية فعلية، أو بسبب وجود الزيادة مقابل مرور الزمن، وإن لم تكن هناك ظاهرية، وإنما اتحد المقدار أو الكمية، وكلا النوعين حرام بنص الحديثين السابقين عن إلى صعيد وعبادة.

وربا الفضل: هو بيع النقد بالنقد أو الطعام بالطعام مع الزيادة.

أي الربا الذي يكون بسبب التأجيل أو التأخير لزمن في المستقبل.

والنقد يشمل الذهب والفضة والنقود الورقية. وقد حرَّم سداً للذراتع، أي: حتى لا يكون طريقاً لربا النسيّة، ودفعاً للغين عن الناس وعدم الإضرار بهم، مما قد يظن بأن في أحد الجنسين معنى زائداً عن الآخر.

وربا النسبة: هو الزيادة المأخوذة بسبب تأجيل الذين المستحق إلى وقت في المستقبل، سواء أكان الذين ثمن سبع أم قرضاً. فإذا كانت الزيادة فعلية كماع حنظة بصاعين، فأمر الزيا واصبح، وإذا تمت المبادلة دون زيادة ظاهرية، كماح شمير في الحال بصاع شمير في الستقبل، كانت الزيادة مختفية في القيمة الأن المعجل غير من الموجل، والشيء المعين غير من الذين في الذه.

روبا السينة: هو الربا الجلي الذي كان العرب يفعلونه في الجاهلية، تيقول اللهائن للعدين العاجز عن دفع الدُّين عند حلول الأجهاز: أتفضى أم تربي؟ وهذا هو الربح الموكب في المصارف الأبيراك) الحالية، قال أم يوفّ الدين الذّين، قال له المقرض الدينان: قال له المقرض الدينان: قال له المقرض الدينان: قال له المقرض الدينان: أزيدك في الأجهان، وتزيينني في لؤيا (أو الفائدة).

ويلاحظ أن جيد مال الربا ورديته سواء، فلا يجوز بيع الجيد بالردي، من الأموال الربوية إلا مثلاً بمثل؛ لأن الجودة ساقطة في الأموال الربوية، والقاعدة الشرعية تقول اجيدها ورديتها سواء، سداً للفرائع.

ولا فرق أيضاً في الذهب والقضة بين التير (السائك) غير والداعتين وبين السكوك المستوع القائمات القفية في الدارهم والداعتين تجهر موضية ماحدة لا تقابل الصنة بشء عند مبادلة الذهب بالذهب أو القضة بالقضة، حتى لا تتخذ الصنة ساتراً للريا. والحل: هو بيح الذهب في عصرنا بالمتور الورقية ، في يشتري بالورق الفقري المصرفات والحلي المطلورة، بشرط القابض في المجلس والحاول، وعدم تأجيل شيء من التمن للمستقبل. وحكمة تحريم ربا النسيئة: ما فيه من إرهاق المضطرين، والقضاء على عوامل الرفق والرحمة، وإبعاد روح التعاون والتناصر بين الناس، واستغلال القوي حاجة الضعيف، وإلحاق الضرر العظيم بالمحتاجين.

وربا العصارف الحالية: هو من ربا النسية، وهو الذي يقع كبيراً في السية، العملية، فقد أصبح الربا في عرف الناس لا يطلق إلا على ربح العالم عند تأخيره، وهو ربا النسية الذي كان أهل البجاهلية العربية يفعلونه، لله اجاء الحديث النبري الذي برويه الشيخان عن أسامة: يفعلونه، لله اجاء الحديث الباري الذي برويه الشيخان عن أسامة: وكرة بنا في النسيةة لبيان خطر هذا النوع والتخذير من فعله وكرة وقوع، وليس القصد حصر الربا في هذا النوع.

وأما ربا الفضل: فهو نادر الحصول، ولا يقدم عليه الناس إذا باعوا درها بردهمين مثلاً (أي: عند انصاد الجنس) إلا النفارت الذي يين الترعين، إما في المجروة، وإما في الشكة والصنعة، وإما في الظل الرخفة وضير ذلك، فإضهم تدرجوا بالرجع المعجل في هذا المقد إلى الرجع الدوخو، ومع عين ربا النبية، فيحرم ربا الفضل عند التحاد الجنس كما في المشأل السابن، أو عند اختلاف الجنس كبيع قميد بحراز التفاضل عند اختلاف الجنس ذريعة أو وسيلة لرما النبية. كأن يترض المنحف مجال والأخر وجول، منذ اللزائع، حتى لا يتخف يترض المنحف ذهبا مثلاً إلى أجل، تم يوفي فضة أكثر مه بقدر الربا المراد.

وقد لا يكون سبب تحريم ربا الفضل هو سد الذرائع، مثل أخذ كثير إلر دي.وفي قليل جيد. فزيادة الردي، تقابل بجودة الجيد، وهو مع ذلك حرام؛ لأن هناك غرراً كبيراً، لا يعلم معه أيهما غبن.

بيع الأموال الربوية دون ربا :

 التساوي في الكمية والمقدار (المماثلة) دون نظر للجودة والرداءة:

وهذا منصوص عليه في الحديث السابق عن أبي سعيد وعُبادة: وَهِنَّهُ بِيشَاءُ سَوَاءُ بِسَوَاءُ وَفِي حَدِيثُ آخِر أَجَرِجَهُ صلَّمَ: أَنْ رَجِعُ حِباءً إلى النِّبِي ﷺ بشيء من النسر (جيد) فقال له النِّبي ﷺ: ما هذا من ويتاراً فقال الرجل: يا رسول الله، بعنا تمرناً صاعين بصاع، فقال ﷺ: ذلك الوياء رُفُور، تم يموا تمرناً، ثم الشرور النا من هذا،

وأخرج أبو داود عن فضالة قال: أني النّبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز اشتراها رجل بتسعة دنانير أو سبعة، فقال النّبي ﷺ: لا، حتى تميّر بينهما، قال: فرده حتى ميّر بينهما.

2 - التقايض في مجلس العقد أو عدم تأجيل أحد البدلين:

وهذا مأخوذ من الحديث السابق عن أبي سعيد: "يداً بيده.

وفي رواية أخرى: «لا تيموا الذهب بالذهب إلا حثلاً بعثل، ولا تُشغراً - تفضلوا - بعضها عن بعض، ولا تيموا الوَرِق - الفضة ـ بالروق إلا حثلاً بعثل، ولا تشفرا بعضها على بعض، ولا تيموا منهما غالبًا بناجزه.

فإذا اختلف الجنسان المتبادلان، وكانا من علة واحدة (الصنية أو الطمام) جاز التفاضل، وحرم الساء (التاجيل) كبيع غرام ذهب بغرامين فضة، وصاع قمع بصاعين شمير، فلا يشترط حيتلة الساوي في الكمية، بل يجوز انتخاصل، ولكن يجرم تأثير قبض أحد الموضين عن مجلس الفقد، بدلال حديث عبادة المنظم: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فيموا كيف شتم. إذا كان بدأ بيده.

وأخرج أبو داود أن النَّبي 藏 قال: ﴿لا بأس ببيع البُّر بالشعير، والشعير أكثرُهما، يدا بيده. أما إن اختلف الجنسان واختلفت علة كل منهما: فيحل التفاضل والشأم (الطاجيل) على بيح الفعام بالفضة، والمأكولات بالنفرد الورقية، يجوز التفاضل والتأجيل، ومثل بيع ثوب بتوبين، وإناء بإناءين، لأن التياب والأواتي ليست من الأموال الروية.

وما سوى الأموال الربوية (أي: الذهب والفضة والمأكولات) لا يعمر في الزياء فيجوز فيه يعي يضف يبضى متفاصلاً ونسيتة ، ويجوز فيه التحرق قبل التغايض، كبيح ثانة بشائين، نسيتة ، أو نقداً، وشاة محلال المحادل بشائل المحادث المحربة الميان عمرو بن العاص : أن رسول الله أمره أن يأخذ تلاقص الصدقة (الإيل) المبيرين إلى إبل السدقة! ، وأخرج الإمام مالك عن علم كرم الله يام جدلاً إلى إلى المبرات بارة جدلاً إلى أبل المبرات المراد والشائل والبخاري عن الله والبخاري عن

حلة الرِّبا حند الفقهاء :

للفقهاء ثلاثة اتجاهات أو مذاهب في بيان الأموال الربوية: فئة مضيّّة، وفئة متوسطة، وفئة موسّعة.

أما الفت الأولى وهم القاهرية، فقصرت الربا المحرم على دائرة ضيقة جداً من الأموال الربية، وهي الأعيان السنة المنصوص على من فقط في حديث أي معيد وعيادة (الفعب والفضة، والقميع والشعير، والتمر والسلح) فهي الأشياء الأساسية التي يحتاج إليها الناس في تتعلمهم وأقراقهم، ولا يستغزن عنها، فعنم الزيا فيها حتى لا تكون مقصورة في الخالب على التعامل الربوي، ومحجورة الاستعمال أو قلية في مجال التعامل أو الاستهلاك.

أخرجه أيضاً أحمد، وأبو داود، والدارقطني، والحاكم وصحححه.

فالذهب والفضة معيار الأنمان، اللذان تقوّم بهما أسعار السلع، ويقية الأعيان الأربعة هي مادة الغذاء وأساس القوت الذي تصلع به المبنية الإنسانية، وبه قوام الحياة.

فإذا أجاز الشرع الزيا في هذه الأشياء، تضرر الناس في معاملاتهم وأطعمتهم، فكان لا بد من منعه رحمة بالناس ورعاية لمصالحهم وحواتجهم.

وأما الفته الثانية المتوسطة: فإنها حددت دائرة الأموال الربوية في الذهب والفضة لأنهما أثمان الأشياء، وفي الطعام أو القوت، وهم المالكية في القوت، والشافعية في الطعام⁽¹⁾.

وأما الفئة الثالثة الموشعة: فإنها حرمت الربا في كلٌّ مكيل أو موزون بجنسه، وهم الحنفية، والحنابلة في ظاهر المذهب⁽²⁾.

وبناه عليه، لبس للربا علة معينة عند الظاهرية: لأنهم لا يأخذون بعبدأ تعليل الأحكام، ويقصرون الأحكام على ما دل عليه النص الشرعي نقط.

وملة الربا عند المالكية والشافعية في الفحب والفضة: هي التقدية أو الشيئة، وفي بقية الأصناف الأربعة العلة في تحريم وبا النيئة عند المالكية هي المطلوبية على غير وجه التداوي، وفي تحريم ربا الفضل هي القوت والادخار، أي: لا يضد يتأخيره مدة من الزمن لا حدّ لها في الطقر السلحب، كالحجوب، والتوز، والزبيب، واللحوم، والأليان وما يصنع منه، والعلة عند الشافعية في نومي الربا: هي الطعم أو المعطومية، وذلك يشمل كلّ ما ياخذه الإسان انتياتًا أو تفكياً أو

مواهب الجليل 446/4، حاشية النسوقي 47/3، مغني المحتاج 22-25، المهذب 272/1. الأم 70/3.

⁽²⁾ فتع القدير 282/5، المغنى 17/4.

تداوياً. فيجري الزبا في غير الأعيان السنة المذكورة في الحديث، ويشمل كل ما هو في معناها.

ويظهر الغرق بين الساكية والسافعية: أن الزيا لا يجري في الفاكهة والأدوية عنالساكية، ويجري فيهما عند الشافعية. وانقفرا على وجود الرئيا في الحبوب كالفتح، والشعير، والمذوة، والارز، والنمر، والزبيب، واليض، والزبت، وأنواع البقول من عدس، وجنص، رئيرس، وفول ونجوها.

وهلة الزبا عند الحنفية والحنابلة في ربا الفضل: اتحاد الجنس والقُذر (أي: الكيل أو الوزن) معاً وفي ربا النسيئة أحد وصفي علة ربا الفضل: إما القدر المنفق (الكيل أو الوزن المنفق) أو الجنس المتحد.

وعليه، يجري الزبا في ثمير المعلومات كالقطن والحديد، وبكون را الفضل في حالة اتحاد البحنس وانقاق القدر (الكيل أو الوزرة) مماً، مثل بيع حطة بحنطة أو شعير بشعير متفاضلين، مكاحة بتفاحين، أو ورا السيئة يكون حاصلاً إما عند انحاد العبنس تضاحة بتفاحين، أو شعير بشعير، ولو كان البدلان متساويين، وإما عند وجود القدر المنطق، أي: الكيل أو الوزن، حواه أكان البدلان متساويين أم عثماوتين في الكمية والمقدار، كبير صاح حفظة بمباعث تعبر أن صاح حنطة بماعث تعبر أحدهما وقبل للمستقبل، والآخر معمياً، لعدم تحقق التخليف في مجلس المقد. ومذا يدل على أن علة ربا النسيئة إما الجنس المتحد أو القدار المتنق. وما عدا المكبل والموزون كالمعدود لا ربا فيه عد هؤلاء.

وكلّ ما سوى الذهب والفضة والمأكول والمشروب: لا يحرم فيه الربا عند الشافعية، فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلًا ونسيتة، ويجوز فيه التغرق قبل التقايض .

بيع الحيوان يلحم:

أجاز أبو حنيفة وأبو يوشف بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه؛ لأنه بيع ما هو موزون بما ليس بموزون، وهو جائز كيفما كان بشرط التعسن(1).

وذهب الألعة الآخرون: إلى أنه لا يجوز بيع حيوان بلحم من جنسه، فلا يجوز بيع شاء طبوحة بشاء حية يفصد منها الأكل، لما روا. مالك في الموطأ عن سعيد بن المسئيب مرسلاً أن رحول الله في عن بيع الحيوان باللحم، وروى البيه في مرسلاً إيضاً عن التي 議能 أنه في أن بياع حي بعيت، ولأن هذا البيع مشمل على الجهل بالمماثلة، والجهل بالمماثلة، والجهل بالمماثلة، والجهل بالمماثلة، والجهل بالمماثلة، والجهل بالمماثلة، والجهل المماثلة، والجهل الحيالة المراد المماثلة، والجهل الحيالة المماثلة، والجهل المماثلة والجهل المماثلة والجهل المماثلة والجهل الحيالة الماثلة المراد الماثلة الماثلة الحيالة المماثلة الحيالة الماثلة الحيالة الماثلة الحيالة الماثلة الحيالة الماثلة الحيالة الماثلة الماثلة الماثلة الماثلة الحيالة الماثلة الماثلة الحيالة الماثلة الماثلة

بيع الرطب باليابس:

لا يجوز بع الرطب بالباس إلا بيع العرايا عند الجمهور غير الحفية: وهو بيع الرطب بالتمر، والعنب بالإيب فيما دون شعسة أوسق (653 كم) كما تقدم، وأهل العرايا: هم الذين لا يملكون التخل، فيشترون الؤطب الذي يأكلونه في شجرة (ثمرة طازجة) بخرصہ ترة قديماً.

ودليل المنع: ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر قال: نهى رسول اق قيم عن الدرابة، أي: بهم ثمر البستان (العائظ) من النخيل بمر كيلاً، وإن كان كراماً أن ببهم بزيب كيلاً، وإن كان زرماً أن ببهم يكيل طعام، نهى عن ذلك كله.

البدائع 189/5، والدر المختار 192/4.

⁽²⁾ بداية السجتهد 136/2، حاشية الدسوقي 643، السهذب 127/1، السغني 32/4، أحلام السوقعين 145/2، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص71.

وأخرج مالك والخمسة (أحمد وأصحاب السنن) عن سعد بن وقاص: أن النَّبي ﷺ ستل عن بيع الرطب بالتمر، فقال: أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا نعم، فنهى عن ذلك ⁽¹⁾.

أما بيع العرايا: فأخرج أحمد والبخاري عن زيد بن ثابت: أن النَّبي ﷺ رَحْمَن في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلاً⁽²⁾.

بيع الدقيق بمثله أو بالحب: .

أباح العنفية والعنابلة بيع الدقيق بعثله من نفس الجنس كيلاً، بترط التساوي في النمومة، ولم يعبر ذلك المماكية والشافعية، وإنسا يعجوز عندمم بشرط التساوي في الوزن. ويجوز عند المالكية بيع قمح بدقيق مأخوذه ته إذا تساويا في الوزن.

ورأى غير المالكية: أنه لا يجوز بيع الدقيق بحب من جنسه كدقيق قمح بقمح، وانفق العلماء على أنه يجوز بيع الدقيق بحب من خلاف جنسه كدقيق قمح بشمير، لاختلاف الجنس إذا كان بدأ بيد⁽³⁾.

أصول الرُّيا :

قال ابن رشد⁽⁴⁾: أصول الربا خمسة: أنظرني أزدك، والتفاضل والنَّساء، وضع وتعجل، وبيع الطعام قبل قبضه.

أما قاهد: وأنظرني أزدك، فهي حرام بانفاق العلماء، وهي أن يكون للرجل دين عند آخر، فيؤخره به على أن يزيده في قدر الدين، وقد كان ذلك في الجاهلية، كانوا يسلفون بالزيادة ولينظرون، فكانوا يقولون

نيل الأوطار: 198/5.

 ⁽²⁾ المرجع السابق ص 199-200.
 (3) البدائم 1895، حاشية الدسوقي 35/3، مغني المحتاج 23/2، المغني 24/4.

بداية المجتهد 127/2 رمابعدها، انظر القوانين الفقهية: ص 252.

•انظرني أزدك، وهذا هو الذي عناء عليه الصلاة والسلام بقوله في حجّة الوداع: «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه: ربا المئاس بن عند المطلب،

وهذه القاعدة تشمل أي دين طعاماً أو نقداً، نشأ من سلف أو بيع أو غير ذلك، ووسيلة ذلك في البيع: أن يبيع الدائن للمدين سلعة بشمن مؤجل إلى وقت معين، ويشتمل الشمن على زيادة الشمن النقدي.

وأما قاعدة •ضم وتعجّل• فهي حرام أيضاً باتفاق الجمهور؛ لأن نقض ما في الذمة لتعجيل الدفع شبيه بالزيادة؛ لأن المعطي جعل للزمان مقداراً من الشمن بدلاً منه.

ومعنى القاهدة: أن يكون لشخص على آخر دين لم يحل، فيعجك قبل حلوك على أن يتقص حت. وطل ذلك أن يعجل بعضه، ووؤخر يعضه إلى أجل آخر، وأن يأخذ قبل الأجل بعضه نقداً، ويعضه عرضاً لتجاولً. ويجوز ذلك كله بعد الأجل بالقائق، ويجوز أن يعطيه في ديت التجاول مرضاً قبل الأجل، وإن كانت قبت أقل من ديد.

البيع لأجل أو بالتقسيط:

أجاز جمهورالعلماء البيع بثمن مؤجل أزيد من الثمن النقدي من أجل التأجيل، لأن للأجل حصة من الثمن، ويجوز كون بعضه معجلاً وبعضه مؤخراً بتراضي العاقدين لعموم أدلة البيع التي تجيزه.

* * *

الخيارات

الأصل في البيع اللزوم لنفل العلك في أثره، ولكن قد ينفق العاقدان على جعله غير لازم بالخيار، وقد يجعل الشرع العقد غير لازم، عينا الخيار لأحد العاقدين وفقاً بهما، وضماناً لعدالة الصفقة، وتحقيق السيارة بين المتعاقدين.

والخيار :

هو أن يكون للمتماقد الخيار بين إمضاء العقد وعدم إمضائه بفسخه إن كان الأمر أمر خيار شرط أو رؤية أو عيب، أو أن يختار أحد العبيعين إن كان الأمر أمر خيار التعيين.

والخيارات سبعة عشر خياراً كما ذكر الحنفية⁽¹⁾ لكني أختار منها أهمها في الحياة العملية.

قال العالكية (2): الخيار نوعان: خيار التروي. أي: التأمل والنظر للبائمين أو لغيرهما، وهو الذي يتصرف إليه لفظ الخيار عند الإطلاق، وهو خيار الشرط وخيار الغيمة: وهو ما كان موج، نقصاً في السيع من عبد واستحقاق، ويسمى الحكمي؛ لأنه جو إليه الحكم وهو خيار العب.

⁽¹⁾ الدر المختار 47/4.

 ⁽²⁾ الشرح الكبير 91/3، بداية السجتهد 169/2، القوانين الفقهية: ص 272 وما بعدها.

خيار المجلس

هو كما تقدم مشروع عند الشافعية والعنابلة: وهو أن يعطى كلّ من العنبين الحق في إبطاء المقد أو فستحد والفاته ما داما لم يتفرقا بالأبدان، كالخروج من العنزل الصغير، أن التحول من مجلس إلى آخر بخطوات ثملات في العنزل الكبير، وليس مشروصاً عند العنفية والمالكية".

وقد أثبته القاتلون به في البيع وانصلح والحوالة والإجارة وفي كل عقود الممارضات اللازمة التي يقصد منها المال. ويسقط بالإسقاط أو بالموت.

أما المقود اللازمة التي لا يقصد بها العوض العالمي كعقد الزواج والخلع، فلا يثبت فيها خيار المجلس، كما لا حاجة لهذا الخيار في المقود غير اللازمة كالشركة والمضاربة والوكالة.

خيار الشرط او خيار التروي

هو أن يشترط أحد الستبايين الغيار في مدة معلومة: إن شاء أنفذ البيع في هذه المددة وإلى شاء ألفاء. ويجوز المشراط الخيار لفير العاقدين. وهو مشروع لمساس العاجة إليه لدنيا الغين، وقلول ﷺ لكهان بن منهذ الذي كان يُمثن في البيع والشراء ـفيما يرومه مالك،

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 274.

عن ابن عمر: ﴿إِذَا بايعت، فقل: لا خِلابة (1)، ولي الخيار ثلاثة إيام،(2).

ولا يثبت الخيار والأجل في البيوع الربوية: وهي عقد الصرف، ويج النقد أبانقد أو الطعام عند المالكية والشاخمية، وبيع المكيل والموزون عند الحنية والحايالية؛ لأنه يشترط فيها الفيض قبل التفرق بالإيدان، وذكر الخيار أو الأجل بنائل الفيض(2).

ويجوز خيار الشرط لدى المالكية بقدر ما تدعو إليه الحاجة، ويختلف ذلك باختلاف العبيمات، فني بيع الفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم، لا يجوز شرط الخيار فيها أكثر من يوم، وفي يهي الثباب أو اللفاية: ثلاثة أيام، وفي بيع الأرض التي لا يمكن الوصول إليها في ثلاثة أيام، يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام، والدار ونحوها تحتاج مدة

وأجاز الحنابلة وصاحباً أبي حنيفة اشتراط أيّ مدة معلومة، قليلة أو كثيرة، لأن ابن عمر «أجاز الخيار إلى شهرين» ولأن منشأ الخيار إرادة العاقدين، فكان تقدير مدته إليها كالأجل.

وقصر أبر حنيفة والشافعي مدة الخيار المشروع على ثلاثة أيام، عملاً بالمشكور في حديث حيّان بن منفذ المشقدم، ولأن الأصل استاع الخيار، لمخالفت وضع البيع، فإنه يمنع نقل الملك أو لزومه، ولأن الحاجة تتحقق بالثلاث غالباً، فلو زاد عليها فسد البيع عند أبي حنيفة، وبطل عند المشافعي.

ويرى المالكية والحنابلة والصاحبان؛ أنه لا يدخل الليل أو الغد في

أي لا خديعة ولا غبن، فلا يحل لك خديعتي، أو لا تلزمني خديعتك.

 ⁽²⁾ انظر نيل الأرطار 182/5 رما بعدها.
 (3) فتح القدير 372/5 المهذب 258/1.

مدة الخيار إذا شرط الخيار إلى الليل أو إلى الغد؛ لأن لفظ «إلى» موضوع لانتهاء الغاية، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمُرَّ أَيْسُوا لِهَنِيّهُ إِلَيْنَ إِلَيْنَ ﴾ [البقرة: 187].

وذهب مالك إلى أنه لا يلزم البيع بمضي مدة الخيار، خلافاً لبقية الفقهاء، بل لا بد من اختيار أو إجازة، لأن مدة الخيار جملت حقاً لصاحب الخيار، لا واجباً فلم يلزم الحكم بنفس مرور الزمان⁽¹¹⁾.

ويورث الخبار لدى العالكية والشافعية: فإذا مات صاحب الخبار، كان لورثه عثل ما كان له الأن الغبار حق ثابت لفسان صلاحية المعال المشترى، فلم يسقط بالعوت كالرهن وحبس المبيع على الشمن وتحوهما من الحقوق العالمية(²⁰).

هلاك المبيع في مدة الخيار :

يرى المالكية أنه إن هلك المبيع في بد البائع، فلا خلاف في ضمانه إياه، ويضمخ البيع، أما إن هلك في يد المشتري، فالحكم مثل الحكم في الرهن والعارية:

(أ) إن كان العبيم معا يُغاب عليه، أي: يمكن إخفاؤه، كالعلي والياب، فيضمن المشتري للبانع الأكثر من ثمت الذي يبع به أو القيمة! لأن من حق البانع إضفاء البيع إن كان الثمن أكثر، ورد البيع إن كانت القيمة أكبر، إلا إذا ثبت الهلاك بيئة، فلا يضمن المشتري.

(ب) وإن كان المبيع مما لا يغاب عليه، أي: لا يمكن إخفاؤه
 كالدور والعقارات والحيوان، فالبائع يضمنه، بعد أن يحلف المشتري

الشرح الكبير مع الدسوفي 95/3، 98.

⁽²⁾ بداية المجتهد 209/2، المهذب 259/1، الشرح الصغير 145/3.

حيث اتهمه البائع: لقد ضاع الشيء ولم أفرّط، إذا لم يظهر كذب المشتري⁽¹⁾.

حكم الخيار والبيع في المدة:

يجوز في زأي الساكية اشتراط الخيار للبانع أو المشتري أو الكليميا، ولمن الشترط له أن يعضي البيح أو يرده، ما لم تنه مدة الخيار، أو يظهر منه ما يدل طبي الرضاء وإذا استرطه العائدان: فإن القتام في إصفائه أو فيضاء وقع ما انتقا عليه من ذلك، وإن اعتلقا في المرد الفسنم؛ والإضفاء، فالقول قول من أواد الرد.

ويجوز البيع أيضاً على خيار لشخص آخر غير العاقدين أو رضاء أو مشورت، ولا يتوقف الفسخ بالخيار على حضور الأحم ولا على فضاء القاضي، لأن الآخر لما رضي بالخيار، فكانه أذن لصاحب الخيار في الفسخ متى شاه، ولأن الفسخ رفع للعقد، فلم يفتقر إلى رضا صاحب وحضوره⁽²⁾.

والذي يعد رضا بالبيع من أفعال المتعاقدين ثلاثة أفسام:

الأول ـ ما يعد رضا بالاتفاق، كالتصريح بذلك قولاً . الثاني _ ما لا يعد رضا، كركوب الدابة للاختبار ولبس الثوب

وشبهه، فوجوده كعدمه. الثالث مختلف فيه، كرهن المبيع وإجارته والتسوم بالسلمة بعرضها للبيم وشبه ذلك من المحتملات، فيقطم الخيار عند ابن

بداية المجتهد 208/2، الشرح الكبير 104/3 رما بعدها، الشرح السغير 147/3، ويلاحظ أن في بداية المجتهد جعل الضمان مطلقاً على البائع، والمشتري أمين، سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما.

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص 272.

القاسم، وهو الراجع في المذهب، خلافاً لأشهب⁽¹⁾.

والدبيع في مدة الخبار طلى ملك البائع، حتى يتفضي زمن الخبار. وإمضاء لمبيع: معناء نقل السبيع من ملك البائع لملك المشتري، وليس تقريراً للملك؛ لأن السبيع على ملك البائع. وأما المشتري فعلكه غير تام إذا كان الخبار للبايام، لاحتمال وده. وعلى هذا فتكون غلة المسيع حاصلة في زمن الخبار للباع⁽²⁾.

خيار العيب أو خيار النقيصة

للمشروعية: يحرم على الإنسان أن يبيع سلعة بها عبب، دون بياته للمشتري، ونيت للمشتري حينة خيرا العيب، فهو خيار نابت بالشرط دلالة ا قبل فيه من حديث عقبة بن عامر: «المسلم أخو المسلم، لا يعلل لمسلم باع من أخيه بينا، وفيه عيب إلا يتب لفا⁰³.

ومرّ النَّبِيُ 雅 برجل ببيع طعاماً، فأدخل يده فيه، فإذا هو مبلول، فقال: ءمن غَشَّنا فليس منا⁴⁸).

وعليه، يجب على بانع الشيء بيان ما علمه من عيب سلعته قل أو كثر، وتفصيل العيب وإراءته للمشتري إن كان يُرى كالعور والكي، ولا يجوز له إجمال العيب وإلا كان مدلسا⁶³.

حكم البيع لشيء معيب: إذا كان المشتري عالماً بالعيب، كان العقد لازماً، ولا خيار له؛ لأنه رضي به.

- المرجع السابق: ص 273.
- (2) العرجع نفسه، الشرح الكبير 103/3، الشرح الصغير 142/3-146.
 - (3) وراه أحمد، وابن ماجه، والدارفطني، والحاكم، والطبراني.
- (4) رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه عن أبي هريرة.(5) الشرح الصغير 163/3.

فإن لم يكن المشتري عالماً به، وقع العقد صحيحاً غير لازم، ويتبت السلك للمشتري في السبين للحال، ويكون له الخبار عند المالكية بين أن يضمخ البيع ويسترد الثمن الذي دقعه للبائع، وبين أن يرضى بالبيع ويصلك العبيع، ويأخذ من البائع بقدر التقص الحاصل بسبب المبلية ويصلك العبية والمنافق.

ومن اشترى بيضاً فاسداً. رجع بكل الثمن على البانع إذا شاه، لعدم مالية العبيع، وليس عليه أن يرده إلى البانع لعدم الفائدة فيه، سواء دلّس البانع أم لا⁽²⁾.

ضابط العيب: العيب: هو كلّ ما يخلو عنه أصل الفطرة السابعة، ويوجب نقمان الثمن في عرف التجاو وعادتهم، كنشارة العين لعدم تمام البصر، والنّسًا (عدم الإبصار ليلًا) والظُّفر (لحم ينشأ على بياض العين من جهة الأنف إلى سوادها) والحرور والعمى، والعرج،

والتغرير الفعلي من البائع كالشرط المصرح به: برد به السيح؛ لأنه غرر، بعلاف التنزير الفولي، كقوله: اشتر مني هذا الشيء، فإنه جيد، فتين خلافه، فإن وجيد به بما تصلقاً فيت، فله الرد، وإلا فلا. ومثال التغرير الفعلي: صبغ الثوب القديم ليوهم أنه جديد، وصفل سيف ليوهم أنه جيد، فيظهر خلاف، وتصرية حيوان (أي: ترك حليه ليعظم شرعه، فيظن به كثرة اللين)⁽³⁾.

ويرد الحيوان الذي تمت تصريته مع صاع من غالب قوت أهل البلد، إذا كان من الأنعام، وبعد الحلبة الأولى، ويحرم ولا يرد اللبن

الشرح الصغير 158/3-166، الشرح الكبير 120/3 وما بعدها.

⁽²⁾ حاشية الصاوي على الشرح الصغير 157/3.

⁽³⁾ المرجع السابق 160/3 ومأبعدها.

الذي حلبه منها، بدلاً عن الصاع ولو تراضيا على ذلك، وغير الأنعام ترد بلا صاع كما ترد الأنعام إذا لم يحلبها.

ودليل رد المصرّاة: ما رواء الجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة: •من اشترى شاة مُمَنّزاة، فهو منها بالخيار ثلاثة أيام: إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها ومعها صاعاً من تعر، لا سعراء،(1). أي: ليس قمحاً.

ولا رد للمصرّاة إن علم المشتري بأنها مصرّاة حين الشراء، واشتراها عالماً بالتصرية، وكذا إن رضي بعد علمه بالشراء.

شروط البراءة من العيوب:

إذا شرط الباتع براءته من ضمان العيب، أي: عثًا يظهر في العبيم من عيوب، ورضمي المشتري بهذا الشرط، اعتماداً على السلامة الظاهرة، ثم ظهر عيب قديم في العبيم، فهل يبرأ من العبب أو لا؟ رأن:

يرى الحقية: أنه يصبح البيع بشرط البراءة من كلَّ عيب، وإن لم تمين العبوب بأسمائها، سواء أكان جاهلاً وجود العيب في مبيعه أم كان عالماً به، فكنمه عن المشتري، واشترط البراءة في ضمان العيب ليحمي بهذا الشرط سوء نيه، لأن الإبراء إسقاط لا تعليك²².

ويرى بقية الأثمة تفصيلاً معيناً في الموضوع، فقال العالكية: لا يبرأ الباتع بشرط البراءة عن العيوب في المبيع إلا في الرقبق يشرطين:

الأول ـ ألا يعلم البائع به، فإن كان عالماً بالعيب، لم تصح البراءة .

⁽¹⁾ نيل الأوطار 214/5.

⁽²⁾ البدائع 227/5، فتح القدير 182/5.

عند مالكه، فلا ينفعه النبري مما لا يعلمه، ولمشتريه الرد إن وجد به عياً؛ لأن شأن الرقيق أن يكتم عيوبه، فليس لمالكه النبري إذا لم يطل زمنه عنده، أما إذا طال، فالطول مما يظهر المعنيات(1).

خاوه آلاظهر عند الشافعية: أن البائع يبرأ عن كلّ عيب باطن في الحيوان خاصة، إذا لم يعلم، ولا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالنياب والعقار مطلقاً، ولا عن عيب ظاهر بالعيوان ، علمه أم لا، ولا عن عيب باطن بالعيوان كان قد علمه 20.

ولدى الحنابلة روايتان من أحمد: إحداهما - أنه لا يبرأ إلا أن يُمدتم المشتري بالعيب، والثانية . أنه يبرأ من كل صب لم يعلم، ولا يبرأ من عيب علمه. واختار ابن قدامة وغيره: أن من باع حيواناً أو غيره بالبراءة من كلّ عيب أو من عيب معين موجود، لم يبرأ، سواء علم به أم لم يدام. (2)

شروط ثبوت خيار العيب:

يشترط لثبوت خيار العيب عند المالكية شرطان⁽⁴⁾:

الأول - أن يكون العب قديماً عند الباعج: بأن يكون العبب أقدم من التابع، وغير حادث عند المشتري. ويعرف حدوثه أو يقدم عند المشتري، باللينة أو باعراني، المسكوم عليه إذك عبداً، أو بالمعابنة (العبان). فإن لم يعرف بشيء من ذلك، واحتلف البائع والمشتري في قدم وحدوث، نظر إليه أهل الشيرة والجبيرة، ونقد الحكم بما يقتضي

الشرح الصغير 164/3 وما بعدها، الشرح الكبير 119/3، القوانين الفقهية:

ص 265.

⁽²⁾ مغني المحتاج 53/2.(3) المغني 178/4، غاية المنتهى 27/2.

⁽²⁾ القعلي ١٠٢٥/١٠ طايا المسهى (4) القوانين الفقهية: ص. 265.

قولهم، سواء كانوا مسلمين، أو نصارى إذا لم يوجد غيرهم. وإلا حلّف البائع على البت (القطم) في العيوب الظاهرة، وعلى نفي العلم في العيوب الخفية، وللبائع رد اليمين على المشتري.

وإن اختلف العاقدان في وجود العيب، فلا يمين على البائع، وإنما على المشترى إنبات العيب.

الثاني ـ أن يكون المشتري لم يعلم بالعيب حين التبايع: إما لأن البانع كتمه، وإما لأنه معا يخفى عند البحث والنظر، فإن كان معا لا يخفى عند النظر، فلا يثبت حق الرد بالعيب، كما لا يثبت إن استوى البانع والمشتري في الجهل بالعيب كالسوس في داخل التختب.

> موانع الرد بالعيب: يمتنع الرد بالعيب ويسقط في الخيار في خمسة أحوال⁽¹⁾:

1 - يع السلطان (الحاكم) يع براءة من العيوب، ويع الورثة بع الراءة وإن لم تشرط، إذا لم يعلما بالعيب: وذلك فيما باعره لقضا، دين على العيت أو لإنقاذ وصية، دون ما ياعره لاشمهم، فإن علما بالعيب كان للمشتري الرد بالعيب، وكذا يحق له الرد بالعيب إذا لم بلم بأن الباع حاكم أو وارث.

2_رضا المستري بانعب: إذا ظهر من المستري ما يدل على الرضا بالعيب صراحة بالفول، أو ضعاً بالسكوت الطويل بعد الاطلاع على العيب أكثر من يومين بلا عذر، أو بالنصرف في السيع بعد الاطلاع على العيب كركوب الدابة ولبس الثوب وحرث الأرض ويناه الدار وومد التنام، فإن كان سكوته لعلن كثية بائع أو مشتر، أو لمرض أو سجن، أو سفر، أو خوف من ظالم، فلا يدل على الرضاء كما إذا لم يطل زمن

المرجع السابق: ص 266، الشرح الصغير 166/3 - 174.

السكوت بأن كان بمقدار يوم مثلاً، ويحلف في حال سكوته بنحو يوم أنه لم يرض بالعيب ورده، ولا يحلف في أقل من يوم،أي لا يمين عليه حننذ كحال العسافر.

وإن حصل الاستعمال أو الاستغلال قبل الاطلاع على العيب، لم يمنع الرد مطلقاً، وإن حصل بعد الاطلاع على العيب وقبل زمن من العضمام، منع الرد مطلقاً لذلاك على الرضاء، وإن حصل زمن العضما مع أبائع: فإن كان يقض الأصل دل على الرضاء وإن لم يقص الأصل كمكن الدار واستعمال الحائوت، فلا يملك على الرضاء

3 ـ زوال العيب: إذا زال العيب، امتنع الرد، إلا إذا بقيت علامته،
 ولم تؤمن عودته.

4 - فرات (زوال) المبيع حساً بالموت، أو ذهاب عيه كاللغان أو الهلال أو الفياع أو فراة حكماً بعبس (وقف) وصدقة وهية قبل اطلاعه على العبب، وكذا بيمه على المشهور، كل ذلك يزدي لمنع الرد بالعب لعدم وجود المعمل المعقود عليه.

5 ـ طروء (أو حدوث) عيب جديد آخر عند المشتري: كشدة لهُزال (عجَف) حيوان، وحدوث عمى، وعور، وعرج، وشلل بيد أو رجل.

حكم فلة المبيع المردود بالعيب (الخراج بالضمان):

إذا ردَّ العبع المعب على البنع، كانت غله قبل الرد للمشتري، ملا يرقدًا للبائع، ولا يرجع على البائع بما أغزو؛ لأن الخراج بالفصاد أو اللَّمة بالفرم، أي: أن المتعمّة التي تستوض من العبع تكون من حمّ المشتري بسب فعالمة لو تلك عنده، فلو الشتري إنسان ذابة أو سيارة واستغلها أياماً، ثم ظهر بها عب قديم سابق على البيع بقول أهل الخبرة، فله حق الفسخ، وحق الاستغلال في هذه المدة، دون أن يرجع عليه البائع بشيء⁽¹⁾.

أخرج الخمسة (أحمد وأصحاب السنر) عن عائمة رضي الله عنها:
«أن رجلا أشترى غلاماً في زمن رصول الله ﷺ، وكان عنده ماذاء الله
ثم رقّه من عيب وجده في نقصى رصول الله ﷺ، وده بالعب، فقال
الشفيقي عياء تاستعمله، فقال رصول اللهﷺ: الخراج بالفصال (22)
والخراج: هو الفلة والكراه، ومعناه أن المبيح إذا كان له دخل وغلة،
فإن مالك الشيء (الرقية) الذي هو ضامن له، يملك خراجه، لمصمان
أصله، وله أن يرد الشيء، ولا شيء عليه فيما انتفع به؛ لأنه أو تلف
ماين مدة الفسخ والعقد، لكان في ضمان المشتري، فوجب أن يكون

وهذا أيضاً مذهب الشافعي وأحمد، وفرق الحنفية بين الفوائد الفرعية كالكراء، فهي للمشتري ، وبين الفوائد الأصلية كالتمر، فإن كانت باقية ردها مع الأصل، وإن كانت تالفة، امتع الرد واستحق الأرش (فرق نقصان العيب)⁽³⁾.

ضمان المبيع والرجوع بنقصان العيب:

ضمان البيع المردود بالديب على المشتري وخلته له، كما تقدم، فإن امتير ردّ المبيع على صاحب بسبب طروم عب جديد عند المشتري، كان المشتري عند المالكية بالخيار: إن شاء ردّ المبيع ورد أرش العبد السادات عنده، وإن شماء تعسلك به، وأحد أرش العبب القديم، والأرش: قيمة العب، ويكون الخيار له لا للبائع. وقال بقية الأثمة:

القوانين الفقهية: ص 267.

⁽²⁾ ضعفه البخاري.(3) سبل السلام 30/3، المغني 151/4 وما بعدها.

ليس للمشتري الرد، وإنما يأخذ أرش العيب القديم.

وطريق معرفة الأرش: تقويم السبع ثلاث مرات، يقوم أولاً صحيحاً من أي عيب. بعشرة علاً، ثم يقوم بكل من العيبين بقطع النظر عن الاخر، يقوم ثانياً بالديب القديم يصابة علاً، فيكون تشعه نسبة الخمس من الثمن، ثم يقوم ثالثاً بالحادث بثمانية مثلاً، ثم يقال المشتري: إما أن تسلك المبيع وترد على البائع خمس الثمن، أو نرد المبيع وشرك له خمس الثمن⁽¹⁾.

ويلاحظ أن العيوب ثلاثة أنواع: عيب ليس فيه شيء، وعيب فيه فيمة، وعيب موجب للرد.

أما العيب الذي ليس فيه شيء: فهو اليسير الذي لا ينقص من الثمن.

وأما عيب القيمة: فهو اليسير الذي ينقص من الثمن بأن كان ما دون الثلث، فيحط عن المشتري من الثمن بقدر نقص العيب ، مثل الخرق في الثوب، والشّدع في حائط الدار.

وأما عيب الرد، فهو الفاحش الذي ينقص جزءاً من الثمن بنسبة الثلث فاكتر، يكون المشتري في بالغيار بين أن يرده على باند، أو يمسكه ولا أرش له على العيب، وليس له أن يمسكه ويرجع بقيمة العيب إلا أن يفوت في يده بنغير او تصرف أو هلاك وتلف مثلًا⁶³.

الخيار لعيب مشروط

خيار العيب أو النقيصة قسمان، قسم يجب لفقد شرط، وقسم يجب

⁽¹⁾ الشرح الصغير 174/3 وما بعدها، القواتين الفقهية: ص 266.

⁽²⁾ الشرح الصغير 158/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 267.

لظهرر عبب في العبيع، وقد بيئت الثاني. أما الأول فقال العالكية: يشت الحيار لأجل فقد شيء مشروط في المقد، يكون في اشتراطه غرض للمشتري، سواء أكان ذا صفة مالية: وهو الذي يزيد في النمن عند وجوده وقل عند عدم، كاشتراط كون الجارية طباخة أو خياطة، فلم تحكن كذلك، أم ليس له صفة مالية، كاشتراط كون الجارية نيئا بسب حلفه بميناً لا بطا يكرأ، فوجدها بكراً.

فيتبت للمشتري حينظ الخيار في الحالة الأرلى دون الثانية، ويلغى الشرط في الحالة الثانية، ولا يكون للمشتري الرد؛ لكونه لا غرض فيه ولا نفع للمشتري، فلا خيار في وصف لا بيالي به ولا ينتفض من التمان، ديشت الخيار في وصف يزيد في الثمن ككون العبد صانعاً أو كاتباً⁽¹⁾.

خيار التهليس في البيع

هذا نوع من أنواع خيار العيب، والتدليس: كتم البائع العيب عن المشتري مع علمه به، أو تغطيت عنه بما يوهم المشتري عدمه، مشتق من الذُّلَمة: وهي الظلمة، فكأن البائع حينما يستر العيب ويكتمه، يجعله في ظلمة، فخفي عن المشتري، فلم يره، ولم يعلم به⁽²⁾.

والتدليس (كتمان عبب السلمة عن المشتري، حرام سواه أكان فيما علم به الباط فكتمه أم فيما ستره عن المشتري، ويكون للمشتري خيار الرد ثلاثة أيام، وفيل: على الفور، وسبب التحريم: الغش والتغرير، والتي في الله يقول: «من غشًا فليس مناه.

وسبب ثبوت خيار الرد: الحديث المتقدم المتفق عليه عن

⁽¹⁾ الشرح الصغير 151/3 ومابعدها، القوانين الفقهية: ص 266.

⁽²⁾ المغنى 151/4.

أبي هريرة: الا تُصَوَّوا⁽¹⁾ الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك، فهو يخير النظرين بعد أن يحلبها، إن وضيها أمسكها، وإن سَخِطها، ردها وصاعاً من تعر^ه.

والمدة مأخوذة من رواية الجماعة إلا البخاري: •من اشترى مصرًاة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام، إن شاء أسكها، وإن شاء ردها، ومعها صاعاً من تمر لا سمراه أي: لا قمح.

خيار غبق المسترسل

المسترسل: هو الذي يشتري معتمداً على أمانة البائع. والغين: الوقوع في البيع في النقص، كان باع البائع ما يساوي عشرة بسبعة، أو يشتري المشتري ما يساوي سبعة بعشرة.

روى البيهقي عن عليم: «فين المسترسل ربا»⁽²⁾. أي: أن ما غينه به مما زاد على القيمة بمنزلة الرباء في عدم حل تناوله.

والغين عند العالكية والعنايلة بحسب العرف والعادة، ولا يتغيد بالغين الفاحش، فما يعد فينا في عرف الناس يبت فيه المخيار، ويجيز فسخ العدد، بدليل ما أخرجه البخاري وسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذُكر رجل اسعه خَبان بن ميلود للي ﷺ آله يغده في البيوم، فقال: 'وَلاَمَا بِلِيمت قَلْلُ لِخَرِيمةً، أي: لا خديمةً.

زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه: «ثم أنت بالخبار في كلَّ سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأسك، وإن سخطت فارده.

لا تصروا: بضم أوله، وفتح الصاد، وضم الراء المشدوة، أي لا تجمعوا اللين في الضرع.

⁽²⁾ قال الحافظ ابن حجر: سندا هذا جيد.

ولا يبت الخيار عند الحقية والشافعية بمجرد النين، لعموم أدلة المح يؤنانة من غير تقرق بين ما فيه غير دغيره، وقالوا عن حديث خيان: إن الرجل كان ضعيف الشاور ، فيكرن تصرف المعيزة، بيت المعيزة، بيت المالية، بيت المالية، بيت المالية، بيت المنافئة وجود التدليس الخيار مع الغين، وأبّت الحقية خيار القسيخ في حالة وجود التدليس المغيرة القولي في السعر مع الغين القاحل، فيكون حينذ للمغيرن حلى إجطال العقد دفعاً للضور عنه، نظراً إلى أن رضاء بما حصل ليس سليها بسب الغيري.

أما التغرير الفعلي في الوصف: مثل حالة تصرية الإبل والغنم المتقلعة، وتوجه البضاعة المعروضة، والتلاحب بعداد السيارة: فيرجب عند جمهور الفقهاء للمتحررر خيراً في إطال العقد، ولو لم يصحبه غين، لأنه قد يكون مقصوده تلك الصفة الموهم بها في المعقود علما، فيرجب فواته الخيار للعاقد المذور وتقوات الصفة المشروطة قال التي ﷺ: وبيع المعظّلات خلابة، ولا تعل الخلابة لمسلم¹⁷⁰.

خيار الرؤية

أثبت المالكية، والحقيق، والحناية (الجمهور) خيار الرؤية في شراء ما لم يره المشتري، فيكون له الخيار إذا إذ: إن ناء أخذ المبيع بجميع النصن، وإن شاء رده: عملاً في رأي الحننية بما أخرجه المارقطني في سنت عن أبي هربرة أن التّبي ﷺ قال: اهن النتري ما لم يره، فهو بالخيار إذاراً،

وأخرج الطحاوي، والبيهقي، عن علقمة بن أبي وقـاص، أنْ طلحة بن عبد الله اشترى من عثمان بن عفان أرضاً له، ولم يكونا

 ⁽¹⁾ المحقّلة: العصراة، وهي التي جمع اللين في ضرعها، والخلابة: الخديمة.
 والتحديث رواه ابن ما جه وابن عبد البر(المغني 151/4).

رأياها، فقيل لعثمان: غينت، فقال: لمي الخيار؛ لأمي اشتريت ما لم أره، فحكما في ذلك جبير بن مطعم، فقضى بالخيار لطلحة رضي الله عنه. وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد منهم، معا يدل على شرعية هذا الخيار.

ويؤيد ذلك المعقول: وهو أن جهالة الوصف تؤثر في الرضا، فتوجب خللاً فيه، واختلال الرضا في البيع يوجب الخيار.

ويلاحظ أن الحنفية أجازوا بيع العين الغائبة من غير وصف، ويثبت للمشتري حينتذخيار الرؤية، أو بصفة مرغوبة، ويثبت له خيار الوصف.

وهذا الخيار مقصور في رأي العالكية والحنفية على العشتري دون البائع؛ لأن البائع يعرف ما يبيعه أكثر من العشتري، فلا حاجة لثبوت الخيار له⁽¹⁾.

لكن المالكية ومثلهم الحنابلة أن أجازوا خيار الوصف نقط فقالوا:
يجوز بيع الغائب إذا وصف للمشتري، فذكر له من صفاته ما يكني في
يجوز بيع الغائب إذا وصف للمشتري، فذكر له من صفاته ما يكني في
بالصفة، فصح كالشّلم، وتحصل بالصفة معرفة البيعة الأن معرفت
تحصل بالصفات الظاهرة التي يختلف بها الشعن ظاهراً، وهذا يكني تحا
يكني في السلم، ولا يعتبر في الروية الاطلاع على الصفات التغية،
يكني في السلم، ولا يعتبر في الروية الاطلاع على الصفات التغية،
يكني في السلم، ولا يعتبر في الروية الاطلاع على الصفات التغية،
يكن في مجلس العقد ذات الميح حضوره في مجلس العقد فلا
يكن للشيء موجوداً، فلابد للزوم العقد من رويه ليسر علم الصفيةة إلا
لا

المبسوط للسرخسي 69/13 وما بعدها، فتح القدير 137/5 - 140، البدائع 292/5.

بداية المجتهد 154/2، الشرح الكبير مع الدسوفي 25/3 وما بعدها، الشرح الصغير 42/3، المغني 880/3 وما بعدها، المحلي 394/8 وما بعدها.

أن يكون في فتح وعائه ضرر للمبيع أو فساد له، فيجوز بيعه على الصفة، كما يجوز البيع على الصفة لشيء ولو كان حاضراً في المجلس، وإن لم يكن في فتحه فساد.

ولم يحيزوا بيم الفائب الذي لم يوصف ولم تنقدم وؤيت في غير حالة بيم البريانتج الآمي بيانه عند المالكية، لأن التي ﷺ فيحا وواه الخصمة (أحمد وأصحاب السنز) - أفهى عن بيع الغرر، ولأنه باع ما لم يره ولم يوصف له، فلم يصح كبيع النوى من التمر

وأثبت الحنابلة والظاهرية خيار الوصف أو الرؤية للبائع إذا باع ما لم ير، ووصفه للمشتري.

أما الإمام الشافعي فلم يجز خيار الرؤية ولا خيار الوصف، لحديث أي هريرة المتقدم أن رسول أله ﷺ فهي عن بيع الغرره وفي هذا الميم غرر. وأما حديث ضرن الشرى ما لم يره.. • فهو حديث ضعيف كما قال الميمقي، وقال عنه الدارتخشي: إنه باطل(اً).

وقت ثبوت خيار الرؤية :

ذكر الحقيق أنه بيت الخيار للمشتري عند روية السيع، لا قبلها، قل أجاز البيع قبل الروية، لا يلزم البيع، ولا يسقط الخيار، وله أن يرد السيع، والصحيح عندهم أنه يملك الفسخ قبل الروية، لا من أجل الحيار، ولكن لأن العقد من أصله خير لازم، فكان محل الفسخ كالعقد بلغي في خيار العيب⁽²⁾، ويشت خيار الروية عند العضية في الأصع في بلغي ينا علي العيالة على الفور⁽³⁾.

مغني المحتاج 18/2 ومابعدها، المهذب 263/1.

⁽²⁾ البدائع 295/5.(3) فتح القدير 141/5، المغنى 581/3.

صفة البيع الذي فيه خيار الرؤية وحكمه:

يرى الحنفية أن شراه ما لم يره المشتري غير لازم، يرجب الغياره. ولو جاء السيح مطابقاً للوصف المدكور عند اليح. وأما المالكية، والحنابلة، والظاهرية، فقالوا: يبت هذا الخيار إذا كان البيع مخالفاً المشتنة، فإن وجد مطابقاً للصفة المذكورة، كان البيع للمشتري لازماً ولا خيار له⁽¹⁾.

ولا يمنع خيار الرؤية من انتقال ملكية المبيع للمشتري، وملكية الثمن للبائع بعد تمام الإيجاب والقبول، ولكن يمنع لزوم العقد.

يشترط لثبوت خيار الرؤية شرطان⁽²⁾:

شروط ثبوت هذا الخيار:

1 .. أن يكون محل العقد عيناً من الأعيان، وأن يكون العقد قابلاً للنسخ: فيت الشجار في بيج الأعيان، وفي المفايشة بيت في كلا البدلين لكل من البائع والصنتري. ولا بيت السجار في بيج اللذين بالذين وهو عقد الصوف الألا لا قائدة في. وبيت الخيار للمشتري دون البائع يبيج المدين بالذين، وهو البيج العادي القالب وقوه..

ويكون خيار الرؤية في العقود التي تحتمل الفسخ كالبيع والإجارة والصلح عن دعوى الدال والقسمة ونحوما؛ لأن هذه العفود تفسخ برد هذه الأعياه، ولا يثبت العيار فيما لا يحتمل الفسخ كالمهر، والزواج، وبدال الخلج، والصلح عن دم العمد؛ لأن هذه الاتفاقات لا تحتمل المشخ برد هذه الأموال.

⁽¹⁾ البدائع 292/5، القواتين الفقهة: ص 256، المغني 582/3، المحلى 38/88.

⁽²⁾ البدائم، المكان السابق، المبسوط 72/13.

عدم رؤية محل العقد: فإن كان المشتري رآه قبل الشراه لا ينبت
 له الخيار إذا كان لا يزال على حالته التي رآه فيها، وإلا كان له الخيار
 لتغيره، فكان مشترياً شيئاً لم يره.

كيفية تحقيق الرؤية:

الضابط في رؤية جميع المبيع أو بعضه عند الحنفية(1): أنه يكفي رؤية ما يدل على المقصود، ويفيد المعرفة به.

فيكفي رؤية ظاهر كودة الحبوب، ورجه اللبابة ومجترها في الاصح، وطاهر النوب ومو مطرفي ، وروية رجه السبة وميكنوا في الاصح، كان ينهما انتخلاف، و ولا فيكفي رؤية احدها. وروية خارج المستان وروية حداخل الدار وبيوتها في الاصح لوجود التخاوت بين الدور. وروية خاة اللسم وجنها ليموض مستفيا، وروية التخاوت بين الدور. وروية خاة اللسم وجنها ليموض مستفيا، وروية إذا كان هناك تماثل في الأجراء، وروية جمع المدديات المنطورة المحاديات المنطورة المحاديات المنطورة المحاديات المنطورة المحاديات المنطورة والميان والميان والمحاد الانتخاع الرامان وروية بعض المقدد، ولا تكفي والمستمر على المشعر، ولا تكفي ورقة الميض.

الما المغيب في الأرض: فإن كان يباع كبلاً أو رؤناً كالجزر والبصل التوم والبلطانا، فتكفي روقية بعضه، ويسقط الشيار في الباقي، لأن روية بعض المكيل كروقية الكل. وإن كان يباع عدداً كالفجل فلا تكفي روية البضر، وإضا لا بد من روية الكل.

ويرى المالكية: أنه يجوز بيع مغيب الأصل كالجزر والبصل واللفت والكرنب والقلقاس بشرط رؤية ظاهره، وقلع شيء منه ويرى، وأن

البدائم 293/5، الدر المختار 68/4.

يحزر إجمالاً، ولا يجوز بيع شيء منه من غير حزر بالأستار أو الفدان، ويجوز البيع على رژية بعض المثلي من مكيل وموزون كقطن وكنان، بخلاف القيمي، فلا يكفي رژية بعضه كتوب من أثواب⁽¹⁾.

إرث خيار الرؤية :

يرى الحنفية والحنابلة: أن خيار الرؤية لا يورث، كما لا يورث خيار الشرط إذا مات المشتري بعد ثبوت الخيار له، لأن الخيار ثبت بالنص للعاقد، وانوارت ليس بعاقد، فلا يثبت له.

وقال المالكية: يورث خيار الرؤية، كما يورث خيار التعيين والعيب؛ لأن الإرث كما يثبت في الأملاك، يثبت في الحقوق الثابتة بالسم⁽²⁾.

بعض البيوع المتعلقة ببحث خيار الرؤية:

هناك طائفة من البيوع تتعلق بخيار الرؤية، يحسن بيان أحكامها وآراء العلماء فيها، مستقلة عن غيرها، وأهم هذه البيوع ما يأتي:

1 _ بيع العين الغائبة أو غير المرثية:

العين الغابة: هي العين السملوكة نلبائع الموجودة في الواقع، ولكنها غير مرتية. وللفقهاء اتجاهان في بيع العين الغائبة، اتجاء بالجواز، واتجاه بالرفض.

أما الاتجاء الأول فهو لجمهور الفقهاء: يجوز لديهم بيع العين المثانية أو غير المريقة لأنه إذا كان للمشتري خيار الروية في هذا البيم، فلا غرر فيه، ولا تؤدي الجهالة إلى النزاع مطلقاً. ولكن لكلَّ مذهب تفصيل في هذا البيم.

⁽¹⁾ الشرح الكبير 186/3، بداية المجتهد156/2، الشرح الصغير 40/3.

⁽²⁾ نبيين الحقائق للزبلعي 30/4، الشرح الصغير 145/3، غابة المنتهى 33/2.

أما الحنفية فقالوا: يجوز بيج العين الغاتبة من غير رؤية ولا وصف. فإذا رآما المشتري كان له الخيار، فإن شاء أنفذ البيع، وإن شاء ردَّه، ويتبت خيار الرؤية في المبيع على الرصف، وإن جاء على الصفة التي عيمها الباتع، كشراء فرس مجلل (مغطى) ومناع في صندوق، وحنفة في - (1)

وأما المالكية (²² فقالوا: يجوز بيع الغانب على الصفة إذا كانت غيته معا يؤمن أن تتغير فيه صفته قبل الفيض، فإذا جاء على الصفة المذكورة، كان البيع لإزماء لأن هذا من الفرر السير، والصفة تنوب عن المعاينة بسبب غيبة المبيع، أو المشقة التي تحصل في إظهاره، وما قد يلحقه من الفساد بكرار الظهور والنشر، بل وإن لم يكن في تحده لماد، وإن خالف الصفة المعنق عليها، فللمشتري المؤير.

ويجوز في المشهور عندهم بيع الغائب بلا وصف لنوعه وجنسه في حالة معينة وهي البيع على البرنامج، كما سبأتي بيانه.

ويشترط في المذهب المالكي للزوم البيع على الصفة خمسة شروط:

الأول _ ألا يكون بعيداً جداً كالمسافة بين الأندلس وإفريقية، والمسافة بين خراسان بالمشرق والرباط في المغرب، ما يظن فيه التغير قبل إدراك على صفت. فإن كان السبع بعيداً جداً، لم يجز بعه إلا على اشتراط خبار الروية للمشتري عند رويت، سواء بيع على الصفة أو الروية المشتراط خبار الروية للمشتري عند رويت، سواء بيع على الصفة أو الروية

الدر المختار ورد المحتار 244/4، البدائم 163/5، فتح القدير 137/5.

 ⁽²⁾ بداية المجتهد 154/2، الشرح الكبير 25/3 وما بعدها، الشرح الصغير
 (3) بداية المرتبين الفقهة: ص 256 وما بعدها.

الثاني _ ألا يكون قريباً كالحاضر في البلد. فحينتٰذ لا بد من رؤيته، لتيسر علم الحقيقة، إلا أن يكون في فتح وعانه ضرر للمبيع، أو فساد له، فيجوز بيعه على الصفة.

الثالث ـ أن يصفه غير البائم، ويجوز وصفه من البائم إن لم يكن العبيع في مجلس القعد، بأن كان غائباً عن مجلسه، وإن كان ببلد التعاقد.

الرابع ـ أن يحصر بالأوصاف المقصودة كلها.

الخامى _ ألا يشترط نقد الثمن للبائع، إلا في مأمون النغير كالعائر، فإن سرط لم يجز البيع، لنرده بين السلفة والثمنية، أي: التردد بين السلف والبيع، ويجوز نقد الثمن من غير شرط، ويجوز اشتراط التفد في مأمود النغير كالمقار.

وأما الحنابلة فقالوا في أظهر الروايتين عندهم: إن الهناب الذي لم يوصف ولم تتفدم رؤيت، لا يصح بيمه، لأن النَّبي گلف نهى عن بيع الفرر، أما إذا وصف العبيج للمشتري، فذكر له من صفاته ما يكفي في صحة السلم، فيصح بيعه في ظاهر العذهب.

والخلاصة في هذا الانجاد: أن الحنفية يجيزون البيع بغير رؤية ولا وصف، وبرؤية روصف، والمناكبة والحنابلة يجيزون بيع العين الغائبة على الصغة فقط، إلا أن المالكية أجازوا حالة البيع على البرنامج، كما سبآتي بيانه.

وأما الانجاه الثاني فهو مذهب الشافعية في الأظهر عندهم. وهو أنه لا يصع مطلقاً بيح الغائب: وهو ما لم يره المتعاقدان، أو أحدهما، وإن كان المبيع حاضراً، لما فيه من الغور، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيح الغرر، وفي بيح مالا يعرف جنبه أو نوعه غرر كبير، وكذا ما عرف جنسه أو نوعه، كما لا يصح السلم مع جهالة صفة المسلم فيه⁽¹⁾. 2 ـ البيع على البُرْفَاكَيج أو البرامج:

يجوز لدى المالكية اليم على روية البرئامج: وهو الدنتر المكتوب في صفة ما في الوعاء (الهذال أو الظرف) من اللياب المبيعة، أي: يجوز أن يشري شغمة ما في الوعاء (الودال الأوصاف الملكورة في المدل، معتمداً في على الأوصاف الملكورة في المدل، دون اطلاع المائع على الجنس والنوع، والجوز المسلمورة، أي: لما في خل المدل من الحرج والمشتف على الباع، فإن رجمت على الصفة لزم المبيع، وإلا تُحير المشتري إن كان أدفى صفة، من الشمن بقدره، وإن كتر المنصر أكثر من المسلم أكثر من المسلم اكثر من المسلم اكثر من المسلمة على المستري بنسبة الزاهرات،

3 ـ بيع الأعمى وشراؤه:

ذهب الشافعية: إلى أنه لا يصح بهم الأعمى وشراؤه إلا إذا كان قد رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير كالحديد ونحوه؛ لقصور الأعمى عن إدراك الجيد والرديء، فيكون محل العقد بالنسبة له مجهولًا⁽³⁾.

وذهب الأثمة الأخرون: إلى أنه يصح بيع الأعمى⁽⁶⁾ وشراءه وإجارته ورهنه وهيته، ويثبت له الخيار بما يقيد معرفته بالسيع، كالجس والشم والذوق فيما يعرف بذلك، أو بالاعتماد على أوصاف العبج، كالوصف في الشمار على رؤوس الأشجار ووصف الدر

المجموع للتووي 315/9، المهذب 263/1، مغنى المحتاج 18/2.

⁽²⁾ مواهب الجليل 2944 وما بعدها، الشرح الكبير 25/2 وما بعدها، الشرح الصغير 25/2 وما بعدها، الشرح الصغير 41/3.

⁽³⁾ المهذب 264/1.(4) سواه ولد أعمى أو طرأ عليه في صغره أو كبره.

⁴⁴⁶

والعقارات، لما أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري أن التي ﷺ قال: (إنما البيع عن تراض، وقد رض الأسمى بالبيع، ويمكنه التعرف على المبيع بوسائل مختلفة، فأشبه بيح البصير، ولأن إشارة الاخرس تقوم عقام نطقه فكذلك شم الأسمى وذورة!!!.

لكن الحنفية والمالكية لا يثبتون خيار الرقية للبائع، سواء أكان بصيراً أم أعمى.

4 ـ بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر :

يجوز عند العالكية والعنفية بيع العنبيات التي في المهارها مشقة الر ضرره حسبا جرت العادة، إذا وصفت. كالمنتئب في الأرض والحقول الواسعة، على الجزر واللفت والطاطاء وكالأطمة المحفوظة والأدورة المعباة في القوارير والمخل المعبأ في الأواني المعنومة التي يضدها الاستعار، والسوال والمقازات العادق التي لا تفتح إلا عند الاستعمال، والمعين فق الحلط التا معدة.

وجواز بيعها كجواز بيغ العين الغائبة؛ لأنه يترتب على إخراجها مشقة أو ضرر أو حرج وعسر أو فساد وتعطل، ولأن المبيع معلوم بالعادة والعرف، والفرر فيه يسير.

وبيت الخيار فيه للمشتري إذا خالف الوصف مخالفة ضارة فاحشة، بالتماق المذهبين، وكلًا إذا طابق الرصف عند الحنفية، فإن شاء المشتري أصفى العقد، وإن شاء فسخه، أما عند المالكية فإن وجده مطابقاً للرصف، غالبي لازم، وإلا فللمشتري رده.

وهذا عند الحنفية يشبه شراء البيض، فيجده المشتري فاسداً، يكون

الشرح الكبير '243، البدائع 1645، 298، غاية المنتهى 10/2، المغني 210/4.

للمشتري الخيار عند الرؤية بين إمساك العبيع أو رده دفعاً للضرر عنه. والجمهور يرون بطلان البيع في هذه الحالة، لما فيها من الغرر والجهالة.

5 ـ البيع على رؤية الصوان:

ذكر المالكية أنه يجوز البيع برؤية الصّران: وهو ما يصون الشيء. كقشر الرمان والجوز واللوز، أي: برؤية قشر بعضه وإن لم يكسر المشتري شيئاً منه ليرى ما بداخله، ومن ذلك: البطيخ¹¹.

6 ـ البيع بالنموذج⁽²⁾:

يصح البيم بالدوذج أو الشّة عند جمهور الفقهاء غير الحنابلة، بأن برى المشتري بعض المبيع دون سائره، وبلزم البيع إن كان العرقي دالاً على غير المرقي دلالة كاملة كشراء كمية كبيرة من الفعج أو الأرز أو المُكر بعد رؤية نموذج عنه، وهذا لا يكون إلا في المثليات كالحبوب (الأطفان والكنان ونحوها.

وعبارة المالكية في شأن هذا البيع: يجوز البيع برؤية بعض المنلي من مكيل وموزون كقطن وكثّان، بخلاف القيمي كيدُل مملوء من القماش، فلا يكفي رؤية بعضه في ظاهر المذهب⁽³⁾.

ذهب الحنابلة: (إلى أنه لا يصح بيع النموذج، فلو رأى المشتري صاعاً من صيرة قمع ملاً، ثم باعه البائع الصيرة على أنها من جنسه، لا يصح البيع با لأن رؤية البعض لا تدل على رؤية الباقي⁽⁴⁾.

7 ـ بيع الجزاف:

- الشرح الكبير 24/3، الشرح الصغير 41/3.
- (2) يعبر أكثر العلماء عن هذا البيع ببيع الأنموذج، وهو لعن شاتع، والأصح النموذج، وهو لفظ معرب.
 - (3) الشرح الكبير 24/3.
 - (4) غاية المنتهى 10/2، كشاف الفتاع 152/3.

المجازفة: أي: بلا كيل ولا رزن، بل بإراءة الصبرة. والجزف في الأصابة الأخذ أكل الكل: إذا أكثر، ومرجمه الأصابة الأخذ أكل الكل: إذا أكثر، ومرجمه إلى المساهلة. والجزف: هو بعد الشيء بلا كيل ولا رزن ولا عدد، عمرة القدم بالشيع بعتبد على الروة الإجمالية أو على الصغة دون عمرة القدر تفصيلاً. وإلا الشيء الحاضر لا يكتش فيه بالصفة على المشهود والأحمالية المائد لا يكتش من فيه بالصفة على المشهود مناسبات المسابلة والمصابلة ومن يعدمه متعلين في على الموافق فيه منحة التغذير ونقة المحارفة والمحرفة الذين يعهد فيهم صحة التغذير وقلة الحورة يتمام المرابقة الذين يعهد فيهم صحة التغذير والمقالفة المحارفة والمحرفة الذين يعهد فيهم صحة التغذير والمقالفة المحارفة والمحرفة الذين يعهد فيهم صحة التغذير والمقالفة الموافقة المحرفة المائم المؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة والمائد والمائد المناسبة والمؤلفة المناسبة والمؤلفة المناسبة والمؤلفة المناسبة والمؤلفة المناسبة والمؤلفة المؤلفة المناسبة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة والمؤلفة المناسبة والمؤلفة المؤلفة الم

وهو جائز في المذاهب الأربعة، لأنه معلوم بالروية، قال ابن قلمة: لا تعلم خلافاً في إياحة بيع الصبرة جزافاً مع جهل البائع والمشتري بقدوها، وإذا اشترى شخص الصبرة جزافاً أم يعز أب بيمها حتى يتفلها (22). وذلك العموم قرادﷺ قمن ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه (3) وفي رواية: (حتى يقضه». وقد اشترط المالكية لصحة بيع المجزاف شروطاً سبعة هي ما يلي (4):

1 ـ أن يكون المبيع مرئياً بالبصر حال العقد أو قبله، واستمر

قال ابن عمر في الحديث المتفق عليه: اكنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً.

فنهانا رسول 船 推 أن نبيعه حنى ننقله من مكانه». (2) المغنى 123/4 - 125.

⁽³⁾ رواه الجماعة إلا الترمذي عن ابن عباس (نيل الأوطار 158/5).

 ⁽⁴⁾ مواهب الجليل 285/4 وما بعدها، الشرح الكبير 20/3 وما بعدها، الشرح الصغير 35/3 - 40، بداية المجتهد 157/2، القوانين الفقهية: ص 246.

العاقدان على معرفة المبيع حين التعاقد: وهذا شرط متفق عليه، فلا يصح بيع غير العرثي جزافاً، ولا البيع من الأعمى جزافاً.

2 - أن يجهل كل من البائع والمشتري قدر السبيح كيلاً أو رزنا أو عدداً أن نجه لم المدائلة على المدائلة وهذا الشرط معتقل وهذا الشرط منطقة والحيالية ، ووائلة المدائلة وهذا الشرط منطقة والحيالية، ووائلة المدائلة علية عدائلة المدائلة المدائلة المدائلة عدائلة المدائلة عدائلة المدائلة ا

3 - أن يكون البيع فيما يقصديه الكترة لا الأحاد: فيصح الجزاف في الملكورعات الموادوعات أو المذورعات الملكورعات الملكورعات كالأراضي والتيان الملكورات إلا إذا كان في عده مشقة، لأن العدد متبسر لغالب الناس، فإن كان في عده مشقة، جاز بيمه جزافاً، وإن كان كل في دد، مشعر بيمه جزافاً، وإن كان كل فرد منه مقصورةً على حدة، لم يجز بيمه جزافاً،

وعليه، يجوز بيع المعدود جزافاً إذا تفاريت آحاده كالبيض والتفاح والرمان والطيخ المتماثل المحجم، لا ما كان بعضه صغيراً وبعضه كبيراً، ولا يجوز بيع المعدود الذي يقصد به كلّ فرد على حدة بتمن معين كالياب والدواوا، ولا يجوز فيما له خطر كبيع الدواهم والدنائير المجواهم جزافاً، ويحوز بيع اثير والفضة غير المسكوكين جزافاً،

وقد حصر أبو حنيفة بيع الجزاف في المكيلات والعوزونات، وأجاز الصاحبان والشافعية والحنايلة بيع المجازفة في المكيلات والموزونات والمقرعيات كالثياب والأرافسي، والمعدودات العشارية كالجوز والبيض، والعثمارفة كالعيوانات، والفتوى عند الحنفية على رأيهما يسيرا على الناس. 4 - أن يحزر العبيع بالفعل من أهل الخبرة والمعرفة: فلا يصع بيع الجزاف فيما يعسر حزره، كصطافير حية وصعام ودجاج ونتعوهما مما يتداخل مبضمه في مدجنة كبرى، إلا إذا أمكن معرفتها بالمجزر قبل الشراء في وقت هدؤها أو نومها، فيجوز عندلذ شراؤها جزافاً، وهذا رائيل الشافية إيضاً.

5 ـ أن يكون السبح كثيراً كثرة غير هاتلة: فإن كان كثيراً جداً، يمنع بعد جزافاً، لتخدم وجداً بحوز بيعه جزافاً لإمكان حرد، وأما ما قل جداً بحوز اينه جزافاً إن كان مددراً؛ لأن لا مشغة في علمه بالعدد ويجوز إن كان مكيلاً أو موزوناً، وجهل العاقدان قد أو وزوناً.

6. أن تكون الأرض التي عليها العبيع مستوية علما أو ظناً: فإن لم تكن مستوية ، فسد العفة. به بيت الفرر الكثير أو البجيالة، أما إن هن العائدان أن الأرف مستوية ، في تبن في المواقع أن فيها علواً، فينتع المشتري الخيار، وإن كان فيها انخاض فالخيار للباح.

وهذا شرط متفق عليه .

7 - ألا يشتمل العقد الواحد على جزاف من الحب ومكيل منه سواء من تجلس أو من كل جراف من الحب مع مكيل منه الأرض، ولا على جزاف من الأرض، ولا على جزاف من الأرض، ولا المكيلة، فلا يصح بيع هذه الصبرة من الشعع مع عشرة أمادا من قمع أخير أو شعير، لا يجوز بيع هذه الصبرة مع عشرة أفرع من الأرض، ولا يجوز بيع هذه الأرض جزافا مع مشة متر من أرض أخرى.

وسبب منع هذه الصور الثلاث: هو تأثر الشيء المعلوم بجهالة المجهول. أما إذا اجتمع في صفقة واحدة شيئان، كل منهما يباع يحسب الأصل الذي يباع به، فيجوز، مثل: شراء صبرة حب معلومة القدر مع أرض مجهولة القدر، بألف دينار، لموافقة كل منهما للأصل الذي يباع به؛ لأن الأصل في الأرض بيعها جزافاً، والأصل في الحب سعه مكمة.

والخلاصة: لا يمنع اجتماع جزاف أصله أن يباع جزافاً كالأرض، مع ما أصله أن يباعبه كالحب المكيل، لمجيء كل منهما على أصله(1).

هذا.. ويلاحظ أن الحنفية صرحوا بأن البيع مجازفة مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها، أما الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها، فلا يجوز بمها مجازفة، لاحتمال الربا، واحتمال الربا مانع من صحة العقد، كحقيقة الوباتات.

أقسام البيع

أوضحت فيما سبق عقد البيع المطلق، الكثير الحدوث في الحياة العملية، وأذكر هنا أنواع البيع من نواح مختلفة، علماً بأن للبيع تقسمات متعددة.

التقسيم الأول البيع بحسب البدلين:

ينقسم البيع بحسب البدلين إلى أنواع أربعة⁽³⁾:

الأول - بيع المقايضة: وهو بيع العين بالعين⁽⁴⁾، كيع السلع بأمثالها، نحو بعثك هذا الثوب بهذه الساعة، وهذا الكتاب بهذا القلم. وهو أقدم صورة للبيع، وكان سائداً في الشعوب البدائية.

- انظر الشرح الكبير وحاشبة الدسوني 23/3.
 - (2) فتح القدير 86/5.
 - (3) المبسوط 84/15 وما بعدها. (4) دا
- (4) العين: هي الشيء المعين المشخص بذاته، ويقابلها اللّذين: وهو الشيء الثابت في الذمة من غير تعيين، وهذا اصطلاح الحنفية. ويعبر المالكية بالعين عن الذهب والفقية.

الثاني ـ البيع العطلق: وهو بيع الدين بالدين، كبيع الامتعة أو السلع بالأثمان العطلقة، وهي الشاوهم والدناينر وأنواع النقود الورقية في عصرنا الحاضر، علماً بأن الدواهم مصنوعة من الفضة، والدنائير من المحب. وكان البيع يتم في الماضي أحياناً بالفلوس الرائجة: وهي قطع معدنية من التحاس أو الرصاص وتحوهما، اصطلع الناس على أنها تقدم صالحة للتحامل بها.

وقد يتم البيع في مقابل العين بالدَّين من نوع آخر: وهو المكيل والموزون الموصوفان في الذمة كالقمح والحديد، والعددي المتقارب الموصوف في الذمة كالجوز والبيض.

وهذا النوع من البيوع هو الجاري كثيراً بين الناس في الحياة اليومية.

الثالث الصوف: وهو بيع الدَّين بالدَّين، وهو بيع الثمن المطلق بالمن المطلق، أي: بيع الدراهم والدناتير وبقية النقود الراتجة في الأصواق بيعضها من جنس واحد أو من جنسين مختلفين، كذهب بلعب، أو ذهب بقضة.

الرابع - الشَّلَمَ: وهو بيع الدَّين بالعين، أي: بيع شيء موصوف في الله كالحملة والقطل بثمن معجل مقبوض كله في مجلس المفقد، فإن السساء في يعتاب السيع وهو دين، ورأس الصال بعثابة النعن، والنمن اللهائية على المال، قد يكون حيثاً معينة كسلمة مثلاً، وقد يكون ديناً كمبلغ من المال، ويشرط فيض المال وهو الثمن قبل افتواق العاقدين عن المجلس، ويشترط فيض المال وهو الثمن قبل افتواق العاقدين عن المجلس،

ولا يشترط القبض لكلا البدلين في النوعين الأولين، وهما بيع المقايضة، والبيع المطلق وهو البيع العادي الغالب الوقوع، ويشترط القبض في النوعين الأغرين، وهما الصرف والشلم، ففي العمرف يشترط قبض كلا البدلين في مجلس العقد، وفي الشَّلَم أو السلف يشترط قبض أحد البدلين وهو رأس المال، كما أوضحت.

والاستصناع: وهو بيع ما يصنعه الصانع قبل صنعه، شبيه في بعض جوانبه بالسُّلم.

التقسيم الثاني للبيع بحسب الثمن:

ينقسم البيع أيضاً بالنظر إلى الثمن إلى أربعة أنواع⁽¹⁾

1 - بيع العرابحة: وهو مبادلة المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح
 عين.

2 ـ بيع التولية: وهو المبادلة بمثل الثمن الأول، أي: رأس المال الأصلي من غير زيادة ولا نقصان.

3 ـ بيع الوضيعة: وهو المبادلة بمثل الثمن الأول مع نقصان شيء
 منه. أي: البيع بخسارة معينة.

4 - بيع المساومة: وهو مبادلة المبيع بما ينراضى عليه العاقدان؛
 لأن البائع يرغب بكنمان رأس المال عادة، وهو البيع الشائع الآن.

البيوع في اصطلاح المالكية (2): ينقسم البيع بالنظر إلى البدل إلى ثلاثة أنواع:

 يج الدين بتعرض: والعراد بالعين عندهم: الذهب والفضة، وبالعرض^(D): ما سراهما، وهذ ليس له اسم إلا اليج. وهو البيح المطلق في التقسيم السابق.

(2) القوانين الفقهية: ص 248 ومابعدها.

⁽¹⁾ البدائع 134/5.

⁽³⁾ المرض بفتح العين وسكون الراء: الفُلُس أوالمتناع، وكل شيء في اللغة عُرْض إلا المعراهم والفاتاير فإنها عين، وقال أبو عبيد: المعروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل أو رؤن ولا تكون حيواناً ولا مقاراً.

 2 - بيع عَرْض بعَرْض: ويقال له: معاوضة، وهو بيع المقايضة في التقسيم السابق.

3 ـ ييع عين بعين: فإن كان بيع ذهب بفضة فهو الصرف، وإن كان بيع ذهب بذهب أو فضة بفضة. فإن كان بالوزن، فيقال له: (مراطلة) وإن كان بالمدد فيقال له: (ميادلة).

وينقسم البيع من وجه آخر بالنظر إلى الفزوم وعدمه قسمين: بيع منجز: وهو الذي يتم ساعة عقده، وبيع الخيار: وهو المشتمل على أحد الخيارات المشروعة كخيار الشرط وخيار العبب.

وينقسم البيع من وجه آخر بالنظر إلى التعجيل والتأجيل في العوضين أربعة أقسام:

 1 ـ أن يعجل الثمن والمثمون (العبيع) وهو بيع النقد، وهو الغالب وقوعه.

2 ـ أن يؤخر الثمن والمثمون وهو بيع الدَّيْن بالدَّين، وهو لا يجوز.

 3 ـ أن يؤخر الثمن ويعجل المثمون، وهو بيع النسيئة أو البيع لأجل.

4 ـ أن يعجل الثمن ويؤخر المثمون، وهو السَّلَم أو السلف.

وينقسم البيع من وجه آخر بالنظر إلى موافقة أمر الشارع ومخالفته إلى بيع صحيح وبيع فاسد، كما تقدم.

وأبحث فيما يلي عقد السلم، والاستصناع، والصرف، وبيوع الأمانة (المرابحة، والتولية، والوضعية) والإقالة.

عقد الشلّه

تعريفه وأركانه، ومشروعيته، شروط صحته، أداه المسلم فيه. تعريف الشَّلَم:

الشَّلُم والسلف بمعنى واحد: لأن كلاّ منهما إثبات مال في الذمة مبذول في الحال، وسمي سلماً لتسليم النمن دون عوض في الحال. وإنما يكون عوضه مؤجلاً.

والشَّلَة: بِع آجل بماجل، أو هو بيع شيء موصوف هوجل، في الله عنها أن عرض أو الله عنها أن عرض أو عرض أو عنها أن عرض أو عنها أن علم علم أن علم المناه الله الله الله على المناه الله الله على المناه الله الله الله على المناه الله عنها شيء كتمت شهر، في ذنه الشُّناه أو الله عنها أن الله عنها أنها أنها أنها الله الله الله الله الله عنها الله الله عنها الله عنها الله الله الله عنها الله عنها الله عنها الله عنها الله الله عنها الله

وعرج بكلمة. وفي الذمة ⁽²⁾ بيع شيء موصوف لا في الذمة، كبيع ما في الفدل، على ما في البرنافج أو غيره، أي: معتمداً في على الصفة المكتربة في الدفتر أو غيره، أي: كالكتابة التي توجد فوق البذل، وخرج بها أيضاً بيع شيء موصوف بمكان غير مجلس العقد وهو بيع

بغير جنه: متعلق بكلمة وبيع. وكلمة وفي الذمة، متعلق بكلمة وموصوف.

⁽²⁾ الشرح الصغير للدردير: 3/163 وما بعدها.

الغائب على الصفة. والذمة كما قال القرافي: معنى شرعي مقدر في المكلّف قابل للالتزام والإلزام. وقبول الالتزام مثل: لك عندي دينار، وأنا ضامن كذا، وقبول الإلزام: مثل الزمتك دية فلان.

ويكون بيع الشيء بغير جنسه حقيقة كفرس في بعير. أو حكماً كما إذا كان الجنس واحداً، وكان هناك اختلاف في المنفعة، كبيع دواب السباق كالخيول بالدواب العادية التي لا تستخدم في السباق.

وهناك تعريف آخر للشَّلم وهو: بيع يتقدم فيه رأس المال ويناخر المثمَّن لأجل⁽¹⁾.

أركانه:

أركان السُّلُم عند الجمهور غير العنفية ثلاثة كالبيع: عاقد (سلِم وسلَم إليه) ومعقود عليه (رأس مال المسلم والسلم في) وصيغة (يجاب وقبول). وركته عند العنفية كأيّ عقد: واحد وهو الإيجاب والقبل.

مشروعیته :

السُّلُم مشروع في القرآن والسُّنة والإجماع.

أَمَّا الدِّرَانَ ' فقوله تعالى: ﴿ وَكَائِمُهُا أَلْدِينَ كَامْتُوا إِذَا تَفَكِنَمُ بِيَنِهِ إِلَّكَ يَسُكُو أَسُكُنَ الصَّفِينَ فِي البِقرة: \$22 قال ابن عباس: أشهد أن السلف المفصون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ مذه الآياتِيْنِ.

وأما الشُّنة: فما أخرجه الأثمة السنة عن ابن عبَّاس: أن رسول الله 義 قدِم المدينة، وهم يُسلفون الثمار السنة والسنتين والثلاث، فقال:

الشرح الكبير 195/3.

⁽²⁾ أخرجه الشافعي، والطبراني، والحاكم، والبيهقي.

 قمن أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة وأهل العلم على جوازه، ولأن بالناس حاجة إليه، فأجيز تحقيقاً للحاجة بالرغم من أنه بيع لمعدوم.

يشترط لصحة الشّلَم وجوازه ثمانية شروط، واحد منها في رأس المثال، وأربعة في العسلم في، وثلاثة مشتركة في رأس العال والعسلَم فيه(ا)، وهي شروط مطلوبة إضافة لما يشترط في عقد البيع من شروط ماء

أما شرط رأس المال (أي الثمن):

شروط صحة الشَّلَم:

فهو تعجيل رأس السال أي مال السلم: بأن يكون نقداً حالاً، فلا يجوز نائيك، وجاز عند الملكية خلافاً ليترهم بعد العقد لالاثة أيام، بشرط في العقد أو بغير شرط، سواء كان رأس السال عيناً (نقوداً) أو عرضاً أو طلباً؛ لأن هذه العدة في حكم المعجل، كما لو تأخر الفيض عرضاً أو طلباً؛ لأن هذه العدة في حكم المعجل، كما لو تأخر الفيض

ودليل اشتراط التعجيل: تحقيق معنى اسم السّلم، وهو تسليم وأس الممال، وعدم الوقوع في معنى مبادلة اللّين باللّين، وقد انهى رسول الله عن بيم الكالر، بالكالي،²⁰ أي: بيم الدّين بالدّين.

 ⁽¹⁾ الشرح الكبير: 195/3 وما بعدها، والشرح الصغير 262/3 وما بعدها، القواتين الففهية: ص 268 وما بعدها، المنتقى على الموطأ 297/4 وما بعدها، بداية المجتهد: 2010 وما بعدها.

⁽²⁾ أخرجه الدارتطني وابن أبي شية وإسحاق بن راهويه، والبزار عن ابن عمر، وصمح الحاكم رواية الدارتطني، وضئفه الشائعي وأحمد، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيح دين بدين.

فإن أخر رأس المال عن ثلاثة أيام، فسد العقد مطلقاً، سواء أكان التأخير بشوط، أم يغير شرط على المشهور المعتمد، ولو قلّت مدة الزيادة.

وهذا أهم شرط في السلم، وبه يتميز عن غيره من العقود الأغرى الجائزة. ويجوز كون رأس المال منفة شيء معين، كسكس دار وركوب دابة، مدة معينة، كشهر، إن شرع في استيفاء المنفعة أو يقسم حمل المنفقة قبل حلول أجل الشلم (دلالة أيام) ولو انقضت المدة بعد ذلك، كان يقول له: أسلمتك سكن داري هذه أو ركوب دابتي هذه شهراً في إروب قمع أخذه مثك في شهر كذا. ولا بد من فيض محل المنفة والشروع في استيفاء المنفة حين العقد أو قبل مجارزة أكثر من أصلها حينة.

ويجوز كون رأس العال جزافاً بجعله في شيء معين بالشروط العقدمة في بيع الجزاف. ويصح عند العالكية الشمال السلم على خيار لأحد العاملة بين أو الكليمية أو الأجني في دفع رأس العال، في مدة ثلاثة أيام فقط إن لم ينقد العسلم (رب السُّلَم) رأس العال، ولو تطوعاً، وإلا منسد العقد المقرد بين السلفية والثمنية، أي: كونه عقد سلف (قرض) أو عقد بيع.

وجاز رد رأس المال على صاحبه إن كان زائفاً، ولو بعد زمن طويل.

ولو وقع النَّلم يعنفعة شيء معين، وتلف هذا الشيء قبل استيفاء المنفعة، رجع المسلم إليه على المسلم بقينة المنفعة التي لم تستوف، ولا يضمغ المقدة، قياساً للمنفعة على الدراهم الزائفة التي يحتى للمسلم إليه رقّعا على المسلم. وأما شروط المسلم فيه، فهي أربعة:

 ان يكون مؤخراً إلى أجل معلوم: وأقله ما تختلف فيه الأسواق عادة كخمسة عشر يوماً ونحوها بقبضه في بلد العقد، أو يكون قبض المسلِّم فيه في بلد آخر غير بلد العقد، فلابد من أن يؤجل السَّلَم إلى أجل معلوم أقله نصف شهر، إلا إذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد، فيصح بشروط خمسة: وهي اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلدة الثانية، وأن يكون البلد الثاني على مسافة يومين من بلد العقد لأنها مظنَّة اختلاف الأسواق في البلدين، وأن يشترط في العقد الخروج فوراً، وأن يخرج العاقدان بالفعل إليه إما بأنفسهما أو بوُكيلهما⁽¹⁾، وأنَّ يعجل رأس المال في مجلس المال في مجلس العقد أو قربه، وأن يكون السفر ببر لا بحر، أو ببحر بغير ربح، لأنه ربما أدى إلى قطع مسافة اليومين في ساعة أو نصف يوم، فيودي إلى السَّلُم الحالِّ، فإنَّ انخرم شرط من هذه الشروط، فلابد من تعيين الأجل. وإن وجدت هذه الشروط الخمسة، لا يشترط التأجيل بنصف شهر. وإن سافر ووصل قبل مضى اليومين: فإن كان السفر ببر أو بغير ريح، كان العقد صحيحاً، ولكن لا يمكن المسلم (المشتري) من القبض حتى يمضي اليومان، وإن كان السغر في بحر كان العقد فاسداً.

ويلاحظ أن عبارة الدسوقي في الشرط الثالث مجموع الأمرين من اشتراط الخروج والخروج بالفعل. كما يفيده كلام ابن عرفة.

ولا يصح التأجيل إلى أجل مجهول، فإن كان التأجيل لمواسم معروفة كالعصاد والجذاذ والدَّراس ونزول الحاج والصيف والشتاء، صح التأجيل عند المالكية خلافاً ليقية المذاهب، ويعتبر ميقانها: هو

عبارة خليل والدردير: اشتراط الخروج بالفعل من قبل نفس العاقدين أو وكيلهما، وعبارة الصاوي: وإن لم بخرجا بالفعل فوراً.

الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكر، وهو وسط الوقت المعدّ لها الذي يغلب فيه الوقوع؛ لأن التأجيل إلى هذه الأجال متعارف عليه، لا يتفاوت تفاوتاً كثيراً، فأشبه ما لو قال: إلى رأس السنة.

واشتراط الأجل في الشّلم هو رأي جمهور العلماء غير الشافعية، للحديث العتقدم: «من أسلف في شي»، فليسلف في كبل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

ولم يشترط الشافعية كون الشُكَم موجلاً، وأجازوا الشُلم الحالاً؛ لأنه إذا جاز الشُكم مؤجلاً، جاز حالاً بالأولى، لبعده عن الفُرر، والعراد من الحديث اللى أجل معلوم هم العلم بالأجل، لا الأجل نفسه، ونائدة الشُكم المنتجدة وهو جواز العقد مع غيبة المبيع، علماً بأن الشافعية لا يجزون بعد العين الغانية على الصفة يبعاً عادياً من غير طريق الشُكم، الا يجزون بعد العين الغانية على الصفة يبعاً عادياً من غير طريق الشُكم،

2 ـ أن يكون ثابتاً في الفدة: فلا يجوز السلم في شيء معين كزرع قرية بسيها، ولا في العقار افتاناً تأسيمه لانا بيم شيء معين يتأشر فيضه يكون فاصداً؛ لائه قد يهلك قبل قبضه، فيتردد النص بين السلفية إن علك، والنسية إن لم يهلك، ولان بيم شيء منسوب لموضع معلوم، لا تتوافر فيه انقدو، على النسليم، فيكون المقد مشتملاً على الغرر من غير حاجة، فلا بمح الفقد، ولا بصح السلم في جزاف، لان السسلم في يشترط أن يكون في الفدة، وشرط صحة بيم الجزاف: وزويته، فإذا رئي صار معياً. ولا يصح الشلم في أرض ودار وحانوت وخان المناف.

3 ـ أن يكون جنس المسلم في موجوداً عند حلول الأجل: أي: أجل تسليم المسلم في، صواء أكان موجوداً عند العقد أم لم يوجد، لأن المطلوب هو القدرة على التسليم، فيختر وقت وجوب التسليم، ولا يضر انقطاعه قبل حلول الأجل، مع وجود، عنده، ولم يشترط النَّبي ﷺ في حديث إياحة السُّلَمَ: وجود المسلم في عند العقد، ولو كان شرطًا لذكره، ولنهى المسلمين عن السُّلَم سنتين فاكتر؛ لأنه يلزم منه انقطاع وجود المسلم فيه أوسط السنة.

ويترتب على هذا الشرط أنه لا يصح السّلم في نادر الوجود، لعدم وجوده في الغالب عند أجل تسليم المسلم فيه، فيكون العقد وارداً على بيع ما ليس عند الإنسان، وعلى ما لا قدرة على تسليمه.

وهذا رأي الجمهور، واشترط الحنفية أن يوجد العسلم فيه عند العقد والأجل، وفي الفترة الزمنية القائمة بينهما، للتأكدمن توافر القدرة على التسليم، وضمان تنفيذ تسليم المسلّم فيه.

4 ـ أن يكون المسلم فيه قابلاً للفيط بالصفات بحسب العادة والعرف أو الملحقة أو الطبقة في الشلم هادة يبلد السلم و كانتها السلم و كانتها و كانتها في الصفات، فلابد من يبلد السلم و كانتها كانتها و كانتها و كانتها كانتها

فلا يصح الشَّلَم فيما لم يضبط، مثل: خذ هذا الدينار سلماً على قدم مثلًا، من غير ضبط القدر، او ضبط بنير ما يضبط به، كقدير، بكيل وهم مرزون، أو بموزون وهر مكيل، مثل: خذ هذا الدينار سلماً على تقطار قمح، أو إردب لحم، أو إردب يشن، أو تطار بطبخ.

ولا يصح السُّلَم ويفسد أيضاً إذا كان بمعيار مجهول، مثل زنة هذا الحجر، أو مكْ هذا الوعاء كذا حباً. ولا يصح السَّلم فيما لا يمكن ضبطه بالوصف كتراب معدن؛ لأن مالا يمكن وصفه مجهول حقيقة. والخلاصة: أنه يصح السَّلَم عند العالكية فيما يضبط كيلاً ووزناً، وفيما لا ينضبط: بالوصف.

ويترتب عليه أنه يصبح مند المالكية خلافاً لنيرهم السّلم في العدديات المتقاربة عدداً لا لأنها لا تتبلين كثيراً، ويصح أيضاً في العدديات المتقاونة كالجواهراركيار اللؤولي واللآفل والزجاج والجمس والزَّرنِيخ واحمال الحطب كمل هذا الحجل، وفي العطبوخ من الأطعنة كل ذكل إلا وجود،

السُّلُم في الحيوان واللحم:

لم يجز الحنفية الشَّلُم في الحيوان كيفما كان، لما أعرجه الدارقطني والحكام من ابن عبّاس: فأن النَّبي ﷺ فهى عن السلف في الحيوان (10 ولان أقراع الحيوان تعقل اختلاقاً بيَّنا في تقدير ماليّها، فلا يمكن ضبطها بالوصف. وكذلك لم يجز أبر حنيفة السُّلَم في اللحج، لوجود الجهالة الفاحشة الصففية إلى التراع بين أنواع اللحوم بيمناً وهُمْوالاً.

وأجاز بفية المغاهب الشَّم في الحيوان قياساً على جواز الفرض فيه وقد أخرج سلم: «أن ﷺ اقترض بكُراً ومو الفتي في الإبل، وأخرج أبو واود: أن ﷺ أمر عبدالله بن صور بن العاص رضي الله عنه أن يشتري بعيراً بمجرين إلى أجلا وهذا سَلَم لا قرض، لعا فيه من الفضل والأجراء وأجازوا ومعهم الصاحبان الشَّلَم في اللحم، بشرط عضا صفاته جنا أرضاً وصفة ومقاراً.

 ⁽¹⁾ لكن في إسناده إسحاق بن إبراهيم بن جُوتَى، وهو واهي الحديث، أو منكر الحديث جداً.

السُّلُم في الخيز :

لم يجز أبو حنيفة ومحمد الشافعي الشّلَم في الخبر عدداً او رزنا، للتفاوت الفاحش بين أنواع الخبز في النضوع، فتبقى جهالة مفضية إلى المنازعة، لأن عمل النار فيه يختلف، فلا بضط.

وأجاز المالكية والحنابلة الشّلَم في الخيز ونحوه مما يمكن ضبطه؛ لأن تأثير النار فيه معلوم في العادة، ويمكن ضبطه بالنشافة والرطوبة، فيصح الشّلَم فيه.

وأما الشروط المشتركة بين رأس المال والمسلم فيه: فهي ثلاثة :

 أن يكون كل واحد منهما معا يصح تملكه وبيعه: فلا يصح الشّلَم في الخمر والخنزير ونحوهما. هذا في الواقع شرط عام في كلُّ بيع، ولا يختص بالشّلم.

2 ـ أن يكونا مختلفين جنساً تجوز النسية بينهما: فلا يجوز إسلاف أو تسليم الذهب والفضة أحدهما في الآخر؛ لأن ذلك ربا، وكذلك لا يجوز تسليم الطعام بعضه في بعضه على الإطلاق؛ لأنه ربا.

ويجوز تسليم أو إسلاف الذهب والفضة في الحيوان والعروض والطعام، ويجوز تسليم العروض بعضها في بعض.

وبعبارة أعرى: يشترط في يدلي الشّلَم ألا يكونا طعامين ربويين ولا تقدير، لما فيه من ربا النسية أو ربا الفقل، فلا يجوز أن يقول شخص لاُخر: أسلمك أردب قصع في اردب قصع أو اسلمك سمناً في يُرُ ومكسه، أو ذهب في فقة ومكس، أو ذهب في ذهب أو فضة في شقة، كان يقول: أسلمك فيدارً في ديدار.

ويشترط فيهما أيضاً الا يكونا شيئاً في أكثر منه، كتوب في توبين من جنس واحد، أو أجود منه كتوب ردي، في جيد، وفنطار كنان ردي، في أجود، أو على العكس : وهو سلّم شيء في أقل منه، أو أدنى من جنسه، لما فيه من تهمة اضمان بجُمُل، (1) فإذا أسلمت ثويين في ثوب، فكان المسلّم إليه ضمن ثرياً منهما للأجل، وأخذ الثوب في نظير ضمانه.

ويستثنى من شرط فولا شيئاً في أكثر منه حالة اختلاف الصفعة في أفراد الجنس الواحد، فيصبر كالجنسين، فيجوز الشلم أو المبادلة في الأكثر والأجود، كمبادلة دابة من دواب السباق السريعة السبر في أكثر من دابة عادية ضعيفة السير من المعمير والتجيل والجمال.

3 ـ أن يكون كل واحد منهما معلوم الجنس والصفة والمقدار: إما بالوزن فيما يوزن، وإما بالكيل فيما يكال، أو بالذرع فيما يذرع، أو بالعدد فيما يعد، أو بالوصف فيما لا يوزن ولا يكال ولا يعد.

ومفاد هذا الشرط أنه لا بد بن بيان الأوصاف التي تخلف بها الأطاف المسلم في عادة في بلد الشأم بينا أسافياً من جنس كقميم الأخير ونفي وفي وضيح وفي والمنافئ ومن المرافق ومن والله وصف الوزع) كقمع صفى إو بعل(بري وضاف وصدف وجودة ورداءة والوسط بينهما، وأن بين اللون في النوب والعسل، لاختلاف الأخيراض فيه، حل توب أيض أو المرد أو أحمر بعد بيان صفه أو على كذلك، والارام بين مكان الحون الوحن أو المحل كذلك، والن

(1) الفسان بحيال أن سيخ تربين بليبال ليهم، تم يتشري مه حد الأجل أو درة الحدما بينار، وهذا في تطاق بيع إلاجبال حياتز إلا لان معا قل قصد أثريا في، وإنما بعث عن يعين ألاجبال، الان تعدد الطفة في هذه البيرة أحسف تهمة أزيادة الفسان مقابل جيل، قال الملاحة خليل، ومن التيمة ما تم وقسله مجهور حيات، مقابل جيلة كل المساقيعة ما تم المساقيعة على المساقيعة المساقيع

وأن ببين مكان الشمر شامياً أو مصرياً، وناحية إنتاجه عند الحاجة كالجهة الشرقية أو الغربية، وأن ببين القدر في الجميع.

وببين في الحيوان: السن لمعرفة الصغر والكبر، والذكورة والأنوثة والقدر لمعرفة الحجم.

وبيين في البُرُّ (القمع) كونه أسمر (أحمر) أو أبيض، إن اختلفت الأغراض فيه في ذلك البلد، وإلا فلا يجب البيان، وبيين كونه جديداً أو قديماً، دسماً أو دميماً ضامراً.

ويبين في الثوب: الرّقة والطول والعرض وضدها، وهو الثخن والقصر وقلة العرض.

وفي الزيت يبن مصدره من زيتون أو سمسم أو ذرة أو برر تفل أو كتان، وناحيت كمفري، أو شامي. وفي اللمح بعد بيان نومه من ضأن أو بقر أو غيرهماه بين المن والسن، والمتكورة وضدها من هزال أو أتوقة، وكونه من السوالم التي ترعى في الهراري أو المعلوقة، وكونه من تجبّ أو وقية رنمو ذلك إن اعتلفت الأغراض.

ويبين ما يضبط الأشياه ويميزها في الذهن حتى نتنفي الجهالة به، معا يسلم فيه من لولو وسرجان، وزجاج، ومعدن كعديد ورصاص ونحاس، ومطبوخ من لحم أو غيره، ومنسوج، ومصالح من حلي. وأوان وغير ذلك.

ولر أسلم في شيء وشرط الجودة أو الرداءة، وأطلق ذلك. صح الشكم، ويحمل الجيد والرديء على الغالب منه في البلد، أي: الكثير منه في البلد، فإن لم يغلب شيء فالوسط من الجيد أو من الرديء: هر الذي يقضى به.

أداء المسلّم فيه:

هناك أحكام سنة في أداه الشيء المسلّم فيه مفرعة على شروط لسلّم، وهي ما يلي⁽¹⁾:

إولاً - التعريض أو أخذ بدل المسلّم فيه: من أسلم في طعاماً، لم يجز أن يأخذ عنه غير طعام؛ لانه يكون بيج طعام بطعام نسبته، ولا أن يأخذ طعاماً من جنس آخر، صواه كان ذلك قبل الأجلل المحدد للسلم. أو بعده؛ لأنه يكون بيماً للطعام قبل قيضه، وهو لا يجوز.

فإن أسلم في غير الطعام، جاز أن يأخذ غيره إذا قبض الجنس الآخر مكانه في مجلس العقد، فإن تأخر القبض عن مجلس العقد، لم يجز؟ لأنه بصير بيع دين بدين، وهو لا يجوز.

ويجوز للمُسْنِيم (رب السَلَم) أن يأخذ من السسلَم إليه طعاماً من نوع أشر مع اتفاق الجنس، كزيب الشغر عن أسود، إلا إن كان احدهما أجود من الآخر أو اقدي، فيجوز بعد أجرا المسلم فيه؛ لأنه يعد ضرباً من الرفق والمساححة، ولا يجوز قبل أجل المسلم فيه؛ لأنه في حال القذ المدون يكون من فيلئ: فضع وتعجل وفي حال لتحذ الأجود يكون الأخذ عوضاً عن الفساف، وكل ذلك لا يجوز.

والخلاصة: يصح وفاء المسلم فيه بغير جنسه، وإن كان ذلك قبل الأجل بشروط ثلاثة:

 أن يعجل المدفوع من غير جنسه، حتى لا يترتب عليه كون المبادلة بيع دين بدين.

(1) الشرح الصغير (2837 - 289) الشرح الكبير (213/3 - 222) القوانين الفقهية:
 صر (69 وما بعدها.

2 ـ وأن يكون المسلم فيه غير طعام، حتى لا يفع في بيع الطعام قبل .

3 - وأن يصح سَلَم رأس العال في العدفوع من غير الجنس، كأن يسلمه ثوياً في كتاب، فقضى عنه بيراً، فإنه يصح سَلَم اللوب في اليمير. ثانياً - طلب الزيادة في المسلم فيه: إن زاد رب السَلَم بعد الأجل درام على أن يعطيه المسلم إليه زيادة في المسلم فيه، جاز ذلك إذا عجز الدراهي الأميام صفقان.

ثالثاً _قضاه المسلم فيه قبل الأجل: إذا وفى المسلم إليه المسلم فيه قبل الأجل، جاز قبوله ولم يلزم، والزم متأخرو المماكية قبوله في اليوم واليوسي، ويكون الوفاء به حبتلة بلا زيادة ولا تقصان. وأما غير المسلم فيه من بهج أو سلف (قوض) فيلزم قبوله بانفاق المالكية إذا دفع قبل أحك.

رابعاً بيان مكان التسليم: الأحسن اشتراط وبيان مكان الدفع، أي: السليم، وأوجيه أبو حنيات من المعتدى مكانا السليم، وأوجيه أبو خيفة، قان لم يمين العاقدان في العقد مكانا، فيكون العقد في بغير الشكان الدمين ولو خفت حمله كجوهر وثوب لطيف، ولا أن يأخذ كراء مسافة ما بين المكانين؛ لأيها بمنزلة التأجيل لإجهابين ولا وهو لا يجوزه لأن الزام الماتع بدفع كراء الحمل لمحل النبض للمشترى، فيه زيادة، فيكون منطبقا عليه بسبب الزيادة قاعدة: «مُخذً الفسان وأزيدك في الكواده 20 وهذا لا يجوزه

 ⁽¹⁾ إن الزيادة بسبب تفاوت مساقات البلدان كالزيادة في الأجال، لأن البلدان بمنزلة الأجال.

 ⁽²⁾ هذه القاعدة في حال الزيادة على المنفق عليه، والزيادة ربا، ويقابل هذه الفاعدة في حال النفعر قاعدة: قضع وتعجل؛ مثل ما يسمى اليوم حسم الكمبيالة.

خاصاً ـ تعذر تسليم العسلم فيه: من أسلم في شيء، فلما حل الأجل تعذر تسليمه لعدم وجوده، وانتهاء موسعه أو خروج إلثانه أي وقته العمين الذي يظهر في كيمض الأشعار من رطب وغيره، فيكون الشعري بالمخيار بين أخذ الدين (رأس المال) وفسخ العقد، أو العمير إلى العام القابل، حتى يظهر العسلم فيه في وقت.

صادماً يع المسلم فيه لبائمة يجوز بيم الشيء المسلم في قبل قيف لبائمه بمثل ثمنه أو أقل لا أكثر الرجود المهمة في الأكثر بسلف جر منفسة، ويجوز بيمه فقير بائمه بالمثل وأقل وأكثر، يدا بيد، ولا يجوز البيع بالتأخير، أي: تأجيل التسلم للغرر الحاصل بسبب لنقابا الشيء المسلم في من ذمة معجلة إلى ذمة موجلة. ولو كان البيع لمتا جاز.

الإستصناع

الاستصناع:

عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، كصناعة الأواني، والأحــذيــة، والألبــــة، والمفــروشــات، والسفــن، والسيــارات، والطائرات، ونحوها.

وهو مشروع كالسُّلم استحساناً رعاية لحاجة الناس إليه وتعارفهم عليه، بالرغم من أنه بيع لشيء معدوم.

إلا أن العنفية جعلوا له أحكاماً نميزه عن الشفه وتخفف من شروط الشكّم وقيوده وأحواله. ويقية المفاهب أجازوه على أساس عقد الشكم وعرف الناس، واشترطوا في ما يشترط في عقد الشكم، ومنها تسليم جميع الثمن في مجلس العقد، أو ما يفارب المجلس كيوم أو يومين عند المماكذة.

وعبارة المالكية في شأنه¹¹¹: يجوز الاستصناع كاستصناع سيف أو تترج، سواه أكمان الصانع المعقود معه دائم العمل⁽²²⁾ كنجار، وحداد، وخيًاط وحائك، وخيًاز، ولكمام يُشترى منه أدوات أم سلع وأشياء

مواهب الجليل 539/4 وما بعدها، الشرح الكبير 217/3، الشرح الصغير 287/3 ومابعدها.

 ⁽²⁾ البيع مع دائم العمل عقد جائز، وهو يشب عقد التوريد المعروف الآن، وهو من المقاولات السائمة في التعامل التجاري الإداري.

معينة، أم غير دائم العمل، كأن يقول إنسان لآخر: اصنع لي سيفاً أو سرجاً أو باباً صفته كذا بدينار، ونحو ذلك مما يعمل في الأسواق بصفة معلمة.

وحينئذ لا بد من تعجيل رأس المال في مجلس العقد، ولا مانع عند المالكية من تأجيله إلى يوم أو يومين، فإن تأخر عن ذلك الوقت وعُمِّن أجل أبعد منه، لم يجز، وصار العقد ديناً بدين، وهو ممنوع.

ولم يشترط الحنفية تسليم رأس المال في مجلس المقد، خلافاً للشُكُم، وإنما يكفي بيان جنس الشيء المصنوع ونوعه وقدره وصفته، وأن يكون معا يجري فيه التعامل بين الناس.

واشترط العالكية تحديد أجل لتسليم الشيء المصنوع كالشَّم، والا ضد المقد، رفعها بر حنية إلى يشرط في الا يكون في أجلء فإن حدد أجل قسليم المصنوع، انقلب الفقد المناء إلا أوقد كل الأجل على سيل الاستجال لا الاستهال لوقت محدد، فإنه لا يصير سلفًا. ورأى الصاجان: أن هذا لهى يشرط، والفقد استصناع على كلَّ حال، سواء حدد في أجل أو لم يحدد؛ لأن العادة جارية بتحديد الأجل في

وصعي الاستمناع عدد الشافية، سواء حدد فيه الأجل لسليم الشيء المستوع، أولم يعدد بأن كان حالاً؛ لأنه يجرز عندهم الشفر الدائم واشترط المالكة إلهاً ألا يعين اللمال الصاتع ولا الشيء المعمول المستوع، كما تشترط بقية شروط الشُلُم، فإن شرط عمل رجل بعيد لم يجزء حتى وإن ثقد المشتري الشين في مجلس المقدد لأنه لا يدري أيسكم ذلك الرجل الشيء المعلوم أم لا، وهذا غرر يمنع صحة المقدا، لأل الشكر لا يكون في ضيء بعيد، بل في الذية.

⁽¹⁾ البدائم 3/5، الدر المختار ورد المحتار 221/4 وما بعدها.

وعلى هذا ينسد عقد الاستصناع في صور ثلاث، ويضع عند اعتلال الشروط السابقة، كما ذكر المالكية، وهي إلا يحدد وقت لتسليم الشيء المصنوع، وأن يعين العامل كان يقول الستوية، أنت الذي تصنعه بنضك أو يصنعه زيد بنضه، وأن يعين المعمول كان تصنعه من هذا الخشب بعيت، لأنه خط المحديد بعيت، أو من هذا الخشب بعيت، لأنه حيث منذ صار عبياً، لا في الذنة، وشرط صحة السلم ومثله الاستصناع: حيثذ صار عبياً، لا في الذنة،

قال الإمام مالك في المدونة: من استصنع طستاً أو فلنسوة أو خفأ أو فخل أو خفأ أو خفا أو خفا أو خفا بنا في يد للا ميان مضورناً في الأمواق، يصفة معلومة، ولا ثبياً ببديه يعمد باز ذلك إذا قائم وأس العال مكادفهي مجلس المفاداً أو إلى يوم أو يومين، فإن ضرب لرأس العال أجلاً بعيداً (أي: زائداً عن اليومين) لم يجزء وصار ديناً بدين، وإن الشرط عمله من نحاس أو حديد يعيد، أو خلى درياً بدين، لم يجز رأن نقده أي: وإن تقم الثين) لأن غرز، لا يدرى، أسلم إلى ذلك أم لا الكون ككون السلف شيء من معن.

والشَّلُم والسَّمَتاع عقدان لازمان عند المالكية، وقال جمهور المُحَيَّة: الشَّمَّة الازم، فعد لازم، والاستصناع غير لازم، وقال أبو يوصُّف: الاستصناع كالشَّمُ عقد لازم، فلا خيار للمشتري إذا رأى الشيء المستوع، وكان مطابقًا للأوصاف المشروطة.

⁽¹⁾ قال اللسوقي والعماري: طقة القساد في اشتراط العمل من شيء معين أو اشتراط معل رجعل يعيد: اقتصال المقد على القرر، لأنه لا يعرى أيسكم العمل إلى ذلك الأجل أم لا، لأن السلم لا يكون في شيء بعيد، بل في شيء في القمة.

عقد الصُّرف

تعريفه ومشروعيته، وشروطه، وما يترتب عليه من أحكام. تعريف الصَّرف

الطرق في اللغة: الذيرة، بقال: لا يخيل من صرف ولا قدار. أي: نوية وندية، والمشرف: الحيلة، بقال، إن اليصرف في الامرو، وقال الفع عنال: ﴿ وَمَنَا تَشَكِيْمُوكَ مَنْكُولًا لاَنْشَرُكُ القرفان: ﴿ إلَّ العرف الزيادة، ومنه سعيت العبادة الثانلة صرفاً، والطيرفي: الصراف من العصارفة، وقرم صيارف، يهالان صرف الدامم بالدانانير، وبين اللامعين شرف، اي: فقل، لجودة فقد أحدها.

والشرف في اصطلاح الحنية: هو بيع النقد بالنقد جنساً بجنس، أو يغير جنس، أي: بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، أو الذهب بالفضة، مصوعاً أو تقدامًا.. وهذا دليل على أن الصرف لا ينتصر على مبادلة النقد بغير جنس، وإنما يشعل السبادلة من جنس واحد أيضاً، وهو رأي الشافعية والحدايلة أيضاً، فإنهم قالوا:الصرف: بيع المقد بالنقد من جنس، وفير²⁰.

وفرّق المالكية بين الصَّرف والمراطلة، فقالوا: الصَّرف: هو بيع

- فتح القدير مع العنابة 284/5، 368.
- (2) مغني المحتاج 25/3، غابة المتهى 59/2.

الثقد ينقد مغاير لترحه، وأما المراطلة: فهي يبع النقد ينقد من نوعه، فإن كان بين ذهب يفضة فهر الصرف، وإن كان بين ذهب يذهب أو نفضة بغضة، فإن بالوزن، فيقال له: مراطلة، وإن كان بالعدد، فيقال له: سادلة(1)

والسُّرف: عقد جائز مشروع؛ لأن النِّي 瓣 أجاز بيع الأموال الربوة بينها المجار الجنس الربوة بينها المجارة الجنس مع المعائلة، أو عند اختلاف الجنس ولو مع التفاضل إذا تم قبض العرضين في مجلس المقد، بان كان بدأ بيد فيجوز صرف فعب بفضة، مناجزة، أي: يدأ بيد لاختلاف المجارس، ولا نوق بين كرن ما تراضيا عليه قدر صرف الوقت، أي: المجسر السوف، أو الخل أو أكثر، والغنين عائزت الله المجارسة المجار

شروط الصّرف:

يشترط لصحة الصَّرف أربعة شروط، وهي: التقابض قبل التفرق، والتماثل عند اتحاد الجنس، وألا يكون فيه غيار ولا تأجيل.

1 - التقايض قبل التغرق: يشترط في مقد الصرف فيض البدلين جعيماً قبل الغراق الماقدين بأبدائهما، منماً من الوقوع في ربا النسية، ولفرنيج الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتي بالبر، والشعير بالشعير، والتعر بالتدم، والملمع بالعلج، مثل بعثل، صواه بسواه، يناً بيد، وإذا والتعر بالتدم، والملمع بالعلج، مثل بعثل، صواه بسواه، يناً بيد، وإذا تخطئت عدد الأصناف فيموا تجيف شتج إذا كان يناً بيد، يناً بيد، وإذا

وأخرج مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أن النّبي ﷺ قال: ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مِثْلًا بمِثل، ولا تبيعوا الوّرِق بالذهب، أحدهما غائب والأخر ناجزه.

⁽¹⁾ حاشية الدسوقي 2/3، الفوانين الفقهية: ص 248.

⁽²⁾ حاشية الصاري على الشرح الصغير 48/3.

طن افترق المتصارفان بالأبدان قبل قبض العوضين أو أحدهما، فسد المقدف الفوت شرط الفهض، ولئلا يصير العقد بيماً للكائل، بالكالي، بالكائل،، أي: بيع الدُّين بالدُّين، فيحصل الزبا: وهو الفضل(الزبادة) في أحد العوضين، والتفايض شرط، سراء انحد الجنس أو اعتلف،

2. العمائل: إذا يهم الحجرس بالدوسين كلفحة بفضة، أو ذهب بلدوب، وهو ما يسمى بالسراطلة عند السائكية، فلا يجوز إلا حثلاً بينشل وزناً والاختلاء في الجود من الاخر، كرون أحدهما أجود من الاخر، أو أحساس صيافة، لقوله أفج في الحديث السابق: «الذهب بالذهب مثلاً بسابقة أي: باي الذهب بالذهب مثلاً بسابقة أي: باي الذهب بالذهب مثلاً بسابقة أي: باي الذهب بالذهب مثلاً بسابقة.

3 ـ ألا يكون فيه خيار شرط: لا يجوز في عقد الصرف اشتراط الخيار لكل من الناقدين أو لأحدهما؛ لأن القبض في هذا العقد شرط بالاتفاق حمك بالشئة، وخيار الشرط يمنع تحقيق القبض الناجز المشروط: وهو القبض الذي يحمل به التميين، فلو شرط هذا الخيار، شدا لعقد.

أما خيار الرؤية والعيب، فلا يمنع أحدهما تمام القبض المطلوب شرعاً، فلو افتوق الماقذان، وفي الشُوف خيار عيب أو رؤية، جاز، لكن لا يتصور في بهم النفود وسائر الديون خيار رؤية؛ لأن العقد ينعقد لمر طالم لا على عينها.

4 ـ ألا يكون فيه أجل:

لا يجوز اشتمال الصرف على أجل لصالح أحد المتصارفين أو كليهما، وإلا فد الصرف؛ لأن قبض البدلين مستحق قبل الافتراق كما تبين، والأجل يؤخر القبض، فيفسد المقد.

ويلاحظ أن الشرطين الأخيرين متفرعان عن شرط القبض.

وأضاف المالكية شرطين أخرين في معنى هذين الشرطين، ومعا عدم الوكالة في قبض بدل الشرف، وعدم الإحالة في القبض لاجل التأخير، على المشهور، والراجح عندهم أنه إن قبض الوكيل بعضرة موكلة فلا يضر مطلقاً، وإن قبض في غيبته ضر مطلقاً، وتجوز الوكالة في قبض بدل الصرف إن تولى الوكيل المفد والقبض، وأمن التأخير (أ) هم وهذا متفق عليه بين المذاهب.

التطبيقات: يتبين من هذه الشروط أحكام الفروع التالية(2):

 1 - إن بيع أحد النقدين بجنسه تحرم فيه النسيئة والتفاضل، وبيعه بالجنس الآخر تحرم فيه النسيئة دون التفاضل.

2 لا يجوز أن يؤخذ في العُمرف والمبادلة والمراطلة كفيل (ضامن)
 ولا رهن؛ لما يؤدي إليه من التأخير، وهذا متفق عليه.

3. إذا صرف دناتير بدراهم، ثم وجد نهيا درهما زائما أو نقصا بعد الافتراق أو طول المجلس، فإن رضي به جاز الشرف، وإن رده بطا الشرف كله ، وأخذ كل بنها ما خرج من يده، أما إن اكتلف القص أو الفش في الدراهم أو الدنائير في مجلس المقد من غير مفارقة ولا طول مجلس، فيضح الصرف إن تم تقديم البديل الجيد أو إتمام الناقص في المجلس.

4 _ يجوز صرف ما في اللمة إن كان حالاً هند المالكية، وهو أن يكون لرجل على آخر ذهب، فيأخذ فيه فضة، أو فضة فياخذ فيها ذهباً. ومنعه الشافعي، حل أو لم يحل، وأجازه أبو حينقة حل أو لم يحل، وهذا يبسر على المدين بعملة سورية مثلاً أن يوفي ما عليه بعملة أخرى

الشرح الصغير وحاشية الصاوي 49/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص 249 - 252، الشرح الصغير 48/3 - 66.

كالريال السعودي في بلد آخر بسعر الصرف القائم حالياً في الأسواق.

5 ـ لا بجوز لدى السالكية على الشهور الصرف على شي، مغصوب أو مرهون أو مودّع حتى بحضر إلى مجلس العقد، خوفاً من التأخير.

6 ـ يكره الوعد في الصّرف على المشهور عند المالكية، وقيل:
 بوز.

7 ـ لا يجوز الصَّرف على الخيار في المشهور كما تقدم.

8 ـ لا يجوز الصَّرف على التصديق في الوزن، أو في الصفة، على المشهور.

9 ـ يحرم المتافعل في الجنس الواحد من المتدين بجنس، سواء كانت الزيادة من جنسة أو بالجنس الأحر، أو من غير ذلك، مثل أن يسيح ذهياً بذهب أكثر منه أو بذهب طلع يزيد بينهما فضة، أو بذهب بعد يزيد بينهما غرضاً من جانب آخر أو طعاماً، كدينار وثوب أو مزهم وضاة، فكل ذلك حرام عند المناكبة، علاقاً لأبي حنيقة في زيادة غير الجنس، وأجاز النافعة الزيادة، بالمرض، ولم يجزرا الزيادة الطعام وهي مسألة درهم ومدة عجوداً(ال.)

ودليل المالكية: أن ما صاحب أحد النقدين من العرض يقدَّر من جس النقد المصاحب له، فيأتي الشك في النمائل.

10 ـ يحرم أيضاً عند المالكبة التفاضل في القيمة كالتفاضل في

⁽¹⁾ قال الشافية: إذا جست الصفقة رورياً من الجانين، واختلف الجنس مهما، كمد هجرة ودرهم بعد هجرة ودرهم، ومد وحرهم بعثين أو درهمين، أو اختلف النوع الروا الله إلى إلى الجالين أو في أحدهما كجيدة وروية بجيدة وروية أو بجيدة قلط أو روية قلط، كثرن الصفقة باطلة، وهذه هي مسألة مد هجرة دامش المحتاج 2022.

الوزف، مثل أن يبدل ذهباً بذهب أجود ت وآخر أدون سن، فذلك لا يجوز، وإجازه أبو حنية مطلقاً، فإن كان اليجيد كله في جهية (أي: من قبل أحد العاقدين) جاز عند المالكية علاقاً للشافعية؛ لأنه من باب المعروف.

11 ـ مسألة السفاتج: وهي سلف الخائف من غرر الطريق، أي: يعطي المقرض مبلغاً بموضع، ويأخذه بموضع آخر، حيث يكون متاعه، فيتضع الدافع والقابض.

وهو عمل ممنوع عند المالكية، والشافعية، والحنفية؛ لأنه قرض جر منفعة للمقرض بربحه في السفاتج خطر الطريق(11).

وأجازها الحنابلة على الراجع إن كانت بلا مقابل، وإباحها مطلقاً ابن قدامة، وابن تبعية، وابن الشيم؛ لأن المنفعة لا تخص المقرض، بل يتفعان بها جميماً⁽²⁾.

12 ـ لا يجوز عند الإمام مالك رحمه الله الجمع بين الصرف والبيح في عقد واحد، فتيا بقضة، كنواء بقضة بعضة، كنواء بقضة كفلادة يكون فيها ذهب وغيره، فتيا الجرهر، كفلادة يكون فيها ذهب وجوهم، فيجب أن يفصل اللغب عن الجرهر، ياب الصرف، والذي في مقابلة الذهب بن ياب الصرف، والذي في مقابلة الجوهر من باب البيع، قال ابن جزي: إلا إن كان أحدهما يبيراً فيجوز وهو ما كان بمقدار الطلب، والمشهور المنتع مطلقاً كان مرح خيلل. وأجازه أشهب وأبو حيفة مطلقاً الان كل

الخرشي على متن خليل 141/4 وما بعدها، فتح القدير 452/5، المهذب 104/1.

⁽²⁾ مطالب أولي النهى 346/3، المغني 321/4، أعلام الموقعين 391/1، ط التجارية.

ومنع الشافعية هذا العقد مطلقاً كما منعوا مسألة مد مجوة ودرهم، لخبر مسلم عن فضالة بن عُبيد قال: وأني النَّبي ﷺ بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير، فأمر النَّبي ﷺ باللهب الذي في القلادة، فترع وحده، ثم قال: فالذهب باللهب وزناً بوزنه

وفي رواية الا تباع حتى تفصل^{ه(1)}.

13 _ إذا كان الذهب والفضة في سلعة لا يمكن نقضه منها كالسيف والمصحف المحلّى، فيجوز أن يباع دون أن ينقض، خلافاً للظاهرية، ويتصور ذلك في ثلاث صور:

الصورة الأولى _ أن يباع بجنس الحلية التي فيه: مثل أن يكون محلى بفضة، فيباع بفضة، فلا يجوز ذلك إلا بشرطين:

أحدهما _ أن تكون الحلية تبعاً: وهي أن تكون ثلث القيمة فما دون ذلك.

وا**لثاني** ۔ أن يكون يداً بيد.

ومنع الشافعي ذلك مطلقاً.

الصورة الثانية _ أن يباع بذهب أو فضة من غير جنس حليت، وذلك كأن تكون حليته فيباع بذهب أو على العكس، فيجوز بشرط أن يكون يدأبيد، ولا يشترط فيه النمعية.

الصورة الثالثة ـ أن يباع بغير الذهب والفضة من طعام أو عروض (سلم تجارية) فيجوز مطلقاً من غير شرط شيء بالاتفاق.

(1) مغنى المحتاج 28/2.

بيوع الإمانة

المرابحة والتولية والوضيعة:

توصف هذه البيوع الثلاثة بأنها بيرع الأمانة، لاعتماد المشتري فيها على أمانة المباع في الإخبار برأس مال السبع، ولا بد من أن يعرف كل من الباع والمستري الثين الذي اشتريت به السلمة. وهي مقود جائزة شرعاً، والفرق بينها أن العرابحة تشتمل على زيادة ربع الثمن الأصلي الذي تمثلت به البابع السلمة، والتولية بع بعثل الثمن الأصلي، والوضيعة: بيم باقل من الشمن الأصلي،

والمرابحة: هي البيع بمثل الثمن الأول الذي اشتريت به السلعة مع زيادة ربح معلوم.

والتولية: هي البيع بمثل الثمن الأول من غير زيادة ربح ولا نقص. فكأن البائع جعل المشتري يتولى مكانه على العبيع.

والوضيعة: هي البيع بأقل من الثمن الأول⁽¹⁾.

⁽¹⁾ درر الحكام 180/2.

بيع المرابحة

اقتصر المالكية على الكلام عن عقد المرابحة، وما ينطبق عليها ينطبق على غيرها. والبحث يتناول تعريفها، وشروطها، وأحكامها. تعريف المرابحة:

هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ من ربحاً، إما في الجملة، مثل أن يقول: انشريتها بعشرة وتريحني ديناراً أو دينارين، وإما بالتفصيل وهو أن يقول: تربحني درهماً لكلّ دينار أو غير ذلك 10 ربمبارة موجزة: هي بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة

والدوابعة جائزة عند العالكية مع خلاف الأولى. كما أن بيع المناوعة المساومة أحب المناوعة والمساومة أحب إلى أطل العلم من هذه اليوع. وسبب كون الأولى في الدوابعة والمناوعة والمناوع

وبيع المساومة: بيع لم يتوقف ثمن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله، إن التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه. فقوله:

- (1) القواتين الفقهبة: ص 263، والمقدمات الممهدات 125/2.
 - (2) الشرح الكبير 159/3، الشرح الصغير 215/3.

ربح معلوم للعاقدين(2).

ولم يتوقف إلخ لإخراج بهع العرابحة، وقوله: وإن النزم، إلخ لإخراج يع العزابةة، ومثاله: أن تأتي لرب السلمة وتقول له: يعني هذه السلمة يُكذاء فيقول لك: يفتح الله، فتزيد له شيئاً فشيئاً إلى أن يرضى، تتأخذها، ولم يبين لك الثمن الذي اشتراها به، وليس هنالك من يزيد ملك.

وبيع العزايدة: هو أن تعطي السلعة للدلاًل بنادي عليها في السوق، فيعطي زيد فيها عشرة، فيزيد عليه عمره، وهكذا إلى أن تقف على حد، فيأخذها به المشتري، وهو سيج جائز وليس معا نهي عن من مساومة الرجل على سوم أخيه؛ لأنه لم يقع منا ركون ولا تقارب بين الطرفين، فإن أعطى رجلان في سلعة ثمناً واحداً تشاركا فيها، وقبل: إنها للأول.

وبع الاستثمان أو الاسترسل: أن تأتي لصاحب السلعة وتقول له: أنا أجهل تسنها، بعني كما تبع الناس، فيقول له: أنا أبيع لهم بكذا، فأتحذ ته بما قال. فهر بيع يتوقف صرف قدر ثبته على علم أحدهما⁰⁰.

شروط المرابحة :

ذكر المالكية شروطاً للمرابحة وهي مايلي(2):

1 - العلم بالثمن الأول: على البائع أن يين للمشتري وقت البح أصل الثمن وجميع ما غرمه على السلعة من ثمن وأجرة حمل وطي، وصبغ وطرز وخياطة، كان يقول البائع: اشتريتها بكذا، ودفعت أجرة الحمل كذا، وأجرة الطي والشدّ كذا، وأجرة السمسار كذا، وأجرة

حاشية الدسوفي على الشرح الكبير 159/3.

 ⁽²⁾ الشرح الصغير 1813 - 222، الشرح الكبير 1613 - 168، مواهب الجليل 90/4 وما بعدها.

الصبغ كذا، وأجرة الخياطة كذا، وأجرة الطرز كذا، ونحو ذلك مما شأته أن يعسب في الكتاليف، إن رجده الأن العلم بالثمن الأول شرط في صحة البراجخة ونحوها، فإذا لم يعلم ضد الطنف. وعلى الباية الي يين ما شأته أن يحسب له ويربح له كالشمن والأجرو المذكورة، وما شأته أن لا يربح له كأخرة اللحمل والشدة والعلم، ويبين ما شأته أن لا يحسب له اصلاً كالمرط في جل لمية والمرف كالشرط في جل نتبة ألوبح على الجميم أو على ما يربع له فقط.

2 ــ العلم بالربح: على البائع أن يبين الربح الذي يطلبه، سواء أكان مقطوعاً كشرة دناتير، أم بالنسبة المتوية كعشرة في الدغة، بأن يقول: أبيطك على ربح العشرة: أحد عشر أو اثنا عشر؛ لأن الربح بعض الثمن، والعلم بالنمن شرط في صحة هذه البيوع.

3. العلم بأحوال العبيع العبيزة له أو المكرومة عادة أو الني نقال الرغبة به: على الباتم ال بين كل السلمة بلدية أو مستوردة أذا كانت الرغبة في العستوردة أكثر، وأن يبن أو السلمة في العستوردة أكثر، وأن يبن ما يكرم من قبل السنتري في ذات السيح أو وصفه لو اطلاع عليه المشتري، ولو لم يكن عبيا، كثرب من به حكة أو جرب، أو شيء من حراتم المبيت، فإن لم يبين فنش أو كلب؛ لأن المغرس تغر من ذلك عادة. فإن تحقق الباعد عدم كراهة المشتري لشيء، ولو كرهه غير، الم يجب عليه البيان.

وعلى الباتع بيان ما يطرأ على المبيع من زيادة كولادة الدابة عنده. وما يستوف من المبيع من منافع واستعمال كركوب الدابة ولبس الترب إذا كانا مقصين للمبيع، وما يجنيه أو يأخذه من المبيع كصوف غنم جزّه، وثمرة مأبردة وقت الشراءة لأن لكلٌّ من الصوف والثمرة حصة من المفن.

4 ـ العلم بأوصاف الثمن: ينبغي على البائع تبيين ما نقده (أي:

دفعه فعلاً) وما عقد عليه إن اختلف النقد والعقد، فقد يعقد على دنانير، وينقد عنها دراهم أو عرضاً نجارياً.

وعليه أيضاً تبين الأجل الذي اشتراء إليه، أو الذي اتفقا عليه بعد العقد؛ لأن له حصة من الشعن، وتبيين طول زمانه، أي: مكته عنده(عند البائع) ولو عقاراً؛ لأن الناس برغبون في الذي لم يتقادم عهده عندهم.

وعليه كذلك تبيين وجود التجاوز (أي: رضا الباتع بما وجده في الشمن من عيب) من زيف أو نقص في الثمن إن اشترى بثمن زائف أو ناقص من الداهم أو الدانلير، فإن لم ييين تكذب، ووجب أيضا بيان هيؤ لهمض الشمن اعتبات بين النامر، فإن لم يكن هناك عادة باللهية، أو وجب له جيم اللبان.

ويجب بيان التوظيف: وهو توزيع الثمن على السلع بالاجتهاد، ولو كان السيع المعوظف عليه منفقاً في الصفة كثرين منفين في الجنس والصفة الأنه قد بخطيء في توظيفه ويزيد في بمضها لرقبة فيه، فإن لم يبين فغش على الراجح.

أما المال المثلي فلا يجب فيه البيان إذا باع بعضه مرابحة على التوظيف حيث انفقت أجزاؤه.

وعلى هذا، إذا اشترى عشرة أنواب بمئة، ووظف على كلّ ثوب عشرة، وجب البيان، إلا إذا كان المبيع من عقد سلّم، فلا يجب بيان التوزيع؛ لأن آحاد، غير مقصودة، وإنما المقصود وصفها.

ويجب بيان وجود الإقالة للمشتري إن حدثت وباع بالثمن الذي وقدت عليه الإقالة، كثيرة مسلمة بعشرة، وبيعه بخصة عشر، وتقابلا عليها، فإذا باع مرابحة على الخمسة عشر، فلابد من بيانا الإقالة عليها، يخلاف من باع مرابحة على الخشرة، فلا بجب البياء على المستمدة بالإ كتات الإقالة بزيادة كان تقع على ست عشر، أو نقص كان تقع على أربعة عشر في المثال المذكور، فلا يجب بيانها؛ لأنها بيع ثانٍ، فله البيم عليه مرابحة.

وهذا مثال آخر لما يجب بياه: أن يشتري شخص بعشرين ديناراً. ثم يبيعها بلالين، ثم أقال المشتري منها، ثم يجو أن بيبيها مرابعة إلا على عشرين؛ لأن البيع بينهما لم يتم حين استقاله المشتري وقبل البالع الإقالة.

ومثال ما لم يجب بيانه: أن بيبع شخص سلعة مرابحة، ثم بيناعها (يشتريها) بأقل مما باعها به أو أكثر، فيجوز البيع مرابحة على الثمن الجديد، لأن هذا ملك حادث مستجد غير الملك السابق.

كيفية تحديد نسبة الربح:

للموابحة وكيفية معرفة نسبة الربح خمسة أوجه(1):

أحدهما: أن يبين البائع جميع ما لزمه، أي: غرمه مما يحسب أو لا يحسب مفصلاً ومجملاً، ويحدد نسبة الربع على الجميع، وهذا جائز.

والثاني _ أن يفسُّر ذلك أيضاً مما يحسب ويربح عليه وما لا بربح له وما يحسب جملة، ويحدد أصل ما يحسب عليه الربح خاصة، وهذا جاز:

الثالث: أن يفسر المؤنة (التكلفة): بأن يقول؛ مؤنة الحمل كذا، والصبغ كذا، والشد والطي كذا، ويبيع على العرابحة: العشرة أحد عشر، ولم يفعّل ما يوضع له الربح من غيره، أي: لم يبين ما هو أصل ثمنها ولا ثمن ماله عين قائمة كالصبغ ولا غيره، وهذا الوجه وما يليه

⁽¹⁾ حاشية الصاوي على الشرح الصغير 218/3 - 220.

وهو الرابع والخامس غير جانز؛ لأن الإبهام بلا تفصيل من باب الكذب، أو من باب الغش.

الرابع: أن يبهم ذلك كله ويجمعه جملة، فيفول: قامت عليّ السلعة بكذاء أو ثمنها كذاء وأبيع مرابحة للعشرة: درهم.

الخامس: أن يبهم فيها النفقة مع تسميتها، فيقول: قامت علميّ بشدها وطبها وحملها وصبغها بمائة. أو يفسرها فيقول: عشرة منها مؤتفها، ولا يفسر المهونة.

فإذا قال: ربح العشرة أحد عشر، يزاد تُحشّر الأصل (أي: الشمن الذي اشتريت به السلعة) فإذا كان الثمن مانة فالزيادة عشرة، وإذا كان الشمن مانة وعشرين فالزيادة اثنا عشر.

وإذا قال: أبيعها بربح العشرة: اثنا عشر، يزاد على الأصل: الخُمس، أي: خُمس الأصل، لأن الاثنين من العشرة حمس، وهكذا.

وإذا أبهم بأن قال: قامت علي بكذا، وأجمل الأصل مع الدون، وهو الرجمة الثالث والرابع والخامس، قلا تجوز العربجة، ويكون للمشتري الفسخ والرضا بما يتراضيان علي، ولا يتمين الفسخ على الراجع، إلا أن يحط الباتع من المستري الزائد على أصل ما يلزم وربحه، قال حقّه لزم البيم، ومحل التخير إذا كانت السلمة لم تفت،

حكم الوضيعة: حكم الوضيعة، أي: الحطيطة كحكم العرابحة، وفؤا قال أنه: أيسك على الوضيعة، المشرة أحد عشر، كانت نسبة الخسارة واحداً بالعشرة، وفؤا كان الشمن مائة، جعل مائة وعشرة أجزاء، وحط منها عشرة، وإذا قبل؛ بوضيعة المشرة خمسة عشرة، كانت نسبة الخسارة لك الثمن، لأن نسبة الخمسة للخمسة عشر ثان، فيحط عن المشتري ثلث الثمن، وإذا قبل: بوضيعة العشرة عشرين، كانت نسبة المشتري ثلث الثمن، وإذا قبل: بوضيعة العشرة عشرين، كانت نسبة الخسارة نصف الثمن؛ لأن نسبة العشرة للعشرين نصف، فيحط عن العشتري نصف الثمن.

حكم الخيانة إذا ظهرت:

بع العرابحة وأطالها بع أمانة؛ لأن المشتري التمن الباتع في المجاهزة في المستعلاف، فيجب ميانتها عن المجاهزة من المدن فير ينه ولا استعلاف، فيجب ميانتها عن الخيارة ومن المبها، لموزله تعالى: ﴿ وَكُمْ اللَّهِ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ فَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

ويترتب على هذا وجوب صون هذه البيوع عن الغش والكذب والتدليس، والرجوع عن الفلط الواقع، والبائع قد يغلط وقد يكذب، وقد يغش وقد يدلس⁽¹¹⁾.

حالة الغلط: إن غلط الباتع بنفص في الثمن: بأن قال للمشتري منه مرابحة: الشربت يخصب، ثم ادعى الغلط و قال: بل طاق، وصدقة المستمري في ذلك، ال تبت القلط البالية بأن ظهر ما يستدل على صدقه، فللمشتري الخيار بين د السلمة، أو دفع قرق الغلط الذي تبين بالبية ليظير الباتع حيث صدقة المشتري، مع قرق الربح أيضاً، وهذا إن لم يتمت السلمة عند المشتري، فإن قالت بلماء أو نفصان، خير المشتري،

بين دفع الشمن الصحيح وربحه، علماً بأن الصحيح: ما ثبت بعد البيع، وبين دفع قيمة السلمة يوم البيع، ما لم تنقص الفلهة عن الفلط وربحه، فإن نقصت فلا ينقص عنهما، وبه بنبين أن للمشتري الخيار في الفوات وعدمه، وإن اختلف مجال أو نطاق التخير.

 ⁽¹⁾ اشرح الكبير 1643 - 170، الشرح الصغير 2223 - 223، مواهب الجليل 494/4 وما بعدها، القوانين الفقهية: من 263 وما بعدها، المقدمات المسهدات 128/2 ما بعدها.

حالة الكلب: يكون الكذب في ست مسائل من مسائل العرابحة، وهي المذكورة في الشروط السابقة: وهي عدم بينن تجاوز الزائف، والركوب واللبس، وهبة اعتيدت، وجز الصوف النام، والثمرة المؤبرة.

فإن كذب البائع، بأن زاد في الثمن، ولو خطأ، بأن يخبر بأنه اشتراها بمائة وقد اشتراها بأقل، أو لم يبين أمراً من المسائل الست المذكورة، فإن حط البائع عن المشتري المكذوب به وربحه، لزم العبتاع (المشتري) الشراء، وقال أبو حيفة: لا يلزمه

وإن لم يحلّه أو فانت السلمة بنماء أو نقصان، غيَّر المشتري (1) بين الصحيح وربحه، أو القبنة يوم قبضه ولا ربع لها، ما لم ترو القبنة على السكدوب به وربحه، فإن زاوت عليهما لم يلزم الزائد، ووبيارة أخرى: لا يجوز الكذب في التعريف بالتعرف، فإن كذب البائع، ثم اطلع الشتري على الزيادة في الشعر، فالشتري مخير بين أن يصلك بجميع الشين أو يرده، إلا أن يشاء البائع أن يحط عد الزيادة وما يتربها من الربح، فيلزم الشراء.

حالة الغش: يكون الغش في ست مسائل مذكورة في الشروط المنظفة: وهي عدم بيان طول الزمان (أي: يقه السيع لدى الباني) وكون السلمة لملاية، أو من تركة فلان (حواتج الهيت) دوبرز الصوف اللقني أن يوجم وجود منفود، مقصود فقد، منفود، مقصود وجوده في السبع، أو يكتم انققاد موجود مقصود فقد، عده كان يكتم طول إقامت عنده، أو يكتب على السلمة فمنا أكثر صالت الشراعا به، ثم يبيح على ما اشترى به، ليوهم أنه غلط، أو يدخله في تركة ليس منفود، كرة ليس منها.

 ⁽¹⁾ الصواب أن التخيير للمشتري، خلافاً لما جاء في متن خليل وفي بعض الشروح أن الخيار للبائع.

وحكم الفش كحكم الكفب، فإن غش البائع يفعل شيء معا ذكر، كان المشتري مغيراً بين أن يعسك السلعة بجميع الثمن، أو يردها، إلا أك لا يلزمه الشراء إن حط عنه البائع الثمن لأجل ما كنمه، يخلاف الكفب.

هذا إذا كانت السلعة قائمة، فإن فانت بيد المشتري بنماء أو نقصان، يلزم المشتري الأقل من الشمن الذي وقع به البيع والقيمة. أما في حال الكذب، فيخير المشتري كما نقدم بين الصحيح وربحه، أو بالفيمة يوم القبض، ما لم تزد القيمة على المكذوب به وربحه.

حال القدليس: التدليس أعم من الغش، فمن كتم طول الزمان عنده، أو لم يبن حال النقد والعقد، فهو مدلس وليس بغاش، والمدلس بعيب في العرايات كالمدلس في غيرها، يغير الدشتري بين رد السامة واساكها لديه إلا إذا طرأ عنده عيب جديد فيها، فيعمل يجتند، بما هو المقرر في سائر العيوب، وحكمها التفسيل:

(أ) إن كان العيب الحادث عند المشتري يسيراً، كان بمنزلة العدم.

(ب) وإن كان متوسطاً، خير المشتري بين أن يرد المبيع ويدفع أرش
 الحادث أو يمسكه لديه.

 (ج) وإن كان مفوتاً للمقصود، تعين على المشتري إمساك المبيع عنده وأخذ أرش العيب الفديم.

حالة اجتماع الكذب والفش والتغليس بالعيب أو اجتماع اثنين منها: إذا اجتمع في بيع الموابحة اثنان أو أكثر من الكذب والفش والتدليس، أخذ المشتري بماهو أرجح له .

الإقالية

تعريفها ومشروعيتها وماهيتها:

الإقالة جائزة ومندوية، لما أخرجه ابن ماجه، وابن حبان، والبيهقي، والحاكم عن أبي هريرة: «من أقال نادماً ببعته، أقال الله عُسرته يوم القيامة».

وفي رواية أبي داود: •من أقال مسلماً، أقال الله عَثْرته،

وهي في اصطلاح الحنفية: رفع العقد ولو في بعض العبيع ، وركتها الإيجاب والفيول⁽¹⁾ وفي اصطلاح المالكية: هي بيع السلعة مرة أخرى من بانعها الأول⁽²⁾.

وهي عند أبي حيفة، والشافعي، وأحمد: فسخ؛ لأن معناها لغة وشرعاً: الرفع والإزالة، ورفع الشيء: فسخه، ولأن العبيع عاد إلى البائع بلفظ لا يتعقد به البيع، فكان فسخاً كالرد بالعبي⁽³⁾.

ويرى المالكية والظاهرية⁽⁴⁾: أنها بيع ثان، لأن المبيع عاد إلى البائع على الجهة التي خرج عليه عنه، فهي تتم بتراضي العاقدين، ويجوز فيها مايجوز في البيوع، ويمنع فيها ما يمنع في البيوع.

- الدر المختار ورد المحتار 151/4 ، درر الحكام 178/2.
 - (2) القوانين الفقهية: ص. 272.
 - (3) مغنى المحتاج 96/2، خاية المتهى 52/2.
 - (4) المحلى 7/9.

وبناء عليه يقول المالكية ⁽¹⁾: الإقالة بيع، فيشترط فيها مايشترط فيه، ويمنعها ما يمنعه، فإذا وقعت وقت نداء الجمعة، فسخت، وإذا حدث بالسيح عب وقت ضمان المشتري، ولم يعلم به إلا بعد الإقالة، فله الرد به.

واستثنى المالكية ثلاث حالات لا تكون الإقالة فيها بيعاً فإنهم قالوا: الإقالة بيع إلا في الطعام والشفعة والمرابحة.

فالإقالة في الطعام قبل قبضه ليست بيع، وإنما هي خُلُّ للبح السابق، إن وقعت بعشل الثمن الأول، لا أكثر ولا أقل، وكانت بلفظ الإقالة لا البيع، وإلا منعت، فإذا كانت بيعاً صارت للطعام قبل قبضه، وهو معنوع شرعاً.

والإقالة بالنسبة للأخذ بالشفعة ملغاة ولا يلتفت إليها ولا يحكم عليها بأنها حل بهع و لا بالشفعة المنت بها ولا حل بهع فين ليست بها ولا حل بهع فين بالمخ بدالته بها وحمته من مقار مشترك فللشريك الأخذ بالشفعة ولو تعدد السهم فيم بدلا أخيار في الأخذ بالي بهي حام، وجهدة الشفع على السشتري الذي يأخذ عنه بحيث برجع علم باليب والاستخفاق، فل والمشتفقة، إذ وكان المنتجة الأصلي، فإن ذلك لا يستقدنه أو لم التنفية بالم الإطالة بها لخير الشفيع بين أن يأسلة بالهيع الأول أو الثاني، ويكب عهدته على من بابعه، مع أنه إنسا مأخذ البعم الأول يقطه أي ولكن يأته وليست مرتبة على كون الإنقاد بعاء بل على البيع الأول. ولو كانت الإنالة خل بع لم تثبت المنتفذة أي الم تابي الم تلبيه الماحد،

والإقالة في المرابحة: حل البيع أو فسخه، فمن باع بمرابحة، ثم

 ⁽¹⁾ الشرح الكبير 155/3 وما بعدها، مواهب الجليل 485/4 وما بعدها، الشرح الصغير 209/3 وما بعدهها.

تقابل مع المشتري، فلا يجوز له أن يبيعها مرابحة على الثمن الذي وقعت الإثاثة به، إذا وقعت بزيادة في الثمن، كمن اشترى سلمة بعشرة، ثم باعها بخمسة عشر، ثم تقابل العاقدان، فلا يبيع الأول على الثمن الثاني إلا أن يبين ذلك للمشتري.

التولية والإشراك (الشركة)

الدولية أو الشركة بالمعنى العرادها شاشل الإقالة، تعد إنشاء بيع ثاني. والدولية: تصبير مشتر ما اشتراد لغير بامه بنيد، و والدركة هنا في مجال الأشتال الاور الها العنفي الأحم الدنياتر عادة للذهن من الاشتراف في مجال المراد بها معنى خاص وهو جمل مشتر قدراً لغير بائده باختياره، مما اشتراء لنفس، بعناية من ثمت، فقوله: فقدرة نقدراً أخرج به الاولية، وقول، فاغير بائده أخرج به ما إذا استرى شيئا تم استحق جزء من، فإنه يصدق عليه أن الدشترى جعل قدراً لغير بائعه لكن بغير اختياره، وقوله: إبناه من الشمن جمل قدراً لغير بائعه لمنذ بديناً من المناه بديناً ذم خرج به ما إذا استرى شيئاً تم المناه بديناً دم جمل لاجني منها الربع بنصف دينار، فلا يصدق على ذلك غير منه، هما ذلا المشترى

وكل من التولية والشركة أمر جائز في الطعام قبل قبضه، لانهما كالإقالة من باب العمروف كالفرض، فتسوع فيهما، أي: فكما يجوز في (في الطعام) الفرض بعد شراك وقبل قبضه، يجوز فيه التولية والشركة فني التولية بان يقول شخص للمشتري: وأني ما اشتريت من الطعام، فيضا، وفي اشركة بان يقوله له: أشركني فيما اشتريت من الطعام قبل قبضه، فيشرك.

الفَصلُ الِيَّانِي الإحبَــأره وَالجُعُسَالةُ

وفيه مبحثان: الأول عن الإجارة، والثاني عن الجعالة.

الإجارة

مشروعيتها، وتعريفها، وأركانها، وشروطها، وأحكامها، وصفة يد الأجير (العامل) أعذار فسخ الإجارة، وطرق انتهائها.

مشروعية الإجارة:

اتفق العلماء ما عدا بعض الشذاذ على جواز عقد الإجارة التي هي بيع المنفعة التي تستوفى شيئاً فشيئاً مع مرور الزمن، بالقرآن والشّنة والإجماع.

أما الذرآن: فقول الله تعالى: ﴿ فِأَنْ أَتَكَمَّنَ لَكُمْ فَالْفُومُنُ الْجُومُونُّ } [الطلاق: 6] وقوله سيحانه حاكماً قول شبيب لموسى عيهما السلام: ﴿ قَالَ إِنْ أَبِيقًا أَنْ أَلْكِمَاكُمُ إِنْهَا كَانَتُنَ مُثَنِّقًا مُثَنِّقًا فَقَالًا أَنْهُمُ تَلِيعًا فِي النَّمَدُكُ خَشِّلًا فَهِنَ شَرِعًا لَنَّا اللهِ عَلَيْهِ * [القصص: 27] وشرع من قبلنا عند المجهور غير الشافعة شرع لنا عالم يور دائنج.

وأما الشُّنة؛ فقوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر: اأعطرا الأجير أجره قبل أن يجفُّ عرقه.

وما أخرجه عبد الرزَّاق عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري: •من استأجر أجيراً فليعلمه أجره. واخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي عن سعد بن أبي وقاص، قال: وكنًا تكري الأرض بما على السوافي من الزرع، فنهى رسول الله 護 عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو ورق الي: فضة.

وأخرج أحمد والشيخان (البخاري ومسلم) عن ابن عبَّاس: •أن النِّي ﷺ احتجم وأعطى الحجَّام أجره.

وأجمع العلماء في عصر الصحابة وما بعده على جواز الإجارة، لحاجة الناس إلى المنافع، كالحاجة إلى الأعيان (ذوات الأشياء المحسوسة).

تعريفها وأركانها :

الإجارة عرفاً: عقد معاوضة على تعليك منعة مباحة مدة
ماهلوم(٢). غرج بقوله: عدم معاوضة على تعليك منعة مباحة مدة
ماهلوم(١٤). غرج بقوله: عدم معارضة الها واردة على تعليك المنفغة أو
اللذات بدون عوض، فالوقف والإعارة والمعرى تعليك مناغة، والصدقة
والهية تعليك ذات، ويقرف: عمليك منفغة البيمة وانه معاوضة على
تعليك ذات، ويقرف: عمليك انفغاه ويقوله: عماحة تعليك
الدائق المحردة كاجارة المغنيات والنائحات للغاه والترب لأنها إجارة
المحالة الأنها غير معية الأوس، فإذا غين زمن معلوم فيها فسنت الأن
المحالة لاتها غير معية الأوس، فإذا غين زمن معلوم فيها فسنت الأن
العالم لا يستحق الجمل إلا بنمام العمل، وقد يقضي الزمن قبل
العمالة موحمة الملك.

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 2/4 والفروق للقرافي 4/4.

⁽²⁾ العمرى: هي أن يجعل شخص لاعر أرضه أو داره مثلاً مدة حياته، فإذا مات ترد عليه، مثل أن يقول له: أعمرتك هذه الأرض، أو هذه الدار، فإذا مت، عادت إلي، وهي جائزة عند الجمهور غير المحقية.

والمتعارف عليه في الغالب عندالمالكية: أن المقد على منافع الأموران، على المعقولات، على منافع المعقولات، على منافع المستقولات، غير المسقولات، في المستقولات مالي المستقولات ماليرواصل المشترف ومبايدة والمستقولات كالرواصل المشترف ومبايدة على الكراء، والمكترف المواجزة، فيالمشاقول المقد على منافع المحرفة على الكراء، على المرافق المستقولات المقد على منافع المتقول المقد على منافع ما يقتل على المنافع على منافع ما المقد على منافع ما يقتل على منافع على منافع ما يقتل على منافع على من

وأركان الإجارة كما يفهم من التعريف أربعة:

 عاقد: وهو المؤجِر والمستأجر كعاقدي البيع، والمؤجِر: هو مالك المنفعة، والمستأجر: هو دافع العوض، ويقال للأول: مُكرٍ، ولمثاني: شستكر.

2_ومعقود عليه: وهو المنفعة.

3 ـ وصيغة: وهي الإيجاب والقبول، أو مايقوم مقامهما كالبيم.

4 ــ وأجرة: وهي العوض الذي يقابل المنفعة. شروط الإجارة:

يشترط في كلّ ركن من أركان الإجارة شروط معينة⁽¹⁾وهمي مايأني:

أولاً ـ شروط العاقدين:

يشترط في العاقد من مؤجر ومستأجر عند المالكية ما يشترط في المتبايعين، فيشترط لصحة العقد: كون العاقدين عاقلين مميزين، فلا

الشرح الصغير 7/4 - 12، الشرح الكبير 3/4 وما بعدها، القوانين الفقهية:
 ص: 274 وما بعدها.

نصح الإجارة من مجنون ومعتوه وصبي غير مميز، وهذا شرط باتفاق الأكفة، وأضاف الشائمية: أن يكون العاقد عاقدًا بالفا رشيباً مختاراً. فلا تصح عندهم من غير البالغ ولا من غير الرشيد، ولا من المدكزه. ووافقهم الحنايلة في اشتراط الاختيار في العاقد.

ويرى الجمهور أن التكليف (البلوغ والعقل) والرشد والاعتيار من شروط اللزوم، فتصح عندهم إجارة العمي العميز لنفسه أو ماله، ويتوقف لزومها على إذن وليه، وتصح إجارة المفهراللميذر) فيما يملكه من السلع ، فإن أجر نفسه صحت الإجارة، ولا اعتراض لوليه إلا إذا خلى، وتصح إجارة المكزه، لكن المقد غير لازم، فيجوز له نسخه بعد زوال الإكراه.

ثانياً ـ شروط الصيغة :

يشترط في الصيغة وهي الإيجاب والقبول أو ما يقوم مفاصهما من كل ما يدل على تعليك السنفية بعوض: ما يشوط في السيح ، فتنعقد بمايدل على الرضاء وإن بمعاطاة، وهذا متفق عليه شلاقاً للشافعية في المعاطاة في غير المفتى به، علل أجرتك هذا الشيء، أو أو أكريتك منافعه سنة شائرًا كليكان فيقول المستاجر: فيلت أو استاجرت أو اكتريت.

ثالثاً ــ شروط الأجرة:

الأجرة: هي التي يدفعها المستأجر في مقابل ملك المنفعة، ويشترط فيها ما يشترط في ثمن العبيع؛ لأنها بمنزلته ، فكل ما صلح ثمناً في البيع صلح آجرة في الإجارة، وتلك الشروط هي ما يلي:

ا _ أن تكون الأجرة مالاً متقوماً: فلا يصدح أن تكون غير مال كالمبينة والمم والنراب، ولا شيئاً نسباً أو منتجاً لا ينبل التطهير، ولا ما لا يصح الانتفاع به شرعاً، بأن كان عديم النفع أصلاً كجلد ميتة، أو منفعة غير شرعية، كخمر وخنزير والله لهو. 2 - أن تكون مقدوراً على تسليمها: فلايصح كون الأجرة بمبراً شارداً، ولا طيراً في الهواء، أو سمكاً في العام، للعجز عن تسليمها.

3 - أن تكون معلومة للعاقدين: فلا يصح كرنهة شيئا مجهولاً في ذائه أو في أجل تسليمه، ويجوز لدى المداكمة استجوار الأجير المغدمة، والفظر (المرضم) والدابة ونحوها بالطعام والكسوة على المتعارف، أخرج أحمد وابن عاجه: أن اللي ﷺ قال: «إن موسى أجر نفسه تماني أو مثر سين على عقة فرجه وطعام بطاءة!!).

ولو لألف احصد زرعي، ولك نصفه، أو اطعن الحب أو اعصر الزيد (أي: الزيتون)، بضفه، فإن ملكه نصفه الأن، جاز، وإن أراد نصف مايخرج منه، لم يجز للجهالة، ولما أخرجه الدارقطني والبيهني من أبي سعد الخدري: أن التُبي هي نبى عن صُلب الفحل ومن قفيز الطحارث.

ومذهب بعض المالكية، والحنابلة أنه يجوز استنجار السائخ بالمجلد، والطفنان بالشخالة او يصاع من الدقيق ؛ لأنه استاجر، على جزء من الطعام معلوم، وأجرة الطحان ذلك الجزء، وهومعلوم أيضاً، وأجابوا عن الحديث بأن القفيز مجهول، والمشهور لذي المالكية: أن

 ⁽¹⁾ وأجاز بقية المذاهب استجار الظثر بطعامها وكسوتها؛ لأن العادة جرت بالمسامحة مع الأظار والتوسعة عليهن شفقة على الأولاد.

⁽²⁾ كن في إستاده معرول أو متكر العميت: رهب الفريق البرائر إلى إستاد أو ميز ذلك من كل سيوان، فرساً أو جسناً أو ليم ذلك و فيز الطاعة أو ليساً أو الميز ذلك متدافق من عصل ما يعرف عند لما فيه من المستعقال طمين قدر الأجرة، لكل واحد منهما على الأجر، وذلك متنافض، وقبل: لأبل يذلك مع العلم يقدو. إنها المنهي عنه حلمن العميرة لا يعلم كيايا بقيز منها.

الإجارة فاسدة في حالة استجار السلاح بالجلد؛ لأنه لا يستحق جلدها إلا بعد السلخ، ولا يعتري مل يخرج سليماً أو مقطعاً، وهي فاسدة إيضاً باستجار الطحان بتُخالف، لجهالة قدرها، قطر استأجرها يقدر معلوم جاز، كما لو استأجره بجلد مسلوخ معلوم على أن يسلخ له شناة. ويكون للأجير المذكور أجر مثله إن عمل بأن سلخ الجلد أو طحن المنتج الأسعاد.

ولا تجوز الإجارة أيضاً عند العالكية في حال كراه الارض للزراعة بطعام أتبت كفعم، لأنه يؤدي إلى بيج الطعام بطعام إلى أجيل او ليم تتبته كلين وسمين وصال. أو بعا أتبته من غير الطعام كلفلو وكنال وصفر و زعفران وين إلا بما يطول مكت في الأرض كفشب حتى يعد كأنه أجبي عنها ، كالصندل والحطب والقصب الفارسي، فيجوز، وحمة عمر كراتها بما تتبت جهالة الأجرة، حيث باع المستأجر معلوماً وهو الأجر الذي يغف بمجهول: وهو ما يخرج منها، ولا يعلم قدر ما

ولا تجوز الإجارة على أن يقول شخص لآخر: اعمل على دايتي، أو اعمل في خالوتي أو في حمامي أو في سفيتي ونحو ذلك، وما تحصل من ثمر أو أجرى، فلك نصفه شاكر ، والمقد فاسد للجهل بقدر الأجرة، فضخ، فإن عمل العامل فعليه لصاحب تلك الأشياء أجرة شطها.

لكن تجوز الإجارة بقوله: احتطب على دابتي ولك نصف الحطب، إن علم ما يحتطبه عليها بعادة أو شرط، سواه قيّّد بزمن كبوم لي ويوم لك أم لا، أو نُقُلة لي ونقلة لك، فالأجرة هنا معلومة، بخلاف ما تقدم.

بداية المجتهد 223/2، الشرح الصغير 18/4 وما بعدها، 25، 31.

⁽²⁾ الشرح الصغير 20/4 وما بعدها.

أما لو قال: ولك نصف ثمن الحطب، فلا يجوز للغرّر.

وتجوز الإجارة أيضاً يقوله: احصد زرعي ولك نصفه مثلاً، أو جُدُّ نخلي ولك نصفه، أو: القط زيتوني هذا ولك نصفه، أو جُزُّ صوفي هذا ولك نصفه، للعلم بالأجرة وما استزجر عليه.

رابعاً ـ شروط المنفعة :

المنفعة: هي المعقود عليه في عقد الإجارة، ويشترط فيها ثمانية شروط:

1 - أن تكون المنظمة مباحث شرعاً لا محرمة ولا واجية: أما المحرم فلا يجوز إجداعاً، لأنه إجارة على المعامي ، كاستجار آلة الملاهي والمغنيات والنافحات⁽¹⁾، واستتجار شخص للاعتداء على آخر بالقتل أو الضرب أو الشتم.

وأما الواجب المتعين كالصلاة والصيام: فلا يجوز الإجارة على ذاته، وتجوز الإجارة على الإمامة مع الأذان، والقيام بالمسجود الصلاة بالمقرادها، ولا تجوز الإجارة على حمل ميت أو دفته على من تمثّن عليه، ولا على فتوى تعينت على عالم، فإن لم تتعين جاز، ولا قرق في الشعين بين أن يكون فرضاً أو مدوياً كركمتي الفجو وسائر تدويات ألصلاً والصوم. فتجوز الإجارة عالميهم.

ونكره الأجرة على تعليم فقه وفرائض و بيع كتبها وإجارتها، وعلى قراءة القرآن بلحن، أي: تطريب وأنغام؛ لأن القراءة على هذا الوجه

 ⁽¹⁾ ومن الحرام: الرقص، والمشي على حبل أو أعواد، أو نحو ذلك من اللعب
 الذي يقم في الأفراح. ومنه استجار حائض أو نفساه لكنس مسجد.

مكروهة إذا لم يخرج عن حدُّه، وإلا حرمت كالقراءة بالشاذ من القراهات⁽¹⁾.

وتكره الأجرة على دُف. أي: طبل مغشى من جهة كالغربال، يسمى في العرف بالطار، ويعترف لنكاح وهو آلة اللهو، فيشمل الميزمار، ولا يلزم من جوازها في جواز الاجرة²³، وتكره إجارة العطي؛ لأنه نيس من شأن الماس والأولى إهارته الأبها من المعروف.

وأجاز المالكية والشافعية الإجارة على تعليم الفرآن؛ لأنه استتجار لعمل معلوم بيدل معلوم، ولما أخرجه البخاري عن ابن عباس أن رسول الله 義 قال: «إن أحق ماأخذتم عليه أجراً كتاب الله».

وهذا هو المغنى به عند الدعنية، وقال الحنابلة، لا تصح الإجارة على عمل يختص به الصلم، كانان، وإفانة، وإمامة، وتبليم قرآن وفقه رحديت ونيابة في حج وقضاء، ولا يقع إلا قربة لفاعله، ويكون التواب له، ويمرم أغذ أجرة علي⁶⁰، وتجوز الإجارة على الأذان عند الملكرة، كماتجوز على الحجامة، فأجرة الحجام جائزة.

2 - أن تكون المنفعة معلومة للعاقدين علماً تنتفي به الجهالة المودية للنزاع: والعلم إما بالزمان كيوم أو شهر أوسنة بكذا، وكالمياومة والمشاهرة (كل يوم أو كل شهر بكذا) وإما بغاية العمل كخياطة الثوب،

 ⁽¹⁾ قوله : خبركم من تعلم القرآن وعلمه رواه البخاري والترمذي عن علي:
 يشمل الوائد بتعليم ولده ولو بمعلم تدفع له آجرة.

⁽²⁾ الراجع أن الدف والكبرّ (الطبل المغشى من الجهتين) والمؤمار جائزة في العرس، وتكره الأجرة عليها، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره، فتحرم الأجرة عليها (الشرح الصغير 34/4 وما يعدها، الشرح الكبير 18/4).

 ⁽³⁾ الشرح الكبير 16/4، بداية المجتهد 221/1، مغني المحتاج 344/2، تيبن
 الحقائق للزيلمي 124/5، فاية المنتهي 205/2.

وبناء البيت، وخرز الجلد، وحصد الزرع، ودَّرْس الحب، ونحو ذلك.

ولايجوز أن يجمع بين العمل والزمن؛ لأنه قد يتم العمل قبل الأجل أو يحدد. والعلم بالعمل إما بالوصف كالاستجار على خياطة ثوب بوصف مين ، أو بالإنسارة كالاستجار على حمل متاع معين من جهة لأخرى، أو إصلاح آلة أو معم بناء مينين، أو بعتضمى العرف كاستجار الدور للمكنى والحوابيت للتجارة، والأرض للزراعة، فإن المرض يحدد النفقة المعقود عليها، وأصناف المنزوعات التي لا تضر المرض، والمعروف عرفا كالمشروط شرطاً.

3 - إن يكون محل المنظمة المعقود عليها معلوماً معروفاً للمستأجر عبد العقد: فإن لم يكن معروفاً كان له نسخه عند الاطلاح عليه، والواجب: إما التعيين أو الوصف الشافي المفيد للعراد، وإلا كانت الإجارة فاسدة.

فيجب في الإجارة إن لم يوصف الشيء وصفاً شافياً تعيين متعلم لقراءة أو صنعة، الاختلاف حاله بالذكاء والبلادة، وتعيين رضيع الاختلاف حاله بكثرة الرضاع وقلته.

وتعیین دار للسکنی بها، وحانوت للعمل فیه، ویئاه علی جدار استوجر البناء علیه، بان یلکر طول ما بینی علیه، وعرضه، وکونه من حجر ال بن از غیر ذلک، بخلاف کراه الارض للبناء علیها، فلایشترط بیان وصف ما بینی علیه، ویجب تعیین مسکن من دار او غیرها الاعلاق آخداله.

وتعيين مُنتخبل للركوب فيه: وهو ما يركب فيه من مِنتَخَةُ (ركب نسائي لا يُقتِب) ونحوها؛ لأنه يختلف بحسب السعة والضيق والطول والقصر والمئانة وغيرها.

وتعيين دابة لركوب أوحمل، ولا يكفي الوصف فيها، إلا إذا كانت الإجارة في الذمة، فإذا كانت الدابة مضمونة في الذمة ليتوصل بها إلى 4 ـ أن تكون العنفة مقدوراً على تسليمها للمستأجر: بسليم معطها، وهو النبي المستأجرة ، فلا تصع إجبازة والم نافرة إفضالة أو شامة أو المؤمنة أو المنفودية أو المرهونة المنفودية أو المرهونة أو الستأجرة، لعدم القدرة على تسليم هذه الأعيان، إما للمجز عن تسليم فراتها، وإما للمعترض على تسليم فراتها، وإما للمعترض على تسليم فراتها، وإما للمعترض على المستأخرين بها.

فإن أضيفت الإجارة إلى مابعد انتهاء حق الغير، أو أجاز صاحب الحق العقد، صحت الإجارة.

5 - ألا يوجد عيب في محل المنفعة يخل بالانتفاع أو يمنعه: فإن وجد مثل هذا العيب وقت الفقد أو النسليم، لم يلزم الفقد، وكان للمستاجر فسخه، كان لم تكن الدار مشتملة على مجاز أو تعديدات مياه في العدن الكبري ونحوها، أو ليس للارض المستاجرة ثريب مثلاً.

6 _ ألا تنضمن (المنظمة العمقود عليها استيفاء عين (أي: ذات) تقسداً: قلا يصح عند أكثر اللقيفاء استجبار شاة عناؤ الشرب لينهاء أو شجرة الأكل للبرماء إلان اللبن والنعر عين، والإجارة بيع السنفمة لا بيع العين، واستشوا استتجار العرضع للرضاع للضفووة، واستجبار أوضى بها يترأ و عين، الانذ ذلك تيم للارض.

وعليه، لا تجوز إجارة ماء في نهر أو قناة؛ لأن الماء عين، ولا استئجار البحيرات والرك للسمك، والآجام للقصب والصيد،

الإبل العراب والخيل العراب: خلاف البخاني والبراذين. والبُّخت: الإبل

الخراسانية، وهي طوال الأعناق. (2) الشرح الصغير 36/4 وما بعدها.

والسراعي للكلأ، فإن كلّ ذلك عين، ولإجارة ترِد على المنافع لا على الأصان.

ولايجوز عند الجمهور استئجار الفحل للضراب، بإنزال الماء وهو عين، ولما أخرجه البخاري، وأحمد، والنسائي، وأبو داود عن ابن عمر: «أن النَّبيﷺ نهى عن عَسْب الفحل؛ أي: كرائه.

وأجاز المالكية كراه الفحل للنزو على الإناث.

7 - أن تكون المنفعة متغومة: أي: لها قيمة ، بأن تكون مملوكة على وحد خاص ، فلا يصع استجار الرياضين المبها، ولا استجار الرياضين المسابح المراحضة المبها، ولا العنابلر اللاتفائية الملاقية بها ، ولا العنابلر اللاتفائية على العنابل أو الشمس به الأن السنانغ غير متغومة، لعدم يلكها، ولا يعكن للمالك منه منفعها عن أحد، ولا يحصل بها وُهن المنابع أن ضعفها عن أحد، ولا يحصل بها وُهن المنابع أن أن تركب، فلا يؤثر هذا المنابع أن في من المنابع أن تركب، فلا يؤثر هذا المنابع أن في من التها وقدر التها .

8 - الا تكون العنفعة متعينة على الموجر: فلا يجوز كما تقدم في الشرط الأول أخذ اجرة على، والمسائلة دائها، ولا على غسل مبت أو حمله أو دفته على من تعينت على، ولا على فتوى تعينت على عالم، فإن لم تعين بأن كانت على الكفاية كتفسيل مبت ودفته حيث لا يتعين على الحد، وكفرى لم تعين فيجوز الإجازة عليه.

شرط المدة:

كما يشترط أن يكون محل السفعة معلوماً، والأجرة معلومة، يشترط أن تكون المدة م أن تكون المدة معلومة سيبة المقدار في الإجارة الواردة على السنائع التي لا يمكن استيفاؤها إلى ما سنداد المدة ومضيها، كإجارة الدور والمنازل للسكني، والمواتيت للتجارة أر الفساعة، و الأرض للزراعة والوب لليس، والمامل لأناه العمل أو الخدمة مدة معينة، والظتر (المرضم) للرضاح، والدابة أر السيارة للركوب، لأن المعقود عليه لا يصير معلوم القدر بدون بيان المدة، فلا تصح الإجارة بلا بيان المدة، لوجود الجهالة المفضية إلى النزاع.

وتصح الإجارة عند أكثر العلماء على أيّ مدة طالت أو قصرت، ما دامت العين قابلة للبقاء بتقدير أهل الخبرة، ولا يقدَّر للإجارة أقصى مدة؛ إذ لا دليل من الشرع على ذلك .

وتصح الإجارة مشاهرة الرسانهة (أو معاومة) أي: كل شهر أو سنة أو عام بكذا غي رأي جمهور الفقهاء؛ لأن حجم المنفعة أو مقدارها تحدد بالمدة المدكورة. وذهب الشافعية إلى أن هذه الإجارة باطك؛ لجهالة مدة الإجارة.

شرط العمل:

إذا كانت الإجارة واردة على الأعمال، كالخياطة، والصياغة، والتنظيف، والصناخة، والحمل، والمعل، والبنا، والرأمي، ونسوء، وجب بيان نوع العمل الذي يؤديه الصانع أو العامل، منعاً من الجهالة المفضية إلى النزاع، فيضد العقد.

إذا كان الأجير أو العامل أجيراً عاماً أومشتركا وهو الذي يعمل لكافة الناس دون تعضيص، فلا بد من بيان المعمول فيه، إما بالإشارة والتعين، وإما بيان الجنس والزع والقند والصفة، فني استنجار والمعلن، وإما بيان الجنس والذي كان الحفو، ومعمل الحفرة ونوعها وعرضها؛ لأن عمل العفر يختلف باعتلال مقد الأوضاء.

أحكام الإجارة:

للإجارة أحكام عديدة، أبحث منها هنا حكم العقد أو ما يفيده من الأثار، وصفة الإجارة، واستيفاء السنفعة، ووقت وجوب الأجرة، وضمان العين المؤجرة، وصفة يد الأجير.

حكم الإجارة: أي: الأثر المترتب عليها.

إما أن تكون الإجارة صحيحة أو فاسدة، فإن كانت الإجارة صحيحة وهي الني استوفت أركافها و شروطها، وقعت لازمة في حق العاقدين، وثبت المطلك في المنفعة للمستأجر، وثبت المطلك في الأجوة اللسسةة للمؤجرء لأن الإجارة عقد معاوضة؛ لأنهما بيع المنفعة، وحيتنذ بلزم المؤجر بشليم العين الوجرة إلى الستاجر خالية من مواتم الانتفاع بها في مدة الإجارة، ولأم المستأجر بدئم الأجرة المنفق طبها.

وأما أذا كانت الإجارة فالمدة: وهي التي احتل فيها أحد أركانها أو شروطها، كجهالة الأجرة أو جهالة النعفة، لم يترتب عليها عند مجمور غير المحتفية أي أثر من أثار المقدة المصحب علا لا يؤم الموسطية بتسليم العين المستأجرة، ولا يلزم المستأجر بدفع الأجرة المسماة، لا الأجير بالشروع في العمل، فإن امتوقي السناجر المنفعة بعقد فاسد، وجبت أجرة المثل مهما بلغت، ولا تجب الأجرة المسماة، ومن المسلوم أنه لا قرق عند الجمهور بين الفساد و اليكانب

أما الحقية: فإنهم فرقوا في المعاملات بين الفاصد والباطل، فإن كانت الإجارة باطلة كعمدورها من فاقد الأهلية كالمجنون والسعوه وغير المسيز، لم يترتب عليها أي أثره لأن المتنافي عندهم لا تنقوم إلا بالمقدة، وأما إن كانت الإجارة فاسدة كاشتمائها علم جهالة محل المنفقة أو الأجرة أو العدة، فيجب باستيفة الجر المثل بعيث لا يجارز به الأجر المسمى، إذ كان نساد الإجارة بسبب شرط فاسد، وأما في حال جهالة المسمى، أو عدم التسمية، فيجب الأجر بالغاً ما

استيفاء منفعة العين المستأجرة:

يستوفي المستأجر منفعة العين المستأجرة بحسب الشروط المتفق عليها في العقد، فإن لم يوجد فبحسب ماجرى عليه العرف، فإن تجاوز مقتضى الشرط أو العرف إلى ما هو أشد ضرراً منه، كان متعدياً ضامناً ما يترتب على فعله من عطب أو تلف أو خراب، وعليه قيمة الشيء. وإن سلَّم الشيء، لنزمه أجرة العشل فيما تجاوزه عند الممالكية الشافعة !!!

نقي استخدار الدابة الركوب لا يجوز لد الحمل عليها، وفي استخدارها للحمل عليها، لم يجزله الزيادة على القدر المتغنى عليه أو المتخارها للحمل عليه كما لا يجوز له تغيير نوع الحمولة كما إذا استأجر دابة ليحمل عليها خديداً، وإذا استأجر أرضاً أرضاً زراعة نبات معين، لم يجز له أن يزرعها نباتاً أشد ضرراً على الأرض.

فإن تماثل نوع الحمل كشمير محل قمح، أو كان أدني ضرراً كقطن محل حديد، جاز ذلك؛ لأن الرضا بشيء يعد بمثله أو بما هو أقل ضرراً من(2).

وإن احتطف الانتفاع بالمخافف السنتيم تركوب الدابة وليس الوب، لم يجتر للمستاجر مخالفة ما أذن له فيه، وكان ضامناً ما يحدث من معلال أو نقل. أما إذا لم يحتلف نوع الانتفاع باختلاف السنتيم كركوب السيارة وسكنى الدار، فله استيفاء المنفعة بنفسه أو بغيره عن طريق إجارة الشيء الماجور لغيره أو إعارته له الان مالك السنفعة يستوفيها يشعب أو يغيره المناجور لغيره أو إعارته له الان مالك السنفعة يستوفيها

ترميم العين المستأجرة وإصلاحها:

على المؤجر عند المالكية والحفية ترميم ما تحتاجه العين المستأجرة من نقص ، وما تتطلبه من إصلاحات، لأن الترميم في المحقيقة من الأجرة، ولأنه هو المالك، وإصلاح الملك على المالك إلا

⁽¹⁾ الشرح الصغير 66/4 وما بعدها.

⁽²⁾ الشرح الصغير 58/4 .

إذا شرط على المستأجر، أو قام المستأجر به تبرعاً من عنده.

لكن لا يجبر مؤجر الدار أو غيرها على إصلاح ما يحدث من خلل في الدار أو الحانوت أو الحمام أو البير المكتراة، سواء أكان الخلل مما يمكن معه الانتفاع أم لا، أشؤ بالمكتري أم لا؛ لأن المالك لا يجبر على إصلاح ملك.

وإذا لم يجبر المكري على الإصلاح، ولم يصلح الخلل، خير الساكن بين الفسخ والإيفاء في حال حدوث خلل مضر، كتماقط المطر من السقف، وهمم ساتر أو بيت من البيوت. وإن يقي في المكان فالمستأجرة فالكرة كلا لازم له أما إذا كان الخلل لا يضر بالمكتري، للستأجرة ولمؤرثه السكني.

وإن أصلح المكتري شيئاً في الدار بلا إذن، كان متبرعاً، ولا شيء له ، فإن انقشاء المدة، خيرً مالك الدار بين دفع قيمة الشيء الذي أصلحه المكتري، منفوضاً، أو أمر المكتري بنقضه، كالفاصب. أما لو أذن له الموجر بالإسلاح، فعلية فيمة الشيء قائماً غير منقوض⁽¹⁾.

وقت وجوب الأجرة وتملكها:

تجب الأجرة وتملك كلها عند المالكية والحشية⁽²⁾ بأحد أمور ثلاثة : أحدها: بأن تعجل فعلاً من غير شرط، لأن تأخير النزام المستأجر

بالأجرة ثبت حقاً له، فيملك إبطاله بالتعجيل، كما لو كانَّ عليه دين مؤجل، فعجله.

المرجع السابق 63/4، 70 وما بعدها، البدائع 208/4 وما بعدها.

 ⁽²⁾ البدائع 201/4 وما بعدها، تكملة فتح القدير 152/7، بداية المجتهد 226/2، القوانين الفقهة: ص 275.

الثاني: بأن يشترط تعجليها في العقد نفسه، والمسلمون عند شروطهم.

الثالث: باستيفاء المستاجر المنقعة المعقود عليها أو بالتمكن من استيفاتها بعدالم العرب المستاجرة وتسلم المفتاح؛ لأن المستاجر يملك حينة المنفعة المعرفض عنها، فيسلك المؤجر الموضى في مقابلته، تحقيقاً للمعارضة المطلقة، وتسرية بين العاقدين في حكم المقد.

وإذا اتفق العاقدان على أن الأجرة لا يجب تفديمها أو لا تستحق إلا بعد انقضاء مدة الإجارة. جاز؛ لأنه يكون تأجيلًا للأجرة بمنزلة تأجيل الثمن.

وأما إذا لم يشترط في العقد شيء، فتجب الأجرة شيئاً فتينا، في مقابل متمة كل يوم يعر من المدة؛ لأن الأجرة تشك على حسب طلك الحياقي، وطلك المتافي بحدث شيئاً فقيناً على معر الزاحان، فتطل الجرة شيئاً فتيناً بحسب ما يقابلها. فإذا استوفى المستأجر شيئاً من المنظمة، أو تمكن من استيفائها، تملك الدوجر في الوقت ذاته يدل ما استرفى من الأجرة المتقل عليه، فكلما حدث منفعة تمت المبادلة بها وبين حستها من الأجرة بمنفض العد.

وعلى هذا، قال المالكية: لا يجب تقديم الأجرة بمجرد العقد، وإنما يستحب قلمم جزء من الأجرة، باستيقام ما يقابله من المنتقدة ولا إن كان هناك شرط أو عادة بالتمجيل أو يقترن بالعقد مايرجب التقليم، مثل أن تكون الأجرة شيئاً ميناً أو طعاماً رطباً ونحوه، أو تكون الإجارة ثابتة في ذفة الأجرء فيجب تقديم الأجرة؛ لأنها بمنزلة رأس المال في السلم.

وتملك الأجرة عند الشافعية والحنابلة بمجرد العقد؛ لأن الإجارة عقد معاوضة، والمعاوضة إذا كانت مطلقة عن الشرط تقتضي الملك في العوضين عقب العقد، كما يملك البائع الثمن بالبيع⁽¹⁾.

ضمان العين المستأجرة وصفة يد الأجير:

الإجارة نوعان:

1 - إجارة على المتافع: وهي أن تكون المنفعة هي المعقود عليها، كإجارة على والمعازل، والأراضي، والحوانيت، والدواب للركوب والحمد، والثيراب والحلي للبيء، والأواني والظروف للاستمعال.
2 - إجارة على الأهمال: وهي أن يكون العمل هو المعقود عليه، كانتجار العامل للصناعة أوالزراعة أو الإناء أوالحمل أوالتنظيف والصياعة وتحو ذلك.

ففي إجارة المنافع: تكون يد المستأجر على العين المستأجرة يد أماتة (2). لا يضمن ما يتلف بيده إلا بالتعدي أو التفصيره فله استيفاء المنفعة بحسب متضمى الفقد وما شرط فيه ويحسب العرف السائد، وإذا تلف عنده الشيء كله أو يعضه بلا تعد منه أو تقصير في المحافظة علمه، فلا ضمان عليه، أما إذا تعدى أو قصر في الحفظ، فيضمن ما يشتأ عن ظلك من تلف أو نقصان.

وفي إجارة الأعمال: إما أن يكون الأجير أو الصانع خاصاً أو عاماً.

فإن كان الأجير خاصاً: وهوالذي يعمل لشخص واحد مدة معلومة، أو هو الذي لم ينصب نفسه للناس، كنفادم المنزل، وأجير المحل، والخياط النخاص، والحداد الخاص، فلا يقصل بالأنفاق بن المداهب الغين التي تسلم إليه للمعمل فيها؛ لأن يده يد أمانة كالوكيل والمضارب، تقصير في حفظه، مواه تلف الشيء في يده و اللم يعدف. تقصير في حفظه، مواه تلف الشيء في يده أو اثناء عمله.

⁽¹⁾ مغنى المحتاج 334/2، فاية المتهى 116/2.

⁽²⁾ الشرح الصغير 41/4.

وأما الأجير العام أو العشترك: وهو الذي يعمل لكلَّ الناس على السواء كالصائح، والشياؤ ، والشياؤ ، والشياؤ ، والشياؤ ، والشياؤ ، والشياؤ ، والشينة من والبختان ، والمجتنل والمجتنل والمجتنل على أموال الناسخة عنا على أموال الناسخة من الثانف أو لغير تمدّ أو تقصير ، استحساناً حفاظاً على أموال الناس من الثانف أو المضياخ ، ولمنا أخرجه أحمد وأصحاب السني الأرسة عن سرائف و نن جندب أن التي ﷺ قال: على البد ما أعذت حتى توديه ،

وما روي عن علميٌّ رضي الله عنه أنه كان يضمُّن الصباغ والصوَّاغ ويقول: ﴿لاَ يُصلح الناس إلا هذا؛ .

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يضمَّن الأجير المشترك احتياطاً لأموال الناس⁽¹⁾.

وقد ذكر المالكية خمسة شروط لضمان الصانع مصنوعه، كثوب يخبطه أو حلي يصوغه، أو خشبة ينشرها، أو حب يطحنه، وهي:

ان ينصب الصانع نفسه للصنعة لجميع الناس: فلا ضمان على
 الأجير الخاص لشخص خاص أو جماعة مخصوصين.

2 ـ أن يغيب الصانع على الشيء المصنوع: أما إذا صنعه بحضور صاحبه ولو في غير بيته أو بيت صاحبه، فلا ضمان عليه .

3 ـ أن يكون الصانع مما يُفاب عليه: أي: يمكن إخفاؤه كالأشياه السفولة من أوان وسلع كالعلي، والثياب، والسلاح، والكتب، أما ما لا يُفاب عليه، أي: لا يمكن إخفاؤه كالسفن الواقفة في المواسي والحيوان والعقار، غلا ضمان عليه.

4 ـ ألا يكون في صنعته تغرير، أي: تعريض للإتلاف: كثغب اللؤلؤ

 بداية المجتهد 229/2 وما بعدها، الفوانين الفقهية: ص 336، الشرح الصغير 46/4 وما بعدها، المغني 47/5 وما بعدها، "بدائع 210/4. ونقش الفصوص وتفويم السيوف وخبز الخبز في الفرن.

ألا يكون له ببئة بتلفه بلا تفريط: فإن أثبت تلف المتاع بلا تفريط،
 فلا ضمان عليه (١).

أعذار فسخ الإجارة:

الإجارة في رأي الحنفية (2): عقد لازم، لقونه نعالى: ﴿ أَوَّوَا الْمَاشُورُهُ السَّامَةُ: أَا كَانَ يَجْوَرُ فِسَخَه بِعَلْر، فَغَسَمَ الإجارة بموت أحد العاقدين: العوجر أوالمستأجر، لانتقال ملكية العين المستأجرة إلى الورثة، ولم يعقد العقد معهم..

ورأى يقية الأصف⁶³: أن الإجارة عقد لازم، لا يضمخ إلا بما تفسخ به العقود اللازمة، من وجود السبب بها، أو ذهاب محل استيفاء السفعة، لقوله تعالى: ﴿ أَوُقُوا إِلْمُشْرِكُ ﴿ [السائدة: 1] ولأن الإجارة عقد معاوضة على منفعة، فلم يفسخ كالبح، وعليه ، لا تفسخ الإجارة بهوت أحد العائدين.

وفصّل المالكية الرأي فقالوا⁽⁴⁾:

تفسح الإجارة بتعذر استيفاه السفعة المعقود عليها، كدار وحانوت وحمام وسقية ونحوها، وإن لم تعين حال العقد، ودابة تعينت، والتعذر أحمّ من التلف، فينسل الفياع، والدرض، والفعب وغلل الحوانيت قهرة، فإذا فعست الدار أو غيرها، أو منعة الشيء المستوى ته ولم تم تقصب ذات السعقود عليه، أو أغلقت العرائيت المكتراة بحيث لا يتمكن مستاجرها من الانتفاع بها، فسخت الإجارة، ويلزم

الشرح الصغير، المكان السابق.

⁽²⁾ البدائع 201/4، المنبوط للسرخسي 2/16.

⁽³⁾ بداية المجتهد 227/2، مغني المحتاج 355/2، المغني 409/5.

⁽⁴⁾ الشرح الصغير 49/4، 69، المقدمات الممهدات 243/2 - 245.

الظالم الغاصب الأجرة للمستأجر إذا قصد غصب المنفعة فقط.

وإذا حملت الظئر (المرضع) أو مرضت لا تقدر على الرضاع، جاز فسخ الإجارة، ولا يلزم الفسخ بالفعل، لتعذر الرضاع عادة إذا حملت؛ لأن لبن الحامل يضر الرضيع.

وكذا إذا مرضت الدابة المستأجرة مرضاً أعجزها عن متابعة السير أو فعل ما استزجرت عليه، جاز فسخ الإجارة، إلا إذا صحت في مدة الإجارة قبل أن يتفاسخ العاقدان، فيلزمه بقية العمل ولا تنفسخ.

ويلزم كراء أرض ألزراعة بالتنكن من الزرع، وإن لم يتروع، مالم يكن السابع له من الزرع أو قال لم يتروع، مالم يكن السابع له من الزرع أو كال دود أو قال له إنان الزرع ، فلا يلزمه الكلوم، ويقى المنزوم ويان فعد الزرع بسبب جائحة لا حوال للأرض بيخلاف الراحة ويلامية، وهاصب، وعدم نبات يلزم، يخلاف مالها في دخل، فإن تلف الزرع بأنة الأرض اللامل لمنت الزرع ألف عليه، كعدم الري في نهو النيل عنك، أو غرق للأرض قبل إيان الزرع، واستعر الغرق عليها حتى وقت الزرع، واستعر الغرق

أما غرق الأرض بعد فوات الأبان (أي: وقت الحرث) أو السجن، لما يعد علمرأ للفسخ، ويلزم الكراء، كمايلزمه إن لم يزرع المكتري لعدم وجود البذر ، فتلتك من إيجارها لفيره، فإن تعذر وجود االبذر ينحو عام من البلد، مقلمت الأجرة، لعموم المنذر.

انتهاء الإجارة:

تشهي الإجارة ببعض الأحوال، التي منها محل انفاق، ومنها مختلف فيه، وهذه الأحوال هي ما يأتي:

 موت أحد العاقدين: تتهي الإجارة عند الحنفية كما تقدم بموت أحد العاقدين؛ لأن الإرث يجري في العوجود المملوك، والمنفعة التي تحدث شيئاً فشيئاً نكون معدومة عند موت المورث، فلا تكون معلوكة له، وما لم يملكه يستحيل توريثه، فيحتاج عقد الإجارة للتجديد مع الوارث، حتى يكون العقد قائماً مع المالك.

وقال جمهور الفقهاء: لا تنتهي الإجازة بموت أحد المتماقدين؛ لأنها عقد لازم كالبيم، ولكن تنفسخ الإجازة بموت الظنر (المرضم) أو الصبي، لقوات المنفعة بهلاك محلها وهو الظنر، ولتعذر استيفاء العمقود عليه بموت الصبي؛ لأنه لا يمكن إقامة غير هذا الصبي مقامه.

2 ـ الإقالة: تتهي الإجارة بالإقالة ؛ لأن الإجارة معاوضة مال
 بمال، فكانت محتملة للإقالة كالبيع، وهذا متفق عليه.

3 - ملاك العين المستأجرة العمينة: تشهي الإجارة ينك أو تعذر ما يستؤخي منه كراح المستأجرة المس

فإن كانت الإجارة على دواب يغير أعيانهاللحمل أو الركوب، فسلم المستأجر الدواب، فهلكت لا تبطل الإجارة، وعلى الموجر أن يأتي يهيرما لاتمام الحمل أو الركوب، لالتزامه به في ذعت، وهذا السبب عنق عليه.

ولا تنفسخ الإجارة بموت ما يستوفى به كالساكن والراكب، ويقوم ولوثه مقامه.

4 ـ انتهاء المدة: تنتهى الإجارة بانقضاء مدتها إلا لعذر يقتضى

الشرح الصغير 49/4.

بقياهها، كمما إذا انتهت الصدة، وفي الأرض المستأجرة زرع لم يستحصد، فإنه يترك إلى العصاد باجر المثل، وكما إذا استأجر سفية لمدة معينة، وانتهت المداء، والسفينة في تخرض البحر، لم تصل إلى تمام رحلتها ، فإن الإجارة تمني باجر المثل، حتى تصل السفينة إلى المكان المقصود، وهذا محل اتفاق بين القنهاء.

. . .

الجعالية

تعريفها، ومشروعيتها، وصيغتها، وشروطها، وصفتها. تعريف الجعالة:

الجعالة لغة: هي ما يجعل للإنسان على فعل شيء، واصطلاحاً: الترام ألم الإجارة عوضاً غلم لتحصيل أمر يستخفه السلمع بالنما (أأ). أي الترام الماقطل المسيز، عوضاً معلوماً، أي: الترام الماقطل لمسيز، عوضاً معلوماً، تتحصيل أمر من الأجرو، كإنيان بشيء وحعل وحفر، يستخفة السامون ولد يواسطة، على ملتزم العوض عند تمام العمل المعللوب. وتمامه: يتحصيل شرته، ويه تخرج الإجارة، ومفهوما أنه إذا الم يتم العمل فلا يستحق السامع شيئاً، وقوله: فلتحصيل أمره حرج به الميم؛ لأن التحصيل فعل من الأفعال، لا فنتحميل أمره حرج به الميم؛ لأن التحصيل فعل من الأفعال، لا فنتحميل أمره حرج به الميم؛ لأن المعرف مجهولاً فلا يصع جمالة ولا إجارة ولا يماً.

وعرفها ابن جُزّي بقوله: الجعالة أوالجعل، هوالإجارة على منفعة يُطُن حصولها⁽²⁾. وهي بتثليث الجيم.

مشروعيتها:

لم يجز الحنفية(3) الجعالة، لما فيها من الغرر، أي: جهالة العمل

⁽¹⁾ الشرح الصغير 79/4 وما بعدها، الشرح الكبير 60/4.

⁽²⁾ القوانين الفقهبة: ص 275.

⁽³⁾ البدائع 203/6 وما بعدها.

والمدة، قياساً على سائر الإجارات التي يشترط لها معلومية العمل والمأجور والأجرة والمدة، وإنما أجازوا فقط استحساناً دفع الجعل لمن يرد العدد الآبة. (الهارب).

صيغتها وأركانها:

أركان الجعالة كالإجارة أربعة: العاقد (وهو الجاعل والعامل أو المجاعل) والمعقود عليه (وهو تحصيل الشيء المطلوب) والعوض، والصيفة.

ولا يشترط في الصيغة لفظ معين كالإجارة، ونصح بما يدل علمي الإذارة، ونصح بما يدل علمي الإذن بالمعلى بطلب صريحة ويموض معلوم مقصود عادة اطترم به، فهي التزام بإدارة منشردة أو واحدة، فقر عمل العامل بلا إذن، أو أذن الجاعل لشخص، فعمل غيره، فلا شيء ك؛ لا أن الأول عمل متبرعاً، والشخص المعين في الحال الثانية لم يعمل.

ولا يشترط في الجاعل كونه مالكاً ، فيصح لغيره أن يلتزم بجعل، ويستحقه العامل الذي رد الشيء.

بداية المجتهد 233/2، المهذب 1/111، كشاف القناع 225/4.

ولا يشترط قبول العامل، وإن عيّته الجاعل؛ لأن الجمالة النزام من جانب واحد. ويصح أن تكون الجعالة لواحد معيّن أو لغير معيّن، كما يصح أن يجعل الجاعل للمعين عوضًا، ولسائر الناس عوضًا أخر.

شروط الجعالة :

تبين من تعريف الجمالة أن الجاعل عند المالكية عاقل مميز، وأن البخيط الى معلوم غير مجهول، وإن المنتفقة معلومة حقيقة، ويباح الانتفاع بها شرعاً، فقصد الجمالة إذا صدرت من غير معيز، أو كانا الجميل مجهولاً أو السفعة محرمة كانتفاء، والوس، والنواح، وسائر المحرمات، والقاعدة في ذلك عند الفقهاد: كل ما جاز أخذ العرض عليه في الإجارة من الأعمال، جاز أخذ الدوض عليه في الجمالة، وما لا يجوز أخذ العرض عليه في الإجارة، لا يجوز أغذ المجلع عليه.

وأضاف المالكية: كل ما جاز في الجُمل كحفر الأبار في فلاة، جازت في الإجازة لا الملكر، فليس كل ما جازت في الإجازة، جاز في الجُمار، كيم سلع وخدمة شهر وحفر يتر بصلك ، تصح في الإجازة درن الجمالة الأن الجمالة تكن فيما لا يحصل للجامل تقع إلا بتمار السماء وهذه الأمور يقى فيها للجامل منعة إذا لم يتم العامل العمل.

ولا بد عند المالكية من تحقيق منفعة مفصودة للجاعل، فمن جعل ديناراً لمن يصعد جبلاً مثلاً، لا لشيء يأتي به ، لا يصح النزامه ولا حمالته.

واشترط المالكية في الجعالة ثلاثة شروط(1):

¹ ـ أن تكون الأجرة معلومة: فلا يصح كون العوض مجهولاً.

الشرح الصغير 81/4، الشرح الكبير 63/4، القوانين الفقهية: ص 276.

2 - ألا يحدد للعمل أجل: أي: ألا يمين زمن محدد لإنجاز الصل، فإن غُيّن رمن كان بقران على أن تأتيني بالشيء الضائع أو تعفر في الجرو وهو ذلك في هدة ذكاء أحدث الجعالة في الأن العالم الا يستعن الأيمن إلا يتمام العمل، وقد ينقضي الزمن قبل التمام يذهب عمله ليأملاك، فودي إلى زيادة الفرر، مي أن الأصل في الجمالة المغرر أي الجمالة، وهي رخصة اتفاقا لما فيها من الجمالة، وهي رخصة اتفاقا لما فيها من الجمالة، وهي رخصة اتفاقا لما فيها من الجمالة، وابنا أجبزت لإذن

3 - ألا يشترط نقد الجُمل: فإن شرط الفند يضدها؛ لأنه سلف جر نفعاً بطريق الاجتمال، وهذف برلا المنافقة المتجيل الموض بلا تشرط فلا يضدها. فإن ضلت المجالة لفقد شرط من شروطها، وجب للمنافق بعلي المتوال المجلس المنافق المجرسة المتوال المجلسة المنافقة على أن المتحل أم لا أن يلتزم المجلسة المجامل المطلقة على المتوال المنافقة المجلسة مجلسة أجر المنافقة وإن لم يتجز المعلى، كما إذا قال: إن التيشي المنفودة فلك كفاء فيستحق أجر يشالكل المنفودة فلك كفاء فيستحق أجر المطلل لمنفودة بالمن حقيقها؛ لأن المنفود فيها أنه لا جعل إلا بشمام المعلى(0).

صفة الجمالة:

الجمالة بالانفاق عقد جائز غير لازم، يخلاف الإجارة فهي عقد الازمان وسيوز عند المتال فيضيا، ويجوز عند المالكي فيضيا، فيجوز المتال المالكية الفضية قبل الشروع في العمل، ويلزم الجعاص بالحجل للعامل بالشروع في العمل، وأما العامل فلا يلزم بشيء قبل العمل أو يعده⁽²²⁾. وأجاز الشافعية والمتابلة فسنم الجعاملة في أي وقت شاء المجامل

⁽¹⁾ الشرح الكبير 65/4، والشرح الصغير 85/4.

⁽²⁾ الشرح الكبير، المكان السابق.

والعامل، ولو بعد الشروع في العمل، كسائر العقود الجائزة (غير الكائزية، عثل الشروع في العمل لم يتحقق غرض الجاعل، لكن إن نسخ شيئة، وبعد الشروع في العمل لم يتحقق غرض الجاعل، لكن إن نسخ الحاجل الجمائة بعد الشروع في العمل، وجب عليه أجرة مثل عمله في الاصح عند الشافعية⁽¹⁾.

سے حدالت اس

مغني المحتاج 433/4، كشاف القناع 225/2.

الفَصلُ الثَّالِثُ القَسسِنْرض

تعريفه ومشروعيته أركانه، حكم الخيار والأجل فيه، وقت لزومه، شروطه، والفرض الذي جر نفعاً، هدية العديان، قرض الخيز، أداء القرض، ومكان الوفاء، أحكام القضاء والانتضاء (الدفع والقيض) تعريف القرض:

القرض لغة: القطع، وسمي المال المدفوع للمقترض قرضاً؛ لأن المقرض قطعه من ماله، ويسمّى أيضاً السلف.

واصطلاحاً كما ذكر المالكي⁴⁰: هو إعطاء شُمُول في نظير عوض شمائل في الذمة لفغ العمكل نظما أي: دفع شيء من الاموال من مثلي أو جوان أو من المعروض التجارية للمعطى في مقابل عوض مماثل قدراً وصفة في ذها المعطى له، ولفتح المعطى له، لا نفع المعطي ، ولا نفعها معاً، وإلا كان من الوبا المبعدم على تحريمه.

وكونه في نظير عوض: قيد أخرج به الهية والصدقة والإعارة، لأنها ليست في نظير عوض، وكرن العرض في معاقلاً: قيد آخر لإخراج السيم والشَّفْم والشَّرف والإجارة والشركة؛ لأن العوض فيها مخالف. وكونه في اللغة: يراد به أن يكون نوجلاً في ذنة المفترض، فتخرج اللبادات الشئيلة في الحال كدم ويتارأ وساح في مثله حالاً، ويصح عند المالكية

⁽¹⁾ الشرح الصغير 291/3.

كون القرض بالحلول أو مؤجلًا إلى أجل معلوم.

وبه بنين أن الفرض: هو إعطاء شخص مالاً لشخص آخر في نظير عوض يثبت له في ذمت، مماثل للمال المأخوذ لقصد نفع المعطى له، وهذا تعريف المالكية، والنائدانية، والدخالية، وعرف الدخية بأنه تمليك مال مثلي ليرد مثله (1). وهذا يدل على أنهم قصروا الفرض في الأموال المثلية خلافاً للجمهور الذين أجازوه في الجوان والعروض النجارية

مشروعيته وحكمه التكليفي:

القرض جائز بالكتاب والسنَّة والإجماع.

أما الكتاب: فنه آيات تدل على مشروعية القرض بعض الصدقة والمعروف بنحو عام، مثل قول تعالى: ﴿ إِنْ أَقُولُوا لِللّهَ وَكُمُّ الْصَائِحَةُ اللّهَ وَكُمُّ الصَّنَا الْمُنْدَعِلُهُ لَكُمُّ رَمِّوْلِمَ لَكُمْمُ ﴾ [النخاب: 17] وقوله جعاله: ﴿ قَدْنَ وَاللّهِي يَقُوشُ لَكُمْ وَمُنْا مُسَنِّفُتِهُمُ إِلَّهُ اللّهِ عِلَيْدِ ! 1] .

وأما السنّة: ففيها الدلالة الصريحة على مشروعية القرض بالمعنى الخاص، أخرج ابن ماجه، وابن حبّان، والبيهقي عن ابن مسعود أن النّبي ﷺ قال: هما من مسلم يفرض قرضًا مرتبن إلا كان كصدقة مرته.

وأخرج ابن ماجه والبيهفي عن أس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: وأربيت ليلة أسري بي على باب الجية مكوباً: الصدقة بعشر أشالها، والفرض بشانية عشر، فقلت: يا جبريل، ما بال القرض أفضل بن الصدقة؟ قال: لأن السائل بسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة.

وأجمع المسلمون على جواز القرض، وهو مندوب إليه، لما فيه من

الدر المختار 179/4.

التعاون على البر والمعروف، وقضاء الحاجة، وكشف الكرب، أخرج مسلم وأصعاب السنن الأربعة عن أبي هميرة رضي لله عنه أن اللّبي \$\$ قال: «من نصّ عن مسلم كرية من تُخرِب الدنيا، نصّ الله عنه كرية من كرب بوم الخيامة، ومن يشر على معدر يشر الله عليه في الدنيا والأخرة، وأفض عود العبد على كان العبد في حود أخيه.

وقد يصبح الفرض واجباً إذا كان لمضطر يتحقق بتركه هلاكه، وقد يعير حراماً كالفرض لمن يعلم أنه ينفقه في المعاصي، وقد يكون يكروهاً كالفرض لمن في ماله شبهة، أو لمن يظن صرفه في معصبة. أركاله:

للقرض أركان أربعة: وهي المقرض والمفترض، والسال المقرض، والصيغة الدالة علمية: وهي الإيجاب والفيوا؛ لأنه تدلميك آمري، فلم يصبح من غير إيجاب وقدي كتابيع والهية، ويصبح بلفظ القرض والسلف ونحوهما، كان يقول: أقرضتك أو للمتكنك هذا السال، أو خذ هذا الشرء فرضا، أو ملكتك هذا الشرء على أن تروعلي بدله.

حكم الخيار والأجل فيه:

لا يثبت في القرض خيار المجلس ولا خيار الشرط؛ لأن المقصود من الخيار هو الفنخ، والفرض في أصله عند المالكية عقد جالز غير لازه، يجوز لأي واحد من الماقدين فسخه متى شاه، فلا معنى للخيار فه.

ولا يجوز عند الجمهور غير المالكية اشتراط الأجل في القرض. فإن أقبل الفرض إلى أجل مسمى معلوم، لو يتأجل، وكان حالاً؛ لأنه في معنى بدالدوم بالدوم، الا يجوز التأجل، منعاً من الوقوع في ربا النسية، ولأن القرض تبرع، فلم لزم فيه الإجل، لم يبق تبرعاً، ولان المشرض عنفض محسن، وما على المحسنين من سبل. قال الإمام مالك: يتأجل الفرض بالتأجيل، فهو جائز بالحلول أو بتأخيره إلى أجل معلوم")، فلا يجوز للمؤهر أن إنطلب الوذه إلا هند حلول الأجل، لقوله تعالى: ﴿ أَوْقَلُ إِللْمُوْكِ ﴾ [المثاندة: 1] والمعديد المائية: «المسلمون عند شروطهم، (50». وهذا ما لم يكن للمفرض غرض في التأجيل، فإذا كان للمفرض غرض في التأجيل، فلا يصح شرط الأجل بالإنفاق، لأن يجر نما للمفرض فيكون ربا، فإذا شرط الأجل وحتذ ضد الفند، وللمفرض أن يشرط تقليم من أو كنيل أو الأجل وتلا توثيفات لا سائم زائدة، فلا تعدرها.

وقت لزومه:

يرى الجمهور أن الفرض يثبت الملك فيه ويتم ويلزم بالفيض، فما لم يقيض لا يلزم ويجوز الرجوع عد، وإذا فيض وجب رد حلك عند المنطقية لأنه مقصور عندهم على المثليات ويرد المثل حقيقة في المثلي، والمثل صورة في القبيم عند الشافعية والحتابلة، والمثل في رابعية (المقد عند المالكية؛ لأن التي يكلفة افترض جملاً بكُولاً ورد رابعية (الى وقال: الإخباركم احسكم نشاء؟).

وذهب المالكية إلى أن القرض يتم ويلزم ويملك بالعقد، وإن لم يحصل قبض، كالهية والصدقة والإعارة، فالقبض ليس شرطاً في تمامه ولزومه على الراجح، ولا يجوز للمقرض الرجوع عنه بعد انعقاده،

القوانين الفقهة: ص 288.

 ⁽²⁾ رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني عن عمرو بن عوف عن أبيه

عن جده. [3] البكر: الثني من الإبل، والرباعي: الذي أكمل ست سنوات ودخل في

السابعة . (4) رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة عن أبي رافع.

ولا يبطل إذا حصل مانع للمفترض قبل قبضه وحيازته⁽¹⁾.

شروط القرض:

يشترط في العقد إما في المقرض، أو في المقترض، أو في المال المعطى، أو في القرض ذاته.

أما شرط المقرض: فهو أن يكون من أهل التبرع وهو البالغ العاقل الرئيسة: فلا يصح الفرض من محجور عليه لصغر أو جنون أو عنّه أو سنّه (تبلير) ولا من الولي على أموال هؤلاء، إلا لضرورة عند الجمهور؛ لأن القرض له شبه بالتبرع، باعتبار كونه إعطاء مال يدون موض مقبوض في الحال.

وأما شرط المقترض: فهر أن يكون جائز التصرف في المعاملات العالية، بأن يكون بالغاً رضيداً؛ لأن القرض له شبه بالمعاوضات العالية، باعجار أن المقترض يؤدي للمقرض بدله، فإذا باشره محجور عليه، كان باطلاً عند الشافعية، ويتوقف نفاذه على إجازة الولي عند المؤدة الكلائرة.

وشرط العالم العمطي: أن يكون عند الحفية من الأموال العثية، من الأموال العثية، من الأموال العثية، والذريعية المكافئة، والمكافئة، واللمنواء والقدمية والمقادمية والمعادمية والمعادمية والمعادمية والمعادمية والمعادمية والمعادمية كالمياب، والمعارفة، كالتياب، والمعرفات، والاحقال،، والمعادرة، لأن القرض عندهم تعلق على أن يود مثله، ويتعدر رداستال في المنافئة ويتعدر رداستال في التيابات "كالميات" المثلق في التيابات المنافئة ويتعدر رداستال في التيابات التيابات المنافئة ويتعدر رداستال في التيابات التيابات المنافئة والمنافئة ويتعدر رداستال في التيابات التيابات التيابات المنافئة التيابات التيابات التيابات التيابات المنافئة المنافئة

الشرح الكبير 226/3، الشرح الصغير 295/3.

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص 288/3، الشرح الصغير 295/3.

وأجاز الجمهور (المالكية، والشافعية، والعنابلة) الفرض في كل ما يتبت في اللغة من السطى أو غيره من التفود، والأطمعة، والمعرض، والحيوانات، ولا يصح فيما لا يتبت في الذمة، كالشيء المعين من أوض ودار وحانوت وبستان؛ لأن الفرض يقتضي رد المثل، وهذه لا مثل لها.

والمماثلة المعتبرة في العوض عند المالكية: هي المماثلة في الصفة والقدر، وعند الشافعية والحنابلة في الصورة.

ويشترط أيضاً في العوض العمائل: أن يكون معا يوجد غالباً عند الرد، فلا يصع القرض في نادر الوجود كالجواهر النفية، لعدم وجودها غالباً عند الرد.

وأما ما يشترط في عقد القرض ذاته فهو شرطان⁽²⁾:

1 ـ الا يجرّ نفعاً: فإن كانت السفعة للدافع منع انفاقاً للنهي عنه، وخرجية عن باب المعروف، وإن كانت للقابض جاز، وإن كانت بيضما لم يجرّ لغير ضرورة، واختلف في حال الضرورة كمسألة السفاتيج المبائية، وسلف طعام مسوس أو معفون لياخذ سالما، أو بيلول لياخد ياباً، والراجع عند المالكية الجواز لفصرورة، كمموم الخوف على المبائه في الطرق، فيجوز للمفرض أن يسلف عالاً لمن علم أنه يُستُم بهم المسوس الآن أخط للمفترض لغلام، ورخص الجديد في إنانه.

 2 ـ ألا ينضم إلى السلف عقد آخر كالبيع وغيره، لما أخرجه الخمسة (أحمد وأصحاب السنز) عن عبد الله بن عمرو رضي الله

الشرح الكبير 222/3، القوانين الفقهة: ص 288، المهذب 303/1، غاية المتهى 84/2 وما بعدها، مغنى المحتاج 118/2.

⁽²⁾ القرانين الفقهية: ص 288، الشرح الصغير 295/3.

عنهما: أن النُّبي 義 قال: الايحل سلف وبيع، ولاشرطان في سعر......

القرض الذي جر نفعاً: اتفق العلمه (أ) على تحريم الفرض الذي يجر منفعاً لمبقوض إلى أكان النفع مشروطاً أو تحادفاً عليه في القرض الأنه كان النفط مروطاً أو تحادفاً عليه في القرض في الحديث السابرة: ١٩ يحود الشي فَقَد نهي الحديث السابرة: ١٩ يحود عن السابق: ١٩ يحود عن المسابق: ١٩ يحود عن المسحابة: ١٩ يم يقوا عن قرض جر منفعة ولأن القرض عقد تعادفي من المسحابة: ١٩ يم يقوا عن قرض جر منفعة ولأن القرض عقد تعادفي من المسحابة: ١٩ يم يقوا عن قرض جر منفعة خرج عن موضوعه، فيكن القرض فاسداً عند الحفية والمالكية، وصحيحاً والشرط باطلاً

أما إذا لم يشرط النفع في العقد، أو لم يكن متعارفاً، جازت الزيادة على التفصيل الآتي في هدية المدين (المقترض).

وعلى هذا فؤع الفقهاء ما يأتي:

السلف والبيع: يحرم اجتماع هذين العقدين في صفقة واحدة،
 كأن يقرضه ألفاً على أن يبيعه داره، ويحرم أيضاً على المقرض الاشتراط
 على المقرض إعارته دابته أو سيارته، أو السكنى في داره مثلاً.

 2 ـ اشتراط الزيادة: لا يجوز للدائن المرتهن بالاتفاق الانتفاع بالرهن إذا كان مشروطاً أو متعارفاً عليه.

ولا يجوز للمقرض أن يشترط زيادة في وفاء القرض، والزيادة

⁽¹⁾ الشرح الكبير 2243 وما يعدها، الشرح الصغير (2953، القواتين الفقهة: ص 288، الدر المختار ررد المحتار 1824، مغني المحتاج 119/2 وما يعدها، المغني 221/4 وما يعدها.

المتعارفة كالشرط، كأن يشترط دينارين عن دينار أو ثوبين عن ثوب من جنس واحد، أو شاتين عن شاة.

ولا يجوز اشتراط رد الأجود في الصفة، كجيد عن ردي، من جنسه، مثل ثوب جيد عن ردي، من جنسه، وصاع قمح جيد عن صاع ردي،

3 ـ هدية المدين أو المديان: يرى الحنفية أن الهدية للمفرض تكره
 تحريماً إن كانت بشرط، وإلا فلا.

ويرى المالكية: أن هدية المقترض (المدين) للمقرض (الدائن) حرام إن قصد المهدى يهديت تأخير الدين ونحوه، ولم تكن مثاك عادة سابقة قبل القرض بإهداء الدائن بالمثل صفة وقدراً، أو حدث موجب جديد كصهارة أو جرار أو فرح أو مغر أو موت، وكان الإهداء لذلك لا لليزين والمومة تشمل الأخذ والدفية.

ويحرم على العقرض الانتفاع بشيء من أموال المفترض كركوب دابته، والأكل في بيته لأجل الأين، لا للإكرام ونحوء، ويحرم على المفترض أن يبيع للمفرض مسامعة بالما من شهن المعلق إذا كان ذلك من أجل القرض(أ. ويجوز للمفترض رد أفضل مما انقرض صفة؛ لأن حسن نضاء، إذا كان يلا شرط ولا عادة، لأن العادة كالقرط، ويتمين رد المثل، وإلا منع الأفضل، عملاً بخبر أبي رافع الآني.

وذهب الشافعية والعنايلة إلى أن اشتراط المفرض بيع دار المفترض له. أو على أن يرد عليه أجود منه أو أكثر منه حرام. فإن أقرض شخص غيره مطاقاً من غير شرط، فقضاء خيراً منه في الصفة، أو زاد في القدر، أو ياع منه داره، جاز، ولا يكره للمفرض أعنف. لما أحرجه مسلم والمخسنة (أحمد وأصحاب السنز) عن أبي رافع رضي الله عنه فاناً المسلمات مرسول الله في هن رجل يكرأا، فجانه إلى الصدقة، فأمرض أن

الشرح الصغير 293/3 ومابعدها، 296.

أقضي الرجل بَكراً، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خِياراً رَباعياً (1)، فقال النّبي ﷺ: أعطه إياه، فإن خيركم أحسنكم قضاء.

والإقراض ممن تعود رد الزيادة مكروه عند الشافعية، جائز بلا كراهة عند الحنابلة.

. 4 ـ قرض القديم أو المعيب وأخذ الجديد والسالم وحال الضرورة:

يحرم على المقرض تحقيق نفع على حساب المفترض، كان يقرضه شيئاً طال مكت عده لياخذ بدله جديدا، أو يدفع قديماً لياخذ جديدا، أو معيماً ليأخذ سالماً إلا نضرورة كما نقدم، كمسوم الخوف على المال في الطريق، فيجوز أن يسلف الشيء لمن يعلم أن يشلم معه.

ويجوز القرض إن قامت قرينة على نفع المقترض فقط، كما تقدم، كما لو كان القرض في زمن مجاعة، أو كان دفع القديم في الحال أحظً له لغلاته، ورخص الجديد في إيّانه.

5 ـ الشُفَتَخَ⁽²³⁾: تقدم بيانها، وهي الكتاب الذي يرسله المقترض لركيله ببلد ليلفل للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده، وهي مثال القرض جز نفعاً، أو طال لعين (ذات) تمثل حملها في سغر، وهي حرام عند المساكمية إلا في حال الفرورة لحفظ المال⁽³⁾، وأجاز الحنابلة السفتجة أو تقداء المقرض في بلد آخر (⁴⁾.

 6 ـ قرض الخبز: جرى العرف بين الناس على قرض الخبز، مع أنه يعسر تحري المماثلة فيه، لذا اتجه العلماء في شأنه اتجاهين.

البكر: الثني من الإبل كالفتى من الناس، والخيار: المختار، والرباعي: الذي أكمل ست سنين ودخل في السابعة.

⁽²⁾ المنتجة: لفظة أعجمية.(3) الشرح الكبير 225/3.

⁽³⁾ الشرح الكبير 225/3.(4) المغنى 321/4.

يرى المانعون كابي حنية وأبي يوسف: أنه لا يجوز قرض الخيز؛ لوجود الفاتوت بين غيز وخيز، بسبب اختلاف المعنى والنفتج والنفتة والثقل في الوزن، والصغر والكبر في العده، وبما أنه يتملز تعقق الممائلة في متو؛ لأن الشك في التماثل كحقيقة التفاضل، وهذا ربا. لكن المفتى به هو رأي الإمام محمد: وهو أنه يجوز قرض الخيز وزنا محدة، لحاجة الناس المتعية إلي.

ويرى الجمهور من الساكرة والشافعة والعمالية 1000 أنه يموز قرض الخبر وزناً ومعدداً لإجماع أهل الأمسار على نعلد في الإعسار يلا الأكار، وذكر أبو يكر الشافي في إسناه، من عاشة رضي الله عنها قالت: فلت: يا رسول الله إن الجيران يستفرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة وتضماناً، فقال: لا يأس، إن ذلك من مرافق الناس لا يراد يه اللهفيل،

مكان وقاء القرض وكيفية أدائه: انفقت المذاهب على أن وقاء القرض يكون في البلد الذي تم في الإنراض، ويصح إيفاؤه في أي مكان آخر إذا لم يحتج نقله إلى حمل ومؤنه، أو وجد خوف طريق، فإن احتاج إلى ذلك لم يلزم المقرض بتسلمه، إلا أن الحنابلة أجازوا الوقاء معرضون الطريق كما تقدم ²⁰

وأما وفاء القرض أو قضاؤه، ففيه تفصيل عند المالكية⁽³⁾ وهو ما يأتى:

(أ) إذا قبض المقترض القرض: فإن كان له أجل مضروب أو معتاد،

مغني المحتاج 119/2، المغني 318/4 وما بعدها.

⁽²⁾ الشرح الصغير 296/3، الدر المختار 180/4، مغنى 325/4، والمغنى 119\2.

 ⁽³⁾ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 226/3 ـ 227، الشرح الصغير 295/3 ومايعدها.

لزم المفترض رده للمقرض إذا انقضى ذلك الأجل، ما دام موسراً، وإن لم ينتفع به عادة أمثاله. فإن لم يكن له أجل ولم يعتد فيه أجل، فلا يلزم المقترض رده للمقرض إلا إذا انتفع به عادة أمثاله.

(ب) وإذا كان الفرض عيناً (ذهباً أو نفق) أو جواهر خفيفة، وأراد المفترض رده، لزم الفقرض قبوله مطلقاً، سوه حل الأجل أم لا الأن الأجار على ضد عليه الأنهان، سواه اكان في محل الفضاء أم في غير حمله لحفة حمل المين وقدوها، إلا إذا كان الطريق مخوفاً، أو كان في حملها مشتمة عليه، فلا يلزمه تبولها قبل القضاء.

(ج.) وإذا كان القرض غير عين: بأن كان عرضاً تجارياً أو طعاماً، فيجير المقرض على القبول إذا أتي به المفترض في محل الفضاء، سواء خل الأجهل أم لا. أما في غير حل الفضاء فلا يجير على قبوله، لما فيه من الكافئة علمه.

أحكام القضاء والاقتضاء:

القضاء والاقتضاء معناهما الدفع والقبض، وقد أمر الشرع بالإحسان والمسامحة فيهما، وهذه بعض أحكامهما⁽¹⁾.

أولاًـ النعجيل بقضاء الدَّين قبل الموت:

يندب للمسلم المبادرة إلى قضاء حقوق العباد، ومنها الدّين قبل مناجأة الموت؛ لأن تلك العقوق لا تسقط إلا إذا أسقطها أربابها في رأي أكثر العلما، حتى إن الله يغفر للشهيد كلّ خطاباه إلا الدّين، وقد وردت أحديث كثيرة في ذلك⁽²⁾: منها حديث البخاري عن أبي هريرة

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 289 وما بعدها، الشرح الصغير 66/3 وما بعدها 296.

⁽²⁾ نيل الأوطار: 237/5 وما بعدها.

عن النَّبي ﷺ قال: قمن أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله.

وورد في تحريم معاطلة العدين العوسر حديث رواه الجماعة عن أبي هريرة قال: «مطل الغني ظلم، وإذا أنّم أحدكم على ملي فلينّم». ويتميز الإسلام بعبدأ استحباب إنظار المعسر، قال الله تعالى: ﴿ وَلِنَّ كُلَّكَ ذَرُعُسُرُمْ وَنَظِيرًا إِلَّ يَسْتِرُوْ وَأَنْ تَشَدَّوْاً عَيْرٌ أَلْكُمْ أَعْرٌ الْسُكِمُ إِنْ مُسْتِرُوْ وَأَنْ تَشَدُّوْاً عَيْرٌ الْسُكُمْ أَعْرٌ الْسُكُمْ أَنْ الْسُكَمْ أَنْ كُشُكُمْ

تَعَدَّشُوك﴾ [البغرة: 280] . واخرج أحمد ومسلم عن أبي البسر: أن النَّبي ﷺ قال: فمن أنظر معسراً، أو وضع عنه، أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظلهه.

النياً مقدار المقضى: إن تقصى الدين الدال ، جاز مطلقا في الأجل الأجل وفيك وبعده. وإن فعلى آتل صفة أو مقدارات جاز في الأجل العدد، ولم يعز بدا ولان من الوحد ولم يون الأجل أكثر فإن كان الدين من بيع، جاز مطلقا، سواء كان أقضل صفة أو مقدان في الأجل أو نبله، إذا كان الفضل (الزيادة) من أحد الطرفين دون شرط سابق، وصغ إن كان الفضل مفقا علمه بين الطرفين، وإن كان الشين من سلف الرضي كان كان الذين من سلف الرضي كان كان الذين من سلف الرضي كان كان الذين من سلف الرضي كان كان كان الشين شرط ولا وعد ولا عدد واعادة عن مطلقاً، وإن كان يغير شرط ولا وعد ولا عدد، جاز اتفاقاً في الأفضل صفة، كما نقدوا لأن الشي تلكل

ثالثاً ـ بيح الدَّين بالدَّين وضغ الدَّين في الدُّين: لا يجوز بيع الدُّين بالدُّين: مثل أن بيع ديناً له على زجل من رجل آخر بالناخير. كان يقول رجل لاَخر: جنك المشرين مداً من القمع التي لمي عند فلان يكذا تدفيها لمي بعد شهر، ومثل بيع شيء من العروض من سلّم لغير من هو

وكذلك لا يجوز فسخ الدين في الذين، مثل أن يدفع الغريم (المدين) لصاحب الدين ثمرة يجنبها أو داراً يسكنها، لتأخر الفبض في ذلك.

ولا يجوز أيضاً أن يبيع الدُّبن من الغريم بالتأخير.

ولا يجوز فسخ دين في ذمة المدين في نظير دين آخر في ذمت من غير جنسه أو من جنسه ولكنه أكثر منه، ولا فسخه في نظير شيء معين ينآخر قبضه، ويجوز فسخه في الحال في نظير منافع شيء معين⁽¹⁾.

ومثال فسخ الدَّين في نظير دين من غير جنسه: أن يكورد دين المدين عيناً (ذهباً أو فضة) فسخ في نظير طعام في ذمته أو ثرب. ومثال فسخه في نظير دين من جنسه أكثر من: أن يكون الذين عشرة دنائير. فسخت في خحسة عشر، يأشر فيضها من المدين، ومثال فسخه في نظير شيء معين يتأخر قيضه: فسخه في عقار أو عرض غائب عن مجلس الفسخ أخذ في الدُّين على الصفة أو الروية السابقة؛ لأنه لا يدخل في ضمان أخذه في الدُّين على الصفة أو الروية السابقة؛ لأنه لا يدخل في ضمان وفسخه في نظير منافع شيء معين، كفسخه في نظير سكن دار معينة

م 65 من تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك: ص 121، القسم الأول، الشرح الصغير 21473.

وفسخ الذّين في دين من جنسه أكثر منه: هو ربا الجاهلية الذي جاء القرآن الكريم يتحريمه، والأصيد اللنديد لأهله، وهو الذي عناه التّي على بقوله في حجّة الوداع: «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه: ربا المباس بن عبد العطلب».

ويه يتبين أن تأخير الدَّين أجلاً ثانياً من غير زيادة على الدُّين أو مع حطيطة بعضه جائز، وأنه لبس من فسخ الدُّين في الدُّين؛ لأن حقيقة الفسخ: هي الانتقال عن دين في الذمة إلى آخر، وهنا لبس كذلك.

رابعاً . قاعدة (ضع وتعجل): سبق بيان هذه القاعدة، وأعيد هنا بيانها بإيجاز.

قرر جمهور الفقهاء تحريم وضع (إسقاط) قدر من الدُّين نظير التحجيل بالقضاء قبل الاجار النعقق عليه، كان يقرض غيره قرضاً إلى أجل، ثم يقول العقرض، أضم عنك بعض الدُّين نظير أن ترد باليقي قبل الأجل، وهو حرام يطابق ما يسمى اليوم بحسم الكمبيانات أو بالمستخر عند الدولة أو الشركة في المستغيل بمبلغ أقل مه.

تعريفها، ومشرعيتها، وأركانها، وأنواعها، وشروطها، وأحكامها (تصرفات الوكيل، والحقوق التي ترجع له في البيع والشراء، وصفة يده) وانتهاؤها، واختلاف العوكل والوكيل.

تعريف الوكالة :

الركالة لغة: الحفظ والتفويض، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَكَالُونَا حَسَّكُمُ اللَّهُ وَيَشَعَ الْتَصِيلُ ﴾ [ال عموان: 113] في: العافظ، ود من الثاني قوله مثال: ﴿ وَنَمْ اللَّهُ فِيْشَكُونُ النَّكِيُّانِكُ ﴾ [المراحم: 12] وقول سبحانه على لسان هود عليه السلام: ﴿ إِنْ وَنَكُتُ عَلَى النَّوْدُونَكِمُ ﴾ [هود: 56] أي: فوضت المري إليه واعتمدت عليه، ويقال: وكلت أمري لفلان:

وشرعا: نبابة شخص لغيره في قابل النيابة من العقوق العالمية أو غيرها، غير شروطة بعوت النائب، ولا إمارة بها بدك عرقاً (أ). والعنى القابل النيابة: عقد وضع، وإداء دين (أو قضاؤه) ولبض حق، وعقوبة، وحواقه وإبراء من حق وإن كان مجهولاً، وحيخ. والعقد: مثل النكاح أو السيح، أو الإجازة، فيجوز توكيل الغير فيه، وفضح العقد الذي يجوز فسخه كموارعة قبل البذر، وبيع فاسد، وتكاح

الشرح الصغير 501/3 - 505، الشرح الكبير 377/3، مواهب الجليل 181/5.

فاسد، وطلاقى وخلع، وإقالة، والعقوبة لمن يستحق ذلك إذا صدرت من أمير أو سبد أو زوج، وتشمل التحازير والحدود، فيجوز التوكيل فيها، والحج بأن يوكل من يحج عنه غير الغريضة، ويجوز التوكيل في الهية والصدقة والوقف (العبس) وقبض الحق من دين أو أمانة، والتوكيل في المادة المتعلقة بالأمرال كالركاة.

ولا تصبح الوكالة فيدا لا يقبل النبلة من الأعمال البدئية كالبين، فلا يصح يصح توكيل في الصلاد، فلا يصح يصح توكيل في الصلاد، فلا يصح توكيل في الوكل في الصياء والطهارة رحج الطهارة رحج الطهارة ويصح التوكيل في الإمامة، والاختابة، والأذان، وقراءة القرآن، والمشابك عضورص، ولا يصح التوكيل في المدمسية كلظهار وسائل المسامي، كالم غيرم بان يشتري له خمراً أو يقتل نقساً يغير حتى، أو لمسهستان يقال نة أمر.

وقوله مخير مشروطة بموته، خرج به الوصية، وقوله: دغير إمارة، يخرج به نيابة السلطان أميراً أو قاضياً، أو نيابة القاضي قاضياً في بعض عمله، فلا تسمى وكالة عرفاً.

والمراد بالنيابة: الفعل عن الغير، فقابل النيابة: ما يقبل فعل الغير عم، والمعراد بالوكافة: التركيل. والنيابة والوكافة مترادفان، وقبل: النيابة أعم، لانفرادها فيما إذا ولى الحاكم أميراً أو قاضياً. أو أناب غير، في امامة الصلاة.

والدال عرفاً على الوكالة: لفظ أو غيره ككتابة أو إشارة، أو عادة كتصرف الزوج في مال زوجته وهي عالمة ساكتة، أو نصرف الاخ على إخوته وهم عالمون ساكتون، في كراء وفيض حقوق سنين متطاولة.

مشروعية الوكالة:

الوكالة جائزة مشروعة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع.

أما التحاب: نفوله نعالي حكاية عن أميل الكنيف: ﴿ فَكَانَتُمُواْ أَشَكُ مِنْ يَوْمُ عَلَيْهِ إِلَّى الْلَّيْرِيَّةُ فِلْنَظِيرَاً الْأَنْ أَلَّى الْمَسْاطَةُ الْجَسِيرِينَ يَشْهُ ﴾ الكليف: 1919 منه وكان في السراء، وقوله سيدان على الساد عَلَى مُثَنِينَ الْمُؤْمِنَ الرَّبِينَةِ : 55 وقوله سيدان في التحكيم: ﴿ فَالْبَشَاقُ شَكِّمَ مِنْ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الرَّمِينَةُ : 55 وقوله سيدان في التحكيم: ﴿ فَالْبَشَاقُ مَكْنَ مَنْ المُؤْمِدُ وَمُشَكَاعً لَوْمِينَا مَا اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ الله الله المعاملون في متحمل الرّفاة يعلمها الراماة للله المهدة.

وأما السُّنَّة: فأحاديث كثيرة، منها خبر الصحيحين: •أنه ﷺ بعث الشَّماة لأخذ الزكاة».

ومنها توكيله ﷺ عمرو بن أمية الضَّمري في نكاح أم حبيبة ينت أبي سفيان⁽¹⁾.

واتسوكيل عليه الشسلام أبسا رافسع فسي قبسول نكساح ميمسونـة بنت الحارث)⁽²⁾.

و«توكيله عليه الشّلام حكيم بن حزام بشراه أضحية، وتوكيله عروة البارقي بشراء شاةه⁽³⁾.

وأما الإجماع: فالأمة أجمعت على جواز الوكالة لحاجة الناس إليها؛ لأن الشخص قد يعجز عن قيامه بمصالحه كلها، فكانت نوعاً من التعاون على البر والقوى.

والحكم التكليفي للوكالة: الجواز والإباحة، وقد تصير واجبة

⁽¹⁾ رواه أبو داود في سننه.

⁽²⁾ رواه مالك، والشافعي، وأحمد، والترمذي، والنسائي، وابن حبّان عن سليمان بن يسار.

 ⁽³⁾ توكيل حكيم: رواه أبو دارد، والترمذي عنه، وتوكيل عروة: رواه عنه أحمد والميخاري، وأبو دارد، والترمذي، وابن ماجه، والدارقطني.

كالوكالة على قضاء دين لا يترصل إليه إلا بها، وكالوكالة على جمع الزكة (الصدقات) وقد تصبح حراماً كالوكالة على الييم الحرام، وقد تكون مكروهة كالوكالة على البيع المكروه، وهكذا ينغير المحكم الأصلى فيها بعسب مندأتها⁽¹⁾.

أركان الوكالة :

للوكالة عند الجمهور غير الحنفية أركان أربعة: وهي الموكل، والوكيل، والموكل فيه، والصيغة⁽²⁾.

تأقيت الوكالة :

يصح تأقيت الوكالة بزمن معين كشهر أو سنة؛ لأن الوكالة بحسب الحاجة.

أجر الوكالة:

التصع الوكالة بأجر وبغير أجر؛ لأن التي كل كان يبعث عماله لقبض المستفات، ويجعل له عمودات، ولأن الوكالة عقد جائز لا يجب على الوكيل القيام بها، فيجرز أخذ الأجرة فيها، بخلاف الشهادة، فإنها فرض على الشاهد، يجب عليه أداؤها.

فإن كانت الركالة بأجرة نعكمها حكم الإجارات، يستحق الوكيل الأجرة بتسليم ما وكل فيه إلى الموكل، إن كان معا يمكن تسليمه كتوب يغيطه، وإن وكل في بهي أو شواء أو حج، استحق الأجر إذا عمله، وإن لم يقيض الشعن في اليم.

حاشية الدسوقى 377/3.

⁽²⁾ المرجع السابق.

 ⁽³⁾ قال ابن حجر: هذا مشهور، ففي الصحيحين عن أبي هويرة: بعث النبي ﷺ السعاة على الصدفات.

وإن كانت الوكالة بغير أجرة فهو معروف من الوكيل(١).

صغة الوكالة:

الوكالة عند أكثر العلماء عقد لازم، يجوز لأحد الطرفين فسخها، وللوكيل أن يعزل نفسه منها إلا حيث يمنعه الموكل من العزل⁽²⁾.

تعدد الوكلاء:

يجوز تعدد الركلاء من الشغص الراحد في التصرفات وغيرها من الأمام الله عن كرة الأمام الله عن كرة الأمام الله من كرة الأمام تو تقد الله برقا الله المنافعة وحيدة الأمراط النخصي، فيجوز حيدة الاكتب والراحد مطلقاً إلا لعدارة بين الركبل والخصم، فلا يجوز لما فيه من الإضرار، فإن لم يرض لا يجوز تعدد الركلاء، لأن التركيل حيشة يوجب تجديد المنافعة وكرة الشر، إلا لعذر من مرض أو سقر، فله يتبط الركيل بلا رضا الخضم (أل

ويرى السالكرة، والشافعة، والحنابلة: أنه أذا تعدد الوكلاء، فليس لأحدهم الانفراد بالتصرف بدرن مشاورة الآخر؛ لأن المبركل لم يرض بتصرف أحدهما درن الآخر، إلا إذا أذن لهما الموكل بإفراد التصرف. فيجوز لكل واحد منهما أن يستقل بالتصرف.

وفصر الحنفية تشاور الركلاء على النصرف الذي يحتاج فيه لأخذ الرأي كالزواج والطلاق على مال؛ لأن الموكل رضي برأيهم المشترك. أما التصرف الذي لا يحتاج فيه لأخذ الرأي كالطلاق بلا مال، ورد

القوانين الفقهية: ص 329، تكملة فتح القدير 2/6، المغني 85/5.

 ⁽²⁾ مواهب الجليل 251/5، البدائع 37/6، المهذب 35/41، المغني 113/5.
 (3) الشرح الصغير 505/3.

 ⁽⁴⁾ الخرشي 82/6، ط ثانية، المهذب 351/1، المغنى 87/5.

الوديعة، وحضور جلسات المحاكمة، فيملك أحد الوكيلين أن ينفرد بالتصرف دون الآخر⁽¹⁾.

أنواع الوكالة :

الوكالة في رأي المالكية والحنفية نوعان: عامة وخاصة. ولا تصح الوكالة العامة عند الشافعية والحنابلة، لما فيها من الغرر الكثير⁽²⁾.

والوكالة العامة أو التفويض العام: يدخل تحت جميع ما تصح فيه النباة من الأمور العالمية وغيرها إلا ما يستثبه المموكل من الأسياء، ومن الأمور المستناج المن توكيل خاص: وهو تزويج البلست، وطلاق الزوجة، وبيع الدائر التي يسكنها، ويبع عبده القائم بأموره، فيذه الأمور الأرمة لا تعل غي الوكالة العامة، بل لا بد فيها من التركيل المناص.

والركالة الخاصة أو الغريض الخاص: يختص بما جعل الموكل للركيل من فبض أو بيم أو خصومة في مجال القضاء أو غير نقاف. فإذا وكله على البيء، وهي له ثمناً، لم يجز له أن يبيع بأقل مته، وإن وكله على البيع مطلقاً، لم يجز له أن يبيع بعرض تجاري ولا نسية (مؤجل) ولا بنا دورة ثمن العلل.

وإن أذن له أن يبيع بما يرى وكيفما يرى، جاز له ذلك كله.

ولا يجوز للوكيل والوصي في المعتمد عند المالكية أن يشتريا لأنفسهما من مال الموكل واليتيم إذا لم يحابيا أنفسهما.

وإن وكله على الخصومة (المحامي) لم يكن له الإقرار عنه، إلا إن جعل له ذلك في التوكيل، في رأي المالكية.

⁽¹⁾ البدائم 32/6.

 ⁽²⁾ بداية المجتهد 302/3، القوانين الفقهة: ص 328، تكملة رد المحتار 357/7، تحفة المحتاج 308/5، كشاف القناع 471/3.

ولا يجوز للوكيل أن يوكل غيره إلا إن جعل له الموكل ذلك، أو يكون توكيله عاماً.

شروط الوكالة:

يشترط في كلُّ ركن من أركان الوكالة شروط معينة : ما يشترط في العاقد (المموكل والوكيل):

الموكل: يجوز لدى المالكية أن يكون غاتناً أو امرأة أو مريضاً

العوبي ، يجوز لدى الصحيحاً . والوكن عاب أو الراء أو بريت الخافق، أو حاضراً صحيحاً . والوكنل عندهم: كل مع الحالة التصرف لفسه في شيء، جاز له أن ينوب فيه عن غيره، إلا أنه لا يجوز توكيل العدو على عدوه، ولا توكيل الكافر على بيع أو شراء أو عقد شأم لثلا يفعل الحرام، ولا توكيله على فيض شيء من المسلمين لثلا يستعلي عليهم!!. ويشترط في العوكل: أن يكون مالكا التصرف الذي يوكل فيه،

وتلزمه أحكام ذلك التصرف، فلا يصح التوكيل من المجنون والمعتوه والصبي غير المميز، لعدم وجود العقل الذي هو من شرائط الأهلية، ولان هؤلاء لا تلزمهم أحكام التصرفات.

كما لا يصح التوكيل من الصبي المميز بما لا يملكه بنفسه من التصرفات الضارة ضرراً محضاً به كالطلاق والهبة والصدقة.

ولا يصح توكيل الصبي مطلقاً عند المالكية.

ويشترط في الوكيل كما في الموكل أن يكون أهلاً للتصرف الموكل فيه، فلا يصع توكيل الصبي. ويمكن أن تكون الشروط المتملقة بالموكل والوكيل ثلاثة عند المالكية⁽²²:

- القوانين الفقهية: ص 328، بداية المجتهد 296/2.
 - (2) الفقه على المذاهب الأربعة 236/3.

الحرية: فلا نصح الوكالة بين رقيق وحر، ولا بين رقيقين إلا إذا
 كان الرقيق مأذوناً له بالتجارة من سيده، فإنه حينئذ يكون في حكم

2 - الرشد: فلا تصح بين سفيهين ولا بين سفيه ورشيد، ولا يصح للمحجور عليه أن يوكل أحداً عن في الضمومة، في تخليص ماله وطلب حقوقه، ويجوز للغير أن يوكله عن نفسه إلا إذا كانت امرأة محجوراً عليها، فإن لها أن توكل عنها غيرها فيما يتعلق بأمر عصمتها، و: رواجها.

3 ـ البلوغ: فلا يصح التوكيل بين صبيين، ولا بين صبي وبالغ إلا إذ كانت صغيرة، وأرادت أن تخاصم زوجها أو وليها، فإن توكيلها يكون مقبولاً بل لازماً كما تقدم.

ولا يشترط الإسلام في العوكل، فيجوز للذي أن يوكل السلم عنه، ولكن لا يمح للسلم توكيل الذي في بيع أن شراء أو تقاض للدين (الح يما نسوم لا تقرق المشيعة، لذ أقال أن يشكرت لا يصح للسلم أن يشارك الذي إلا إذا كان يج الذي وشائي وشراء بشجرة السلم، خوفاً من التعامل بالزيا أو شراء حمر أو خترير، وذلك لا تقره الشريعة الإسلامية، فإذا تأكد من أن يتعلل بما تحرّه الشريعة، وجب أن يتصدق بالربع الذي أصابه من شركة، فإن شك يشجب له المستجب له

والمسلم الذي لا يحافظ على دينه كالذمي.

ولا يصح توكيل عدو على عدوه، ولو عدواً في الدِّين كيهودي على نصراني وعكسه، لما فيه من العنت وزيادة الشر.

(1) الشرح الكبير 386/3، الشرح الصغير 511/3 وما بعدها.

ما يشترط في الموكل فيه :

يشترط في الأمر الموكل فيه عند المالكية شرطان⁽¹⁾

 أن يكون معلوماً، سواء أكانت الوكالة عامة كنفريض التصرف مطلقاً، أم خاصة كبيع سلعة وطلب حق.

2 - أن يكون من الأمور التي تقبل النياة شرعاً، ولا تتعين فيها مباشرة الشخص له بنفسه ، تحورة الركانة في ما ما تصعر النياة في من الطرور المالية وخيرها من العبادات والقيات، إلا المهادة المباداة المبادة المبادة المبادة المبادة المبادة المبادة المبادة والطهارة، والصبام، والحجة، فلا تصحح النياة للمباجز عن تصحح النياة للمباجز عن الرحي تصح في الحجة ، فله إناة غيره لمربي عنه . وقبل: تصحح النياة غيره لمربي عنه . وقبل:

وتصح النيابة في العبادة المتعلقة بالأموال كالزكاة.

وعليه، يجوز للشخص أن يوكل عنه غيره في عقد بيع وشراه، وإجازة، وتكام، وصليم، ومضارية، وساقاة، ونسخ لعقد يجوز ضخه كعقد العزارعة قبل رمي البذر، فإنه يصح لأحد العاقدين فسخه. تكذلك يصح له أن يوكل غيره في الفسخ.

ويصح التوكيل في فسخ بيع فاسده كالبيع الصادر من عبد أو من صبي معين أو من سنياء فللسيد أن يوكل في فسخه، وكذلك لولي الصغير والسفيه التوكيل في فسخه، ويصع التوكيل في إقالة المقد المصحيم كان يوكل شخصا في إقالة من الشرى من شيئاً.

ويصح التوكيل في إبرام عقد النكاح وفي إنهائه بالطلاق بأن بوكل (1) موامب الجليل 1817 و 1870 و ما بعدما، الشرح الكبير 2773 - 380، الشرح الصحيح 2013 و 380. غيره في طلاق زوجته، وبالخلع بأن يوكل الرجل غيره في مخالعة زوجته.

ويجوز التركيل في قبض حق له على الغير، وفي قضاء دين عليه، وكذا يجوز أن يوكل غيره في استيفاء أو تطبيق عقوبة شرعية من حد أو عقصاص أو تأتيب تركيرى ظلماحكم أن يوكل غيره في إقامة المعد والتحزير وقتل الحرابة والردة، وللزوج أن يوكل عنه أباء مثلاً في تأديب زرجيه إذا تركت الصلاة، ولولي الله أن يوكل عنه غيره في استيفاء القصاص، كما يجوز لصاحب الحق في العددود والمقوبات أن يوكل التعامل،

وللعدين أن يوكل غيره في حوالة غريمه (دانته) على مدين له، وفي الإبراء من حق له - حتى ولو كان الدخن مجهولاً. وللشخص التوكيل في هية رصدقة ووقف ونحوها، وفي أذان وإمامة وأراء قرآن وعلم في مكان خاص إلا إذا الشيرط الواقف عدم النيابة فيها، والأجرة للموكل الرسيل، ويأخذ الوكيل ما تراضى عليه من المحوكل.

ويلتحق بالتبادات: الشهادة واليمين والإيلاء واللعان، فليس للتخص أن يوكل عنه من يؤوي النهادة عنه أو يحلف اليمين عنه أو يولي من امرأته بأن يحلف ألا يقربها مدة معلومة، أو يلاعن عنه مع امرأته التي يضهما بالزناء لأن اللمان شهادات موكمة بالإيمان.

ولا تجوز الوكالة في المعاصي كالقتل بغير حق والسرقة والغصب وشراء الدخير لمسلم، والظهار، كأن بقول له: وكلك في أن تقاهر من امرأتي فلاية؟ لأن الظهار سكر من القول وزور، فؤاة قال: زرجة مركلي عليه كظهر أم، لا يسح الظهار، والظاهر عند العالكية أن التوكيل في طلاق الزوجة في العيض صحيح، قلل أوقعه الوكيل في يقم، م المرمة، لأن طلاق يدعى، والعرمة ذاتة.

ما يشترط في الصيغة :

يشترط في الصيفة أن تدل على معنى الوكالة عرفاً من قول أو إشارة أخرس، أو عادة، والعرف مقدم على اللغة، فإذا نخالفت اللغة العرف، يعمل بالعرف، ولا ينظر للغة ⁽¹⁾.

فتصبح الوكالة بانفظ: وكتلك أو أنت وكيل عني، أو بإشارة الأخرس أو الممنوع من الكلام لسبب من الأسباب. وتصح الوكالة بالعادة: كإجارة دار معلوكة لأخرين معا جرت العادة أن يؤجرها أحدهما، ويقبض أجرتها، فإنه يعتبر ويكر كان أعبه، ويصدق عن دهوا، أن أعطاء تسبب من الجرة، ما لم ينيت أنه تعيدً.

أما قبول الوكيل: فيصح بكل ما يدل في العرف والعادة عليه، فإن اقتضت الصيغة الصاردة من الموكل الجواب فوراً، وجب القبول فوراً وإلا فلا.

رأما الشيء الموكل فيه في الصيغة فيجب أن يكون معلوماً كما تقدم، وطريق الملم بع: أن يكون بلفظ يدل عليه عرفاً أو لقة، والعرف مقدم على اللغة إذا خالفها، ويقوم مقام اللفظ إشارة الأخرس أو العاجز عن النطق لسبب من الأسباب.

أحكام الوكالة:

يترتب على كون الوكالة صحيحة شرعاً ثبوت أثرها، وهو تمكين الوكيل من القبام بمغضى النويض المعنوح له من الدوكل، مطلقاً كان التفويش، أو مثيقاً بقيد معين، وهذا يستدعي بعث ما يملكه الوكيل من الصرفات، وما يتبث له من الحقوق في البيع والشواء، ومعرفة حال الشيغوض في يده، أكد أمانة أم مضعوف في البيع والشواء، ومعرفة حال

مواهب الجليل 190/5، الشرح الكبير 380/3، الشرح الصغير 505/3.

أولأـ تصرفات الوكيل :

يثبت للوكيل بمقتضى الوكالة ولاية التصرف بالشيء الموكل فيه.

فالوكيل بالخصومة (المحامي) يتابع إجراءات الدعوى إلى نهايتها، ولكنه لا يملك عند المالكية، والشافية، والشابلة الإفرار على موكله يقيض الحق أو الاعتراف به؛ لأن الوكالة بالخصومة معناها: التوكيل بالمنازعة، والإفرار مسالمة، لأنه يؤدي إلى قطع الخصومة، فهو يتنافى معمن الوكالة بالخصومة، فلا يملكه الوكيل كالإيراد.

واستنى المالكية ⁽¹⁾ حالة كون الركيل عاماً مع تفويض السوكل له الإقرار في مقد الركانة ، وحالة المتراط خصم السوكل أن يعمل الإقرار لوكيل، عن تجمل لا الإقرار وكيل عاماً وكيل حتى تجمل له الإقرار أو يكون المركز بما أثر به الركيل عنه في الحالتين إن أقر بما يشبه، ولم يقر لمن يتهم عليه تأحد أصوله أو فروعه، وكان الإقرار من نوع الخصوصة ، كأن يوكله في دين، فيتر بنوعره أو يقدل بهن بمضه، أن يارات من بضفه، أن أل وكله بيح داد.

الوكيل بالييع: ليس للوكيل المطلق بيع شيء أن بيبعه بالغن الفاحش أو بما دون ثمن المثل ، ولا بالسيخة (لأجرا) وإنما ييع بثمن المثل وبقد البلد لقيام القريقة الدالة على الرضا به بحسب العرف، ولأن الأصل في الميم الفند لا القاجيل⁽²⁾.

ولبس للوكبل أن يوكل غيره بغير إذن موكله إلا أن يكون الوكيل لا يليق به تولي ما وكل فيه بنفسه، كأن يكون وجيها، والموكل به أمر

الشرح الكبير 379/3، بداية المجتهد 297/2.

⁽²⁾ الشرح الكبير 382/2.

حقير، فله التوكيل حينتذ، وإلا أن يكون توكيله عاماً⁽¹⁾.

ولا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل بيبعه لنفسه أو من في حجره من صغير أو مجنون أو سفيه (سبدر) ويجوز أن يبيع لزوجته ووالده الرشيد إذا لم يحابهما وقت البيع، وروي عن الإمام مالك: أنه يجوز للوكيل أن يشتري الشيم، نفسه، وهذا ما أخذيه ابن جُزِي في القوانين الفقهية⁽²⁾.

الوكيل بالشراء: ذهب الساكية والشافعية والمحابلة^(Q): إلى آنه إذا كانت الركالة بالشراء مطلقة، فيلزم المستري بلعس المسلم، ولا يشتري باكتر من تصن المستل بعال لإبتخابين الناس به عادة من غير إذن المولكار؛ لأن الوكيل ممتوع من الإضراء بالمسوكل، مأمور بالنمسع له، وللوكار؛ لأن الوكيل ممتوع من الإضراء أضراء وتراد للتصع.

ولا يملك الوكيل بالشراء الشراء من نفسه، كما لا يملكه الوكيل بالبيع ويتوقف الشراء على إجازة موكله، وروي عن الإمام مالك: أنه يجوز للوكيل أنه يشتري من نفسه يثمن المثل فأكثر .

ثانياً ـ حقوق العقد وحكمه :

حكم العقد: هو الغرض والغاية الجوهرية منه، كنقل ملكية المبيع للمشتري، واستحقاق الثمن في ذمة المشتري للبائع.

وحقوق العقد: هي الأعمال التي لا بد منها للحصول على الغاية والغرض من العقد، مثل تسليم المبيع وقبض الثمن، والرد بالعبب أو

- المرجع السابق 388/3، القوانين الفقهية: ص 329.
- (2) الشرح الكبير، المرجع السابق 387/3 وما بعدها، الخرشي 77/6 وما بعدها، الشرح الصغير 512/3، القواتين الفقهة: ص 328.
- (3) بداية المجتهد 298/2، الشرح الكبير 382/3، المهذب 354/1، المغني 124/5.

بخيار الرؤية أو الشرط، وضمان رد المبيع إذا استحق (1)المبيع مثلاً.

وقد انفق الفقهاء على أن حكم العقد الذي يتم بواسطة وكيل، يقع للموكل نفسه، لا للوكيل؛ لأن الوكيل متكلم باسم الموكل، وعاقد له، فهو قد استمد ولايته منه.

وينصرف حكم عقد اليع للموكل عند الجمهور مطلقاً، سواء أضاف الوكيل العقد لنفسه أم أسنده إلى الموكل. وينصرف الحكم عند المالكية للموكل إذا أعلن الوكيل في العقد أنه يممل لحساب موكله.

وتنتقل ملكية العبيع للموكل مباشرة بمجرد تمام العقد، فلو وكل مسلم ذمياً بشراء خمر أو خنزير، لم يصبع الشراء؛ لأنه ليس للمسلم أن يتملك شيئاً من هذين.

والعقود التي لا تتم إلا يالقبض كالهبة والإعارة، يقع حكم العقد للموكل، لأن الوكيل في هذه العقود مجرد سفير ومعبر.

ويقع حكم عقد الزواج بالركالة للموكل، فإذا قال: نزوجك قلان، كان فلان هو الزوج. وإذا أضاف الزواج لنفسه، فقال: نزوجتك، كان الزواج له، لا لموكله.

وفي الطلاق إن كان الشخص وكيلاً عن الزوج، طلقت زوجته لا زوجة الوكيل، وإن كان وكيلاً عن الزوجة، فلا يد من إضافة الطلاق إليها، فيقول: طلَّقَ فلانة على كذا.

وأمًا حقوق العقد: فترجع عند الجمهور غير الحنابلة إلى الوكيل، فهو الذي يلتزم بتسليم المبيع، ويقوم بتسليمه فعلاً ويقبضه، وهو الذي

 ⁽¹⁾ الاستحقاق: هو أن يدعي أحد ملكية شيء موجود في يد غيره ، ويثبت ذلك بالبيئة، ويقضى له بها.

يقبض الثمن ويطالب به، ويخاصم في الرد بالغيب، ونحو ذلك(1).

ثالثاً. حال المقبوض في بد الوكيل:

اتفق الفقهاء: على أن المقبوض في يد الوكيل يعتبر أمانة بمنزلة الرديمة وتحوها؛ لأن يدء عن المركل بمنزلة الرديء فيضمن بما يقسمن في الودائع، وبيراً بما يبرأ فيها، ويكون القول قوله في دفع الضمان عن نفسة(ة).

وعليه قال المالكية: يصدق الوكيل بيميته في ادعاء تلف ما وكل عليه من قيض حق، فقال: قيضته ونلف مني، ويبرأ لموكله من ذلك؛ لأنه أمين. وأما الفريم الذي عليه المثين فإنه لا يبرأ من الدين إلا إذا أقام يتبئة تشهد له أنه دفع الذين إلى الوكيل المذكور.

ويصدق الوكيل أيضاً في ادعاء دفع الثمن أو المثمن (المبيع) أو دفع ما وكل عليه لموكله.

ويغرم الموكل ثمن السلمة ولو مراراً إن ادعى الوكيل تلفه بلا تفريط، إلى أن يصل الثمن لصاحب السلمة، لأن الوكيل إنسا اشترى على ذه الموكل، فاللمن في ذه، حتى يصل للبائع، إلا أن يدفع الموكل الثمن سلماً للوكيل قبل الشراء ويتلف بعده، فإنه إذا ضاع لم يلزم الموكل دفعه مرة تانية، وتلزم السلمة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به إذا أي الموكل من دفعه تانياً (3).

- الشرح الصغير 506/3 رما بعدها، بداية المجتهد 298/2، نبيين الحقائق 256/4، مغني المحتاج 292-230، المغني 37/7, 130.
- (2) الشرح الصغير 519/3 ، بداية السجتهد 299/2 ، الغوانين الفقهية: ص329 البدائم 34/6 ، مغنى المحتاج 230/2 ، المغنى 94/5 .
 - (3) حاشية الصاري على الشرح الصغير 521/3 .

انتهاء الوكالة:

عرفته أن الوكالة من العقود الجائزة، أي: غير اللازمة عند أكثر العلماء خلاقاً لبعض المالكية، فيجوز لكل من الموكل والوكيل فسنفها، فتشهى حينئذ إذا كانت بلا أجر، أما إذا كانت بأجر بأن عين الزمن والعمل كالبيّاع والسمسار، فهي لازمة عند الحقيق، وفي المشهور عند المالكية.

وتنتهي الوكالة أيضاً بغير الفسخ في الحالات التالية⁽¹⁾:

1 - عزل الموكل وكياء: إذا عزل الموكل وكيله تتهي الوكالة، لأن الوكالة عقد غير لازم، فكان بطبيت قابلاً للفسخ بالعزل، لكن يشترط عند الدخفية، والمالكية على الأرجح أن يعلم الوكيل بالعزل؛ لأن العزل فسخ للمقد، فلا يلزم حكمه إلا بعد العلم به كالفسخ.

ولم يشترط الشافعية والحتابلة على الأرجع هذا الشرف، فيتعزل الركبل في الحال بمجرد عزاد؛ لأن العزل رفي عقد لا ينفتر إلى رضا صاحب، فلا يحتاج إلى علمه كالطلاق، واشترط الممالكية والحنية إيضاً الإنجاء الركافة بالعزل: ألا يتعلق بالركالة حق للغير، فإن تعلَّق فليس للموكل عزل الوكيل.

ويترتب على الخلاف: أن تصرّف الوكيل بعد العزل وقبل العلم بالعزل نافذ على الرأي الأول، وغير نافذ على الرأي الثاني.

2 ـ هزل الوكيل نفسه: إذا كانت الوكالة بغير أجر، فللوكيل عند

⁽¹⁾ السرح الكبير 3793، 1980، بداية المجتهد 2982، مواهب الجليل 214/5 وما يعدما، السرح الصغير 3243، الفوتين الفقيقية: عن 378، البدائع 37/6 وما يعدها، مغني المحتاج 2322، فاية المنتهى 135/5، المغني 113/5 وما يعدها.

- المالكية أن يعزل نفسه متى شاه إلا حيث يمنع موكله من عزل نفسه، ويشترط أن يعلم الموكل بالعزل.
- 3 موت الموكل: تنتهي الركالة بموت الموكل، بشرط أن بيلغ الموت إلى الوكيل في الأرجع عند المالكية. وجنون الموكل المطبق الذي يطول جداً كالموت عند الجمهور غير الشافعية.
- 4 إفلاس الموكل: تنتهي الوكالة بإفلاس الموكل، لانتفال المال
 إلى الغرماء، وكذلك ننتهي بالحجر على الموكل لسفه باتفاق المذاهب.
- 5. الضفاء العدة: تنفي الوكالة عند الجمهور غير الحقية بعضي العدة المحدود فها كمثرة إلم أو شهر. كما تنفضي بإنجاز الأمر الموكل في إذا كانت على أمر معين، وذكر المالكية: أن الوكالة تبطل إذا كانت مطلقة، إلا أن يجعلها الموكلة على للدوام، أو نكون على أمر معين، فلا تبطل حتى ينفضي الأمر.
 - 6 ــ انتهاء القرض من الوكالة: وهو أن يتم تنفيذ النصرف الذي وكل
 فيه الوكبل؛ لأن العقد يصبح حيننذ غير ذي موضوع.
- 7 ـ تصرف العوكل فيما وكل به: إذا وكل شخص غيره ببيع شيء، ثم باعه بنفسه، انتهت الوكالة بالاتفاق، لصيرورة العقد غير ذي موضوع.
- 8 الردة: يعنول الوكيل عند الممالكية بردته أيام الاستنابة، وأما بدماها فإن قتل انعزل، وإن آخر فته لمانع كرجود حمل عند المرأة، تردد العلماء في عزاه. وينعزل أيضاً بردة العوكل بعد مضي أيام الاستاية، ولم يرجع ولم يقتل.
- 9 ـ هلاك العين الموكل بالتصرف فيها: تنتهي الوكالة بالانفاق
 بهلاك العين التي وكل فيها إنسان بالتصرف فيها ببيع أو شراء أو إيجار

مثلًا، لصيرورة العقد حينئذ غير ذي موضوع.

10 ـ خروج الموكل فيه عن ملك الموكل: كأن وكله ببيع منزل، فصادرته الدولة، فتزول الوكالة.

11 - الطلاق: يرى المالكية أن الوكالة للزوجة بطلاق الزوج تشهي إذا طلقها الزوج، ولا تشهي وكالة الزوجة لزوجها بطلاقه لها إلا أن يعلم من الوكيل كراهة ذلك منها، ووجه الفرق: أن الطلاق بيده، وإذا ظهر من الإعراض كرهت بقاه.

اختلاف الموكل والوكيل:

ــ إذا اختلف الموكل والوكيل، فقال الوكيل: قد دفعت إليك الشيء الموكل فيه، وأنكر الموكل ذلك، فالقول بالاتفاق قول الوكيل مع يعينه، لأنه أمين وإن طال الزمان فلا يعين عليه عند المالكية.

ـ وإذا اختلف الاثنان؛ هل وكله أو لا؟ فقال أحدهما: وكلتني، وقال الآخر: ما وكلتك ، فالقول قول السوكل بالاتفاق؛ لأن الأصل عدم الوكالة.

ـ وإذا قبض الوكيل شيئاً، فادعى تلفه بعد قبضه، لم يبرأ الدافع إليه إلا بيئنة على الدفع، كما تقدم.

_وإذا اختلف عاقدا الوكالة في تعدي الوكيل وتغريطه في الحفظ، وصحافته أمر الموكل، كان يدعمي الموكل أن الموكيل حشل المدابة فوق طاقتها، أو فرط في حفظها، فالمشهور عند المالكية خلاقاً لغيرهم أن يعكم بقول الموكل.

وإذا اختلفا في صفة الوكالة، كأن يقول الوكيل: وكلتني في البيع نسية، أو بالشراء بعشرين مثلاً، أو بهيع هذا الكتاب، فقال العوكل؛ بل نقداً، أو بالشراء بعشرة، أو هذا القلم، فالقول اتفاقاً قول العوكل بيمينه ؛ لأن الأصل عدم الإذن فيما ذكره الوكيل، ولأن الموكل أعرف بحال الإذن الصادر منه.

واستثنى المالكية حالتين هما:

الأولى ـ حالة دفع الثمن لشراء سلعة فاشترى الوكيل سلعة أخرى: أي: إذًا اشترى الوكيل شيئاً بالثمن المدفوع له لشراء سلعة، فزعم الموكل أنه أمرء بشراء سلعة غيرها، فالقول قول الوكيل بيمينه؛ لأن

الأصل في الوكيل أنه مصدَّق. الثانية ـ حالة البيع بأقل معا ادعى الموكل: أي: إذا وكل شخص غيره ببيع مسلمة، فبأمها بعشرة، وادعى أن الموكل أمره بذلك، وقال الموكل: بل أمرته بأكثر من ذلك، فالقول قول الوكيل بيسته⁽¹⁾.

. . .

الشرح الكبير وحاشية الدسوتي 393/3، الشرح الصغير 521/3 وما بعدها، بداية المجتهد 299/2 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 329.

الفَصلُ ایَجَامِسُ الرَّهْسِسِن

تعريفه ومشروعيته، وأركانه وشروطه، وقت لزومه، مؤنة الرهن، الانتفاع بالرهن، التصرف بالرهن، بيع الرهن، ما يتع الرهن، ضمان الرهن، غلّق الرهن، الاختلاف في مقدار الحق العرمون فيه، ومكان الرهن، وتلف العرهن، مبطلات الرهن، انتهاه الرهن.

الؤهن لغة: حبس الشيء ولزومه قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ تَشِيدِينًا كُلُنَكُ رَمِنَةٌ ﴾ (المدلر: 183 أي: محبوسة بجزاء عملها، وقال اللي ﷺ: انفس المؤمن معلقة بديت حتى يفضى عنه¹⁰ وفي لفظ : «مرهونة بدينه أي: محبوسة عن مقامها الكريم.

تعريف الرُّهن ومشروعيته:

واصطلاحاً عند المالكية: هو شيء متموّل يؤخذ من مالكه، توثقاً
به، في دين لازم أو صائر إلى المؤرم. أي: إنه تماقد على أخذ شيء من
أموال المدين عبناً كالمقار والعيوان، أو موضاً تجاريا (سلمة) أو منفعة
على أن تكون المنعقمة معينة مقدرة يرس أو عمل، وعلى أن تحسب من
المثين. ولا يد من أن يكون المثين لازماً، كثمن مبيع أو يدل قرض أو
يقية مثلف، أو دياً صائراً إلى المؤرم، كأخذ رمن من صائع أو
ستبير، خوفاً من ادعاء ضباع، فيكون الرهن في القيمة على ما يلزم في

⁽¹⁾ أخرجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم عن أبي هريرة.

السنقبل. وتقدير المنفعة بزمن أو عمل للخروج من الجهالة في الإجازة، وذلك في دين بيع نقط، لا في قرض فلا يجوز، لأن اشتراط العرتين منفعة الرمن كمكن أو ركوب أو خدمة يجعل الصففة مشتملة على بيع وإجازة، وهو جانز، وفي الفرض يكون اشتراط السفعة سلفة جرنفاء وهو لا يجوز¹⁰.

وبعبارة أخرى: الؤهن: جعل عين مالية محبوسة توثقاً بدين، يستوفى منها عند تعذر وفائه من ذمة المدين، والؤهن كما يطلق على العقد، يطلق على الشيء المرهون المبذول.

ويجوز حبس الموهون عند صاحب الحق أو عند أمين آخر غيره ينفق عليه العاقدان، يسمى: «العدل» ويجوز كون الرهن أكثر من الدَّين أو أقل منه، ويصح كونه من جنس الدُّين أو من غير جنسه .

والؤهن من مقود التبرع العينية: وهي التي لا تمد نامة الالترام إلا [3] حصل تسليم العين المعقود عليها، وهي خمسة عقود: الهية، والإعارة، والإيداع، والقرض، والرهن. ولا بد فيها من القيض، عملاً بالقاعدة: لا يتم البيرع إلا بالليشراء.

والؤهن مشروع في السفر والحضر بالقرآن والسنَّة والإجماع.

أما إلقرآن: فقوله تعالى: ﴿ فَهَ يَنْ كُشَّتَ كُلُّ مَكُو َكُمْ تَكِيمُ كُلِّهِ الْخَالِكُ كَالِيَكُ فَهَنَّ مُ تَشَوِّمُكُ ۚ ﴾ [البقرة: 238 والنقيد بالسفر خرج مخرج الغالب حيث لا بوجد في كانب غالباً، ولا يشترط أيضاً علم وجود الكاتب، للبوت جواز الرمن في السنة مطلقاً في السفر أو الحضر، مع وجود الكاتب أو هذم وجود.

وأما السنَّة: فأحاديث كثيرة ثابتة، منها ما أخرجه البخاري ومسلم

الشرح الصغير 303/3 وما بعدها، 325.

عن عائشة رضي الله عنها: ﴿أَن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاماً، ورهنه درعاً من حديد».

وأخرج أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال: ورهن رسول الله 幾 درعاً عند يهودي بالمدينة، وأخذ منه شعداً لاهله.

وأخرج الجماعة إلا مسلماً والنساني عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النَّبي ﷺ كان يقول: «الظهر يُركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الذَّر يُشرُّب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة.

وأخرج الشافعي والدارقطني عن أبي هزيرة أن النّبي 繼 قال: ﴿لا يَمْلَقُ الرَّهِنَ مَن صاحبَ الذّي رهنه له غُنّمه، وعليه غُومه وغلق الرّهن: استخفاق العرقهن إياه، لعجز الراهن عن فكاكه بوفاه الدّين.

والحكم التكليفي للأومن: أنه جائز غير واجب بالانفاق، مثل الكفائا، مأل أن مثل أما قوله تعالى: [283] [البنوة: 283] فيو أمر إرشاد للمومنين، بدليل ما يعده: ﴿ قَانَ أَيْنَ بَشَكُمْ بَسَتَكَ فَلَكُونَ أَلَّوْنَ الْقَبْنَ أَلَّهُمُ الْمَسْمَة فَلَقُونَ أَلَّوْنَ الْقَبْنَ الْمَشْمُ المَسْمَة فَلَقُونَ أَلَّهُمْ اللَّمِنَ المُوالِقَبْنَ اللَّمِنَ اللَّمَانِينَ اللَّمِنَ اللَّمَانِينَ اللَّمِنَ اللَّمَانِينَ اللَّمِنِينَ اللَّمِنِينَ اللَّمِنِينَ اللَّمِنِينَ اللَّمِنِينَ اللَّمِنَ اللَّمَانِينَ واجبة بهذه عن الكتابَ، وهي غير واجبة بهذه يفادة الشرقين المُسابِقَ، فإن أمنٍ،

أركان الرَّمن:

أركان الؤهن أربعة: وهي العاقد (الؤاهن والمرتهن) والمرهون، والمرهون به، والصيغة.

والؤاهن: معطي الؤهن أو دافعه والمرتهن: آخذه، والمرهون، أو الؤهن مجازأ: هو المال المبذول أو المعطى وثيقة للأبين، والمرهون به: هو اللذين. والصيفة: وهي كل ما يدل على الرضا كالبيع، مثل رهنتك هذا الشيء بما لك علي من الذين، أو خذ هذا الشيء رهناً بدينك، ونحو ذلك، ويقول الدانن المرتهن: ازتهنت أو قبلت أو رضيت ونحوه. ولا يشترط لفظ صريح، فلو دفع رجل إلى آخر سلمة، ولم يزد على قوله: أمسكها حتى أدفع لك حقك، كان رهنا¹¹.

شروط الرَّهن:

يشترط في كل ركن من أركان الرَّهن المتقدمة شروط.

ما يشترط في العاقدين:

يشترط في عاقد الزعن من راهن ومرتهن عند الجمهور غير الشافعية ما يشترط في عاقد البي صحة وازوماً . فيشترط الصحة أن يكون معيزاً : فلا يعمح الزعن من الصبي فير المعيزا ، والمجتون والمعتوه ، فقد الأطبقة . ويشترط للزومة : أن يكون مكانل أصيلة ، فيكون رهن المعيز والسفيه صحيحاً غير لازم . فيتوقف على إجازة ولي²⁰.

ويرى الشافعية أن النكليف والرشد شرطان لصحة الزَّهن كالبيع، فلا يصح رهن غير المكلف ولا رهن السفيه.

ما يشترط في الصبغة :

يشترط في صيغة الزهن ما يشترط في صيغة البيع من إيجاب وقبول باللفظ، أو يعا يمل على الرف اوان كان غير لفظ عند الجمهور غير الشافعية، إلا أن ابن الفاسم من المالكية قال: لا بد في الصيغة من اللفظ الصديع، كالزاهن والازتهان، فلا يصبر الشيء، مرهونا عده، بمجرد دفعه إلى المرتهن، وطلب إسساك لديه حتى يدفع الحق له،

- (1) الشرح الصغير 304/3 وما بعدها.
 - (2) حاشية الدسوني 231/3.

وحيازته له، بل يكون أسوة الغرماء حتى ولو حازه، ولا يختص المرتهن بال^ههر،⁽¹⁾.

شروط المرهون:

المعرهون: كل ما يباع من كل طاهر، ستفع به، مقدور على تسفيده معلوم، خير متن المدين وغيره، معلوم على تسفيده ويصد خير متناه يكون وأساده أن المستود والتروع الذي لم يبدأ صلاحه، فإنه يصد وهته لجواز ترك الرهن من المساهد، فيش، يتوتل به خير من عدم، فإن كان المرز من المدر، فيش المرز المرز المرز المرز من عدم، فإن كان المرز من لما يلمي:

 أن يكون مالاً متقوماً: فلا يصح رهن الآدمي الحز أو الميتة أو صيد الحرم والإحرام؛ لأنه ليس بعال، ولا رهن خمر المسلم لعدم تقومها (إباحة الانتفاع بها شرعاً) فلا يمكن استيفاء الدَّين منه.

2 ـ أن يكون مقدوراً على تسليمه للمرتهن: فلا يصح رمن الطبر في الهواء والعبيث في المباه، ونحو ذلك معا في غرر كثير، ونح ذلك معا في غرر كثير، ونح ذلك معا في غرر كثير، ونا كان القرر يسهر (18 كثيرة والشعار مجاز رهم عند المالكية علاقاً لم يقرمه الأن اللهن في مقا المدين الراهن، والغرر أو الخطر قبل في مقا الراهن، والغرر أو الخطر قبل والمحرف أو تلف، لا يضيع حق المرتهن أن الذي، إنها يعرفالمن إلى فقه الراهن، وإذا أمكن تسليم المرهون أو تلف، لا يضيع حق المرتهن أو تلف، كان تسليم المرتهن، عادة الراهن، وإذا أمكن تسليم المرتهن، عادة الراهن، عادة الراهن، عادة الراهن، عادة المرتهن،

الشرح الصغير 305/3.

⁽²⁾ الشرح الكبير 231/3، الشرح الصغير 305/3 وما بعدها.

⁽³⁾ لأنه يحتمل وجوده وقت الرَّهن وعدمه.

ولا يصح رص السنمة بانفاق المداهب الاربعة، كان يوض سكني داره معة شهر او أكتر؛ لأن الصنفة عند الصنفية لبست بدال عندهم. وليست مقدورة السليم عند غير الحنفية؛ لإنها وقت المفد غير موجودة ثم إذا وجدت فنيت، ورجد غيرها، فلا يكون لها استقرار ولا تبرت، فلا يمكن لسليمها ولا وضع البد عليها، ولا يقاوها إلى حرل اجل الثين او رقت الاستيفاء

ويجوز عند العالكية رهن الدين من المدين وغيره، مثال رهن الدين للمدين: أن يكون لعمرو دواهم وينا على زيد، ويكون لزيد على عمرو طعام أو عرض تجاري دينا، فيجعل دين عمرو رهناً في الدين الذي عليه، أي: على عمرو.

وطال رمن اللمن لغير المدين: أل يكون لغالد دين على يكو، وليكر دين على أحمد، في محرك لخالد اللين الذي له على أحمد في الأثين الذي عليه خلاله، بإن يدفع له وليقة اللين الذي له على أحمد، حمى يقضيه دينه، ولكن يشترط لصحة الإمن للمدين، سواء كان الدينان من بهم أو من قرض: أن يكون أجل اللين المرحون على أجل اللين المرحون به، أن يكون أبعد عنه، فإن كان أجل اللين المرحون أقرب ألا سالاً، معم المرعة الأنه إذا كان الدينان من قرض، أدى الأمر لمحظور لان يقة اللين الحال أو الأكوب إذا حل، حتى يحل الذين المرحون المرحون .

ويشترط لصحة رهن الدَّين لغير المدين: قبضه، بالإشهاد على حوزه ودفع الوثيقة للمرتهن.

3 ـ أن يكون الرهون معلوماً: كما يشترط كون المبيع معلوماً، فلا يصح رهن المجهول. لكن يصح عند الجمهور رهن المشاع، كنصف دار أو ربع سيارة، ويحوز العرتهن جميع المشاع، ما رهن وما لم يرمن، ليتم الرهن إن كان الجزء الباقي للراهن، لثلا تجول يد الراهن في مع العرتهن، فيبطل الزهن، أما إن كان الجزء الباقي لقير الراهن، فيكني حوز الجزء العرهن من ذلك المشاع؛ لأن جولان يد غير الراهن لا يضر في الحوز⁽¹⁰⁾.

ولا يصم وهن المشاع عند الحنفية؛ لأن القبض شبوط لازم، والقبض للمرهون متعذر مع وجود الشيوع.

4 ـ أن يكون العرهون مما يتمكن المرتهن استيفاء الدين يصح رهن ما لا يمكن الاستيفاء من، كالمال الموقوف، لأنه لا يصح يبعه فلا يمكن الاستيفاء منه.

ولا يشترط لصحة الؤهن: كون المرهون معلوكا للراهن، فيجوز باتفاق المذاهب²⁰ أن يرهن الشخص شيئاً يستميره من غيره، فإن وفي المدين المستمير دينه، وجع الشيء لصاحبه وهو المعير، وإن لم يوف، وبيع العرهون في الأبين، وجع المعير على المستمير بقيت.

لكن بعد كون المرهون معلوكاً للراهن شوطاً لنفاذ الرهن عند الحنفية، فيكون رهن مال الغير بغير إذنه موقوفاً على إجازة صاحب، فإن أجاز نفذ والإبطار.

شروط المرعون به :

المرهون به: وهو الدِّين أو الحق الذي أعطي به الرَّهن، يشترط فيه ما يأتي:

1 - أن يكون ثابتاً في الذمة: فلا يصح أخذ رهن في وديعة أو قراض
 (مضاربة) ونحو ذلك من الأمانات.

⁽¹⁾ الشرح الصغير 307/3.

⁽²⁾ بداية المجتهد 269/2، تبيين الحقائق للزيلعي 88/6.

لكن يصح عند المالكية والحنفية ⁽¹⁾ الرمن في دين مرعود به حين عند الرمن، وسيقرصة الدائن في المستقبل، ويؤثم بعصول في المستقبل من غير حجانة إلى عند جديد، كأن يقول الرامن للمرتهن، خذ هذا الشيء رهناً على ما انترضه منك في المستقبل، أو على ثمن ما تيمه في، ووليل الحواز: الاستحسان مراعاة لمحاجة الناس إليه. وهذا ما تسر عليه المصارف الإسلامية بطلب رمن ما ستقرف للمميل في المستقبل.

ولا يصح الؤهن عند الشافعية والحنابلة⁽²² بما سيقرضه، أي: بدَين مستقبل؛ لأنه ليس بحق ثابت في الذمة عند عقد الؤهن، وقد شرع الؤهن عند ثبوت الدَّين، لا عند الوعد به.

2 ـ أن يكون الدُّين لازماً أو آيلاً إلى اللزوم: فيصح الرَّومن في دين لازم من بهم أو ترض أو قيمة علف، أو دين صائر إلى اللزوم، كأخذ رهن من صائع أو مستمير ، وهوأ ما دادها أفضياع، فيكون الرُّهن في القيمة على ما يلزم في المستقبل، كما تقدم، ولا يصح الرُّهن فيما لا يلزم تضوم عقد الكتابة، وجُهُل الجعال.

3 ـ أن يكون معلوماً: أي: أن يكون الحق المرهون به معلوماً للماقدين، فلا يصح الزهن بحق مجهول؛ لأن الجهالة تفضي إلى النزاع، فلو أعطاه رمنا بأحد دينين له، درن أن يعينه لم يصح الزهن.

وقت لزوم الرُّهن :

يلزم الؤهن عند المالكية بالعقد، فيكون للمرتهن مطالبة الراهن به، ولا يجبر الراهن على دفعه له ليحوزه قبل حصول مانع للراهن، لكن

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 245/3، البدائع 143/3.

⁽²⁾ مغني المحتاج 127/2، المغني 328/4.

لا يتم الزهن عندهم ويترقب عليه أثره من تمام الثوثق واختصاص العرفين به الباقبين، أما قبل القنيض فيكون لمورقين في وفقد ديته من العالل أسرة الفرماء، ليس له حق الفضلية أو احتياز في الاستقاء فقصاء على سائر الفرماء (الدائين). ويناه عليه ، يكون القبض عند المالكية شرطاً في تمام المرمن وكمال فائلته، وليس شرط صحة أو لزوم له، فإن تراضى العربتين بعد العقد في العطالية بالسال الموهون، أو رضي يترك في بد المرتبين بعد العقد في العطالية بالسال الموهون، أو رضي يترك

ولا بالزم الؤمن عند المجمهور غير العالكية إلا بقيض، فعا لم يتم التبقى يعجز للراهن أن يرجع من العقد، فإذا تبضه المرتهن، صنر لارا بالنسبة للراهن، ولم يعز له أن ينسخه، ولا يمثلك استرداده سن لا يكون لازماً للمرتهن، فله أن ينسخه ويرد المرهون إلى مالكي، فيكون التبقى عندم شرط ازرم، لقرأه تمالن. ﴿ وَمُثِنَّ تُشْكِدُكُ ۗ ﴾ للكيونة (1823) الملية

دوام القبض :

يشترط عند المالكية، والحنفية، والحناية (أل خلافاً للشافعية دوام قبض العرهون، فإن قبض المرتهن الإهن، ثم رده باعتباره إلى الراهن أو عاد إليه بإعارة أو إيداع أو إجارة أو استخدام أو ركوب الدانية، بطل الإمن، فإن أحاد الراهن العرهون إلى العرتهن، لا يعود الأمن عند المسائحية والحنفية إلا بعقد جدياء، ويهرد اللزوم عند الحابلة بمحكم المسائحة السائح، ودليام قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ مُتَنْكِمُنْ ﴾ [البقرة: 203]

⁽¹⁾ الشرح الصغير 313/3، القوانين الفقهية: ص 323 وما بعدها.

⁽²⁾ الدر المختار 340/5، المهذب 305/1 رما بعدها، كشاف الفناع 317/3.

⁽³⁾ البدائع 142/6، القوانين الفقهة: ص 324، الشرح الكبير (241/2، المغني) 331/4.

الذي يفهم منه اشتراط وجود القبض واستدامته.

ويرى الشافعية (1): أن استدامة الفيض فيما يمكن الانتفاع به مع بقانه ليس من شروط صحة الفيض، فلا يمنع إجارة السرهون للراهن، أو أحد الراهن المسرهون بإذن المرتهن، واستعماله للركوب والمكنى والاستخدام، ويبقى ورقمة بالدين، لخبر الدارقطني والمحاتم: «الؤهن مركوب ومحلوب» ولأن الؤهن عقد يعتبر القبض في إبتدائه، قلم بتوطر استدامت كالهية.

ما يترتب على القبض:

يترتب على قبض المرتهن الرَّهن الآثار التالبة:

 ا حبس المرهون: يكون للمرتهن حق حبس المرهون إلى أن يستوفي دينه الذي رهن فيه، ولا يسلمه للراهن إلا بعد سداد الدين كله.

2 - حق الأفضلية أو الامتياز في الاستيفاء: يكون المرتهن أحق بالؤهن مبار الفرماء لأن حقه تعلق بعين الؤهن وبلدة الواهن معاً، أما بالتي الفرماء وكان حق المرتهن أما بالتي الفرماء أكان حق المرتهن أقرى. وعليه، إذا بيع العال العرهون استوفى العرتهن كامل حقه أو ديم من ثمت، وما يقي يكون للغرماء الأخيرين الذين ليس لديونهم هونات.

3 - الاتفاع بالعرمون: لا يجوز للمرتهن أن يتغيم بشيء من منافع الؤمن كالركوب والسكني واللبي، لأنه قيض لنوترق، وحقه متعلق بدالية المرهون لا يمنافعه وتكون منافعه لمالك الؤمن وهو الراهن، ويتولى المرتهن قبض النماء والمنفعة للواهن بإذنه، لئلا تجول يد الراهن في الأومن، فينطل الؤمن.

⁽¹⁾ المهذب ١١/١٤.

كما أن نفقة الؤمن تكون على الراهن: لأن من له النُمت عليه النُرم، وحيتلذ يرجع المرتهن بما أنفقه على الراهن، كما بيبن من النفصيل التالى:

مؤنة الرهن أو نفقته: اتنق العلماء على أن نفقة الؤهن أو مؤته على العالمك الراهن: لأن الشارع جعل النُّمَّة والنَّمَّة للراهن، بدليل ما رواء الشافعي والدارقطني وغيرهما عن أبي هريرة: لا يُتَفَق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنه، وعليه غرمه أي: لا يُتملك العرمون المرهن

لكن اختلف الفقهاء في نوع النفقة الواجبة على الراهن:

فقال الحنفية (11: على المرتهن أجرة السكن والحفظ، كأجر حظيرة الحيوان وأجرة المخزن المحفوظ فيه؛ لأنها مؤنة إمساكه وحفظه وارتهانه، وهي عليه.

وعلى الراهن ما يحتاجه العرهون من نفقات لمصلحته وضمان بقاته، كطعام العيوان وترابي وأجرة الراعي، وسقي الشجر، ونفقة تلفيحه وجفاذه (نطقه) والقيام بمصالحه، وسقي الأرض وإصلاحها وكري أنهارها وإنشاء مصارفها، وضرية خراجها وعشر حاصلاتها، لأن كل ما ذكر: هو من مؤنة (ما به بقاؤه) العال العملوك، ومؤنة العملوك على ماذك.

وعلى الراهن والمرتهن معاً نفقات رد المرهون عند ضياعه، ونفقات علاجه من الأمراض، فيكون على المرتهن بقدر ضمانه وهو ما يقابل الدَّين، والباقي: وهو ما زاد على قدر الدَّين على الراهن.

أبين الحقائق 68/6.

وذهب العالكية، والشافعية، والعنابلة (10: إلى أن جميع نقات الزمن على الراهن، سواه منها ماكان لبقاء عينه أو يقصد حفظه وصلاجه للحديث المنتقم: لا يُقتَّنُ الزمن من صاحب الذي رهن، له غُشه وعليه غُرمه وكل إنفاق من غرمه، ولأن نققة المسلوك على مالك.

فإن لم ينفق الراهن، واحتاج الزهن إلى نفقة كعلف حيوان، وإصلاح عقاد، أنفق المرتهن في راي المالكية، درجم بجميع ما أنفق على الراهن، وإن زاد على قيمة الزهن، وتكون النفقة دينا في ذمة الراهن، لا بعالية الزهن أو حيث، صواء أنفق بإذن ت، أم بغير إذن؟ لا أنه فام واجب على الراهن.

ويكون إنفاق العرتين في رأي الشافعية بإذن القاضي، ثم يرجع على الراهن بعد الإشهاد على النقفة، ويؤذن الراهن في رأي الحنابلة وإلا كان مترعاً، ثم يرجع على الراهن بأقل المبلغين: نفقة المثل، وما أتفقه مقد؟ بشرط أن ينوي الرجوع بالنفقة، ولا حاجة عندهم لإذن القاضي ولا الإشهاد على النفة.

الانتفاع بالرَّمن:

الانتفاع بالؤهن إما من الراهن وإما من المرتهن.

أما انتفاع الراهن بالؤهن: فلا يجوز عند المالكية⁽²⁾، ولو بإذن المرتهن، حتى لا يعد تنازلاً عن حقه في الؤهن. وإنما ينيب الراهن

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 251/3 وما بعدها، الشرح الصغير 334/3 وما بعدها، مغنى المحتاج 136/2، المغنى 392/4.

⁽²⁾ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 241/3 وما بعدها، الشرح الصغير 325/3 وما بعدها،

المرتهن في أن ينتفع بالؤهن نيابة عنه ولحساب الراهن، حتى لا تتعطل منافع الؤهن.

وأجاز الحنية والحنابة⁽¹⁾ للراهن الانتفاع بالرهن بإذن العرتين. ورأى النافسية⁽²⁾ أن الراهن يتنفع بالؤهن ولو من غير إذن العرتين، كالركوب والاستخدام والسكنى واللبى والحمل على الداية ونسوها؛ لأن منافع الإمن ونماه ملك للراهن، ولا يتعلق بها الدين، ولخير الدواطن والحاكم: «الرهن ركوب ومعلوب».

وأما انتفاع المرتهن بالرّهن: ففيه تفصيل لدى المذاهب بتيين فيما يأتي (3):

يرى الدختية: أنه يجوز للمرتهن الانتفاع بالؤمن بإذن الراهن؛ لأنه تبرع من الراهن للمرتهن ، إذا لم يكن مشروطاً في العقد أو متعارفاً عليه؛ لأن المعروف كالمشروط، وذكر ابن نجيم المصري أنه يكره تحريماً للمرتهن الانتفاع بالؤهن.

وذهب المالكية: إلى أنه إذا أذن الراهن للعرتهن بالانتفاع، أو استرط السرتهن المنتفة، جاز إذا كان الذين من يبع ونحوه من العمارضات، وحيت العدة، بأن كانت معلومة المخروج من الجهالة المعارضات، ولام يع وإجارة، وهو جائز.

ولا يجوز إن كان الدين من قرض(سلف) لأنه قرض جز نفماً. ولا يجوز الانتفاع في حالة القرض إن تبرع الراهن للمرتهن بالمنفعة، أي: لم يشترطها المرتهن؛ لأنها هدية مديان، وقد نهى عنها اللِّس ﷺ.

البدائع 146/6، كشاف القناع 323/3.

⁽²⁾ مغني المحتاج 131⁄2 وما يعلما. (3) كان نصر التار 2018، الأحراك 246/3، حاذ قالت من

 ⁽³⁾ تكلمة فتع القدير 201/8، الشرح الكبير 246/3، حائبة البجيرمي على الخطيب 61/3، مفني المحتاج 122/2، كشاف القتاع 342/3.

ولم يجز الشافعية كالمالكية للمرتهن أن يتنفع بالمرهون: فقول النبي 瓣: «لا يغلق الؤهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غُرمه.

قال الشافعي رحمه الله: غُنمه: زياداته، وغُرمه: هلاك ونقصه، ومن اللغتم سائر وجوه الانطاع. لكن لو كانت الدغشة مقدرة، وكان الإهن مشروطاً في بيم، كفوله: وتكون منفته لي سنة، جاز جعل المنفقة للمرتهن لائة جمع بين بيع وإجازة في صفقة، وهو جائز حصمه كما ذكر المالكية.

وكذلك الحنابلة قالوا كالسالكية والشافعية: لا يجوز في غير الحيوان كالدار والعناع ونحوه للمرتمين الانتفاع بالؤمن بغير إذا الراهن بحال، لان سالع الرهن ونحاه ملك الراهن، فإل أذل له بالانتفاع يجيز له ذلك إذا كان الدين ناشئاً من يهم، ولو كان الانتفاع بغير عوض أو مع المحاباة في الأجوء. فإن كان الانتفاع بأجر المثل من غير محاباة، جاز، الحاداة كان الذين من قرض أو يع أو غيرها.

والحديث وإن جاء بأسلوب الجملة الخبرية فهو في معنى الإنشاء، مثل قوله تعالى: ﴿ هِ كَالْكَيْكَ ثُرِيْعَتَى أَلْفَكَكُمَ ۚ [البقية: 233] ولأن التصرف معاوضة، والمعاوضة تقتضي المساواة بين البدلين، والشّنة أصل من أصول التشريع، لا ترده ايّ أصول اجتهادية أخرى.

التصرف بالرُّهور:

يرى المالكية أ¹¹أنه إذاتصرف الراهن بالزهن بعد القبض من غير إذن المرتهن، بييع أو إجارة أو هية أو صدقة أو إعارة ونحوها، كان التصرف باطلاً، وبطل الزهن بمجرد الإذن بالتصرف وإن لم يتصرف الراهن، لاعتبار الإذن تنازلاً عن الزهن.

ولا يجوز للمرتهن النصرف في الؤهن بغير إذن الراهن؛ لأنه تصرف فيما لا يملك، فإن تصرف فيه بغير إذنه بيماً أو هبة أو إجارة أو إعارة، كان موقوفاً على إجازة الراهن، كتصرف الفضولي عندهم.

وإن تصرف بإذن الراهن نقذ، وبطل رهنه إذا كان التصرف بيماً أو همة، أو إجارة لمدة تصد إلى ما يعد حلول الجيل الذين، أما إذا كانت مما هنا تتهي في لل حلول الجل الذين، فلا يطلل الرعم بإعارت لمدة تصدة إلى ما بعد حلول الجوال الذين، ولم ينتبط رد الحرود إلى العرتهي عند حلول الذين، أو لم يكن حفاك عرف يقضي برده. فإن التهت مدة بالإعادة قبل حلول الأجول، أو اشترط الرد عند الحلول، أو وجد عرف

بيع الرُّهن:

لا يجوز للراهن بيع الزهن، ويجوز للمرتهن أن يبيع الرهن، ويوفي نفسه من ثمنه إن كان الراهن قد جعل له بيعه، وإلا باعه وكيل الراهن أو باعه القاضي، ووفي المرتهن دينه من الثمن⁽²⁾.

وإذا أذن المرتهن للراهن ببيع الرهن، فلبس للمدل (الذي اؤتمن على حفظ الرّهن) ولا للمرتهن بيع الرّهن إلا بإذن الراهن؛ لأن ولاية

- الشرح الكبير 241/2، 242، 248.
 - (2) القوانين الفقهية: ص 324.

المبيع له، وللأمين الذي وضع الؤهن تحت يده بيع الؤهن في الدين إن أذن له الراهن في بيعه⁽¹⁾.

ولا يملك الراهن ولا المرتهن عزل الوكيل في بيع الؤهن، كما لا يجوز له أن يعزل نفسه ولا ينعزل إلا باتفاقهما على عزله. ما يتبع الرهن أو نماؤه وزوائله:

يرى المالكية⁽²⁾: أنه يدخل في الرهن كل زيادة متولدة متصلة لا تفصل كالسمن والجمال، أو متفصلة متاسلة كالولدوالتاج وفسيل التخفيل أواللجر؛ لأنه كولد العيوان، ونجوه مما كان من نماء الرهن المنفصل على خلقته وصورته ، ويدخل أيضاً صوفه إذا كان وقت الأومن قد تم على ظهره أنها ألها، وإلا لم يدخل، فلا يدخل الصوف النامي

أما ما لم يكن على خِلْف المرهون وصورته، فلا يدخل في الؤهن ولا بتبعه، سواء أكمان متولداً عنه كثمر الشجر أو النخل واللبن، أم غير متولد ككراه الدار وسائر الغلات.

ويلحق الحنفية الؤهن النماء المتولد المفصل أو المتصل، ولا يلحق به الزيادة غير المنولدة كالأجرة وغلة الأرض، فهم أوسع من العالكية.

ويلحق الحنابلة بالرهن جميع زوائده المتصلة والمنفصلة، المتولدة وغير المتولدة، الغلة وغيرها، فهم أوسع المذاهب في ذلك.

وقصر الشافعية ما يلحق بالرهن على الزيادة الوصفية فقط: وهي الزيادة المنصلة كالسمن والكبر والجمال ونمو الشر، ولا يلحق به أيّ زيادة منفصلة كالشر والولد والصوف واللبن وأجرة الدار، فهم أضيق المذاهب في هذا.

⁽¹⁾ الشرح الكبير 250/3، الشرح الصغير 332/3.

⁽²⁾ الشرح الكبير، المرجع السابق 244/3، القوانين الفقهية: ص 324.

ضمان الرُّهن:

يرى الحفق⁽¹⁾: أن يد المرتهن يد أمانة بالنبية لمين المال المرحود فيما يقابل الدين المرحود فيما يقابل الدين من مالية الموحود فيما يقابل الدين من مالية الموحود من المن المرحود على مالية الموحود على مستوفياً من على يد ضميقاً من ويده هذا المقابلة، واحتب من ضمانه دوآما ما زاد من قيمة الرحن على المثين فهو أمانة، يهلك بهلاك الأمانة، فلا يضمن إلا بالمُحدي أو المضمور.

ودليلهم حديث «الزهن بما نيه»⁽²⁾ أي: يهلك بما رهن فيه، وما روي أن رجلاً رهن فرساً، فنفق (مات) في يده، فقال رسول الله 継 للمرتهن: وذهب حقك⁽³⁾.

ويرى بقية المذاهب⁽⁴⁾: أن يد المرتهن يد أمانة على الرَّهن، فلا

⁽¹⁾ البدائم 63/6، ثبيين الحقائق 63/6.

 ⁽²⁾ رواه الدارقطني مسنداً عن أنس، وأبو داود مرسلاً، والأول ضعيف والثاني مرسل صحيح.

⁽³⁾ رواه أبو داود في مراسليه، وهو ضعيف.

 ⁽⁴⁾ الشرح الكبير والدسوقي 253/2 وما بعدها، مغني المحتاج 136/2، كشاف =

يضمن إلا بالتعدي أن التقصير، ولا يسقط شيء من اللّبن بهلاك الرّهن. وأطلق الشافعية والعنابلة الحكم بأن الرّهن أسانة، فإذا هلك الرهن في يد المرتهن من غير تعد ولا تقصير منه في المحافظة عليه، لم يضمنه.

وفصل المالكية في الحكم، فقالوا: يضمن العرتهن ما يُمغّاب عليه، أي: ما يمكن إخفازه كالحلي والنياب والكتب والسلاح والسفينة وقت جريها ونحوه، معا يمكن إخفازه وكتمه، بشرطين:

1 ـ إن كان بيده وفي حيازته بحيث تجول يده فيه سراً.

2 ـ الا تشهد له يئة بأنه تلف بلا تفريط منه ، فإذا لم يكن في حوزه بأن كان في يد أمين، أو شهبت بينة بأنه تلف بدون تفريط منه، فلا ضمان عليه . وفي حال حيازته يستمر الضمان عليه إلى وقت تسليم الرمن لصاحب.

ولا يضمن ما لا يُغَلَب عليه كالعقار والحيوان، والسفينة الواقعة في المَرْسَىٰ، أي ما لا يمكن إخفاؤه، إلا إذا قامت بينة أو قرينة على كذبه.

ودليل غير الدخفية على كون يد العرتهن يد أماتة: حديث أبي هريرة المنظم: ﴿ لا يغلّق الرهن من صاحب الذي ردع، له غنمه عنيه وعلب غُرمه قال التي قلل جمل ظرم الرهن، وتمه ملاك، على الراهن، وإنما يكون غرمه عليه إذا ملك أماتة؛ لأن عليه قضاء دين المرتهن بغض النظر عن ملاك المرهون، أما إذا خلك مضموناً، كان غرمه على المرتهن، حيث منظر خته لا على الراهن.

ويؤيده أن الرُّهن وثيقة بالدّين، فلا يجوز أن يسقط الدّين بهلاكه، إذ يتنافى السقوط مع كونه وثيقة. كما أن وجود المرهون في يد المرتهن حدث برضا الراهن، فكان بسبب الرضا أسيناً، كالوديم بالنسبة للمودع،

القناع 328/3، الشرح الصغير 336/3.

ويظهر رجحان هذه الأدلة ، لا سيما وأن أدلة الحنفية من الأحاديث غير قوية يسبب ضعفها كما تقدم.

غلُق الرُّهن:

أخرج الشافعي والمادوقفني بإسناد حسن متصل ⁽¹⁾عن أبي هريرة عن التي <u>عَقَّ الناء</u> الا يقَلَّقُ⁽²⁾الرهن من صاحبه الذي رهنه. له غنمه وعليه غُرِمه أي أن غلق الزهمن لا يجوز: وهو أن يشترط المرتهن أن الرهن له يعقمه ! إن لم يقم الراهن يليقاه دين عند حلول الأجوا⁽²⁾.

قال في القاموس: غلق الرهن كفرح: استحقه المرتهين ، وذلك إذا لم يفتكه في الوقت المشروط، وقال الأزهري: الغلق في الؤهن ضد الفك، فإذا فك الراهن الزهن، فقد أطلقه مروثاته عند مرتهند.

وروى عبد الرزاق عن معمر: أنه فسر غلاق الرهن بما إذا قال الرجل: إن لم أنك بمالك، فالؤهن لك، قال: ثم بلغني عنه أن قال: إن هلك لم يذهب حق هذا، إنساهلك من رب الزهر، له غُشه وعلي غُره. وقد روي أن المرتهن في الجاهلية كان يتملك الزهر، إذا لم يؤد الراهن إليه ما يستخد في الرقت المضروب، فإنطال الشارع.

الاختلاف في مقدار الحق المرهون فيه ومكان وضع الرَّعن وتلف المرهون:

ـ إذا اختلف الراهن والمرتهن في قد ر الحق أو الدَّين المرهون به، فقال الراهن: رهنتك متاعي بألف، وقال المرتهن؛ بل بألفين، فمن

 ⁽¹⁾ وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه، وابن ماجه من طريق أخرى (نيل الأوطار 235/5).

⁽²⁾ يحتمل أن تكون الا؛ نافية، ويحتمل أن تكون ناهية.

⁽³⁾ القوانين الفقهية: ص 324.

الذي يصدق قوله، أهو الراهن أم المرتهن؟ في ذلك اتجاهان⁽¹⁾

الاتجاه الأول للحنفية والشافية والحنابلة: أن القول قول الراهن بيعينه الان مكر للزيادة التي يعمها المرتهن، والقول قول السكرة ! لقول هجة: فو يعطى الناس بدعواهم، لادعى قوم دماه رجال وأموالهم، ولكن الميمن على المدعى عليه والراهن هنا مدعى عليه، والمرتهن مدع، فوجب أن تكون البيين على الراهن، على ظاهر السنة المشهورة.

والاتجاء الثاني للمالكية: أن القول قول المرتهن إلا فيما زاد على قيمة الرمن، قالفول قول الراهن: لأن المرتهن، وإن كان مدعيا، فله هاهنا شبهة، بنقل البيمن إلى حيّره، وهو كون الزهن شاهداً له؛ لأنه أكثر من قدر المرهن به، ومن أصول الإمام مالك: أن يحلف أقوى

- وإذا تنازع الراهن والمرتهن في يحيفة وضع الؤهن، فقال الراهن مثلاً: يوضع على يد أمين، وقال المرتهن: يوضع عندي، أو على العكس، فالقول عند الممالكية قول من طلب وضعه عند الأمين، وهو المراهن(22)

- بداية المجتهد 274/2، القوانين الفقهية: ص 325، البدائع 174/6. المهذب 316/1، المعنى 398/4.
 - (2) الشرح الكبير 244/3، الشرح الصغير 321/3.
 - (3) الشرع الكبير 242/3 243، 260، بداية المجتهد 275/2، الشرح الصغير 341/3، البدائع 134/6، مغني المحتاج 138/2، كشاف القناع 340/3.

مطلات الوَّمن:

يبطل الزّهن (أي العقد) عند المالكي⁽¹⁾ بطروه مانع للراهن قبل حوز الرهن، كموته أو جنونه، أو مرضه المتصل بالموت، أو إفلاسه، أو مطالبة الغرماه له يأداه الدّين، أو مطالبتهم بالحجر عليه.

ويبطل أيضاً بإذن الراهن في سكن الدائر الدرهونة أو في إجارة الدار السرهونة، وبإعارة مطلقة للراهن: وهي التي لم يشترط فيها الرد قبل الأجل ولم يجر العرف بذلك، ولم تقيد بزمن أو عمل ينقض ما قبله. فإن قيدت بذلك فللمرتهن أتخذ العرهون من الراهن.

ويطل الزهن بشرط مناف لما يتضيه العقد؛ لأن الفاعدة أن كلّ عقد شرط فيه شرط سناف لما يتضيه بفسد له، فعقد الزهن يتضي أنه يباع إذا لم يوف الراهن الكرن، وأنه يقيض عند المرزين أوعند أمين، فقد صرط خلاف ذلك، بأن شرط الا يقبض من راهت أو الا يبيمه مرتهت عند الأجل، بطل العقد.

ويبطل الرّهن بجمله في بيح أو قرض فاند، مثال البيع الفاسد: البيع الواقع وقت نداه الجمعة أو لأعل مجهول، ومثان القرض الفاسد: دفع حب عفرن في جيد، لكن إذا فات الفاسد بمفوت ⁽²⁰صح جمل ذلك الزّهن في عوضه من فيمة أو مثل أو ثمن .

الشرح الصغير 313/3 - 318.

⁽²⁾ مفوتات البح الفاحد كما تقدم. أي لا يرد المبح المباع: حل تعر اصالحيم بسمن أو هزال، وخورجه من يد مشتريه بهم أو مها أو صدقة أو وضاء وتعلق حق غير المستشري به كومن المي هر بن أو أجرب حضر بتر أو غرس شعر أو إقامة بناء في الأرض المبيعة، وطول مكت حيوان عند المستري بعد تبعد محرف من المساعيم عن معلي إلى أخر يكففه، وتعبر سوق غير المطلي والمشار كالحيوان (العروض.

انتهاء الرَّهن:

ينتهي عقد الرَّهن فيما عدا حالات بطلانه السابقة بما يلي:

1 - تسليم العرهون للصاحبه: يتهي الأهن عند غير الثافية، كما تقدم بتسليم العرهون للراهن؛ لأنه ورقمة بالدّين، فإذا سلم العرهون، لم يعد الاستيناق قائماً، فيتهي الأوهن، كما يتهي بإعارته للراهن كما تقدم.

2 ـ وفاء الدّين كله: إذا وفي الراهن الدّين المرهون له، انتهى الرّهن.

 3 ـ البيع الجبري أو الاختياري: إذا أمر القاضي ببيع الؤهن لإيفاء الدين من ثمنه، ينتهي الؤهن ويزول.

وينتهي الؤهن عند المالكية والشافعية والحنابلة إذا قام الراهن ببيع السرهون بإذن المرتهن، ولم يكن على الراهن عوضه، ويبقى الدين بلا رهن.

4 ـ الإيراء من الذين والبراءة منه بأي وجه: ينتهي الزهن إذا أبراً العرتهن الؤمن من الذين، أو برع، الراهن من الذين، ولو بحوالة المرتهن على مدين للمراهن، ويبرأ أيضاً وينفك الؤهن لو اعتاض العرتهن عن الذين عيناً أخرى غير الأولى.

5 ـ فسخ الرئمن من قبل المرتهن ولو بدون قبول الراهن: ينتهي الزهن بذلك؛ لأن الحق فيه للمرتهن، والزهن جائز غير لازم من جهته، ولا ينتهي الزهن بنسخه من الراهن للزومه من جهته.

وينتهي الؤهن عند المالكية بنوك الرهن قبل الفيض في يد الراهن حتى باعه؛ لأن تركه على هذا الوضع كتسليم المرتهن بالأمر، فصار في معنى الفسخ. وينتهي الؤهن عندهم أيضاً بإذن المرتهن للراهن في بيح الؤهن بعد أن سلَمه له، وباعه فعلاً، وبيقى الذين بلا رهن، ولا يقبل قول المرتهن: إني لم آذن له في بيعه إلا لإحياته بثمنه، لا ليأخذ ثمنه.

 6 ـ هلاك المرهون: ينتهي عقد الراهن بالانفاق بهلاك المال المرهون، لانعدام محل العقد.

7 ـ التصرف بالعرهون بالإجارة أو بالهية أو الصدقة وتحوها: ينتهي الومن أة أقدم كل من الراهن أو المرتهن على إجارة العرهون أو هبته أو التصدق به أو بيعه لإجنبي بإذن صاحب. كما ينتقمي باستجار المرتهن العن المرهونة من الراهن إذا جدد القيض بناء على الإجارة (⁽⁰⁾). أن البيعه من المرتهن للراهن قلا ينقضي به الرهن، لحلول الثمن محلة في الرهنية.

9 9 9

⁽¹⁾ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي241.73 ، منني المحتاج 141/2، الدر المختار 364/5، المغني 403/4.

الفَصلُ السِيَّادِسُ الكَفَالَهُ أَوِلطَّمْسَان

تعريف الكفالة ومشروعيها، وأتوانها، وشروطها، وأتواهها، ماينترم به الكفيل عند تعدد الكفلاء، ما يرجع به الكفيل (الضامن) إذا غرج، تحجيل الدُّين بصوت الضاصن، انتهاء الكفالة أومبطالات الضمان⁽¹⁾.

تعريف الكفالة ومشروعيتها:

الكفالة او الجمالة أو الزمامة أو الشمان: حي الصفظ، عال الله المان: ﴿ وَالْ الله الله الله الله الأذن: وهو الإعلام، لأن الكفيل يُخلِم أن الدين قبله، أو أن الأذاة بعضي الإيران: إلى الأذاة بعضي الإيجاب، لأن أوجب الدين على نشع، وتسمى ليضا: قبلة.

واصطلاحاً: هي النزام مكلف غير سفيه ديناً على غيره، أو طلبّه مَنْ عليه اللّذِين لمن هو له بما يدل عليه. وعبارة خليل: الضمان: شغل ذمة أخرى بالحق.

فكلمة المكلف، لإخراج الصبي والمكره والمجنون ولو أنشى.

 ⁽¹⁾ السذخيسرة (1919-240، بسدايسة المحسد 291/2- 290، الشسرح المغير: (347-454، الشرح الكبير (329/3-347، القوانين الفقهة: ص 326-326.

ولا يصح من السفيه ، وكلمة اديناًه معمول االتزام، والتعريف الأزل إلى كلمة دغيره ضمان الطالب ، وكلمة «أو طابه» أا اسكفاف الدخية (الكفاف هو: أي: الثّمن، سواه كان الطلب على وجه الإنبان به لربّ الذّين وهم منان اللوجه ، أو مجرداً عن ذلك، وهو ضمان الطلب، فنسل التعريف أتراع الضمان الثلاثة . وحرف «أوه للتنويم» وجملة «بما يدل عليه» أي: على الالزام المددّكور من صيفة لفظية، على : أن ضمان أو ضمان علي» ألى المولف أو غير لفظية كاشارة مفهمة أو كتابة . ويكون معنى التعريف في الجملة: للزام مكلف غير مفه وبنا على غيره، أو التزام المكلف مطالبة شخص ملها الدين لمن اللهين له على غيره، أو التزام المكلف مطالبة شخص مله المهادين لمن اللهين له.

وبعبارة أخرى: هي أن يلتزم شخص ديناً على غيره أو يلتزم طلب من عليه الدّين لمن الدّين له، وسواه كان الطلب على وجه الإتيان به لرب الحق، أو على وجه التغنيش عنه وإ رشاد صاحب الحق عليه.

والكفالة بالزاعها مشروعة لإطلاق قول الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ بَنَاتِهِ لِللَّهِ عَلَيْنَ بِكَاتِهِ لِللَّهِ عَلَي جِمَّلُ بِيمِيرُ وَلَكُمْ عِلَيْنَ مِنْكُمْ ﴾ [يوسف: 72] قال ابن عباس: الزعيم: الكفيل، وقوله عليه الصلاة والسلام: االزعيم غارم⁽¹⁾. أركانها وشروطها:

أركان الكفالة خمسة: ضامن، ومضمون، ومضمون له، ومضمون عنه، وصيغة.

أما الفمامن أو الكثيل: فهو كل من يجوز تصرف في ماله، بأن يكون من أما الشيرع: وهو الحرّا الرئيد، غلا يجوز ضمان السيّه، ولا الصبي الصغير، ولا المجنون، ولا المكرو، ولا العبد إلا براؤن سيَّده، ولا العريض مرض الموت أو المرأة فيما زاد على ثلث مال كل منها،

 ⁽¹⁾ رواه أبو داود والترمذي وحشنه، وابن حبّان وصححه.

إلا بإذن الورثة للمريض، وبإذن الزوج لزوجت، أما ضمان الزوجة والعريض بقدر ثلث مالهما فيلزمهما، فإن زاد على النلث لم يلزمهما، العربة معالم المرازة المرازة الناسية المرازة المرا

بل يتوقف على إجازة الوارث أو الزوج

وجاز أن يقول شخص لغيره: داين فلاناً وأنا ضامن، وقد يكون ضامناً بالطلب، فيكون الكفيل؛ هو العلتزم باللَّين أو بالطلب.

وأما المضمون أوالمضمون فيه: فهو كل حق تصح النياة فيه، وذلك في الأموال وما يورك إليها، فلا يصح الفسان في الحدود ولا في القصاص، لأنها لا تصح النياة نيها، وإنما الحكم فيها بالسجن حتى يثبت الحق، ويستوفى، وقد يمبر عه بكلمة المضمون به: وهو الأمن للاتر أو الأيل إلى الثرم الذي يمكن استيفاده من ضاحه.

ويجوز ضمان المال المعلوم اتفاقاً، والمجهول خلافاً للشافعي، ويجوز الضمان بعد وجوب الحق اتفاقاً، وقبل وجوبه، خلافاً للشافعية وشريح القاضى وسحنون.

و لا بازم القداس الحق بقرام المطلوب حتى بشده في المشهور. كما قبارم القدمان فيما ثبت ببينة أو إقرار أنه دايه به . وكان ما بالمحار به عظما مثل بعامل به عثله . تماشل به حقله لا إن ألم يشته ، ولا إن عامله بشيء لا بمامل به عثله ، على أرجع التأويلين. فإذا قال الكفيل: عامل فلاناً وضماته مني، وشأن فلان أن يمامل في ثلاثة دنائير، فعامله في عشرة، فلا يضمن ذلك الفائل الداقع على يلانة .

. وشرط الدَّين: لزومه للمضمون في الحال أو في المآل، أي: في المستقبل، كجُعْل، فإنه قد يؤول للزوم.

وأما المضمون له: فهو من له الدَّين، أي: الدائن المكفول له، وهو المطالب صاحب الحق.

وأما المضمون هنه أو المكفول عنه أوالأصيل المدين: فهو كل

مطلوب بمال، ويجوز الشّمان عن الحيّ واليت. ومنع أبو حتيفة الشّمان عن العيت إذا لم يترك وفاه بديت، ويجوز الشّمان عن الحاضر والغائب، وعن العوسر والمعسر أو المعجر، ويجوز الشّمان بإذن المضمون عن ويغير إذنه، فلا يشترط إذنه، مثل أدائه عنه، أي: كما والمجوز لإنسان أن يودي ما على مدين ونقاً به، لا عَننَا، أي: ضرراً، والمجواد: أنه إذا كان لأجل ضرر المدين فلا يجوز الفساد عه.

وأما الصيغة: فهي ما يدل على الالتزام بالدُّين أو بإحضار المكفول عنه، من معينة لفظية، مثل أن اضامان أو أصناته على، أو غير لفظية كالحادات فضية أو كتابة، فهي الإيجاب من الكفيل على الججهور وحتا أمي يوسّف، وهو كل مايدل على الضمان والالتزام. والإيجاب والقبول عند أمي حينة ومحدا، كان يقول شخص لاَخر: تخلف للحق اللخي الماي الذي على فلان، فيقول الآخر له: قبلت. وحل ذلك: ضمنت وتحملت،

شروط الكفالة :

يفهم مما سبق أنه يشترط في كل ركن من أركان الكفالة شرط أو أكثر، فتكون شروط الكفالة هي ما يأتي⁽¹⁾:

 يشترط في الكفيل: أهلية النبرع: بأن يكون مكلفاً رشيداً، لأنه يعد متبرعاً بالكفالة، فلا تصبح من صبني ولا مجنون ولا معتوه ولا سفه.

 2 _ ويشترط في المكفول له: ما يشترط في العتبرع له، من كونه أهـالاً لأن يملـك. وأن يكـون معلـوسـاً، لا مجهـولاً: لأن المجهـول
 لا يملك.

⁽¹⁾ دراسات في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الجليل الفرنشاوي: ص422 وما بعدها.

3 - ويشترط في المكفول: أن يكون قادراً على تسليم المكفول به، إما ينشمه وإما بنائه، للا تصح عند الحفقية كفالة مدين مات مفلساً، ويصح عند الممالكية لفولهم: صح الشمان عن السيت المفلس، أي: المحمر، وأن لا يكون مجهولاً جهالة فاحشة، فؤفا قال شخص لآخر: كلكت لك شخصاً تقرفه، أو كفلت أحد المدينين لك، لم تصح الكفائة.

4 ـ ويشترط في المكفول به أن يكون:

أ ـ مطلوباً من الأصيل طلباً جازماً أو لازماً، بحيث يجبر على
 تسليمه، فتجوز الكفالة بالديون، لأن المدين يجبر على أدائها.

ب ـ أن يكون مقدور التسليم من الكفيل .

 ج - ألا يسقط عند الحنفية إلا بالأداء أو الإبراء: فلا تصبع الكفالة بدين الزكاة، لأنه يسقط بالموت عند الحنفية.

أنواع الكفالة :

الكفالة أو الشّمان نوعان: ضمان مال، وضمان وجه، وضمان الوجه نوعان: مجرد الإحضار بدون غرم، والإحضار مع الغرم، فتصير الكفالة ثلاثة أنواع: ضمان مال، وضمان وجه، وضمان طلب.

ضمان أو كفالة المال وحكمها: وهي التزام شخص ديناً على غيره يغرم فيه الشّامن، ويرجع على المضمون عنه إن ضمنه بإذنه اتفاقاً، وكذلك عند الجمهور: إن ضمنه بغير إذنه، خلافاً لأبي حنيفة.

وحكمها: أنها عقد لازم بالنسبة للكفيل، فلا يملك فسخه بدون رضا المكفول له، وغير لازم بالنسبة للمكفول له، فيجوز له أن يفسخها متى شاه، لأنها حقه، وله أن يتنازل عنه.

وإذا صحت الكفالة بتوافر أركانها وشروطها، ثبت الحق للدائن المكفول له في مطالبة الكفيل بما يطالب به الأصيل، من دين ثابت في ذمة الأصيل. ويلزم الكفيل بأداء الدين المكفول به.

كفالة الوجه وحكمها: وهي كفالة النفس عند الحنفية، وكفالة البدن عندالشافعية: وهي التزام شخص إحضار الغريم عند حلول الأجل، وهي جائزة عند أثمة المذاهب الأربعة، حتى الشافعية على الدذهب عندهم.

وحكمها: مثل كفالة المال لازمة للكفيل، ولا يملك نسخها يدون رضا الدكتول له، وغير لازمة إلى المنكون له، فله نسخها من شاء. ويرتب على لورمها: أنه يجب على الكفيل إحضار الغريم إلى المنكون له في وقت حلول الأجرا، بناء على طلب المنكول له، ولا يهرا الكفيل إلا يسلم المنكون لصاحب المدى، حتى وإن كان هديما أو مسجوناً لأنه لم يضمن إلا وجهه. ويراه بسليمه له في السجن. والإحضار: والإحضار: والإحضار:

فإن أحضره برىء، وإن لم يحضره غرم العال، على المشهور، خلواً لابن هيد المحكم القائل: إنه لا يلزم ضامن الوجه إلا إحضاره، ولا غرم عليه، وإن مات الكفيل غرم ورئه المحال من تركته إلا أن يُعضروا المضمون، وقال أبو حيفة؛ يجسى حتى يأتى به.

يتين من هذا أن كفالة الوجه أو ضمان الوجه تختص بالغرم عند تعذر تسليم المكفول بنفسه، خلافاً لضمان الطلب، ولذا لم تصح كفالة الوجه في غير المال، وتصح في كفالة الطلب كالحدود والقصاص.

كفالة الطلب وحكمها: هي النزام الكفيل طلب الغريم المكفول وهو الغنيش علمه والدلالة علم إن نفيب، فهي نقض مع كفالة الوجه في إلزام الإحضار، لكن تخص كفالة الواجه بغرم السال عند انتخذر، فلا تصح في غير السال، وأما كفالة الطلب: فلا غرم فها، وتصح في غير السال من المخوق البدئية من قصاص وحدود وتعزيرات متعلقة بأدمي.

وصيغتها: إما بصريح لفظه بأن يقول: أنا كفيل بالطلب أولا أكفل

إلا طلبه، وإما بلغظ غير صريح بأن يذكر ما يدل على التزام مجرد طلب الغريم.

وحكمها: أن الكغيل يطالب عند حلول الأجل بما يدل على المكتوب به أو في الأثيان به أو في المكتوب به أو في المكتوب به أو في المكتوب به أو في المكتوب به أو في الدلالة عليه. وإن ادعى الكغيل أنه لم يجدد المكتوب، شكّوب، وحلف أنه لم يعلم موضعه. ولا يغير المثال إلا عند الشريط في الدلالة عليه، وأما إذا كفله لحد أو قصاص أو تعزير ترتب على المكتوبل لمؤت الكغيل بعائب، أي يعزز نقط بما يراء الدلام مناسباً على المدحد عند الملاكبة، وقال عثمان المتي: تلزمه الدية على المناسبة عند الملاكبة، وقال عثمان المتي: تلزمه الدية المراض المقوية؛ إذا لم يكرم الكغيل المال.

والحاصل كما ذكر الدسوقي: أنه في ضمان الطلب؛ إن كان المضمون عليه مالًا، وفوظ الضامن في الإنيان بالمضمون، أو مزيه، فإنه يغرم ما عليه من المال، وإن كان الفسان في تصاص أو جرح أوحد أو تعزير ترتب على المضمون، وفرط الضامن في الإتيان به أو محرة، فإن يمالي نقط، هذا هو المذهب.

ما يلتزم به الكفيل عند تعدد الكفلاء في كفالة المال:

إذا تعدد الكفلاء، فإن كفل كل واحد بعقد مستقل، طولب كل واحد سفهم بالمنكفول به ، وأيهم أدى برى، البائفون والأصيل، وإن كفل الجميع بعقد واحد، طولب كل مفهم بحصت من الذين بعد قست على عدد رؤوسهم، ما لم يتكفل كلّ واحد منهم عن أصحابه بما هو كفيل به فإن تعلوا طولب كل واحد منهم بحيم الذين.

رجوع الكفيل على الأصيل في كفالة المال:

يرجع الضامن أو الكفيل على المدين بما أدّى عنه، إن كان من جنس الدَّين، وثبت الدفع منه للمدين ببينة أو إقرار الدائن، لأنه كالمسلف، يرجع بمثل ما أدى، فلو كان الدَّين خمسة أثراب، فأداما الضامن أثواباً، فيرجع بمثلها لا بقيمتها، أي: إنه يرجع بمثل ما أدى إن كان الدِّير, مثلياً.

وأما إن كان المودّى من غير جنس الدَّين، فإنه يرجع بالأقل من الدَّين وقيمة المقوّم، فلو كان الدِّين خمس جرار أو خواب، ودفع الشامن خمسة أثواب، فإنه يرجع بالأقل من الدّين وقيمة الثياب.

وإذا أخر الطالب المطلوب ، أي: الدائن المدين، كان ذلك تأخيراً للكفيل، وإذا أخر الطالب الكفيل، فهو تأخير للمدين (المديان) إلا أن يحلف أنه لم يُرد تأخيره.

ويجوز للكفرا أن يصالح الدائن بما جاز للمدين أن يصالحه به فما جاز للفريم (المدين) أن يقدف عوضاً عما عليه من الدين، جاز للفسامن دفعه له، ومالا فلا يجوز، فيجوز المسلح بعد حلول الأجمل عن دنائر يقدينا بأنفي منها وعكم وباقل لا قبل حلول الأجمل، منام من الرابا، فإن في المصالحة قبل الأجمل بالدني أو أقل: «ضم ونعجل». والمصالحة يأجود أو أكثر قبها سلف جز نقطا، ولا يجور المسلح عن طعام قرض فيل حلول الأجمل باكثر منه، وكذا بعد حلول الأجل، لأن نقشا، الفرض باكثر منه منيع مطلقاً، قبل الأجبل أو يعده، ولا يجوز أيضاً الصلح عن طاحم مسمنيع مطلقاً، قبل الأجبل أو يعده، ولا يجوز أيضاً الصلح عن

ولكن تستثنى حالتان: وهما الصلح عن دنانير حالة بدراهم وعكسه، والصلح بعد الأجل عن طعام مسلم فيه يأدنى أو أجود، فإن ذلك يجوز للعدين الغريم، ولا يجوز للضامن لما فيه من تأخير الصرف في الصلح عن الدنانير الحالة، وبيع طعام المعاوضة قبل فيضه.

البراءة من كفالة المال:

ببرأ الكفيل من كفالة المال بما يأتى:

 إذا أدّى الأصيل الدّين فيبرأ الكفيل، وكذا إذا أدى الكفيل الدّين فيبرأ الأصيل.

2 - إذا أبرأ الدائنُ الأصيلَ، فيبرأ الكفيل تبعاً له.

3 - إذا أحال المدين دانته على آخر حوالة صحيحة، فيبرأ الكفيل،
 بسبب براءة المدين.

4 - إذا توفي الدائن، وانحصر ميرائه في المدين، فيبرأ الكفيل.
 انتماء كفالة الدحه:

تنتهي كفاقة الوجه بموت المكفول، أو موت الكفيل ولا يقوم وارثه مقامه فيها، لأنه لم يلتزم، ولا تبطل بموت المكفول له، بل يكون له ارثه حق الطلب.

تعجيل الدِّين بموت الضامن أو المدين:

إذا مات الكنيل الضامن قبل الأجهل، تمجل الدين بموته، ويؤخذ من تركته، إن كان له تركة، ويرجع وارث الكفيل على المدين الغربم بعد الأجهل، أو يعد موت الغربم على تركته، إن ترك ما يؤخذ من الدين، وإلا سقط. وكذلك لو مات المدين، فإن الحق يعجل أيضاً من تركته، قبل لم يرك شيئاً، قلا طلب على الكفيل حتى يحل الأجهل، إذ لا يلزم من حلول المذين على المدين حلوله على الكفيل، لبقاء ذنه.

مبطلات الكفالة أو الضمان:

إذا كانت الكفالة فاسدة شرعاً، بأن كانت غير مستوفية للشروط، كانت غير معتد بها، أي: باطلة⁽¹⁾، كما إذا كانت بجُغل (عوض أو

⁽¹⁾ النساد والبطلان مترادفان شرعاً، أي: بمعنى واحد، لكن العراد بالبطلان هنا: المعنى اللغزي: وهو عدم الاعتداد بالشيء، والعراد بالفساد: الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط أو حصول الماني، أي: عدم موافقة الشرع.

مقابل؛ لأن شرط الكفالة أن تكون متبرعاً بها فله، وحينئذ لا يعند بها شرعاً. وتبطل الكفالة بما يلى:

1 - إن كان الدين الستحمل به (المكفول به) فاسداً، كما لو كان رباء على ان يقول شخص الأحر: الدين لشهر، أو رباء على ان يقول من يناتير بالله، فالكملة الدين درائم في دنائير أو عكسه إلى شهر، وأنا كثيل بالله، فالكملة ، ولا يلزم الكفيل شيء مطلقاً، ومثل: بيع سلمة بشين موجل، لأجيل مجهول، أكان البيع وقت نناه الجمعة، ومثل ضمان جُملل مجهول، قادة البيع وقت نناه الجمعة، ومثل ضمان جُملل لله يعاه على تخليص شيء يجاهه.

2 _ إن فسدت الكفائة نفسها شرعاً، أي: حرمت، بأن اختل منها شرط أو حصل عام كالتجاه المؤسسة أو العدين أو من شرط أو حصل عام كالكجاه الخريم أو أكن المؤسسة المؤسسة كالتجاه كان المؤسسة المؤسسة أن كان كان ألم أورال الناس بالباطل. وإن أدى الكفيل الدُّين للدائن، ثم رجع به على الفريم (العدين) كان من قبيل المسلف بزيادة، أي: كان ذهه الدُّين وأحده سلفًا، والزيادة هي المجتل الذي أحده.

وإن كان الجُمُّل من الدائن (ربّ الدين) للكفيل، سقطت الكفالة لفــاد الجعل، لأنها بعوض.

وإن كان الجُمَّل من أجنبي للكفيل، فسدت الكفالة، إذا علم الدافق (ربّ الليين) بذلك، فإن لم يعلم ردّ الجمل، ولزمت الكفالة، لأن الكفالة برع. أما إن كان اللجفل من الدائن (ربّ الفين) أومن أجنبي للمدين، علم, أن يأته بكفيل (فسامر) فإنه جائز.

. . .

الفَصلُ السِيَّايِعُ *انحَوالَ*ثِ

تعریفها ومشروعیتها، وأرکمانها، وشروطها، ونـوعـاهـا، وأحکامها^(۱).

تعريف الحوالة ومشروعيتها:

الحوالة: مأخوذة من التحول، وهو النقل من مكان إلى مكان أتر، وأصطلاحاً: هي صرف دين (أي: نقله) عن ذخة العدين، بدين معائل قدراً رصفة، إلى ذخة أحري، برأ اللغة الأولى بسبها، كأن يكون لزيد عشرة دنائير على عمره، ولعمرو عشرة على خالد، فيجيل عمرو زيداً للمشررة التي لعلى خالد، ويسرأ عمره مما عليه لزيد.

وبعبارة أخرى: هي هقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى. ويسمى الناقل محيلًا، والدائن محالاً، والمنقول إليه محالاً عليه، والدَّين المنقول: محالاً به.

وهي مشروعة بقوله تعالى: ﴿ وَتَمَارَثُوا عَلَى ٱلْمِرِّ وَٱلْقَوْتُ﴾ [المائدة: 2] وقوله سبحانه: ﴿ وَالْفَصَارُواْ ٱلْخَـٰئِرَ ﴾ [الحج: 77] وبقوله ﷺ: «مطل

 (1) الذخيرة 242/9 - 256، بداية المجتهد: 294/2 - 296، الشرح الصغير 2323- 342، الشرح الكبير: 329-326. الغني ظلم، وإذا البع أحدكم على مليء، فلينيم (12. أي: فليحتل ويقبل الحوالة، وأجمع العلماء المسلمون على جوازها. وفيها مصلحة المدين بعدم مطالبة في الحال، وللدائن بتحقق حاجته بأداء الدّبين له عن المحال عليه.

أركاتها خمسة وهي:

محيل: وهو من عليه الدّين. ومحال: وهو من له الدين، ومحال عليه: وهو من عليه دين للمحيل مماثل للدين الأول، ومحال به: وهو الدّين المماثل.

وصيغة: وهي الإيجاب والقبول بكل ما يدل على تحول الدّين وانتقاله من ذمة إلى أخرى، ولو بإشارة أو كتابة.

نوعاها: الحوالة عند المالكية نوعان: إحالة قطع، وإحالة إذن.

أما الأولى فهي محل بحثنا، وهي لا تجوز إلا بشروط آتية.

وأما الثانية: فهي كالتوكيل على القيض؛ فيجوز بما حل وبما لم يعل، ولا تبرأ به ذمة المعجل حتى يقيض المحال من المحال عليه ماله، ويجوز للمحيل أن يمزل المحال في الإذن على القيض، ولا يجوز عزاد في النوع الأول، وهذا يدخل في بحث الركالة.

ويشترط في النوعين: رضا المحيل والمحال، ولا يشترط رضا

(1) ووله أحمد وأصحاب الكتب السنة، وابن أبي شية والطبراتي في معجمه الوسط من أبي هربرة. ولفظ البيهش وأحمد: فظيحتال ولفظ الطبراتي "ومن أحيل على مالي، فليتية ورواه سنهان: "وراة أحيل أحمدكم على غني فليحتال». وتولد: فظيمته الاكتر على التخفيف، وفيد، بعضهم بالتشديد. والارا أجود، كما ذكر الشركان. المحال عليه خلافاً لداود الظاهري، ولا يلزم المحال قبول الإحالة، خلافاً لدواد أنضاً.

شروطها: تشترط شروط في العاقدين والمحال عليه، وفي الدِّين المحال به.

أما شروط العاقدين: المحيل والمحال، فهي ثلاثة وهي ما يأتي:

الرّضا: يشترط رضا المحيل والمحال فقط بالحوالة،
 ولا يُشرط خضوره وإقراره، على الأرجع. وإنها يشترط خضوره وأفراره، على الأرجع. وإنها اشترط رضا المحيل، لأن الحوالة إيطال حق له كاليج واشتراط رضا المحال، لأن ترتب له حرية، فهو كالمشتري أو كالوكيل.

 التكليف (البلوغ والعقل): فتكون الحوالة على الصبي المميز وإحالته موقوفة على إجازة وليه. ولا تنفذ إجازته إلا إذا كان المحال عليه أيسر من العدين، إذا كان المحال صبياً، لتتحقق مصلحته.

3 ـ مديونية المحيل للمحال: بأن يكون المحيل مديناً للمحال، وإلا لم تتحقق الحوالة، وكانت كفالة أوحمالة، وإن وقمت بلفظ الحوالة.

وأما شروط المحال عليه فهي ما يأتي:

 أن يكون من أهل التبرع: لأن أداءه الدَّين عن المدين يمد ته عا.

2 ـ أن يكون حاضراً، مقراً بالدِّين.

وأما شروط الدُّين المحال به فهي ما يأتي:

ان يكون معلوماً: فلا تصح الحوالة بالدِّين المجهول.

2 ـ وأن يكون ثابتاً للمحيل على المحال عليه، لازماً: فلا نصح
 الحوالة على صبي أو سفيه، بغير إذن ولي، ولا على ثمن سلعة مبيعة

في مدة الخيار قبل لزومه، وثبوت الدَّين للمحيل على المحال عليه،
 حتى تكون حوالة لا كفالة.

3 ـ الداتنية: أن يكون الدَّين ثابتاً أيضاً للمحال على المحيل.

 4 ـ أن يكون الدين المحال به حالاً: أي: قد حل أجله . ولا يجوز بما لم يحل، لأنه بيع دين بدين. ولا يشترط حلول الدين المحال عليه .
 5 ـ أن يتساوى الدينان: المحال به والمحال عليه ، قدراً وصفة، فلا

5- ان يساوى الدينان: المحال به والمحال عليه، قدرا وصفة، فلا تصح حوالة بعشرة على أكثر منها أو أقل، لأنه يخرج عن الإحالة إلى البع، وبيع الدين باللين لغير المدين معنوم، إلا بشروط ثمانية تبعده عن الغرر والزيار والي وافي محظور آخر كبيع الطمام قبل تبشه.

6 ـ ألا يكون الدينان طعامين من بيع، لئلا يلزم بيع الطعام قبل قيضه. فإن كان أحدهما من بيع والآخر من قرض، جاز إذا حل المحال به عند الأصحاب.

أحكامها:

يترتب على الحوالة الصحيحة المستوفية أركانها وشروطها لزومها بمجرد العقد، ويترتب على اللزوم ما يأتي:

1 ـ براءة المحيل: إذا وقعت الإحالة برئت بها ذمة المحيل من الثين الذي كان عليه للمحال، واتقل إلى طلب المحال عليه، وهذا مذهب المالكية، والشافعية، والمعتابلة، خلافا لأبي حنية، فليس المحال الرجوع على المحيل إن أقلس المحال عليه أو مات أو جحد (أنكر) الحق الذي عليه بعد الحرالة، إلا أن يكون المحيل قد غز المحال، تكونه يعلم قلس المحال أو بطلان حقه قبله، ولم يعلم المحال بذلك فله حينة الرجوع عليه، لأنه قد غره، وهذا أيضاً رأي المحال بذلك فله حينة.

بري . فلو ادعى المحال علم المحيل بذلك، حلف المحيل على نفى العلم، فإن لم يحلف رجع عليه، والقول إيضاً للمحيل بيميه إذا تنازع المحيل عليه بعد موت المحال والمحال عليه أو غيبت غيبة انقطاع، فقال المحال: الحلتي على غير دين، وقال المحيل: بل أحلتك على دين في في ذخة المحال عليه، والقول للمحيل بيسية إذا الدعن توكيل المحال بالنيض نقط، لا حوالة، أو ليأخذ سلفاً من المحال عليه في ذنة المحال لا حوالة عن دين، ونازعه المحال في الحالين.

2 ـ انتقال الدين بصفته: بترنب على الحوالة إيضاً انتقال الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه بالصفة الني هو عليها. حلولاً وتأجيلاً، فإن كان حالاً انتقل حالاً، وإن كان مؤجلاً أو مقسطاً انتقل مهذه الصفة.

> براءة المحال عليه: يبرأ المحال عليه بما يأتي: 1 ـ أداء الدِّين إلى المحال.

> > 2 _ أد أو المحال المحال عليه من الدُّين.

3 _ إحالة المحال عليه المحال حوالة صحيحة.

4_ هبة الدِّين من المحال للمحال عليه.

 5 ـ موت المحال، ولا وارث له غير المحال عليه، وهذ يسمى اتحاد اللمة.

الفَصلُ الثَّامِنُ *الص*ُسُسِكُح

تعريفه ومشروعيته، وأركانه، وشروطه، وأقسامه، وأحكامه⁽¹⁾. تعريف الصلح ومشروعيته:

الصلح لغة: قطع النزاع، وشرعاً كما عرفه ابن عرفة: انتقال عن حق، أو دعوى بعوض لرفع نزاع، أو خوف وقوعه. فهو عقد وضع لرفع العنازعة بين الخصوم بتراضيهها.

وهو لازم من الجانبين، متى استوفى أركانه وشروطه.

والإصلاح بين الناس مندوب، لغوله تعالى: ﴿ ﴿ لَا تُوَدِّهِ يَكُونُ لِلَّهِ صَدِّيْرِ فِنْ لَخَبَرُهُمُ إِلَّا مِنْ أَكُرُ بِمُعَدَّقُولُوا مَتَمُونِ أَوْ لِلسَّلَجَ بَئِنِكَ النَّاسِكُ اللّسَاء: 114 وقوله سيحات: ﴿ وَلَمْ الْمُهَاتِّنَا فِينَ الْمُؤْمِنِينَ النَّقَائِينَ النَّفِقَ النَّاسِكُ اللّهِ اللّه 124 وقوله سيحات: ﴿ وَلَمْ النَّهِاتِنَا فِينَ النَّفِيقِينَ النَّاسِكُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّ

[الحجرات: 9] وقول عز وجل: ﴿ وَالشَّلَّحُ مَيْكُهُ النَّسَاءِ : 112]. وقوله 選: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً⁽²⁾.

مثال الأول: الصلح على شرب الخمر أو الفجور، ومثال الثاني: وكما

الذخيرة 336/5 ، بداية المجتهد: 289/2 ، 290، الشرح الصغير

^{. 405/3 - 422،} الشرح الكبير: 325،309/3. (2) رواه ابن حبّان وصححه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

لو طالبه بدين، فاصطلح معه على صرف مؤخر، أو على ما فيه فسخ دين في دين، أو على بيع طعام قبل قبضه. ومثال الثاني الذي يحرم الحلال: أن يشترط عليه الا يطأ زوجته أو نحو ذلك.

وأجمع العلماء على مشروعية الصلح ، لأنه يزيل أسباب الخصام والبغضاء، ويحل الوفاق محل الخلاف.

ولابأس أن يشير الحاكم بالصلح على الخصوم، ولا يجبرهم عليه، ولا يلع فيه إلحاحاً يشبه الإلزام، وإنما يندبهم إلى الصلح، ما لم يتبين له أن الحق لأحدهما، فإن تبين له أنفذ الحكم لصاحب الحق.

وصفة العملج: أنه على ثلاثة أنسام: بيع، وإجازة، وهية، لأن المسالج عن: وهو العنق المطلوب إن كان ذقاة نهو بيع، وإن كان منعة فهر إجازة، وإن كان بيعض الحق المدعى به فهو هية. وهذه، الأقسام تجري في الصلح عن إقرار، ومن إنكار، وعن سكوت.

أقسام الصلح:

للصلح أقسام، فهو بحسب العوض قسمان: صلح إسقاط وإبراء، وهو جائز طلقائه، وصلح على عوض من غير المنحى به، وهذا جائز إلا أن أدى إلى حرام، وحكمت: حكم البي سواء كان في عين أو دين، فان أدى إلى الحرام فهو حرام، عملاً بالحديث السابق: «الصلح جائز بين السلمين. ، وعلى هنا، يقدر المدعى به والمقيوض عن الصلح كالعوضين فيما يجوز ويمتنع، ومن الصنوع: الجهائة والغرر، والرباء وأضوع على التعجيز ونحو ذلك.

ويجوز الصلح على الذهب بالفضة، وعلى الفضة بالذهب، بشرط حلول الجميع، وتعجيل القبض.

والصلح في الأموال قسمان: أحدهما أن يجري بين المدعي والمدعى عليه. والثاني ـ أن يجري بين المدعي والأجنبي، أي: الشخص الآخر غير المدعى عليه.

وكل واحد من هذين القسمين أنواع ثلاثة، وهي جائزة نظراً للصلح من حيث هو:

1 - الصلح مع أو من أو على إقرار المدعى عليه: وهو أن يشمي إنسان على أخر به المدعى عليه . ثم يصالح المدعى عليه على يتم أخر غير المدعى عليه على شيء آخر غير المدعى به كداره أو على منفعة لغير العين المدعاة، كخدمة في مكان مدة معينة ، أو سكنى دار، أوعلى بعض العين المدعاة، كريم الدار. وهو جائز بالإنفاق لأن معارضة معالية بين المتصالحين، أو استيقاء لبض المحز، رئر لا البضى الأخر.

2 - الصلح مع أو من إنكار المدعى عليه: وهو أن يكون للمدعي حتى لا يسلم المدعى عليه عن كان يدعى إنسان على آخر شيا، فيكره المدعى عليه، ثم يصالح عن يدعض الحن المدعى عليه، ثم يصالح عن يدعض الحن المدعى عليه أم القائمية والمثلثات النائب، وهر جائز عند اللجمهور خلافاً للشافية وأن أبي إلمي، كان يدعى عليه طاراً، فيكر المدعى عليه استحقاقها، ثم تصالحاً عن المدعى بعليه المؤت كتصف النالر، اقتناه أبين المدعى عليه ، وإنهاء للخصومة، ودليل جوازه: عمو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّمَاتُهُ مِنْ فِي السّاحِة : 1828 وعدوم حديث الصلح جازيز بين السلمين. : 1828 وعدوم حديث

فيكون هذا: بأن يصالح من وجبت علم اليمين، على أن يفتدي سنها، ويحل لمن بذل له شمي، في الصلح أن ياخفه إن علم أن مطالب بالحق، فإن علم أنه مطالب بالباطل، لم يجز له أخذه، ويمد هذا من ناحية المدعى علمه قطعاً للنزاع، وافتداه لليمين من ناحية المدعي يعجر سنيفاه لمعضى الحق تركزك اليمض الاخر.

3 _ الصلح مع سكوت المدعى عليه: وهو ألا يقر المدعى عليه

بالحق ولا ينكوه، كأن يدعي إنسان على آخر شيئا، فيسكت من غير إقرار ولا إنكار، ثم يصالح عنه على شيء ينفلنان عليه، وهو جائز عند الجمهور ومنهم ابن أبي ليلي، خلاقاً للشافعية، الذين قالوا: إلى السكت متكر حكماً، فيعامل معاملة المنكر، ويكون المدعي غي حال الإنكار والسكوت إما كاذباً في ادعائه، فيستحل من المدعى عليه ماله، وهو حرام عليه، وإما حادةً في ادعائه، فيعارض عليه مل ما لم يثبت له، فلم تعمد المعاوضة، والمعيزون احتجرا بعمرم الآية والحديث السابقون.

أركانه: للصلح أركان خمسة، وهي:

المصالح: وهو العدمي العطالب بأداه الحق، والعصالح: وهو العطالب باداه الحق، وهو العدمي عليه، والعصالح عنه: وهو الحق العطاوب، والعصالح عليه. للعدمي العطالب بالحق.

والصيفة: وهي الإيجاب والقبول بين الطوفين، بما يدل على الصلح، مثل: صالحتك من الدار على نصفها، أو صالحتك على الألف الذي لمي عليك بخمسمائة .

شروطه: يشترط في العاقدين والمعقود عليه (المصالح عنه) وفي بدل الصلح شروط:

أما ما يشترط في العاقدين (المصرالح والمصالح): فهو أن يكون كل سنهما الهذك لمباشرة العقد الذي لم يتم الصلح على، فإذا كان الصلح من طريق البيع، اشترط في العاقدين ما يشترط في عاقدي البيع، وإن كانا مصاحها إجازة، اشترط في العاقدين ما يشترط في العؤجر والمستاجر، وإن كان صلحهها هبة، الشرط في العاقدين ما يشترط في الواهب والمحودب له. وأما ما يشترط في المصالح عنه (الحق المطلوب) فهو ما يأتي:

1 - أن يكون حقاً لمدعي: فإذا كان حقاً لغيره كنسب يدعيه لولد، فلا يجوز الصلح عليه، لأنه حق لغيره وهو الصغير، ولا يمكنه إسقاطه، وكذلك لا يجوز الصلح على حق الله تعالى، كحد القذف وحد السرقة.

2 - أن يكون حقاً ثابتاً متفرراً في محله: فلا تصح المصالحة عز من الشفة، ولا عن خيار الشوط، لأن كلاً منهما لبس حقاً متفرراً في محله، وهو السيم. ويصح الصلح عن حق القصاص، لانه متفرر في محله، لأنه يصير به المحل : وهو نفس القائل معلوكاً لولي المقتول، في حق الاستيفاء منه.

وأما ما يشترط في بدل الصلح فهو مايأتي:

 أن يكون مملوكاً للمصالح: فإذا كان غير مملوك له، توقف الصلح على إجازة المالك له.

2 ـ أن يكون معلوماً: لأن الصلح إما بيع أو إجارة أو إبراه، وجهالة العرض منفر في الجميع. وهذا إذا احتيج الى تسليمه، فإن لم يحتج للتسليم، لم يشترط كرزه معلوماً، كان يدعي أحد المتصالحين على الأخير حقاً، ثم تصالحا على أن يترك كل منهما حقه، فذلك جائز وإن يبين كل ضهما حقه، فذلك جائز وإن

أحكام الصلح: إذا تم الصلح بأركانه وشروطه، كان لازماً، فلا يملك أحد المتصالحين الانفراد بفسخه، ويترتب عليه: تملُك المدعي بدل الصلح، وسقوط دعواه، فلا يقبل منه الادعاء بالحق مرة أخرى .

ـ ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح منه.

ـ وإذا توفي أحد المتصالحين، فلا ينفسخ عقد الصلح.

ـ ومن ادعى على إنسان حقاً ، فأنكره، فصالحه، ثم ثبت الحق بعد

الصلح باعتراف أو بية، فله الرجوع في الصلح، إلا إن كان عالماً بالبينة، وهي حاضرة، ولم يقدمها، فالصلح له لازم.

وإذا كان أحد المتصالحين قد أشهد قبل الصلح إشهاد تقية: أن صلحه إنما هو لما يتوقعه من إنكار صاحبه أو غير ذلك، فإن الصلح لا يلزمه إلا إذا تبت أصل حقه.

ـ الوضيعة في الصلح لازمة، لأن ذمة الغريم برئت من الباقي.

ـ الافتداء من اليمين بالمال جائز، ويحر م أخذه على المبطل.

قاعدة: الوعد غير لازم إلا أن يدخل الموعود في خطر أو يترتب عليه تعليق، فيلزم نفياً للضرر الوقاء بالشرط. مثل إن عجلت حقي اليوم أن إلى شهر ، فلك وضيعة كذا، فعجل إلا درهماً، أو بعد الوقت السير، الزمت القائل الرضيعة، لأن ما قارب الشيء له حكمه.

ولا يلزم الوعد مطلقاً، وإلا لأدى ذلك لخسم مادة الرعد بالمعروف، وقرل التي ﷺ: اعمدة الكريم دين ⁽¹⁾ غير مناد: النب، أي: ليكون الراعد المؤمن الكريم موفاً بالرعد، كما يوفي باللين، ويدك على النبية كون عليه الملام قرق وخصصه بالإيمان، أو بالكرم المساف على تعاليم المخافق، والرجوب لا يغتص.

 (1) رواه الديلمي في مسند الفردوس عن علي بلفظ «عدة المؤمن دين» ورواه القضاعي في مسند الشهاب، والطبراني في الصغير والأوسط، وهو ضعيف.

الفَصلُ التَّاسِعُ ہِشَـرَکُہُ

نعریفها ومشروعیتها، أقسامها وأنواعها، تعریف کل نوع وأحکامه وشروطه، وصفة ید الشریك، مبطلات الشرکة، شرکة الحیوان.

تعريف الشَّرِكة:

الشُّرِكة لفة: هي الاختلاط، أي: خلط أحد العالين بالآخر بعيث لا يعتازان عن بعضهما، ثم أطلقت على العقد الخاص بها وإن لم يختلط النصيبان عند الجمهور؛ لأن العقد سبب الخلط.

واصطلاحاً: هي عند الحنفية عقد بين المتشاركين للاشتراك في رأس المال والربح⁽¹⁾. وعرفها المالكية بقولهم: عقد مالكي مالين فاكتر على المتجار في المالين، بعيث يناجر كل أن المتجار في المالين، بعيث يناجر كل من الشريكين في المالين مع صاحب، ولو كان كل واحد في مكان منخل عن الأخرو لان ما يحصل من ربح أو خسارة يكون بينهما منخل عن الأخرو لان ما يحصل من ربح أو خسارة يكون بينهما شهما يتصرف فيما يبدلاخر على نحو مستقل، أما الشركة فإن المقد

رد المختار 364/3.

⁽²⁾ الشرح الصغير 455/3 وما بعدها.

⁽³⁾ أي ني كل من الوكالة والفراض، بأن جمل كل واحد من العاقدين الآخر وكيلاً عنه أو عاملاً مضارباً.

وقع فيها على أن كلّ واحد يتصرف فبما بيده له ولصاحبه معاً. وهذا تعريف شركة الأموال.

وذكر المالكية تعريفاً آخر للشركة: بأنها إذن في النصرف لهما مع الفسهما⁽¹⁾.أي: أن ياذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف في مال لهماء مع إيقاء حق النصرف لكل منهما.

ومفاد هذين التعريفين عند الممالكية واحد، وهو ثبوت الحتى في الشيء الواحد، لشخصين فأكثر، على وجه الشيوع. والنديف الأفضل: هي عقد يبن شخصين فأكثر على الاتجار في ماليهما معاً، أو على على على على يتهما.

مشروعية الشُّرِكة :

الشَّوِيَّة مشروعة بالقرآن والشَّة والإجماع: أما القرآن: فقيه قوله نعالى في الميرات: ﴿ فَهُمْ مُرْكِحَاكُم فِي الطَّنَاكُ } [السَّاد: 12] وجاست الإشارة إلى الشركة في قوله عبدانه على لسان داود عليه السلام: ﴿ وَلَنَّ كُورِّ يَرُ لَلْكُالِمَّةِ لِنَّهِ يَشَامُ عَلَى تَشِيرٍ إِلَّا الْمِينَّ التَّكُورُ وَالْمُؤَلِّفُونَ الْمُؤَكِّ وَمِنْ 22] والعَظَامُةِ عِلْمُ إِلَيْنَ الْمُؤْلِقُ التَّذِيثِ وَلِي اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ

وأما السَّنة: فيقول الرسولﷺ فيما أخرجه أبر داود والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً: إن الله عز وجل يقول: (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما)⁽²⁾.

وأخرج أبو داود، وابن ماجه عن السائب بن أبي السائب أنه قال

⁽¹⁾ الشرح الكبير 384/3.

أي إن الله مع الشريكين في الحفظ والمعونة ومباركة التجارة إذا لم تكن خيانة بينهما، فإذا وقعت الخيانة نزعت البركة من المال.

للنِّي ﷺ: اكنت شريكي في الجاهلية، فكنت خير شريك، لا تُداريني ولا تماريني، الله.

> وبُعث النَّبي ﷺ والناس يتعاملون بالشُّوكة، فأقرهم عليها. وأما الإجماع: فأجمع العلماء على جواز الشّركة.

> > أقسام الشِّرِكة :

الشَّرِكة قسمان: شركة أملاك، وشركة عقود. وشركة الأملاك: هي أن يتملك شخصان فأكثر عيناً من غير عقد شركة، وهي إما اختيارية، وإما جبرية.

فالاختيارية: هي التي تنشأ يفعل الشريكين، كشرائهما شيئاً أو الهية الهما أو الوصيمة لهما بشيء، فيشيلان، ويصير الشيء المششري والموهوب والمعرصي به مشتركاً بينهما شركة ملك، من غير عقد شركة. والمجيرية: هي التي تتبت لشخصين فاكثر بغير فعلهما، كما في

والجبرية: هي التي تثبت لشخصين فاكثر بغير فعلهما، كما في العيراث، بأن يرث اثنان فأكثر شيئاً، فيكون الموروث مشتركاً بينهما شركة ملك، من غير اختيار وطواعية.

وحكم هذين التوعين: أن كل شريك أجنبي عن نصيب صاحبه، فلا يجوز له التصرف بنير إنته لا أنه لا لإنها لأحدهما في نصيب الأحر²⁰). وشركة العفود: هي أن يعقد الثان ناكر عقداً على الامتراك في مال وربحه. وكلاحنا في مجال العقود مقصور على هذا التوع من الشركات، ولا مجال هنا لبحث شركات الأملاك باكثر من الإشارة إلى تعريفها.

ويلاحط أن المالكية أجازوا كل الشركات ما عدا شركة الوجوه وما عدا شركة المفاوضة بالمعنى المذكور عندالحنفية، وأجاز الحنفية جميع

أي: لا تمانعني ولا تحاورني.

⁽²⁾ البدائع 65/6.

هذه الشركات، وأباح الحنابلة كلّ الشركات ما عدا شركة المفاوضة، وأبطل الشافعية كل الشركات ما عدا شركة العنان.

أركان شركة العقود:

أنواع شركات العقود:

أركان الشُّرِكة عند الجمهور غير الحنفية ثلاثة: عاقدان وصيغة واستمود عليه: وهو المثال والأعمال. والصيغة: كل مايعصل به الإذن والرضا من الجانبين علمي الاشتراك في المال، سواء بالقول أو بالسكوت أو بالإثمارة أو بالكتابة.

وللشركة كأيّ عقد آخر ركن واحد عند الحنفية: وهو الإيجاب والقبول، مثل قول شخص لآخر: شاركتك في كذا، وقول الآخر: قبلت.

شركة العقود نوعان: شركة أموال ، وشركة أحمال أو أبدان. وشركة الأموال في رأي الملكية أربعة أنواع: شركة عنان، وشركة مقاوضة، وشركة عمل، وشركة جبر، ويضاف إليها نوعان أخران وهما شركة الذمم (الوجوه) وشركة العضارة (أوالقراض) فتكون الشركة ستة إذا يوام)!

وأبيّن تعريف كلّ شركة وشروط صحتها وأحكامها.

النوع الأول ـ شركة الأموال:

تعريفها: هي عقد بين مالكي مالين فأكثر على أن يتجر كلّ منهما في العالين مع صاحبه، ويكون الربح بينهما على حسب ما اتفقا عليه: شروط صحتها: يشترط لصحة هذه الشُّركة ماياني⁽²⁾:

الشرح الكبير 351/3.

⁽²⁾ مواهب الجليل 118/5 وما بعنها، 122، الشرح الكبير 348/3 وما بعدها، الشرح الصغير 457/3 وما بعدها.

ا - الأهلية: تصح هذه الشّركة من كل شخص أهل للتوكيل والتوكيل عن صاحبه والتوكيل , وهو النحر البالغ الرشيدة الأن كل شريك وكيل عن صاحبه وموكل لمصاحبه. فلا تصح بين الرقيق، والمسينان، والمسجود عليهم، لكن تجوز شركة العبيد إذا أذن لهم في التجارة، وعليه: من جاز له أن يبول غيره ويتوكل لغيره، جاز له أن يشارك غيره، ومن لا يجوز له لذه، فلا يجوز له لن يبارك.

رإذا كان الذمي لا يصح توكيله، وهو الدفرر عند المالكية، فلا يبغي للمخافظ لديت أن يبدأك إلا أهل الذين والأماة وتوقي الغيانة والرئيا والتخليط في التجارة، ولا يشارك يهوديا، ولا نصرانيا، ولا مسلماً فاجراً إلا أن يكون هو الذي يتولى البح والشراء، ويكون

2 - الصيفة: تنفقد هذه الشركة بالصيفة المدالة على الإذن بالصيفة المدالة على الإذن المسابقة من قول الإسلامية و من قول الإسلامية و المسابقة من قول الإسلامية و المسابقة كان يقول كل المدعدة ويسكت الآخر واضيا به، أو يقول: ذلك أحدمدا ويسكت الآخر واضيا به، أو يقول: ذلك أحدمدا ويسكت الآخر واضيا للسلامية وإن المسجود في المائفية، لان معنى التركق يحتجه، والمائل بالمعدد، لا بالسال، ومورد المقد هو العمل، والربع نتيجه، والمائل تمنى المشركة، وهو تشيخه، ووالمائل المنافقة عالما المائين من عنى الشركة، وهو تمني من الشركة، وهو المعال، والربع نتيجه، والمائل الاعتبارة عن المائل الاعتبارة المنافقة عالما المائين، المحقيق معنى الشركة، وهو المنافقة عالم المائين، المحقيق معنى الشركة، وهو المنافقة عالم المائين، المحقيق معنى الشركة، وهو المائل الاعتبارة.

 3 ـ المعقود عليه: أن يكون المالان فأكثر من الذهب والغضة (الدنانير والدراهم) أو النقود المتداولة بشرط اتحادهما في الصرف،

 ⁽¹⁾ جاء في التقنين المالكي في الأزهر (م264): «تنعقد الشركة بما يدل عليها حرفاً، وتلزم بمجرد العقد».

والوزن، والجودة، والردادة، فلا تصح بذهب من جانب وفضة من الجانب الأخر، وتصح بالمروض التجارية بالقيمة يوم العقد، سواء من الجانبين، أو بعروض من جانب ونقود من جانب آخر. ولا يصح بالعروض من عقال أو متقول عند الحنفية والشافعية والحنابلة، بسبب جهال القيمة.

4. الروح: أن يكون الربع معليم القدر وجزءاً شائعاً، فلا تصح إذا كان الربع مجهولاً، لأن جهاك نفضي إلى السازعة، تتودي إلى المعاقد الطفد، ولا تصح إذا كان الربح جزءاً مقطوعاً غير شائع لأحد العاقدين، إذ قد لا تربح الشركة إلا ذلك القدر المعين لأحد الشريكين. وتصح الشركة إذا غين الربح أو بنسة معلومة، كافريم، أو الثلث، أو التعف.

ويشترط في شركة الأموال: أن يكون الربح بين الشريكين على حسب نصيب كل واحد منهما من المال، ولا يجوز أن يشترط أحدهما من الربح أكثر من نصيبه من المال، وهذا عند المالكية خلافاً للحفية. أحكام شركة الأموال:

المذهب المعتمد لدى المالكية (أ): أن الشُّرِكة عقد لازم يتم بالعقد، ولا يتوقف لزومها علمي الشروع فيها بالتصرف والعمل، فلا بعور لأحد الشركاء فسخها بعد الانعقاد. ويرى المجمهور ويقية المذاهب: أن عقد الشركة من المحقود الجائزة غير اللازمة، فلكل شريك أن يفصل من غير شاه. ويضح العقد، يشرط علم الشريك الأخر؛ لأن الفسخ من غير علم الشريك إضراء موالفرر معنوع شرعاً(2).

مواهب الجليل والتاج والإكليل 122/5، الخرشي 39/6 الشرح الكبير والدسوني 348/3، بداية المجتهد 253/2.

⁽²⁾ البدائم 77/6، المهذب 348/1، مغني المحتاج 215/2، المغني 21/5.

ولا يشترط عند الجمهور غير السافعية خلط أموال الشُرِكة ولا تسليمها، كما بينا، فإذا تصرف أحد الشركاء في حصت بعد تمام الشركة بالعقد عند المالكية، كان تصرف الحساب الشُركة، بانه على التعاقد الذي صار به وكيلاً عنهم، وإذا حصل ربع، كان بينهم على حسب المتقى علمه ككل منهم، كما أن الخسارة تقسم عليهم بحسب المتقى علمه كليهم بحسب المتقى علم للعمول به قارناً.

ولا تعبتر الشُّرِكة قائمة عند الشافعية إلا بعد خلط المالين، بعيت لا يتميز أحدهما عن الأخر، فإذا تصرف أحد الشركاء بماله قبل الخلط، وربح أو خسر، كان الربح له، والخسارة عليه، ولا يستفيد بقية الشركاء من الربح، ولا يتحملون شيئاً من الخسارة⁽²²⁾.

ويتقيد كل شريك بالتصرف بأموال الشركة أو بما اتفق عليه الشركاء في عقد الشَّرِكة، ولا يخالفهم في شيء إلا برضاهم؛ لأنه وكيل عنهم فإن خالف كان التصرف له خاصة، ولا ينفذ على الشركاء.

> أنواع شركة الأموال : تنقسم شركة الأموال إلى أربعة أنواع :

1 ـ شركة المفاوضة: وهي عند العالكية: أن يكون كل شريك مطلق التصرف في رأس العال استقبالاً بالبيع والشراء، والأخما والعطاء، دون توقف على إذن الشريك الأخر⁶³. أو هي أن يفوض كل واحد من الشريكين للآخر التصرف في أعمال الشركة.

الخرشي 41/6، حاشية الدسوني 348/3، فتح القدير 24/5، غاية المنتهى 162/2.

 ⁽²⁾ مغني المحتاج 213/2، المهذب 345/1.
 (3) الشرح الصغير 464/3، الفوانين الففهية: ص 283، الشرح الكبير 351/3 وما

وسسيت مفاوضة: من تفاؤهن الرجلان في الحديث: إذا شرعا فيه، ولأن كل واحد من الشركاء فوض لصاحبه التصرف، فإن لم يقيد التصرف بنوع معين تسمى مفاوضة عامة، وإن خصت بنوع سميت مفاوشة خاصة، أي: باللوع الذي أطلق التصرف فيه.

وحكمها: أن كلّ شريك يكون وكيلاً عن الشركاء الآخرين، وكفيلاً عنهم بعيني شورن الشركاء. ويجب أن يكون العمل بين الشركاء بقدره ما لكلَّ شهم من رأس العال، وإن يكون الربع و الخسارة بقدره أيضاً، ويتشد بشرط التفاوت في ذلك. وإذا أخلا أحد الشريكين عالاً من إجني ليممل فيه قراضاً (مضارية) فالربع له، والخسارة عليه ودن شريكة⁽¹⁾.

وإذا انجر أحد الشريكين في وديعة عنده أو عندهما تعدياً، فالربح له والخسارة عليه، إلا أن يعلم شريكه بتعديه، ويرضى بالتجارة فيها، فيكون الربح بينهما، والخسارة عليهما⁽²⁾.

وإذا ادعى أحد الشريكين تلفأ أو خسارة فيما بيده من مال الشركة، وكذبه الأخر، فالقول لمن ادعى التلف أو الخسارة بيمين؛ لأنه أمين على ما بيده، فيصدق في دعواه ما ذكر بيمينه، إلا أن يظهر كذبه بالبينة أو القرائر، فيضمن اللف أو الخسارة.

والعراد بالتلف: ما نشأ فضاء وقدراً بالمر سماوي أو لصر. والخسارة: ما نشأ عن العمل كبيع ونعوه. ومثال ظهور كلبه: أن يدهي التلف، وهو في رفقة لا يخفى عليهم تلف ما ادعى تلف، وقالوا: لم نملم» أو يدهي الداخسارة في سلة مرغوب فها وسعرها مشهور (³). ولكل شريك التبرع من مال الشُّركة بغير إذن شريكة إن استألف له

الشرح الكبير 354/3، النفنين المالكي (م271).

 ⁽²⁾ الشرع الكبير 355/3، النقنين المالكي (م272).
 (3) الشرح الكبير 356/3، النقنين المالكي (م755).

قلب الناس للتجارة أو كان قليلاً لا يضر بمال الشركة. وله أن يشارك في شيري معين، ويشل بدين لمن لا يُقيم علين الأن في شيء معين، ويشل المعيب، ويشر بدين لمن لا يُقيم علين الأن المعيم علين الأن الأن يُضم على المال الشركة الأن الإنهاء وله الشركة بدين المال يقد في مال الشركة بدين الين يشمن لاجل معلوم، ولا يجوز أن يشارك بدين بين الإسلام معلوم، من الموركة الشراء بالمئين، لالله إذا الشركة بدين في ذمت للشركة من غير إلى يجوز شركة، من المدين شركة، من المدين المتيارة، الشركة بدين أن في المناسبة، شيء من المشارة، الإطلام على معنومة، فإن فعل، عنير شريكه بين المتيارة، ولا ولورة.

والخلاصة: أنه يجوزالبيع لا الشراء لأجل معلوم.

والمفاوضة: لا تصع عند العنفية إلا إذا كان الشركاء متساوين في رأس المال والمصرف والذين (أي: المدأى والربع، فإذا تحققت المساواة الكاملة انعقدت الشركة. ويكاد أن يكون تحقيق ذلك عسيراً، معا يجعل هذه الأركة بهذه الأوصاف نادرة التحقق.

ولم يجز الشافعيّة، والحنابلة شركة المفاوضة بهذا المعنى، وقائرا يفسادها؛ لأن تحقق العساواة فيها أمر حسير، وتشتمل على غرر كثير وجهالة. وأما بالمعنى الذي ذكره المالكية فهى تعد عند غيرهم من

⁽¹⁾ أما من يتهم عليه كابن وزوجة وصديق، فلا بلزم الشريك الآخر بالإفرار.

⁽²⁾ بأن يعطي مالاً لغيره قراضاً (مضاربة) حيث اتسع المال، وإلا منع.

 ⁽³⁾ الإيضاع: أن يدفع شيئاً من مال الشركة ليشتري له بضاعة من بلد كذا، درن عوض، وعكم الاستجار: وهو استعمال شخص في المال بعوض.

 ⁽⁴⁾ شركة اللمم الممنوعة عند المالكية: أن يفتى أثنان مثلًا على أن كل من اشترى منهما سلعة بدين يكون الأخر شريكاً له فيها، وهي شركة الوجوه (الشرح الصغير 467/3).

شركة العنان، وتكون جائزة لا خلاف فيها.

2 ـ شركة العنان: هي أن يشترط في عقد الشركة توقف تصرف كلّ واحد على إذن الأخر. أو هي أن يجعل كلّ واحد من الشريكين مالاً ثم يخلطه! على يحملاه في صندوق واحد، ويتجرا به معا، ولا يستبد المحمعه بالتصرف دون الأخراق. أو هي أن يشترط كل من الشريكين على الأخر هدم استقلاله بعمل من أعمال الشركة.

وصعيت عناناً إما لظهورها، فهي ماخوذة من همزا الشيء» إذا ظهر، وإما للإذن الإنسوف فيها، فهي مأخوذة من عنان الداية: وهو ما تقاد به، كان كل واحد أخذ بعنان صاحبه؛ لأن كلّ شريك أعطى عنان التصرف في الممال لشريك.

وهي جائزة باتفاق المذاهب:

ويشترط لصحتها عند المالكية والشافعية: أن يكون الربع والخسران على قدر المالين، أي: نسبتهما؛ لأن الربع نماء مالهما، والخسران نقصان مالهما، فكانا على قدر المالين، أي: إن الربع يشبه الخسران.

ويما أن الشركة عند المالكية تنشأ بمجرد العقد، ويصبر به رأس المال مشتركاً بين الشركاء، فإذا ملك أحد المالين قبل الخلط أو قبل التصرف، يهلك على حساب الشركاء.

وإذا تصرف أحد الشريكين في مال شركة العنان بدون إذن صاحب فلشريكه رد تصرفه، وإذا ضاع ما تصرف فيه بدون إذن، كان عليه ضمانه.

3 ـ شركة الوجوه أو شركة الذمم: هي أن يشترك اثنان على غير مال
 ولا عمل، بأن ينفق اثنان فأكثر ممن ليس لديهم رأس مال، على أن

القوانين الفقهية: ص 283، الشرح الكبير 359/3، الشرح الصغير 471/3.

يشتروا شيئاً بدين في ذمتهم، ويكون كلّ واحد كفيلاً عن الأعر، وشريكاً له فيما يشتريه، ثم يبيعون ما يشترون على أن يكون الربع من هذه التجارة مقسماً بينهم، أي: إنهم يشترون في الذمم بالنسية لالإجار ويبيعون بالنقد.

وسميت شركة وجوه؛ لأنها تعتمد على ما للشركاء من وجاهة ومنزلة بين الناس بسبب حسن المعاملة. وسميت شركة ذمم؛ لأن الشراء يكون بدين في الذمة.

وهي جائزة عند الحقية والحنابلة، لأنها شركة عقد تنضمن توكيل كل شريك صاحبه في البيع والسراء، والتوكيل بذلك صحيح، فتصح الشركة، وقد تعامل بها الناس في مختلف الأعصار والأمصار من غير إنكار من أحداثاً.

وهي غير جائزة، وباطلة عند المالكية والشافعية الأن الشَّرَة تتعلق بالسال أو بالعمل، وهما غير موجودين ومعدومان في هذه الشُّرِكة، وتتنعمل على الغرز؛ لأن كلَّ شريك يعاوض صاحب بكسب غير محدد يصناعة أو يعمل مخصوص 20.

4 ـ شركة الجبر: وهي تشريك غير المشتري بناء على طلبه مع المشتري فيما اشتراه من سوقه، وهي التي قضى بها عمر رضي الله عنه، وقال بها مالك وأصحابه، وأجازوها بشروط سبعة وهى:

 أن يكون المشتري الذي اشترى السلعة قد اشتراها من سوقها المعدّ لها.

2 _ وأن يكون شراؤه لها لأجل التجارة بها.

⁽¹⁾ فتح القدير 30/5 وما بعدها، المغنى 12/5، غاية المنهى 180/2.

 ⁽²⁾ الخرشي 35/6، الشرح الصغير 467/3، القوانين الفقهية: ص 384، الشرح الكبير 384،

- 3 ـ وأن يكون الاتجار بها في بلد الشراء.
- 4 ـ وأن يكون طالب المشاركة (المشؤك) في السلعة حاضراً في السوق وقت الشراء.
 - 5 ـ وأن يكون المشؤك من تجار هذه السلعة.
- 6 ـ وألا يتكلم المشؤك بزيادة أو مساومة، فلا يزيد على المشتري في ثمنها ولا يساوم.
- 7 ـ وألا يبين المشتري للمشؤك عند الشراء أنه لا يشارك فيها أحداً
 من طلاب المشاركة، ومن أراد منهم الزيادة فليزد.
- قان تخلف شرط من هذه الشروط فلا جبر⁽¹⁾. وقد نص التغين العالكي على هذا النوع من الشركة في مادة (883) وهم: إذا اشترى شخص سلعة من سوقها للتجارة بها في بلد الشراء، وحضر بعض تجار يتن هذا السلعة وقت شرائها، ولم يبين لهم أنه لا يشارك أحداً عنهم، ولم يزيدوا عليه في تعنها فإنه يجبر على صفاركتهم له إن طلبوا ذلك.

النوع الثاني من الشركات ـ شركة الأحمال أو شركة الأبدان:

تسمى هذه الشركة شركة الأصال، وشركة الأيدان، وشركة الماللة المعقين المسابقة و وشركة الأيدان مو فركة المسابقة و وشركة المسابقة الم

⁽¹⁾ الشرح الصغير 473/3 ومابعدها، الشرح الكبير والدسوقي 360/3.

وهي جائزة عند جمهور العلماء (المالكية، والحنفية، والحناية) (أ لأن الشفصود منها تحصيل الربيم، وهو ممكن بالتوكيل، وقد تعامل الناس بها، ولأن الشركة تكون بالعال، أو بالعمل كالمضاربة، وهذا عمل من الأعمال، وقال ابن مسعود: «اشتركت أنا وعمار وسعد برم بدر، فأصاب سعد أسيرين، ولم أصب أنا وعثار شيئاً، فلم ينكر الشي # طيناء(2).

فهذه شركة فيما يصيون من أسلاب الحرب. ومنهها الشافعية وإبطارها، لأن الشُّرِعة تختص عندهم بالأموال، لا بالأمعال، ولأن العمل فيها لا ينضيط، فكانت مشتملة على الفرر، إذ لا يدري أحد الشريكين أن صاحب يكسب أم لا، ولأن لكل شريك مفعة بدنه وخبرته وجهده، فيختص به، كاختصاص العمال فيما يحصلون عليه في الإحتطاب، والأصطار، وسائز العباحات⁰.

تجوز شركة العمل عند المالكية بشروط خمسة⁽⁴⁾:

 أهلية العاقدين للتصرف: كما في شركة الأموال، بأن بكون كل منهما حراً بالغاً رشيداً.

2 - اتحاد العمل: كخياطين، ونجازين، ومهندسين، وطبيبين،
 لا كخياط ونجار، وطيب ومهندس، أو تـلازم العملين بأن يكون

شروط صحتها:

 ⁽¹⁾ الخرشي 38/6، 51 - 53، الشرح الصغير 474/3 وما بعدها، الشرح الكبير 361/3، القوانين الفقهية: ص 284.

 ⁽²⁾ رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه عن أبي عبينة عن عبد الله بن مسعود،
 قال ابن تيمية الجد: وهو حجة في شركة الأبدان وتملك العباحات.

⁽³⁾ مغني المحتاج 212/2.(4) مراجع المالكية السابقة.

أحدهما نشاجاً والأخر غزالاً، أو أحدهما صواغاً والآخر سبّاكاً، أو أحدهما غواصاً لطلب اللؤلو، والآخر يمسك له الحيل ويجلّف (أي: يقفف بالمقذاف) والعراد بالتلازم: توقف عمل أحدهما على الآخر.

ولم يشترط الحنفية هذا الشرط، فتجوز شركة العمل عندهم وإن اختلفت الحرفة أو الصنعة.

2 - اقسام الربح يقدر حمل كل معهما: أي: أن يفغا على ذلك، ولا يشعر الديح بسد العقد، وتفسد الشركة إن شرطا التعاوت في الربح، ولا يغير شرط التعاوت البسير في الربح، ولا يغير شرط التعاوت البسير في المسلم ع كون الربح بيضما بالسوية، ككون عمل أحدهما أكثر من التقديد قبلاً، وعمل الأخر أكثر منه قبلاً، أو كان عمل أحدهما أكثر من التقديد، وعمل الأخر أثل من التطبيق فيلاً، وتفاصما على المشروط، والتعاوت الذي يفسد الشركة مع التفاوت الذي يفسد الشركة مع التفاوت الدي يفسد الشركة من التفاوت الدين بقدية الشركة المسلم إيضاً.

5 - أن يشترك الشريكان في الآله التي بها العمل: كالفاس، والقدرم، والقدرم، والطعرة، والمناس وطبع المعادة بالك والمعادة والمعادة بالمعادة المعادة والمعادة والمعادة والمعادة والمعادة والمعادة واستأجر صاحبه ند تعادية، فإن كانت الآلة من أحمدها دون الآخر لي يجز.

وخلاصة هذه الشروط: تجوز الشركة في العمل إن التحد عمل الشريكين أو توقف عمل كلّ منهما على الأخرء وحصل التعاون بينهما في العمل ولو يمكانين، وأشتركا في ألّة العمل أو إجازة لها من الجانيين أو يملك من جانب وإجازة من جانب آخر، وأخذ كل منهما من الربع يمتو ممله أوقريها عنهاً".

التغنين المالكي (م286).

أحكام هذه الشَّركة:

لا تلزم هذه الشَّركة بالعقد، وإنما تلزم بالعمل، خلافاً لشركة الأموال فإنها تلزم عند المالكية بالعقد.

وإذا قبل أحد شريكي العمل في حضور شريكه أو في فيابه أو مرضه القليميين (بأن كون منه كل منهما تلاتة أيام فقائل كمينا مما يعملان فيه لزم كم قبوله ، ولوم ضعانه (المسترفة في التبعة أو السوولة) أن لأنه و حصل النقف بعد انفصائها بد (أي: بعد انتهاء الشركة) والأنها صارا كالرجل الواحد، فعنى ضاع شيء من احدهما ضحاه معاً. فإن قبلة في ضيابة أو مرضه الطوليين الذي يدوم كل شهما أكثر من ثلاثة أيام، فلا يأم صاحبة قبوله والعمل معه، ولا ضحانه، كما لا يلزم حيثترل ما قبلة أحدمها بعد الانفصال (انتهاء الشركة) ولا يضمان ما تلف حيثته اكون ضحانه من القابل خاصة.

راذا قبل الشريكان لابنا للعمل في، فغاب إل مرض أحدهما ثلاثة إيام فائل، النبت مدة غياء أو مرض، وشارك العاضر في ابيرة عمله. فائل (توصد مدة العباب أو العرض مل ثلاثة أيام فائل، كانت الاجراء الأصلية المنفق عليها كعشرة دنائير مثلاً بينهما، ورجع العاضر على المثالية العرض في العالمين من المجرع عمله، أي: إذا كانت أجرة المثال لعمل العامل تساوي أربعة دنائير مثلاً، فإن العامل يغتص بأربعة من البخرة في المثال المذكور، ثم يقتسات السنة الباقية.

أما إن قبل أحدهما في أثناء غياب شريكه أو مرضه أكثر من ثلاثة أيام، فالأجرة كلها له، ولا شي للغائب أو المريض⁽¹⁾.

الشرح الصغير4763، الشرح الكبير3623 وما بعدها، التغنين المالكي (م287، 288).

صفة يد الشريك:

اتنق الفقهاء على أن بد الشريك في العال بد أمانة كالوديمة؛ لأنه فيض العال بإذن صاحب، لا لأجل أن يغفو تمت كما في المقبوض على سوم الشراه⁽¹⁷⁾، فإنه مقبوض لأجل أن يغفع الثمن، ولا لأجل التوثق به، كما في الرحن، فإنه مقبوض لأجل الترثق بالدين ، فيكرن مفسوناً عند المحفية علاقاً لغيرهم.

ويناه عليه، إذا هلك العال في يد الشريك من غير تفريط. لم يضمن؛ لأن ناب عن شريكه في الحفظ والتصرف، فكان الهالك في يده كالهالك في يد شريكه، ويقبل قوله بيمت في مقدار الربع والخسرات، وضياع منش العال أو كله، ولم من غير تجارة، ويضمن بالتعدي أو بالتفصير في الحفظ، كما في سائر الامانت (تجارة، ويضمن

وإذا تلف بعض مال الشركة، بعد خلط المال، فضمانه من الشريكين عرضاً كان أو مثلياً(3).

مبطلات الشُّرِكة:

تبطل الشُّركة بما يأتي:

الفسخ: تبطل الشَّرِكة عند المالكية بانفاق الطرفين على فسخها؛
 لأنها عندهم عقد لازم بمجرد العقد. وتبطل عند المذاهب بفسخ أحد
 الشريكين لها؛ لأنها عقد غير لازم عندهم، فكانت محتملة للفسخ.

- (1) المقبوض على سوم الشراه: هو الشيء المقبوض من البائع بعد الاتفاق على ثمنه من أجل رؤيته من شخص آخر قبل إيرام العقد.
- (2) بداية المجتهد 253/2، تبيين الحقائق 320/2، المهذب 347/1، المغني
 - التقنين المالكي (م268) الشرح الكبير 350/3.

2 ـ موت أحد الشريكين: تشهى الشرّية بموت أحد الشريكين، لزوال الملك ، وزوال أملية التصرف بالمال بالموت، صواء علم الشريك الأخر بالموت أو لم يعلم؛ لأن كل شريك وكيل عن صاحب، وموت الموكل يكون عزلاً للوكيل، علم به أو لم يعلم، لأن الموت عزل

3 ـ ارتداد أحد الشريكين: ألن الردّة بمنزلة الموت.

 4 ـ جتون الشريك جنوناً مطبقاً: لأن الشخص بالجنون يخرج عن الأهلية. والإغماء مثل الجنون.

شركة الحيوان:

تحور الشَّرِيَّة بين المالك بيناف، والماطل بعداء ، على أن ما رق افد يكون بنهما، فإن رزق الله الفائدة كانت بنهما، وإن منهما استريا في المرحان، وهذا غالة العدل، ولا تحوم الشريعة هذه المستركات، وقد أقر التي في المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام، فضارب أصحابه في حيات وبعد موته، وأجمعت عليها الأمنال، ومثل ذلك

ويناء عليه، تجوز المغاربة على شجر الجوز مثلاً، بأن يدنع إليه أرضه، ويقول: الخرسها من الأحجار كذا وكذا، والفرس بيننا نصفان، ويجوز أن يدنع إليه ماله يتُحر فيه والربع بينهما نصفان، ويدنع إليه ارتمه يزرعها، والزرع بينهما، ويدفع إليه شجر، يقوم عليه والشهر بينهما.

وله أن يدفع إليه بقره أو غَنَمه أو إبله يقوم عليها، والدّر والتَّسْلُ بينهما، ويدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما، ويدفع إليه دابته يعمل

أعلام الموقعين 20/4، ط محى الدين.

عليها والأجرة بينهما، ويدفع إليه فرم بنزر عليها وسهمها بينهما، ويسلّم ثناة بستيط ماهما والعاء بينهما، ونظار ذلك، فكلّ ذلك شركة مميحة، دل على جوازهما النص، والقباس، واتضاق الصحابة، ومصالح الناس.

وذلك شركة، وليس إجارة، العوض فيها مجهول فيفسد العقد⁽¹⁾. القضاء في منازعات الشركاء والجوار وغيرها:

تثور منازعات كثيرة بين الشركاء والجيران وغيرهم في مجال حقوق الارتفاق في الموافق الخاصة والعامنة فيضعى فيها على أساس منع الضره وإذا أنه ما يسمى بالتعمف في استعمال الحن. وقد أورد فقهاء العامرية على هذا الخصوص، يحسن مرفها، أبيان عدالة الشريعة وحرصها على تحقيق المصلحة العامة، ووفع الضرر، وتحقيق التعاون بين الناس على البر والتقوى.

ومن هذه المسائل ما يأتي :

أولاًـ التنازع بين الشركاء:

(أ) تعيير العقار المشترك: إذا احتاج عقار مشترك إلى عمارة، وكان غير قابل القسمة وطير بتر أو عين، واستم أحد السريكين عن تعييره، فإنه يقضى عليه من القاضي ببيح حصته لمن يعمره مع الشريك للذي أراد التعيير، فنفغ ضرر بقاد العمارة بدون تعيير عن الشريك الذي أراد التعيير، حتى ولو كان بيع بعض الحصة يكفي لما يخص الشريك من نفقة العمارة.

أما إن كان قابلاً للقسمة، فلا يقضى عليه ببيع حصته، ولشريكه

المرجع السابق 19/4.

قسمة العقار وتعمير نصيبه؛ لإمكان دفع الضرر عنه بقسمة العقار وتعميره لنصيبه.

وإن كان الشيء المشترك برز أو عيناً، فلا يقضى على الشريك إيضاً بيع حصت، لإمكان دفع الفرر عن شريك بالتعمير والاعتصاص بالمنفعة، ولشريكة تعمير البر أو العين، واختصاصه بما حصل من ماها بعمارتها، حتى بستوفي قدر ما أنققه، ما لم يدفع له الشريك

(ب) ـ نفقة التعمير من غير قضاء: إذا لم يرفع الشريك في العقار العشرك أمره إلى القضاء، وقام بتعميره معجرد امتناع الشريك الأخر عن التعمير معه والإذن له فيه، فإذه يرجع بنفقة التعمير في غلة العقار، أي: يستوفي منها ما أنقت على العمارة، لا في ذنة الشريك الأعرو الأنه لم يؤذن له في الشعير، حتى تكون نفقته دينا في ذنته.

فإن أذن له في تعميره، أو سكت حين التعمير بعد علمه به، فإنه يرجع بما يخص شريكه من نفقة التعمير في ذمة الشريك، أي: يكون دييًا حالاً بأعذها مت جملة واحدة، لا في غلة العقار، ولو لم يكن للفقار فقائدً². للفقار فقائدً².

(ج) _ إصلاح البتاء الأسفل: إذا ضعف بناء فوقه بناء لمالك آخر، أي: ضعف عن حمله بحيث يخاف سقوطه، فعلى صاحب البناء الأسفل المملوك أو العوقوف إصلاحه أو بيعه لمن يقوم بإصلاحه، وعليه تعليق البناء الأعمل⁽³⁾، ونفقائه، عند الإصلاح إن خيف سقوطه.

الشرح الصغير 478/3، الشرح الكبير 364/3 وما بعدها، التقنين المالكي (م 580).

⁽²⁾ الشرح الصغير 479/3، الشرح الكبير 367/3، التفنين المالكي (م 581).

 ⁽³⁾ أي وضع الدهائم الخشية أوالحديدية تحته لمنعه من المغوط.

وإذا سقط بعد أن علقه التعليق المعتاد في مثله، فلا ضمان عليه؛ لأنه فعار المطلوب منه⁽¹⁾.

(ه) - إهادة البناء الأسفل: إذا سقط البناء الأعلى على البناء الأسفل السلطك أو المعرقوف، فيدم، فإن صاحب البناء الأسفل يجبر على إعادة بناته أو بيعه لمن يعبد بناءه⁽²⁾، ولا شعان على صاحب البناء الأسفل إلا إذا أنفز براصلاح بناك رسياً الأعلى في انهداء البناء الأسفل إلا إذا أنفز براصلاح بناك رسياً المواصلة بعد الإنفاز تسع الإصلاح، إلى يقم بإصلاحه حتى مقط البناء الأعلى إلا بالشروط السابقة، أي: الإنفاز رسياً بإصلاحه، ومضت مدة كانية بعد الإنفاز رسع الإصلاح، ومضت مدة مداينة الأعلى، فيكون علم حينا ضمان مقوط،

والإجبار على إعادة البناء الأسفل ليتمكن بذلك صاحب البناء الأعلى من إعادة بنائه عليه والانتفاع به⁽³⁾.

وعلى صاحب البناء الأسفل إيضاً السفف السائر لسفله، إذا السفل لا يسمى بينا إلا بالسفف، ولذا كان يقضي به لصاحب الأسفل عند التازع، فالسفف الذي بين الطابقين لصاحب السفل، وعلم إصلاحه إن أنهدم. وقال الثافعي: السفف مشترك بين صاحب العلو السفل.

ولصاحب العلو الجلوس على السقف، وإن كان فوقه علو آخر، فسقفه لصاحب العلو الأول، وبناه العلو على صاحبه، وبناء السفل على صاحه.

الشرح الصغير 480/3، الشرح الكبير 365/3 وما بعدما، التغنين المالكي (م582).

⁽²⁾ هذه المسألة مما استثني من عدم جواز بيع الوقف.

⁽³⁾ الشرح الصغير والكبير، المكان السابق، التقنين المالكي (م583).

وإن كان مرحاض الأعلى منصوباً على الأسفل، فشهور المذهب على صاحب السفل، والشفتي به قول أصغ أن كنسه على الانتين على قدر الرؤوس، وذلك إذا لم يقبر العرف بشيء، وإلا عمل بالعرف فقطاً، كما أنه يعمل بالعرف في كنس كنف العال المكتراة، وعرف أهل مصر أنه على رب العالر لا على المكترى⁽¹⁾.

(هـ) ــ الزيادة في البناء الأهلى: يمنع مالك البناء الأعلى من الزيادة في بناء على القدر المنفئ عليه من مالك البناء الأحلى إلا بإذن صاحب السنل، ويقضى عليه بإزائتها إن وقعت، إلا أن تكون الزيادة عفيفة عرفاً، قلا بمنع منها. والزيادة الخفيفة فرفاً: هي التي لا تضر بالبناء الأخفل لا في الحال ولا في العالد، ولا يمنع منها للتسامع فيها عادة لخفتها وعدم إضرارها بالبناء الأسفل.

وإنما يمنع من الزيادة الثقبلة؛ لأنها مخالفة لما النزم به بمقتضى الاتفاق مع مالك البناء الأسفل، ولأنها تضر بالبناء الأسفل في الحال أو في المال⁽²⁾.

(و) _ إعادة بناء المحافظ الساتر: إذا هدم الجار حافظ (جداره) الساتر لجارة لقير إصلاح، فإنه يقضى عليه بإعادته على ما كان عليه دفعاً للضرر عن جاره، فإن هدمه لإصلاح، أو سقط بنفه، فلا يقضى عليه بإعادته، ولو كان قدارة عليها، لعدم إضراره بجاره. فق.

ثانياً ـ المرافق:

المرافق جمع مُزفِق أو مِزفَق: وهو ما يرتفق به، أي: ما ينتفع به.

⁽¹⁾ الشرح الكبير والدسوقي 366/3، القوانين الفقيهة: ص 341.

⁽²⁾ الشرح الكبير 633/3، النقنين المالكي (م584) القوانين الفقهية: ص 344.

⁽³⁾ الشرح الكبير 368/3، التقنين المالكي (ك 585)

(أ) بيال العام العملوك: إذا طلب محتاج لسفي إنسان أو حيران ماء مملوكا، كماء البرخ والشهريج (أ) واللخزة والبؤية ونحو ذلك، فلطالك الماء منعه عنه وله إعطاؤه ما يطلب بالنمن إلا إذا لم يكن معه ما، وعيف حصول ضور شديد له بسبب العطاق، فيجه عليه إعطاؤه مقدار حاجته منه، ولا رجوع له عليه يشته، ولم كان موسراً به في غير محل الاضطرار، فإن كان معه مال في محل الاضطرار، فله أعذ الثمن

والأولى في كلّ الحالات إعطاء الماء لطالب السقي بغير ثمن عملاً بمقتضى مكارم الاخلاق⁽²⁾.

(ب) _ إعطاه الزائد من ماه البيز: يقضى على مالك بتر الزرع⁽³⁾ بإعطاء ما زاد من مائها عن حاجة زرعه لجاره في الروع معاناً، حتى ولم وجد معه النمن، إن زرع الجار زرعه على ماه بتر، فانهدست، وشرع في إصلاحها، وخيف تلف زرعه لو ترك بغير سقى إلى تمام إصلاحها، والمحالة على المحاسلة على إصلاحها،

وهذا المحكم نوجه مبادئ الإسلام في التعاون على البر والتقوى، ودفع الشور الشديد، وهو كما ينضع مشروط بشروط أرمعة: وهي زرع الجار زرعة على ماه بتر، وانهذام البئر، وشروعه في إصلاحها، والخوف على زرعه من النلف، لو ترك يدون سفي إلى تمام إصلاح البير (4).

(جـ) ـ الماء المباح في الأرض الموات: إذا حفرت بئر في الأرض

الشهريج: حوض كبير بعد لخزن الماه فيه، جمع صهاريج.

 ⁽²⁾ شرح مجموع الأمير 242/2، التغنين المائكي (م 577).
 (3) شرا الزرع: هي الني تحفر في أرض مملوكة لسقي الزرع.

⁽۵) بنو الراح . عي العي للنظر ع(4) التقنين المالكي (م 578).

العوات كالصحراء والبادية لسقي العاشية أو الناس⁽¹⁾، ولم يشهد حافرها على ملكيت لها عند حفرها. فإنه لا يختص بمانها، ويجبر على إعظاء مازاد من مانها عن حاجت لعن طلبه ت مجاناً، ولو وجد معه الثمن؟ لأن الحفر على هذا النحو لا يكون إحياء للارض ولا سبأ التعناء بها.

فإن أشهد عند حفرها على ملكيته لها، فإنه يختص بماتها؛ لأن حفر البئر على هذه الشاكلة يكون إحياء للأرض وسبباً لاختصاصه بها. ويطبق الحكم المذكور في الفقرة السابقة (أ) على طلب الغير منه ما زاد من مافها عن حاجت⁽²⁾.

> ثالثاً ـ منع الضرر: .

من أحدث ضرراً يؤمر برفعه، ولا ضرر ولا ضوار، والضرر المحدث قسمان: أحدهما متفق عليه، والآخر مختلف فيه.

فالمتفق عليه أنواع: منه فتح كُوَّة أو طاق يكشف منها على جاره فيؤمر بسدها أو سترها.

ومنه: أن يبني في داره فرنا أو حماماً أو كير حداد أو صائغ معا يضر دخانه بجاره، فيمنع منه إلا إن احتال في إزالة الدخان كالمداخن الحديثة والعصافي الواقية من تلوث البيئة.

ومنه: أن يصرف ماه، على دار جاره أو على سقفه أو يجري في داره ماه، فيضر بحيطان جاره.

ومنه: أن يبنى في طريق المسلمين أو يضيف إلى ملكه شيئاً من

 ⁽¹⁾ تسمى البتر الأولى في الاصطلاح الفقهي ببتر الماشية، والثانية ببتر الشّرب
 • حاشية الدسوقي 70/4)

⁽²⁾ التقنين المالكي (م579) حاشية الدسوتي 70/4.

الطريق، فيمنع من ذلك بالانفاق. وله أن يبني غرفة على الطريق إذا كانت الحيطان له من جانبي الطريق. وإن كان بين شريكين نهر أو عين أو بزء، فمن أتقل منهم، قله أن يمنع شريكه من الانتفاع حتى يعطيه قسله من النفقة.

وأما المختلف فيه: فمثل أن يعلي بنياناً يمنع جاره الضوء والشمس فالمشهور أنه لا يمنع منه، وقيل: يمنع.

ومنه: أن يبني بنياناً يمنع الهواء (الربح) للأندر (البيدر أو الجَرين) فالمشهور منعه منه.

ومن ذلك: أن يجعل في داره رحى(طاحونة) يضر دويها بجاره، فيه خلاف.

وأما فتح الباب في الزقاق: فإن كان الزقاق غير نافذ، فليس له أن يفتحه إلا بإذن أرباب الزقاق، وإن كان نافذاً جاز له فتحه بغير إذنهم إلا أن يكشف عل دار أحد جيرانه، فيمنع من ذلك $^{(1)}$. هذا ما قاله ابن جزي.

ويمكن صياغة بعض هذه الأحكام على النحو التالي:

(أ) ـ هدم ما يتي في الطريق: يقضى على من بنى في طريق يمر فيه الناس بهذم ما ينى. ولو لم يضر بهم في مرورهم، إلا أن يكون أصل الطريق ملكاً له تهمّ ، كما لو كان أصله داراً له، وانخذه الناس طريقاً لهم، فلا يعتم من البناء في.

والعراد بالطريق الذي يعرفيه الناس: ما يشمل الطريق المفتوح الذي يسعى اليوم بالشارع، والطريق المسدود الذي يسمى بالحارة أو الزفاق⁽²²⁾.

⁽¹⁾ القوانين الفقهية: ص 341.

⁽²⁾ الشرح الصغير 483/3، النقين المالكي (م 586).

(ب) ـ فتح النافذة أو المنطَلَّى ومنع الدخان والراتحة: لا يجوز فتح النفة نطل على الجار، ويقضى بإزائها إن فتحت، كما لا يجوز إحداث ما يضر بالجار دخانه كحمام وفرن ومطيخ، أو رائحته كمديقة ومنجية وإصطبل أو فياره كتارية الحيث في البيدر، ويقضى بإزائه إن حدث؟

(جما ـ الإشرار بحالط الجار: لا يجوز إحداث ما يضر بحالط (جدار) الجاره كإحداث طاحونة أو يتر أو غرس شجوة بجواره، ويقضى بإزائه إن حدث، كما يقضى يقطع ما أضر من أغصان شجرة بحائط الغير أو يكن دولو كانت الشجرة أقدم من الحائط.

(د) ترك مالا يلحق ضرراً كبيراً: لا يمنم إحداث بناء يحجب ضوءاً أو شمساً أو ربحاً عن الجار، إلا أن يحجب الربح عن طاحونة الهواء، فيقضى بمنعه²⁰.

ولا يمنع صوت حداد ونجار ونحوهما إلا أن يشتد ويستمر، فيقضى بمنعه.

ولا يعنع إحداث روشن، وساياط لمن له الجانبان بزقاق مطلقاً انافذ أو غير الخاق ولر كان الوقاق غير نافذ إلا أن يضر إحداثهما يالمارة، فيقضى بمنته⁽²⁾. والروشن: هو جناح يخرجه في علو حائطه ليني علمه ماشاء. والساياط: سقف ونحوه على حائطين له مكتفي طبيق علمه ماشاء. والساباط: سقف ونحوه على حائطين له مكتفي

الشرح الكبير 369/3، الشرح الصغير 484/4 ومابعدها. التغين المالكي (م577) ويعبر الفقهاء عن النافلة بالكُرّة أي: الطاقة، والمراد بها الطاقة المحدثة المشرفة على الجار، وأما القديمة فلا يغتضى بسدها.

⁽²⁾ الشرح الصغير 3853 وما بعدها، التقنين المالكي (م 588).

⁽³⁾ الشرح الكبير 370/3، الشرح الصغير 486/3 ومأبعدها، التقنين المالكي (م 989).

(هـ) جني الثمار: لا يمنع الصعود على نخلة مشرفة على الجار لإسلامها () أو جني تمارها، وعلى الصاعد إعلام الجبار بصعوده ليستر ما لا يحب إطلاع الغير على به بخلاف سارة المسجد الشرقة على الجهار، فإنه يمنع الصعود عليها للافان، ولو كانت أقدم من الجارائي: موجودة قبل وجود الجار بجانها، إلا أن يكون لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجار، أو يكون من يصعد عليها للافان مكفوفًا، لا ينتم من الاطلاع على الجار، أو يكون من يصعد عليها للافان مكفوفًا،

والسماح بصعود النخلة للإصلاح أو جني الشبرة؛ لأنه أمر اضطراري لا يتأتى المطلوب بدونه، وهو قليل جداً. أما الصعود على منارة المسجد للأفادة، فإنه يتكور كان يوم خمس مرات، فيش على الجار المتخلف من الصافد عليها، ولأن الأفاد للصلاء يتأتى بدون الصعود عليها أو بصعود مكفوف عليها، أو بمكرات الصوت الجدية⁽²⁾.

رابعاً ـ ما يندب للجار :

ـ يندب للجار تمكين جاره من غرز خشب في جداره؛ لأنه من المعروف ومكارم الأخلاق، ولما في الموطأ: الايمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره.

_ ويندب للإنسان الارفاق بعاء الشرب أو غيره، ويعاهون كاناه، وفاس، وسكين، لنفره من جار أو فريب أو أجنبي، ويتأكد في الفريب والجار، قال الله تعالى: ﴿ وَالْكِنْيَاتِيْنِ إِسْسَكَنَّ كُونِينَ ٱلشَّدَّنُ وَالْكِنْسَرُ وَالْمُسْتِكِينِ وَلِمُكَانِّ وَالْمُسْتِقِ وَالْمُكِنَّ وَالْمُعَالِينِ وَالْمُكَالِينِ وَالْمُعَالِينِ وَالْمِنْ إِلَّهُ السِينِ وَمُعَلِّكُمْ السَّاسَةِ وَالْمِنْ الْعَلَى اللهِ عَلَيْنِ وَالْمُعَالِينِ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُؤْنِ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُؤْلِقِينَ وَالْمِعَالِقِينَ وَالْمِعَالِقِينَ وَالْمِعَالِقِينَ وَالْمِعَالِينَ وَالْمُؤْلِقِ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمِعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمِعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعَالِقِينَ وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمُعِلَّى الْمُعْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُعِلَّى الْمُعَلِقِينَ وَالْمُؤْلِقِينَ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُعِلِقِينَا وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِينَ وَالْمُؤْلِقِينَ وَالْمُؤْلِقِينَ وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمُؤْلِقِلْمِلْمِنِيْنِ الْمِنْلِقِينَا وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُوالِقِينَا وَالْمِنْ و

إصلاح النخلة: هو تقليمها وتلقيحها بالطلع.

 ⁽²⁾ الشرح الكبير 371/3، الشرح السغير 487/3، التغنين المالكي (م 590)
 الغرابية الفقهة: ص. 340.

ويندب إعانة الجار، والقريب، والأجنبي في أمر مهم كموت،
 وعرس، وسفر.

ـ ويندب فتح باب لمرور في دار لها بابان، وأراد الجار أن يمر في الدار بدخوله من باب ليخرج من الآخر لحاجة، ولا ضرر على رب المار ال.

خامساً _ التنازع في الجدران(2):

- إذا كان جدار بين دارين لرجلين، فهناك ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى ـ أن يكون لأحدهما، فله أن يتصرف فيه بما شاء.

والحالة الثانية _ أن يكون الجدار ملكا لرجلين: فليس لاحدهما أن يتصرف فيه إلا بإزاد شريكة، وإن انهم فيناما عليهما، فإن أبي احدهما من البناء، فإن كان يقيمة قسم بينهما، وإن لم ينقسم أجبر على بيئات مع شريكه، وقبل: لا يجبر، فإن هدمه أحد، نعليه أن يرد، إلا إذا كان مع شريكه، وقبل: لا يجبر، فإن هدمه أحد، نعليه أن يرد، إلا إذا كان

الحالة الثالثة ـ إذا تنازعا في ملك الجدار: فيحكم به لمن يشهد العرف بأنه له، وهو لمن كانت إليه القُمُط والعقود.

والقُمط: هي ما تشد به الحيطان من الجص وشبهه، والعقود: هي الخشب التي تجعل في أركان الحيطان لتشدها.

فإن لم يشهد به العرف الأحدهما حكم بأحكام التداعي في القضاء.

وقال الشافعي: لا دليل في الخشب على ملك الحائط، والحائط بينهما مع أيمانهما.

_ إذا انهدم حائط بستان مشترك، فأراد بعضهم بناءه، وأبى بعضهم

- (1) الشرح الصغير 488/3 ومايعدها.
 - (2) القرانين الفقهية: ص 340.

فإن كان مقسوماً إلا أن الحيطان تضمه، فلا حجة لبعضهم على بعض. ومن أراد أن يحرز متاعه أحرزه، ومن أراد الترك تركه.

وإن كان غير مفسوم قسم. وإن غير كان قابل للقسمة، أنفق من أحب في صيانته، وأخذ نفقته من نصيب صاحبه.

احب في صيانه، واحد نفعه من نصيب صاحبه. ـ إن انهدمت رحى (طاحونة) مشتركة، فأقامها أحدهم بعد امتناع

_ إن الهامت رحى (فاحوله) مسترقه، فاقافه اختصم بعد انساع الباقين، فالغلة كلها للذي أقامها عند ابن القاسم. وقال ابن الماجشون: الغلة بينهم على حسب الأنصباء، ويأخذ المنفق من أنصبائهم ماأنفق.

. . .

الفَصلُ العَامِيْرُ *المُضَارَةِ أُوالقِّرِاض*

تعريفها، ومشروعيتها، وأركانها، وصفة عندها، ومقارنتها مع عقد التأمين، نوعاها، تعدد المضارب، شروطها، صفة يد الصفارب، تصوفات المضارب، مضاربة العامل بمال المضاربة، حقوق المضارب (المفقة والربح) حق ربّ العال وغرمه، حكم المضاربة الصحيحة والفائدة، ميطلات المضاربة أو انتها، المضاربة وضحها، اختلاف العاقدين (ربّ العال والعامل المضارب).

تعريف المضاربة:

المضاربة أو المعاملة: أحد أنواع الشُّركة السنة عند المالكية (1)، يكون فيها وأس العال من جانب، والمعل من جانب أخر، وتسمى في لغة أهل الحجاز مضاربة، ويسمى العامل مضارباً، لأنه يضرب في الأرض، ويتاجر فيها يقصد الرجع وتنبية العال، وتسمى في لغة أهل المراق قراضاً ومقارفة، لأن صاحب العالى يقمل قدراً من ماك ويسلمه إلى العامل يتصرف فيه يقطعة من ربح، وتسمى أيضاً معاملة.

وهي أن يدفع رجل مالاً لآخر ليتجر به، ويكون الفضل بينهما حسبما يتفقان عليه من النصف أو الثلث أو الربع أو غير ذلك بعد إخواج رأس المال⁽²²⁾ وقال ابن رشد (الجد): شركة المضاربة: هي أن يدفع

الشرح الكبير 351/3.

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص 282.

الرجل إلى الرجل مالاً يتجر فيه، ويكون الربح فيه بينهما على ما يتفقان عليه من الأجزاء، والوضيعة على رأس المال، وهي المقارضة⁽¹⁾.

وقال العلامة خليل: القراض: دفع مالك مالاً من نقد (ذهب أو فضا) مضروب (سكول) كستلم معلوم لمن يتجر به، بجزء معلوم، يصيفة. فلا يمت بعروض كلياب، ومنلي غير نقد كطعام وغيره يصيفة. فلا يصلى، ولا سيكة إلا أن يتعامل بالتير ونحوه نقط، يبلد القراض، حيث لا يوجد عندهم مسكوك يتعامل به، ولا يدين ولا برمن ولا بودية عند العامل أو غيره، بهيئة دالة على ذلك، ولو كان التعبير من أحد العاقدين ويرض الآخر، ولا يشترط الفقط كاليم والإجارة⁽²⁰⁾ تقتمم بكل ما يدل على معتاها ويتراض عليها الطرفان.

ويتبين من ذلك أن المضاربة: عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر، ليتجر فيه، على أن يكون الربع بينهما بحسب ما يتفقان عليه، والربح معلوم النسبة دون القدر.

مشروعيتها

المضاربة عقد جائز، مستشى من الغرر والإجارة المجهولة، أجيزت بالسنة والإجماع، فإن التي تشخ بعث والناس في الجاهلية يتعاملون بها، وقد ضارب لخديجة وضمي الله عنها بمنالها، وسافر به إلى الشام قبل أن يعث، فأقرهم عليها؛ لأن الصحابة كانوا يتعاملون بها، وعلم التي تشخ بذلك، فأقرهم.

وأخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنه قال: •كان سيدنا العباس بن عبد المطلب إذا دفع المال مضاربة، اشترط عنى صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به دابة ذات

⁽¹⁾ المقدمات الممهدات 36/3.

⁽²⁾ الشرح الصغير 681/3 ومابعدها.

كبد رطبة، فإن فعل ذلك ضمن، فبلغ شرطه رسول الله 魏، فأجازه (١).

وأجمع الصحابة على جوازها، فإنهم كانوا ينفعون مال اليتيم مضاربة، ولم ينكر عليهم أحد، فكان إجماعاً.

رُوي أن عبد الله وعبيد الله أبني عمر بن الخطّاب رضي الله عنهم شرجا في جين العراق، فلما تقاد الا على عامل لمدر : رهو أبو موسى الأشروي، فرضية بها وسيقال، ويقال أل أفقد لكما على المر الفدكا به لفعلت، ثم قال: بلى، ها هما مال من مال الله، أريد أن أبست به إلى أبير المونين، فأسلفكما، فيتباعان به مناطأ من مناع العراق، ثم تبيعات في المدينة، وتوفران رأس العال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما

فكت إلى عمر أن يأخذ منهما العال، فلما قدما، وياها، وربحا، فقال عمر: أكل النجش قد اسلف كما أسلفكما قفالا: لا، فقال عمر: إنها أمير المؤمنين، فاسلفكما أزيا العال وربحه، فلما عبد الله فسكت، وأما عبد الله فقال: يا أمير المومنين، لو خلك العال ضحناه، فقال: أياما، ضكت عبد الله، وراجعه عبد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته تراضأ؟ من فرضي عمر، وأخذ رأس العال

والمضاربة رخصة وتوسعة بين المسلمين للضرورة التي دعت إلبها،

 ⁽¹⁾ لكن فيه أبو الجارود الأعمى، وهو متروك كذاب. والمراد بالدابة: المتاجرة بالمواشي والخيول التي تتعرض للتلف هادة، وتحرها.

⁽²⁾ أي: لو عَمَلت بُحكم المضاربة، وهو أن يجعل لهما النصف، ولبيت العال

⁽³⁾ أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه.

فلا يعمل بها إلا على ما جرى على سنتها. أركانها:

وسقطوعة عند الججهور ثلاثة أركان: عاقدان (مالك ومامل) وسقطود عليه أرأس العال، والعمل، والربح) وصيغة (ليجاب، وقول، أو ما يقوم مقامهما). وعند الحنفية لها ركن واحد، وهو الصيفة، الإيجاب والقبول بألفاظ تلك عليها، صادوان من لهما أهلية التعاقد.

صفة عقد المضاربة:

الشمارة قبل شروع السامل، غير الازمة بالاتفاق، ولكل طرف فيها فسخ العقد، ونثرم عندالسالكية بالشروع كنرك الأممال، فإن شرع الطامل في أعمال الشركة لا ينسخ العقد عن يعتر أساب أي: يحمول نقودةً، ولا يبقى عروضاً تجارية. وهي عندهم عفد يورث، فيستمر وجوده عروثة العامل المعمارب إن كانوا أمناء، وإلا أثما يأمين. وقال بقية الأثمة: هم عقد غير لازم يجوز فسخه من أحد العاقدين إذا شاه، وليس هو عقدة يورث!!!

المضاربة وعقد التأمين:

المضاربة والمرابحة: هما أهم العقود التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وقد نجحت هذه المصارف نجاحاً طبياً بقيامها على الأحكام الشرعية، والامتناع عن الزيا أو الفائدة.

ولا يوجد ثبه حقيقي بين المضاربة وعقود شركات التأمين؛ لأن عقد التأمين يقوم على الغرر (الاحتمال) والمقامرة، إذ قد يدفع المستأمن (المؤمن له) قسطاً واحداً ريقع الحادث، ففيه غرر، مهما قبل

الشرح الصغير 705/3، بداية المجتهد 237/3، الخرشي، 223\6 البدائع، 109\6 المهذب 388/1، المغنى 28/5.

بأن احتمال المفامرة فيه قليل جداً بالاعتماد على دراسة اجتماعية وصحية فقيقة، وأنه يساعد على ترجم الكارثة وتفتيت الفحر على أكبر وقعة مكنة من المتعاملين. وأن عقد الثامن يستطيع المؤثمن له على حياته مثلاً أن يسترد الأقساط التي دقعها مع الربح المنتفق عليه مع المركة.

أما المضاربة: فلا يشتمل العقد فيها على الغرر في ذات العقد، أما التجارة في طيستها: فهي معرفة للربع والخسارة بين كل الناس، سواء التجارة في طيستها: فهي معرفة للربع والخسارة بين كل الناس، الماتى في أصل من الخسارة، لكن حقه في الربع مقصور رأسماله واسترداده إن سلم من الخسارة، لكن حقه في الربع مقصور على ماتى تراس والمحيد له من رأس المساروب، ولا نحيد له من رأس المال والربع إن حدثت خسارة؛ لأن الخسارة يتحملها رب المال وحدة ون المضارة، ويكفى المضارب أنه خسر جهده وعمله.

وحينئذ يكون عقد التأمين داخلاً نحت المضاربة الفاسدة، باشتراط المؤمّن له استرداد رأس المال مع ربحه بمقدار معلوم محدد قطعاً، دون زيادة ولا نقص.

وليس عقد التأمين أيضاً من قبيل القرض؛ لأنه قرض جر نفعاً، وهو حرام وربا منهي عنه ويكون دفع التأمين لورثة المؤمن له أكلاً لأموال التأمين بالباطل، لأن الموت والحياة بيد الله، فلا تجوز المقامرة والمخاطرة فيهما، لجهل الموثن والعمناًمن بوقت الحادث.

نوعا المضاربة:

المضاربة نوعان: مطلقة ومقيدة(1):

المطلقة: هي أن يدفع شخص المال إلى آخر بدون تفييد بشيء،

⁽¹⁾ مغنى المحتاج 310⁄2 البدائع 87/6 ـ 98.

لا في تجارة معينة، ولا في بلدة معينة، ولا في وقت معين، ولا لشخص معين، أو هي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين الممل والمكان، والزمان، وصفة العمل ومن يعامله.

والمقددة: هي أن يعين شيئًا من ذلك أو أن يدفع شخص إلى آخر مبلغاً من المبال مصارية، على أن يعيل يها في بلدة مهية، أو في يضاعة معينة أو في وقت معين، أو لا يسي ولا بشري إلا من شخص معين، وهي جائزة عندالعنفية والحنابلة، ولا تجوز حالة الثاقية وتخصيص شخص أو صلحة معينة وإصاحة أو تعين معن عند المتاكية والشافية، كما لا يجوز تحدة مها أهنائها إلى المستقبل، وجوز ذلك عندالمنخية والحنابلة. ويجوز عندالحنابلة تعلق المضارية على شرط، على إذا ولا يجوز تعليقها عند يقية المذاهب؛ لأن المضارية تغيد تعليك جزء من ولا يجوز تعليقها عند يقية المذاهب؛ لأن المضارية تغيد تعليك جزء من

تعدد المضارب:

يمور أن يكون المضارب واحداً أو أكثر، فإذا تعدد العامل المضارب، فيرزع الربح عند العالكية عليهم بقدر العمل، كشركة الأعمال، فيأعذ كل واحد من الربح بقد عمله، ولا يجوز أن يتساوى العمال في العمل، ويختلفون في الربح أو العكس، بل الربح على قدر العمل في هد الشركة على المشهور²⁰،

شروط المضاربة:

تشترط شروط في العاقد وفي رأس المال وفي الربع وفي الصيغة:

⁽¹⁾ الميزان للشعرائي 92/2، الشرح الكبير للدردير 521/3، الشرح الصغير 690/3، المهلب 386/1، كثاف القناع 497/3.

⁽²⁾ الخرشي 217/6، حاشية الصاوي على الشرح الصغير 701/3.

أما شرط العاقدين (ربّ المال، والعامل): فهو أهلية التوكيل والوكالة، بأن يكون رب المال أهلا للتوكيل، والعامل المضارب أهلاً للوكالة، لأن المضارب يتصرف بأمر ربّ العال، وهر وكيل عنه في العمل بعاله، وأمين عليه، ككل شريك مع شريكه.

1 - أن يكون من النقود الواتجة: فلا تجرز العضارية بعقار أو مروض، أو تير أو حلي وسبيكة أنشرة) لجهالة فيستها، فيصير الربح مجهولاً، ولعدم توافر السيولة النقدية التي تتطلبها التجارة وسرعة التاحل فيها عادة.

وأما شروط رأس المال فهي أربعة⁽¹⁾:

 2 ـ أن يكون معلوماً قدراً وصفة: فإن كان مجهولاً لا نصح المضاربة، لأن الجهالة تؤدي للمنازعة وجهالة الربح.

3 - أن يكون حيناً حاضرة لا ديناً: أي، أن يكون رأس السال شيئاً معيناً، لا ديناً في اللغة، فلا تصح المضاربة على مال غائب، ولا على دين عند العامل أو غيره، كان يقول ربّ السال لعن عليه دين: ضارب باللين الذي لي عليك، لعدم توافر قبض رأس العال المطلوب في الشفارة.

كما لا تصح عند المالكية المضارية برهن أو وديعة، ولا تصح باللين؛ لأن الدائن يتهم بأنه أخره ليزيده المدين في، وأما ألزهن أو الوديمة، فلاك يحتمل أنه أتلف المين المرهونة والمودعة، فصارت عليه ديئاً، ثم تواملاً على التأخير بزيادة، فكانت علمة الديم كون العرهون الوديمة لم تب باللين.

⁽¹⁾ الخرشي 203/6 - 209، بداية المجتهد 234/2 ومابعدها، القوانين الفقهية: ص 282، الشرح الكبير للدردير 83/3 ومابعدها، الشرح الصغير 683/3 وما بعدها، 690، النقدامات المبهدات 16/1.

فإن وقعت المضاربة بدين على العامل، بأن قال ربّ العال: اجعل ما عليك من الدّين قراضاً على أن الربع بينا كذا، استعر الدُّين دينا على العامل، يضمنه للملائن، ويختص العامل بالربع، وعليه الخسارة، ولا عبرة بما انتفا عليه إلا أن يقرض المدائن الدَّين أو يحضره المدين له، ثم يرده الدائن للعامل على أنه قراض. كما أن نصح المضاربة إذا فبض

4 - أن يتم تسليم رأسى العال إلى العضارب: ليتمكن من العمل فيه، فقر رضر أن يمعل فيه ربّ العال مع العضارب، فسدت العضارية، لان ذلك يخل بكمال التسليم أو التخلية. وهذا عند الجمهور غير الحنابلة، وأجزا التخابلة التراط يقاء يد العائلك على العال.

وأجاز المالكية للعامل: أن يشترط عمل رب المال مجاناً في مال الفراض، أو يشترط فقليم رب المال داية مثلاً حيث كان المال كبيراً. وأجازوا أيضاً لرب المال أن يفنع مالين متعاقبين، أي: واحداً بعد الآخر لعامل واحد، بشرط خلط المالين عند دفع الثاني؛ لأنه يصبح لاكو أرحداً، وربحه وأحد.

أما ما يشترط في الربح فهو شرطان(1):

1. أن يكون معلوم القدر أو مسمى: كنصف أو ربع، فلا يصح كون الربح ججهولاً، مثل: اعمل في هذا العال ولك في الربح جزء أو شرك، وجهالة الربح ترجب فساد العقد. أما لو قال له: اعمل في هذا العال قراضاً، والربح بيننا، فإنه يكون ظاهراً في المناصفة؛ لأن هذا اللفظ للد كرفا على التساوي.

2 _ أن يكون جزءاً شائعاً: أي: نسبة معينة كثلث أو ربع أو نصف،

القوانين الفقهية: ص 282، الشرح الصغير 682/3، الشرح الكبير 517/3.

فلا يصح اشتراط قدر مقطرع أو معدود أو معين كمنة دينار من الربع. والباقي للآخر، لأن المضارة تقضي الاغتراك في الربع، وهذا الشرط يمنع الاشتراك في الربع، الاحتمال ألا يربع المضارب إلا هذا القدر المذكور، فيكون الربع لأحد الطرفين دون الآخر، فلا تتحقق المشاركة، لا يكون التصوف مضاربة، وإنما تكون النضارة فاسدة.

ويناء عليه، لا تصح المضاربة برج محدد كفراتد الرداتع المصرفية في المصارف الحالية أو مستدوق التوفيه، لأن المشاركة تقضي الإسهام بالأرباح دون تحديد نسبة مقطومة، وليس من العدل إذا كان الربيد مصمورناً في الغالب أو أكثر من هذه النبية أن ياخذ أحد العاقدين أكثر من حقد، ولا تصح إضاً أن يشترط أحد العاقدين لقصه شيئاً ينفرد به من الربح. ويجوز عند العالكية خلافاً للشافعي أن يشترط العامل الربح كل له، وأن يشترط لزكاة الربع المعلوم على ربّ العال أو العامل، وأما زكاة رأس المعال فعل صاحب.

ولا بجوز أن يشترط الضمان على العامل إذاتلف أو ضاع بلا تفريط. ولا يجوز عندالمالكية أن يهدي ربّ العال هدية إلى العامل ولا العامل إلى ربّ العال؛ لأنه يؤدي إلى سلف جر منعمة.

وأما ما يشترط في الصيغة فهو عند المالكية ثلاثة شروط(1):

1 _ ألا يقين أجل للعمل: لأن طبية التجارة تقضي الإطلاق لا التأثير برمن مرسر، وخالف الحقية في ذلك. فإذا قال له: اعمل في هذا المال سنة من الآن، أو: إذا جاء الوقت القلائي فاعمل فيه، فالمقد المد عند المالكية. لما فيه من التحجير المنافي لمئة القراض، فإن عمل العمل حيثة لما أجر العثل.

القوانين الفقهية، المكان السابق، الشرح الصغير 687/3، الشرح الكبير 1973.

2 ـ ألا يحجر على العامل فيقصر على سلعة واحدة معينة، أو دكان أو شخص معين: لمنافاة ذلك لطبيعة القراض.

3 ـ ألا ينضم إلى القراض عقد آخر كالبيع وغيره تجنباً لشبهة الزبا.

صفة بد المضارب: اتفقت المذاهب⁽¹⁾ على أن العامل المضارب أمين فيما في يده من

اتفقت المذاهب٬٬٬ على أن العامل المضارب أمين فيما في يده من رأس المال بمنزلة الوديمة؛ لأنه قبضه بإذن مالكه، لا على وجه العبادلة كالمقبوض على سوم الشراء، ولا على وجه الوثيقة كالرهن.

فإذا تلف العال في يد العضارب من غير تغريط، لم يضمن؛ لأنه نائب عن ربّ العال في التصرف، فلم يضمن من غير تفريط كالوديع. وإذا ظهرت خسارة، كانت على ربّ العال وحده، واحتسبت أولاً

من الربح إن كان في العال ربح . وإن شرط على العامل ضمان رأس العال إن تلف، فسدت العضاربة كما تقدم عند العالكية والشافسية ؛ لأنه شرط في زيادة فرر يتنافي مم

طبيعة العقد. وبطل الشرط وصح العقد عند الحنفية والحنابلة.

ويترتب على كون العامل أميناً ما يلي:

. إذا خلط العامل ماله بمال القراض من غير إذن ربّ المال، فهو غير متعد عند المالكية خلافاً للحنفية والشافعية⁽²⁾.

ـ يقبل قول العامل بيمينه في دعوى تلف مال القراض أر بعضه أو دعوى خسارته، إذا لم تقم قربنة على كذبه، كما يقبل قوله بيمينه في

الشرح الكبير (5367، الشرح الصغير (7067، الغرشي 233/6، بداية المجتهد 134/2، 260، البدائم 87/6، مغني المحتاج 322/2، المغني (25/5، 69، المقدمات الممهدات 19/3.

⁽²⁾ القواتين الفقهية: ص 283.

دعوى رد مال الفرض لربه، إذا لم تقم قرينة على كذبه، ولم يقبضه من ربُ المال ببينة للتوثق بها خوفاً من دعوى الرد(1).

_ إذا أتلف العامل أو ربّ العال أو أجنبي بعض مال القراض. فالباقي منه بعد الإتلاف هو رأس مال القراض، والبعض الذي أتلف يلتزم به المعتدي في ذمته، ولا يجبر بالربح⁽²⁾.

_إذا تلف مال الفراض كله أو بعضه قبل الشروع في العمل أو بعده، فلا يلزم ربّ العالم بأن يأتي يبدل ما تلف، لان عقد القراض إنها وقيه على العال الذي كان موجوداً وقت العقد، ولا يلزم العامل بقبول الهداد إذا أراد ربّ العال أن يأتي بيدله في حالة تلف جمعه العاله، أو في حالة تلف البعض قبل الشروع في العمل؛ لأن تكل متهما فسخ العقد قبل الشروع في العمل ولو لم يحصل تلف، ويفزم العامل بقبول البدل في حالة تلف البعض بعد الشروع في العمل؛ لأن البدل في هذه المحالة ليس قراف أوتناءً، وإنها هر تايع للقراض الأول، لبقاد بعض عاله،

تصرفات المضارب:

يتصرف العامل العضارب في مال العضارية حسبما يتنضي العرف التجاري وما جرت به العادة في أيّ مكان زرنان، فله الشره والييم، ويكون الشراء بعثل القيمة أو بأقل منه معا يتغابن الناس في مثله؛ لأن المقصود من العضارية هو تحصيل الربح، والربح لا يحصل إلا بالشراء واليبع.

_ وله أن يستأجر على العمل الكثير مما تجري العادة به، لا العمل

الشرح الصغير 706/3 ومابعدها، التقنين المالكي (م 427)
 الشرح الصغير 697/3، التفنين المالكي (م 432).

 ⁽³⁾ حاشبة الصاوي على الشرح الصغير 701/3، التفنين المالكي (م 433).

الخفيف كالنشر والطّي للثياب ونحوها، فإن استأجر على ذلك، كان عليه الأجر من ماله، لا على رب العال ولا من الربح.

ـ وله أن يوكل بالبيع والشراء؛ لأن التوكيل من عادة النجار، ولأنه طريق الوصول إلى الربح.

ـ وله أن يسافر بالمال إن لم يحجر عليه ربّ المال قبل شُغُل المال، فإن خالف وسافر ضمن، بخلاف ما لو خالف وسافر بعد شغل المال؛ إذ ليس لرب المان منمه من السفر بعده.

ر الرئي المال أن يشترط على العامل ألا ينزل وادياً معيناً يحدده له، وألا يعشي بالمال ليك خوفاً من نحو لصن، وألا ينزل يبحر، وألا يبيناع سلعة بمال المضاربة، عثيما له لفرض، فإن خالف في جميع ما ذكر، ونلف المال كله أو يعض، ضمنته.

_ وللعامل أن يخلط مال المضاربة بماله من غير إذن ربُّ المال.

وليس له الإبضاع⁽¹⁾ إلا بإذن ربَّ المال، وإلا ضمن، وهذا خلافاً للحنفية.

وليس له أن يشارك في مال القراض غيره، ولو عاملاً آخر بغير إذن ربُّ العال، كما ليس له أن يقارض أو يضارب بعضارب آخر، بأن يدفع له مال العضارب أو بعضه على سبيل القراض، فإذا خالف ضمن⁽²⁾.

- الإيضاع من مال الشركة: بأن يعطي إنساناً مالاً ليشتري له بضاعة من بلد كذا، مجاناً من دون عوض.
- (2) جاء في الفتين المالكي (م 428): إذا شارك عامل القراض عاملاً آخر بمال القراض أو باع بعض سلعة بدين بغير إذن رب المال ، فإن العامل الأول يضمن ما يحصل في مال القراض من تلف أو خسارة في الحالتين.

ولا يجوز للمضارب أن يبيع سلعة من سلع القراض أو أكثر بدين
 بلا إذن، فإن فعل ضمن.

ولا يجوز له أن يشتري سلمة بالدَّين، فإن فعل ضمن ما اشتراه،
 وكان الربح له وحده، ولا شيء منه لربُّ العال؛ لأن 義 نهى عن ربح
 ما لم يَضَمن، فكيف بأخذ ربُّ العال ربح ما يضمنه العامل في ذمته؟!

ـ ولا يحوز للمضارب أيضاً أن يشتري سلماً للفرافس بأكثر من مال المضاربة نقطاً، أو إلى أجل، المنهى عن ربع ما لم يضمن، لأن العامل يضمن ما زاد في ذه.، فإن فعل كان ما يشتريه شركة بيد وبين رب المسال، بنسبة ما زاد علمى مال القراض، إلا إذا رضي رب المال بالمصرف، فيكون المسترئ من جملة مال الفراض.

_ ولا يجوز له أن يهب شيئاً من مال القراض من غير ثواب (عوض).

وليس للعشارب أخذ العال على سبيل القرض ليسلمه إلى مدين في يلد آخر بريده المقرض؛ لأنه يكون متحملاً تبدئ خطاط الطوري، ولأن دافع العال وهو العقرض استفاد من هذه العملية، وقد لبت الهي عن قرض جر نقعاً، وهذه هي التقنيجة الممنوعة عند الجمهورات!

مضاربة العامل بمال المضاربة :

اتفقت المذاهب على أنه لا يجوز للمضارب أن يضارب بالمال مع شخص آخر إلا إذا فوضه ربّ المال، لأن ربّ المال وضي بأمانة وخبرة العامل الذي تعاقد معه.

 ⁽¹⁾ رابع مذه الأحكام في الشرح الصغير 691/3، 693، 696، 696، الشرح الكبير 591، 591، 695، الخرشي 691. 216، 226، بداية المجتهد 2972، القرائين الفقهية: ص 283.

وبناء عليه، قال المالكية: يفسن العامل إذا قارض في مال الفراض يغيز إذن ربّ العال، بأن دفعه لعامل غير، يعمل فيه، لتعديه والربح حيثة للعامل الثاني ولربّ لغمال، ولا ربع للعامل الأول؛ لأن ربع القراض جُمَّل لا يستحن إلا يتمام العمل، والعامل الأول لم يعمل، فلا ربع له، ويغمر العامل الأول للثاني ما شرطه له من زيادة في الربع المستحن له من ربّ العال⁽¹⁾.

جاء في التغنين الممالكي(م 429): إذا دفع العامل مال القراض يغير إذن ربّ المال الشخص أخر ليمعل فيه فراشاً، فإن العامل الأول يضمن ما يحصل فيه من تلف أو خيارة، ولا شميه المعامل الثاني، وإن حصل فيه ربح فلا يأخذ العامل الاول منه شيئاً، ويأخذ منه العامل الثاني جزار الربح الذي يأخذ العامل الثاني جزار الديرة الذي كان مجمولاً للمعامل الاول، فإن كان أطراع الدي الحامل الثاني.

وفي المادة التالية (430): إذا انجر العامل بمال القرائص فخسر فيه، فقع ما بقي منه بغير إذن ربّ المال لعامل آخر بمعل فيه قراضاً وربح فيه، فإن ربّ العال يأخذ جميع رأس ماله وحصته في الربع مما بيد العامل التاني وربحه.

ويرجع العامل الثاني على العامل الأول بما يبقى له من حصته في الربح إذا لم يعلم بتعديه أو خسارته، فإن علم بتعديه أو خسارته، فلا حق له في الرجوع عليه بشيء.

ومثال ذلك: أن يدفع شخص ثمانين ديناراً لآخر قراضاً على النصف في الربح، فانجر فيها فخسرت وصارت أربعين ديناراً، فدفع الأربعين الباقية بغير إذن ربّ المال لآخر قراضاً على النصف في الربح، فاتجر

⁽¹⁾ الشرح الصغير 695/3، الشرح الكبير 526/3.

بها الآخر فريحت وصارت ماقه، فإن ربّ العال يأخذ منها رأس ماله وهو أمثارن وحصته من الربع وهي عشرة، ويأخذ العامل الثاني العشرة المشترة الماليقة من العائدة ثم يرجع على العامل الأدي بعشرين وهي تعام ماحمه من الربع وهو ثلاثون؛ لأن رأس العال الذي الجعربية أريعون صار عالة فيكون الربع حيين، والقرض أن له نصف الربع وهو ثلاثون. وإنما أخذ ربّ العال جميع رأس ماله من الأرمين ووبحها؛ لأن خسارة ما القراض تجير بالربع.

ويرجع العامل التاتي على العامل الأول بما يقي له معا خصه من الربح وهو عشرون، لتعديه يدفع مال القراض لغيره بدون لأنذ رب المال، ولم يكن له حق الرجوع عليه بشيء في حالة علمه بالتعدي أو الخسارة؛ لأنه إذا علم بتعديه كان شريكاً له في التعدي. وإذا علم بشيء في الحالين. بشيء في الحالين.

حقوق المضارب:

يستحق العامل المضارب بعمله في مال المضاربة شيئين وهما النفقة والربح المسمى في العقد.

أما النفقة من مال المضارية: فيرى المالكية والحقية أن للمضارب النفقة في السفر لا في الحضر من مال المضارية بما يحتاج إليه من طعام وكسوة، إلا أن الإمام مالك قال: إذا كان الممال يعمل ذلك. (أن ولا نفقة له من مال المضارية في حال الإقامة وإنما في مال نفسه، إلا إذا كانت المضارية تشغله عن الرجوه التي يقتات منها، فله حيتلذ الإنفاق من مال المضارب. وذليلهم أنه لو لم تجعل نفقة المضارب من

الشرح الكبير 530/3، الفوائين الفقهية: ص 283، الشرح الصغير 701/3 ومابعدها.

مال المضاربة، لامتنع الناس من قبول المضاربات مع مساس الحاجة إليها.

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لا نفقة للمضارب في السفر أو الحضر إلا بالشرط⁽¹⁾.

وفوع النقة عند العالكية: ما يعتاج إليه المضارب من الطعام والشراب، والركوب، والسكن، والحمام، والحمامة، وضل التوب، ونحر ذلك على وجه المعروف، حتى يعود لوطته، وله أن يتخذ خادماً إذا كان أماذ للإخدام.

وقدر النفقة: يكون بالمعروف عندالتجار من غير إسراف، فإن جاوز المعروف ضمن الفضل؛ لأن الإذن ثابت بالعادة، فيعتبر القدر المعتاد.

وما تحتسب منه النفقة: هو الربح إن حدث ربع، فإن لم يحدث فهي من رأس المال؛ لأن النفقة جزء هالك من المال، والأصل أن الهلاك يتصرف إلى الربح.

وشروط النفقة تتضح فيما يأتي(2) :

إذا سافر العامل للتجارة بمال القراض، جاز له أن ينفق منه على نفسه فقط بحسب ما جرى به العر ف إلى أن يرجع إلى بلده بالشروط الآبة:

 أن يكون سفره للتجارة فقط. فإن كان للتجارة وقضاه مصلحة لنفسه، فإن ماينفقه يوزع على عمل التجارة وقضاه المصلحة.

2 ـ ألا يدخل بزوجة تزوجها في البلد التي سافر للتجارة فيها. فإن

(1) المهذب، 387/1 المغنى 64/5.

(2) التقنين المالكي (م 435) الشرح الصغير 701/3 ومابعدها.

دخل بها سقط حقه في الإنفاق على نفسه من مال القراض مدة إقامته معها.

3 ـ أن يكون مال القراض كثيراً بحيث يحتمل الإنفاق عُرفاً. فإن
 كان يسيراً فلا يجوز له الإنفاق منه.

وأما حتى المضاربة الثاني فهو: الربح الصحيى: من الربح الذي حققه العامل بعمله في المضاربة الصحيحة، فإن لم يكن ربح فلا شيء للمضارب؛ لأنه عامل لنفسه فلا يستحق الأجر.

ويظهر الربح بالقسمة، وشرط جواز القسمة: قبض رأس المال، فلاتصح قسمة الربح قبل أخذ رأس المال من يد المضارب.

حق ربّ المال وغرمه:

يستحق ربّ المال حصته من الربع المسمى إذا كان في المال ربع، وإن لم يكن، فلا شيء له على المضارب.

ويغرم ربّ العال ما تتعرض له التجارة من خسارة أو تلف سماوي. والخسارة: هي ما نشأ عن تحريك العال بالشراء والبيع. والتلف: هو مالا ينشأ عن تحريك كتلف بعضه بأمر سماوي أو بأخذ لص.

فإذا تقص عال القراض بخسارة أو تلف بغير تعذ، ولم يفيضه رب المال من العامل ناقصاً، فإن القص يجبر بالربيح ، أي: يكمل منه ما تقميه بالخسارة أو القلف، حتى ولو شرط في العقد الجبر ، ويجبر إلغاء الشرط، فإن قيضه منه ناقصاً ثم رده إليه للعمل فيه ثانياً أو تلف جميعه، وأتى له يبله للعمل فيه، فلا يجبر القص السابق بالربيح في الحالتين ، أي: حالتي فيضه ناقصاً وتلفه كله ؛ لأنه حيثلة يصير قراضاً وتعتال ، لا يجبر تقص الأول بربع الثاني.

فإن بقى من الربح شيء بعد الجبر، قسم بين ربّ المال والعامل.

حكم المضاربة الصحيحة والفاسدة:

للمضاربة أحكام سواء أكانت صحيحة أم فاسدة.

أما أحكام المضاربة الصحيحة: فقد أوضحتها فيما سبق وموجزها فيما يأتي:

لزومها: هي غير لازمة عند جمهور العلماء غير العالكية، ولو بعد العمل، فلكوًّ من العاقدين فسخها حتى شاء. ويوى العالكية: أنها لا تلزم بالعقد، ولكل من العاقدين الفسخ قبل الشروع في العمل وتزود العامل له، فإن تزود العامل من مال القراض بأن اشترى السلع بعال القراض، فليس له الفسخ، ما لم يلتزم لوثِ العال غرم ما اشترى به الزاد.

لكن لربّ المال الفسخ قبل الشروع في العمل، وإن تزود العامل من مال القراض. أما بعد الشروع في العمل، فهي لازمة، ولا يجوز لاحد العاقدين فسخ العقد، ويشق العال تحت يد العامل لنضوف، أي تحوك نقوذ وخلوصه بيح السلم، فإن طلب أحد العاقدين تشخيض المال، وطلب الأخر العمير لغرض زيادة الربح، نظر الحاكم فيما هو الأصلح.

توزيع الربح والخسارة:

يصير المضارب بالعقد وكيلاً عن ربُّ العال إذا عمل، ويكون شريكا في الربح على مقتضى ما حصل الاتفاق علمه. ويتحمل ربُ المال جميع الخدارة، ويتحسر المضارب جهده وعمله، ويجهر الخسرال بالربح كما تقدم بيائه، ومايقي من الربح فهو بين العاقدين على ما شرطا. ويكون الخسران والضياع على ربُّ العال دون العامل إلا أن

يد المضارب: يصير المال في يد المضارب أمانة بتسلمه، فيصدُّق

في دعوى تلف المال، وفي دعوى خسارته ورده لربُّ المال بيمين ما لم تقم قرينة أو بينة على كذبه .

نصوص العال: لا ربح للعامل في العال حتى يَبِض إلى ربّ العال رأس ماله، أي: يسلم إليه نقدا⁽¹⁾.

حضور ربّ العال عند القسمة: قال ابن رشد: أجمع علماه الأمصار على أنه لا يجوز للعامل أن يأعد نصبه من الربع إلا بحضرة ربّ العال، وحضور ربّ العال شرط في قسمة العال، وأعد العامل حصته، وأنه ليس يكفي في ذلك أن يقسمه بحضور بيّة ولا غيرها⁽²⁾.

وأما أحكام المضاربة الفاسدة فهي ما يأتي:

إذا فسدت الصفارية كأن يقول شخص لآخر: صد بشبكتي السيد بيننا، فلا بنبت قبها شيء من أحكام الصفارية الصحيحة، ويكون للمامل المضارب عند الحنيفية، والشافعية، والحنايلة⁽²⁾ أجر المثل، أي: مثل عمله، سواء كان في الصفارية ربح أو لا؛ لأن المضارية ويشى نصب المعامل والربم للعالك.

ويرى المالكية ⁴⁰: أنه ^أفي أحوال معدودة يرد العامل في المضاربة الفاسدة إلى قراض المثل، أي: مثل المال، لا مثل العامل، في الربح والخسارة وغيرهما، وفي غير تلك الأحوال يكون للعامل أجر المثل.

فإذا حدث ربع في الأحوال الأولى المعدوة، يثبت حق المضارب في الربع نفسه، لا في ذمة ربّ المال، حتى إذا هلك المال لم يكن

- (1) المقدمات الممهدات 8\3.
 - (2) بداية المجتهد: 238\2.
- (3) البدائع 108\0 مغني المحتاج 2\315، غاية العنتهى 179\2.
 (4) الخرشي 208-205، الشرح الكبير 5913-521، الشرح الصغير 686\0 وما
 -) الخرشي 208-2084، الشرح الكبير 51913-521، الشرح الصغير 68613 و بعدها، بداية السجتهد 24012، القوانين الفقهية: ص 282.

للمضارب شيء، وهنا لم يكن ربع فلا شيء له.

والفرق بين قراض المثل وأجرة المثل: أن الأجرة تتعلق بذمة ربّ المال، سواء كان في المال ربح أو لم يكن. وقراض المثل هو على سنة الفراض إن كان فيه ربح كان للعامل سنه، وإلا فلا شيء له⁽¹⁾.

رأهم حالات رد المشاربة اللماسة إلى قراض الدطاز حالة الفراض بالمروض المجاورة، وسالة تعالى البيع في المنا عادة بحكم إليها، وسالة توقيت الفراض كندة، مثل: المعلى به سنة، أو إضافة الفراض للمستقبل على: إذا جاه الوقت الفلائي فاصل به، وحالة الاشتراط على مؤجل فلشترى نقداً، فالربع له و الفسارة عليه، لأن الدين صالر فيما مؤجل فلشترى نقداً، فالربع له و الفسارة عليه، لأن الدين صالر فيما المنافقة به منافق وجوده، بأن يوجد نارة ويعدم أخرى، الو والعامل مالاً بشبه أن يكون له، كان يقول العامل: الثلين، ورب والعامل مالاً بشبه أن يكون له، كان يقول العامل: الثلين، ورب

وأهم حالات وجوب أجرة العثل في ذمة العال للعامل، سواء حصل ربح أو لا في المضاربة الفاسدة ما يأتي:

وقع الفراض بدين لرب المال على العامل قبل فيضه منه أو بوديغة له عند العامل قبل قبضها منه ، وانتراط يد رب العال مع العامل في السيح والسياء أو انتراط ميداورت عند السيح ها السيح والسياء والأخذ و العالماء أو النزاط، أوأن يشترط رب العال أميناً على المعامل براقبه ، أو يشترط على العامل أن يخيط لياب التجاوزة، أو يخرز الجاولة المشتراة الها، أو يشترط عليه أن يشارك غيره في ما الدارى. يا الفراق يضع مال الفراق يضع مال الفراق بيناه على عداء أو يناف تراض يضع مال

⁽¹⁾ بداية المجنهد 241/2، المقدمات الممهدات 14/3 وما بعدها.

القراض ، أي: يرسله أو بعضه مع غيره ليشتري به ما يتجر العامل به، ففي كلّ هذه الحالات يجب للعامل أجرة مثله.

وبناء عليه، أذكر نماذج مفصلة من حالات أجر المثل وحالات قراض المثل:

_ إذا وقع القراض بدين لرب المال على العامل قبل قبضه منه، كان قراضاً فاسداً، ويستمر الدَّين في ذمة العامل، ويكون له ربح ما يعمل فيه من ماله، وعليه خسارته.

وإذا وتع بوديمة له عند العامل قبل قبضها منه، كان قراضاً فاسداً أيضاً. ويكون ربح الانجار بها لربُّ المال والخسارة عليه، وللعامل أجرة مثله، ولا شرء له من الربح^(۱).

- إذا شرط ربّ العال على العالم مشاركته في عمل القراض أو مشاورته فيه أو شرط عليه بعداً أو زمّا معيناً يجبر فيه أو يخصلهمينا بشتري منه أو يبيع له، أو شرط عليه معلاً لا يغتشبه طبيعة اللمعلى في القراض ولمم تجر العادة به، كخياطة ثباب التجارة وعرز الجهارد المشترة لها ونحو ذلك، فإن عقد القراض يكون فلسلة، ويضخ قبل الشروع في العمل وبعده لما في اشتراطه من التحجير على العامل في عمله ولما يلمدته من الضرر بالزامه بعمل ذلك على عمل العامل في

وفي حالة فسخ المضاربة بعد العمل يكون الربح لرب المال والخسارة عليه، وللمامل أجرة عثله، وأما ما اقتضته طبيعة العمل في القراض أو جرت العادة بقيام العامل به، فعلى العامل أن يتولاه بنفسه، ولا يقسد عقد القراض بالشراطه علي⁶³،

الشرح الصغير 686/3، التغنين المالكي (م 420).

⁽²⁾ الشرح الصغير 690/3، التغنين المالكي (م 425).

إذا لم يعين نصيب العامل من ربح القراض عند العقد، كما لو قال ربّ السال: اعسل في هذا السال قراضا واطلق، ولم يوجد في يلدء عرف يعيّه، كان قراضاً فاصداً للجهل بنصيب العامل، ويضنغ إلى عزم على فساده قبل شروع العامل في العسل، قال عز على فساده بعد شروعه فيه، فلا يضنغ ويرد إلى قراض العثل بالنسبة لتوزيع الربح بين من الربح، فإنه يكون قراضاً صحيحاً، ويحمل نصيب العامل على من الربح، فإنه يكون قراضاً صحيحاً، ويحمل نصيب العامل على

إذا شرط ربن العال على العامل ضعاد رأس مال الفراض إذا تلف أو مثل أو المثل أو مثل على الشروع في إذا تلف أو مثل أو المثل أو المثل إن يشرط أو المثل أو المثل إن يعمل بشرط العلمان . وأما إذا تطوع العامل بالفسان، أي: النزم من نف ، أو الفسان، أي: النزم من نف ، أو شرط على مديه ، أي: مشرط علم بدرت المثال أن عائمة بعد المثل بنا يشتب على مديه ، أي: المثل بمبالا يتعمل تعديد المثل بمبالا يتعمل عديد المثل في حالة العديد أي المثل في حالة العديد المثل في حالة المثل في حالة التعرف الإيان المثل في حالة التعرف الإيان المثل في حالة ال

الشرح الصغير 687/3، التقنين المالكي (م 421).

⁽²⁾ الشرح الصغير، المكان السابق، التقنين المالكي (م 422).

يضامن في حالة الاشتراط لا تعسف فيه؛ لأنه حق طبيعي لربّ المال(1).

مبطلات المضارية :

تنتهى المضاربة في الأحوال التالية:

1 - فسخ العقد: برى العالكية أنه يجوز لكل من رب العامل والعامل حل عقد الفراض قبل شروع العامل في العمل وهو شراء سلع التجارة، أو سفر العامل المراقباء فؤذا شرح فيه صار العقد لازماً لهما، ووجب إيقاء رأس مال القراض تحت يد العامل إلى نضوض(تحوله نقود) بيبع السلح ورجوم نقداً كما كان.

وإذا طلب أحدهما تعجيل النصوض وطلب الأخر تأخيره، فإنه يقضى ينهما بما هو الأصلح من التعجيل أو التأخير²³. والمراد بطلب تعجيل النصوض: هو استعجال بع السلع ورجوع رأس مال القراض نقا كما كان قبل أن تشترى به بالسلع، والمراد بطلب تأخيره، هو طلب تأخير بيع السلع لفرض كزيادة ربح.

ويرى بقية المفاهب: أن المضاربة تتبهي بضمخ العاقدين أو أحدهما، وباللهي عن التصرف أو المزل بدرط علم صاحب بالفسخ والنهي، وأن يكون رأس المال ناضاً، أي: نقداً وقت الفسخ والنهي، حتى بيين وجود الربع، فإن كان متاماً لم يسح المعزف؛ لأن المقد غير لازم قبل الشروع في العمل وبعده في رأيهم. ().

2 ـ موت أحد العاقدين: تنتهي به المضاربة عند غير المالكية،

الشرح الصغير 687/3 - 688، التغنين المالكي (م 423).

⁽²⁾ الشرح الكبير للدردير 535/3، التقنين المالكي (م 417).

 ⁽³⁾ البدائع 112/6 وما بعدها، منني المحتاج 319/2 ما بعدها، كشاف الفناع 1269/2.

كالوكالة، سواه علم المضارب بموت ربّ المال أو لم يعلم؛ لأن الموت عزل حكمي، فلا يقف على العلم.

ويرى المالكية (1) أن المضاربة لا تنفسخ بموت أحد المتقارضين، ولورثة العامل القيام بالمضاربة إن كانوا أمناء، وإلا أتوا بأمين.

لكن رتب المالكية على الموت ما يأتي:

إذا اشترى العامل بمال الفراض سلماً للتجارة بعد علمه بموت ربّ السال ويدون إذن من ورث، فإنه يضمته لهم، ولو اشترى به وهو في شير بلد العقد؛ لأنه بموت ربّ العال، صار مال الفراض ملكاً للورثة، فشراؤه به شيئاً بكون تديناً منه فيلزمه ضماك.

فإن حصل الشراء قبل علمه بموته فلا ضمان عليه؛ لأنه لما لم يعلم بموت ربّ المال، لم يكن الشراء بمال القراض تعدياً منه، فلا يلزمه ضمانه.

وإذا اشترى به السلع قبل موت ربّ المال وباعها بعد علمه بموته، فخسر فها، خلا يضمن الخسارة للمرترة؛ لأنّ يمه للسلع تابع لما عمله قبل موت ربّ المال، ومكمل له، وليس للورثة أنّ يمتعره من إكمال الفراغي، فلا يكون متعدياً بالميم، فلا يضمن الفسارة 20.

ـ وإذا مات العامل قبل أن يرد مال الفراض لربه، ولم يعيت بعزله عن ماك قبل موته، بأن لم يقل: هذا العال كان قراضاً عندي لفلان، فردود له، قبل ربخ العال يعاصص به غرماه، في تركته، أي: يقاسمهم، لاحتال أنه الفقه أو تقاف بتفريطه، فإن عيت قبل مرته ورجد مليت في تركته، أعمله ربه واختص به عن الشرماه؛ لأنه تبين أنه لم

القوانين الفقهية: ص 283.

⁽²⁾ النقنين المالكي (م 312).

يحصل منه إنفاق ولا إتلاف له، فلا يكون ضامناً له، ولا يكون لربُّ المال حق في تركته.

وإن لم يوجد فيها (في التركة) فلا شيء له في التركة.

ويُعمل بتعين العامل لعال القراض مطلقاً إن كان غير مفلس؛ لأنه لا يُهم في تعينه لعدم تطلب، فإن كان مطلساً فلا يعمل بتعييه إلا إذا ثبت أصل القراض ببينة؛ لأنه يتهم في إقراره بالقراض وتعييه لعدم ثبوت أصل القراض بالبين⁽¹⁾.

3 - التهاء عمل المضارية وتنفيض رأس المال: تتهي المضارية بانتهاء العمل الذي اتفق عليه الماقدات. ويتم العمل في القراض ينضرض رأس العال ورجوعه نقداً كما كان. ويترب على تمام العمل المختصرة المسابقة الإخذة من ربّ المشافرة من المسابقة على بالد المقد، فإن حصل أني بلد آخر جاز له أن يحمل إلى بلد المقد إلا أن يعتمه رب الماس من الاجهار به بلد تضرف، الاجهار به بعد تضرف، الاجهار به بعد تضرف، فلا يجوز له ذلك؛ لأنه تصريع بعدم بعدم (10)

4 ـ جنون أحد العاقدين جنوناً مطبقاً: وهذا عند الجمهور غير الشخارة ؟ لأن الجنون يبطل الأهارة، فبطل به المشارة كما تبطل الوكالة، والإضعاء مل البحورة، وكذا الحجير على ربّ العال نفسه. ولم يشترط الشافعية كون الجنون مطبقاً. ولم يرالحنية الحجير على الشفارت للدن المحبور على المنافعية للمحبر على الشفارت للدنام مطالقاً المنافعية المحبر على الشفارة المنافعة المحبر على المنافعة المحبر على المنافعة على المنافعة المحبر على الشفارة المنافعة المحبر على المنافعة على ال

 5 ــ الردّة: تبطل المضاربة كما ذكر الحنفية بردة ربّ العال عن الإسلام وموته أو قتله مرتداً، أو لحاقه بدار الحرب وقضاء القاضي

التقنين المالكي (م 438).

⁽²⁾ التقنين المالكي (م 418).

بلحاقه؛ لأن اللحوق بدار الحرب بمنزلة الموت، وهو يزيل أهلية ربّ المال؛ لأن المرتد يقسم ماله بين ورثته.

6 - هلاك مال المضاربة في يد المضارب: تبطل المضاربة إذا ملك رأس المال في يد المضارب قبل أن يشتري به شيئاً؛ لأن المال تعين لمقد المضاربة بالقبض، فيطل المقد بهلاك كالوديمة. والاستهلاك كالهلاك.

اختلاف ربّ المال والعامل المضارب:

قد تحدث اختلافات كثيرة بين ربّ المال والمضارب، منها ما يأتي:

(أ) - الاختلاف في در العال: إن اختلف العاقدان في رد العال، فادعاء العامل، والكر ربّ العال، فالقرق عند العالميّة والشاخية في الأصح هو قول المضارب بيبته الأنه أبين كالوديم(أ)، وعند الحقية والمخابلة قول ربّ العال؛ لأن المضارب قبض العال لتمّع نضب، ظلم يقبل قوله بالنسبة للرد كالمستمير(2).

(ب) ـ الاختلاف في قدر رأس المال: إن اختلف العاقدان في قدر رأس السال، يقيل قول المشارب بالافقاؤ[©]، كان قال ربّ المال: دفعت إليك أتشين، وقال المضارب: دفعت إليّ ألفا، فيقبل قول المضارب؛ لان ربّ المال يدعي زيادة، والمضارب منكر، والقول قول الشكر، كما لو أنكر الشيض أسكر قتل: لم أيض منك شياً.

(جــ) ــ الاختلاف في جزء الربح: إذا اختلف عامل القراض وربّ

الشرح الكبير 536/3، المهذب 389/1.

 ⁽²⁾ البدائم 108/6، المغني 70/5.
 (3) بداية المجتهد 241/2، نيين الحقائق 74/5، مغنى المحتاج 321/2، غاية

[\] بنية المنتهى 178/2. المنتهى 178/2.

السال بعد الشروع في العمل في جزء الربح المجمول للعامل، وادعى كل منهما جزءاً غير معتاد بين الناس، فإن يفضى بينهما بالعزء المعتاد في قراض المثان، فإن انفرد احدهما بدعوى الجزء المعتاد فالفول له. وإن ادعى كل منهما جزءاً معتاداً فالقول للعامل، لرجحان جانب العمل، ولأنه أمين.

وأما إذا اعتلفا في جزء الربح قبل الشروع في العمل، فالقول لرت المال مطلقاً، لأن عقد القراض غير لازم قبل الشروع في العمل، فلرب المال التحلل منه في جميع الحالات.

مثال ادعاء كل منهما جزءاً غير معتاد بين الناس: أن يقول ربّ المال للعامل: جعلت لك سدس الربح، ويقول العامل: بل جعلت لي الثلثين، وكان الجزء المعتاد بين الناس ثلث الربح أو نصفه⁽¹⁾.

وقال الحفية والحنابلة في الأرجع: القول قول ربّ المال؛ لأنه متكر الزيادة على ما يدعيه المامل، والقول قول المنكر⁽²²⁾. وقال الشافعية: يتحاقان كاحتلاف المتيامين في قدر الثمن، ثم يضخان أو ضنحة احدمنا أو الحاكم⁽⁹⁾.

(د) - الاختلاف بين الغراض والإجارة: إذا ادعى العامل الذي يتجر يمال الذير أنه يتجر به فراضاً، وإدعى ربّ العال أن العامل يتجر به بأجر، أو ادعى كل منهما العكس، فاقلول في الصورتين للعامل بيسبة. رجعان جاب بالعرام، هذا إذا كان التنازع بعد الدروع في العمل، فإن وقع التنازع قبل الشروع في العمل، فلا يقبل قول العامل مطلقاً؛ لأن

الشرح الكبير 537/3، الشرح الصغير 708/3، بداية المجتهد 241/2، التغنين المالكي (م 424).

⁽²⁾ المبسوط 89/22، فاية المنتهى 178/2.

⁽³⁾ مغني المحتاج 322/2.

ربَّ المال له حل عقد القراض حيننذ (1).

(هم) ـ الاختلاف بين القرض والقراض: إذا ادعم العامل أن السال الدقية إليه الله يتجر به أخذه من ربه قراضاً، وادعى ربّ السال أند دفيه إليه قرضاً، فالقول عند السائميّة لربّ السال بيميّا، لرجحان جانبه بأن الأصل في وضع اليد على مال الغير هو الفسان، كما هو مقتضى دعوى ربّ المال. وقال غير المالكية: القول للمضارب؛ لأنه يتكر ما يدعيه بدبّ السائل من الفسان.

وإن ادمى كل منهما العكس فالقول للعامل بينية، لرجعان جانيه بأن الأسل اختصاص العالم يشرة عمله، كنا هو مقتضى دعوى العامل، بخلاف دعوى رب العال فإنها تقتضي مشاركته للعامل في ربع عمله، وهو خلاف الأسار⁶².

(و) _ الاختلاف بين القراض والإيضاع: إذا قال العامل: هو قراض, وقال ربّ العال: هو بضاءة عندا تشتري لي به ساعة كذا بأجر، أو العكس، فالقول عند العالكية للعامل في الصورتين إن كانت المنازعة بعد الشروع في العمل الموجب للزوم المتراض، وأن يكون مثله يسمل في القراض؛ لأن الاحتلاف بينهما برجل للإعلاق في جزء الربع، وقد أوضحت أنه يقبل في قول العامل إذا كان احتلافهما بعد العمل⁽³⁾.

وقال الحنفية والحنابلة: القول قول ربّ المال؛ لأن الشيء المدنوع ملكه، فالقول قوله في صفة خروجه عن يده، ولأن المضارب يدعي على رب المال التمليك، وهو منكر⁽⁴⁾.

الشرح الصغير 705/3، التقنين المالكي (م 436).

⁽²⁾ الشرح الصغير 708/3، الشرح الكبير 753/3، التقنين المالكي (م 437).

⁽³⁾ الشرح الصغير 707/3، الشرح الكبير 536/3.

⁽⁴⁾ نبين الحقائق 75/5، المغني 71/5.

(ز) _ الاختلاف بين الصحة والفساد: إذا ادعى العامل أو ربّ المال ما يقتضي صحة عقد القراض، وادعى الآخر ما يقتضي فساده، فالقول لعن ادعى ما يقتضي الصحة بيمين؛ لأن الأصل في المقود الصحة حتى

. . .

يثبت ما يقتضي فسأدها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الشرح الصغير 708/3، الشرح الكبير 537/3، التقنين المالكي (م 439).

الفَصلُ الحَادِيعَ شَرَ *المَرَارَحَةِ والْمُسَ*اقَ**اةِ وَالْمُعَارَبَةِ**

هذه العقود الثلاثة ترد على استثمار الأرض واستخراج ما فيها من خيرات ومنافع كثيرة للإنسان، والمنزارعة من أجل الزرع، والمساقاة والمغارسة في الأصل من أجل الشجر.

قال الفرطبي: الزراعة من فروض الكفاية، فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها وما كان في معناها من غرس الأشجار⁽¹⁾.

أخرج البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أن النَّبي ﷺ قال: •ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقه.

وأخرج الترمذي عن عائشة، قالت: قال رسول الله 纏: «التمسوا الرزق من خبايا الأرض».

وأبحث هنا هذه العقود الثلاثة التي هي شركات في الزرع أو الشجر⁽²⁾.

⁽¹⁾ مواهب الجليل 176/5.

 ⁽²⁾ الشجر: ماله ساق ثابت في الأرض كالنخل والعنب والتفاح، والزرع:
 ما لا ساق له كالقمح والشمير والذرة.

المزارعة أو المخابرة

تعريفها ومشروعيتها وأركانها، صفة عقدها، شروط صحتها، وأحكامها، انتهاؤها.

تعريف المزارعة :

المزارعة في اللغة: الإنبات، أو المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، وشرعاً كما أبان المالكية: هي عقد على الشركة في الزرع. وتسمى أيضاً: المخابرة والمحاقلة.

مشروحيتها :

لم يجز العزارعة أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله؛ لأن التّبي ﷺ ـ فيما أخرجه مسلم عن جار بن عبد الله - انهى عن المخابرة، وهي العزراعة، ولأن أجر العامل الميزارع مما تتنجه الأرض إما معدم لعدم وجروه عند العقد أر مجهول، وقد لا تخرج الأرض شيئاً، وإذا أخرجت كان الناتج مجهولاً، وكل من انعدام محل العقد والجهالة مقدد عقد الإجارة.

ويؤيدهما النهي عن كراه الأرض بما يخرج منها، وصحة كراه الأرض بالجرة معلومة من اللعب واللفقة وغرهما من ساز الأشياء المتغومة، أخرج مسلم، وأبو داود، والسنائي عن حنظلة بن قيس رضي التعدى خال: مسائت وافع بن تخديج عن كراه الأرض باللعب والقفة، فقال: لايأس به، إنما كان الناس بواجرون على عهد رسول الله 鐵 على العاذيانات⁽¹⁾ وأقبال الجداول⁽²⁾ وأشياء من الزرع، فيهلك هذا، ويسلم هذا، ولم يكن للناس كراه إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به.

فتجوز المزراعة بالنقد وبالطعام وبغيرهما من الأموال.

وأجازها الشافعية تبعاً للمساقاة للحاجة بشرط اتحاد العمل وعسر إفراد النخل بالسقي، والأرض بالعمارة.

وأجاز العزارعة العالكية في العشهور عندهم والعنابلة والصاحبان من العقيقة، ويرابهما يقنى عند العنقية، لما أخرجه الجماعا⁽³⁾ أن التي يخم عامل أطر جنير بشطر ما يعزج (أي من الأرض) من ثمر أو زرح⁽⁶⁾، ولأبهما عقد شركة بين العال والعمل، فتجوز كالمضاربة، يقدم الحاجة، فصاحب الأرض أو العال قد لا يحسن الزراعة، والعامل

ورَدُّ زيد بن ثابت، وابن عبَّاس، وغيرهما ما ذكره رافع بن خديج، وحملوه على الارشاد إلى ما هو خير وتعاون بين الناس في زراعة الأرض دون إجارتها.

وقال الشركاني: حديث رافع يدل على تحريم المزارعة على ما يفضي إلى الغرر والجهالة ويوجب المشاجرة، وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن المخابرة، كما هو شأن حمل المطلق على المقيد، ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها التي ﷺ في خبير، لما ثبت

لبست عربية: ولكنها سوادية، والمراد بها في الأصل مسايل السياه، فسمي الثابت عليها باسمها.

⁽²⁾ أوائل الجداول.(3) أحمد وأصحاب الكتب والسنة.

د) احمد واصحاب الحتب والسنه. د) در دانا در عروده

⁽⁴⁾ نيل الأوطار 272/5.

من أن 議 استمر عليها إلى موته، واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة، ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا العديث بجواز الدارارعة على شيء معلوم معمود. ثم ارتاى الشركاني أن أحاديث المهي عن المدخابة ليست ناسخة لما فعله فلغ في خيير، لموته وهو مستمر على اللك، وقريره لجماعة من الصحابة على ويليث أيضاً بأنها مناهد، وليست أيضاً بأسوخة بفعله في وتغريره، المعدور النهي عنه في أثناء علمه معاملته.

والجمع ما أمكن بين الأحاديث هو الواجب، وقد أمكن منا بحمل النهي على معنه المجازي، وهو الكراهة. وأما حديث وانع بالنهي عن كراه الأرض بلك ولا ربع ولا بطعام مسمى عند ابن ماجه وأبي داود، ففل إسناده بكر بن عامر الجباني الكوني، وهو متكلم فيه أن

أركانها:

للمزارعة عند الجمهور أركان ثلاثة: صاحب الأرض (المالك) رائمالى (الغزارع) ومحل الفقد الدعردة بين أن يكون عنفة الأرض أو عمل العامل. ولها عند الحنفية درى واحدة: هو الإبجاب والقبول، كان يقول صاحب الأرض للعامل: وفعت إليك هذه الأرض مزارعة بكذا، يوفول العامل: قبلت أو رضيت، أو ما يلال على قبوله ورضاء.

صفة عقدها:

المزارعة عند الحنفية والحنابلة عقد غير لازم كبقية الشركات، فيكون لكل طرف فسخها، ويبطل العقد بموت أحد العاقدين⁽²⁾. وهي عند العالكية عقد غير لازم قبل البذر ونحوه، وتلزم بالبذر ونحوه، أي:

نيل الأوطار 276/5 - 277.

⁽²⁾ الشرح الصغير 492/3 وما بعدها، الشرح الكبير 372/3، مواهب الجليل

بإلقاء الحب على الأرض لينبت، أو بوضع الزريعة في الأرض مما لا يذر لحبه كالبصل ونحوه.

شروط صحتها:

اشترط المالكية لصحة المزارعة الشروط التالية(1):

1 - أهابة العاقلين لمباشرة عقود الععاوضات: بأن يكون العاقد ميزأ عاقلًا لعائدة العقد، ويالقا رشيداً طائعاً للزوم العقد، فلا يصح عشد غير العميز، والمجتون، ولا يلزم عقد العميز غير البالغ، والمحجور عليه لمنة الرؤة، والمكره.

2. السلامة من كراه الأرض بما هو معنوع: وهو الطعام ولو لم تنته الأرض كمسل النحل، وما تنته الأرض ولو غير طعام كالقطن والكتان، فلا بد لصحة النوارء من كراتها بالمقود أو العروض النجارية أو الحيوانات، فإن لم تسلم العزارعة مما هو معنوع الكراه به كانت أصلدة.

ودليلهم على اشتراط هذا الشرط: النهي عن كراه الأرض بما يخرج منها، فلا تصح في مقابل جزء من الخارج، الحرج أحمد، والبخاري، والسناني عن رامع بن خديج قال: حدثني عَمَلِي لَهِما كانا يكريان الأرض على عهد رسول الشق اللهما ينت على الأرتماد²² ويشي، يستثيد ساحب الأرض، قال: فقي الشي تلاق عن ذلك.

وحديث رافع عند أبي داود، والنسائي، وابن ماجه بلفظ: «من

الشرح الكبير 372/2 ومابعدها، الشرح الصغير 494/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 280.

⁽²⁾ جمع ربيع: وهوالتهر الصغير كتبي وأنبياه، ويجمع على ربعان كصبي

كانت له أرض فليزرعها أو ليُزرعها، ولا يكارها بثلث، ولا ربع، ولا بطعام مسميه^(۱).

3 - كافلؤ الشريكين فيما يقدمان وفي الربع: إن يكون هذاير الأرض عمل جيران ونحوء والربع بنسبة ما يقدمه كل منهما، فإن اتفقا على الفاروت بينهما فيما يقدمه كل منهما، وعلى الفطارت في الربع. كانت المزارعة فاسدة، كان كانت أجرة الأرض تعادل مائة، وما يقابلها من صمل الحيوان بساوي مائة، والربع بينهما مناصفة، فصبح المزارعة الا قديد.

ويجوز لأحدهما التبرع للآخر بالزيادة من عمل أو ربح بعد لزوم الشركة.

4 ـ تقديم البقر من كلا العاقدين: وأن يتماثل البقران المقدمان من كلا الطرفين نوعًا، كقمح أو شعير أو نول، بازن قدم احدهما بدرًا غير ما قدم الأخمر، كأن أخرج أحدهما فولاً، والأخر شميراً مثلًا، فسلمت المتزارعة، ولكل واحد ما أنبته بذره، ويرجع كل منهما في الكراه على الأخر.

وبه بينين أن المناكبة بشترطون تقديم البذر من كلا العاقدين وتساويهما أنه نوعاً، وتعاثلهما في الرجع، وفيما يقدمه كل منهما من فهم عيني كارش وحيوان، وألا تكون المناوضة بعجر، تاتج من الأرض، وإنما بموض أشمر غير معصول الأرض وغير طعام. وأوجز يعفى المناكبة ما يشترط في المناوضة بشرطين: أن تسلم من كراء الأرض بما يشرح منها، وأن يتسلون الطوفان فيما يضوح من الربح على قدر ما تمرجا، أي: ينسية ما تكل من الأرض والعمل والبد.

لكن في إسناده كما تقدم بكر بن عامر البجلي الكوفي، وهو متكلم فيه (نيل الأوطار 2775) وفيه اضطراب.

وأجاز غير المالكية المشاركة في الناتع من الأرض والتفاوت فيه كالملت، والنظين، والربع، والثلاثة أرباع، ويتعين الأخذ بقول هولاء الفائلين بجواز العزارعة ولو اشتملت على كراه الأرض يجزء مما يخرج سنها، لإقرارها من النبي گلخ في أخر أحواله.

وأجاز الحنفية كون البذر من المالك أو العامل، خلافاً للشافعية والحنابلة الذين اشترطواكون البذر من العالك. ...

وشروط المزارعة عندالحنفية بإيجاز ثمانية هي⁽¹⁾: 1 ـ أهلمة العاقدين.

2 - صلاحية الأرض للزراعة، لأنها المقصودة من العقد.

التخلية بين الأرض والعامل، فإذا شرط على صاحب الأرض أن
 يعمل فسدت؛ لأن ذلك يحول دون التخلية، ويؤدي إلى النزاع.

 5- 4 ـ الشَّركة في الناتج مع بيان نصيب كل منهما فبه تحقيقاً لمعنى الشّركة، وتجنباً للمنازعة.

 6 ـ بيان من عليه البذر منعاً للمنازعة، وإعلاماً للمعقود عليه: وهو منافع الأرض، أو منافع العامل.

 7 ـ بيان نوع البذر الذي سببذر في الأرض للزراعة، والاستحسان أن بيان ما يزرع في الأرض ليس بشرط، ويكفي العرف في ذلك.

 8 ـ تعيين مدة العقد بحيث تتسع لزرع الأرض وإدراك ما يزرع فيها والمفتى به أنه لا يشترط ذلك .

أحكام المزارعة:

. لكلُّ من المزراعة الصحيحة، والفاسدة أحكام.

الدر المختار ورد المحتار 193/5.

أما أحكام المزارعة الصحيحة فهي ما يأتي:

ـ يكون الخارج من الأرض بين الشركاء بحسب الاشتراط والاتفاق، فإن لم تخرج الأرض شيئاً، فلا شيء للمزارع، إذ لا استحقاق له إلا في الخارج.

ـ تلزم المزارعة عند المالكية بالبذر ونحوه، كما تقدم.

ـ على العامل بعد الحرث والزرع ما يحتاج إليه من خدمة وسفي وتنقية وحصاد ونقله إلى الأندر (البيدر) ودراسته فيه، وتصفيته إلى أن يصير حباً مصفى، فيقسمانه على الكيل¹⁰.

وأما أحكام المزارعة الفاسدة فهي ما يأني:

ـــ إذا وقع عقد المزارعة فاسداً وعرف فساده قبل الشروع في العمل، وجب فسخه.

وإذا فسد عقد المزارعة وعرف فساده بعد الشروع في العمل، فلا يفسخ، ويكون الزرع بين السريكين بحسب ما لكل من الأرض والعمل والبذر الشركا في الثلاثة أو في الثين منها، إلا أن ينفرد أحدهما بالثين منها، فله جميع الزرع، وللأعر أجرة ما الفرد به إن كان أرضاً أر ممكا، ومثله إن كان بلواً.

فإذا انفرد أحدهما بالأرض فله أجرتها، والزرع كله لصاحب العمل والبذر. وإذا انفرد بالعمل فله أجرة عمله والزرع لصاحب الأرض والبذر. وإذا انفرد بالبذر، فله بفره، والزرع لصاحب الأرض والعمل.

والخلاصة: إن من اجتمع له شيئان من مكونات المزارعة: وهي الأرض، والعمل، والبذر، يكون له الزرع، ومن له شيء واحد منها

التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل 177/3.

یکون له أجرته إن کان أرضاً أو عملاً، ومثله إن کان بذرآ⁽¹⁾. انتهاء العزارعــة:

تنتهي المزارعة عند المالكية بانتهاء مدتها، فإذا انتهت والزرع لم يدرك بعد، بقي الزرع في الأرض، وعلى العزارع أجر ما نشغله حصته في الزرع من الأرض. وهذا رأي الحنفية أيضاً.

ولا تنتهي العزارعة عندالمالكية والشافعية خلافاً للحنفية والحنابلة كالإجازة بهرت أحد العاقدين، وإذا مات مالك الأرض قبل انتهاء مدة العزارعة، والزرع لم يدول بعد، وأراد العزارج المضي في عمله، كان له ذلك، وليس لولرث المالك منه.

وإذا مات العامل قبل إدراك الزرع، كان لورثته أن يقوموا مقامه، حتى يدرك الزرع، رضي بذلك مالك الأرض أو أبى.

وبالرغم من انتهاه العزارعة عند الحنفية بالعوت قالوا: لو مات ربّ الأرض والزوع لم يعرف قال المامل أو ورث يظل ملزم بالعمل؛ لأن العقد يوجب على العامل عملاً يحتاج إليه الزوع إلى نضوج الزرع، ويقى العقد استحساناً للفسورة لانتهاه الزوع إذا مات أحد العاقدين، لا بلزم العمل بأجر الارض.

شرح مجموع الأمير 178/2، التقنين المالكي (م 464) الفوانين الفقهية: مر 281.

المساقاة إو المعاملة

تعريفها ومشروعيتها، وأركانها وصفة عقدها، وموردها، وشروطها، وأحكامها، وانتهاؤها، واختلاف العاقدين.

تعريف المساقاة:

المساقاة لغة وعرفاً: مأخوذة من سقي الثمرة؛ لأنه معظمها، وتسمى عند أهل المدينة: المعاملة، من العمل، ويفضل اسم المساقاة لما فيها من السقى غالباً.

واصطلاحاً عند المالكية: هي عقد على القيام بموونة (خدمة) شجر أو نبات، بهجزه من طلته، بصيفة: ساقيت أو علملت فقط. فلا تنعقد من الموجب بلفظ إجارة أو شركة أو بيم، ويكفي القابل أن يقول: قبلت أو رضيت ونحو ذلك!!!!

نهي إذن عقد بين عامل ومالك شجر أو زرع، على أن يقوم العامل بخدمة الشجر أو الزرع هدة معلومة، في نظير جزء شائع من غلفا⁽²⁾ وعدمة الشجر أو الزرع: هي سقيه وتثبّت ونحو ذلك مما يحتاج إليه. والمواد بالشجر: ما يشمل النخيل والعنب وغيرهما من أنواع الشجر. الأولمواد بالزرع: ما قابل الشجر من الأصول غير الثابتة، أي: اللي لا يطول مكتبا في الأرض، كالقمع، والقول، والذرة، والبطيخ، والخيار. والمواد بجزء الغلة المجمول للعامل: هو نصف الغلة أو ثلثها

- الشرح الصغير 712/3، الشرح الكبير 539/5.
 - (2) النفتين المالكي (م 440).

مثلًا، لا القدر المعين بكيل أو وزن.

مشروعيتها:

لا تجوز المساقاة عند أبي حنيفة وزفر⁽¹⁾ كالمنزارعة؛ لأنها استنجار بعض الخارج، وهو منهى عنه، قال النَّبيﷺ: فمن كانت له أرض فليزرعها، ولا يكريها بثلث، ولا ربع، ولا بطعام مسمى⁽²⁾.

وأجازها الصاحبان من الدخفية وبرأيهما يفتى عندهم، والمالكية، والمثالثة التي 霧 المل خبره أخرج والمثالثة التي 霧 المل خبره أخرج المرحاة عن بن عمر: «أن رسوك الله ﷺ الأمال ألما خبير بشطر ما يخرج من ثمر أو زوعا والناس بحاجة إليها؛ لأن مالك الأشجار قد الإحسن تبعيدها، أو لا يشرخ لذلك، والعامل بحاج المعلل.

وقد عمل بها النّبي ﷺ، وأزواجه، والخلفاء الراشدون، وأجمع الصحابة على جوازها.

قال العالكية: هي مستثناة من أصول أربعة، كل واحد منها يدل على المنع:

الأول: الإجارة بالمجهول؛ لأن نصف الثمرة مثلًا مجهول.

الثاني: كراء الأرض بما يخرج منها.

الثالث: بيع ما لم يخلق، أو بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، بل قبل وجودها.

الرابع: الغور: لأن العامل لا يدري أتسلم الثمرة أم لا، وعلى تقدير

⁽¹⁾ البدائع 185/6.

⁽²⁾ حدیث متفق علیه عن رافع بن خدیج، لکنه حدیث مضطرب جداً.

⁽³⁾ القوانين الفقهية: ص 279. بداية المجتهد 242/2، تكملة فتح القدير 45/8 وما بعدها، مغني المحتاج 322/2 ومابعدها، المغني 384/5.

سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها⁽¹⁾.

اركانسها:

للمساقاة عند غير الحنفية أربعة أركان عدا العاقدين:

محل العقد أو المعقود عليه: وهو عند المالكية الأشجار المشهرة،
 وسائر الزروع، والأصول الثابتة كالنخيل، وكرم العنب، والتفاح،
 والرمان.

2 ـ الجزء المشترط للعامل من الثمرة.

3 ـ العمل.

4 ـ الصيغة: وهي ما ينعقد العقد به من الإيجاب والقبول، بلفظ معين
 عند المالكية، وهو ساقيت أو عاملت فقط، ويقول الآخر: قبلت أو
 رضيت ونحو ذلك كما تقدم.

وللمساقاة ركن واحد عند الحنفية: وهو الإيجاب والقبول، كالمزارعة.

صفة عقلها :

المسافاة عند الجمهور غير الحنابلة: من العقود اللازمة، فليس لأحد العائدين فسخها بعد العقد، دون الأخر، ما لم يتراضيا عليه، وهذا قول أكثر الفقهاء لأنها مقد معاوضة، فكان الإرام كالإجازة، ولأنه لو كان عقداً جازاً غير لازم، جاز لرب العال فسخه إذا ارتب السرة، فيسقط حق العالما، فيتضور. وظاهر كلام أحمد أن المساقاة والمزارعة من العقود الجائزة غير اللازمة⁽¹²⁾ لما رواه مسلم عن ابن عمر في قصة خيير: أن رسول الله ﷺ قال: «تقرّكم على ذلك ما شتاء

⁽¹⁾ حاشية الصاري على الشرح الصغير 711/3، القوانين الفقهية: ص 279.

 ⁽²⁾ الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه 713/3، تبيين الحقائق 284/5، مغني السحناج: 238/2، المغنى 372/6 وموابعدها.

وتختلف عن الإجارة لأنها بيع، فكانت لازمة كبيع الأعيان، ولأن عوضها مقدر معلوم، فأشبهت البيع.

مورد المساقاة: مورد المساقاة عند المالكية [1]: الزروع ما عدا البقول كالجمُّص والفاصولياء، والأشجار العثمرة ذات الأصول الثابتة مثل كرم العنب، والنفاح، والرمان، ونحوها.

وموردها عند الحنفية: الشجر المتمر، وغير المشمر، كشجر الحور، والصفصاف، ونحو ذلك، وخصها الحنابلة بالأشجار المشهرة المأكولة نقط دون غير المشهرة، وقصرها الشافعية على النخل والعنب فقط⁽²⁾.

شروط المساقاة:

يشترط لصحة المساقاة شروط في المعقود عليه، وفي الجزء المساقى به وفي المدة⁽³⁾.

وأما شروط المعقود عليه من شجر وزرع فهي ثلاثة شروط:

1 - أن بكون الشجر معا يشر في عام عقد المساقاة: فإن كان لا يشمر أصلاً كالألل، والسلوقا، وإضجار الموجور والكياء، أو لا يشر في عام عقد المساقاة، تعدلاً المشاور الشجر التي لا تبلغ حد الإثمار والمعام عقد المساقاة، فلا تصح أحساقاً: لأن شرط المبخور المجمول للمالم: أن يكون من غلة الشجر المساقى عليه، وما لا يشمر لا يحقى ذلك، وما لا يشمر لا يحقى عامه جهالة وغرراً بالنسبة لجزء لمجرد لللمالية.

- الشرح الصغير 713/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 279، بداية المجتهد 243/2 وما بعدها.
- (2) تبيين الحقائق 284/5، رد المحتار 200/5 رمابعدها، مغني المحتاج 233/2. كشاف الفناع 523/4.
- (3) الشرح الصغير 17.37 720، الشرح الكبير 539/3 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 279، مواهب الجليل 373/6 ومابعدها.

- 2 ألا يكون ثمره قد بدا صلاحه قبل السافاة عليه؟ فإن بدا صلاحه قبل الشيئة عمل صلاحه لم تصع مسافاته عليه الشيئة وبدا الصلاقة. وبده الصلاح في كل شيء بحسيه، فني البلخ مثلاً باحسراره أو اصفراره، وفي غيره بظهور الحلاوة فيه، وتصح المسافاة فيما بدا لمحرح مثالده.
- 3 ـ ألا يكون معا يُخلف خِلْفة تشر قبل قطع الشرة السابقة بدون انقطاع والرجعان. والرجعان، والكثيات والقبطات والشيخات والقبطات والقبطات الإنسام الما تصحيف في المسافة والمتجلقة يتالمها العامل ، مع أنه لا يأخذ شها شيئاً، لا تباء المسافلة برائسرة السابقة ولا سيل لجمل الفقد شاملاً لجمع بطون هذه الشار لاستعرارها، لأنه يجب توقيتها بوقت تشهي به.
 - فإن تخلُّف شرط من هذه الشروط الثلاثة، فلا تصح المساقاة عليه إلا إذا كان تابعاً لما اجتمعت فيه الشروط.
 - ويشترط لصحة مساقاة الزرع ونموه بالإضافة للشروط السابقة ثلاثة شروط أخرى:
 - 1 ـ أن يعجز صاحبه عن القيام به.
 - 2 ـ أن تعقد المساقاة بعد ظهوره أو بروزه من أرضه .
 - 3 ـ أن يخاف هلاكه لو لم يقم بشأنه عامل من سقى وعمل.
 - ويجوز إدخال بياض شجر أو زرع⁽¹⁾ في عقد المساقاة بالشروط الإتية⁽²⁾:
 - (1) المراد بالبياض: الأرض الخالية من الشجر أوالزرع، سمي بياضاً لأن أرضه مشرقة بالنهار بضوء الشمس، وبالليل بضوء الكواكب.
 - (2) الشرح الصغير 720/3 ومأبعدها، الشرح الكبير وحاشية الدسوني 542/3، مواهب الجليل 378/5 وما بعدها.

ا ـ أن يوافق (يتحد) جزء الفلة المجمول للعامل في البياض الجزء في الشجر أو الزرع، فإن اختلفا بأن كان مقدارهما مشارتا لم يجز، وفسلت المسافة. ولا فرق بين أن يكون البياض منفرداً على حدة أر كان في خلال النخل أو الزرع.

2 ـ أن يبذره العامل من عنده: فإن اتفقا على أن بذره على المالك
 لم يجز وفسدت.

3 ـ أن يقل البياض بالنسبة للشجر أو الزرع: بأن يكون قيمة أجرته النسبة للشجر أما الأكفة النسرة، كأن يكون كراة و مفرداً مائة، وقيمة الشرة بعد إسقاط مأ يغفى عليها مائتين، فيضلم أن كراه الله، فإن كان أكثر من اللئت لم يجوز.

والخلاصة: تجوز المساقاة في عقد واحد على شجر وزرع مما، أو على بساتين متعددة إن انقق الجزء المجمول للعامل في كل منهما، فيان اختلف الجزء في الشجر والزرع، أو في البساتين، فسدت المساقاة.

والاتفاق يكون باتحاد حصة العامل في الشجر والزرع كالنلت أوالربع، فإذا تعددت العقود على كلَّ من الشجر والزرع، جازت المساقاة، ولو اختلف الجزء المجمول للعامل.

وإذا وقع عقد المساقاة على شجر يتبعه زرع أو وقع على عكس ذلك، وكانت قيمة التابع فيهما ثلث قيمة المتبوع فأقل، فإن العقد على العتبوع يستلزم دخول النابع في العقد عليه، ويترتب على ذلك:

أولاً: أنه يجب على عامل المساقاة أن يقوم بخدمته كالمتبوع.

ثانياً: أنه لا يصح اشتراط غلة لربه ولا للعامل؛ لأن اشتراطها لاحدهما يناقض دخوله في العقد لزوماً. ثالثاً: أن يكون نصيب العامل من غلته مثل نصيبه من غلة المتبوع.

رابعاً: أن شروط صحة المساقمة تعتبرفي المتبوع دون التابع. وأما ما يشترط في الجزء المساقي به: فهو ثلاثة شروط دفعاً للضرر

وان ان يتسوك عي المباطق المتسلميني به الحقو عارف طروك والحال وال عن كل من المالك والعامل، وتحقيقاً للعدالة في توزيع الغلة:

1 - أن بكون شانعاً في جميع غلة السياقى عليه: أي: ثمر الشجر أوازرع، فلا يصح بشجر معين ولا بكيل، فلو قال مالك الشجر للعامل: ساقيتك على العمل في هذا البستان بثلث ثمرة هذه النخلات، لم تصح الصماقاة.

2 ـ أن يكون معلوم النسبة لجملة الغلة: كثلثها أو ربعها أو أقل أو أكثر، فلا يصح أن يكون مجهول النسبة كما لو قال له: ولك جزء من النعر، وتفسد المساقاة.

 3 ـ أن يكون هذا الجزء متحداً في جميع أنواع الغلة: فلا يصح أن يكون ثلثاً في نوع منها، وربعاً في نوع آخر.

وأماما يتعلق بالمدة فيشترط:

أن تعقد السناقة إلى أجل معلوم وقو لسين ما لم تكر جداً، وتكره فيما طال من السين ولا يصح على المقافة على شرط عدم الترقيت بوقت معين، لما في ذلك من الشرر، قباساً على الإجارة، فإ كرت مدة السين جداً: وهي المدة التي تتغير فيها الأصول عادة بحسب اعتلاف الأشجار والأكتاب، لم تجز السناقاء، كما لا تجوز إذا اعتقاد الجزء المساقى به من الفاق، المجمول للعامل في السين، بأن كان في متح يخالف غيره في أخرى.

ويجب توقيت مدة المسافاة بالجذاذ (وهو قطع ثمار الشجر) أو بزمن يحصل فيه الجذاذ عادة. وإذا أطلقت عندالعقد عن التوقيت حملت على الجذاذ إن كان الثمر بطناً واحداً، أو على جذاذ البطن الأول إن تعددت بطونه وتميزت إلا أن يشترط دخول البطن الثاني في مدة المساقاة، فتحمل على جذاذه، فإن تعددت البطون ولم تتميز، حملت على جذاذ آخر بطن.

وعلى هذا لا يجوز توقيت المساقاة بزمن يزيد على زمن الجذاذ، لما في ذلك من زيادة العمل على العامل، وهذا يقتضي فساد العقد. وعدم التوقيت الذي يفسد عقد المساقاة هو المشروط فقط.

أحكام المساقاة:

تختلف أحكام المساقاة فيما إذا كانت صحيحة أو فاسدة. وأحكام المساقاة الصحيحة عند المالكية ما يأتي (1):

عمل العامل: من شروط المساقاة: أن يكون العمل كله على العامل، حتى وإن لم يشترط ذلك عليه، وعمل العامل في بستان الشجر ثلاثة أقسام:

أحدها .. ما لا يتعلق بالثمرة: فلا يلزم العامل به بالعقد، ولا يجوز أن يشترط عليه .

الثاني ـ مايتعلق بالشعرة ويبقى بعدها: كحفر بتر أو عين أو ساقية ، أو بناء بيت لتخزين الشعر أو غرس الشجر، فلا يلزم العامل به أيضاً ، ولا يجوز أن بشترط علمه .

الثالث _ ما يتعلق بالشعرة ولا يبقى: وهو ما يتحتاج إليه عرفاً من العمل والآلات، فهو على العامل بالعقد، كالتقليم والعبداذ والسقي، وعليه أيضاً نفقة نفسه، وجميع المون من الآلات، والأجراء، والدواب

الشرح الصغير 21773 ومابعدها، مواهب الجليل، والتاج والإكليل 37576 وما بعدها، بداية السجيهد 244/2 وما بعدها، الفواتين الفقهية: ص 779، التختين المالكي (452).

ونفقتهم من كل ما يلزم الشجر عرفاً، وليس على العامل تحصين الجدران، وإصلاح مجاري المياء إلى الأرض، ويجوز اشتراطها عليه؛ لأن المذكر, بسم.

أجرة وتفقة الأجراء والدواب التي كانت تعمل في البستان: على العامل نفقة الأجراء والدواب مواء كانرا في البستان قبل عقد المساقة ألم يهم العامل بعد العقد الدوقة انتقاعه بهم عال الانقاق عليهم وليس عليه أجرة ما كان في البستان من الأجراء والدواب وقت عقد اللساقة، ولا الإتبان بدل ما مرض أو مات متهما، وإنما البليل على رب اللساقة، ولا الآبنان بدل ما مرض أو مات متهما، وإنما البليل على رب الأساقة لكون عقد المساقة تم وهي موجودة في البستان، كنان وجردها ملحوظ المعامل في خدمة للجرء، وإنساقة من المسائل وقت التعاقد، أما أجرة ما استأجره العامل بعد العقد، فعليه لا على رب البستان، وبه يتبين أن حكم الأجرة عاشاك علما الشعائل بعد العقد، فعليه لا على رب البستان، وبه يتبين أن حكم الأجرة عاشاك على عطائل لحكم التفقة!"

حمل عامل آخر: [ذا لم يشترط ربّ الشجر على عامل المساقاة أن يعمل في بغشه، جاز للعامل أن يساقي عليه يغير إذن ربّ الشجر عاملاً آخر علمت أمانته، فإن جهل حاله حمل على عدم الأمانة، وكان العامل الأول ضامنا له فيما يعمله.

ومعنى هذا أنه يجوز للعامل مساقاة عامل آخر بغير إذن ربّ الشجر المساقى عليه بشرطين:

أحدهما: عدم اشتراط ربّ الشجر عليه أن يعمل بنفسه.

وثانيهما: أن يكون العامل الثاني معلوم الأمانة.

التقنين المالكي (م 444).

الجزء الذي كان مجمولاً له، فإن الزائد يكون له لا لربّ الشجر، وإذا ساقاه بجزء أكثر منه، كانت الزيادة عليه يدفعها للعامل الثاني .

حق العامل: يكون للعامل جزء من الشيرة كاللت أو التصف أو غيرها حسياً بخلتان عليه رويجوز أن تكون له كلها، وإذا لم يشير الشجر، فلا هيء لأحد العاقدين على الأخر؛ لأن اتعدام العر بسبب أنه سعارية، لا بسبب فساد العقد.

ولا يجوز أن يشترط أحدهما منفعة زائدة كدنانير أو دراهم.

وفي حال صحة المساقاة، ولم يتعر الشجر، لا شيء لأحد العاقدين على الأحمو، لأن عدم الإشار رابع لانة سعارية، لا لفساد العقد. وإذا قصر عامل السناقاة في القيام بالعمل الذي شرط عليه أو جرى به للعرف، فإنه يعط من نصيه في غلة المساقى عليه ينسبة قيمة ما قصرة إلى تيمة ما مصله⁽¹⁾.

أحكام المساقاة الفاسدة:

يرى العالكية ⁽¹⁰⁾ أن إذا وقعت السناقة فاسدة، فإن عثر على نسادها قبل الشروع في العمل، وجب نسخها، وإن عثر على فسادها بعد الشروع في العمل، فلا تضخ» وزر إلى مساقة الشئل في العمل وجرا القبلة للضرورة في قول ابن الماجليون، وهو ما أخلا به الثنين العالكي (جاوي) لأن قوله أقل كثاناً في التطبيق لجربانه على نهج واحد، ولأن در لسناقة إلى أسلها الصحيح وهو مساقاة المثل أقوب من ردها إلى أصل أشور وهو إجارة المثل.

التقنين المالكي (م 455).

 ⁽²⁾ الشرح الصغير 722/3 - 726، بداية المجتهتد 248/2، القوانين الفقهية: ص 280.

ويرى ابن القاسم أن بعض الصور ترد إلى مسافة المثل، وبعضها ترد إلى إجارة المثل، فلا تضبح في الحافاة الأولى بل يعضي العامل وتكون له في البستان مسافاة المثل، وتفسخ في الحافة الثانية، ويكون للعامل فيما عمل إلى وقت العثور على فسادها أجرة مثله. وهذا هو المتعد في متن خليل وشروع.

وتتحول المسافلة إلى الإجارة في حال اشتراط زيادة شميه معين أو عرض معين من صاحب البسائل للمامل؛ لأن المثالك يصبح تأنه استاجر العامل على أن يعمل له في بستان بهيئة الزيادة ويجزء من البستان، وهي إجارة فلسفة، توجب الرد لاجرة على العامل، ويحسب منها نلك إدارة، ولا شميه للعامل من الشرة ولر بعد تمام العمل.

فإن كانت الزيادة من العامل للمالك. فقط خرج العاقدان إلى بيح فاصلد: هو بهي الشعرة قبل بدر صلاحها، إذا يصبح العامل كأنه الشترى الجزء المسمى بعا دفعه للمالك من الزيادة وبأجرة عمله، فوجب له أجرة طائه، وأخذ ما دفعه رلا شم. له من الشهرة.

وإن لم يخرج المتعاقدات عن السافاة لعقد آخر، بأن كان الفساد لفرد، كالمسافاة على بساتين مختلفة، استمرت المسافاة بمسافة المسافة على المسافة على المسافة على المسافة على المسافة على المراجع، لاحتواء المشقد على بيح ثم مجهول (وهو المحل) وتعرف للمحلى) بشيء مجهول (وهو المحل) وكاشتراط عمل المحالك مع العامل بجزء من الشمرة أو مجانبات صغير: لأنه ربعا كلماة في المسافل المتوا أو المجانبات صغير: لأنه ربعا كلماة في فيصير كان العامل اشترط جميع العمل على المحالك. ويجوز في المحالك.

انتهاء المساقاة:

تشهي المساقاة عند العنفية (اكالمنزارعة بأحد أمور ثلاثة: انتهاء المدة المتفق عليها، وموت أحد العاقدين، وفسخ العقد صراحة أو بالأعذار، كما تفسخ الإجارة.

ونتنهي العساقاة عند العالكية بانتهاء العدة العنق عليها، وبالفسخ بانفاق الطرفين (الإقالة) وبالاستحقاق، ولا تنتهي بعوت العالك أو بعجز العامل عن العمل، ولا بالأعفار.

أما الموت: قلا يضع عقد المساقة بعوت المالك ربّ الشجر أر الزرع ليرب عن العلم في الشبه المساقى منه لم موده، وكان الفقد المياً والاحرار المالك الطاري، على الشقد، حواء أكان الفقر بالعضر الأهم وهو إحامة الذين بمااه، أم بالمعنى الأخصى وهو حكم القاضي يخلع ماله لغرماته؛ لأن حق العامل سابق على حصول الإفلاس، فإن حصل عقد المساقة؛ بعد الإفلاس فلفرماه فسخه؛ لأن حقهم في المسائق علم حق العامل.

إذا استُحق الشيء الساقى عليه بعد عقد الساقاة، فللمستحن إيقاء علم الساقاة في عمله كما كان، وله فسخ العقد، ويدفع له أجرة عمله؛ لأن النب كشف أن عاقده لم يكن مالكاً للمساقى على20:

وإذا مات عامل المساقاة قبل تمام العمل، فلوارثه الأمين أن يقوم بإتمامه. ويحمل على الأمانة إن جهل حاله، فإن كان غير أمين، فله أن يأتي بعامل أمين يقوم بإتمامه. ويحمل من يأتي به على عدم الأمانة إن

⁽¹⁾ البدائم 188/6.

⁽²⁾ الشرح الكبير 546/3، التقنين المالكي (م 456).

جهل حاله، فإذا لم يأت بأمين. لزمه تسليمه المساقى عليه لربه بدون مقابل لما عمله مورثه(1).

وأما المعجز: فإذا عجز عامل المساقاة أو وارث عن العمل، ولم يجد أميناً يساقيه على إنمامه الزمه تسليم المساقى عليه لربه، بدون مقابل لما عمله إلا أن يتفع المالك بعمله، فيكون له قيمة ما انضع به. وإذا امتع المالك من تسلمه منه حتى تلف بعضه، فلا يرجع عليه بقيمة ما وزر (2)

اختسلاف العاقدين:

إذا اختلف العائل وعامل الساقاة بعد العمل في قدر الجرء اللساقي به، ولم يدّع واحد منهما قدراً معناداً، قزال العامل يرد إلى مساقاة المثل، وإن انقر دارة المعناد القدر المعناد فالقول له بيعية، وإن ادعى كل منهما قدراً معناداً فالقول للعامل بيعين، لانفراده بم يزجح جانب وهر العمل.

وإذا اختلفا قبل العمل حُلَف كلُّ على دعواه، وفسخ العقد، ونكولهما كحلفهما. ويقضى للحالف على الناكل⁽³⁾.

وإذا اختلفا فيما يتنفي الصحة والنساد، فالقول لمدعي الصحة يبييت، دون من يدعي النساد؛ لأن الأصل في الطود الصحة، كما لو ادمي أحدهما أن الجزء المساقى عليه كان معلوماً، وادعي الأخر أب كان مجهولاً، أو ادعى أحدهما وقرع المساقاة مع زيادة نقد أو مرض، أو أنها وقعت بعد بدو صلاح السرة، وحالف الأخر،

الشرح الصغير 713/3، بداية المجتد 247/2، التغنين المالكي (م 453).
 الشرح الكبير 545/3، التغنين المالكي (م 454).

⁽³⁾ الشرح الكبير 549/3، الشرع الصغير 726/3، التقنين المائكي (م 457).

فالقول لمدعي الصحة يبعينه ما لم يغلب الفساد، فإن غلب يبن الناس وقوع المساقاة فاسدة. فالقول لمدعي القساد، لشهادة العرف إن(1).

. . .

الشرح الصغير 727/3.

المغارسة إوالمناصبة

تعريفها، شروطها، عجز العامل فيها، حكم فسادها، اجتماع المساقاة والمغارسة.

المغارسة: بمعنى الاغتراك في الشجر والنمر، جائزة عند الحفية والحنايلة، وغير جائزة عند المالكية. وإن كانت بمعنى الاشتراك في الارض والشجر فهي جائزة عند المالكية فقط دون غيرهم من الفقهاه، ولم يجز الشافعية المغارسة في الحالتين لعدم الحاجة إليها. وبحشي هنا يتمصر على مذهب المالكية.

تعريف المغارسة :

هي إجلاء شخص ارضه لمن يغرس فيها شجراً مميناً من عنده، على أن يكوناً شريكين في الأرض والشجر بسبه منومة كالصف أو الثلث ويتعرضاء إذا بلغ الشجر قدراً مميناً من النامة قبل أن يعر¹⁰¹. ونسم أيضاً المنامة قبل أن يعر¹⁰¹. ونسم أيضاً المناصبة؛ لأن الشجريات عند غرصها تسمى في بلاد الشام تَضياً.

شروطها:

- يشترط في صحة عقد المغارسة مايأتي⁽²⁾:
- شرح مجموع الأمير 243/2، القوانين القفهية: ص 281، التقنين انسالكي (م 458).
- (2) شرح المعجموع الأمير 244/2، القوانين الفقهية: ص 281، التفنين المالكي (م 459).

1. أن تكون في الأصول الثابة من نخيل وشجر، لا فيما يزوع كل سنة. والعراد بالأصول الثابة: هي التي يطول مكتها في الأرض كالنخيل والشجر. وغير الثابة: هي التي لا يطول مكتها في الأرض كالزوع والبقول والمثاني، وهذه لا تصح المعارسة فيها، لأن مكتها في الأرض لا يطول، فلا يتضمي الشركة فيها، والمخارسة لا بد فيها من الترك في الأصول والأرض معا.

2 ـ أن يعين وقت العقد نوع ما يراد غرسه في الأرض من النخيل
 والشجر، لما في عدم التعيين من الجهالة والغرر.

3 ـ أن تكون الشُّركة في الأرض والشجر معاً وينسبة معلومة كالطف والنصف أوالثلين ونحو ذلك. فلا تصبح على الشركة في الشجر دون الأرض؛ لأنه لا استقرار للشركة في بدون الشركة في الأرض، ولا تصد إذا كانت نسبة الشركة غير معلومة المبا في ذلك من الجهالة والمفرر.

4 ـ أن يحدد ابنداة الشُركة في الشجر والأرض بيلوغ الشجر قدراً
 معيناً من النامة قبل أن يشير . فلا تصبح بدون تحديد ابنداء الشركة بينهماء لما في ذلك من الجهالة، ولا تصح أيضاً بتحديد الشركة بإثمار الشجر، لما في ذلك من ضرر الغارس.

وأضاف ابن جُزّى ثلاثة شروط أخرى:

 أن تتفق الأصناف أو تتقارب في مدة إطعامها، فإن اختلفت اختلافاً متبايناً لم يجز.

2 ـ وألا يضرب لها أجل إلى سنين كثيرة، فإن ضرب لها أجل مافوق الإطعام لم يجز، وإن كان دون الإطعام جاز، وإن كان إلى الإطعام فقولان.

 3 ـ وألا تكون المغارسة في أرض موقوفة (محبسة) لأن المغارسة كالبيع.

عجز العامل فيها:

لا تنتهي المغارسة بعجز العامل عن العمل، فإذا عجز العامل أو وارثه عن العمل، ولم يجد أميناً على إنسامه، لزمه كما في العساقاة تسليم الشيء محل العقد للمالك بدون مقابل لما عمله،إلا أن ينتفع المالك بعمل العامل، فيكون له قيمة مالتفع به.

حكم فساد المغارسة:

إذا وقع عقد المغارسة فاسداً لتخلف شرط من شروط صحت، وجب فسخه إذ عرف فساده قبل الشروع في المعل. فإذا عرف النساد بعد الشروع في العمل فلا يفسخ. ويكون على مالك الشجر من قيمة الأرض، وعلى مالك الأرض من قيمة الشجر بنسبة ما تعاقدا عليه من الشركة فيهما بالنصف أو غيره، ويكون الشجر والأرض بيتهما مناصفة إن كان الاتفاق على النصف.

وتعتبر قيمة الأرض برَاحاً⁽¹⁾ يوم غرس الشجر فيها؛ لأنه هو الوقت الذي شغلت فيه بالغرس، وتعتبر قيمة الشجر يوم بلوغه القدر الذي حدد لابتداء الشُركة في الأرض والشجر؛ لأنه هو الوقت الذي يدأت فيه الشركة بينهما⁽²⁾.

اجتماع المساقاة والمغارسة معاً:

إذا أعطى شخص أرضه لمن يغرس فيها شجراً من عنده، على أنه إذا بلغ الشجر قدراً معيناً من النماء يكون بيد العامل مساقاة معينة، وبعدها يكون ملكاً لربٌ الأرض، فإن هذا التعاقد يكون فاسداً في

البواح: المتسع من الأوض التي لا شجر فيها ولا بناه، وانمراد أنها تقوم غير مشجرة.

⁽²⁾ شرح مجموع الأمير 244/2، التقنين المالكي (م 461).

المغارسة والمساقاة معاً، ويجب فسخها إن عرف فسادها قبل أن يحصل من العامل عمل في مدة المساقاة، أو قبل أن يشر الشجر، ويكون للمامل قيمة شجره يوم غرسه وقيمة ما أنققه عليه، وأجرة مثله فيما

فإن عرف فساده بعد العمل في مدة المساقاة وإثمار الشجر، فسخت المغارسة دون المساقاة، ويكون للعامل مثل ما كان له قبل فسخهما معاً بالنسبة للمغارسة، ومساقاة مثله بالنسبة للمساقاة.

وإنما فسد التعاقد الواقع على الرجه المبين، لما فيه من المخاطرة، إذا لا يُدرى هل بيقى ذلك الشجر إلى زمن المساقاة، أو يموت قبله أو فيه أو بعد، (1).

ما يعم العقود الثلاثة: يمنع في المغارسة، والمساقاة، والمزارعة، شيئان:

الأول: أن يشترط أحدهما لنفسه شيئاً دون الأخر إلا اليسير. الثاني ـ اشتراط السلف⁽²⁾.

• •

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 546/3 وما بعدها، التقنين المالكي (م 462).

⁽²⁾ القوانين الفقهية: ص 281.

الفَصلُالثَّانِي عَيْثَر *إحيَّا المُوا*ت

تعريفه، ومشروعيته، والترغيب فيه شرعاً، الموات القابل للإحياء، كيفية الإحياء وطرقه، شروطه، أحكامه.

تعريف إحياء الموات:

الإحياء لغة: جعل الشيء حياً، أي: نامياً، والموات: ما لا روح فيه، أو الأرض التي لم تعمّر.

روى ابن غلم: روات الأرض: هي التي لا نبات بها، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَلِّوْلُهُ مِنْ التَّسَكِينِ لَلْمَ فَلْمِنَا بِهِ الْأَوْضَ بَشَدَ مَرْجَاكُ (البَشْرَة: 164 فلا يسحد الاجباء إلا ني البوار، أو أن الموات: أرضى لا اختصاص بها لا بمثل ولا بالنفخ.

واصطلاحاً قال ابن عرفة: إحياء الموات: لُقُب لتعمير دائر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها^(D). والاختصاص بالأرض إما بإحيائها أو بصيرورتها حريماً لبلد أو بثر أو شجر أو دار.

وعليه، يكون إحياء الموات معناه: إعداد الأرض العيتة التي لم يسبق تعميرها، وجعلها صالحة للانتفاع بها في الزرع، والغرس، والسكني، ونحو ذلك.

مواهب الجليل 2/6.

مشروعيته :

رغًب الشرع في إعمار الأرض، وإحياء موانها، وتنمية مواردها، لتحقيق رفاه الناس، ورخائهم، وإكثار ثروانهم، وتقوية سيل المعيشة والكسب لديهم عن طريق استثمار خيرات الأرض والانتفاع ببركانها.

ومنصب تدبيهم عن عربين استصار عيون .. وعلى ود تسمح ببرط به . أخرج أحمد، والترمذي، وصححه النسائي وابن حبَّان عن جابر بن عبد الله أن النّبي ﷺ قال: عمن أحيا أرضاً ميتة فهي له،

وفي لفظ آخر عن أحمد، وأبي داود، والترمذي: •من أحيا أرضاً ميتة فهي له، ولبس ليعرق ظالم حقّه.

وأخرج أحمد، والبخاري عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من عَمَر أرضًا ليست لأحد، فهو أحق بها» أي: ليست لأحد من المسلمين، فلا حكم لتقدم الكافر.

وأخرج أبو داود عن أسعر بن تُشَرَّس قال: «أنيت النَّبيﷺ فبايعت، فقال: من سبق إلى ما لم يَشْيق إليه مسلم، فهو له، قال: فخرج الناس يتعادّون يتخاطُّون،(10

الموات القابل للإحياء:

يرى المالكية ⁽²² أنه يملك بالإحياء ما اندرس من عمارة الارض، لعموم الحديث المتقدم: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له، ولأن أصل هذه. الأرض مباح، فإذا تركت حتى تصير مواتاً، عادت إلى الإباحة.

وموات الأرض في رأيهم: ما سلم عن اختصاص بإحياه، أي: بسبب إحياء لها بشيء، أو بسبب كونه حريم عمارة كمحتطب أو مرعى

 ⁽المعاداة): الإسراع بالسير، وبتخاطون: يعملون على الأرض علامات بالخطوط، وهي التي تسمى الخطط.

⁽²⁾ الشرح الكبير 66/4 - 68، الشرح الصغير 87/4 ومابعدها.

لبلد، أو بسبب إفطاع الإمام، أو بسبب حمى الإمام له. فإذا اندرست عمارة الأرضى من بناه أو غرس أو تفجير ماه ونحو ذلك، لا يزول ملكها عمن أحياما إلا بإحياء جديد من غيره بعد اندارسها بمدة طويلة يقدرها عرف الناس، فتصبح حينة ملكاً للمحيى الناني.

وذلك، سواء أكانت الأرض قريبة من العمران أم بعبدة عنه، إلا أن الأرض الفريبة يفتقر إحياؤها إلى إذن الحاكم.

والخلاصة: إن العوات القابل للإحياء: ما اندرس من همارة الارض، ولم يكن مرتفقاً لبلد ولا حريماً لعمارة، ولا تنظماً لأحد ولا محياً من الإمام، فالموات القابل للإحياء: ما سلم عن الاختصاص بسبب الإحياء أو بكونه حريماً لعمارة أو بسبب الإقطاع أو بسبب التعلقاع أو بسبب التعلقاع أو بسبب التعلقاء أو بسبب التعلقاء أو بسبب التعلقاء أو المسبب

كيفية الإحياء وطرقه:

يكون الإحياء بالبناء، والغرس، والزراعة، والحرث، وإجراء العياء، وغير ذلك، وهو أحد أمور سبعة تملك به الأرض لمن أحناها(1):

الأول ـ إقامة البناء على الأرض.

الثاني ـ غرس الشجر فيها. الثالث ـ تفجير ماه بها لبثر أو عين، فيملك العاء والأرض التي تزرع

الرابع _ إزالة الماه منها أو تجفيفه حيث كانت الأرض غامرة بالماه. المخامس _ تحريك الأرض بحرثها وقليها ونحوه(الحرائة).

الحامس ـ تحريك الارض بحرتها وفليها ونحوه(الحراته). السادس ـ قطع شجر غابات بهاء بنية وضع يده عليها. ------

الشرح الصغير 93/4، الشرح الكبير 69/4 وما بعدها، القواتين الفقهية: ص 339.

السابع ـ كسر حجرها مع تسوية الأرض.

فإذا النبرست بعد ذلك وأحياها غيره بعد أن طال زمن الدراسها، فإنها تصديد كما لك النام إطراعه لهذا، كما تجداً أنه إذا أجابها قبل أن ظهران من الاندراس، وسكت محيها الأول بغير عقر بعد علمه بذلك، فإن لم يسكت أو سكت لعفر فإنها تبقى على ملكه، ويكون لمحيها الثاني فيهذ ما لجياها به قائماً إن كان جاملاً بالأول، الأن له شهة وهي جهله بهما، ومقوضاً إن كان عالماً به، لتعديه بإحياء الأرض مع علمه محيها الأول.

ويلاحظ أن حفر البتر في الأرض العوات لسفيها وسقي ما يزرع فيها يكون أجهاء لها، أما حفر البتر في الأرض العوات لسقي السانية(حفر بتر العاشية) أو لشرب الناس (بتر الشُّرب) فلا يكون إجهاء لهماإذا لم يبين الحافر ملكيته للبتر عند حفرها، فإن بيُّها كان حفرها في الأرض الموات إحداد لهالاً".

فلها ومن ملك أرضاً بشراء أوارث أو هبة ممن أحياهم، ثم اندرست فلها لا تخرج عن ملكه باندراسها ولو طال زمن اندراسها. واندراس الأرض بعد إحيانها: هو اندراس عمارتها من بناء أو غرس أو تفجير ماه بها أو نحو ذلك.

وإن أحياها غيره فلا يملكها بإحبائه لها إلا لحيازة ملك تدوم عشر سنوات في العقار.

ويه يتبين أن طول زمن الاندراس بعد الشراء أو الإرث أوالهية لا يخرجه عن ملك من ملكها؛ لأنه لا يدل على إعراض المالك عنها لبقاء سبب الملك: وهو الشراء أو الإرث أو الهية.

(1) الشرح الصغير 93/4، الشرح الكبير 70/4، التقنين المالكي (م 516).

أما طول زمن الاندراس بعد التملك بالإحياء من غير من أحياها فيخرجها عن ملك من أحياها؛ لأنه يدل عرفاً على إعراض المالك عنها إذا كان الملك ناشتاً عن إحياتها.

ومجود اندراس أرض من أحياها بعد الإحياء لا يزيل ملكها عنه، مالم يقم غيره بإحيائها بعد اندراسها⁽¹⁾.

شروط إحياء الموات :

لا يشترط في المحيى (وهوالذي يباشر الاحياء) أن يكون مسلماً في رأي المالكية، والحنفية، والحنابلة، فلا فرق بين المسلم وغيره، لعموم قول النّبي ﷺ: * ممن أحيا أرضاً ميتة فهي له».

واشترط الشافعية أن يكون المحيي مسلماً، فلا يعلك غير المسلم (الذمي) الأرض بإحياتها في دار الإسلام، وإن أذن له الإمام فيه، حتى لا يتقوى على المسلمين، ولئلا يتمكن من الاستعلاعليهم⁽²²⁾. ولم يجز المالكية لغير المسلم الذمي الإحياء في أرض قرية من العمران.

ويشترط في الأرض المحياة شرطان⁽³⁾بل ثلاثة:

 ألا تكون ملكاً لأحد مسلم أو ذمي، وليست من اختصاص حد.

2 ـ ألا تكون حريم عمارة مرتفقاً به لصالح بلد: كمحتطب،
 ومرعى، ومسرح وملعب، وسوق عام في بعض المواسم.

- الشرح الصغير 87/4 88، الشرح الكبير 66/4، التقنين المالكي (م 517).
- (2) الشرح الكبير 69/4، تكملة فتع القدير 138/8، المغني 517/5 ، مغني المحتاج 361/4 وما بعدها.
- (3) الشرح الكبير والدسوفي 4661، و61 مواهب الجليل 12/6، التاج والإكليل بهامش الحطاب3/6، الشرح الصغير 94/4.

واشترط المناكبة شرط التالية من المناه الأرض القريبة من العموان: أن تكون بؤذن الإمام بن الأرض البيدة من العسلم على المشهور، قلا جاجة لافذ الإمام في الأرض البيدة من العموان، ويعزز لللمي إحياؤها في غير جزيرة العرب: حكة، والمعدية، واليمن، وطوالاها. ولا باذن الإمام لللمي على المشهور في إحياد الأرض قريبة من السريان!!

وعلى هذا، لا يحتاج إحياء الدوات البعيد من العمران (دوهو ما كان خارجاً من حريم البلد) لاذن من ولي الأمر ، ويعتاج الدوات القريب لانة، فإن في إحياؤه بغير إذن، فلولي الأمر جعله لمن أحياء بدون شيء(أي: إيضاء الأحياء وتعلكه) وله جعله تعتبايا وردد للمسلمين ورجعله ملكاً للدولة مع إمطاء مديب قيمة ما أحياء به متفرضاً، ولا رجوع عليه في هذه الحالة بما أخذه من غلت قبل جعله ملكا للدورةات.

واشترط الحنفية أيضاً إذن الإمام في إحياه الموات، لها أخرجه الطبراني من حديث معاذ بـن جبل أن النّبي 義 قل : «ليس للمر» إلا ما طابت به نفس إمامه 30.

ولأن إذن النَّبي ﷺ بالإحياء كان من طريق الإمامة والسياسة.

ولم يشترط الشافعية والحنابلة إذن الإمام، اكتفاء بإذن رسول الله يُؤيِّذ: همر أحيا أرضاً ميتة فهي له الصادر بطويق الشرع والنبوة، لكن يستحب استئذائه خروجاً من الخلاف.

العراجع السابقة.

⁽²⁾ الشرح الصغير 94/4، الشرح الكبير 69/4.

⁽³⁾ لكن أيه ضعف.

ما لا يكون إحياء للموات:

قال المالكية (11: لا يكون الإحياء بالتحجير (وضع أحجار حول الأوض) أو يتحويط الأوض ينحو خط عليها، ولا رعي كلا (هشب) فيها أو إزالة شوك، ولا حفر بتر ماشية أو شرب بها، إلا أن يبين الملكية حين حفر البتر المذكورة، فإن يُشها فإحياء، أي: يحصل إحياء الأرض يحفرها.

ويرى الحنفية، والشافعية، والحنابلة: أن المتحجر بالتحجير يكون أولى الناس، وأحقهم بها في مدة للات سنين، لقول عمر رضي الله مت: الحيس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق، فإن أحياها أخر ملكها، وإن لم يصرها في تلك العدة، أخذها المحاكمة، ووفعها لفرو⁶²

أحكام إحياء الموات:

لإحياه الموات أحكام شرعية هي ما يأتي:

1. تملك الأرض المحياة: اتنق أغلب الفقهاء على أنه يترب على إليه يترب على إحياء المحياة، ملكية مطلقة للرقبة (الذات) والمشعة، الإطلاق الحديث المشقد: من أحيا أرضاً مية فهي له، فإنه أضاف الحق للمحيى بلام التعليك في قوله: ففهي له، وملكه لا يزول بالثوك، وهذا هو الحق العبني للمحيى، ويكون إحياء الموات من السباب الملكية(2).

2 ـ تملك حريم الموات وعدم تملك حريم المعمور: يتملك
 المحيي حريم الأرض التي أحياها، والحريم: هو ما تمس الحاجة إليه

الشرح الصغير 93/4، الشرح الكبير 70/4.

⁽²⁾ الدر المختار 207/5، المهذب 1/25، كشاف القناع 214/4.

⁽³⁾ الدو المختار 307/5، الشرح الصغير 87/4، الشرح الكبير 66/4 ، المهذب 423/1، المغني 513/5.

لتمام الانتفاع بالشيء المعمور، أو ما يحتاج إليه لمصلحة العامر من العراقق كنياته الدار (الساحة أمام الدار وما امتد من جوانبها) ومسيل الماء، وحريم البتر، ونادي الاجتماع، والمعتطب، والمعرضي، ومرتكفن ولحين الغيل، ومُثاخ الإبل، ومطرح الرماد ونحو ذلك، وله أن يعتم غير، منه.

ولا يجوز بالاتفاق تملك حريم الأرض العامرة قبل الإحياء، لأنه تابع للعامر، فلا يملك، ولا تملك ما بين العامر من الرحاب، والتواراع، ومقاعد الأسواق؛ لأنذ ذلك ليس من العوات، وإنما من جمعة العامر، ولا تملك مرافق البلد العامة التابعة لها.

والأصل في مشروعية الحريم: أن النَّبي 義 جعل للبتر حريماً وجعل لكلُّ أرض حريم⁽¹¹⁾.

مقدار الحريم: للحريم مقادير مختلفة بحسب الحاجة، وهي ما يأتي في رأي المالكية:

حريم البلد: هو مداخلها، ومخارجها، ومحتطبها، ومرعاها، ونحو ذلك مما جرت العادة بارتفاق البلد فيه ذهابًا، وإيابًا، ونفعاً عاماً.

وحريم الدار: ما يرتفق به أهلها في إقامتهم بها، أي: ما يتفعون به من مذخل، ويخرج، ويطرح تراب، ومصب عاء ميزاب، ويرحاض، وتشترك الدور المجتمعة في حريم واحد كالساحة، أي: الأرض الشحمة التي بين أبرابها، ويتنفع به أهل كل دار بما لا يضر غيرهم من الجيران.

وحريم البئر: ما يتصل بها من الأرض التي حولها، أو مايسع واردها

الشرح الصغير 89/4، مواهب البطيل 3/6، الشرح الكبير 67/4، القوانين الفقهية: ص 339، التقنين المالكي (م 514).

لشرب أو سفي، ويكون إحداث شيء فيه كبناء أو غرس ضاراً بواردها أو بعانها كعفر بتر بقربها. الارض ورخاوتها. ويشمل باطن الارض، فلا يبحق لآخر حفر بتر ينشف ماها أو يقعه ويقوره، أو يقبره بطرح نجاسة يصل إليه وسخها، كما يشمل فالمو الارض كالباده والقراس.

وحريم الشجر من نخل أو غيره: ما فيه مصلحة عرفاً: وهو ماتحتاج له في سنيها، ومدّ جذورها، وفروعها، ويضر إحداث شيء فيه بنمائها.

ويختص أهل البلد أو الدور أو ربّ الشجرة أوالبثر بحريمها، ولهم منع غيرهم من الانتفاع به أو إحداث شيء فيه:

3 _ الاقطاع: هو جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الاشخاص، سواء أكان ذلك معدناً أم أرضاً أم ماء، فيصير ذلك البعض أولى به من غيره، بشرط أن يكون من الموات الذي لا يختص به أحد.

ويجوز للإمام العادل أن يقطع موات الأرض أو معدنها أو مادها لعن يملكه بالإحياء، مادامت هناك مصلحة مشروعة، فإن لم تكن هناك مصلحة كما يقعل بعض الحكام الظلمة من إقطاع بعض الأفراد محاباة له يغير حق، قلا يجوز،

ودليل الجواز: فعل النَّبي ﷺ والخلفاء من بعده.

وروى النرمذي عن وائل بن حُجْر: أن النّبي 鐵 أقطع وائل بن
 حُجْر أرضاً بحضرموت، وبعث معاوية ليقطعها إياه.

وروى أحمد عن ابن عمر: أن النّبي 變 أقطع الزبير خُضر فرسه،
 أي: مقدار عَدوره(1).

لكن في إسناده رجل فيه مقال.

وروى أحمد أيضاً عن عروة بن الزبير: أن عبد الرحمن بن عوف
 قال: أقطعني رسول اله ﷺ، وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا.

وروى سعيد بن منصور في سننه عن عمرو بن شعيب: أن النبي ﷺ أقطع ناساً من جُهينة أو مُزينة أرضاً.

. - وروى أبو عبيد في الأموال أن أبا بكر أقطع الزبير، وأقطع عمر علباً. وأقطع عثمان رضي الله عنهم خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ: الزبير، وسعداً، وابن مسمود، وخبّاباً، وأسامة بن زيد رضي الله عنهم.

ـ وعن عمرو بن دينار قال: لما قدم النَّبي 繼 المدينة، أقطع أبا بكر وأقطع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

وأخرج أحمد، وأبو داود، عن ابن عبّاس، قال: •أقطع رسول الله بلال بن الحارث المزني معادن القبليّة، جَلْسيها وغَوْريها⁽¹⁾ وحيث يصلح الزرع من قُدْس⁽²⁾، ولم يعقه حق مسلم».

فإن لم يقم من أقطعه الحاكم بإحياء الأرض ولم يستثمرها، ننزع 4.

وقال السالكية⁽²⁾: لا يُقطع الإمام معمور أرض العنوة كأرض مصر. والشام، والعراق، أي: الصالحة لزرع الحب ملكة، لأنها وقف في رايهم، بل يغلمها إمناعاً وإنفاعاً، وإما ما لا يسلح لزرع الحب. وإن صلح لغرس الشجر، وليس من العقار، فإنه من الموات، يقطعه ملكة إدتفاعاً.

القبلية: نسبة إلى قبل، مكان بساحل البحر، بينه وبين المدينة خمسة أيام، والمجلس: المرتفع من الأرض، والغور: المنخفض منها.

⁽²⁾ قدس: جبل عظیم بنجد.

⁽³⁾ الشرح الصغير 91/4 وما بعدها، الشرح الكبير 68/4.

وأما أرض الصلح فلا يقطعها الإمام لأحد مطلقاً؛ لأنها مملوكة لأربامها.

4. الاحمري: أصل الحمر عند الدرب في الجاهلية: أن الرئيس بنهم إذا نول بأرض مخصية، استعوى كلباً على مكان عال. فعرب انتهى موتد من كل جالب. حماء لشعب الا يرص غيره. فيه معه، ويرص عم مع غيره. وهذا لا يجوز شرعاً، فقد نهى عنه اللي \$\mathbb{R} لعا فيه من التصييق على الناس، ومنعهم من الانتفاع يشيء لهم فيه عنى، والحمى الشعبيق. أن يحمي الإمام مكاناً خاصاً لحاجة غيره. ويكون باربعة شروط:

 أن يصدر بإذن الإمام أو نائه: بخلاف الإقطاع، فليس لنائب السلطان إقطاع إلا بإذن الإمام؛ لأن الإقطاع يحصل به التمليك، فلا بد فيه من الإذن الخاص بخلاف الحمى.

2 - أن يكون لمحتاج إلى الأرض: كحمى أرض لخيل الجهاد ودواب الغزاة، والصدقة (الزكاة)، والسائية الضيفة، وضَعفة السنمين، فإذا لم تكن مثاك حاجة إليه فلا يجوز، ولا يجوز للإمام إن يعمى طبياً لقسه، وإن احتاج.

ق. أن يكون المحمى قليلاً لا كثيراً: والقليل: ما لا يضيّق فيه على

الناس .

4 أن يكون من أرض بلد موات، خالية عن البناء والغراس، أي:
 من بلد عفا، أي: خلا عن البناء والغراس⁽¹⁾.

ودليـــــل الجـــــواز أن النِّبـــي ﷺ حمـــــى النقيـــع (2) لخيـــــل

الشرح الصغير وحاشية الصاري 92/4؛ النشرح الكبير 68/4 ومابعدها.

⁽²⁾ النفيع: موضع يبعد عن المدينة عشرين فرسخًا.

المسلمين(1)، وحمى عمر شرّف والرّبَذَة(2).

والخلاصة: يكون إحياء الموات في أ رض سلمت عن الاختصاص بالإقطاع من الإمام، أو بكونه حريماً لعمارة لبلد أو دار أو شجر أو يثر، أو بحمى الإمام له⁽³⁾.

* *

رواه أحمد عن ابن عمر.

⁽²⁾ وراه البخاري عن الصعب بن جنّامة.

⁽³⁾ الشرح الصغير والكبير، المكان السابق.

الفَصلُ الثَّالِثُ عَيِشَر *ال*هِسَتِ

تعريفها ومشروعيتها وأركانها، وأنواعها، وشروطها، صفتها، هبة الشعر والزرع قبل الصلاح ونحوه من المعدوم، ما يجوز فيه الغرر، الاعتصار في الهية، مطلات الهية، العمرى والرقبي(¹¹⁾.

تعريق الهية ومشروعيتها: الهية والصدقة بمعنى واحد إلا في الاعتصار (رجوع الوالد فيما يهيه لولده) كما سيأتي، وجواز الرجوع بالبيع وألهية، فلا يصح ذلك في الصدقة، إلا أن تكون على ابن صغير فتلات روايات، ظاهر المدونة: المنع إلا لضرورة أو يحتاج فيأخذها لحاجه.

والهية: تعليك ذات الشيء يلا عوض، أما تعليك المنفعة: فهو إبدا ونف، وإما عارية إذ قيد بزمن ولو عرفا، وإما عصرى إن قيد بحياء المعطى (بالفتح) في دار ونحوها. وخرج بقرك: ابملا عوض، هية القراب، فهي في حكم البيع، وتسمى هبة غير الثواب: هدية، فهي القراب الوراد، وإذ كانت يقصد ثراب الأخرة، فهي صفة.

وأحكام الهبة والصدقة واحدة. وهبة الفضولي باطلة بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان غير لازم، فيجوز للمشتري التصرف في السبيع قبل

الذخيرة 295-223/6، الشرح الكبير 97/4، 117، الشرع الصغير 139/4. 163-163.
 القوانين الفقهية: ص 366 - 369، بداية السجتهد 2022، 232.

امضاء المالك البيع، لأن صحة العقد، ترتُّب أثره عليه⁽¹⁾ من جواز التصرف في المعقود عليه.

وهي من التبرعات المندورة، كالصدقة، لما فيها من المحبة والبف الفلوب إن محمح الفصد، لقوله تعالى: ﴿ وَمَالُ النَّالِ فَالنَّمُ عِنْ مُعِيدُ وَمِيَّا الشَّرْفِ وَالْكِنْكُمُ وَالْسَكِينَ كُلُونَ النَّبِيلِ ...﴾ [المقرة: 177] ، وقوله 總: «يهادوا تعالمونه⁽⁹⁾.

وقوله: «لا تحقرن جارة أن تهدي لجارتها ولو فِرسن شاة⁽³⁾ أي: ظلفها. ...

وقوله: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قبثه⁽⁴⁾.

أركانها: أربعة وهي: الواهب، والموهوب له، والموهوب، والصيغة.

أما الواهب: فهو المالك إذا كان صحيحاً مالكاً أمر نفسه، فإن وهب المريض ثم مات، كانت هيه في لك عند الجمهور، وإن صح صحت الهية، ويجري مجرى المريض: كلّ ما يخاف منه الموت، كالوجود بين الصفين في الفتال وقرب الحامل من الوضع، وراكب المجر الهاتع.

وشرط الواهب: ألهلية التبرع وعدم الحجر، فلا تصع هبة السفيه، والصبي، ومن أحاط الدَّين بماله، والسكران، والمريض، والزوجة، فيما زاد على الثلث، لكن هبة المريض والزوج صحيحة موقوفة على

هذا خلاف المشهور عند الأصولين، وهو أن الصحة معناها: موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع، كما جاء في جمع الجوامع وحواشيه.

⁽²⁾ رواه أصحاب الكتب الـــة عن أبي هريرة وغيره.

 ⁽³⁾ رواه البخاري، ومسلم (الشيخان)، والترمذي عن أبي هريرة وضي الله عنه.
 (4) رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله عنه.

^{. . .}

إجازة الوارث والزوج، كمن أحاط الدَّين بماله، فإن هبته صحيحة موقوف على ربّ الدَّين، وأما هبة السفيه والصغير فباطلة كالمرتد.

وأما الموهوب له: فهو كلّ إنسان، ويجوز أن يهب الإنسان ماله كله لأجنبي اتفاقًا.

وأما هية جميع ماله لبعض ولده دون بعض، أو تفضيل بعضهم على بعض في الهية، فمكروه عندالجمهور، وإن وقع جاز، والعدل: هو التسوية بين الورثة.

وشرط الموهوب له: قبول الملك.

وأما الموهوب: فهو كل معلوك، يقبل النقل، مباح في الشرع، سواء كان معلوماً أو مجهولاً عيد أو قدوء. تصح عيدة مالا يصح يبعه كالآبق، والبعير الشارد، والمجهوك، والشرة قبل بدو صلاحها والمغصوب، خلاماً للشاهير. وتصح هية الكلب المناذون في اتخاذه.

وتجوز هبة المشاع عند الجمهور غير الحنفية، وتجوز هبة المرهون، ويجبر الواهب على افتكاكه، ومنعه الشافعي.

وتجوز هبة الدَّين لمن هو عليه اتفاقاً، ولغيره خلافاً للشافعي، وهبة الدَّين: إبراء، فلا بد من قبوله، لأن الإبراء يحتاج إلى قبول.

ويتفرع عن ضوابط العوهوب أو شروطه: أن الهية لا تصع في حر لأن غير معلوك، ولا نيمن هو معلوك لنيره وهي هبة الفضولي كما تقدم فهي باطلة بخلاف بيمعه، فإنه صبحح غير لازم، والفرق بين بيع الفضولي وجت: أن بيمه في نظير عوض يعود على المالك، بخلاف بحير، وطبها: وقف، وصدف، وعنف، فني صدر واحد من هذه الأربعة، من فضوئي، كان باطلاً، ولو أجازه المالك.

ولا تصح فيما لا يقبل النقل شرعاً، كأم الولد والمكاتب.

وأما الصيغة: فهي كلّ مايقتضي الإيجاب والقبول، من فول أو

قعل، كلفظ الهدية، والعطية، والثعلة رئيب ذلك. فصح الهية بكلُّ ما دل على التعليك صراحة، عثل رهبت، وملكت، أو معنى ودلالة إن فهم معامله من قول: مثل خدا، أو فعل مع قرية دللة على التعليك، خلق تحديد ولده مطلقاً، ذكرًا أو أشى، صغيراً أو كبيراً، كالت التحلية خليزة أو محرمة؛ لأن التحلية قرية على التعليك مالم تجمعه الراهب بأن التحلية لولده على وجه الرساع، لأن مقصود الشرع الرضا، فأي شيء دل على مقصود الشرع اعتبر، تقوله عليه السلام؛ ولا يعلى مال المرعه، صلم إلا عن طبيب نقس عنه ⁽¹⁰⁾. والقبول في ظاهر المذهب على التراخي، وعند الشاهين: على القور

أنواع الهية: الهبات على قسمين: هبة رقبة، وهبة منفعة.

وهبة المنفعة: كالعارية، والعمرى على ما سيأتي بيانه.

وهبة الرقية ثلاثة أنواع:

1 - لوجه الله تمالى: وتسمى صدفة، فلا رجوع فيها أصلاً، ولا اعتصار (رجوع الوالد فيما يهبه لولد) ولا ينغي للواهب أن برتجمها بشراء ولا غيره. وإن كانت شجراً فلا ياكل من ثمرها، وإن كانت دابة فلا يركبها إلا أن ترجع إليه بالميرات.

2 ـ هبة النودد والمحبة: فلا رجوع فيها إلا فيما وهبه الواللد لولده صغيراً كان أو كبيراً، فله أن يعتصره، وذلك أن يرجع فيه، وإن قبضه الولد.

وإنما يجوز الاعتصار بخمسة شروط، وهي:

ألا يتزوج الولد بعد الهبة، ولا يحدث ديناً لأجل، وألا تتغير الهبة

⁽¹⁾ رواه أبو داود.

عن حالها، وألا يحدث الموهوب له فيها حدثًا، وألا يمرض الواهب أر الموهوب له.

فإن وقع شيء من ذلك، فيفوت الرجوع.

واختلف في اعتصار الأم، فقيل: تعتصر لولدها الصغير والكبير مادام الأب حياً، فإن مات لم تعتصر للصغار، لأن الهية للأينام كالصدقة، فلا تعتصر.

وقال ابن العاجشون: تعتصر إن كانت وصياً عليهم، أو لم تكن الهبة قد حيزت في حياة الأب، ولايلحق بهاالجد والجدة على العشهور.

وقال الشافعي: يعتصر الأب، والأم، والجد، والجدة، ولا يسقط الاعتصار عنده في شيء معا ذكر، ودليه واضح وهو قول الشي ﷺ: الين لأحد أن يعطي عطية، فيرجع فيها إلا الوالد، فيما يعطي ولذه!". وكالوالد: ساز الأسمول.

3 ـ هذ الثراب: على أن يكافته الموهوب له، وهي جائزة في حكم البيع ، خلافا للشافعي، والموهوب له مخير بين قبرلها أو ردها، فإن أنها فيجب عليه أن يكافت بقيمة الموهوب، ولا يلزمه الزيادة عليها، ولا يلزم الواهب قبول ما دونها.

وحكم هبة الثواب كحكم البيع، يجوز فيها مايجوز في البيوع، ويمتنع فيها ما يمتنع فيها من النسيئة وغير ذلك.

وإن اختلف الواهب والموهوب له في مقتضى الهبة، نظر إلى شواهد الحال، فإن كانت بين غني وفقير، فالقول قول الفقير مع يمين.

فإن لم يكن شاهد حال، فالقول قول الواهب مع يمينه.

رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر، وابن عبّاس رضي الله عنهما.

وإذا أهدى فقير إلى غني طعاماً عند قدومه من سفر أو شبهه، فلا ثواب له عليه.

صفة الهية: يتبت الملك في الهية بمجرد المغد، ويصبح لازماً بالتبض، فعد يحل الرجوع بعدنا. أما قبل اللبض فيصح للواهب الأب نقط، لا الجد اعتصار الهية، أي: أخذها من ولد، تهرأ عنه، بلا عوض، مطلقاً، ذكرة أو أثنى، صغيراً أو كبيراً، فقيراً أو غنياً، منها أو رشيداً، عائزها الزلد أو لا.

والحق عند المحققين: أن الاعتصار يكون بكل لفظ يدل على استرجاع الهبة من ولده، سواء كان بلفظ اعتصار أو غيره.

وكذلك يجوز للأم في المعتمد الاعتصار إذا وهبت صغيراً ذا أب، أو كبيراً لا ينيماً، فليس أنها الاعتصار منه، واعتصارها من ذي الأب ما لم ينشأ، معدالهمة، فإن تبتم فليس لها الاعتصار منه، لأن يتمه مفؤت للاعتصار، على المذهب

قالحاصل: أن الأم لها اعتصار مارهيت لونفعا غير الليم، لا من تيثًا، ونو بعد الهيئه أي نهيجوز للام أن تنصر ما وهيثه إلا إذا كان كبيراً قالها الاحتصار بت مثلقاً، صواء كان له أب وحدة اللية أولاء اول كان صغيراً قلها ذلك بشرطين: أن يكون له أب وقت الهيئه، وألا يتيتم بعد الهيئة، لكن أو وهب الوالد للولد وأريد به الاخترة، أي: فرابها، لا مجرد ذات الولد، فلا اعتصار فهما، لأنها صارت حينتذ كالصدقة، كذا إذا أن يد بها الصلة والحنان.

وموانع الاعتصار: عدم توفر شروطه المتقدمة.

وتكون موانع الرجوع بالهبة بين الوالد وولده عندالمالكية أربعة:

1 - فوات الهبة عند الولد: وفواتها يكون بزيادة أو نقص في ذاتها،
 لا بتغير الأسعار.

2 ـ تزويج الولد الموهوب له: أو مداينته لأجل يُسْره بالهبة.

3 ـ مرض الواهب من أب أو أم: أو مرض الولد الموهوب له، بأن كان المرض مخوفًا، لأنه بالمرض يتعلق حق ورثته بالهبة، وإذا مرض الواهب كان رجوعه لصالح غيره من الورثة.

 4 ـ ألا يقصد الواهب من أب أو أم: بهبته لولده ثواب الآخرة، أو الصلة والحنان، لأن الهبة صارت والحالة هذه كالصدقة، ولا رجوع في الصدقة.

وأما غير الأب والأم: فلا يجوز له الرجوع في هبته بعد تمامها.

والحاصل: لا يجوز عند الجثهور غير الحنفية للواهب الرجوع في هينه بعد تمامها(أ) إلا للواب في هينه تولده، فإن يجوز له أن يسترجع ما وهيه لولده، قيراً عنه، بلا موض. ويسميه العالكية اعتصاراً. ودليلهم الحديث المنقدم: لا يحل للرجل أن يعطي العطية، فيرجع فيها إلا للولد فيها يعطر ولده.

شرط الهبة _ القبض:

شرط الهية: هو العوز أو القيض، على أنه شرط تمام، لا لزوم ولا صحة، أي: أنه شرط لكمال الفائدة، يمعنى أن الموهوب يُملُك يمجرد العقد، أي: بالقراص على المشهور عند الممالكية، فتنعقد الهية، وتلزم بالقول، ويجبر الواهب على السلم أو على إنياضها، فإن مات الواهب قبل الحرز، بطلت الهية، إلا أن يما من مرضه ذلك، فإن أفق صحت رازمت، وأجبر الواهب على الإنياض.

 ⁽¹⁾ وقال ابن القاسم: للواهب الرجوع في الهية حتى يعطى قيمتها، أو أكثر من قيمتها عند مطرف وهو مذهب الحنفية، نظراً لضعف العقد، وقياساً على الرصية.

وإن أفلس الواهب بطلت، ولو بقي في الدار الموهوبة باكتر^{اء أ}و اعتمار أو غير ذلك حتر مات، بطلت.

فإن وهبها الواهب لرجل آخر قبل القبض، فإن حازها الثاني، فاختُلف: هل تكون للأول أو للحائز؟ وإن لم يحزها الثاني فهي للأول.

ولو باعها الواهب قبل الفيض نفذ البيع، وكان الثمن للموهوب له، إذا عنم بالهبة. فإن لم يعلم بالهبة، فله أن ينفذ البيع. ولا يشتر ط الحوز في هبة الثواب.

والقبض عند الحنفية والشافعية شرط صحة، وكذا عند الحنابلة إذا كان الموهوب مكيلًا أو موزونًا، لإجماع الصحابة على ذلك.

همة المعدوم: تجوز منة الثمر والزرع قبل الصلاح، وما تلد الأغنام، أو ما في ضروعها من اللين، أو ما على ظهورها من الصوف. وتجوز همة مالا يصح بيعه، كالأين، واليمير الشارد، والمجهول والمغناف.

وذلك لأن عقود المعاوضة كالبيع والإجارة، يقصد منها تنمية الأموال، فلا يجوز فيها الفرر والجهالة، صوناً للمالية من الفساغ في أحمد العوضين أو في كليهما، لذا ورد الشرع بالنهي عن بيم الغرر المحمدان.

أما مالا معاوضة فيه كالهية، والوصية، والإبراء، فلا يقصد فيه التنمية، بل هو ممحقة للمال، فلا يضره الغرو والجهالة، ويجوز العقد المشتمار على ذلك.

ويجوز الغرر في خمس مسائل: الهية، والحمالة (الكفالة) والرهن عند ابن القاسم، إلا في رهن الجنين، كرهه ابن القاسم، وأجازه مائك، والخلع عند ابن القاسم، والصلح في العمد مختلف فيه. ميطلات الهية: تبطل الهية يحصول مانع قبل حوزها من الموانع الأثبة:

1 ـ ثبوت دين على الواهب قد أحاط بماله.

2_مرض الواهب أو جنونه المتصل كل منهما بموته.

3 ـ موت الواهب قبل إيصال الموهوب للموهوب له : وتعود ميراثاً، ما
 لم يشهد الواهب أنها لفلان، وإلا صحت.

4 موت الموهوب له المعين قبل إيصال الهبة له، إن لم يشهد الواهب
 حين الإرسال أنها له.

5 ـ أن يهبها واهبها لشخص آخر غير الأول، ويحوزها الثاني فبل
 الأول، لتقوي جانب الثاني بالحيازة.

العمرى والرقبى:

أجاز المالكية العمرى، وأبطلوا الرقبي كالحنفية⁽¹⁾.

أما العمرى: فهي تعليك منفعة عقار أو غيره لشخص بغير عوض مدة سيانه فإذا مات المعمر لماء رجع الشيء المعمر لعن أصموه له، إن كان حياً، ولورثه إن كان ميناً، أي: إنها تعليك شيء معلوك مدة حيا: المعطى (بفتح الطفا) يغير عوض.

كأن يقول: أعمرتك داري أو ضيعتي، أو وهبت لك سكناها أو استغلالها، فهو قد وهب له منفعتها طوال حياته، فإذا مات رجعت لصاحعها.

فهى تمليك للمنفعة لا للذات.

. وهي تملك بالقبول من المعمر له، فيجبر المعمر على دفعها للمعمر

الغوانين الفقهية: ص372.

له، لكن لا يتم الملك فيها إلا بالحوز قبل حصول ماتع للمعمر، فإن حازها المعمر له قبل حدوث ماتع للمعمر تست، وإن لم يجزها حتى حصل ماتع له، من موه أو إحافة بين بعاله، أو جنون أو مرض اتصل كل منهما بموته، بطلت ورجعت لصاحبها إن كان حياً، ولورته إن مات. والجدّ من المحمر له في طلبها يقوم مقام حوزها.

ويكون مرجع العمرى كما تقدم إلى المعمر إن كان حياً، أو لورثته يوم موته، لا يوم المرجع.

والعمرى عند الحفية والشافعية تؤول إلى هبة مقرونة بشرط باطل، فتصح ويبطل الشرط. أما عند المالكية فالملك فيها للشغة لا لاللذات، وتؤول للمعمر بعد موت المعمّر له، إن كان حياً، ولورثته إذا مات، وتملك بالعقد من إيجاب وقبول، ولكن لا تتم إلا بالحوز قبل حصول ماتم للمعمر.

والرقمي: هي اتفاق النين على أن من مات منهما قبل الأخر، يكون مال لأخر الحي. كأن يقول شخص لأخر: هذه الدار لك رقبي أو حبيسة أن مت قبلك فداري لك، وإن مت قبلي فدارك لو. نهي طارية في يده وياخذها منه عن شاه، عند أبي حبقة ومحمد، لأن المركة أجزز العمري وإمثل الرقمي(").

وهي باطلة عند المالكية. ويرى أبو يوشف، والشافعية، والحنابلة: أنه إذا قبضها فهي هبة، وقوله: "وقبى أو حبيسة" باطل، لأن النّبي ﷺ أجاز المعرى والرقمي و²⁰⁾.

حدیث غریب کما قال الزبلعي، أي لا أصل له.
 حدیث ثابت عن جابر، رواه الترمذي وابن ماجه.

الفَصلُّالرَّابِعُ عَيْثَر *الإلبِ دَاع -أوالوَدِبع*ِتِ

تعريف الإيداع، ومشروعيته وأركانه، وشروطه وأحكامها، وضمان الوديعة والانتفاع بها، وحالات التقصير الموجبة لضمانها⁽¹⁾

تعريف الإيداع ومشروعيته:

الإبداع: عقد يفيد توكيل العالمك غيره، في حفظ شيء معلوك، أو معترم متعضره عنه وجد معلموس، فيصع الحاج العفير المعترمة: وجلد مية يطهر بالدياغ، وزبل، وكلب معلمًا للصيد، أما غير المختص وجلد مية يظهر بالدياغ، وزبل، وكلب معلمًا للصيد، أما غير المختص كالكلب الذي لا يغشن، والعرب الذي طرّق الربح ونحوه، فهذا لا اختصاص فيه، لأنه مال ضائع، منابر لحكم الإبداع، أو هو استنابة في خفظ العال.

ويقال لدافع الوديعة: مودع (بكسر الدال) ولأخذها مودّع (بفتح الدال) أو وديع.

والوديعة: مأخوذة من الوَدُع (بفتح الواو) بمعنى الترك، وهي على وزن فعينة بمعنى مفعولة. وحقيقتها عرفأ: مال موكّل على حفظه.

 الذخيرة 1877-1379، الشرح الصغير 567-547، الشرح الكبير1943-432 القوانين الفقهية: ص 374 وما بعده، بداية المجتهد 205/2 - 207. والأصح أن يقال: الإيداع عقد، لا الوديعة عقد.

والإيداع مندوب، لقوله تعالى: ﴿ هِإِنَّ لَقَنَّ بِأَكُثُمُ أَنْ ثُوَّدُوْا الْأَنْتَسُواكُ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] وقوله سبحانه: ﴿ فَلِيُّوْزَ الَّذِي الْوَفِينَ آتَنْتُكُمُ [البقرة: 283].

وقوله 遊: قأدّ الأمانة إلى من التمنك، ولا تخن من خانك (⁽¹⁾.

أوكاند أنه أركان أربعة وهي: مودع (بكسر الدال) وهو الدالك ، ومودع الدال) أو رويع وهوالحافظة ، وويعة زهم الدال المراد خشفه ، وصيغة : وهي الإيجاب والقبل كرايا ما يدال الإيجاب والم كان باللفظ الصريع مثل: استودعتك أو استحفظتك هذا الدال، فيقون الآخر: خليك، أو بالفعل المدال على الإيداع، تنزلد عنام أمام جالس، ينظر إليه بدون اعتراض منه أو رضع حوان في حظيرة أمام حارسها بدون نظر، فنيم الإيجاع بمثل هذا غرفا.

والفرق بين الإيداع والأمانة: أن الإيداع أخص من الأمانة، لأن الأمانة لا يلزم أن تكون بعقد، أما الإيداع فهو نتيجة عقد.

شروطه :

يشترط في العاقدين (المودع والوديم): التكليف (البلوغ والعقل) وأهلية التوكيل والتوكل، قافر استودع شخص صبياً ولو مميزاً على ماله، فاستهلك النصي الوديعة، فلا ضمان عليه، لوجود السليط من المودع، فهو المفرط في ماله، ولا ضمان عليه، إلا إذا أذات لد وليه في الإيماع، والشرط الحفية السير في المودع، والتكليف في الوديم قفط.

ويشترط في المال المودّع: أن يكون قابلاً لوضع البد عليه، فلا ينعقد إيداع طير في الهواء، أو إيداع سمك في الماء.

رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن.

مقتضى الإيداع أو أحكامه: يترتب على الإيداع ما يأتي:

١ ـ وجوب حفظ المال المودّع على الوديع.

2 ـ رد المال المودّع إلى المودّع عند طلبه، ولا يجوز تأخير رده،
 وإلا ضمن تلقه.

 3 ـ تسليم الوديعة لمودعها أو لوكيله أو رسوله، فلو سلمها إلى غيرهما ضمن إلا بالإكراه، ومؤنة الرد على المودع، لا على الوديم.

 4 ـ الوديعة أمانة في يد الوديع، أو ورثته بعد موته، فإن لم توجد في التركة كان ضمانها فيها.

ضمان الوديعة أو صفتها:

الوديعة أمانة جائزة من الطرفين، فلكل واحد منهما حلها متى شاه، فهي عقد غير لازم.

حفوهي أمانة في يد الوديع، فلا يضمنها إلا بالتعدي أو بالتقصير في حفظهاو الا إذا كان الإيداع بالجر، فتكون مضمونة حيننة. ووليل كونها أمانة، قول التي يهججة المستعر غير الشغل ضمان، ولا على المستودغ غير المغلل هماناناً.

وقوله: «لا ضمان على مؤتمن»(2)

فهي تضمن بتفريط رشيد، لا بتفريط صبي ولا سفيه، لعدم صحة وكالتهما.

وضمان الوديعة بأداء مثلها إن كانت مثلية، وبقيمتها إن كانت قِمية.

⁽¹⁾ رواه الدارقطني والبيهقي، وفي إسناده ضعيقان (نيل الأوطار 296/5).

⁽²⁾ رواه الدارقطني، وفيه ضعيف (المرجع السابق).

وإذا شرط المودع على الوديع شروطاً في طريقة حفظها، وجب الباعها، إذا كانت لمصلحة خلظها، فإذا خالفها، فغلف الوديمة، كان ضامتاً لقصيره، ما لم تكن المخالفة لفمرورة، كتلها من مكان معين إلى آخر، بسبب هدم أو طرق أو ثار.

الانتفاع بالوديعة والتصرف فيها:

الرديمة أمانة، في يد الرديم، وحق المودع في عينها أو ذاتها، فليس للوديم الانتفاع بالوديمة، فإذا انتفع كان متعدياً، بانتفاعه، فإذا تلفت أو تعيبت ضمنها كركوب الدابة وليس الثوب، وإذا أذن له المودع بالانتفاع بها صارت عارية لا رديمة.

وليس للوديم إيضاً أن يتصرف بالرديمة بإيداع أو إجارة أو إمارة ، أو رمين، ولا أن يسافر بها إلا إذا اضطر إلى السفر، ولم يمكنه أن يرتركها عند أدّر، لعلم وجود أمين يتركها عنده، وإلا أن تعطى له في سفر، وإلا أن ترد بعد سفره بها أو بعد الانتفاع بها سالمة، لموضع إيدامها، ثم تلفت أو ضاعت بعد ذلك بلا تفريط، فلا يضمن، والقول للزويم في ذلك لأنه أبين.

والعنع من السفر هر مذهب الجمهور، وأجاز الإمام أبو حنيفة للوديم أن يسافر بالوديمة إذا كان الطبرية تسنًا، ولم ينه صاحب الرديمة، بأن كان العقد مطلقاً، لأن الأمر بحفظ الرديمة صدر مطلقاً عن تعيين المكان، فلا يجوز التعيين إلا يدليل، فلو سافر، فتلقت الوديمة لإيضمن الوديم.

ويحرم على الرديع تسلّف الوديعة القيمية، كتياب وحيوان، بغير إذن صاحبها، لأن القيميات تراد لأعيانها، وسواء كان المتسلف ملياً (أو ملياً) أو تموماً، ويصرم تسلف مُقيرم، أي مو مصر، ولو لمثلي لأنه مثلة عدم الوفاء، والشأن همم رضا صاحبها بذلك. ويكره للملي (العليء) نسأت النفود والعثليات ⁽¹⁾، لأن العلي. مثلة الوفاء، والكراهة لأن العثليات لا تراد لأعيانها، ومحل الكراهة: إذا لم يكن سبىء القضاء (الوفاء) ولا ظالماً، وإلاحرم.

والربح الحاصل من التجارة للوديع، ويرد على صاحب الوديعة مثل المثلي، وقيمة المتقوم (القيمي).

ويبرأ متسلف الوديعة، والتاجر فيها بلا إذن إن رد المثلي لمحلّ. الذي أخذه منه، سواء كان المثلي نقداً أو غيره، وسواء كان السلف له مكروهاً كالمطيء، أو محرماً كالمعدوم (المعسر). وصدّق المتسلف في رده لمحلة إذا لم نقم له بينة، إن حلف، فالفول له بيميته أنه رده.

ضمان الوديعة في التركة وبسبب جمعودها:

توخذ الرويعة من تركة الرويع، حيث ثبت أن عنده رويعة، إذا لم ترجد بعينها، ولم يوس بها قبل موته، لاحتمال أنه سنلفها إلا إذا مضت عشر أهوام من يوم الإيماع، فلا تؤخذ من تركته إذا لم ترجد ولم يوص بها، إن لم تكن أودعت بيبة توثقها، فتؤخذ من تركته حيننذ مطلقاً، ولو زاد الزمر على المشر سنير.

وتضمن الرديمة بجحدهامن الوديم عند طلبها، بأن فال لصاحبها: لم تودعني شيئاً، ثم اعترف أو أقام عليه صاحبها بينة بالإيداع، حتى ولو أقام الوديم بينة على ردها لصاحبها أو على الإتلاف لها بلا تفريط، لأنه أكذب البينة بحجوده.

حالات التقصير في الوديعة :

يجب ضمان الوديعة عندالتقصير بالمحافظة عليها، وأسباب التقصير (أو حالاته) تسعة وهي:

⁽¹⁾ هذا من عطف العام على الخاص، لإبراز الخاص بالبيان.

- إيداع الوديعة عند غيره بغير عفر: إذا أودع الوديعة الوديعة عند غيره لغير عذر، ضمتها، فإن فعل ذلك، ثم استردها، فضاعت، ضمير. وإن فعل ذلك لعذر كالخوف على منزله أو لسفره، لم يضمن.
- 2 ـ نقل الوديعة: إن نقل الوديعة من بلد إلى بلد، ضمن، أما إذا نقلها من منزل إلى منزل، فلا يضمن.
- خلط الوديعة بغيرها: إن خلط الوديعة بما لا يتميز عنه، مما هو غير مماثل لها، كخلط القمح بالشعير، ضمن، فإن خلطها بما تنفصل عنه، كذهب بغضة، لم يضمن.
- 4 ـ الانتفاع بالودية: لو لبس الوديع الثرب أو ركب الدابة، فهلكت في حال الانتفاع ضمن، وكذلك إن استلف أو تسلف النقود أو المكيل أو الموزون، فهلك في تصرفه فيه، يضمنها.
- 5 ـ المخالفة في كيفية الحفظ: مثل أن يأمره ألا يقفل عليها، فقفل، فإنه يضمن.
- 6 التضيح والإتلاف: بأن يلقي الشيء في مضيعة أو بدل عليها سارقا، أو يرشد إليها من يصادره، فيضمن. هذا مع العلم بأن أسباب الضمان ثلاثة: الإتلاف، والتسبب له، ووضع البد العاديّة، أي: المعتنبة.
 - 7 ـ جحود الوديعة: إذا جحد الوديع الوديعة، وشهدت البينة بها، ضمن، لأنه بالجحد صار غاصباً.
- 8 ـ ترك الوصية بها عندالموت: فإنه يضمنها، وتؤخذ من تركته،
 لأن تر كها تحت يده موجب للقضاه بأنها ملكه، فإذا لم يوص بها، فقد ضمها.
- 9 ـ التقصير في الإشهاد على الرد بعد القبض ببينة: إذا ادعى ردها
 على صاحبها، وقد قبضها ببينة، ولم يشهد على ذلك، ضمن. أي: إنه

يصدُّق في رد الوديعة لصاحبها، إلا أن يفيض ذلك ببينة، فلا يبرأ إلا ببينة. ولو قبض ببينة، صدَّق في الضباع والسرقة، لأن الإشهاد عليه متعذر. وقال أكثر الأنمة: يصدُّق وإن قبض ببينة.

ودلیل المالکیة: أنه لما أشهد علیه فقد جمله أميناً في الحفظ دون الرد، وحیننذ یکون المودع قد ادعی علی الودیم ما لیس أمیناً فیه، فیضمن.

* * *

الفَصلُ الخَامِسُ عَبَيْرِ الإعَارَة - أو العَارِية

تعريف الإعارة، ومشروعيتها، وأركانها، وشروطها، وحكمها أو مقتضاها، وضمان العارية، والانتفاع بالعين المستعارة، ومؤنة العارية، وانتهاء الإعارة⁽¹⁾.

تعريف الإحارة ومشروعيتها :

الإمارة: مأخوذة من التعاوره بعضى: التداول، أو من التُرُوّ بعضى: الإصابة، أو العروض: أي: الطروه، أو بعضى: الخطو، يقال: عراحه بعضى خلاء وأشكر على من قال: إنها من العار، لأن فعلها أمر تندوب، والسنتير المحتاج ليس عليه عار، والعار في المستقيم شرعاً.

وهي فقها: تعليك متافع العين بغير عوض، أو تعليك منفعة مؤقنة بلا ترمن، فخرج البيع لأن تمنيك ذات، وكذا الهية، والصدقة، والقرض، وتأقيتها إما بزين أو فعل: نصأ أو مرفأ، وخرجت الإجارة، لالإنفاع باجرتها، لأن فيه تعليك انتفاع كجس بيوت على طلبة العلم، للانفاع بأجرتها، لأن فيه تعليك انتفاع، لا منفعة.

⁽¹⁾ الذخيرة 1976 - 221، الشرح الصغير 569،3 - 579، الشرح الكبير (431، 431، القوانين الفقهية: ص 573، بداية المجتهد 308/2، 310.

والعارية (بتشديد الياء): هي الشيء المعار، أي: المملّك منفعه. والأصح أن يقال: الإعارة عقد، لا العارية، فهي الشيء المستعار.

وفي رواية لأبئ: أنه ﷺ استعار درعاً من صفوان بن أمية، يوم حنينن، فقال: أغصباً يا محمد؟ فقال: بل عارية مضمونة²³⁾.

. أركانها: أربعة، وهي المعير، والمستعير، والشيء المعار أو المستعار، والصيغة.

أما المعبر: فهو مالك السنفة بلا حجر عليه، ولا يشترط فيه إلا كونه بالآكا للمنفقة أمالاً للبرع: فير محجره عليه، ولا يستم من بالك الرقية (ذات الشيء) ومركز لها في التجارة، لأنه إلىا أذن له في الصبي الصرف بالموفق خاصة. ولا تصبح معن حجر عليه المالك صراحة أو فصناً (وهو الحجر الجعلي) كما لو قامت قربة على الحجر، كقول المالك المستميز: لولا أخرتك ما أمرتك إياه، ولا من الفضولي، فإنه ليس بمالك لشيء، ولا من المدين مرض الموت إذا أعام عارية، فيما مناعها إليه من تلك، ولا من مالك انتفاع فقط: وهو من ملك الانتفاع بنسه فقط، وهو من قصر الشارة له الانتفاع بالشيء على عيد،

 ⁽¹⁾ رواه أحمد رأبو داود النسائي، وصححه الحاكم عن صفوان بن أمية.

⁽²⁾ أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد، وصححه الحاكم عن صفوان بن أمية.

فلا يؤاجر ولا يهب ولا يعير، كساكن بيوت المدارس، والمرابط في الرُّيُط، والجائس في المساجد والأسواق.

والحجر الجملي: هو ما جعله المعير (المالك) على المستمير، بأن قال له صراحة: لا تعر العارية، أو ضمناً كأن يقول له: لولا أخوتك أو ديائتك أو نحو ذلك ما أعرتك.

فتكون الإعارة من المستعير صحيحة مالم يمنعه المالك، ويكره للمستعبر أن يعير ما استعاره.

وأما المستعير: فهو آخذ العارية، وشرطه أن يكون أهلاً للتيرع عليه بالشعب الوحمارة للتيرع عليه بالشعب الوحمارة للدواب، ولا للجمادات، ولا إعارة مصحف أو تتب حديث لكائر، لأن الكافر ليس أملاً لأن يترع عليه بذلك، ولا تصع إعارة السلاح لمن يقائل به من لا يجوز قالك، ولا إعارة اللاوابي لمن يستعطها في الخمر، أل الدواب لمن يركبها لإيذاء مسلم.

وأما المعار: فهو العين المعارة (أي: الذات) كالكتاب أو المنفعة لاستيفاء منفعتها، كالدار المعارة، ويشترط فيه شرطان:

1 - أن يكون مما يتنفع به مع بقاء صيد: فلا تصح إمارة الطعام وغيره من المكيلات والموزونات، لأن استيفاء منفت بأكله، وفي أكله ذهاب عيد، وإنها يكون ذلك سلفاً، ولا تصح إمارة القود (الدنانير والدراهم في الملخي/ لاستهلاكها، لأن في استهلاكها ذهاب عينها، وعلى هذا، تكون إمارة (الأضعة والقود فرضاً، لا إمارة، وإن وقعت بلفظ العارية، لأنه لا يتنفع بها مع بقاء عينها، ثم ردَّها تصاحبها.

2 ـ أن تكون المنفعة مباحة يتنفع بها انتفاعاً شرعياً: فلا تصح إعارة جارية للاستمتاع بها، ولا إعارة آلة لهو للعبث بها، ويكره إعارة الجارية للخدمة إلا من ذي محرم، أو امرأة أو صبي أو صغير، ويصح إعارة كلب صيد وجلد أضحية، وجلد ميتة مدبوغ، وإن لم يجز بيعها.

وأما الصيغة: فهي كلّ ما يدل على هبة المنتفة أو تمليكها، من قول أو فعل، من غير عوض، والقول: علن أعرتك أرضي لتزرعها، أو ثوبي لتلبعه، أو صيارتي لتركبها إلى مكان كذا. والفعل: كتقديم كتاب لمن يعتاج إليه للمراجعة، بإعطالة إلى بدول لفظ.

مقتضى العارفة أو حكمها: بمعنى الأثر المترتب عليها. تتم الإعارة بالعقد من أيجاب وقبول، ويترتب عليها وعرص الله السنامي لمنفط أشجى المستعارة وهو طلك لازم إن قبلت بزعن أو عمل، أو لم تقيد ولكن جرت العادة تيها بشيء من العمل أو الزعن، قليب للمعير أن يستردها قبل انقضاء الزعن أو العمل المشترط أو المعتداد، فإن أطاقت ولم تقيد بزعن ولا عمل، فلا تلزع، ولصاحبها استردادها عنى شاء شرياً أعرشك هذه الداراً وقد الدانية، من غير تقييد بزعن أو عمل.

والحاصل: أن المالكية يجيزون الرجوع في الإعارة المطلقة، فتكون غير لازمة، ويمنعونه في الإعارة المقيدة بالشرط أو العمل أو الزمن أو العرف والعادة، فتكون لازمة، حتى يقضي الزمن أو العمل.

ضمان العارية:

ـ يضمن المستمير ما يُغَاب عليه: وهو ما يمكن إخفاؤه، كالثياب، والحلي، والسفينة السائرة في عُرض البحر، ما لم يقم على التلف أو الضياع بينة على حصوله، بلا سبب منه.

ـ ولا يضمن ما لا يُغاب عليه: وهو ما لا يكمن إخفاؤه كالحيوان والعقار، ولا ما قامت البينة على تلفه.

ودليلهم التوفيق والجمع بين حديثين:

أولهما ـ أنه قال عليه الصلاة والسلام لصفوان بن أمية: •بل عارية مضمونة مؤداة•. والثاني _ اليس على المستعير غير المُثِلُ _الخائن _ ضمان، ولا على المستودّع غير المغل ضمان، فحمل الضمان على ما يُغاب عليه، والحديث الأخر على مالا يُغاب عليه، أى ما لا يمكن إخفاؤه.

الانتفاع بالعين المستعارة:

ـ إذا كانت الإهارة مقيدة بنوع من أنواع الانتفاع، فعلى المستمير الانتفاع بالنحو المقيد به بالإنتفاق, وله أن ينتقع بالعاربة بمثل الانتفاع أو دونه عند السائلية والسائفية، والحشية استحساناً، ولا ينتفع بما هو تشد ضرراً مما أذن له فيه و يراعى اللبد في العكان والزمان والمقدار. فإذا خاف، وتقد العاربة أو غضت، ضمن المستمير التلف أوالمنصر.

وأما إذا كانت الإعارة مطلقة، لم تقيد بنوع من أنواع الانتفاع. فللمستعبر الانتفاع بالعبن المستعارة على النحو الذي يريده، بشرط ألا يتجارز فيه ما هو معروف عادة في مشها، فإن تجارزه كان متعدياً في ذلك، فإن كانت السيارة أوالدابة للركوب، لم يجز له الحمل عليها.

مؤنة العارية:

مؤنة العارية (نفقتها) اللازمة لأخذها من محلها، أو ردها إليه، أو لحفظها: على المستمير، لأنه فيشها لمنفعت، وأما اللازمة لمياتها كعلف الحيوان، فهي على مالكها الممير عند المالكية، والشافعية، والحنابلة، وهي على المستمير عند الحقية.

انتهاء الإعارة:

 إذا كانت الإعارة مقيدة بمدة أو بعمل، تنتهي بمضي المدة، أو بانتهاء العمل.

_ وإذا كانت مطلقة: انتهت بطئب المعير ردها، وكذا تنتهي عند الحنفية بموت المعير أو المستعير .

الفَصلُ السَّادِسُ عَيْثَر التَّفلِسِس

تعريفه ومشروعية الحجر على المفلس، وأحواله، وأحوال المشتري إذا أفلس أو مات قبل أداء الثمن، أحكام التفليس⁽¹¹⁾.

تعريف التفليس والحجر على المفلس:

التفليس لغة: التداء على العفلس وشهره بين الناس بصغة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخش الأحواد، أي: أنه صار العفلس صاحب فلوس، بعد أن كان فا ذهب وفضة، واصطلاحاً: خلع الرجل من ماله لفرماته، أو هو جعل الحاكم المديون مفلساً، يعنعه من التصدف.

والمُلَكَى: عدم الصال. وصار المغلس عرفاً: من لا مال له، وهو المُشغرم أو السديم. أي: الذي افتر، واستعمل الفلس في عدم المال، بأن يجيط الدُّين يصاله. وشرعاً: من لا يفي ماله بديت، أوالذي أحاط الذُّين بعاله.

ويجوز عند الجمهور غير أبي حنفية الحجر على المدين المفلس في تصرفانه المالية، حفاظاً على حقوق الداننين وأموالهم من الضياع، وهو

 ⁽¹⁾ اللخبرة 157/8 - 228، الشرح الصغير 345/3 - 379، الشرح الكبير - 292.
 (1) القوائين الفقهية: ص 318 - 320، بداية المجتهد 280/ - 289.

رأي الصاحبين، والمفتى به عند الحنفية، لما روي: أن النَّبي 秦 حجر على معاذ، وباع ماله في دين كان عليه، وقسمه بين غرمائه، فأصابهم خمسة أسباع خفوقهم، فقال لهم النَّبي ﷺ: ليس لكم إلا ذلك⁽¹⁾.

والوصية باللّذِينُ واجهة، فإنَّ فعلَّ وترك وفاه، لأيحب عن الجنة لأجل الثّين، وكذلك إذا لم يزك وفاء وأداء الإمام، وعلى السلطان قضاء الديون؛ لأن الأحاديث الواردة في الحبس عن الجنة باللّذين منسوخة بما ألزم الله تعالى به السلطان من قضاء اللّذين.

والممسر: لا يحبس، ولا يزاجر، ولا يستخدم، لظاهر قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةُ ۚ إِلَّنَ بَشَكَرُو ﴾ [البقرة: 280] فهو يقتضي سفوط المطالبة، والأصل عدم مشروعة التضييق وعدم سببه.

أحوال المفلس فيما يتعلق بحكم القاضي بإقلاسه:

للمفلس الذي أحاط الدِّين بماله، ولم يكن في ماله وفاء بديونه: أحوال ثلاث:

الحالة الأولى _ قبل التغليس: أي: قبل نزع مالد منه وإعطانه اللعائمين: يحجر عليه ابتداء من غير حاجة إلى قضاء القاضي، ويحون للعائد للدائمين الحيد غير ماله بنير عوض، وإيطال للدائمين الحيد في منهم حالاً أو موجلاً، فيستون من التصرفات الضارة بمصلحتهم، كالتبرع والهية والصدقة والوقف، والكفالة والمؤرخ بها من الإيرار بدين للصخص يتهم بان إقرارة لد يعد فراراً من المذكور من كولم أو زوجه. أما من لا يتهم ممه فيقيل إقراره لد يعد وما عدا المذكور من تصوفات المحاوضة، كالبير والشراب تنظ منه.

الحالة الثانية ـ قيام الغرماء على المدين: إذا قام الغرماء (الدائنون) على المدين، ولم يرفعوا الأمر إلى الحاكم، فاستتر منهم ولم يجدوه،

رواه الدارقطني والخلال، وصحح الحاكم إسناده.

فلهم أن يتحولوا بينه وبين ماله، ويمنموه من التبرعات والتصرفات العالمية بالبيع والشراء، والأخذ والعطاء، ولو بغير محاباة، ومن التزوج، ولهم قسمة ماله بالمحاصّة، أي: بنسبة حصص ديونهم.

الحالة الثالثة ـ حكم القاضي بتفليم : أي: بخلع مالد لذراته ، بأن ينزع ماله حكه ويعطى للدائين، لعجزه عن نضاء مالزمه من الديون. ولا تترب هذه الحالة إلا بطلب الدائين كلهم أو بعضهم، وأن يكون الدين حالةً، فلا يصح تفليمه بدين مؤجل، وأن يكون الدين زائداً على ماناً.

ومتى فلَّسه الحاكم، اشترك الجميع في ماله، من طلب ومن لم ب.

أحكام التفليس: يترتب على تفليس المدين بحكم الحاكم خمسة احكام:

الأول ـ أن يسجن، استبراء لأمره. الثاني ـ أن تحل عليه الديون المؤجلة والمعجلة، في المذهب، بعد

سجنه أو استتاره، كما تحل على الإنسان إذا مات، بالاتفاق. الثالث ـ ألا يقبل إقراره بدين وشبهه، أما إن كان إقراره بعد إحاطة

الديون وقبل التفليس، فبقبل فيمن لا يتهم عليه، ولا يقبل فيمن يتهم بالميل إليه، من قريب أو صديق.

وأما إقراره بعد التفليس: فلا يقبل أصلًا، ولكن يجب في ذمته متى استفاد مالًا.

الرابع ـ أن يحجر عليه عن التصرفات: فلا ينفذ تصرفه في ماله، فإن تصرف فيه بعد الديون وقبل النفليس، نفذ ما كان من تصرفه بعوض كالبيع، ولم ينفذ تبرعه: وهو ما كان بغير عوض، كالهية.

وأما التفليس: فلا يتفذ شيء من أفعاله، سواء كان بعوض أو بغير عوض. الخامس _ قسمة ماله على الغرماء، بعد أن يترك له منه كسوته وما يأكله أياماً هو وأهله. ثم يجمع كلّ ما وجد له من أصول وعروض وغير ذلك، فتباع الأصول والعروض، ويقسم المجموع على الغرماه.

فإن وفي بدينه، أطلق سراحه من السجن، وبرىء من الديون.

وإن كان ماله لا يقوم بالديون، قسم قسمة المحاصة. والعمل في المحاصة: أن ينظر نسبة ماله من جميع الديون، ويعطى

كل واحد من الغرماء بحسب تلك النسبة من دينه. مثال ذلك: إذا كان ماله عشرة دنانير، والديون عشرون ديناراً.

فيعطى كلّ واحد منهم نصف دينه . فيعطى كلّ واحد منهم نصف دينه .

ولو كان ماله عشرة، والديون ثلاثون، أعطي كلّ واحد منهم ثلث دينه.

ويحلف المفلس: أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن، يؤدي منه بقية دينه، وحيننذ يسرّح من السجن.

وقال أبو حنيفة: ليس للحاكم أن يحجر على المفلس، ولا يبيع ماله بل يحبسه حتى يؤدي أويموت في السجن.

أحوال المشتري إذا أفلس أو مات قبل أداء الثمن: من باع سلمة، ثم أفلس المشتري أو مات قبل أداء الثمن، فله ثلاث

أحوال: " الأولى ـ يكون البائع أحق بسلعته في فلس المشتري أو موته، إذا كانت السلمة بافية بيد البائع. وكذلك الصائع إذا أفلس ربّ المتاع أو مات، والعتاع بيد الصانع يكون أحق بالكراء في المصنوع، وكذلك

الأرض يكون الزارع في الزّرع أحق في الكراء . الثانية ـ يكون البائع أحق بالسلعة في فلس المشتري دون موته: وهو إذا كانت السلعة بافية بيد المشتري. وقال الشافعي: هو أحق بها في الموت والقلس، وعكس أبو حنيفة الحكم.

الثالثة ـ يكون الباتع فيها سواء مع سائر الغرماء في الموت والفلس، إذا كانت السلعة قد فاتت (زادت أو نقصت) أو ذهبت.

واتفق العلماء: على أن البائع إذا وجد عين ماله بيد المشتري، وقد زاد أو نقص، كان له أخذ، ويدفع فرق الزيادة، ويطالب بفرق النقص.

وإن ترتب الدين على الميت أو المفلس من كراء أو إجارة أو شيء غير البيم، فالغرماء كلهم سواء.

الفَصلُ السَّابِعُ عَيْشِر الحَبْسِيرِ

تعريف الحجر ومشروعيته، وأسبابه، ورفع الحجر عن المحجورين، وعلامات البلوغ، والولاية على مال المحجور⁽¹⁾.

تعريف الحجر وشعروعيته: الحجر لغة: المنع والتضييق، واصطلاعاً: هو صفة حكية، ترجب منع موضية من شود تصرفه فيها زاد على فرّته، أن تبرعه بزائد على للت ماله. أي: فهو صفة العبارية لا حقيق، يحكم بها الشرع، وضمها التعريف مسمين: الشم الأول المسائح من نقاذ التصرف: وهو حجر الصبي، والمجنوف، والسفيه، والمفلس ونحوهم، فينمون من الصرف في الزائد على لقوت، ولو كان التصرف غير تبرع كاليع والشراه، ويكون تصرفهم لقوتاً على إجازة الولي.

والقسم التاتي الدائم من الزيادة في النبرع على الثلث: وهو حجر الزوجة والمريض مرض الموت، فلا يمنعان من التصرف إذا كان غير تبرع، أو كان تبرعاً بمقدار ثلث مالهما، وأما تبرعهما بزائد على الثلث، فينعان من.

الذخيرة 8/255 - 255، الشرح الصغير 381/3 - 404، الشرح الكبير - 309 (1292/3 بداية المجتهد 275/2 - 280، الفواتين الففهة: ص 320 - 323.

والحجر مشروع إما لمصلحة المعجور، كحجر السفيه والصبي والمبتوذن، وإما لمصلحة الفرماء وهوالحجر على المفلس وحجر الراهن لحق العرتهن. وإما رعاية لحق الورثة، وهو العجر على العريض والورجة.

ول على مشروعية الحجر آبات الان، مين: ﴿ وَكَ فَوَالْ الْكَنَالَةِ الْمَاكِلُمِ (السَّاء: 5) و ﴿ وَلَقَالَ السَّنَّ مَنْ إِلَيْنَا الْمَانَّذِي مَنْ مَنْ الْمَالِكَةِ وَمَنْ الْمُنْظِّرُ الْبِيَّةِ الْمُنْظِّةِ الْسَائِدِ : 6) و ﴿ وَلَنْ كَانَالُونِ عَلَيْهِ اللَّمْ سَيِيهِ الْوَسِيك آذَا تِسَنِّعِيلُ أَنْهِلًا مُوْ فَلْسَبِلُونَ لِللَّهِ السَّلَةِ ﴾ [الليم: 282].

وقد حجر النَّبي ﷺ على معاذ ماله، وباعه في دين كان عليه⁽¹⁾، وحجر عثمان بسبب النبذير على عبد الله بن جعفر⁽²⁾.

أسباب الحجر : أهمها سبعة، وهي:

الصغير، والجنبون، والسف، والسرق، والمسرض، والأنبوث، والتغليس.

ويلحق بها العته والغفلة.

1 - العجر بسبب الصفر: يدجر على الصغي دون البلوغ رضيداً، من حين الولادة إلى البلوغ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَمُثِلًا الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَنَاعَ الْمُتَناعَ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ الللّهِ اللّهِ الللّهِ الللّهِ اللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ الللللللّهِ الللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِلْمِلْمِلْمِلْمِ ال

فلا تسلّم إلى الصغير أمواله اتفاقا حتى يبلغ رشيداً، لقوله تعالى: ﴿ وَلِيْكُوا الْلِنَدَىٰ حَقَّ إِذَا بَلَكُوا اللِّكَاحَ فَإِنْ مَاشَكُم يَتَهُمْ رُشُكَ الْأَنْفُلُوا إِلَيْهِمْ أَمْرَكُمْ ﴾ [الساء: 6].

⁽¹⁾ رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم، وصححه عن كعب بن مالك.

⁽²⁾ رواه الشافعي في مسنده عن عروة بن الزبير.

ـ فإن بلغ رشيداً، مصلحاً للمال، ودفع إليه ماله، وفك الحجر عنه، على التفصيل التالي في أحوال ثلاث بالنسبة للذكر:

الحالة الأولى: أن يكون أبوه حياً: فيطلق من الحجر ببلوغه بدون حكم قضائي، ما لم يظهر منه سفه، أو يحجره أبوه.

الحالة الثانية . أن يكون أبره قد مات، وعليه وصي: فلا ينطلق من الحجه اللوصي المفخار) المعجدة المفخار) فقد أن يرشده من غير إذن القاضي، وإن كان وصيه معيناً من القاضي روسي القاضي الم يكن له ترشيده إلا يؤذن القاضي، المما تفصيل المرتبع، لا يؤذن القاضي، تمرتبيده لإديري والراجع أن الوصي يتوعيه، لا يعتاج في ترشيده لإذن المقاضي.

والترشيد: بأن يقول الوصي أمام العدول: اشهدوا أني فككت الحجر عن فلان، وأطلقت له التصرف، لما ثبت عندي من رشده وحسن تصرفه، وللقاضي ترشيد المحجور مطلقاً إذائبت عنده رشده.

الحالة الثالثة ـ أن يبلغ، ولا يكون له أب ولا وصي، وهو المهمل: فهو محمول على الرشد، إلا أن يتبين سفهه.

وأما الأنشى: فلها الأقسام الثلاثة المذكورة أيضاً:

فأما ذات الأب إذا بلغت: فبتقى في حجره حتى تتزوج، ويدخل بها زوجها، وتبقى مدة بعد الدخول، وتلك المدة من عام إلى سبعة أعوام وذلك بالنسة انفسها.

وأما الحجر عليها بالنسبة للمال: فلا ينفك عنها إلا بأمور أربعة: بلوغها، وحسن تصوفها، وشهادة المدول بلنلك، ودخول الزوج بها. وأما ذات الوصمي (المختار أو وصي الفاضي) فلا ينفك الحجر عنها إلا بأمور خصة: البلوغ، وحسن تصرفها، وشهادة البينة بذلك، ودخول الزوج بها، وفك الوصي حجرها بترشيدها، ولا يحتاج في ويه يتبين أنه لا يحتاج رفع الحجر عن الصغير لنضاء الفاضي، إلا إذا كان الصغير تحت ولاية القاضي ذاته، فيحتاج لترشيد القاضي، كما يحتاج ذو الوصى لترشيد الوصى.

علامات البلوغ الطبيعية: سبعة، خمسة منها مشتركة بين الذكر والأنثى، واثنان مختصان بالأنثى.

أما المختصان بالأنثى: فالحيض والحبل.

وأما المشتركة بين الجنسين: فهي إنزال العني مطلقاً في نوم أو يُفقله والبنات شعر العالمة الخشق لا الرغب، وتنز الإبعاء وفرق أرنية الأنف، وغلظ الصوت ، ودليل البلوغ بالإنبات قوله ﷺ: افتطرا شيوخ المشركين، واستحوا شرخيمه¹⁰ والشرخ: الغلمان القين لم يُشياء.

ويصدُق الصبي في شأن البلوغ، سواه كان طالياً أو مطلوباً، إن لم يشك في شأنه، أما الطالب فكالمدعى وجود البلوغ لياخذ سهمه في الجهاد، أو ليم الناس أو ليكمل به عدد جماعة الجمعة، ولو بالإنهات، وأما المطلوب: فهو كالمطلّق زوجته أو الجاني الذي يدُّعي عدم البلوغ الدور الحد بالشبهات.

فإن لم تحدث علامة طبيعية للبلوغ، فيكون البلوغ بتمام ثمان عشرة سنة.

والرشد عند المالكية، والحنفية، والحنابلة: بصون المان فقط، دون صون الدّين وأما الشافعية: فالرشد عندهم بصلاح الدّين والعال معاً، فعتى كان الولد مسوفاً في دينه، فهو غير رشيد عندهم، وتصرفه مردود، وإن كان مصلحاً لدنياه. والضابط لماله عند الجمهور رشيد.

رواه الترمذي عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

2 ـ الحجر بسبب الجنون:

الجنون: زوال العقل، فإن استوعب جميع الأوقات، وغلب على المقل، فهو الجنون المطبق. وإن ذهب عقله في بعض الأوقات، دون بعض فهو الجنون المنقطم.

أما المجنون جنوناً مطبقاً: فهو كالصبي غير المميز، ليس أهلاً لأيّ تصرف، سواء كان نافعاً أو ضاراً أو دائراً بين النفع والضرر، وكلّ عقد أو تصرف منه يكون باطلاً، لأنه فاقد الأهلية، حيث لا تمييز.

وأما المعتون جنوناً متقطعاً: فهو في حال ذهاب عقله ناقد الأهلية. وتكون تصوفات كلها باطاقه كتصرفات المعتون جنوناً مطبقاً. وفي وقت إناقته وهودة عقله إليه: تكون تصرفات مسيحة نافذة، إذا كان مزيًا بالاقتافة. وإذا لم تكن إفاقت بالدى يعقل بعض الأشياء مزيًا بنافت في أفي أهليت تكون نافضة، فتفلة تصرفات النافعة له نفساً محضاً، ولا تنفذ إذا كانت ضارة، ويتوقف نفاذها على إجازة الولي إذا كانت محتملة للضرو والفع كحكم الصبي غير المعيز.

3 _ الحجر بسب العته:

المُتَّه: قلة الفهم، واختلاط الكلام، وفساد الندبير، لاضطراب العقل، فإن كان العنه شديداً، فالمعتوه كالمجنون وغير المميز تكون تصرفاته كلها باطفة، لأنه عديم الأهلية أو فاقدها.

وإن كان المت غفية! بحيث يميز المعتوه بين الخير والشره والضرو والنج، فيكون تصرفه الضاد باطلاً عندالمالكية والحثيث، وتصرفه النافع صحيحاً، وتصوفه الدائر بين الضرر والنفع موقوفاً على إجازة وله، فهو كالصبي المعيز.

4 ـ الحجر بسبب السفه:

السفه: تبذير المال وصرفه في غير موضعه الصحيح، بما لا يتفق

مع الشرع ولا يرضاه العقل، أو هو صرف العال في معصية كخمر وقعار، أو معاملة من بيع وشراه بنين فنحش، خارج عن العادة بلا مصلحة، أو صرفه في شهوات نفسانية، على خلاك عادة مثل، في مأكلة ومشربه، وملب، ومركويه ونحو ذلك، أو إثلاف هدراً، كأن يطرح على الارض أوبرميه في بحو ونحوه. فهو في الجملة: صرف يطرح على الارف شرعاً.

والسفيه: السيقر، وإن كان عاقةً بالغاء لكنه ينفق ماله في مصارف تخرج عن حد القصد والاحتدال، وعرفه المالكية: بأنه المبلر نماله، إما لإنفاقه باتباعه لشهوته، وإما لقلة معرفته بمصالحه، وإن كان صالحاً في ديد.

لذا اقتضى الحجر عند الجمهور غير أبي حيفة، فإن كان السفه فربياً من البلوغ كالصبي، فهو من حقوق الأب، وإن كان طروء السفه بعد البلوغ بأكثر من عام، فلا بد من حكم الحاكم للحجر عليه، لقوله تعالى: ﴿ وَكَوْنُوْوْالُوْلُكُنِيّةَ الْوَكْلُوالَتُنِيّقَ الْفَكَالُوْنِيّاكُ (النساء: 3).

ولم ير الإمام أبو حنيفة الحجر على السفي، لأنه وإن ترتب عليه مصلحة، وهي دفع الفدر عن، بالمحافظة على ماله، فإنه يترتب عليه مصلحة، وعلى المصلحة، وهي إهدار أدميت وأهليته وكرات، وألفاته وكرات، وأطلقة، ملى حريته، وإلحالة بالمجمعارات، وهذا أند شرراً عليه من التيفر، فغاية السفة: الافقار والتجرد من المال، ولا يتحمل الضرر الأعلى لغيم المضرر الأخلى لنعم المضرر الأخلى المنازي، وهذا كلام جميل، لكن لا يصعد أمام صراحة الآية السابقة، لذا كان رأي الصاحين بجواز الحجر عليه هو صرحكم تصرفات السفية مائياً.

_ ينفذ على الراجع قبل الحجر تصرف انسفيه الذكر البالغ، الذي لا ولي له، ولا قيّم عليه، ويسمى المُهْمَل، المحقق السفه، بدون إجازة من أحد، ولو تصرف بغير عوض، سواء كان سفهه أصلياً(حدث قبل البلوغ) أو طرأ بعد بلوغ الرشد.

وكذلك ينفذ تصرف غير محقق السفه، أي: مجهوله.

(اللـ وترد تصرفات الصبي السفيه ، والأثنى البالغة السفيهة المهملان (لللذان لا ولي لهما) إلى أن ينيخ الصبيء ، وإلى أن تعنس الأثنى وتقعد عن المحيض ، وهر سن الأرمين (أو من خمسين إلى ستين) أو إلى أن تمضى سنة بعد دخول الزوج بها .

ـ وتصح وصية السفيه المحجور، وتنفذ، كما ينفذ طلاق زوجته وخلعه لها، ولا تلزمه هبة، ولا صدقة ولا عطية ولا شيء من المعروف، ويصح إقراره بعوجب عقوبة من حد أو قصاص.

_ وإذا حجر على السفيه: فإن كان تصرفه العالي القابل للفسخ نافعاً له كلفريرمات ، له كلفريرمات ، كان ضاراً به كالفريمات ، بطل ولا تلحقه الإجازة. وإن كان محتملاً الضرر والفهم كاليح والشراء والإجارة، كان موقوقاً على إجازة وليه فإن أجازة ولم يكن في غين ناخش، نقذ ، وإن لم يعزه ، أو الجازة وكان فيه غين في خين ناخش، نقذ ، وإن لم يعزه ، أو الجازة وكان فيه غين ناحش، فلا

وهذا التفصيل عند المالكية، والحنفية، والحنابلة. وأما عند الشافعية: فتصرفه باطل إن كان بغير إذن وليه، ولا يصح على الأصح تصرفه العالمي إن كان بإذن وليه، ويصح في النكاح ونحود.

وأما تصرفاته التي لا تقبل الفسخ: فلا يحجر عليه فيها، فيصح طلاقه وزواجه بمهر المثل، وعفوه عن قصاص ثبت له، واستلحاق نسب أو نفه.

5 ـ الحجر بسبب الغفلة:

الغفلة: السهو من قلة التحفظ والتيقظ والتجربة، وهي ضد الفطنة،

والمغفل شرعاً: هو من يغين في اليبوع، ولا يهندي إلى التصرفات الرابحة في يبعه وشرائه، لقلة خبرته وسلامة قلبه، ويختلف عن السقيه في أنه لا يقصد إفساد ماله، ويختلف عن المعتوه، لأن المعتوه يخلط في كلامه، والمغفل لا يخلط.

وحكمه في الحجر عليه والخلاف فيه وحكم تصرفاته كالسفيه، فلا يحجر على المغفل عند أبي حنيفة، ويحجر عليه عند الصاحبين وبرأيهما يفتى، وعند بقية الأئمة، رعاية لمصلحته.

مبدأ الحجر على السفيه والمغفل ونهايته:

يرى ابن القاسم، ومحمد بن الحسن: أن الحجر يثبت على السفيه ودي الغفلة من وقت ظهور أمارات السفة أو الغفلة، ويزول بزاولهما، ولا يتوقف على فرار القاضي بالحجر، لأن المسبب يدور مع سببه وجدة وعملة.

وذهب أبو يوشف (ورآيه هو الارجح لدى الحنفية) وبقية الفقهاء: إلى أنه لا يثبت الحجر على السفيه والمفقّل، ولا يرفع إلا بقرار الفاضي بشوته أو رفعه، لاعتلاف الأنظار والتقديرات الاجتهادية.

ويتني على هذا الخلاف: أن تصرفات السفيه أوالمنفل قبل ظهور أمارات السفه أو الفقلة لدى الفريق الأول، وقبل صدور حكم القاضي بالحجر لدى الفريق الثاني: تكون نافقة، كتصرفات غير المحجور عله.

6 ـ الحجر بسبب المرض (مرض الموت):

مرض الموت: هو الذي يغلب بسببه الموت بحسب رأي الأطباء أو يحدث منه الموت، ولو لم يحصل الموت به غالباً.

وضايطه في المجلة (م 1595): هو الذي يعجز الرجل أو المرأة عن ممارسة أعمالهما المعتادة، ويتصل به الموت قبل مضي سنة من بدئه، إذا لم يكن في حالة تزايد، فإن تزايد اعتبر من تاريخ اشتداده، ولو دام أكثر من سنة. والمريض نوعان:

ا ـ مريض لا يخاف عليه الموت غالباً، كالأبرص والمجذوم
 والأرمد وغير ذلك، وهذا لا حجر عليه أصلاً.

2. ومريض يخاف عليه في العادة، كالحثى القوية والشل، وذات اللجنب، وقب ذلك، فهذا هو الذي يحجر عليه، فيمنع معا زاد على قدر الحاجة، من الأكل والشرب والكسوة والتداري، ويسنع من الشرطات (ما يخرج من ماله بغير عوض) كالهية، كما يعنع من الزواج با ذاو عمر الثلث.

ولا ينفذ من الثلث تبرع العريض في الحال، إلا إذا كان المال المتبرع منه ملمونا، أي: لا يخشى تغيره، وهو المقار كالدار والأرض والشجر، فإن كان غير مأمون فلا ينفذ، وإنها يوقف ولو يدون الثلث، حتى يظهر حاله من موت أو حياة.

ولا يعنع من تصرفات المعاوضات المالية، كبيع وشراه، وقرض وقراض(مضاربة) ومسافاة وإجارة، إلا إن كان فيها محاباة، فإن مات المريض، نفذ تصرفه من التبرعات في ثلث ماله، وإن عاش، نفذ تصوفه من رأس ماله كله.

7 ـ الحجر على الزوجة :

يحجر لدى المالكية فقط على العراة المتزوجة الحرة المرة المؤدة الصالح زوجها، في التصرف بغير عوض، كالهية والكفالة، الريازة على للت مالها، فياساً على العريض، ويكون تبرعها بزائد على اللتا نافذاً، حتى يرد الزوج جيمه أو ما شاه منه على السنهور عندهم.

وبناه عليه، ينفذ جميع ما تبرعت به، إن لم يعلم الزوج بتبرعها، حتى بانت منه بطلاق، أو علم وسكت، أو مات أحدهما. وللزوج رد جميع ما تبرعت به الزوجة إن تبرعت بزائد على ثلثها، وله إمضاؤه وإنفاذه، وله رد الزائد فقط، وردالزوج رد إيقاف على المعتمد.

وليس للزوجة بعد الثلث تبرع، إلا أن يبعد ما بين التبرعين بنصف عام، على المعتمد عندهم.

ولها التصرف بعوض في جميع مالها، ولا يحجر عليها بالإنفاق على أبويها، ودليلهم أخبار، منها: الا يجوز لامرأة عطية في مالها إلا بإذن زرجها، إذ هو مالك عصمتهاه!!!.

رفع الحجر عن المحجور عليهم:

وعدماً، والسبب يدور مع عائد وجوداً وعدماً، والسبب يدور مع سبه وجوداً وعدماً، فإذا زال سبب الحجر، زال سببه المبني عليه. ونثاء عله: ونثاء عله:

 يرفع الحجر عن السفيه عند الجمهور(فير ابن القاسم ومحمد بن الحسن) إذا ظهر رشده، بقرار من القاضى، كما يثبت بقراره.

ـ وكذلك يرفع الحجر عن المغفل إذا ظهرت خبرته، واهتدى إلى حسن النصرف، وحكمه كالسفيه في بدء الحجر ونهايته.

ـ ويرفع الحجر عن المعتوه إذا كملت قواه العقلية، وزال اختلاطه في كلامه، من غير حاجة إلى قرار القضى.

ـ ويرفع الحجر عن الصغير ببلوغه رشيداً إذا كانت الولاية عليه من الأب من غير حاجة إلى قرار القاضى، وأما إذا كانت الولاية عليه من

 رواه الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) إلا الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بلفظ الا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زرجها عصمتها». الوصي المختار من الأب أو من وصي الفاضي، فلا بد في فك الحجر عنه، من قول الوصي بنوعيد: الشهدوا أني فككت الحجر عن فلان، وأطلقت له التصرف، كما ثبت عندي من وشده وحسن تصرفه». ولا يحتاج لإذن القاضي في الفك، كما تقدم بيانه.

الولاية على مال المحجور عليه (1):

الولي على المحجور عليه من صغير أو صفيه لم يطرأ عليه السفه بعد بلوف: هو الأب الرشيد ثم وصيه، ثم العاكم، فإن لم يكن حاكم، فالولاية لمجماعة المصلمين، فلا تثبت الولاية العالية للجد والأغ والعم إلا يؤسماء الأب.

ويتصرفالولي في مال الصغير بالمصلحة، فللأب بيع مال ولده المحجور عليه مثلثاً، عثاراً أو متفراً ، ولا يتعقب بحال، ولا يطلب منه بيان سبب البيع، لأن تصرفه محمول على المصلحة، وله هية التراب (الهية بعرض). واشتراط المصلحة لقوله تعالى: ﴿ وَكَا تَشَوْفُاكُا إلتي وَكَا الْقِيْقُ الشَّرَاكُ ﴾ [الإسراء: 34]

وأما الوصي: فلا يبيع عقار محجوره إلا لسبب يقتضي يبعه، ويبية بأن يشهد العدول أنه إنسا باعد لكفاء وليس له مبة الثواب من مال محجوره إلا لشرورة، لأنه إذا هلك الموهوب، لم يلزمه إلا تهمته يوم الهلاك، ويجوز أن تقص قيمته يوم الهلاك عن قيمته يوم الهبة، وهذا

والحاكم أيضاً كالوصي لا ببيع مال المحجور إلا عند الضرورة، كالنفقة ووفاء الدَّين ونحوهما.

الشرح الكبير 2993 ومابعدها، الشرح الصغير 389/3 وما بعدها، الفواتين الفقية: ص 322.

- وهناك أحد عشر سبباً لجواز بيع عقار القاصر للضرورة، من وصي أو حاكم وهي:
 - 1 ـ الحاجة البيَّنة للبيع، كنفقة أو وفاء دين لا قضاء له إلاَّ من ثمنه.
- 2 ــ الخوف عليه من ظالم، يأخذه منه غصباً، أو يعتدي على ربعه،
 ولم يستطع رده.
- 3 ـ المصلحة الظاهرة (الغبطة): بأن يبيعه بزيادة التلث على ثمن المثل فأكثر.
- 4 ـ أن يكون موظفاً عليه ضريبة ظالمة، فيباع ليشتري له ما
 لا توظيف عليه، إلا أن يكون الأول أكثر ريعاً.
- 5 ـ أن تكون حصته مع شريك ، فيباع ليشترى له عقار مستقل،
 لا شركة فيه، تخلصاً من ضرر الشركة.
- 6 ـ أن يكون ريعه قليلاً، أو لا ربع له أصلاً، فيباع ليستبدل له ما فيه ربع أكثر.
- 7 ـ أن يكون العقار بين جيران سوء في الدين أو الدنيا، أو لكونه
 بين جيران ذميين، فيباع ليستبدل به عقار بين جيران صالحين.
- ان بكون مشتركاً غير قابل للقسمة، فيبيع شريكه حصته، فيباع مع بيع شريكه.
- 9 ـ أن يخاف خرابه، ولا مال للمحجور عليه ، يعمر به إذا خرب، فيباع.
- 10 ـ أن يخاف خرابه، وله مال يعمر به، ولكن بيعه أولى من تعمره.
 - 11 _ أن يصبح المنزل منفرداً في مكان، لانتقال العمارة عنه.

الإذن للقاصر في التصرفات:

يجوز عند الجمهور غير الشافعية ⁽¹⁾ أن يأذن الولي العالمي للقاصر في التجاهزة إذا إلى العالمي للقاصر في التجاهزة إذا إلى المنافعية التحريف المتحافظة المتحافظة المتحافظة المتحافظة المتحافظة الاختيار بغيض التصرف إليهم في اليي والشراء، ولأن المنيز عاقل محجور عليه، فيرتفع حجوء يأذن وليه، ويصح تصرفه بهذا الإذا، فل تعلق تصرفه عند المتاكية والمتحقية، ولم يجز الشافعية الإذن للقاصر في التجارة، وإنما يسلم إليه والمتحافظة، ولم يجز الشافعية الإذن للقاصر في التجارة، وإنما يسلم إليه المالية عند المتحافظة والمتحافظة المتحافظة المتحافظة

والإذن يكون في المعاوضات المالية، لا في التبرعات.

وينفذ تصرف المأذون إذا خلا عن الغبن الفاحش، في مذهب المالكية، وعند الصاحبين (أبي يوسّف ومحمد) من الحنفية.

. . .

⁽¹⁾ أما لو طرأ عليه السفه بعد البلوغ، فالحجر عليه للحاكم، لا لأب.

الفَصلُ الثَّامِنُ عَيْبَر *الغَصْبُ وَالتَّعَذِي*

وفيه مبحثان: الأول ـ في الغصب، والثاني ـ في التعدي(1). الممحث الأول ـ الغصب:

تعريفه وتحريمه، وما يجب على الغاصب، إثبات دعوى الغصب، صنحت غلق الشيء المغصوب، البناء على الأرض المغصوبة، أو على السارية أو الخنية، الغرس في الأرض المغصوبة، تصرف الغاصب في المغصوب، حكم نقص المغصوب وزيادته وضعائه، اختلاف الغاصب والمغضوب عد في أحوال القصب.

تمريف الغصب وتحريمه :

الغصب لفة: أخذ الشيء ظلماً، واصطلاحاً: أخذ مال، قهراً، تعدياً، بلا حرابة. وأخذ المال: هو الاستيلاء عليه، ويشمل الغصب وغيره، كالأخذ من الوديع والمدين.

والمال: يراد به الذوات، أي: الأعيان المادية، فخرج به التعدي: وهو الاستيلاء على المنافع، كسكنى الدار، وركوب الدابة مثلاً.

 ⁽¹⁾ الذخيرة 25/8 · 259 · 25/9 · 25/8 ، الشرح الكبير 44/2 · 461 ، الشرح الكبير 44/2 · 461 ، القوانين الفقية: ص 329 · 333 ، بداية السجتهد الصغير 319 · 310/2

و «قهرأة لإخراج السرقة ونحوها، إذ لا قهر فيها حال الأعذ، وإن أعتبها القهر بعدها، ولإخراج السأخوذ اعتباراً كالمستعار والموهوب، وتغدياً، خرج به المأخوذ قهراً بعثق، كالذين السأخوذ من مدين معاطل، أو من غاصب، وأخذ الزكاة كرهاً من معتدع عن أدائها، ونحو ذلك.

وكلمة ابلا حرابة، تعني: بدون مقاتلة، لإخراج المأخوذ بالحرابة، لأن حقيقتها غير حقيقة الغصب.

والغصب عند المالكية أخصى، والتعدي أعم، لأن التعدي يكون في الأموال، والقروج، والغوس، والأبدان، والفصب: أخذ ذات الشيء أو منعته، والتعدي هنا: أخذ المنطقة وهو نوع من الغصب، والتعدي في الظوس والأبدان يبحث في باب الجنايات.

وعوف ابن جزي الغصب بأنه: أخذ رقبة الملك أو متمته، بغير إذن الممالك، على وجه الغلبة والقهر، دون حرابة، وذلك لأن أخذ أموال الناس بالباطل على عشرة أوجه كلها حرام، وهي:

الحرابة، والفصب، والسرقة، والاعتلاس، والخيانة، والإذلال. والفجور في الخصام بإنكار البحق أو ادعاء الباطل، والفعار كالشطرنج والمنرد، والرشوة، قلا يحل أخذها ولا عطاؤها، والفش والخلابة في السوع.

والدليل على نحريم النصب فوله تعالى: ﴿ يَمَائِكُمُ اللَّهِ بِكَ مَائِكُ اللَّهِ بِكَ مَائِكُ اللَّهِ كَ مَدُواك تَأْسُطُهُمُّا اللَّهِ لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه بَا الصَّافِقُ اللَّهِ مِنْ كُلْلًا إِلَّمَا أَكُونُ فِي اللَّهِ بِعِمْ لَلْأَوْنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ (النَّسَاءُ 101.

وقوله عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم والبخاري في حجة الوداع: اإن دمامكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا في بلدكم هذاه.

وقوله في حديث متنى عليه أيضاً بين الشيخين: «من فصب شيراً من أرض طُوته من سبح أرضين⁽¹⁾ والطويق: تكليف حمله يوم الفيامة، لا طوق التقليد، كما قبل، والأصبح: أنه تخسف الأرض به، تقيير البقدة المغضوبة في حلقه كالطوق، لما في البخاري: امن اعتم من الأرض شيراً بغير حقه، خسف به يوم القيامة إلى سبح أرضين.

وقوله عليه الصلاة والسلام: •من أحيا أرضاً مينة فهي له، وليس لعِزق ظالم حق⁽²²⁾.

وقوله: الا يحلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه⁽³⁾. . . .

قال في المقدمات: أخذ المال بغير حق يكفر مستحله، فإن مات وإلا قتل لكونه مجمعاً عليه في الدَّين.

ما يجب على الغاصب:

يتعلق بالغاصب حقان:

أحدهما _ حق الله تعالى: وهو أن يضرب ويسجن زجراً له ولأمثاله، على حسب اجتهاد الحاكم.

والثاني _ حق المغصوب منه: وهو أن يرد إليه ما غصبه منه، فإن

 ⁽²⁾ رواه مالك مرسلاً، وأبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن. وعرق: بالتنوين على النعت، وبعدم التنوين على الإضافة.

بالسوين على أحمد (بالمدم السوين على أبرعات (3)
 رواه الشيخان في الصحيحين.

كان المغصوب قائماً، رده بعينه إليه، وإن كان قد فات ، رد إليه مثله أو قسمته.

فيرد المثل في العثليات: وهي كلّ مكيل، وموزون، ومعدود من الطعام، والدنانير، والدارهم وغير ذلك.

ويرد الفيمة في القيميات: وهي ما لا مثل له، كالعروض التجارية، والحبوان والعقار. وتعتبر الفيمة في ذلك يوم الغصب، لا يوم الرد.

إثبات دعوى الغصب:

يثبت الغصب باعتراف المدعى عليه، أو ببينة، فيقضى عليه بما ذكر. وإن لم يثبت عليه الغصب، فهناك احتمالات أربعة:

الأول ـ أن يكون المدعى عليه معروفاً بالصلاح: فلا يمين عليه، ويؤدب المدعى.

يسين سب راح يوسب المستقى . الثالث _ أن يكون المدعى عليه معن يتهم بذلك: فعليه اليمين، فإن نكل، حلف المدعى واستحق.

الرابع _ أن يكون المدعى عليه معروفاً بالفصب: فيضرب ويهدد ويسجن حتى يعترف.

غلة الشيء المغصوب:

إن كانت الغلة ولادة كنتاج البهائم فيردها الغاصب مع الأم
 بالاتفاق.

_ وما أثمر عند الغاصب من نخل أو شجر أو تناسل، مثل الحيوان أوجزّ الصوف، أو حلب اللبن، فإنه يرد ذلك كله، مع ما غصب.

ـ وأما إن كانت الغلة غير ذلك، فتضمن منافع الأموال، من دور وأرض بالاستعمال فقط، ولا تضمن حالة الترك، أي: تضمن بالتغويت دون الفوات، وذلك إذا غصب ذات الشيء. أما إذا غصب المنفعة فقط، كأن يغلق الدار، ويحبس الدابة ونحوهما، فيضمنها بمجرد فواتها على صاحبها، وإن لم يستعملها.

البناء على الأرض المغصوبة أو على الخشبة:

ـ من غصب أرضاً، فبنى فيها، فصاحبها بالخيار بين المطالبة يهدم البنان أرزائد، وياخذ المناصب أنقاضه، وبين تركه، على أن يعطي الغاصب فيمة أنقاض البنيان، من خشب وفرميد وآجر وغير ذلك، تقوّم منظرضة، بعد طرح آجرة الفلم.

ولا يعطيه قيمة التجصيص والتزويق وشبه ذلك مما لا قيمة له.

ـ ومن غصب سارية أو خشبة، فبنى عليها، فلصاحبها أخذها، وإن هدم البنيان، وهو قول الشافعية، وقال أبو حنيفة: إنما له قيمتها.

الغرس أو الزرع في الأرض المغصوبة:

- من غصب أرضاً، فغرس فيها أشجاراً، لا يؤمر بقلعها، وللمغصوب منه أن يعطى قيمتها بعد طرح أجرة القلم، كالبنيان.

ـ فإن غصب أشجاراً ، فغرسها في أرضه ، أمر بقلعها، خلافاً لأبي حنيةة.

ـ فإن زرع في الأرض المفصوبة زرعاً: فإن أعدُها صاحبها في إيان الزراعة، فهو مغير بين أن يقل الزرع، أو يتركه للزارع، ويأسفُد الكراء، وإن أغفها بعد إيان الزراعة، فقيل: هو مغير كما ذكر، وقيل: ليس له قلمه، ولم الكراه، ويكون الزرع لزارعه

والظاهر هو الرأي الأول، لقوله ﷺ: ﴿لِيس لَعْرَقَ ظَالَمْ حَقَّهُ(أَ)

رواه أبو داود الدارقطني عن عروة بن الزبير.

وقوله: (على اليد ما أخذت حتى توديه)(1).

والأرض ملك صاحبها، والأصل بقاء ملكه عليها (²² فكل من غرس أو بنى بأرض غيره، أمر بقلعه، إلا أن يريد إعطاء القيمة مقلوعاً. تصرف الفاصب فى المغصوب:

يمنع الغاصب من التصرف في المغصوب برهن أو كفالة، خشية ضياع حق المالك، ولا يجوز لمن وهب له منه شيء قبوله ولا الأكل منه ولا السكنى فيه، كأي شره حرام.

لكن لو تلف المغصوب عند الغاصب أو استهلكه فله الانتفاع به، لأنه وجبت عليه فيت في فدى، فقد أقبى بعض المحقين بجواز السراء من لحم الأعنام المغصوبة إذا باعها الغاصب للجزارين، فنبحواها لأنه يفيحها ترتب القيمة في ذمة الغاصب، لكن من اتقاه فقد استرأ لديت وحرض، ومعنى هذا أن الغاصب يمثلك بالشمان الشيء المغصوب من يوم التلف.

ودليلهم: أن النَّي ﷺ أضافه قوم من الأنصار في بيوتهم ، فقذموا له شأة مصالحة مشرية - نشارل منها أشفة ، فجعل بمضفها ولا يسينها، نقال عليه السلام: إن هذه الشاة انتخبرتي أنها أخذت بغير حتى، فقالوا: يا رسول افة: هي لجار لنا، ونحن نرضيه من ثمنها، فقال النبي 瓣: المصودها الأساري⁽²⁾. ولولا أن الملك حصل لهم، لأمر بردها إلى مالكها.

⁽¹⁾ رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة.

⁽²⁾ الذخدة 14/9.

 ⁽³⁾ رواه أحمد، وأبو داود، والثارقطني عن رجل من الأنصار، قال ابن المديني:
 هذا الحديث مرسل.

نقصان المغصوب:

إذا نقص المغصوب عند الغاصب، فصاحبه بالخيار بين أن يأخذ قبعته يوم الغصب، ويتركه للغاصب، وبين أن يأخذ، وبالخذ قبعة النقص، إن كان من قعل الغاصب، وإن كان من فعل الله، لم يأخذ قبعة المقص.

زيادة المغصوب أو نماؤه⁽¹⁾:

إ. إن كانت زيادة المغصوب بغمل الله تعالى، كالصغير يكبر، الهزيل يسمن، أو الديب يذهب، فهي من حق المالك المغصوب منه، لأنه عين ماله، ولم يتجدد للغاصب فيه سبب يوجب التغمين لا التملك.

_ وإن كانت الزيادة بفعل الغاصب، فإما أن تكون الإضافة لعين قائمة كالصيغ ونقض البنيان، وإما أن تكون الإضافة بسبب العمل كالخياطة والنسج وطحن الحنطة، والعمل بالخشية أبراباً.

ففي الحالة الأولى إذا تمكن الغاصب من إعادة الشيء على حاله أعاده، وللمفصوب منه إعطاؤه قيمة ما له فيه من الأنقاض مقلوعاً مطروحاً بالأرض بعد حسم أجر القلم.

وأما إذا تعذر إعادة الشيء على حاله كثرب وجلد بدينه، وشويق (دقيق) يثنا، فالمغضوب عب بالخيار بين أن يدفع قيمة السبع وما أشهه، ويأخذ ثوبه، وبين أن يضمُن الغاصب قيمة النوب يوم غصب، إلا في السويق الذي يأته بالسمن وما أشبه ذلك من الطعام، فلا يخير فيه لما يدخد من الآيا، فيلزم الغاصب بالمثل في المثليات، والفيمة والقيات.

⁽¹⁾ المقدمات الممهدات 493/2 وما بعدها.

وفي الحافة الثانية بسب الإضافة بالدمل: فإن كان الشيء المضاف يسبراً كخياطة الثوب أو الرفولة، بلاح عن بالمفاصب، فيه للغاصب، المسلك يحيراً، المضوريت الشيء المفصوب معمولاً)، وأما إذا كان الدمل كبيراً، يتقل به الشيء عن ذلك الاسم كعمل الخشية تابوتاً أو أبواباً، أو طمن الحنظة أو نسج الغزل، أو صرخ الفضة حلياً، أو ضربها دراهم ونحو ذلك، فينزم الغاصب فيمة الشيء المغصوب يوم غصبه، أو مثله فيما له ذلك، فينزم الغاصب فيمة الشيء المغصوب يوم غصبه، أو مثله فيما له

ضمان المغصوب:

الغاصب ضامن لما اغتصب بوضع يده عليه، وإن تلف بأمر سماري أو من مخلوق، إذا قصد غصب الرقبة، خلافاً لأبي حنيفة، في قوله: إن الغاصب لا يضمن الدار إذا اغتصبها، فانهدمت.

اختلاف الفاصب والمغصوب في أحوال الغصب: إن اختلف الغاصب والمغصوب منه في جنس المغصوب أو صفته أو قدره، ولم يكن لأحدهما بينة، فالقول قول الغاصب، مع يعينه.

المبحث الثاني _ التعدي :

تعريفه، وأنواعه، وحكم كلّ نوع. وبحثه عقب الغصب، لأن في كل منهما تصرفاً في الشيء بغير إذن صاحبه.

تعريف التعدي: التعدي: هو غصب المنفعة لا الذات أوالجناية على جود الذات، كالجناية من يد اور جبل الحريب أو على كالدات، لا بد تعدلك اللي كمحرقها أو قتلها أو كسرها أو حبها، وحت تعدي المكتري أو المستمير المسافة المشترطة، يلا إذن، وذهابه في طريق غير المأتري فيها، ومُمَّذَ ذلك تعدياً على الدابة لأن المفصود بالتعدي: الركون فيها، ومُمَّذَ ذلك تعدياً على الدابة لأن المفصود بالتعدي: الركون والاستعمال الذي هو المنفعة، والذات تابعة، لا مقصودة المحتصودة المحتصودة المحتصودة المحتصودة المحتودة وقال ابن عرفة: التعدي: هو التصرف في شمء بضراؤن ربه، دون قسد تمكه وهو أعم من النصب، لأن التعدي يكون في الأموال القبريج والتغوس والأبدان، والتعدي في التغوس والأبدان يبحث في بات العماء والقصاص.

ومحل البحث هنا التعدي في الأموال وفي الفروج .

أما التعدي في الأموال: فهو أربعة أنواع:

مطلقاً.

الأول ـ أخذ الرقبة: أي: ذات الشيء وهو الغصب. الثاني ـ أخذ المنفعة دون الرقبة: وهو نوع من الغصب، يجب فيه الكراء

الثالث ــ الاستهلاك: بإنلاف الشيء كقتل الحيوان، أو تحريق الثوب كله أو تخريفه، وقطع الشجر، وكسر الزجاج، وإتلاف الطعام والنفود وشبه ذلك.

ويجري محبراه التسبب في التلف، كمن فتح حانوبًا لرجل و توكد مفتوحاً فمسرق، او فتح قفص طائر فطار ، أو حرابط داية فهريت، أو أوقد ناراً في يوم ربيع طاحرقت شيئاً. أو خفر بيراً تعدياً، فسقط فيه إنسان أو بهيمية، أو مؤتى وثبقة فضاع ما فيها من العنوق.

فمن فعل شيئاً من ذلك، فهو ضامن لما استهلك، أو أتلف، أو تسبب في إتلاف، سواء فعل ذلك كله عمداً أو خطأً. الرابع ــ الإفساد، وهو على نوعين:

أحدهما: أن يُذهب المنتعة المقصودة من الشيء، كمن قطع يد دابة أو رجلها، فيخير صاحبها بين أن يأخذ قيمة ما نقصه ذلك الفساد، أو يسلمه للمفسد، ويأخذ قيمته مته كاملة.

والآخر: أن يكون الفساد يسيراً، فيصلحه من أفسنه، ويأخذ صاحبه قيمة ما نقص، كثقب الثوب ونحوه. ضمان الصيي: هذه الأحكام السابقة للمكلف(البالغ العاقل) فإن كان غير بالغ فيضمن أو يغرم ما أتلفه إن كان له مال، حتى ولو كان غير معيز، فإن لم يكن له مال، اتبم به.

جناية البهيمة: ما أفسدت الدواب: إن كان لها راكب أو سائق أو قائد، فهر ضامن لما تفسده في النفوس والأموال.

وما أنسدت المواشي من الزرع والشجر، فإن كان بالليل فضمانه على أرباب المواشي، وإن كان بالنهار فلاهسان عليهم، إلا إن فرطوا في حفظها، ولم يستموها من الزرع. والضمان في ذلك على الراحي لا على صاحب المواشى.

والدليل: أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً (بستاناً) فأفسدت فيه فقضى نبي الله 織 أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها⁽¹⁾.

وما أتلفت المواشي سوى الزرع والمثار. من النفوس والأموال، فلا شيء فيه، لقوله 幾: «العجماء جُزُحها جُبَارٍه⁽²⁾ أي: هدر.

طرح حمولة العركب: إذا خيف على المركب الغرق، جاز طرح ما فيه من المتاع، أذن أربابه أو لم يأذنوا، إذا رجي بذلك نجاته، وكان المطروح بينهم على قدر أموالهم، ولا غرم على من ظرحه.

تصادم المركبين: إذا اصطدم مركبان في جربهما، فانكسر أحدهماأو كلاهما، فلا ضمان في ذلك.

وأما التعدي في الفروج: فحرام موجب للضمان والحد.

فمن اغتصب امرأة وزنى بها، فعليه حدَّ الزنا، وعليه صداق مثلها،

⁽¹⁾ رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، عن حِرام بن محيَّصة.

⁽²⁾ رواء الجماعة من حديث أبي هريرة.

إذا ثبت ذلك باعتراف أو بمعاينة أربعة شهود، أو ادعت ذلك مع قيام البينة.

فإن ادعت عليه أنه استكرهها، وأنكر هو، ولم يكن لها بينة، فلا يجب عليه حد الزنا. وهل يجب عليها حد القذف أو حد الزنا؟ فيه تفصيل:

سمين. أ ــ إن ادعت ذلك على رجل صالح، حدت حد الفدف، وحدت حد الزنا لاعترافها على نفسها.

ب _ وإن ادعت ذلك على رجل متهم بالزنا، فليس عليها حد قذف
 ولا حد زنا.

 جـ ـ وإن ادعت ذلك على مجهول الحال، استحلف، فإن نكل عن اليمين، حلفت هي، وأخذت صداقها.

الفَصلُ النَّاسِعُ عَيْثَر *الق*سَتِ

تعريفها، ومشروعيتها، وأركانها، وأنواعها، وصفتها، وأحكامها(1). تعريف القسمة ومشروعيتها:

القسمة لغة: هي إفراز التصيب، واصطلاحاً: هي تعيين نصيب كلّ شريك من الشركاء، في مشاع (عقار أو غيره) ولو كان التعيين بالمتضاص تصرف فعا عين له، مع بقاء الشركة في الذات. كان يختص كلّ بداية من الدواب المشتركة أو بجهة من الدار مع كونها بينهم. وهذا التعريف يشمل أنواع القسمة الثلاثة قسمة المهائية، وقسمة المراضاة،

وهي حشروعة فقوله تعالى في فسسة البركة: ﴿ وَإِنَّا مَشَكَرُ ٱلْفِسْمَةُ الْمُؤَالِّةُ لِلَّذِينَ وَالْمُسْمَعِينُ الْمُؤَلِّمُمْ مِنْهُ وَقُولُوا تَشَرَقُوا كَا مُوَاكِمَ مُسَامِعُ ا (الساء: 8) وقول سبحان في فسمة الغناس: ﴿ ﴿ وَلَشَلُوا أَلَمُنَا اللَّهَ عَلَيْهِ مُسْلَمُ مِنْ يَشُورُ فَلَهُ مُسْلَمُ وَالْشُولِ ... ﴾ (الأنفال: الح) الأبر

وقوله عز وجل في قسمة المهايأة: ﴿وَيَئِنْتُهُمْ أَنَّ ٱلْمَاتَةِ فِسَمَةً بَنَهُمُ كُلُّ يُرْدِسِ تُحْمَدُرُ ﴾ [القمر: 28].

 السفخيرة 1837 - 260، الشرح الصغير 6593 - 680، الشرح الكبير 4987 - 517، القواتين الفقهية: ص 494 - 266، بداية المجتهد 261/2 - 268. وثبت في السُّمّة النبوية: أن النّبي ﷺ قسم غنائم خبير وحنين بين الغانمين، وقسم المواريث⁽¹⁾، مما يدل على الإباحة.

وقال 幾: «أيّما دار أو أرض قسمت في الجاهلية، فهي على قَسْم الجاهلية، وأيّما دار أو أرض أدركها الإسلام، فهي على قسم الإسلام، (2).

أركانها :

تحدث النسمة بتوافر عناصرها أو أركانها الثلاثة: وهي القاسم والمقسوم، وفعل القسمة.

أما القاسم: فهو الشريك، سواء كان حاضراً، أو غاتباً وقسم الحاكم عليه حصته.

وأما المقسوم: فهو الشيء المشترك، من عقار: أرض أو دار، أو منقول: عروض، وأمتعة، وثياب، ودواب، ونحوها.

وأما فعل القسمة: فهو إجراء القسمة بفعل معين، بواسطة القاسم، الشريك أو غيره، أو هو الفعل الذي يحصل به الإفراز والتمييز بين الأنصباء، مثل الكيل أوالزرع أوالعدّ.

أنواعها:

القسمة قسمان: قسمة الرقاب وقسمة المنافع.

 أما قسمة الوقاب: أو الأعيان والذوات: فهي نوعان: قسمة قرعة، وقسمة مراضاة.
 أما قسمة القرعة: فهي تعييز حق في مشاع بين الشركاء، لا بيع،

⁽¹⁾ انظر نصب الرابة 178/4.

⁽¹⁾ انظر نصب الراية 178/4.(2) رواه مالك في الموطأ.

فيرد فيها بالغبن إذا ظهر، ولا بد فيها من مقرّم، ويجبر عليها من أباها فيما يحتمل القسمة، ولا تكون إلا فيما تماثل أو تجانس، ولا يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين.

العنان علا تجوز في العكيل والسوزون، ولا في الأجناس المختلفة الراضاف، أي المتبايئة، وتجوز في الديار إذا تقاربت أماكنها، وإستوت الراضية فيها، ولا يجمع فيها بين دار وبستان، ولا بين طيب وردي، في الأرضير, وغير ها.

وصفة الفرعة: أن تكتب أسعاه الشركاء في رقاع، وتجعل في وعاه، ثم تخرج أول وقعة من الأسعاء، ثم أول وقعة من العراضع، فيعطى من خرج نصيبه في ذلك الموضع، وذلك بعد أن تقسم الفريضة، وتقرّم الأملاك المقسومة، ثم تقسم قيمتها على سهام الفريضة.

وأما قسمة المراضاة: فهي أن يتراضى الشريكان على أن كل واحد يأخذ شبئاً، معا هو مشترك بين الشريكيان و يروضى به بلا ترعث، وهي كالبيع، فعن رضي بشيء منه، ملك ذاته، وليس له دوه إلا براضيهما كالالاقالة، ولا رد فيها بالغين و إلا إذا أدخلا بينهما مقوماً، وتصع في محمد المجتس كاللهاب، أو في مختلف الجنس كلوب وسيارة.

وهي إما أن تتم بعد تقويم وتعديل، وإما بلا تقويم ولا تعديل.

فإن تمت بعد تقويم وتعديل: فلا يجبر عليها من أباها، ويتم الرد فيها بالغين، لدخول كل واحد من المتقاسمين على قيمة مقدرة، وتقع بين الأجناس والأصناف، والمكيل والموزون.

وإن تمت بلا تقويم ولا تعديل: فحكمها حكم المراضاة بعد التقويم والتعديل. إلا في الرد بالغين، فلا يرد فيها بالغين.

 2 - وأما قسمة المناقع أو المهايأة: فهي اختصاص كل شريك عن شريكه بمنفعة شيء متحد أو متعدد. ولا تجوز بالفرعة، ولا يجبر عليه من أباها، خلافاً لأبي حنيفة، وهي نوعان:

أ ـ تسمة في الأعيان: مثل أن يسكن أحدهما داراً، ويسكن الأخر أخرى، أو يركب أحدهما فرساً، والآخر أخرى. وهي المهاياة المكانة.

 ب ـ وقسمة بالأزمان وهي المهايأة الزمانية: مثل أن يسكن أحدهما الدار شهراً، ويسكن الآخر شهراً آخر.

صفتها :

قسمة المنافق أو السهاياة لازه قالإجارة. وقسمة السراضاة في الذات: وهي التي تتم يلا قرعة لازمة أيضاً كاليم بالاتفاق. وقسمة القرعة: تعييز حق في مشاع بين الشركاء لا يوم فيرد فيها بالغين. ولا بد فيها من مئوم، ويجبر عليها من أباها، ولا تكون الا فيما منائل أو تجانس، ولا يجوز الجمع بين حظ النين، ويلزم ماخرج بها، فلا

أحكام القسمة: للقسمة أحكام بحسب نوعها، وهي ما يأتي:

 الإجبار على القسمة: إن كان الشيء المشترك مما يحتمل القسمة بلا ضرر، كالأرضين وغيرها، فأراد أحد الورثة القسمة، وأباها بعضهم، أجبر من أبي على القسمة.

وإن كان مما لا يقسم كنخلة، ودابة، ودار صغيرة، وحمام، أجبر على بيع حظه، ثم يقتسمون الثمن.

وتفسم المثليات كالنقود والحبوب والقطن والحديد بالعدد أو السوزن، ولا يحتساج لفسرعـة، ويقسـم العفــار والمقــرُم بــالفيمــة، لا بالمساحة، ولا بالمدد.

 2 _ أجرة القسام: أجرة القسام على عدد الرؤوس، لا على مقدار السهام، وكذلك أجرة كاتب الوثيقة، وأجرة كنس مراحيض الديار. ويكفي قاسم واحد، لأن طريقه الإخبار كالفائف والطبيب والمفتي، يخلاف المقوَّم للمتلفات، فلا بد من التعدد، لأنه يترتب على تقويمه قطم أو غرم.

ويكره أخذ الأجرة ممن قسم لهم، لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا شأن الناس. ويمنع الأخذ على القسمة إن كان للقاسم رزق من ببت المال.

3 ـ قسمة الزرع: لا تجوز قسمة الزرع حتى يحصد، ويدرس.
 ويصفى من التبن.

4 ـ قسمة الأرض العزروعة أو المشجرة: لا نجرز قسمة الارض التي فيها زرع، والشجر التي فيها ثمر، حتى يطيب الزرع والتمر، بشرط أن تقع القسمة في الأصول، لا في الزورع ولا في الثمار.

2. القسمة عن الغير: يتيسم عن المحجور لصغر أو سفه أو جزن وائي، ويقسم عن الغائب وكيله إن كان له وكيل، أو القاضي إن لم يكن له وكيل، ولا يقسم عنه الأب إذا لم يكن وكيلاً عنه و لا فو الشرطة من الأمراه، ولا الأخ أو العم إذا كان في رعايته صغير، بلا وصابة من أبيه، بخلاف ملتفط الصغير، فإنه يقسم عنه من يربيه، مادام محجوراً في كنه.

6 ـ فسخ القسمة: القسمة من العقود اللازمة، لا يجوز للمتفاسمين
 نقضها ولا الرجوع فيها، إلا بالطوارى، عليها، والطوارى، ثلاثة: غبن،
 أو وجود عيب، أو استحقاق.

أما الغبن: فلا يوجب الفسخ إلا في قسمة القرعة بالاتفاق في المذهب.

وأما الرد بالعيب: فإن كان فاحشاً تفسخ القسمة، وتعود الشركة إلى أصلها. وحكم الاستحفاق: حكم وجود العيب إن كان المستحق كثيراً، وأما طروء الذّين على التركة بعد القسمة فتنتقض به القسمة إلا أن ينفق الورثة على أن يعطوا الذّين من عندهم.

وأما طروه الوارث على التركة بعد القسمة، أو طروه الوصية: فلا تتفض به الفسمة، ويأخذ المستحق من كل واحد حظه، إن كان ذلك متبكة أو موزونًا، وأما إن كان حيوانًا أو عروضًا تجارية، فتنتقض به الفسمة.

. . .

الفَصلُ العُشِيرُون الشُّفعَ ___

تعریفها ومشروعیتها، وأرکانها وشروطها، وأحکامها، ومنقطانها(۱).

تعريف الشَّفعة ومشروعيتها :

الشغمة لفدة: من الشعبي معنفي الفسم أو النزيادة والتفريقة واصطلاحاً: استخفاق الشريف اخذ ما عاوض به شريكه، من عفار، يشعة أو قيمته، بصيغة، فهي تشب للشريك لا للجارا وإذا تصوف شريكه البيع، لا بالهية والصدفة والوصية بحصة، في العفار، لا في غيره من المستولات كالحيوان والعروض التجارية، فلا شغمة فيها، وتؤخذ بالمن الذي وقع به البيع، كما هو الخالب، أو يقيمة الشيء التي تقع العمارضة فيها بموض، كالخلع والتكاح، والمراد بالصيغة: ما يدن

وهي مشروعة بالسّنة النبوية، منها حديث جابر: اقضى وسول الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يُعْسَم، فإذا وقعت الحدود وصُوفت الطرق، فلا شفعة (2).

الذخيرة 261/7 - 385، الشرح الكبير 473/3 - 498، الشرح الصغير 629/3 - 657
 القوانين الفقهية: ص 286 - 287، بداية المجتهد 253/2 - 261.

العوالين العمهية : هن 200 - 200) (2) رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه.

ومنها حديث مسلم: «الشفعة في كل شِرْك لم يقسم، رَبْع أو حائط⁽¹⁾ لا يعل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإذا شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق⁽²⁾. فهي حق ثابت للشفيع: الشريك قبل البيع.

أركانها: أربعة وهي الآخذ، والمأخوذ، والمأخوذ منه، وما به الآخذ.

وأما الآخذ: وهو الشفيع: فهو كل شريك في الملك، مسلماً كان أو ذيها لمعمور المسلمية في رأي المجمهور، غير أصعد، الذي أخذ بحديث: الا شفعة لتصرافي(⁽³⁾، ويقوله تعالى: ﴿ وَكُل يَجْمَلُ اللّهِ لِلْكُلِيمِينُ مُعَلِّلًا النّساء: 141 (مفتحة سبيل.

وأما المأخوذ وهو المشفوع فيه: فهو الفقار، ولا شفعة في المشقول، أي: في غير الدور والأرضين، والنفض والشجر، وما يتصل بالمئة بذلك من بناه أو ثمرة، ولا شفعة في كنين، ولا حيوان، ولا بزّر (قمالش) ولا طعام، ولا عرض ولا غيره، اقلسم أم لا.

وأما المأخوذ منه وهو مشتري العقار المشفوع عليه: فهو كل من تجدد ملكه اللازم باختياره، بعقد شراه صحيح، ولا تؤخذ من المشتري شراه فاسداً، لأن عقده يفسخ.

وأما ما به الأخذ أو الصيغة: فهو قول الشفيع: أخذت، ويملك الآخذ الشُّفُص بأحد أمور ثلاثة:

1 ـ حكم حاكم بعد ثبوت البيع عنده.

الرّبُم: المنزل، والحائط: البستان.

 ⁽²⁾ رواه أيضاً أبو داود، والترمذي، والنساني، عن جاير بن عبد الله مرفوعاً.

⁽³⁾ رواه الدارقطني في العلل، والبيهقي في السنن الكبرى، وهو ضعيف.

2 ـ أو دفع ثمن أو قيمة الشيء لمشتريه .

3 ـ أو إشهاد بالأخذ بشفعته، ولو في غيبة المشتري.

فإذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة، لم يدخل المشفوع فيه(الشقص) في ملك الشفيع، وليس له أن يتصرف فيه بوجه من وجوه الملك.

ويلزمه الأخذ: إن قال أخذت(بالماضي، لا بالمضارع ولا باسم الفاعل: آخذ) وعَرَف الثمن، فإن لم يعرفه لا يلزمه الأخذ، وإن كان صحيحاً.

ويلزم المشتري تسليم المشفوع فيه (الشقص) إن قال الشفيع: أخذت، فإن عجل الشفيع الثمن أخذه قهراً عن المشتري، وإن لم يعجله أسقط الحاكم الشفعة.

وإن قال الشفيع: أنا آخذ (بالمضارع أو باسم الفاعل) أُجُل ثلاثة أيام لإحضار التقود، فإن أتى بها فله، وإلا سقطت شفعه.

شروطها :

تجب الشفعة بخمسة شروط:

الأول: أن تكون في العقار كالدور، والأرضين، والبساتين، والبتره والشجو ومنها الخال، فلا شقمة في غير ذلك كالعيران والعروض عند الجمهور إلا تبعاً لغيره، ولا شفعة في ساحة الدار وهي السساء بالعوش، ولا معراطيق إلى ساحة الدار)، ولا شفعة في بيم فاسد.

الثاني: أن تكون في مشاع لم ينقسم: فإن قسم فلا شفعة. الثالث: أن يكون الشفيع شريكاً: فلا شفعة لجار خلافاً لأبي حنيفة.

الرابع: ألا يظهر من الشفيع مايدل على إسقاط الشفعة من قول أو فعل أو سكوت مدة عام فأكثر، مع علمه وحضوره.

فإن كان غاثباً ولم يعلم، لم تسقط شفعته اتفاقاً، وإن علم وهو غاتب، لم تسقط أيضاً، خلافاً لفوم. وتسقط الشفعة إذا أسقطها بعد الشراء، ولا تسقط إن أسقطهاقبل الشراه.

وكذلك تسقط إذا ساوم المشتري في المشفوع فيه(الشقص) أو اكتراه منه، وسكت، حتى أحدث فيه غرساً أو بناء.

الخاص: أن يكون المشفوع فيه قد صار ملكاً للمشتري بمعاوضة. كالبيع والمعير والخلع والصلح عن الدم. فإن صار له بعيرات فلا شفعة فيه اتفاقاً. ولا شفعة أيضاً فيما صار له يطريق الهية والصدقة والوصية ينقصراحسة العقال.

ويأخذ الشفيع الشيء المشفوع فيه بالثمن الذي صار به للمشفوع عليه، فإن كان حالاً على المشفوع عليه، حلّ على الشفيع. وإن كان مؤجلاً على المشفوع عليه، أجّل على الشفيع.

وإن لم يأخذه المشفوع عليه بثمن معلوم، كدفعه في مهر أو صلح، أخذه الشفيع بقيمته.

أحكام بعض المسائل:

 إذا وجبت الشفعة لجماعة، اقتسموا المشفوع فيه على قدر حصصهم (أو حظوظهم وأنصبائهم) لا بعدد الرؤوس، وعند أبي حنيقة: على قدر رؤوسهم.

2_ الشفعة موروثة، خلافاً لأبي حنيفة.

3 _ يستحق الذمي الشفعة كالمسلم، خلافاً للإمام أحمد.

4 يشفع أصحاب الفروض (أو ذوو السهام) فيما باعه العصبة
 ولا يشفع العصبة فيما باعه أصحاب الفروض.

 5 ـ من وجبت له شفعة على اثنين: لم يكن له أن يشفع على أحدهما درن الآخر.

- 6 ـ إذا كان للمشتري حصة في المشترى من قبل الشراء، فله أن
 يحاص الشفيع في حصته تلك.
- 7 ـ إذا حبس المشتري الشقص المشترى، أو وهبه، أو أوصى به،
 أو أقال في بيعه، بطل ذلك كله إن قام الشفيع بالشفعة.
- 8 ـ إذا بيع الشقص (الحصة) مراراً، فللشفيع أن يأخذ بأي الصفقات شاء، ويبطل ما بعدها، لا ما قبلها.

مسقطات الشقعة: تسقط الشفعة بما يأتي:

- الترك بصريح القول أو الإسقاط: بأن يقول الشفيع بعد البيع: تركت الشفعة أو أسقطتها، وهذا نسليم للشفعة صراحة.
- 2 الثرك أو الإعراض ـ لالة أو ضمناً، كالمفاسعة: بأن يقاسم الشغيع المشتري، أو يظلب الفسفة ولم يقسم بالنسل، فسغط شفعه، وشرف أدا الشغيع المشتري، ولو أميز بالقطوة، لأن سالوت دليل على إعراض، عن الأخذ بالشفعة، واستجار الشغيع الحصة من المشتري، وبيع الشفيع حصت، لأن الشفعة شرعت لذنع المضرر، ويقد انتفى الضرر باليميع، وسكوت الشفيع عن العطالية بالشفعة، مع صله أو رؤيته المستري يهدم وبيني ويغرس، ولو المطلاحاح، لأن سكوت دليل على إعراضه من أخذه بها، وهذا ما يعرف بتسليم الشغة ذلالة، أي: الشازل عنها.
- 3. السكوت عن المخالبة بلا مانع، سنة كاملة بعد العقد لا أقل من السنة، حتى ولو حضر الفقد، وشهد على ونيقة السع على الارجح، كان علم بيح شريكه، فناب بعد علمه، فنسقط شفت إن مشت سنة لا أقل، إلا أن يظن الأربة أي: الرجوع قبل السنة، فعانمة أمر قهراً عدم أثل، يشق على شفت، ولو طال الزمن، إن شهدت بينة بعلاره، أو قامت

القرينة على ذلك، ويصدق الشفيع الحاضر زمن البيع إن أنكر العلم بالبيع.

ولا تسقط الشفعة: إن غاب الشفيع قبل علمه بالبيع، أو لم يعلم وهو حاضر، أو أسقط الشفيع ففت لكذب في مقدار الثمن أو في الشقص الدبيع، بأن قبل له: يتي يعشرت، فتين بخست، أو بالم بعضه، فأسقط، فتين أنه باع الكل، فله القيام بشفعت، أو لكذب في انفراد الدبيع أو تعدده، فتين المكس، أو لإسقاط الأب شفعة اب القاصر أو إساطة وحس اليتيم ضعة الثيم، بلا نظر فيها.

والشفيع يطالب بالشفعة أوالترك بعدالشراء لا قبله.

وللمشتري أن يستعجل الشفيع بالأخذ أو الترك بعد الشراء، إن قصد الشفيع تروياً في الأخذ وعدم، أو قصد النظر والتأمل في المشترى ليعلم حقيقته، ويكون الاستعجال عند الحاكم.

الفَصلُ انحَادِي وَالعَيْشِرُون اللُّمَطِّ واللَّعْطِ

وفيه مبحثان: الأول في اللقطة، والثاني في اللقيط⁽¹⁾. المحث الأول ـ اللقطة:

معناها، وحكم الالتقاط، والشيء الملتقَط، وضمان اللقطة، وتعريفها بالإعلان عنها، ومن تدفع له، وحكم تملكها.

معنى اللقطة: اللُّقطة بالسكون لفة: ما يلتنظ. وبنع العين: الفاعل الله يقم منه الشعاط كبراً، علل صُحكة وهُمَرَة ولُمَرَة. ولُمَرَة الله الله يقم منه الفصوم عَرَض للضياء، وإلى كان - أي: المال المصموم - كلها مأفونا فيه وفرسا وحماراً، والمحصوم: هو المحترما وهم طلك غير الحربي، فخرج به: عال الحربي والإكافار. ومرض للشياء أي: تعرض أو عرض الشياع له بأن وجد في مضيعة، سواء في غاهر، أي: فلاة من الأرض، أو عامر: وهو ضد الخراب، خرج به أما كان بيد حافظ ولو حكما، بأن وضمه صاحب بمكان لبرجع إليه، وخرج به أيضا الإبل، لأنها لا يخشى عليها الضياع، وليس من مال

الدخيسرة 88/9 - 136، الشرح الكبيسر 117/4 - 129، الشرح الصغيسر 165/4 - 184، القوانين الفقهية: 342 - 344، بداية المجتهد 299/2 - 305.

والالتقاط: هو أخذ مال ضائع ليعزفه سنة، ثم يتصدق به أو يتملكه إن لم يظهر مالكه، بشرط الضمان إذا ظهر المالك.

والالتقاط: ليس بواجب، ويجب إن كانت اللقطة بين قوم غير مأمونين، فيجب أخذ العال المعصوم الضائع، لخوف من خائن، لو تركه، مع علم الملتقط بأمانة نفسه، لوجوب حفظ مال الغير حيننذ.

أما إن علم الملتفط خيانة نفسه، فيحرم أخذه، ولو خاف خانتاً، فإن لم يخف خانتاً، وشك في أمانته فهو مكروه اتفاقاً. والكراهة مطلقاً ولو علم أمانة نفسه، هي حكم الالتفاط العام.

وعلى هذا تكون الحرمة في صورة: وهي ما إذا لم يخف الخائن، وعلم خيانة نضه، والكرامة في صورتين، وهما: ما إذا لم يغف الخائن، وشك في أمانة نضه، أو علم أمانتها، والوجوب في صورة: وهي ما إذا خاف خائثاً.

الشيء الملقتط: هو كل مال معصوم، معرض للضياع، سواء كان في موضع عامر (غير خوب) أو غامر (فلاة من الأرض) وسواء كان حيواناً أو جماداً، لكن إن كان من ضوالٌ الحيوان، وكان من الإيل، ووجد في الصحراء، لم يلتقط، وإن كان من الننم التفطه.

ودليل التغرقة: فان رجلاً سأل التُبي ﷺ من ضالة الإبل، فقال: مالك ولها، دعها، فإن معها خذامعا وسقامعاً⁽¹⁾، ترد الداء، وتأكل الشجر حتى بجدها ربها، وسأله عن الشاة، فقال : خذها، فإنما هي لك أو لأخيال أو للذف.⁽²⁾.

واختلف في التقاط البقر، والخيل، والبغال، والحمير.

⁽¹⁾ الحذاء: الخف، والسقاء: الجوف.

⁽²⁾ متفق عليه بين أحمد والشيخبر.

والأفضل والأحسن ترك الالتقاط عموماً من غير تفصيل، لقوله 接: الا يه وي الضالة إلا ضال؟(1).

وقوله: •إن ضالة المسلم حرّق النار، (2).

ضمان اللقطة: اللقطة أمانة، ويستحب الإشهاد على الالتقاط، وضمانها يحتاج للتفصيل على ثلاثة أوجه:

الأول _ أن أخذها واجدها على وجه الالتقاط، لزمه حفظها وتعريفها، فإن ردها لموضعها ضبنها عند ابن القاسم، خلافاً لأشهب. والثاني _ إن أخذها على وجه الاغتيال أو الاستباحة والتملك، فهو

والثالث _ إن أخذها ليحفظها لمالكها أو ليتأملها، فهو أمين، ولا ضمان عليه، إن ردها لموضعها.

والراجع أنه يضمنها إن ردها لموضها بعد أخذها للحفظ والتعريف، سواه ردها بُعْد بُعْد أو قرب.

ولا يعرف الوجه الذي قصد بأخذها إلا من قوله، وهو مصدق دون يعين، إلا إن يتهم، وسواء أشهد حين النقطها أو لم يشهد.

كيفية تعريف اللقطة:

غاصب ضامن.

تعرُّف اللقطة بحسب أقسامها الخمسة التالية:

الأول ـ اليسير جداً كالتمرة ودون الدرهم الشرعي، وعصا وسوط، ولواجده أن يأكله أو يتصدق به دون حاجة إلى تعريف أو إعلان.

الثاني ـ اليسير الذي يننفع به، ويمكن أن يطلبه صاحبه، فيجب أن

وفي لفظ: الا بارئ رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه.

⁽²⁾ رواً، الطبراني في معجمه الكبير، عن عصمة، وفيه أحمد بن راشد، وهو

يعرّف اتفاقاً. ومدة التعريف مختلف فيها، فقيل: سنة كالذي له بال، وقيل: أياماً.

الثالث ـ الكثير الذي له بال، فيجب تعريفه سنة باتفاق العلماء، وينادى عليه في أبواب المساجد دُثِر الصلوات، وفي المواضع التي يجتمع إليها وحيث يظن أن صاحبه هنالك.

مرة ولا يعرفها في داخل المسجد، وإنما خارجه في كلّ يومين أو ثلاثة: مرة بفسه أو بعن يثل به لامانته، ولا ضمان عليه إن دفعها الأسري بعرفها أو يعرفها غير، بالجرة منها، إن كان من أهل الهيئات، وإلا ضمن كما لو تراخى في التعريف حتى ملكت.

ويجوز أن يدفعها إلى الإمام ليعرفها إن كان عدلاً.

وإن وجدت اللفظة بين بلدين، عرفها بالبلدين، لاحتمال طلبها فيهما، ولا بذكر المعرف جنسها من ذهب أو نفقة أو ثوب أو نحو ذلك، بل بوصف عام، كامانة أو مال أو شمي، لاحتمال ذكر وعائها ووكافها إن كان من المخالف، باعتبار العادة.

الرابع – مالا يمقى بهد العلتفط كالطعام الرطب، أو يخشى عليه التلف، كالشاء في مغازة، فيجوز لمن رجيدها أن يكتلها غنياً أو فقيراً، أو يتصدق بها. واعتلف في ضعائه، فقيل: يضمته سواه أكله أن المتحق به وأن للمنظم أن يأكل ما يحتمل فساده أو تركه، كثريد ولحم وفاكهة للملتقط أن يأكل ما يحتمل فساده أو تركه، كثريد ولحم وفاكهة وعضر، يخلاف الثمر والزايب معا لا يضمد، فليس أنه أكله، وأن محل مأمون شميناه رأك أكلها في محل مأمون شميناه رأيا ألايل تبترك وجوياً مطاقياً المسحرة أو النموان.

الخامس ـ ما لا يخشى عليه التلف، ويبقى بيد ملتقطه كالإبل، فلا تؤخذ، وإن أخذت، عرّف بها.

من تدفع له اللقطة ؟:

إن جاه صاحبها، وأقام عليها بينة، دفعت له اتفاقاً. وإن عرف مِغاصها (وعاهما) ووكاهما(رباطها)⁽¹⁾ وعددها، دفعت إليه، وليس عليه أن يقيم البيئة عليها.

تملك اللقطة :

إذا عزف الملتقط اللقطة سنة، فلم يأت صاحبها، فهو مخبر بين ثلاثة أشياء، إما أن يسكها في يده، أمانة لمله أن يظهر صاحبها، أو يتصدق بها عن صاحبها أو عن نفسه، أو يتملكها بأن ينوي تملكها، ويتضع بها، ويضمنها في جميع الأحوال. وفي تفطة مكة للملتقط أيضاً الحد فقه الأمد.

المبحث الثاني ـ اللقيط: حقيقته وأحكامه.

اللقيط لغة: ما يلقط، أي: يرفع من الأرض، واصطلاحاً: هو الطفل المنبوذ.

والتقاطه: فرض كفاية، إلا إذا خاف هلاك، ففرض عين. فمن وجده، وخاف عليه الهلال إن تركه، لزمه أخذه، ولم يحل له تركه. ومن أخذه بينة أنه يربه، لم يحل له رده. وأما إن أخذه بينة أن يدفعه إلى السلطان، فلا شيء عليه في رده إلى موضع أخذه، إن كان موضعاً لإلى اللطان، فلا شيء عليه في رده إلى موضع أخذه، إن كان موضعاً لإلى المناف عليه في الهلاك لكترة الناس.

واللقبط حر، وولاؤه للمسلمين، ولا يختص به الملتقبط إلا يتخصيص الإمام، فإذا مات ولم يعلم له وارث، فماله للمسلمين، أي: لبيت المال لا لملتقطه.

العقاص: ما تشد به من خوقة أو نجوها. والوكاه: ما تشد به من خيط ونجوه.

ويحكم بإسلامه إن وجد في بلد المسلمين، ولو لم يكن فيها إلا بيت واصد من المسلمين، والقطه مسلم، فإن التقطه كافر فهو كافر، وكذا يحكم بكفره إلى رجيد في قرية كفر، وإن التقطه مسلم، تغلياً لللذار، حيث لم يكن بها بيت للمسلمين، وأما البلد الذي كثرت في برت المسلمين، فيحكم بإسارته اللقيطه كافر.

ولا يلحق اللقيط بملتقط أو غيره إلا بينية تشهد بأنه ابد، ولا يكفي قول البينة: إنه ضاع له ولد، أو إلا إذا ذكر وجه بغيد صدق المدعي، كمن عرف أنه لا يعيش له ولد، غزهم أنه ولد، وإنما طرحه لما سمع قول الناس: إن الجنين إذا طرح بعيش، أو إنه طرحه لغلاء، أو خوف عليه من شيء بيّك، يدل على صدق، فبلحق بصاحب الوجه المدعي أنه ولود.

وينزع لقيط محكوم بإسلامه، من كافر التقطه.

ونفقة اللقيط في ماله: وهو ما وقف على اللقطاء، أو وهب لهم، أو وجد معهم.

فإن لم يكن له مال، فنفقته على بيت المال، إلا أن يتبرع أحد بالانفاق عليه، ومن أنفق عليه حِسْبة، لم يرجع عليه بنفقته.

. . .

الفَهْرِسُ النَّفصِيائيُ لِمَوضُوعَاتِ ابْحُزُءُ الأُوَّلُ وَالثَّانِي

وضوع الصفحة	المو
جزء الأول ـ العبادات	الج
دمة المؤلف	مقا
صل الأول ــ الطهارة وإزالة النجاسة	الف
الطَّهارة 10	
المطهرات 10	
الماء المستعمل في رفع حدث 11	
الماء المتنجس	
السؤر 12	
الطاهرات 13	
النجاسة وأنواعها	
أنواع النجاسة	
المقدار المعفو عنه من النجاسة 20	
كيفية تطهير النجاسة	
الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة 24	
سنن الفطرة	

الوضوء
فرائض الوضوء
سنن الوضوء وفضائله ومكروهاته 37
نواقض الوضوء
وضوء المعذور
ما يحرم على المحدث حدثاً أصغر 40
الغسل الغسل
موجباته أو أسبابه
فرائض الغسل
سنن الغسل وفضائله ومكروهاته 45
أنواع الغسل 46
ما يحرم على الجنب
المسح على الخفين
كيفية المسح ومحله 49
شروطه ومدته 49
مدة المسح
مبطلات المسح
المسح على العمامة والجوارب والجبائر 51
التيمم التيمم
أسباب التيمم 53
فرائض التيمم
كيفية التيمم
شروطه 57
فضائل التيمم
نواقض التيمم

حكم فاقد الطهورين	
حيض والنفاس والاستحاضة	١Ļ
الحيض 0	
النفاس	
الاستحاضة	
ل الثاني ــ الصلاة وأنواعها وأحكام الجنائز	صا
صلاة وأنواعها	ال
حكمها وز	
حكم تاركها	
صلاة الصبي	
أوقات الصلاة	
الأوقات المكروهة	
أوقات الضوورة لأصحاب الأعذار	
قضاء الصلاة المتروكة	
أنواع حكم الصلاة	
الأذان والإقامة	
منة الأذان	
صفه الا ذان	
شروط الصلاة	
أركان الصلاة (فرائضها)	
سنن الصلاة وفضائلها	
مكروهات الصلاة	
ما تحرم أو تكره الصلاة فيه	
الأذكار الواردة عقب الصلاة	
صلاة الوتر 04	

105																												
106															(٥		راو	لتر	1)	ن	ıL.	غ	رم	۱م	قيا		
107.																		i	ار	خ	ـــ	١.	ł		K	ص		
107																		•	ı.	_	BI,	ي	•	اح	يُب	ما		
111																												
115				-													,	٠,	-	31	ن		٤,	اص	خ	اع	أنو	į
115																					,,	_	31	د.	جو	-		
118.											-		-							•	: و	نلا	JI	•	جل	-		
121																												
124																												
124																											نو	Ì
125				-																ā	باء	نم	لج	11 3	K	ص		
129																					-			į,	ماه	ΙĶ		
132																												
134												-							•	ي	تد	مة	ال	ن ا	وال	أح		
135																												
136																ĺ	۰,	ام	•	٢	إما	Ķ		ر.	,رو	ص		
138																												0
139																												
140.																				١,	ست	~	۰	٤	وو	شر		
140									-												٠.	۱.	٠	JI	ب	دار	i	
147																						,	اذ	_	لم	1	بــالا	0
148																									4			
149																												
150																	ن	تي	K	_	ال	ċ	بير	٠,	_	لج	1	

سلاة العيدين
وقتها
موضوعها 153
كيفيتها
مستحبات العيد أو وظائفه
سلاة الكسوف والخسوف 157
صفة صلاة الكسوف
سلاة الاستسقاء
صفتها عند الجمهور
المكلُّف بها
سلاة الخوف
صفاتها
سلاة الجنازة وأحكام الجنائز
ما يقتضيه المرض ٰ
حقوق الميت
التكفينالتكفين التكفين
صفة الكفن الكنان الكفن الكفن الكنان الكفن الكنان الك
الصلاة على الميت
مكروهات الجنازة
التعزية وتوابعها
لفصل الثالث ـ الصيام والاعتكاف 187
الصَّيام أو الصوم
حكمته أو فائدته
أنواع الصيام
متى يجب الصوم

92	شروط الصوم
94	شروط صحة الصوم
96	فروض الصوم أو أركانه
97	سنن الصوم وأدابه ومكروهاته
88	الأيام المنهي عن صومها
00	أعذار الغطر
04	مفسدات الصوم
205	المفطرات
208	ما لا يُفسد الصوم
209	قضاء الصوم وكفارته وفديته
14	الاعتكاف
215	أنضله
215	مكانه
216	شروط الاعتكاف
217	آداب الاعتكاف
219	مبطلات الاعتكاف
222	الفصل الرابع ـ الزكاة وأنواعها
222	الزَّكاة لغة
222	حكمتها
223	عقاب مانعها
224	سببها وركنها
225	شروط الزكاة
228	شروط الصحة
228	آدابها
229	وقت الوجوب ووقت الأداء

أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة 231
1 ـ زكاة النقود
2_ زكاة المعادن والركاز 238
3 ــ زكاة عروض التجارة
4 ـ زكاة الزروع والثمار
5_ زكاة الأنعام5
مصارف الزكاة
مقدار ما يعطى 262
شروط المستحقين
صدقة الفطر
حكمتها
مندوباتها
الحج والعمرةا
تعريف الحج والعمرة
حكم الحج والعمرة
فضل الحج والعمرة فضل الحج
فورية الحج
شروط الحج والعمرة 274
النيابة في الحج
موانع الحج
مواقيت الحج والعمرة 280
أعمال الحج والعمرة 283
أنواع الحج
أحكام أعمال الحج والعمرة
كيفية التحلل من الحج

294	محظورات الإحرام
298	جزاء الجنايات بعد الإحرام
304	الهديا
308	زيارة المسجد النبوي
311	الفصل السادس ــ الأضحية والعقيقة
311	الأضحية شرعاً
311	حكمها ـ حكمتها
312	وقتها
313	شروط الأضعية
317	أحكام الضحايا
318	العقيقة والختان
321	الفصل السابع ـ الأطعمة والأشربة والصيد والذبائح
321	المبحث الأول ـ الأطعمة
328	المبحث الثاني ـ الأشربة
328	أحكام الأشربة
330	المبحث الثالث الصيد
337	المبحث الرابع _ الذبائح
347.	لجزء الثاني _ المعاملات المالية
348	قديم
351.	- ۲ لفصل الأول ـ البيوع وأنواعها
352	البيع
352	المكاسب وأنواعها
354	معنى البيع ومشروعيته
357	ألفاظ الصّيغة وما في حكمها
357	صيغة التعاقد

360		-	-										-									,	Ċ	لي	1	ند	2	į,	سه	,
361																		رل	قبو	di,	,	Ļ	ار	ج	(یا	ýΙ	1	, و	نر	٤
364																								č	Ļ	J١	1	, و	ئىر	Ŀ
367																							(,	لز	ÜI	1	, و	ئىر	:
174.																								ć	•	الب	ċ	مار	غ	,
376										Ų	2	٠,	•	J		ف	ص	٠,	J4 .	ٹ	ني	-	ن	م,	Č	بيا	JI	اع	نو	Ì
379																بع														
884																						į	2	j	•	لم	١	وغ	لبي	١
11																													Ļ	
111							-	-	-	-			-	-										į	ć,	ال		يف	×	;
113																											•	اعا	نو	Ī
15																با	ر	ن	,,		يا	بو	لر	i,	ال	وا	١.	н,	يع	
17																												1 2		
21.																									إيا	الر	,	ول	ص	į
23																								-	-			ات		
24.														-							-		J	_	جا	4	ال	ار	خي	-
24																	٤.	رو	الت	ر ا	با	خ	,	1	Ь.	<u>.</u>	ال	ار	خي	-
26																							•	•	-			٤.		
27		٠									-		-			دة														
28																۰		ē	31	ار	في	-	و	١,	÷	٠	ال	ار	خيا	
30.																												وم		
31											-	-	-	-														,		
32																												انع		
35																												فيا		
36															٠		-	é	يخ	ال	,	فح	,	,	لي	ند	اك	ار	خي	-

37																							J	۳	j	-	•	ji,	ار	خب	ن	غب	
38																												ية	زو	الر	بار	خ	
40																						ية	رو	JI	ر	ىيا	÷	ے	٠,	ب	ت	, ق	
42.																															نية		
43											2	٠	;	الر	١.	ار	٠		٤	٠	_		ü	ىل	٠	ر	1 ,	٠,	_	И,	غر	بعد	
52																											•	,	_	۱,	ساء	اد	
54																			į	٥	JI	ما	ji	,	צ	طا	_			,	.و	ال	
56																								٠.						نَ	٤	 د ۱۱	مق
57										i														٠.		٠.	٠.				کان	.1	
58																															٠,		
63																															ئل		
64																															1		
67																																	
70																																	v
73																															٦		•
173																															رية		
174			•	•	•		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•			_	·,	_	J.	Ĺ	رية رود	~	
180			•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•			_	,	_	٠.	٠.	y	س ر	
180		•	•	•		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	:	•	•		·					·		30	ر را	ץ'	٠.
181.																																	
																															11		
182																															, و		
45																					ζ	بح									بة		
186																					•	•							-		کم		
187																					٠	ن	н	ظ	i	إذ	4	یان	خ	31	کم		
190																				•												JU	Y
190																		4	=	۰	ما	,	Ļ	ŗ.	2	9	ئىر	٠.	,	ų	رية	تعر	

193																											
194						 						4	JL.	•	•	li.	,	,	ما	-)	į	-	ي	ئان	ال	٠	فه
194																								ě,	جار	Ķ	1
195																	1	•	i	رک	رأ	, 1	+	ية	تعر		
196																			,	جا	,	ì	ط	٠,	شر		
505																		i	,	جا	-)	l	ام	کا	أح		
512.																i.	J,	-	Ķ	1	÷	نـ	را	زار	أعا		
513																			•	ار	<u>-</u>	Ķ	١.	4	انت		
16																								ā	عاا	لج	i
16																							ŧ	ية	تعر		
17																	1	+	i	رک	را	, !	¥	بغن	صب		
18																			J	l.	٠.	H	ط	, و	شر		
19																				لة	k	<u>.</u>	31	ü	صا		
21	,																	į	رف	لق	١.		٠	JĿ	Ji,	ىل	فم
21																			,	ö	غر	H	J	ية	تعر		
52.												,	Ų	کا	4	l	4	ی	Ś	٠,	4	-	ء	,,	۰		
23.																							4	ئان	أرك		
24																					u,	,	Ļ	ت	وق		
25																			ں	<u>خ</u>	غر	Ji	Ŀ	,	شر		
27															Ĺ	ü	1	ج	-	ي	لذ	i,	٠	رخ	القر		
31.													اء	L,	à	ة'	ý	,		L	نة	ال	٢	کا	أح		
35																		٤	عا	5	ال	_	٠	راب	الر	ىل	نم
35																			لة	کا	٠	1	_	يف	تعر		
38.																				ال	٤	لو	١,	ناز	أرك		
39																											
																						Ī					

540	انواع الوكالة
541	شروط الوكالة
545	أحكام الوكالة
550	انتهاء الوكالة
554	فصل الخامس ـ الرهن
554	تعریفه ـ مشروعیته
556	أركان الرِّهن
557	شروط الرَّهن
561	وقت لزوم الؤهن
564	مؤنة الرهن أو نفقته
565	الانتفاع بالؤهن
568	التصرُّف بالرَّهن
570	ضمان الرِّهن
572	غلَق الرِّهن
574	مبطلات الؤهن
575	انتهاء الرَّهن
577	غصل السادس ــ الكفالة أو الضمان · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
577	تعريف الكفالة ومشروعيتها
578	أركانها وشروطها
	شروط الكفالة
581	أنواع الكفالة
585	مبطلات الكفالة أو الضمان
	فصل السابع ـ الحوالة
	تعريف الحوالة ومشروعيتها
588	أركانها

شروطها
أحكامها
الفصل الثامن ــ الصلح 592
تعريف الصلح ومشروعيته
صفة الصلح _ أقسامه
أركانه
أحكام الصلح
الفصل التاسع ـ الشَّركة 598
تعريفها
مشروعية الشركة
أقسام الشركة
أنواع شركات العقود
النوع الأول ـ شركة الأموال 601
أحكَّام شركة الأموال
أنواع شركة الأموال
النوع الثاني ــ شركة الأعمال أو الأبدان 609
شروط صحتها
أحكام هذه الشَّركة
مبطلات الشركة
القضاء في منازعات الشركاء والجوار وغيرها 615
أولاً ـ التنازع بين الشركاء 615
ثانياً ـ المرافق 618
ثالثاً ـ منع الضور 620
رابعاً ـ ما يندب للجار
خامساً ــ التنازع في الجدران 624

020.	صل العاشر ــ المضاربة أو القِراض	الف
626	تعريفها	
627.	مشروعيتها	
629	أركانها	
629	صفة عقد المضاربة	
630	نوعا المضاربة	
631	شروط المضاربة	
636.	تصرفات المضاربة	
638	مضاربة العامل بمال المضاربة	
640	حقوق المضارب	
634	حكم المضاربة الصحيحة والفاسدة	
634	توزيع الربح والخسارة	
619	مبطلات المضاربة	
040		
	صل الحادي عشر ـ المزارعة والمساقاة والمغارسة	الف
655 656	صل الحادي عشر ــ المزارعة والمساقاة والمغارسة المزارعة والمخابرة	الف
655 656	صل الحادي عشر ـ المزارعة والمساقاة والمغارسة	الف
655 656 656	صل الحادي عشر ــ المزارعة والمساقاة والمغارسة المزارعة والمخابرة	الف
655 656 656 658	صل الحادي عشر ـ المزارعة والمساقاة والمغارسة المزارعة والمخابرة	الف
655 656 656 658	صل الحادي عشر - المزارعة والمساقاة والمغارسة	الف
655 656 656 658 659	صل الحادي عشر - المزارعة والمساقاة والمغارسة	الف
655 656 656 658 659 661 663	صل الحادي عشر _ المزارعة والمساقاة والمغارسة	الغ
655 656 658 659 661 663 664	صل الحادي عشر - العزارعة والمساقاة والمغارسة	الف
655 656 656 658 659 661 663 664 664	صل الحادي عشر - العزارعة والمساقاة والعفارسة العزارعة والمعفارة تعريفها ومشروعيتها اركانها - صفة عقدها شروط صحتها احكام العزارعة انتهاه العزارعة انتهاه العزارعة المساقاة أو المعاملة	الف
655 656 658 659 661 663 664 664 665	صل الحادي عشر - العزارعة والمساقاة والمغارسة العزارعة والمخابرة تعريفها ومشروعيتها اركانها - صفة عقدها شروط صحتها احكام المعزارعة اتجاء الموارعة المساقاة أو المعاملة تعريفها	الف

667	شروط المساقاة
671	أحكام المساقاة
675	انتهاء المساقاة
678	المغارسة أو المناصبة
678	تعريفها ــ شروطها
680	عجز العامل فيها
680	
680	اجتماع المسافة والمعارف من المسافة المسافة والمعارف
680	المصل اللهي عشر ـ إحياء الشواف ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
680	مری <i>ت</i>
680	مشروعيته ـ الموات القابل للإحياء
682	كيفية الإحياء وطرقه
686	
	ما لا يكون إحياء للموات
	أحكام إحياء الموات
694	الفصل الثالث عشر ـ الهبة
694	تعريفها
597	
700	شروط الهبة
704	الفصل الرابع عشر ــ الإيداع أو الوديعة
704	تعريف الإيداع ومشروعيته
705	شروطه شروطه
106	مقتضى الإيداع أو أحكامه
06	ضمان الوديعة أو صفتها
07	الانتفاع بالوديعة والتصرف فيها

80		يسبب جحودها	ضمان الوديعة في الشركة و
80			حالات التقصير في الوديعة
11		العارية	الفصل الخامس عشر ـ الإعارة أو
11			تعريف الإعارة
12			أركانها
14			الصيغة
14			مقتضى العارية أو حكمها
14			ضمان العارية
15			الانتفاع بالعين المستعارة .
15			مؤنة العارية ـ انتهاء العارية
16			الفصل السادس عشر ـ التفليس
16.			تعريف التفليس
17			أحوال المفلس
18			أحكام التفليس
19	من	ِ مات قبل أداء الث	أحوال المشتري إذا فلس أو
			الفصل السابع عشر ـ الحجر
21			تعريف الحجر ومشروعيته
22			أسباب الحجر
30			رفع الحجر عن المحجور ع
31		عليه	الولاية على مال المحجور
33			الإذن للقاصر في التصرفات
34		ىدى	الفصل الثامن عشر ـ الغصب والتع
134			المبحث الأول ـ الغصب .
734			تعريف الغصب وتحريمه .
736			ما يجب على الغاصب

737	إثبات دعوى الغصب
737	غلة الشيء المغصوب
738	البناء على الأرض المغصوبة أو الخشبة
738	الغرس أو الزرع في الأرض المغصوبة
739	تصرف الغاصب في المغصوب
740	نقصان المغصوب
730	زيادة المغصوب أو نماؤه
741	ضمان المغصوب
741	المبحث الثاني ـ التعدي
741	تعريف التعديُّ
742	التعدي في الأموال
743	التعدي في الفروج
745	الفصل التاسع عشر ـ القسمة
745	تعريف القسمة ومشروعيتها
746	أركانها
746	أنواعها
748	صفتها
748	أحكام القسمة
751	الفصل العشرون ـ الشُّفعة
751	تعريف الشفعة ومشروعيتها
753	شروطها
755	مسقطات الشفعة
757	الفصل الحادي والعشرون ــ اللقطة واللقيط
757	المبحث الأول ـ اللقطة
757	معنى اللقطة

الشيء الملتقط			 							758
ضمان اللقطة										
كيفية تعريف اللقطة			 							759
من تدفع له اللقطة	 		 							761
تملك اللقطة			 							761
المبحث الثاني _ اللقيط	 		 							761
حقيقته وأحكامه										

تم الجزء الأول والثاني ويليه الجزء الثالث والرابع

